

صفحات من تاريخ مصر

٨

تاريخ مصر

في عهد الخديو اسماعيل باشا
من سنة ١٨٦٣ إلى سنة ١٨٧٩

المجلد الأول
لواضعه
إلياس الأيوبي



الناشر: مكتبة مدبولي - القاهرة

تاريخ مصر

في عهد الخديو اسماعيل باشا
من سنة ١٨٦٣ إلى سنة ١٨٧٩

حقوق الطبع محفوظة لمكتبة مندوبولي

الطبعة الثانية

١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م

الناشر

مكتبة مندوبولي

ميدان طلعت حرب بالقاهرة - ج ٢ ع

تليفون ٥٧٥٦٤٢١

صَفَحَاتٌ مِنْ تَارِيخِ مِصْرَ

⑧

تَارِيخُ مِصْرَ

فِي عَهْدِ الْخَدِيوِ إسماعيلِ باشا
مِنْ سَنَةِ ١٨٦٣ إِلَى سَنَةِ ١٨٧٩

لِوَاضِعِهِ

إِلْيَاسُ الْإِيُوبُ

الْمَجْلَدُ الْأَوَّلُ

مَكْتَبَةُ مَدْبُورِي
الْقَاهِرَةُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فهرست

المجلد الأول

(الأرقام الموضوع بجانبها علامة نجمة هكذا : * موجودة بأسفل الصفحات)

صفحة	
* ١٩	تقدمة الكتاب
* ٢٥	رأى اللجنة العلمية في الكتاب
* ٢٧	نص الخطاب المرسل من الجمع العلمي المصري الى المؤلف
* ٢٩	مقدمة الكتاب
* ٣٣	شكر المؤلف من تفضلوا بمساعدته
* ٣٥	بيان أهم مصادر الكتاب
* ٤١	تمهيد
١	الجزء الأول — السحر
٢	الفصل الأول — وفاة محمد سعيد باشا
	مشمولات :
٢	عود سعيد باشا
٤	يسى بك والمستخدم والبشرى
٦	اعلان موت محمد سعيد باشا وارتقاء اسماعيل العرش
٨	الفصل الثاني — الأمير اسماعيل
	مشمولات :
٨	نشأة اسماعيل وتربيته — ذهابه الى فيينا فالى باريس

فهرست المجلد الأول

صفحة

- ٩ عودته الى مصر — موت أبيه
- ١١ موت جده محمد علي — النزاع بين عباس وباقي الأمراء — اتهام اسماعيل بقتل خادمه
- ١٢ تسوية الخلاف — قتل عباس وعودة اسماعيل
- ١٣ إيفاده الى أوروبا من لندن سعيد بمهمة سرية
- ١٤ كارثة كفر الزيات
- ١٥ قائممقامية اسماعيل الأولى
- والثانية — سرداريتها للجيش المصري — اتحاد فتنة القبائل الثائرة
- ١٦ على حدود السودان
- ١٧ الفصل الثالث — سمو والى اسماعيل باشا
-
- ١٧ وصف اسماعيل لدى ارتقائه العرش
- ١٩ مراميه
- ٢٠ فتنة الاسكندرية — اتحادها
- ٢١ الجزء الثاني — بزوغ الشمس
- ٢٢ الفصل الأول — ايقاظ الآمال
-
-
- ٢٢ السفر الى الأستانة لتقليد الإمارة
- ٢٣ خطبة الجلوس
- ٢٤ تهدئة المخاوف على مشروع القنال

فهرست المجلد الاول

صفحة

الفصل الثانى — زيارة السلطان عبد العزيز للديار المصرية ٢٦

مشمولات :

سفر السلطان ٢٧

الوصول الى الاسكندرية... .. ٢٨

مسامرة بين السلطان واسماعيل ٣٠

جولة فى الاسكندرية ٣١

وفود المهنتين بوصول السلطان سالمًا — زيارة للسراى نمرة ٣ —

السفر الى مصر ٣٣

حكاية نساء الريف وسعيد باشا ٣٤

حكاية الأئفى محافظ القاهرة ومقتل عباس ٣٥

الوصول الى مصر ٣٧

نزول السلطان فى سراى القلعة... .. ٣٨

صلاة الجمعة فى مسجد محمد على بالقلعة — استقبال وفود المهنتين بالقلعة ٤٠

مقابلة وفد العلماء للسلطان... .. ٤١

لطيفة للشيخ العدوى ٤٢

حفلة المحمل ٤٣

حكاية المملوك الذى نجا من مجزة أول مارس سنة ١٨١١ ٤٤

زيارة السلطان لشبرا ٤٦

— زيارة للتحف المصرى يوم "شم النسيم" ٤٨

زيارة للأهرام ٤٩

العود الى الاسكندرية ٥١

القيام الى الأستانة ٥٢

فهرست المجلد الاول

صفحة

هواجس ومبر	٥٣
الجزء الثالث — رابعة النهار	٥٧
العمل على تحقيق الخطة المرسومة :	
الباب الأول — (تحقيق الشطر الأول منها) . اجمال	٥٨
الفصل الأول — اصلاح الادارة	٦٠
مشمولات :	
تقسيمات مصر الادارية سابقا	٦٠
الاصلاحات التي أدخلها اسماعيل على الادارة	٦٤
انشاء وزارة زراعة — ادخال نظام هيئات نيابية على المديریات —	
تعيين مديرين من أبناء البلاد	٦٦
حكاية جابر بك مدير بنى سويف وقواصه التركى	٦٧
انشاء مجلس نيابى	٦٨
الفصل الثانى — توسيع نطاق الزراعة والرى والمواصلات	٧٤
مشمولات :	
صيرورة الأرض المصرية برمتها الى محمد على	٧٤
اصلاحات ابراهيم باشا الزراعية	٧٥
الاعتناء بوسائل الرى فى عهد محمد على	٧٧
توسيع نطاق المواصلات فى عهد محمد على	٧٩
أول سكة حديدية بمصر	٨٢
اصلاحات سعيد الابراهيمية	٨٣
اسقاط المتأخرات	٨٤

فهرست المجلد الأول

صفحة	
٨٥	تطهير المحمودية
	انشاء الخط الحديدي ما بين القاهرة والسويس — انشاء اسماعيل
٨٦	مساحة الأقطان المترعة قطنا
٨٧	تمليك الفلاحين الأقطان البائرة التي كانوا يزرعونها
	استخدام آلات رافعة — تطهير الترع — حفظ الجسور — انشاء
٨٨	مجالس زراعية
٨٩	انشاء وزارة زراعة
٩٠	التوسع في تعميم وسائل الري — ترعة الابراهيمية
٩١	ترعة الاسماعيليه
٩٣	إنجاز القناطر الخيرية — إنشاء ترع عديدة
	ازدياد الآلات الرافعة ازديادا عظيما — انشاء الجارى — زيادة
٩٤	الأقطان الصالحة للزراعة — تحسين طرق المواصلات
٩٥	تعميم السكك الحديدية في القطر
	اصلاح ادارة السكك الحديدية — حكاية ناظر محطة طنطا
٩٦	والمسافرين الانجليز
٩٨	حكاية التاجر اليوناني الوقف
٩٩	الإقدام على انشاء سكك حديدية في السودان
١٠٠	إقامة الأسلاك البرقية وإنشاء مكاتب لها
١٠٤	المواصلات البريدية
١٠٥	شراء مصلحة البريد — كليار باشا

فهرست المجلد الاول

صفحة

تعديل طريقى ربط الضرائب وتوزيعها	١٠٧
سوء طريقة تحصيل الضرائب	١٠٩
مساعدة الفلاحة المصرية بالمال	١١٠
تضحية اسماعيل بمصالحه فى سبيل اتقاذ مصالح الفلاحين من الخراب	١١١
الفصل الثالث — فتح أبواب التجارة والصناعة والعمل	١١٣
مشمات :	
إطلاق التجارة من عقالاتها	١١٣
المرأة التاجرة الرثة الملابس — انشاء الشركة المجدية للراحة	١١٥
انشاء شركة الخبز	١١٦
انشاء عدة شركات مساهمة	١١٨
تصليح ميناءى السويس والاسكندرية وتوسيعهما	١١٩
انشاء المنارات البحرية	١٢٢
إحياء الصناعة والفن	١٢٤
عمل محمد على فى ذلك	١٢٥
نظام الحرف	١٢٦
عمل اسماعيل	١٢٧
معامل السكر — معامل النسيج	١٢٨
مصانع المعادن — مصانع الطوب — الدباغة	١٢٩
صناعة الفخار — معامل الزجاج — معامل الورق	١٣٠
تحسين المطبعة الأميرية — انشاء الحرف	١٣١
معامل التفريخ — معامل القطن	١٣٢

فهرست المجلد الأول

صفحة	
العمل فى مناجم الزمرد ومناجم أخرى — استخراج النطرون ،	
والنترات ، والملح	١٣٣
رواج صيد الأسماك والملاحة	١٣٤
— الاشغال الهندسية — العمار والعمارات	١٣٥
عمار الاسكندرية — عمل محمد على	١٣٦
عمل ابراهيم	١٣٧
عمل اسماعيل — توسيع الشوارع وتبليطها — توسيع الحارات —	
إنشاء حدائق وأحياء جديدة — إنشاء متزهات	١٣٩
الانارة بالغاز — إنشاء البلدية — تجاوز العمار الأسوار والأبواب القديمة	١٤٠
زيادة عدد السكان — إقامة تمثال محمد على — عمار مصر	١٤١
عمل محمد على — تحويل الأزبكية الى متزه عام	١٤٢
عمل ابراهيم	١٤٣
تقلبات الأزبكية	١٤٤
تعذر الاستقاء فى القاهرة بالرغم من قربها الى النيل — سعى محمد على	
لجلب مياه النيل الى القاهرة	١٤٦
عدم نجاحه — عمل عباس الأول فى السبيل عينه — عمل سعيد	
فى السبيل عينه	١٤٧
وصف شوارع القاهرة فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن	
التاسع عشر	١٤٨
عمل اسماعيل فى تحسين القاهرة — ازالة أكوام الأقدار — تعميم	
الكنس والرش	١٤٩

فهرست المجلد الأول

صفحة

- اختطاط شوارع جديدة — تحويل الأوبكية الى ما هي عليه الآن ... ١٥٠
- انشاء أحياء جديدة ١٥١
- اختطاط شوارع جديدة أخرى — انشاء سراى طابدين ١٥٢
- انشاء كوبرى قصر النيل — انشاء كوبرى الانجليز — انشاء القصور
العديدة، والمساجد — اقتداء الكبراء بالخديو — توزيع الماء على
أحياء مصر القاهرة ١٥٣
- تحسين النظافة والصيانة — إنارة أحياء مصر وشوارعها بالغاز ... ١٥٤
- الواردات — الصادرات ١٥٥
- الجمارك والضرائب على بعض المهن كانت تعطى التراما — إلغاء سعيد
عموم الجمارك الداخلية والدخوليات — خلل مصلحة الجمارك ... ١٥٧
- حكاية غريبة ١٥٨
- اصلاح ادارة الجمارك فى عهد اسماعيل ١٥٩
- الفصل الرابع — إحياء مالية القطر ١٦٠
- مشمولات :
- حالة المالية التعسة لبدى وفاة سعيد ١٦٠
- نكتتان لسعيد ١٦٢
- الحوالات على المالية ١٦٣
- اصلاح اسماعيل الحالة السيئة ١٦٤
- زيادة رواتب الموظفين ١٦٥
- مصادر الايرادات ١٦٦

فهرست المجلد الأول

صفحة

الفصل الخامس — انتعاش التعليم والحركة الفكرية ١٦٩

مشمات : :

حال التعليم قبل محمد على ١٦٩

المدرسة الأولى سنة ١٨١٦ ١٧٠

انشاء مدرسة الطب سنة ١٨٢٥ — أول بعثة الى فرنسا ١٧١

أول مجلس للعارف ١٧٢

الأمل في تشيد دولة عربية جديدة — التوسع في تعليم أبناء القطر المصري ١٧٣

المدارس الابتدائية ١٧٤

المدارس الثانوية والعالية والخصوصية ١٧٥

إقفال المدارس ١٧٦

التساعد بالأزهريين ١٧٧

الاضطرار الى التربية والتعليم على نفقة الحكومة ١٧٨

رغائب ابراهيم باشا — حديث للسيو جومار ١٧٩

تعديل طريقة ارسال البعثات العلمية — انشاء مدرسة مصرية بباريس ١٨٠

أخذ السلطان فؤاد الأول برأى جده ابراهيم ١٨١

انحراف عباس الأول عن رأى ابراهيم ١٨٢

قلة ميل سعيد الى تعليم أبناء البلاد ١٨٣

اهتمامه بالمدارس الأجنبية، وبالتعليم العسكرى ١٨٤

ميدان العمل أمام اسماعيل — تقسيم حركة التعليم في أيامه ١٨٦

مدارس الحكومة ١٨٧

لائحة ١٠ رجب سنة ١٢٨٤ ١٩٠

فهرست المجلد الاول

صفحة	
١٩٥	مضار مبدأ المجانية المطلقة...
٢٠٣	مدارس الأوقاف — المدارس الفردية...
٢٠٤	أول مدرسة مصرية للبنات
٢١٠	مدارس الأقباط الأورثوذكس
٢١٣	مدارس الأقباط الكاثوليك — مدارس الروم الأورثوذكس...
٢١٤	مدارس الروم الكاثوليك — مدارس الأرمن
٢١٥	مدارس اليهود
٢١٦	المدارس الغربية
٢٢٨	الارسلالات المدرسية
	حكاية ما وقع لبعض العائدين من طلبة الارسلالات العلمية الى أوروبا
٢٣٠	مع عباس الأول
٢٣٢	نهضة في المعارف والأفكار — مظاهر هذه النهضة...
٢٣٣	المظهر الرسمي — مدرسة الاجتولوجيا
٢٣٤	المتحف المصري
٢٣٧	لطيفة لموميا فرعونية
٢٣٨	خزير ماريت
٢٣٩	ماريت وليك
٢٤١	المكتبة الخديوية
٢٤٢	دار الآثار العربية
٢٤٣	تنشيط الصحافة والجمعيات العلمية والخيرية والأدب والعلم

فهرست المجلد الأول

صفحة	
٢٤٦	مظهر النهضة الفردى
٢٥٤	مظهر النهضة الاجتماعية
٢٥٨	الفصل السادس — التغيرات التى أدخلت على الحياة الاجتماعية المصرية
	مشمولات :
	جهود اسماعيل لتغيير القوى الفكرية ومجارى التقدير المتبادل بين
٢٥٩	الغربيين والمصريين
٢٦٩	تغيير العقلية بواسطة الاصلاح اداريا وقضائيا
	استبداد الادارة فى الماضى — حكاية مدير الدقهلية وقريب أحد
٢٧١	محاسب عباس الأول
٢٧٢	الدفتدار وناظر القسم والفلاح
٢٧٣	ضابط القاهرة والتركى زوج المرأة الحسنة
٢٧٩	تغيير العقلية منزليا
٢٨٤	تغيير العقلية سياسيا
٢٨٥	تغيير العقلية اجتماعيا
٢٨٧	احترام المحبة قديما
٢٨٨	شيخ البلد والقروى
٢٨٩	مهزار محمد على
٢٩١	الملاهى الحديثة — الكوميديا
٢٩٢	الأوبرا
٢٩٣	حكاية فيلي النقاد المسرحى
٢٩٥	المراقص — الليالى الراقصة

فهرست المجلد الأول

صفحة	
٢٩٦	السباقات
٢٩٨	تقدم حلوان
٢٩٩	ابطال النخاسة والرق
٣٠٠	الرق فى الاسلام
٣٠١	نشوء النخاسة — الرق فى المسيحية
٣٠٢	الرق فى البلاد المسيحية غيره فى الاسلام — نشوء الرغبة فى ابطال الرق
٣٠٣	ابطال النخاسة
	تحرير الأرقاء فى عموم الممتلكات البريطانية — اقتداء الدول الغربية
٣٠٤	بريطانيا العظمى
٣٠٥	تحول الجهود لإبطال الرق فى العالم الاسلامى
٣١٠	انضمام اسماعيل الى الحركة التحريرية
٣١٩	مهمة بيكر باشا
٣٢٠	مهمة الكولونيل جوردون
٣٢١	معاهدة ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ القاضية بابطال الرق
٣٢٣	الظواهر خلاف الحقيقة
	الباب الثانى — تحقيق الشطر الثانى (أى السعى الى الفوز بالاستقلال التام
٣٢٤	للبلاد) . اجمال
	الفصل الأول — ازالة القيد الأول (قيد ما كان جائزا على حقوق العرش
٣٢٥	المصرى فى الامتياز الممنوح لشركة قناة السويس العالمية من محمد سعيد باشا)
	مشمولات :
٣٢٥	نبذة فى تاريخ ترعة السويس قديما

فهرست المجلد الأول

صفحة	
٣٢٧	نبذة في تاريخ ترعة السويس حديثا
٣٢٩	ماتيه دى لسبس ومحمد على — فردينند دى لسبس ومحمد سعيد ...
٣٣٢	بلنة سنة ١٨٤٦
٣٣٣	مفاتحة دى لسبس الأمير سعيد في شأن فتح ترعة السويس ...
٣٣٥	الامتياز — أول اكتاب
	السعى الى نيل تصديق السلطان العثماني على الامتياز — مقاومة إنجلترا
٣٣٩	للشروع
٣٤١	تعزيد محمد سعيد لدى لسبس
٣٤٧	الاكتاب العام
٣٤٨	البدء في العمل
٣٥٢	اطلاع اسماعيل على حقيقة تعهدات سلفه وامتعاظه
٣٥٤	بدء النزاع بين اسماعيل ودى لسبس
٣٦٠	النضال بين دى لسبس ونوبار
٣٦١	سوق نوبار الى محكمة جنح السين
٣٦٢	وليمة ١١ فبراير سنة ١٨٦٤
٣٦٤	تحكيم نابليون الثالث — حكم نابليون الثالث
٣٦٧	التسوية النهائية
	الفصل الثاني — ازالة القيد الثاني (قيد السيادة العثمانية ، بما يتبعها من
٣٦٩	تضييقات مذلة ، وإلزامات مصغرة ، وتوريث بالأرشدية الخ) ...
	مشمولات :
٣٦٩	فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١

فهرست المجلد الأول

صفحة	
٣٧٠	القيود الاثنا عشر
٣٧٤	فرمانا أول يونيه و ٢٠ يوليه سنة ١٨٤١ — تصديق الدول عليهما
٣٧٥	عمل اسماعيل على ازالة تلك القيود — تحويل مجارى الوراثة
٣٨٤	العمل على تغيير لقب "والى" بلقب يشعر بجلال مركز صاحب مصر
٣٨٦	الاتفاق على لقب "خديو"
٣٨٧	الامتيازات التى أوجبها هذا اللقب
٣٩١	السعى الى الاستقلال والوسائل التى اتخذت لذلك
٣٩٣	اشتراك مصر فى معرض باريس العام سنة ١٨٦٧
٣٩٤	قسم المعرض المصرى
٣٩٨	لطيفة لاسماعيل أثناء زيارته لباريس
٣٩٩	مقارنة بين اسماعيل و غليوم الثانى امبراطور ألمانيا
٤٠٣	الاستقلال دون السلطان العثمانى بالقيام بحفلات ترة السويس
٤٠٤	مكيدة
٤٠٦	إنقاذ روج تمرد فى الجند المصرى
٤٠٧	مولد الملك (فؤاد)
٤٠٨	سفر الخديو الى أوروبا لاستدعاء عواهلها الى حفلات ترة السويس
٤١٠	النزاع مع تركيا
٤١٨	مجيء الامبراطورة أوجينى الى القطر المصرى — تمهيد الطريق الى الأهرام
٤١٩	رحلة الامبراطورة الى الصعيد
٤٢٠	بدء الحفلات بافتتاح ترة السويس
٤٢٦	حادثة لطوسن باشا وهو طفل

فهرست المجلد الأول

صفحة	
٤٣٠	إشاعات سوء
٤٣٧	مرقص الاسماعيلية
٤٤٤	نيابة سفير بريطانيا العظمى عن سلطان تركيا
٤٤٥	عود الى النزاع بين مصر وتركيا
٤٥٠	سفر اسماعيل الى الأستانة
٤٥٥	فرمانا سنة ١٨٧٢
٤٥٧	فرمان سنة ١٨٧٣
٤٦١	الفصل الثالث — إزالة القيد الثالث (قيد الامتيازات الأجنبية القضائية) : مشمولات :
٤٦١	نبذة في تاريخ الامتيازات الأجنبية
٤٦٣	التجاوزات
٤٦٧	لطيفة للسيو تريكو
٤٧٠	مذكرة نوبار في سنة ١٨٦٧
٤٧٢	المشروع لا ينال حظوة لدى الحكومة الفرنسية
٤٧٣	» » » » العثمانية
٤٧٥	مساعي نوبار
٤٧٦	اجتماع لجنة الدولية بمصر
٤٨٩	تقريرها الموافق
	لجنة بباريس لفحص المشروع — موافقة إنجلترا — تشكيل لجنة
٤٩١	ايطالية بفلوراسا

فهرست المجلد الأول

صفحة

رفض تركيا — موافقة روسيا وبروسيا والولايات المتحدة على الاصلاح	
القضائي	٤٩٢
عدول الباب العالى عن الرفض	٤٩٣
نتيجة أبحاث اللجنة الفرنسية	٤٩٤
طبع القوانين المختلطة وتوزيعها	٤٩٦
الحرب السبعينية — توقف المخبرات — عود الى المخبرات	٤٩٧
مراوغة الباب العالى	٤٩٩
سفر اسماعيل الى الأستانة — نزول تركيا عن إصرارها	٥٠٢
اجتماع سفراء الدول	٥٠٣
لجنة الأستانة	٥٠٥
تصديق بريطانيا العظمى وإيطاليا على الاصلاح نهائيا	٥٠٩
تصديق الدولة العلية — استمرار فرنسا على المعارضة	٥١٠
تصديق النمسا والولايات المتحدة النهائى	٥١١
مقاومة فرنسا المقاومة الأخيرة	٥١٣
تقرير لجنة محكمة إكس	٥١٦
حفلة استقبال القضاة الأول	٥١٧
استمرار فرنسا على ممانعتها	٥١٨
تهديد الحكومة المصرية بإلغاء محكمتى التجارة بمصر والاسكندرية	٥١٩
موافقة فرنسا بعد التى واللتيا — افتتاح المحاكم المختلطة	٥٢١
بلوغ الأوج	٥٢٢
تقرير العمل بالتاريخ الفريغورى	٥٢٣

تقدّمه لكتاب

الى حضرة صاحب الجلالة فؤاد الأول ملك مصر

”نور ساطع ظهر حديثاً في سماء الشرق“

«إدون دى ليون»

مولاي، هذه جملة حقة وصف بها المؤرخ إدون دى ليون والدك الجليل وكان يعرفه عن كشب، إذ كان على عهده قنصلاً جنرالاً للجمهورية الولايات المتحدة بالقطر المصري .

ولا يسع المرء، اذا أجال الطرف فيما كانت عليه مصر يوم ارتقى (اسماعيل) عرشهم وما وصلت اليه من حضارة وتقدم يوم اعتزاله الأريكة الخديوية، إلا أن يعترف بأن إدون دى ليون السياسي المؤرخ لم يقل إلا الحقيقة الواقعة . فقد اعتلى (اسماعيل) أريكة مصر والبلاد لم تخلص بعد من ظلمات القرون الوسطى التي حاول جتدكم الأكبر (محمد علي) أن ينتشلها منها، فحال الأجل بينه وبين اتمام عمله؛ فوقفت مشروعاته الجليلية، وتعطلت أنظمة العدل، وكادت تعفو آثار العلم، وتخبو جذوة التطور الذي بدت بشائره في سبيل المدنية. أضف الى ذلك صعباً : منها ما نشأ عن امتياز قناة السويس الذي منحه (سعيد باشا) للشركة المعروفة، فقد كان يلزم مصر بتعهدات من شأنها أن تمس سيادتها في جزء كبير من أراضيها؛ ومنها ما اشتملت عليه القرارات الصادرة في سنة ١٨٤١ من نصوص تجعل تبعية مصر للدولة العثمانية

تقدمة الكتاب

في حالة أقل ما توصف بها أنها غير مرضية ، وأنها تعرّض البلاد لطوارئ ليست في الحسبان ؛ كما أن الامتيازات التي منحتها الدولة العثمانية لرميا الدول الأجنبية في مصر كانت حملا ثقيلًا على عاتق المصريين ، اضطرت لها العدالة ، وتعددت بسببها السلطات المختلفة في البلد الواحد ، حتى كانت النظم الداخلية مختلفة معتلة .

أما في الخارج فكانت مصر مفقودة المكانة لا يعرفها على حقيقتها إلا النفر القليل ، ويظن أكثر العالم المتمدين أنها لا تمتاز عن بقية بلاد أفريقيا التي لا تزال تعيش عيشة همجية .

تلك كانت حال البلاد . ولكن بعد أن تولى (اسماعيل) العرش ست عشرة سنة ونصف السنة أصبحت لمصر حكومة منسقة تنسيق الأنظمة المتبعة في أرق البلدان الأوروبية ، من حيث نظامها النيابي والإداري والسياسي .

وزادت مساحة أرضها المزروعة نيفا وألف ألف فدان ؛ وتقدم الرى فيها تقدما عظيما ؛ فشقت الترع التي لا يحصر عددها ولا تجحد فوائدها ، نذكر منها ترعى ابراهيمية والاسماعيلية ؛ وشيدت القناطر العديدة ؛ وأقيم من الكبارى نحو أربعمائة على النهر الأعظم وفروعه : منها كوبرى قصر النيل الفخيم ، وكوبرى الانجليز ؛ وأنشئت الطرق الزراعية المتراصة الأطراف في أنحاء البلاد ؛ وممتد السكك الحديدية ، والأسلاك البرقية على أبداع وضع حتى بلغت ديار السودان ؛ وأنشئت المواصلات البريدية ؛ وأصلح توزيع الضرائب على أرباب الأتبان ؛ وأنشئت شركات الملاحة وغيرها من شركات المساهمة ؛ وأصبحت موانئ الاسكندرية وبورسعيد والسويس ،

تقدمة الكتاب

وهى أهم ثغور القطر، تضارع أحسن موانئ السواحل الأوروبية والبحر الأبيض المتوسط عملا وحركة، كما نصبت المنارات الجميلة على طول الشاطئ المصرى حتى سواحل المحيط الهندى .

أما الفنون والمهن والحرف على تباينها ، والصناعات على اختلاف أنواعها ، فقد انتعشت انتعاشا عظيما ؛ ونشطت المشروعات العامة نشاطا جديدا ؛ وظهرت مدن القطر بمظهر غير مظهرها الأول ، وعلى الأخص مدينتا الاسكندرية والقاهرة بعد أن رصفت طرقهما وأضيئت بمصابيح الغاز ووزعت بهما المياه بطريقة محكمة ، وأوجد فيها نظام خاص للكس والرش ، وقد غرست فيها الحدائق الغناء ، وأنشئت الميادين والمتنزهات الفسيحة الجميلة على طراز حدائق باريس ومتنزهاتها وساحات السباق ، وازداد بهاؤها بالمباني الفخمة ، مثل بناء الأوبرا ، ودور التمثيل الأخرى ، وما أحدث فيها من الأحياء الجديدة على النسق الأوروبي ، وما شيد من القصور والمساجد التى تضاهى أبداع ما أنتج فن البناء من عهد المماليك .

وقد زاد عمار البلاد فى هذه الفترة وبنيت عدّة مدن جديدة ، أهمها الاسماعيلية وحلوان ؛ واتخذت فى هذا العهد جميع الوسائل اللازمة لحفظ الصحة العامة فى القطر : فأعيد تنظيم الادارة الخاصة بها ، وأصبحت البلاد ، على قدر المستطاع ، فى مأمن من غوائل الأوبئة والوفادات ؛ وقد نفخت فى التجارة روح جد زادت بها الواردات وضوعفت الصادرات حتى بلغت أربعة أضعاف ما كانت عليه من قبل ؛ وألنى الالتزام الخاص بالجمارك ، ونظمت إدارتها أحسن تنظيم .

تقدمة الكتاب

أما التعليم فحدث عنه ولا حرج ، لأنه دفع الى الامام دفعة كان من شأنها أن أنشئت المدارس على اختلاف أنواعها في جميع الانحاء : منها مدارس الفتيات ومدارس العميان ومدارس الخادومات التي انفردت مصر دون الشرق كله بإيجادها؛ وزودت المدارس الخاصة والأجنبية بالتشجيع ، وربت لها الاعانات ، وتفتحت من الهبات الجيلة الشيء الكثير؛ وظلت البعثات المدرسية للبلدان الخارجية تتوالى ويتسع نطاقها؛ وصارت العربية لغة رسمية في مصالح الحكومة والمدارس الأميرية بدل اللغة التركية .

كل هذا أدى الى اتساع دائرة العلوم والمعارف والآداب الاجتماعية : فنبغ في مصر فطاحل الكتاب ، ونطس الأطباء ، ورجال الصحافة الأكفاء ، والمفكرون الحكماء ذوو الرأي الصائب والفكر السديد ؛ وأنشئت مدرسة العلوم المصرية القديمة ، ودار الآثار العربية ، ودار الكتب الخديوية الفخمة ، فأصبحت كأنها حلقة وصلت مصر الفراعنة بمصر القرون الوسطى ومصر الحديثة .

كما أنه امتاز عهد والدكم الجليل بالتطور الاجتماعى السريع الذى نهض بعقولة القطر المصرى وكاد يرفعها الى مصاف بلاد الغرب . فارتقت العوائد وأنماط الحياة المنزلية والعمومية؛ ونظمت ادارة الحفظ والامن على أسس جديدة؛ وانفصلت السلطات بعضها عن بعض : فأصبحت السلطة التنفيذية مستقلة عن السلطة القضائية ، وحق (لاسماعيل) أن يفخر بما فعل قائلا : « انفصلت بلادى عن افريقيا لأننا أصبحنا جزءا من أوروبا » .

تقدمة الكتاب

وفي ذلك العهد المجيد تخلصت مصر مما ترتب على امتياز قناة السويس من المساس بحقوق سيادتها ، وتعاقبت الفرمانات التي نالتها بما بذلته من نفائس ثروتها مؤذنة برفع القيود التي كانت مصر راضخة لها بحكم التبعية للدولة العثمانية ، فتفككت هذه القيود واحدا بعد واحد ولم يبق منها إلا أمر الخراج ؛ واتخذ العزيز لقب "الخليد" بدلا من لقب "والى" الذى كان يشاركه فيه حكام الولايات العثمانية ؛ ثم قرر التوارث فى العرش على مبدأ الابن البكر من "أولاد صاحب العرش" ؛ وأصبح استقلال مصر استقلا لا حقيقيا — بالرغم من صلة التبعية الاسمية — بدليل اشتراكها كدولة مستقلة فى المعرض العام الذى أقيم سنة ١٨٦٧ فى باريس ، وترؤس مليكها حفلات افتتاح قناة السويس التى تعد من أبدع وأبهى صفحات عهده ، وذلك بالرغم مما أبدته تركيا من الاحتجاجات على ترؤسه لها .

ولما كانت الامتيازات الأجنبية قد أدت الإفراط فى تطبيقها الى مساوئ عدة ، فقد درى ضررها على قدر الطاقة بانشاء المحاكم المختلطة التى تعد صفحة أخرى مجيدة فى تاريخ حكم (اسماعيل) وكان من شأنها أن تعيد الى مصر كرامتها وحقوقها فى السيادة الداخلية . وبينما كان العمل سائرا بجد ونشاط فى انجاز هذه العجائب المدهشات ، كان الفتح سائرا من جهة أخرى للقضاء على الرق والنخاسة ؛ فنجم عن ذلك أن قضى على الرق والنخاسة قضاء لا رجوع فيه ، وخضع السودان بأكمله لسيطرة مصر التى امتدت الى الشاطئ الغربى للبحر الأحمر والمحيط الهندى حتى بلغت رأس غاردافوى ؛ فأصبحت مصر امبراطورية عظيمة . ولما دخلت فى عداد الأمم المتمدينة حازت بينها المكان اللائق بمجدها الاثيل وأعمالها الجليلة .

تقدمة الكتاب

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل شكلت البعثات العلمية التي تجاوز عددها الثلاثين بعثة لاستقصاء الجهات المجهولة في أواسط أفريقيا وشرقها، سعيًا وراء خدمة العلم والمعارف، ورفع شأن القطر المصري. فأنشئت الجمعية الجغرافية الخديوية، وسارع أقطاب العلماء إلى الانخراط في سلكها لنوال شرف الانتماء لها.

فلم يك والدك الحليل نورًا ساطعًا فحسب، بل كان شمسًا متألقًا في سماء مصر. ولا غرو إذا اتجهت رغبتك يا مولاي — وأنت أبرّ أبناء هذا المصلح العظيم، الذي تمت على يديه جميع هذه المدهشات — إلى أن يفصل التاريخ وقائعها. لذلك تكزمت ووضعت تحت إشراف المجمع العلمي المصري المبارة التي أدت إلى ظهور هذا الكتاب، وتفضلت — مذكورة اللجنة العلمية التي انتدبت لفحص مختلف مؤلفات المتبارين أفضليته على سواه — فشمته وشمته مؤلفه بتعطفاتك الملكية العالية.

فلتفضل جلالكم وتأذني برفعه إلى سدتكم الملكية مقدما بين يدي من صادق إخلاص وعظيم طاعتي وعبوديتي لكم خير شفيع ما

العبد الخاضع
الياس الأيوبي

رأى اللجنة العلمية

المشكلة لفحص مؤلفات المتبارين في هذا الكتاب

كتاب الياس الأيوبي ، يتألف من مجلدين مجموع صفحاتهما ١٠٨٤ صفحة ،
في كل صفحة عشرون سطرا كتابة .
وينقسم الى سبعة أجزاء تشمل على اثنين وثلاثين فصلا .
أقسام المؤلف معقولة وعملية . قص الحوادث مضبوط ولا تحيز فيه .
الانشاء عصري وأنيق ، ليس فيه كلمات بطل استعمالها ، والكلمات المستحدثة
قليلة فيه .

الكتاب

المرسل من المجمع العلمى المصرى الى المؤلف

مصر فى ٨ مايو سنة ١٩٢٢

حضرة المحترم

بأمر جلالة الملك يتشرف المجمع العلمى باعلانكم ، فيما يخصكم ، بنتيجة المباراة
التي وضعها صاحب الجلالة تحت إشراف جمعيتنا لتأليف كتاب فى تاريخ مصر مئة
حكم سمو الخديو اسماعيل :

إن جائزة الثلاثمائة جنيه قد منحت لكم ؛ وقد صرح لكم أن نتلقبوا بلقب
”الفائز فى المباراة“ ؛ وستدفع لكم نظارة خاصة بجلالته المبلغ المذكور عند تقديمكم هذا
الكتاب . هذا وأن صاحب الجلالة يضع تحت تصرفكم مبلغا آخر تكميلا . اذا أردتم
أن تترجموا مؤلفكم الى اللغة الفرنسية .

وإنى بتبليغى هذه القرارات لكم أرجوكم أن تقبلوا منى خالص تهائى وشعور
احترامى الفائق ،

عن رئيس المجمع العلمى المصرى

(الوكيل) : ا . بيوبك

مقدمة الكتاب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بينما نحن مشغولون في كتابة الجزء السادس من تاريخ مفصل خصصنا أنفسنا لوضعه في شؤون مصر الإسلامية بين الفتح العربى والفتح العثمانى ، إذا بأحد الأدباء من أصدقائنا أشار علينا بالتنبك ، مؤقتا ، عن موضوعنا هذا الى الاشتغال بتحرير تاريخ مصر في أيام حكم (اسماعيل) قائلا : « إن أحوال مصر الحاضرة ربما كانت الى إيقاف الناس على ما أذى الى تشبك المصالح المختلفة في هذا البلد الأمين تشبكا غريبا ، أدعى منها الى إيقافهم على ما تم في عصور خلت ، قد لا يهتم لها واحد في الألف ، لا سيما وأن الأمير فؤادا قد أقام مباراة تحت إشراف المجمع العلمى المصرى ، ووضع جائزة لمن يحرر أحسن تاريخ لمصر في عهد أبيه ! » .

فرأينا أن نعمل بإشارة الصديق الأديب على ما فى العمل بها من حرج ومشقة . فاننا ، من جهة ، نكاد نكون معاصرين لعهد (اسماعيل) — والحقائق التاريخية انما يظهرها البعد ، فقط ، فى حلتها أو صبغتها الحقيقية — ومن جهة أخرى ، فانا ، على ما أوجدته فينا معرفتنا بتاريخ (اسماعيل) السطحية السابقة من ميل فطرى الى الرجل

(١) هذا الكلام صدر فى سنة ١٩١٧

مقدمة الكتاب

وإعجاب به ، كما ، لتأثرنا بالأحاديث والروايات المتناقضة عنه ، نعتقد — ولو اعتقاداً غير راسخ ومصبوغاً بصبغة مجرّد الأخذ برأى الغير أخذاً لا يبرره تحكيم عقل — أنه ربما استفادت سمعة (اسماعيل) من عدم تعرّض أحد لإزالة السدول عنها ، ومن إبقائها ما بين النور والنسق ، حيث أجمع على ذلك كتاب العربية ، بدلا من إبرازها الى نور النهار الساطع .

ولكننا ، فيما يختص بقرب معاصرتنا للأيام التي دعينا للتكلم عنها ، قلنا في أنفسنا : «إننا ، اذا توخينا الحقيقة باخلاص ، وبحسنا عنها باعتناء ، وقررناها بشجاعة وبدون هوى ، قد لا نجد بأسا في إقدامنا على كتابة تاريخ (اسماعيل) . ولئن لم نستطع إيفاء حقّه — لأن المصادر التي سوف يستقى منها مؤرّخو المستقبل غير موجودة الآن تحت تصرفنا — فإن ما لا يدرك كله لا يترك كله ؛ وربما قدّمت كتابتنا بعض المادة المفيدة لمن سوف يتلونها في هذا المضمار !

وفيا يختص بما لدينا من فكرة غير مبذية على تحكيم عقل في شخصية (اسماعيل) ، فانا قلنا في أنفسنا : « فوق أنه يعارطينا ، بصفتنا من المفكرين ، أن نقيم بناء اعتقادنا في الأشخاص التاريخيين على محض التعرّف السطحي بهم ، أو على مجرّد آراء الغير فيهم ، فإن إقدامنا على كتابة تاريخ الرجل يلزمننا ، حتماً ، درس شخصيته وأعماله درسا تاما ، فينمّر ، في معارفنا ، فراغا شائئا ، وقد يؤدّي بنا الى تعديل فكرنا وفكر قرائنا الكرام في الخديو الأوّل تعديلا يوجبّه تعرّفنا بأخلاقه وخصاله تعرّفا صحيحا ، ووقوفنا على جميع أعماله ووقوفنا حقا ! » .

مقدمة الكتاب

فأقدمنا ، إذا ، على العمل ؛ وأخذنا في مطالعة كل ما كتب عن (اسماعيل) وعصره ، بل معظم ما كتب عن أسرته في العربية والفرنسية والانجليزية والاطالية وما ترجم الى هذه اللغات من اللغات الأجنبية الأخرى التي لا نعرفها ، ودرس ذلك جميعه درسا تاما .



وإذا بنا كلما زدنا تعرفا بعمل (اسماعيل) المتنوع ، وإدراكا لنتائجه الاجتماعية في القطر ، زاد إعجابنا به وعلا قدره في نفسنا . وما فرغنا من البحث والتنقيب ، والمطالعة والدرس ، إلا وقد رشح فينا الاعتقاد الثابت بأن (اسماعيل) كان رجلا عظيما ومصريا صميا ؛ وأنه عمل لمصلحة مصر ورقيا وتقدمها ما لم يعمله عاهل تولى عرشها منذ قرون ؛ وأنه — وإن لم يخل من نقائص : فكثير عليه ، لذلك ، عدد الطاعنين — قد كان أميرا شرقيا ، جديرا بأن يوضع في مصاف عظماء الشرق ؛ وجديرا بأن يقرن اسمه ، بعد مماته ، بصفات التمجيد والتبجيل التي كان يقرن بها وهو مستو على عرشه الساطع سنى .



فأقبلنا بارتياح ، بل بابتهاج ، على تدوين تاريخ مصر في أيامه . ولم نصد نخشى إلا شيئا واحدا ، وهو : أن يحول عجزنا دون إفائنا الموضوع حقه ، وأن لا تخرج ميزنا^(١) من رأسنا إلا بمجودة من سلاحها .

(١) "ميزنا" إلهة الحكمة عند قدماء اليونان والرومان خربت مدججة بالسلاح من رأس زيشس أيها - وهو إله الآلة والبشر .

مقدمة الكتاب

على أنه إذا كانت الأعمال إنما توزن بالنيات ، فانا نقدم عملنا هذا الى الجمهور ونحن واثقون من أنه سيغفر لنا كثيرا ؛ لأن نيتنا في الحقيقة صالحة ، ولم نبتغ سوى تقرير الأمور كما خيل اليها أنها هي في الواقع . فان أخطأنا النظر اليها ، فلتعصر طبيعي في العين ، لا لأننا وضعنا عليها نظارة الغرض والتحيز .

الاسكندرية في ٢٥ يناير سنة ١٩٢٣

الياس الأيوبي

شكر المؤلف من تفضلوا بمساعدته

قد تفضلت اللجنة العلمية في دار الكتب المصرية التي يرأسها حضرة العالم الكبير والفيلسوف المفكر صاحب العزة أحمد لطفى السيد بك بقبول طبع هذا الكتاب في مطبعة القسم الأدبي في تلك الدار، وتحت إشرافها النافع . وهى لا تطبع فيها من الكتب إلا ما تحكم بأنه جدير بأن ينظم في عقد المؤلفات الفاحرة التى تعمل، بنشرها، على إحياء آداب اللغة العربية . فقلدتنا بذلك منة لم تقلد بها أحدا من المعاصرين لنا قبلنا، وجعلت لكتابنا قيمة ثمينة فوق القيمة التى أكسبه إياها حكم المجمع العلمى المصرى والمندوبية العلمية الخاصة فيه بأنه أفضل المؤلفات المقدمة الى تقديرها في المباراة العلمية التى وضعها صاحب الجلالة مولانا الملك (فؤاد الأول) إذ كان — حفظه الله — لا يزال الأمير المعظم فؤادا .

ومهما شكرنا، فانا لن نوفى ما توجبه هذه المنة الفريدة من شكر علينا !
ومما زاد في مقدارها لدينا هو أن حضرة العالم الفاضل والحسيب النسب السيد محمد على الببلاوى ، تقيب أشرف الديار المصرية وأحد أعضاء تلك اللجنة الجليلة ومراقب إحياء الآداب العربية ، قد وقف بشخصه الكريم على طبع كتابنا هذا، مهذبا، مجهدا نفسه في جعله خلوا من كل شائبة .

ولا يسعنا ، هنا ، إلا شكر دار الكتب المصرية في المحروسة والمكتبة البلدية بالاسكندرية على التسهيلات التى جادت بها علينا باعارتنا كل ما احتجنا اليه من كتب، وشكر أمنائهما، حضرات الأفاضل : على فكرى افندى وخليفة قنديل افندى

شكر المؤلف

وسيد عمر افندى، أمناء دار الكتب المصرية ؛ وحضرة الأستاذ العالم الشيخ أحمد أبى على، أمين المكتبة البلدية بالاسكندرية، على حفاوتهم بنا، ولطفهم الفائق نحونا، وآدابهم الجملة فى معاملتنا .

ونحن فى حاجة الى أن نشكر، على الأخص، صاحب العزة والمروءة وسليل بيت المجد والحسب سليمان يسرى بك، القاضى بمحكمة الاسكندرية الأهلية، الذى تفضل ووضع تحت تصرفنا مكتبته النفيسة، بلطف نفس، وكرم أخلاق، وسماحة شيم، زادت فى جمال معروفه .

وبما أننا فى مقام شكر من نرى شكرهم واجبا، فأننا نقدم هنا أجمل عبارات اعترافنا بالفضل والجدارة الى حضرة صديقنا الفاضل وزميلنا الكريم بولص غانم افندى، المترجم بمحكمة مصر المختلطة، الذى أمدنا بسعة اطلاعه على أصول البلاغة العربية، وقضى معنا ساعات طويلة فى مراجعة هذا المؤلف .

وكذلك نشكر حضرة محمد عصمت افندى رئيس القسم الأدبى بدار الكتب، وحضرات المصححين فيه فقد ساعدوا مساعدا ممدوحة. وأخص بجميل الشكر حضرة الشاب الفاضل الأديب عباس السيد افندى ملاحظ مطبعة دار الكتب المصرية، فانه لم يدع مجهودا إلا وبذله فى سبيل تصحيح الغلطات المطبعية، وإتقان العمل بسرعة وتيقظ تام، حتى تمكن من إبرازه فى حلة قشبية قبل الميعاد المتفق عليه .



فإن ظهرت — مع ذلك — فى الكتاب شوائب، فإن الكمال لله وحده !

أهم مصادر الكتاب

اسم المؤلف	اسم الكتاب
أود سكالكي	مصر القديمة والحديثة
باركر	سورية ومصر في عهد سلاطين تركيا الخمسة الآخرين
فريزر	مصر اليوم من الخديو الأول الى الخديو الثالث ...
برهيه	مصر من سنة ١٧٩٨ الى ١٩٠٠
ليدى أمهرست أوف هاكنى	التاريخ المصرى من القدم الى اليوم
البارون دكوزيل	مذكرات انجليزى عن مصر من سنة ١٨٦٣ الى ١٨٨٧
مانجين	تاريخ مصر تحت حكم محمد على من سنة ١٨٣٣ الى ١٨٣٨
لين	أحوال وعوائد المصريين الحديثين
باورنج	تقرير عن مصر وكنديا سنة ١٨٤٠
كلوت بك	موجز تاريخ مصر سنة ١٨٤٠
هامون	مصر تحت حكم محمد على
هامون	مصر بعد صلح سنة ١٨٤١
باكر موسكاو	في بلد محمد على (ترجمة انجليزية)
شلشر	مصر في سنة ١٨٤٥
مارسيل	مصر تحت حكم محمد على
بيل سانت جون	مصر تحت حكم عباس
مريو	مصر الحديثة من محمد على الى سعيد باشا

أهم مصادر الكتاب

اسم المؤلف	اسم الكتاب
مدام أولب ادوار	كشف الستار عن أسرار مصر
ساكريه وأوتريون	مصر واسماعيل باشا
تييرس	مصر القديمة والحديثة في معرض باريس العام سنة ١٨٦٧
چليون دالجلار	رسائل في مصر الحديثة
إدون دى ليون	مصر الخديو أودار الرق القديمة في عهد أرباب حديثين
ماك كون	مصر كما هي الآن سنة ١٨٧٧
فان بيم	مصر وأوروبا بقلم قاض مختلط قديم
ماك كون	مصر في عهد اسماعيل
رافس	اسماعيل باشا من سنة ١٨٣٠ الى ١٨٩٥
سير ادورد مالت	مناظر متغيرة أو تذكارا عن أناس صليدين في بلاد عديدة
بيوفيس	الفرنساويون والانجليز بمصر
فون مالورتي	مصر — الحكماء الوطنيين والتدخل الأجنبي
فوجاني	وصف مصر — القاهرة وضواحيها
لييك	مصر الأخيرة
مورلي بل	خديو يون وباشاوات
بتلر	حياة البلاط بمصر
ساندى إى كاسترو	مصر
فريسينيه	المسألة المصرية
جفين	مصر الحديثة
فارمان	مصر وتسليمها

أهم مصادر الكتاب

اسم المؤلف	اسم الكتاب
قولبي	رحلة الى سوريا ومصر في سنة ١٧٨٣ و ١٧٨٤ و ١٧٨٥
برتلبي سانت إيلير	رسائل مكتوبة من مصر
مارمون	سياحة الماريشال دوق دي راجوزا في سوريا وفلسطين ومصر
ديدييه	ليالي مصر
ديدييه	خمسة ميل على النيل
جاردبييه	رحلة السلطان عبد العزيز من استامبول الى القاهرة
ليدي دف جوردون	رسائل من مصر من سنة ١٨٦٣ الى ١٨٦٥
ليدي دف جوردون	رسائل من مصر سنة ١٨٦٩
آبو	الفلاح سنة ١٨٦٩
ماري واتلي	حياة البؤساء بمصر سنة ١٨٦٩
ماري واتلي	بين أكوخ مصر سنة ١٨٧١
ليدي دف جوردون	الرسائل الأخيرة من مصر سنة ١٨٧٧
رونيه	مصر مجتازة مراحل مراحل
كولشي	الكولرا بمصر سنة ١٨٥٠ وسنة ١٨٥٥
كولشي	الادارة الصحية العمومية بمصر من سنة ١٨٦٠ الى ١٨٦٥
لوكوفيتش	حوادث من التاريخ المعاصر
يعقوب أرئين بأشا	الملك المعقاري بمصر
ليان ده بلقون	مذكرات عن أهم الأشغال العمومية المفيدة التي عملت بالقطر المصري من أقصى القدم حتى يومنا هذا ...
فؤاد سلطان بك	النقود المصرية

أهم مصادر الكتاب

اسم المؤلف	اسم الكتاب
أنونيم	حالة مصر المالية سنة ١٨٧٤
فردينان دى لسبس	فتح برزخ السويس : ايضاح ومستندات رسمية من سنة ١٨٥٥ الى ١٨٦٠
فردينان دى لسبس	رسائل ويومية ومستندات ليؤخذ منها تاريخ تركة السويس من سنة ١٨٥٤ الى ١٨٧٠
شارل رو	برزخ السويس وترعته
أنونيم	تاريخ مصر المال من أيام سعيد باشا سنة ١٨٥٤ الى ١٨٧٦
سانتيردى يوف	صاحب السعادة شريف باشا ، مصر سنة ١٨٨٧ ...
سانقى	مصر تحت حكم اسماعيل باشا ، ميلانو سنة ١٨٨٠ ...
يعقوب أرتين باشا	بعض اعتبارات عن التعليم العام بمصر سنة ١٨٩٤ ...
يعقوب أرتين باشا	المعارف العمومية بمصر سنة ١٨٩٠
لورد كرومر	مصر الحديثة
پ . ل . ه . دى . س	تراجم مصرية : اسماعيل صديق باشا وموت المفتش مصر سنة ١٨٧٩
نعوم شقير بك	تاريخ السودان
فيليب جلاد	الفرمانات السلطانية والأوراق الرسمية الخاصة بمصر من سنة ١٨٤٠ الى ١٨٧٩
لو كوفيتش	كيف يوزع القضاء بمصر سنة ١٨٦٦
—	الاصلاح القضائى بمصر . المداولات والاجتماعات التى سبقته وأدت اليه (مكتبة الاستئناف المختلط) ...
هيرروس	محاكم مصر المختلطة

أهم مصادر الكتاب

اسم المؤلف	اسم الكتاب
بيكر باشا	اسماعيلية
مساداليا	الدارفور تحت ادارة جوردون باشا
كلوت بك	تاريخ محمد علي
جوين	تاريخ مصر في القرن التاسع عشر
بورديانو	مصر عملا بمعاهدات سنة ١٨٤٠ وسنة ١٨٤١
سوتارا	حملة المصريين على الحبشة
شارل . لساج	شراء أسهم ترعة السويس في نوفمبر سنة ١٨٧٥
أرتين باشا	رسائل الدكتور برون محطرة من مصر والاسكندرية الى المسيو مول بياريس من سنة ١٨٣٨ الى ١٨٥٤
لامب لاو	مصر وضواحيها
جائتاني	في الطاعون الذي فتك بالقطر المصري سنة ١٨٣٥
سرفنسنت هورد	ترعة السويس الخ
داي	مصر المسامة والحبشة المسيحية
روزستين	خراب مصر
كلوت بك	بيان عن حال التعليم الطبي الخ في القطر المصري سنة ١٨٤٩
جيسي باشا	سبع سنوات في السودان المصري
دور بك	التعليم في مصر
الدكتور دري بك	ترجمة حياة علي مبارك باشا
محمد طلعت حرب بك	قناة السويس
موربيه	تاريخ محمد علي

تمهيد

كانت مصر حتى سنة ١٧٩٨ م تحت حكم الأمراء المماليك الفعلي وحكم الدولة العثمانية الاسمى . فأتت في سنة ١٧٩٨ حملة فرنساوية تحت قيادة الجنرال بوناپرت فقصبت على حكم المماليك ، واحتلت القطر . فعز ذلك على انجلترا . فزال بالدولة العثمانية حتى حملتها على إظهار الحرب على فرنسا وارسال جيش زانراالى مصر لإخراج الجيش فرنساوى منها . ولكن الجنرال بوناپرت قضى على ذلك الجيش قضاء مبرما في واقعة أبى قير في ٢٥ يوليه سنة ١٧٩٩

غير أن أحوال فرنسا الداخلية والخارجية ما لبثت أن اضطرت الجنرال بوناپرت الى مغادرة القطر . فخبر خلفه الجنرال كليبر الانجليز والأتراك في أمر انسحابه بجيشه من مصر والعود الى فرنسا على مراكب انجليزية . وأبرم معهم لهذا الغرض معاهدة العريش في أوائل سنة ١٨٠٠ وسلم الصدر الأعظم يوسف باشا معظم البلاد . ولكن الحكومة الانجليزية لاعتقادها الوهن التام في الجيش فرنساوى المعقود لواءه لكليبر أبت التصديق على معاهدة العريش وأبت إلا أن يسلم الجيش فرنساوى سلاحه فتقله المراكب الانجليزية أسيرا الى انجلترا .

فهاج هذا الأمر ثورة الغضب والحمية في صدر الجنرال كليبر . فأرسل الى الصدر الأعظم يوسف باشا يأمره باعادة البلاد الى فرنساوين والارتداد الى سوريا — وكان يوسف باشا قد بلغ بجيشه العثمانى المطرية وعسكر فيها — فأبى يوسف باشا إلا استمرار الزحف الى القاهرة .

تمهيد

نفرج الجنرال كليلير اليه بعشرة آلاف فرنساوى وهزمه هزيمة منجولة
فى عين شمس . وعاد واسترد القطر كله .

ولكن سليمان الحلبي ما لبث أن قتله فى ١٤ يونيه سنة ١٨٠٠ ؛ فالت القيادة
الى الجنرال منيو — وكان قد اعتنق الاسلام وتسمى عبدالله . ولم يكن من الدراية
بأمور الحرب على شئ .

فاغتنمتها انجلترا فرصة وأرسلت حملة انجليزية تحت قيادة الجنرال أبركرمى لإخراج
الفرنساويين من مصر . فتحارب الجيشان الغربيان فى ضواحي الاسكندرية —
ما بين سيدى جابر والمعمورة — وانجبت المعركة عن فوز الانجليز وقتل قائدهم . فارتد
الفرنساويون الى الاسكندرية وتحصنوا فيها . وخلف الجنرال هتشنسن القائد
المقتول . فغمر الأرض حول الاسكندرية بالمياه بكسره سد أبى قير، وزحف بمعظم
جيشه الى العاصمة . وبعد مناوشات وقائع صغيرة وحصارات لاداعى الى ذكرها
فى هذه النبذة ، انتهى الأمر بالجنلاء الجيش الفرنساوى عن مصر على قاعدة معاهدة
العرش .

فأراد الأمراء المماليك — على ما أوجدته فى طائفتهم من ضعف عظيم حروبهم مع
الفرنساويين — العود الى الاستقلال بأحكام البلاد . وأرادت الدولة العثمانية استئصال
شأفتهم ليستقيم لها عود الحكم فى مصر أسوة بباقي الممالك الشاهانية .

فقام إذاً نزاع عنيف وقتال مخيف بين الولاة المعينين على مصر من لدن الدولة
العثمانية والأمراء المماليك ، ودارت الحرب بينهم سجالا .

تمهيد

وكان قد حضر الى مصر مع الجيش العثماني المكلف بمهمة إخراج الفرنسيين منها رجل مكشوف من أهل قولة يقال له (محمد علي)؛ فاغتنم فرصة ذلك النزاع وأخذ يتقدم على أكتاف الولاة تارة وطورا على أكتاف الممالك، حتى أصبح من كبار زعماء الجنود . فشرع حينذاك يعمل في الخفاء على إسقاط الولاة ويقاثل الممالك جهارا حتى آل به الأمر الى تهشيم مراكز الفريقين وفل كلمتهم . فأجمع العلماء وشعب القاهرة على اختياره أميرا على مصر في ١٤ مايو سنة ١٨٠٥ ؛ وعضدهم في ذلك الجنرال سيستيانى السفير الفرنسي فى الأستانة عملا بتوصية القنصل الفرنسي بمصر المدعو ماتيه دى لسبس ، والد فردينان دى لسبس صاحب قناة السويس .

فأقرت الأستانة محمدا عليا واليا على القطر في ٩ يولييه سنة ١٨٠٥ ، فأتوانى لحظة في تثبيت مركزه ضد دسائس تركيا ، ومساعى الانجليز وعدائهم ، وتمزجات الجنود وبأس الممالك ، والاحتياج الى المال حتى انتهى به الكفاح ، بعد عناء شديد ، الى الفوز التام . فوطد قدميه نهائيا على السدة المصرية ؛ وقهر الانجليز وأجلى عن البلاد حملة أرسلوها اليها في سنة ١٨٠٧ ؛ وأفنى الجنود غير النظامية في حروب أرسلها اليها في البلاد العربية لمقاتلة الوهابيين ، وفى السودان للبحث عن مناجم ذهب وجلب السود ؛ وفرغ من أمر الممالك بالمكيدة الهائلة التى دبرها لهم وجردهم فيها بالقلعة يوم أول مارس سنة ١٨١١ ؛ وعالج مسألة المال معالجة قطعية بأن استولى شيئا فشيئا على جميع موارد الرزق فى البلاد وعلى أطيان القطر برمتها .

حينذاك أقبل ينشئ من مصر دولة حديثة وأمة شابة جديدة . ولكنه أدرك بأن ذلك لن يتسنى له إلا اذا جمع على ولائه عواطف العالم الاسلامي ، وإلا اذا نقل

تمهيد

البلاد — ولو بعنف — من البيئة التي بنت القرون المنصرمة جدرانها حولها، الى بيئة جديدة تكون مصطبغة القاعدة والجدران بصبغة المدنية الغربية، اصطباغا متفقا مع روح الاسلام .

فلتجمع عواطف الاسلام على ولائه هبّ يقضى على الوهابيين قضاء مبرما — والعالم الاسلامي كان يعتبرهم خوارج ومنشقين — وهبّ ينجذ الدولة العثمانية المسلمة على انحداد ثورة اليونان المسيحيين . فأفلح في الأمرين .

ونقل مصر الى البيئة الجديدة المرغوب فيها عمل ما يأتى :

(أولا) نظم البلاد اداريا على النمط الغربى .

(ثانيا) أنشأ من أبناء البلاد جيشا زاهرا وبحرية عاهرة مدربين على الطريقة الغربية، بالرغم من صعاب كانت الواحدة منها كافية لفل الحديد ودك الجبل .

(ثالثا) جدّد بمجدة المعارف، بتغييره برنامج التعليم وطريقته وفتح ميدانا جديدا للعلم أدخل الأمة فيه قسرا . فأنشأ المدارس المختلفة ترى : ابتدائية وثانوية وعالية متنوعة، وأدخل فيها التلامذة والطلبة رغم أنوفهم وأنوف أهلهم، وعلمهم فيها العلوم الوضعية الغربية على يد أساتذة أكفاء أتى بهم من بلاد الغرب . وأرسل البعثات تلو البعثات الى المعاهد العلمية في أوروبا لا لى تقتبس علوم الأمم الغربية وفنونها فحسب ، بل ليتخرج منها أساتذة يعلمون تلك العلوم لمواطنيهم بعد عودتهم الى بلادهم .

ثم أضاف الى تجديد مجدة المعارف إقامة المعامل والمصانع فى طول البلاد وعرضها ليتمكن القطر من ترويح المصنوعات على الطراز الغربى فى داخلته — لاعتقاد

تمهيد

(محمد على) أن تغيير معالم البيئة المادية يساعد كثيرا على تغيير معالمها المعنوية — ومن الاستغناء عن الواردات الأجنبية .

(رابعاً) غطى وجه القطر بالأشغال والأعمال المفيدة وسخر فيها الأيدي تسخيها؛ ولولا ذلك ما اشتغلت ولا تمت تلك الأعمال . فأقام السدود وقوى الجسور وبني ما رأى بناءه منها واجبا؛ وعزز القناطر واحتفر الترعة العديدة وأقام عليها القناطر الحابجة المسهلة للرى؛ وابتنى الترسانة والأحواض لتصليح السفن؛ وشيد القناطر الخيرية الكبرى — وهى معجزة أعماله — وأقام الحصون والقلاع؛ وأنشأ القصور والسرايات، واختط الشوارع؛ وهلم جرا، من الأعمال العظيمة التى غيرت وجه القطر تغييرا محسوسا .

(خامسا) هدم الحواجز التى كانت العصور السالفة قد أقامت بين تعامل الغرب والشرق؛ ومكن العالمين من الاختلاط معا، لا بالتجارة الواسع فقط، بل بالاحتكاك اليومي، وفى العادات والأخلاق والعقلية؛ ومنع كل تجاوز قد يجر ذلك الاحتكاك إليه . (سادسا) سنّ قانونا للبلد كل مواده متشربة بالرغبة فى فتح عصر جديد للأمة، عصر تكون المساواة فيه بين الأفراد تامة؛ ويكون الفرد فيه آمنا على جريته الشخصية من كل عبث، ما دام لا يرتكب جرما، ولا يأتى أمرا تؤاخذ عليه الشرائع .

(سابعاً) فتح أذهان المصريين الى أمرين لم يكونوا ليفكروا فيهما البتة : (الأول) أن مصر والسودان قطران توأمان أبوهما النيل . فلما أن يدوما ملتصقين كما ولدا، وإما أن يكونا متحالفين أبدا، وإلا فللقوى منهما أن يجبر الثانى على إحدى هاتين الخلتين، كما أجبرت ولايات الشمال الأمريكية ولايات الجنوب على البقاء متحدة

تمهيد

معها، بحرب الانفصال بين سنة ١٨٦١ وسنة ١٨٦٥؛ و(الثاني) أن لمصر قومية شخصية منفصلة تمام الانفصال عن قوميات الشعوب الأخرى القاطنة في الأقاليم التي كانت تتكوّن منها القومية العثمانية في ذلك العصر. وإنما فتح أذهان المصريين الى هذين الأمرين بالحربين اللتين قام بهما في مجاهل السودان وفي سوريا والأناضول؛ وأفضت الى استتباب السلطة المصرية على السودان نهائيا وعلى سوريا وإقليم اضماليا، بضع سنين.

ولكن المجتراء أبت أن تقوم على ضفاف النيل دولة مصرية قوية تجعل طريقها الى الهند غير آمنة. فألّبت على (محمد علي) روسيا وبروسيا والنمسا؛ وأرسلت ضده قواه في سوريا حملة؛ وبذلت في سبيل إثارة الأهليين عليه في تلك البلاد نقودا جمّة. فاضطرته الى الانسحاب من الأناضول والشام والاكتفاء بمصر. ثم استصدرت له من السلطان عبد المجيد، بالاتفاق مع الدول الأوروبية، فرمان في ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ للذين بقيا دستور الحكومة المصرية، حتى أبطلت مساعي (اسماعيل الأول) معظم نصوصهما، وأوصلت القطر الى استقلال تام لا يقيده سوى قيد الجزية السنوية. فأقام (محمد علي)، بعد هذه الحوادث، أكثر من سبع سنوات على دست الأحكام يعمل بثبات على تنفيذ مراميه؛ ويحوط الدولة الحديثة التي أنشأها بعنايته اليقظة، حتى داهمه الخرف وهو في التاسعة والسبعين من عمره.

نحلفه ابنه الأكبر (ابراهيم باشا)، قائد الجيوش المصرية المنصورة في الملاحم والمعامع، وقاهر الوهابيين واليونان والأتراك. ولكن ولايته لم تدم إلا ثلاثة أشهر: لأن المنون اخترمته وهو في أجد سعيه الى إسعاد البلاد، بينما أبوه لا يزال حيا.

تمهيد

فأعقبه (عباس الأول) ابن أخيه طوسن المتوفى سنة ١٨١٦ — وكان أرشد ذكور الأسرة — فملك حتى سنة ١٨٥٤ ملكا حاول جهده ، في السنين الست التي انتشر كابوسه فيها على الصدور ، أن يتنكب بمصر عن الجادة الحديثة التي أدخلها فيها جدّه العظيم (محمد علي) ، ليعود بها الى دياجير العصور الوسطى المدهمة .

ولكنه قتل ، وهو في ريعان رجولته . وخلفه على العرش عمه (محمد سعيد باشا) ابن (محمد علي) العظيم . فملك تسع سنوات كانت كلها خيرا على البلاد وسعادة . ولولا أنه أثقل كاهل الحكومة المصرية ببعض نصوص تجاوزية في الامتياز الذي منحه لفردينان دى لسبس لإنشاء قناة السويس ، وبالصائقة المالية التي جرّها إسرافه على موظفيه ومستخدميه ، بالدينين — السائر والمسجل — المركبين على عاتق البلاد والبالغين معا ما يقرب من أحد عشر مليونا ونصف مليون من الجنيهات ، واللذين لم يكن لهما مقابل من أعمال عمومية نافعة ، لعدّت سنوات ملكه التسع العصر الذهبي في تاريخ مصر الحديث .

وكانت بنيته القوية لما ارتقى سدة الامارة تبشر بعمر طويل ؛ ولكن إسرافه في اللذات قتله ، هو أيضا ، وهو في الأربعين من سنه . خلفه (اسماعيل الأول) ابن أخيه (ابراهيم) العظيم ، وهو الذي يسرد كتابنا هذا تاريخ مصر في عهده !

الجزء الأول

السَّحَر

الفصل الأول

وفاة محمد سعيد باشا^(١)

توافق الناس والزمان * فحيث كان الزمان كانوا

عاد محمد سعيد باشا ، وإلى مصر ، من أوروبا ، في أواخر سنة ١٨٦٢ الى
الاسكندرية ، والمرض الذى ذهب الى بلاد الغرب ، ليتطبب منه ، على يد نطس
أطبائها ، قد تمكن من حياته ، تمكنا ، سم كل ينابيعها . فبات ميؤسا من نجاته : وأخذ
الموت ينسج أكفانه . ويسدل حوله ظله .

وكما أن الناس ، حين تميل الشمس الى الغروب ، يأخذون فى الشخوص اليها
ويرقبون مغيها ، وتجهش العواطف فى صدر كل منهم طبقا لميوله وآماله ، فهكذا
كان المصريون ومستوطنو مصر ، والذين تربطهم بها مصالح ، ينظرون الى مغيب
حياة محمد سعيد باشا ، وتوارىها وراء أفق هذا العالم المنظور ، بأعين تحتلج فيها
عواطف القلوب المختلفة .

فالأفاقون الذين احتاطوا بالأمير المحتضر ، أيام كانت زهرة حياته وصولته يانعة ،
فأثروا من إسرافه واعتزوا من هواه ، كانوا ينظرون الى دخوله فى حشجة الموت ،
وقلوبهم شاعرة بأن انقلاب ظهر المحن لهم بات قريبا ، وأن الأوان آن ليقتلعوا
خيامهم من الأرض المصرية ويقصودوا أقطارا غيرها .

(١) أهم مصادر هذا الفصل : "تاريخ مصر فى عهد اسماعيل" لتؤلف الايطالى ف . سائق ، و"مصر
الخدوى" لأدون دى ليون ، و"إمالة التام عن أمرار مصر" للكاتبة أولب أدوار ، و"الكافى"
لميخائيل بك شادويم .

والبطانة التي لم تحط به إلا لأنه الأمير والحاكم وولى النعم، مارأته يحضروا كدت من أنه، لا محالة، ميت إلا وولت وجهها شطر الشمس المنتظر شروقها لأنها شمس من سيصبح الأمير والحاكم وولى النعم .

والذين أحاطوا بمحمد سعيد باشا ، ليرتكبوا عليه في أعمال نافعة أقدموا عليها ، ومشروعات جليلة أخرجوا بعضها الى حيز الوجود ، وتعلقت آمالهم في إنحراج الباقي منها، الى الحيز عينه ، بحياة الرجل المائت ، إنما كانوا ينظرون الى زواله ، وقلوبهم واجفة ، وآمالهم مضطربة ، لا يدرون ما المصير .

والشعب المصرى ، الذى رأى من الوالى الموتى حبا خاصا له ، واعتناء كبيرا بمصالحه ، ورغبة حقيقية في تحسين أحواله ، وتخفيف أثقاله ، ورأى منه إقبالا على إحياء اللغة العربية وإحلالها في دوائر الحكومة محلا رسميا ، والجيش المصرى الذى كان محط انتباهه ومعزته ، ووجد نعيم الحياة تحت لباس جنديته ، كانا ينظران من بعيد الى تصاعد أواخر أنفاس الأمير المحتضر ، والقلب حزين مكتئب ، والنفس ضارعة الى الله أن يحذو الخلف حذو السلف ، وأن تكون الأيام التالية تُظهر الخير، اذا صح اعتبار الأيام المتصرمة فجره .

وأما الرجال المحافظون المتمسكون بالتقاليد العباسية ، الراغبون عن كل عين لتفجر في مصر للدنية الغربية ، وعن كل طريق يمهدها ، الناقمون على محمد سعيد باشا تركه سياسة سلفه ، للسير في خطوات (محمد على) أبيه العظيم ، فإنهم كانوا ينظرون الى احتضار ذلك الأمير، نظرة القليل الصبر، ويرقبون عن كشب ، ساعة لفظه نفسه الأخير، معللين الأنفس بعود العهد القديم الى الزوج من وراء سرير موته ؛ لا اعتقادهم أن مذهب الخلف مذهبهم ، وأن (اسماعيل) يكره ما يكرهون ويجب ما يحبون .

وأما (اسماعيل) نفسه، فإنه منذ تأكد أن رقدة عمه لرقدة لا يعقبها قيام؛ وأن الموت بات محتما، بالرغم من أن شجرة العمر لم تثقلها السنون، ساورته الأفكار الطبيعية التي تساور كل إنسان في مرآة، وأخذ ينتظر وهو في القاهرة، أن ترد عليه الأنباء المبشرة بارتقائه سدة جده . الباشا العظيم !

وكانت قد جرت العادة أن ينعم بلقب (بك) على أول من يحمل إلى والى الحديد خبر صيرورة العرش المصرى إليه؛ وأن ينعم عليه بالباشوية إذا كان بيكا .

فلم يغادر (بسى بك) مدير المخابرات التلغرافية، عدته، ثمان وأربعين ساعة؛ لكي يكون أول المبشرين، فيصبح باشا؛ ولكن النعاس غلبه في نهاية الأمر؛ فاستدعى أحد صغار موظفى مصلحته؛ وأمره بالقيام بجانب العدة، ريثما يذهب، هو، إلى مخدعه وينام قليلا؛ وبالإسراع إلى إيقاظه حال ورود إشارة برقية من الاسكندرية تنبئ بانتقال محمد سعيد باشا إلى دار البقاء . ووعدته بجائزة، قدرها خمسمائة فرنك مقابل ذلك . ثم ذهب إلى مخدعه، ونام على سريره وهو بلباس العمل .

بسى بك والمستخدم
والبشرى

ولم يكن الموظف الصغير الذى أنابه عنه، يجهل عادة الإنعام التى ذكرناها — فلما انتصف الليل بين اليوم السابع عشر واليوم الثامن عشر من شهر يناير سنة ١٨٦٣، وردت من الاسكندرية الإشارة البرقية المنتظرة بفارغ الصبر. فتلقاها ذلك الموظف الصغير وأسرع بها إلى سراى الأمير (اسماعيل) وطلب المثول بين يديه .

وكان (اسماعيل) لا يزال جالسا في قاعة استقباله، سهران، يحيط به رجاله وتسامرهم هواجسه .

فلما رفع إليه طلب ذلك الموظف، أمر بإدخاله حالا، فأدخل، وأحدثت به أنظار الجميع .

في عهد اسماعيل

٥

بفتا الرجل أمامه وسلبه الإشارة البرقية الواردة . فقرأها (اسماعيل) ، وما أتى على ما دُون فيها ، إلا ونهض والفرح منتشر على محياه — فوقعت الإشارة من يده — وشكر الله بصوت عال على ما أنعم به عليه من رفعه الى سدة مصر السنية . ثم ترحم على عمه ترحما طويلا .

فشاركه رجاله المحيطون به في فرحه ، وتصاعدت دعواتهم له بطول البقاء ودوام العز ، وأخذوا يهتفون به ويهني بعضهم بعضا .

ثم نظر (اسماعيل) الى الموظف الجاثي أمامه ، (والذي كان قد التقط الإشارة البرقية حالما وقعت من يد مولاه ، ووضعها في جيبه) . وتبسم وقال : ”انهض يا بك“ ! وبعد أن حباه نفحة من المال أذن له بالانصراف .

فعاد الموظف مسرعا الى مصلحة التلغرافات ، لرغبته في الحصول على جائزة الخمسمائة فرنك التي وعد بها ، زيادة على الذهب الذي أصابه ، ودخل بتلك الإشارة على رئيسه ، بسى بك ، وأيقظه وسلمها اليه .

فتناولها بسى بك وقرأها . ثم فتح كيسه بسرعة وأعطى الرجل المبلغ الذي وعده به . ثم أسرع بالرسالة الى سراى الأمير (اسماعيل) ، وهو يرى أنه قد أصبح باشا ، وتتلذذ نفسه بذلك .

فلما دخل على الأمير ، وعرض عليه الإشارة ، قابله (اسماعيل) بفتور وقال : ”لقد أصبح هذا لدينا خبرا قديما !“ .

فأدرك الرجل أن موظفه خانه ، وسبقه الى استجلاء أنوار الشمس المشرقة ونعمها ، ثم ضحك عليه واستخلص منه خمسمائة فرنك . فاستشاط غضبا ونقمة ، وعاد الى مصلحة ، واستدعى ذلك المكير المائن ، وأندلت عليه .

فأوقفه الموظف عند حده، قائلاً : ”صه ! فإني أصبحت بيكا مثلك !“ .

هكذا أضاع بسى بك ثمرة سهره ثمانيا وأربعين ساعة ، بعدم تجلده على الاستمرار
سأهرا . بضع سويغات أخرى !^(١)

وما نشرت المدافع ، المطلقة من قلعة الجبل ، الخبر في أنحاء العاصمة ، وأعلنت
سكانها بغروب شمس حياة محمد سعيد باشا ، وشروق شمس حكم (اسماعيل باشا) ،
إلا وأسرع بكار القوم ووجوه البلد وقناصل الدول بمصر الى سراى هذا الأمير
وهتؤوه . وتمنوا له ملكا طويلا سعيدا .

إعلان موت محمد
سعيد باشا وارثه
اسماعيل العرش

وما بزغ نهار الثامن عشر من شهر يناير ، إلا وورد الى العاصمة آخر من كان
قد بقى حول سرير الوالى المحتضر فى الاسكندرية ، وفارقه حلقا فارقه الروح ،
وأسرع هو أيضا الى سراى الوالى الجديد ، ليقدم له فروض عبوديته ، ويتلمس من
محظوظيته ، نعمته .

ولم يبق بجانب جثة من كانت كلته بالأمس حياة وموتا إلا فرنساوى يقال له
المسيو براقيه ، كان صديق المتوفى الحميم .^(٢)

وبينما تعدّ فى مصر معدات الاحتفال بارتقاء الوالى الجديد كرسى أبيه وجده ،
صدرت الأوامر الى أولى الشأن فى الاسكندرية ، بالاسراع الى مواراة محمد سعيد باشا
التراب ، لئلا ينشر الناسور ، الذى قتله ، الفساد فى جثته بسرعة فتذهب الرائحة

(١) أنظر : ”مصر الخديوى“ لأدون دى ليون ص ١٥٩ و ١٦٠ ، و ”إمالة اللثام عن أسرار
مصر“ لأولپ أدار ، ص ١٦٣ و ١٦٤ ؛ وأنظر : ”تاريخ مصر فى عهد اسماعيل“
لمالك كون ، ص ١٩ فى الحاشية .

(٢) أنظر : ”إمالة اللثام عن أسرار مصر“ ص ١٦١

الكريمة التي قد تنبعث عنه ، بالمهابة الواجبة لمقامه السامي . وقضت تلك الأوامر بأن يكون مدفن الوالي المتوفى بجانب مدفن إسكندر المقدوني العظيم ومدافن البطالسة الكرام ، لإجلاله ، ولكي يكتسب ، من ذلك الجوار الساطع ، حقاً أمام أعين الأجيال المقبلة ، في أن تظلله سحابة الفخار المنتشرة حول قبور الصالحين من أولئك العواهل الأماجد^(١) .

فامتثل ذوو الشأن بالاسكندرية تلك الأوامر ، ووهرت جثة محمد سعيد باشا في مرقد الأبدى ، في الروضة المسورة الكائنة في سفح قلعة الديماس بجوار المسجد المعروف بمسجد نبي الله دانيال — ونودي بالقلعة بمصر بولاية (اسماعيل) ابن أخيه .

فترينت المدن والبنادر ثلاث ليال ؛ وأقيمت الولائم والأفراح ، وفرقت سمق الأميرة أم (اسماعيل) الهدايا النفيسة على أرباب الدولة والعلماء والمشايخ ، وأقامت الأدعية في المساجد أياماً ؛ ورسمت بترميم بعض أضرحة الأولياء والصالحين من مالها الخاص^(٢) .

(١) "إمالة اللثام عن أسرار مصر" ص ١٦١ ، وكان (سعيد باشا) في أشهر حياته الأخيرة ، حينما أحس بدنو أجله قد أنشأ لنفسه ضريحاً فخماً بالقرب من القناطر الخيرية . ولكن (اسماعيل) لا سباب المذكورة في المتن لا للأسباب التي تذكرها مدام أدوار أمر بدمه بالاسكندرية . أنظر : مالك كون ص ١٦ من "مصر في عهد اسماعيل" .

(٢) أنظر : "الكافي" المجلد الأخير ، ص ١٣٨ طبعة بولاق سنة ١٩٠٠

الفصل الثاني

الأمير (اسماعيل)

وإذا رأيت من الهلال نموه * أيقنت أن سيكون بذرا كاملاً
هو ثاني ثلاثة أنجال البطل المغوار، والقائد المقدام، ابراهيم باشا، ابن محيى الديار
المصرية، الباشا العظيم والغازى المهيب، الأمير (محمد على) المكدوفى مولداً، والمصرى
قلبا ومطامع وجهادا .

نشأة اسماعيل
وتربيته

ولد فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٣٠ ، على أصح تقدير، فى قصر المسافر خانة، بمصر،
ومن المؤرخين من يجعل مولده فى ١٥ أو ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٢٧ — من والده خير
والدقى أخويه الاثنين : البرنس أحمد رافت والبرنس مصطفى فاضل : وتربى فى حجر
والده وبمحاكاة جده ، فى المدرسة الخصوصية التى أنشأها فى القصر العينى (محمد على باشا)
لتربية الأمراء أولاده الصغار وأولاد أولاده .

فتعلم (اسماعيل) فيها، على يد نخبة من مهرة الأساتذة، مبادئ العلوم واللغات
العربية والتركية والفارسية، ونزرا يسيرا من الرياضيات والطبيعات .

ولكنه أصيب برمد صديدى، لم تفتأ آثاره ، بعد زواله ، تؤلم جفونه . وعجز
الأطباء بمصر عن مداواته . فأرسل الى فيينا، وهو فى الرابعة عشرة من عمره، ليعالج
فيها . ويربى، فى الوقت عينه، تربية أوروبية .

ذهابه الى فيينا
قال باريس

(١) أهم مصادر هذا الفصل : "تاريخ مصر القديم والحديث" للكونت اودسكى، و "مصر فى عهد
اسماعيل" لسانقى، و "مصر فى عهد سعيد" لمريو، و "مصر فى عهد اسماعيل" لملك كون،
و "مصر الحديثى" لأدون دى ليون، و "رسائل عن مصر" لسنث هيلبر، و "تاريخ مصر الحديث"
لجورجى بك زيدان .



فقضى هناك عامين تحسنت صحته فيهما تحسنا بينا، وفارق الألم جفونه . فأمر
جده بانتقاله الى المدرسة المصرية في باريس . وهى دار تربية أسسها فى تلك العاصمة
(محمد على) عينه — عملا بنصائح فرنساوى يقال له المسيو جومار — للمشاة المصرية
الليبية، وأرسل اليها ولديه الأميرين حلیم وحسين والأمير أحمد ولد ابراهيم ابنه مع نخبة
من شبان مصر الأذكياء . منهم شريف باشا، ومراد باشا، وغيرهما، تحت رعاية
وجيه أرمى اسمه اسطفان بك، وإدارة وكيل له اسمه خليل افندى تسيرا كان .

فانتقل الأمير (اسماعيل) اليها ، وهو فى السادسة عشرة من عمره . وتبارى على
مقاصدها، وفى مضمار تعليمها ، مع أذكى أولئك الشبان وأكثرم نشاطا . وبرع
على الأخص فى علم الهندسة وفى فنى التخطيط والرسم ؛ وأتقن ، إتقاناً تاماً، اللغة
الفرنساوية ؛ والطبيعات والرياضيات .

فلما أتم طومه المدرسية ، عاد الى القطر المصرى ؛ وكان والده الفارس المهيب
قد استلم زمام الحكم فيه ، وأخذ يظهر للأُن كفاءته الادارية لا تقل عن كفاءته
الحربية .

فشرع الأمير (اسماعيل) يتعلم ، فى مدرسة أبيه الحازم ، ضروب الحكم وفنون
الادارة ، ويعمل نفسه بالنبوغ فيها ، نبوغه فى سائر العلوم التى تلقاها، كما أنه أخذ
يتشرب لبان الأحكام القائمة على قاعدة التطور طبقا لمقتضيات الأيام .

ولكن المرض ، الذى كان قد أنشب أنيابه لإنشابة أليما ، فى أحشاء ابراهيم باشا
لم يمهله كثيرا ؛ ولم يرحم القطر المصرى الذى باتت آماله كلها فى تحسين أحواله ،
وترقية شؤونيه ، وسعادة أيامه ، متعلقة بأذيال تلك الحياة الثمينة . فحصل الموت عمر
موت أبيه

قاهر (تزيب) ، بعد عود ابنه الأمير (اسماعيل) الى مصر بقليل ؛ وغادر أولاد ذلك الرجل العظيم الثلاثة، حزاني ، كسيري الفؤاد ، بالرغم من الثروة الواسعة المخلفة لهم .
وانما كان حزنهم وانكسار فؤادهم مسببين لهم ، أولا : من فقدانهم أبا ، قلما جادت بمثله لغيرهم الأيام ؛ ثانيا : من تحكم الداء ، العضال ، في جسم (محمد علي) العظيم وعقله ، بحيث أحرمهم مؤساته في ذلك المصاب وأعوزهم تعصيده ؛ وثالثا : لأن ارتقاء ابن عمهم (عباس الأول) السدة المصرية ، مع ما اشتهر عنه من الجفاء لوالدهم جفاء حمل ابراهيم باشا في حياته على إبعاده الى مكة المكرمة ^(١) ، لم يكن من شأنه أن يلهمهم الصبر ، ويحل من قلوبهم ، محل بلسم العزاء الذي كانت قلوبهم محتاجة اليه .

غير أنهم تقوّوا وتجلدوا ، وبذلوا مجهودهم ليكونوا مع والي الجليد دلي أتم ما يرام من الصفاء .

ولما كان الأمير (اسماعيل) لا يزال يافعا ، وقليل الحنكة في الأشغال المالية ، عهد النظر في شؤون دائرته الى إدارة خاصة ، باشرت برهة مباشرة لم ترضه الرضا كله . فشمر عن ساعد الحزم والجهد وأخذ زمام تلك الادارة بيده ؛ فنجحت أموره نجاحا باهرا ، وازدادت ثروته زيادة عظيمة .

وكانت له في الصعيد الأطيان الشاسعة ، من التي يزرع فيها قصب السكر وتأتي بمحصول جيد منه . فأقبل على تحسين زراعتها تحسينا ضاعف محصولها . وأوجد في تلك الأصقاع ، معملا بخاريا لتكرير السكر ، على مثال المعامل الانجليزية الأولى .

(١) أنظر : "إمالة اللثام عن أحوال مصر" ص ١٣٦

وبينا هو موجه كل اهتمامه الى أشغاله هذه الخصوصية، ومكب عليها بكل نشاط موت جده محمد علي
تنفسه النشيطة ، إذا بملك الموت نزل مرة أخرى ، وفبض بالاسكندرية ، بقصر
رأس التين ، روح (محمد علي) المتزوي عن العالم !

فما واروه التراب في مسجده الرخامى المرمرى الذى أنشاه على جبين قلعة الجبل ،
إلا وقام نزاع بين (عباس) و(سعيد) مبنى على اختلاف في تقسيم تركته .

ولما كان الحق في جانب (سعيد) ، وكانت مصالحته مصلحة عموم الأسرة ؛
وكانت دطاوى عباس من شأنها أن تذهب ، فيما لو حققت ، بمعظم ثروة البيت
العلوى ، انحاز سائر الأمراء ، وفي جملةهم (اسماعيل) ، الى (سعيد) وأخذوا يقاومون
مطامع (عباس) المقاومة كلها .

فكبر النفور بين الطرفين ، وبات موقف المقاومين حرجا ؛ لأن (العباس) لم يكن
يحجم عن ارتكاب جريمة عائلية . والكل كان يعلم أنه حاول قتل عمته ، الأميرة
زهره باشا ، الشهيرة بنازلى هانم ، أرملة محمد بك الدفتردار . لولا أن أهل قصرها
تمكنوا من تهريبها ^(١) .

ولكن الأمراء ، و(اسماعيل) في مقدمتهم ، لم يكونوا ليرهبوا سطوة ذلك العاقى .
وأخذوا يكتبون في شأن دعواهم الباب العالى ، ملحين عليه الإلحاح الوحيد المفهوم
لديه ، بإنصافهم .

فوقع في خلد (عباس) الإقدام على عمل يلقى الرعب في قلوبهم ويرصد فرائصهم
ويجعلهم يعتبرون بما يجرى لواحد منهم . فاتهم الأمير (اسماعيل) بقتل أحد خدمه ؛
اتهام اسماعيل
بقتل خادمه

(١) أنظر : "إمالة اللثام عن أسرار مصر" ص ١٣٦

وأراد أخذه بجريرة تلك التهمة ، كأنما قتل خادم كان أمرا ذا شأن في نظر عباس في تلك الأيام .

ولكن الأمير (اسماعيل) لم يجد صعوبة في دحض تلك التهمة والخروج منها سليما . على أنه اتخذ لنفسه حبرة ، واعتبر بها الأمراء كذلك . فقر رأيهم جميعا ، على مغادرة القطر المصري ، والذهاب الى الأستانة ليعرضوا أمرهم على السلطان ويستنصفوه من قريتهم المغتصب العاقي . وذهبوا اليها .

فصدرت إرادة السلطان عبد المجيد بانفاذ فؤاد افندى — وهو الذي أصبح فيما بعد فؤاد باشا الطائر الصيت — وجودت افندى — الذي أصبح فيما بعد ، جودت باشا ، وأشتهر بتأليفه التاريخية وغيرها — إلى مصر ليسقيا الخلاف ، ويصلحا بين أفراد الأسرة العلوية الكريمة .

فأتيا ، ونجحا في مهمتهما . فعاد الأمراء إلى مصر إلا (اسماعيل) ، فانه فضل التسوية الخلاف البقاء في الأستانة على الرجوع إلى قطر يحكمه (عباس) قطر ، قد يجد فيه عقارب وحيات تحت قدميه .

حفه عبد المجيد بعنايته ، وأنعم عليه برتبة الباشوية الرفيعة ، وعينه عضوا في مجلس أحكام الدولة العلية .

فاشتهر الأمير (اسماعيل) في وظيفته هذه ، ببعد النظر وصائب النصيحة . ولبث فيها ، والحرب قائمة بين تركيا وروسيا ، ولم يعد إلى مصر إلا بعد أن قتل (عباسا)

قتل عباس وعودة اسماعيل

(١) أنظر : "مصر في عهد اسماعيل" لما يكون ص ٢٠

في سرايه بنها العسل، المملوكان اللذان أرسلتهما بهذه المهمة إلى مصر الأمير نازلى هانم
عمته الناقمة عليه^(١) — يوليو سنة ١٨٥٤ —

فولاه عمه محمد سعيد باشا رئاسة مجلس الأحكام المصرى الأعلى . فأهتم بشأنه
أعظم اهتمام ونظمه على مثال مجلس أحكام الدولة العلية .

إيفاده الى أوروبا
من لدن سعيد بمهمة
سرية

وفي سنة ١٨٥٥، أوفده سعيد إلى أوروبا بمهمة سرية لا يعلم التاريخ ماهى . ولكنه
يظنها مختصة بالسعى إلى توسيع نطاق الاستقلال المصرى الداخلى ، عقب فوز
الجنود المتحالفة، التى منها الحملة المصرية، على جنود الروس، فوق ربي بحيث جزيرة
القرم . وزوده بكثاين خاصين مرسلين منه إلى الامبراطور نابليون الثالث وإلى البابا
بيس التاسع، ليساهما إياهما يدا بيد^(٢) .

فقام الأمير (اسماعيل) بتلك المهمة ، قايما رفع شأنه فى عين العاهل الفرنساوى
والحبر الرومانى ، وأوجب ممنونية محمد سعيد له .

أما العاهل الفرنساوى فانه — بعد أن وقف منه على دقائق الادارة المصرية وحركة
تطور المدنية فى القطر المصرى . بالنسبة لتزايد نزوح الجاليات الأجنبية اليه — وعده
بالنظر فيما اقترحه عليه من توسيع نطاق الاستقلال الداخلى بمصر فى مؤتمر الصلح
المقبل، اذا ما وجد الى ذلك سبيلا .

(١) أنظر : "إمالة اللثام عن أسرار مصر" ص ١٤٣ وما يلها . على أن الرواة اختلفوا فى حقيقة
مقتله . فبهم من اتهم السلطان عبد المجيد به ، ومنهم من جعله بتدبير من بعض نساؤه الخ . أنظر :
"مصر فى عهد اسماعيل" ماك كون ص ١٠ ، و "مصر الخديوية" لأدون دى ليون ص ٨٧ ،
و "رسائل عن مصر الحديثة" لليون دنجلار، ص ٦٢

(٢) أنظر : ماك كون "مصر فى عهد اسماعيل" ص ٢٠ ، و دافيس : "اسماعيل باشا" ص ٣

وأما الحبر الرومانى — وكان لشخصه ، فى تلك الأيام ، منزلة سامية : أولا بسبب مركزه ؛ ثم للشهور عن ميوله وفضائله ؛ وأخيرا بسبب صداقة نابليون الثالث له — فانه قبل هدايا ضيفه ، بممنونية عظمى ، وأحتفى به حفاوة فائقة ؛ ووعد بمساعدته جهد الطاقة والاستطاعة خيرا ؛ ورجاه أن يرفع إلى سدة عمه السنية وصيته بالا كليرس الكاثوليكي والكاثوليكين المصريين إحسانا .

فلما عاد الأمير (اسماعيل) إلى مصر ، وجد من مظاهر شكر عمه له ، ما أثلج صدره ، وأنساه مشاق سفره .

وفى مايو سنة ١٨٥٨ ، أقام محمد سعيد باشا حفلة حافلة فى الاسكندرية — وكانت حفلات ذلك الوالى عديدة نفخة — ودعا إليها جميع أمراء بيته العالى ؛ سواء فى ذلك الذين كانوا فى الاسكندرية ، والذين كانوا بمصر أو غيرها من الجهات .

فلبى الأمراء الدعوة ؛ وفى مقدمتهم أحمد باشا رأفت أكبر أولاد إبراهيم باشا ؛ وحليم باشا أصغر أنجال (محمد على) واعتذر الأمير (اسماعيل) ، لأنه كان متوكل المزاج .

وقد كان توكل مزاجه فى ذلك الظرف ، أمرا ساقه إليه حسن الحظ : فإنه لما انقضت الحفلة عاد الأميران السابق ذكرهما إلى مصر بقطار خاص مع حاشيتهما ورجالهما . فوقعت العربدة التى كانت تقلهما فى النيل ، عند كفر الزيات . ففرق الأمير أحمد باشا ونجا الأمير حليم باشا .

فأصبح الأمير (اسماعيل) ولى عهد السدة المصرية ؛ لأنه بات أرشد رجال البيت العلوى بعد موت أحمد باشا أخيه الأكبر .

وقد اختلفت فى سبب تلك الكارثة الروايات . فمن قائل إن الكوبرى نسي مفتوحا سهوا فسقط القطار فى النيل عند ما بلغه ، لأن السائق لم يتمكن من إيقافه ؛ ومن قائل

كارثة كفر الزيات

— وهو الأقرب الى الصديق : لأن كوبرى كفر الزيات لم يكن قد أنشئ بعد — إن القطارات كانت ، في ذلك العهد ، تجتاز النيل عند كفر الزيات ، في معدية تنقل عرباتها ، ثلاثاً ثلاثاً ، مع ترك الخيار للركاب في النزول اتقاء للخطر ، أو العبور فيها ؛ وأن الأميرين — وكانا معا في عربية واحدة — خُيرا فأبيا إلا البقاء في العربية وعبور النهر وهى تقلعهما ؛ وأن المنوط بهم أمر نقل العربات إلى المعدية دفعوا بعربتهما بقوة إليها إظهارا لنشاطهم وغيبتهم ؛ فتدحرجت عنها إلى النهر وغرقت فيه . أما أحمد — وكان بدينا — فلم يستطع الوثوب من نافذة العربية إلى الماء ، فأخرج ميتا مغنوقا ؛ وأما حليم — وكان خفيف الجسم ، متمرن العضلات — فإنه وثب من النافذة إلى الماء واجتازه سباحة ^(١) .

ولكن النيمة — وكان ذلك بدء قيامها ؛ ولكم حاولت ، فيما بعد ، تسوء سمعة (اسماعيل) وطمس معالم نغره ومجده — أثبت إلا أن تغتنمها فرصة لتنفث عليه وعلى عمه سعيد سبومها وتحاول تعكير مياه الصفاء ، والتوادم بينهما ^(٢) .

غير أن الأميرين لم يباليا ، في نقاوة ضميرهما ، بما أذاعته الألسنة الشريرة حولهما . وظهر ذلك جليا في أعمالهما .

فان محمد سعيد باشا ، حينما سافر إلى سوريا زائرا في سنة ١٨٥٩ (ومكث في بيروت ثلاثة أيام ، نزل فيها ضيفا كريما على وجهاء المدينة ، وكان في أثناء مروره في الطرقات ، ينثر الذهب على الناس) ، عهد في قائممقامية الولاية : مدة غيابه الى ابن أخيه الأمير (اسماعيل) . فدل ذلك على مقدار ثقته به وباخلاصه ^(٣) .

فائممقامية اسماعيل
الأولى

(١) أنظر : ماك كون "مصر في عهد اسماعيل" ص ١٨ ، و "مصر الخديوية" لأدرن دى ليون

ص ١٥٤ و ١٥٥

(٢) أنظر على الأخص : "الكافي" لشاربم بك ج ٤ ص ١٣٦ و ١٣٧ طبعة بولان الأميرية سنة ١٩٠٠

(٣) أنظر : "تاريخ مصر الحديث" لبحورى بك زيدان ج ٢ ص ٢٠٢

كذلك حينما قصد البلاد المجازية لتأدية فريضة الحج في أوائل سنة ١٨٦١ ،
 وأقامه نائبا عنه وقائما مقامه . وسرّ جدًا من الكيفية التي أدى بها الأمير (إسماعيل)
 واجبه . وأظهر له امتنانه حين عودته ، بتقليده قيادة أربعة عشر ألف عسكري ،
 وبتعيينه سردارا عاما للجيش المصري ؛ وعهد إليه في إخماد ثورة بعض القبائل المتمردة
 على حدود السودان .

والثانية

سرداريته لجيش
المصري

فقام الأمير (إسماعيل) بهذه المهمة خير قيام : لأنه تمكن بحسن دهائه وفطنته
 من تسكين نيران تلك الفتنة بدون سفك نقطة دم واحدة .^(١)

إخماد فتنة القبائل
الناثرة على حدود
السودان

ولما أحس محمد سعيد باشا بأول ونخزات الداء الأليم ، الذي قضى فيما بعد على حياته ،
 وشعر بأنامله تهدم بسرعة هيكل جسمه القوي ، وعزم على السفر إلى أوروبا للتطبيب
 منه ، في أواخر صيف سنة ١٨٦١ ، عهد أيضا بالنياحة عنه في كرسي ولايته ، إلى
 ابن أخيه الأمير (إسماعيل) : كأنه كان شاعرا أن الموت بات قاب قوسين أو أدنى ؛
 وأنه يحذر به أن يقدم ، لولى عهده ، الفرص التي تمكنه من تعلم شؤون الحكم ، قبل
 التلبس ، لنفسه ، بواجبات أعبائه .

غير أن أطباء أوروبا لم يتمكنوا ، أكثر من أطباء مصر ، من التغلب على داء سعيد
 العضال . فعاد الرجل إلى مصر ، وهو يائس من الحياة . وما لبث أن فارقها غير
 بالك طمعا ، تاركاً ثروته القليلة ، نسبيا ، لابنه الأمير طوسون وأرملته الأميرة أنجاء هانم
 البديعة الجمال ، وخلفا ملكه لابن أخيه (إسماعيل باشا) .

(١) أنظر : "مصر في عهد إسماعيل" لما ككون ص ٢٠

الفصل الثالث

سمو الوالى (اسماعيل^(١) باشا)

وإذا سألت عن الكرام وجدتي * كالشمس لا تخفى بكل مكان

وكان عمره، عند ارتقائه الستة المصرية، اثنين وثلاثين عاما وسبعة عشر يوما :
أوما يقرب من ثلاث وثلاثين سنة قمرية .

وصف اسماعيل
لدى ارتقائه العرش

فكان، والحالة هذه، في ريعان حياته وظهر أيامه : ناضج الفكر والتصور ؛ يانع
الجسم ؛ ممتلئ ؛ زاهر البنية ؛ قويا ؛ ربة القامة ؛ عريض الجبهة ؛ كثيث اللحية
والشارب والحاجبين ؛ متلائهما ، كأنهما من ذهب الجنيئات ؛ وكانت عيناه لتقدان
حدة وذكاء مع قليل ميل نحو الحول ، من أثر الرمد الصديدي الذي مُني به في حداثته ،
وانجلى عن إبقاء إحدى عييه أصغر قليلا من الأخرى .

وكان ، إذا حدث إنسانا ، كسر على عينه اليمنى ، وشخص الى محدته اليسرى ،
شخصا مزعجا ، لشدة تألقها : كأنه يريد أن يحتل أعماق أفكاره ، بالنور الساطع
المنبعث عنها .

وبلغه ، مرة ، أن أحد القناصل العامة ، قال ، بعد مثوله بين يديه ومحدثه
وانصرافه : « إنه إنما ينظر بعين ويسمع بالأخرى » . فقال : « واني لأفكر
بالاثنتين معا » .^(٢)

(١) أهم مصادر هذا الفصل : "مصر تحت حكم اسماعيل" لسانق ، و "خديويون وباشوات"
لمورلى و "مصر واسماعيل باشا" لساكره وأوتربون ، و "مصر القديمة والحديثة" لأودسكاكي ،
و "مصر في عهد اسماعيل" لماك كون .

(٢) أنظر : "خديويون وباشوات" لمورلى بل ص ٦

وكان عظيم الهية ؛ جليل المقام . ولا غرابة : فإنه ابن (ابراهيم) وحفيد (محمد على) . والهية كانت ميزة كل حركاتها وسكناتها . والجلال كان يحف بهما كأنه ظلها الظليل .

وكان حسن الفراسة ؛ يدرك ، حالا ، ما انطوت عليه سريرة محادثه . ولكنه كان أيضا حسن الظن بالناس ، لاسيما بالأجانب وأفراد الجاليات الغربية : فأدى ذلك الى جملة أضرار أصابته وأصابته بلاده . لأن مدد المخلصين اليه الولاء في خدمتهم ، من أولئك الأجانب ، لم يتجاوز — على كثرتهم — عدد الأصابع .

وكان كبير النفس ، على الهمة ؛ يشعر شعورا عميقا بأن كونه ابن (ابراهيم باشا) الأمير الذي قاتل في قارات العالم القديم الثلاث ، ليوطد دعائم ملك مصر ، ويوسع نطاقه ؛ ثم تمنى ، حينما آلت اليه أزمنة الأحكام ، لو يمن الله عليه بعمر طويل ، ليتمكن من السير بمصر ، بخطوات واسعة ، في مضمار المدنية الغربية والرق العصري ؛ وكونه حفيد (محمد على) ، الباشا العظيم ، الذي أخرج مصر من نطن العدم الى عالم الحياة ؛ ومن حضيض الذل الى عرش السيادة ؛ وستد خطاها في سبيل العمل وميدان الفخار ، نيفا وأربعين عاما ، يجعلانه محط آمال تاريخية عظيمة يتحتم عليه تحقيقها ؛ ويوجبان عليه أعمالا صاعدة ، لا مندوحة له من الإقدام عليها .

فوضع نصب عيذه ، حالم انفتح عصر ملكه أمامه ، الجرى على خطة تجعل التاريخ يضعه في صف جدّه وأبيه ، وينعته بنعتها . فيقول : (اسماعيل العظيم) ابن (ابراهيم العظيم) ابن (محمد على العظيم) .

وصمم على تنفيذ تلك الخطّة ، وعدم الحياء عنها ، مهما تكاثرت في سبيله العقبات

ومهما اضطرت صروف الأيام الى اللين ، مؤقتا ؛ والتظاهر بعكس ما يرى اليه من الأغراض البعيدة .

مرايمه

تلك الخطة كانت ترى :

(أولا) الى السير بمصر بصراحة تامة في سبيل المدنية الحديثة ؛ والسير بها ، بعزم ثابت وقدم راسخة ، في جميع تشعبات ذلك السبيل .

(ثانيا) الى الفوز بالاستقلال السياسي لها .

(ثالثا) الى النهوض بها الى مصاف الدول العظمى .

ولكنه كان يعلم أن تحقيق هذه المرامي عن سبيل القوة يكاد يكون محالا ؛ (أولا) لعدم نضوج العقلية العامة في البلاد ، نضوجا يساعده على إدراك مقتنيات نفسه ؛ و(ثانيا) لان مركز مصر من الدولة العلية ومن الدول الغربية يجعلها أضعف بكثير من أن تحاول ، مرة ثانية ، تغليب سيفها على سيوف تلك الدول — (وما أصاب جده في ذلك كان خير عبرة له) . فصمم على تحقيقها عن سبيل الدهاء والافتناع ، وبالأركان على الدولة الغربية التي يتضح له رجحان كفتها في ميزان السياسة العمومية .

غير أن حزب الناقين على محمد سعيد باشا ميوله الى الأجانب ، واستسلامه اليهم ؛ المتوسمين في خلفه إقلاعا عن تلك الميول وعودة الى المبادئ العباسية ومقتضياتها ؛ والمنضمين في أهوائهم حول هذا الخلف ، توها منهم أنه رئيسهم وزعيم حزبهم المعارض لكل اصلاح ، لم يكونوا يعلمون ما انطوى عليه ضميره ، وصح عليه عزمه .

فظنوا، لما أغمض محمد سعيد جفونه الإغماض الأبدي، أن دورهم قد حل ؛
وأن الأوان قد آن للحمل على الجالية الغربية ، حملة ترعزع أركانها ، وتفنئ شأنها .

فأضرموا نار الأحقاد والضغائن الدنيئة في قلوب زمرة من السوق والزنانف ودفخوا
بهؤلاء الى نوع من الفتنة والقيام على الغربيين . وحرصوا ثلاثة من العساكر — ولعلمهم
كانوا ألبانيين من بقايا أجناد الأرنأوط الثمانية آلاف الذين اتخذهم (عباس الأول)
حراسا له ، وعزم على تسريح ماتبق من الجيش المصرى ليحلهم في قوة البلاد العسكرية
مكانهم — على إهانة أحد الفرنسيين ، والانهيال عليه ضربا بدون سبب . ثم على
تطويقه بحبل في رقبته ، وصعبه في الشوارع ومحاولة قتله ؛ وهم يظنون أنهم يعملون
عملا يقع من قلب الوالى الجديد موقعا حسنا .

فهب قنصل فرنسا العام بالاسكندرية مدافعا عن المهان من رايها دولته . وطالب
الحكومة المصرية بمعاقبة الخناة وتقديم المعذرة .

فترددت الحكومة قليلا . لأنها لم تكن قد وقفت بعد على نيات الأمير الجديد .
ولكن (اسماعيل) أصدر الأوامر حالا بضرب المعتدين ضربة تكون عبرة لأمثالهم ،
ورادعا لمهيجهم .

فجزدت الحكومة الخناة من رتبهم ؛ وأنزلتهم من درجاتهم ؛ وفتتهم الى أقاصى
البلاد . ثم أمرت فرقة عسكرية بتقديم التحية الى الراية الفرنسية^(١) . فأدرك الرجعيون
ساعتئذ خطاهم ، وأخلدوا الى السكينة ، ريثما تنهأ لهم فرص مناسبة . وأمسوا
يعتقدون بأن (اسماعيل) ليس رجلهم ؛ وأن آمالهم يجب أن تعقد بغيره .

لإعدادها

(١) أنظر : "مصر واسماعيل باشا" لسكريه وأوتريون ص ٢١ و ٢٢ و ٢٣

الجزء الثانى

بزوغ الشمس

الفصل الأول

إيقاظ الآمال^(١)

وما زلت تواقا إلى كل غاية * بلغت بها أعلى البناء المقوم

غير أنه لم يكن من مصلحة (اسماعيل) ولا من مصلحة البلاد أن ينفر رجال ذلك الحزب . لأنهم ، وإن لم يكن يرجى منهم نفع مطلقا ، لانغلاق عقولهم دون أشعة كل نور من أنوار التطور الاجتماعى ، كانوا قادرين على تمكين مياه التفاهم بين مصر والأستانة . وذلك التمكين لم يكن مرغوبا فيه . بل كان المرغوب فيه عكسه لنجاح سياسة الدهاء التى عول (اسماعيل) على اتباعها فى تحقيق أمنيات نفسه .

لذلك ، فانه ، بعد أن انقضت مراسم التهانى بارتقائه سدة جده وأبيه ، صرح بعزمه على السفر الى الأستانة العلية لتناول فرمان التولية فيها ، اقتداء بأبيه (ابراهيم) وعملا بنصوص فرمان سنة ١٨٤١

السفر الى الأستانة
لتقليد الإمارة

فأقام حليم باشا عمه مقامه فى غيبته ، وسافر اليها . ومثل بين يدى السلطان عبد العزيز — وكان قد أخلف ، منذ أقل من سنتين ، أخاه عبد المجيد على عرش آل عثمان — فلقى منه كل حفاوة وإكرام وقلده السلطان بيده أنحر نياشين الدولة فوق تقليده إياه إمارة مصر .

(١) أهم مصادر هذا الفصل : "مصر فى عهد اسماعيل" لمالك كون ، و"مصر القديمة والحديثة" لأودسكسكى .

فاغنم (اسماعيل) فرصة فيض هذه التعطفات ، واتمس من عبد العزيز التنازل إلى زيارة القطر المصري ؛ فوعده السلطان بذلك عاجلا ؛ فشكر وعاد راضيا محظوظا . ولما وصل إلى الاسكندرية وقابله جميع قناصل الدول وبكار رجال الجاليات الغربية ليهنئوه بسلامة الإياب وفرمان التولية ، ألقى على مسامعهم خطابا نفيسا ، كان بمثابة إعلان للخطبة التي رسمها لنفسه ، فيما يختص بإدارة مصر الداخلية . وهاك نصه ^(١) :

« يا حضرات القناصل

خطبة الجلوس

إني أشعر شعورا عميقا بالواجب الذي وضعه الله سبحانه وتعالى على عاتقي باستدائه المرحوم عمي إلى جواره وانتخابه إياي لتولى زمام الأحكام المصرية . وإني آمل في ظل صاحب الجلال الهايوني السلطان الأعظم أن أقوم قايما حسنا بأداء ذلك الواجب .

وإني موطن العزم توطينا حقا ، يا حضرات القناصل ، على تخصيص كل ما أوتيت من ثبات وهمة لترقية شؤون القطر الملقاة تقاليد حكمه إلى ، وإتمام رخائه .

وبما أن أساس كل إدارة جيدة إنما هو النظام والاقتصاد في المالية فإني سأجعلهما نبراسي في كل أعمالي . وأعمل على توطيد أركانها بكل ما في وسعي .

ولكي أقدم مثالا صالحا للجميع ودليلا محسوسا على إرادتي هذه الأكيدة فإني قد عزمت منذ الآن على ترك الطريقة المتبعة من أسلافي ، وعلى تقرير مرتب سنوي لي ، لن أتجاوزه أبدا . فأتتمكن بذلك من تخصيص عموم إيرادات القطر لإتمام شؤونه الزراعية وتحسينها .

(١) ومن قائل ان هذا الخطاب تلى في القلعة ، ثاني يوم التولية .

وإني قررت أيضا إلغاء طريقة السخرة المشؤومة ، التي اتبعتها الحكومة دائما في أشغالها والتي هي السبب الأهم ، بل الأوحده ، الحائل دون بلوغ القطر كل النجاح الذى هو جدير به .

وإني لمتيقن أن التجارة الحرة ستجد فائدها ومصلحتها في هذه الاجراءات ، فتتشر الرخاء وتعممه بين جميع الطبقات من الأهالى والسكان .

أما التعليم ، وهو أس النجاح والرقى ؛ وإقامة معالم العدالة بقسطاس حق ، وهى محور كل أمن ؛ فإني سأخصهما بفائق عنايتي . فينجم عن النظام فى المالية والادارة ؛ وعن توزيع العدالة توزيعا لا تشوبه شائبة ، زيادة فى سهولة المعاملات ، وضمانة لسلامتها بين الأوروبيين والقطر .

وإني آمل ، يا حضرات القناصل ، أن أجد منكم اقتناضا بهذه العواطف التى تملأ قواذى ، وإقبالا على وضع أيديكم فى يدي بإخلاص ، لنعمل معا فى سبيل نير ، على ما فيه خير البلاد وساكنتها^(١) . »

فكان لهذا الخطاب وقع حسن ، ليس فقط عند سامعيه ، بل فى عموم الأرض المصرية ، وفى ذات البلاد الخارجية ؛ وتيقن الجميع أن الملك الجديد البازغ بفخره ، يحمل فى طيات مستقبله سعادة ، قلما حامت الأفطار الشرقية بمثلها .

وكان فرديناند دى ليسبس ، صاحب مشروع ترعة السويس ، خائفا على مشروعه انقلابا فى الولى الجديد ، وانحرافا كان قد هؤل به كثيرون حوله . فرأى (اسماعيل)

تهديه المخاوف على مشروع القنال

(١) أنظر : ” مصر القديمة والحديثة “ لأودسكلكى ص ١٢ ج ١ ، و ” مصر فى عهد اسماعيل “

أن يسرى عنه مخاوفه، ويسكن مخاوف الشركة العالمية القائمة بذلك المشروع مع إبقاء يديه حرتين في المستقبل .

فاغتم فرصة وجود فورديناند في زمرة القناصل العامة المحيطين بشخصه في تلك الحفلة الرسمية التاريخية، وقال له على مسمع من الجميع : «إني، يامسيودي لسيبس لأرى نفسى غير جدير بالملك إذا لم أكن قناليا أكثر منك . وإنك ، لو كنت والى مصر، وأنت رئيس شركة القنال، لما فعلت في مصلحتها ، بالأستانة ، أكثر مما فعلت^(١) أنا .

فبتد، بذلك، بحجة الوهم التي كانت قد غشيت أفكارا كثيرة؛ وتمكن، بياكورة أعماله هذه التي سردنا تفاصيلها ، من بلوغ غايتين معا : (الأولى) المحافظة على وداد الرجعيين ومحبيهم؛ و(الثانية) اكتساب ثقة الأوروبيين وإعجابهم به .
أما شعبه فكان فرحا به، فرحا بتوليته، ولا فرح الصبيّ بيوم العيد .

(١) "أوائل ثورة السويس" لفرديناند دى لسيبس ص ٢١٤ و ٢١٥

الفصل الثاني

زيارة السلطان عبد العزيز للديار المصرية^(١)

كانت زيارتكم هذى لنا أملاً * واليوم قد بلغ الآمال راجيها
وبينا الملاً في القطر لا يزالون يتحدثون بسفر سمو الوالى الى القسطنطينية ،
والخفاوة التى قوبل بها هناك ، والإكرام الذى ناله ، وبما اشتملت عليه الخطبة الرسمية
من بدور سعد تسطع في سماء البلاد ؛ وبينا الكل يشاهدون بدء تحقيق الخطة
التي رسمها لنفسه في ذلك الخطاب ، فيما أصدره من الأوامر إلى وزارة المالية بتخصيص
مبلغ ستين ألف كيس (أى ماينوف قليلا على سبعة عشر مليوناً ونصف من الفرنكات)
بصفة مرتب سنوى له ، لن يتعداه ، وصرف كل مايزيد على ذلك في مصالح البلاد —
إذا بخبر دوى في وادى النيل جعله يهترطربا من أعلاه إلى أقصاه ، وجعل عيون
عموم العالم الإسلامى تنجبه إليه ، وتتنظر نظرة إجلال وإعظام إلى العاهل الحاكم فيه .
ذلك النبأ إنما كان تحرك الركاب السلطانية العثمانية الى زيارة الديار المصرية ، والبر
بالوعد الذى وعد (عبد العزيز) تابعه به .

وإنما كان لذلك النبأ ، ذلك الوقع العظيم ، لأنه منذ أن فتح السلطان سليم خان
الأول القطر المصرى وأضافه الى ممالكه الشاسعة الأرجاء ، وبارحه بعد أن أقام فيه
حكومته المملوكية المزدوجة ، التى كانت من أكبر أسباب فقره وتعاسته ، لم تطأه قدم
سلطان عثمانى مطلقاً ؛ ولا وقع في خلد أحد أن خليفة الاسلام يأتى اليه ليزوره ،

(١) أهم مصادر هذا الفصل : "سفر السلطان عبد العزيز إلى مصر" لجاردي ، فتحسن مطالعته برمه .

بعد أن فارقت الخلافة العباسية ربوعه ؛ ولأنه ، منذ أن أغمض الموت جفون
السلطان مراد خان الرابع في سنة ١٦٣٠ . لم يرو عن سلطان عثماني مطلقا أنه فارق
عاصمة ملكه ، لا لجهاد تقي ولا لتفقد أحوال رعيته ، ولا لزيارة غيره من عواهل
الدنيا وملوكها .

فلم يكده العالم يصدق ذلك النبأ ، لولا أنه رأى من تحقيقه ما قطع قول كل متكهن
وبتد الشك من جميع الصدور .

ففى يوم الجمعة ، ثالث أبريل سنة ١٨٦٣ — وكانت الجمعة المقدسة عند الطوائف
الغربية — ركب السلطان عبد العزيز ومعه ابنه الأمير يوسف عز الدين ، ووزيره
فؤاد باشا وزير الحربية ومحمد باشا وزير البحرية ، وغيرهما من كبار موظفى الدولة
والمساكين والخاصة السلطانية ، اليخت الفخم (فيض جهاد) ، بعد أن تبرك بدعاء
والدته السلطانة المعظمة ؛ وركب كل من الأمراء الفخام مراد افندى وحيد افندى
ورشاد افندى أولاد أخيه المرحوم عبد المجيد ، الفرقاطه (مجيدية) ؛ وركب وراءهم
جمهور عديد من الياوران والضباط والموظفين والجنود سفنا عثمانية أخرى ؛ وأقلم
الجميع من الأستانة الى مصر .

فمروا بغليبولى فى اليوم الرابع من أبريل — وكان يوم سبت النور — فأطلقت
طوابى الشاطئ الأوربى وطوابى الشاطئ الآسيوى مائة مدفع ومدفعا ، لإجلالا وتعظيما
لاحتياز الباديشاه العثماني وأمراء بيته السلطاني مياه الدردنيل .

وما بلغ اليوم السابع من أبريل ضحاه ، إلا ووصل الأسطول المجيد الى عرض
بحر الاسكندرية . فتجلت لهم هذه المدينة ، وهم فى البعد ، كأنها العروس المنتظرة
ساعة الزفاف .

فدّنوا منها في جهة مرفأ رأس التين ، وأعين قاطنى السراى شاخصة اليهم ،
وقلوبهم محتلجة سرورا ؛ وروح (اسماعيل) تستمرئ لذّة المطمع المحقق .

فلما أضخوا من البوغاز ، بحيث يشرفون على جميع دائرته الشاسعة بأنظارهم ، رأوا السفن
مكتظة فيه ، والأعلام العثمانية تخفق فوقها ، وترفرف في جميع فضاء الساحل المنظور .

فما زالوا يتقدمون ، حتى اذا بلغوا أقرب نقطة في البحر تستطيع السفن البخارية
الرسو فيها ، أطلقوا مدافع أسطولهم تسليما على الأرض المصرية .

فدوت المدافع من الطوابى المحيطة بالمدينة ، إيجابا وإجلالا ؛ وملاً الفضاء صدى
الموسيقىات العديدة من عسكرية وغيرها المصطفة على الشاطئ . وارتفعت أصوات
الجم الغفير المحتشد المزدهمة أقدامه على الساحل ، ضاجّة . عاجة — وقد مزجت
التحية السلطانية بالتحية الأميرية — ، وصائحّة : ” بادشاهمز چوق يشا “
و ” أفندمز چوق يشا “ معا .

الوصول
الى الاسكندرية

ونزل (اسماعيل) ومعه عمه حليم باشا وغيره من أكابر رجاله ، في زورقه الفخم تحيط
به انبعاثات ذلك الفرع العمومى ، وسارقاصدا اليخت السلطانى لتهنئة متبوعه
الأعظم بسلامة الوصول ، وتقديم فروض الاحترام والابلال له ، وللسلام على ضيوفه
الكرام واستقبالهم .

فقبل يد السلطان ، وصالح باحترام وانحناء أمراء البيت العثمانى ؛ ثم حمد وشكر
ودعا دعاء صالحا .

فوجد من لدن عبد العزيز حفاوة فائقة ؛ وإكراما جديدا : فان مدافع الأسطول
العثمانى أرسلت طلقاتها ، مرة أخرى ، لإجلالا له ؛ وأقبل السلطان عليه ، وقلده

بيده سيفاً مرصعاً ، كأنه يريد تثبيت توليته الرسمية ، عسكرياً . ثم أبقاه في ضيافته ساعة وأكثر ، أظهر له في خلالها ما ضاعف سروره وزاد إخلاصه .

ثم سار الجميع الى الزوارق المعدة لهم . فتخلى السلطان عن زورقه الخاص الى الأمراء حميد ورشاد وعز الدين . وركب هو زورق الوالى بمعية مراد و(اسماعيل) . ونزل الباقيون في الزوارق الأخرى ، والمدافع تدوى من البحر والبر ، والموسيقى تصدح ، والأصوات تضحج ، والدعوات تتعالى . وساروا قاصدين سراى رأس التين العامرة في وسط مظاهر ذلك الاحتفاء العام المستمر .

وكان في انتظارهم ، أمام باب السراى ، فرقة كاملة من الجنود المصرية مصطفة على الرصيف ، ومرتدية ألوفر ملابسه العسكرية . فرفعت سلاحها حالما مست أقدامهم الأرض المصرية ، وقدمت لهم تحيتها العسكرية ؛ ونادى جنودها بأعلى أصواتهم ، وسلاحهم يتصلصل : ” بادشا همز چوق يشا “ — وهى التحية التى كانت تدوى الآفاق بها في ذلك اليوم .

وكانت سراى رأس التين قد أعدت لإعداداً فخماً لنزول الركاب السلطانية فيها . فوجد عبد العزيز من زخرفها ورياشها والبذخ المنتشر في جميع أثاثها ، ومن أسباب الراحة والهناء كلية كانت أم جزئية ، المتوفرة في كل جهاتها ، ما أوجب إعجابه (باسماعيل) وضاعف تقديره للثروة المصرية .

وبعد أن استراح ، وتناول طعام الغداء — وكان شيئاً فاخراً يفوق وصف كل واصل ، وقدم باستمرار على مائتين : إحداهما في السلامك ، للسلطان وأمراء بيته ؛ والأخرى في دار الحريم ، للحاشية والمعيرة والمباين ؛ ثم استراح ثانية — أخذ يحقق

بنظره، من نوافذ السلامك المفتوحة، بالأعمال المدهشة التي خلقتها ارادة (محمد على) الباشا العظيم، من العدم؛ ويعجب بها إعجاباً عظيماً. ثم طلب الى (اسماعيل باشا) أن يقص عليه كيف تمكن ذلك الجلد الكبير من إتمام ما تم على يديه.

مسامرة بين
السلطان واسماعيل

فقص عليه (اسماعيل) كيف أن (محمد على) — في بلد كانت تعوزه كل الوسائل ما عدا يد الانسان، وكانت كل الآراء فيه مجمعة على معارضة آرائه؛ وسدول الجهل وشبح الحمجية نخيم على ربوعه — قد أنشأ كل تلك المعجزات في أقل من ثمان سنوات. كيف أنه — بعد ان أضاع أكثر من سنة، وأنفق مليوناً ونيفاً من النقود لايجاد الترمانة — اتضح له من الأدلة التي أقامها أمامه سريزي بك المهندس الفرنسي (بالرغم من أنه قدم الى خدمته مصحوباً بتوصية ضئيلة) أن جميع مجهودات شاكر افندى رئيس أعماله التركي، لن تجدى نفعا، لمخالفتها للأصول؛ فأوقف حالاً سير تقدمها؛ وضرب صفحاً عن المبالغ الطائلة التي صرفت سدى وشرع، بدون أدنى إبطاء، في تنفيذ تصميمات ذلك الفرنسي الحكيم. وكيف أنه — بالرغم من كل الصعوبات القائمة في سبيله — حفر الحوض اللازم لترسانته؛ وأقام المخازن والمعامل فيها وحولها؛ وبني أسطوله العظيم المؤلف مما يزيد على خمس وثلاثين قطعة مشتملة على أكثر من ألف وثمانمائة مدفع بالرغم من عدم وجود الخشب والحديد لديه. وكيف أنه أوصل ماء النيل الى الاسكندرية، بحفر ترعة المحمودية التي يرى مصيها أمامه؛ وبمفكره إياها بدون آلات ومعاول بل بمجرد أيدي الفلاحين وأصابعهم، لعدم وجود تلك الآلات والمعاول في البلاد. وكيف أنشأ سراي رأس التين والطوايى الحصينة التي تدرأ عنها وعن الساحل تعديات كل

عدو والتي وضع رسمها وقام بتنفيذها السيدى سرى عينه . وكيف أقام المنارة الشاهقة ، هدى للسفن والبحاريات ، لئلا ترتطم بالصخور القائمة عند مدخل البوغاز .

وقص عليه أيضا كيف تم في عهد عباس ، وبالرغم من ارادته ، مد خط السكة الحديدية بين الاسكندرية ومصر على يد شركة الانجليزية فكرت في مده حالا بعد التجاز من مد السكة الحديدية بين لندن وليفر بول ، اذ لم يكن قد مد من ذلك شيء في معظم البلاد الأوروبية الأكثر حضارة .

فارتاحت نفس عبد العزيز الى أحاديثه وتاقت الى استعادتها والتوسع فيها ، لاسيما فيما كان منها خاصا بالمحمودية والسكة الحديدية ؛ ليقينه من أن الترع والسكك الحديدية ، بصفتها أهم طرق المواصلات بين البشر ، أهم ما يستطيع حاكم بار برعاياه وملكه الإقبال على الإكثار منها في دائرة بلاده .

جولة
في الاسكندرية

ولما غربت الشمس وهبطت حرارة النهار ، وانسدلت ظلال الفسق خرج البادشاه من سراى رأس التين ، فى أنغر عربات القصر المكشوفة ، تجرها أربعة جياذ مطهمة ناصعة البياض ، ويتقدمها ثمانية عداون بملابسهم المزركشة بالذهب ، ونفريسير من الخراس المرتدين ملابسهم الحمراء الساطعة ؛ واجتاز - واسماعيل - على يساره ، والعربات المقلدة أمراء البيتین العثماني والعلوى تتلو عربته الفاخرة - شارع رأس التين ، فشارع الميدان ، فشارع نوبار ، فالمنشية وباب رشيد . وقد اكتظت كلها بالمتفرجين وقوا على جانبي الطريق ، وتزينت بالرايات والأعلام الخفاقة ، وازدانت بالأنوار المتألقة .

أما في الشوارع الآهلة بالسكان الوطنيين، فإن الرمايا كانوا واقفين على حافات حوانيتهم، المزينة باللياق، وقفة الخاشعين، يهتفون بملء أصواتهم "بادشا همز جوق يشا" وإذا ما دنا منهم الموكب يكادون يسجدون عبادة أمام جلالة الخليفة الفاتت بينما أناس منهم ينثرون الورد والزهور في طريق الموكب، أو ينشرون في الهواء دخان البخور العطر ويحرقون العود والند. وجوقات موسيقية واقفة على بعد مائة متر الواحدة من الأخرى، تصدح بأطرب الأنغام فتشغف الأسماع وتشجى القلوب.

ولم يكن من نساء ولا أولاد إلا في نوافذ البيوت وعلى أسطح المنازل، حيث كانت تزدحم الرؤوس البيضاء والرؤوس السوداء وتدوى الزغاريد والتهايل.

وأما في الشوارع الآهلة بالأجانب، ولا سيما المنشية، فإن القبعات كانت تلوح في الهواء، وصيحات الابتهاج تملأ الفضاء، ويقتدى الأهالي بالغربيين فيصيحون معهم ويفوقونهم بأصواتهم، ويجهدون في أن يظهرُوا لسلطانهم بحركاتهم وأنظارهم، مقدار الحب والإخلاص اللذين تكنهما قلوبهم له، بينما السيدات ينثرن من النوافذ باقات الزهور والرياحين أو يرفرن بمناديلهن في الفضاء. وكانت الزينات يأخذ سناها بالأبصار، وعلى الأخص الزينة التي أقامها الكونت زيزينيا عند مدخل المنشية.

فلما فرغ السلطان من المرور عاد إلى سراي رأس التين من الطريق التي أتى منها بين مظاهر الإجلال والتعظيم.

وما استقرت في قاعة جلوسه إلا وتألقت حوله البر والبحر بالألوان المختلفة الألوان البهية الأشكال، ودوت في الآفاق الألعاب النارية المتنوعة الأوضاع. وأخذت

تساقط، أمام نوافذه، بأشكال أهلة وبدور ونجوم، يأخذ سناها بالأبصار؛ واستمرت الحال كذلك حتى بعد منتصف الليل .

وفود المهتمين
بسلامة الوصول

فلما كان اليوم التالي (يوم الأربعاء ثامن أبريل) حوالى الساعة العاشرة صباحاً، استقبل السلطان، وبجانبه (اسماعيل باشا) وفؤاد باشا، قناصل الدول العامة القادمين للتهنئة بسلامة الوصول؛ وألقى عليهم خطبة جميلة، أعرب لهم فيها عن سروره بما رآه من أسباب العمران في القطر المصري الذي هو إحدى ممالكه الشاهانية؛ وعن نياته الطيبة، البازة برعاياه التي يرجو الله أن يمكنه من تحقيقها .

فترجم فؤاد باشا الخطبة لهم . فشكروا السلطان على ما تفضل به من مقابلتهم وخرجوا وألستهم تلهج بالثناء على مقاصده ونياته .

زيارة السراي
نمرة ٣

ولما كانت ساعات العصر، خرج عبد العزيزو (اسماعيل) وأمراء البيتين العثماني والعلوي وجميع رجال حاشيتهما للتفرج على قسم المدينة الغربي . وساروا بعد ذلك بجانب ترعة المحمودية . وبعد أن استراح السلطان في بستان البرنس حلیم (وهو الذي عرف، في أيامنا، بسراي نمرة ٣ التي كانت مخصصة لسكنى الغازي أحمد مختار باشا قبل سنة ١٩١٤، اذ كان مندوباً سامياً للدولة العثمانية بالقطر المصري) وبقى من احتفاء البرنس حلیم بجلالته ما استوجب محظوظيته منه ثم عاد إلى سراي رأس التين؛ وقضى ليلته في راحة وهناء كما قضى الليلة السابقة، والمدينة كلها حوله أنوار وأفراح وتهليل وزغاريد .

السفر إلى مصر

وفي يوم الخميس (تاسع أبريل) اجتاز، بمركبته المفتوحة، المدينة مرة أخرى، فقابلته بما قابلته به المرة الأولى . وتوجه إلى المحطة، حيث كان في انتظاره القطار

المعد لركوبه ، ليقله الى مصر عاصمة الديار . ولم يكن قد رأى قبل ذلك قطارا .
فاستوقفت أنظاره آلاته وعدته ؛ وأهاجت فيه عواطف حب الاستطلاع — وكانت
قوية في قلبه .

فأخذ يستفهم ويستفسر عن كل ما يرى ؛ فتقدم اليه ناظر المحطة ومهندس القاطرة
بكل بيان شاء وايضاح طلب والايضاحات التي سأل عنها . حتى اذا أتت الساعة
الحادية عشرة ، صعد الى صالونه الخاص . وجلس (اسماعيل) وفؤاد باشا في مقعد آخر
مجاور ليكونا تحت طلبه . وركب باقى الأمراء العثمانيين والعلويين فى عربات القطار
الأخرى ؛ وكذلك رجال الحاشيتين . فسار بهم القطار يقطع سهول الوجه البحرى .
والراكون يتحادثون بما توجه المناظر الممتدة أمامهم من مواضع الحديث . حتى اذا
بلغ بهم القطار كوبرى كفر الزيات الفخم ، أخذ الكل يعجبون ببناؤه ، ويعظمون
من شأنه ، ويبالغون فى تقدير نفقاته . واستفهم السلطان عنه من (اسماعيل) فقال انه
بلغ ما يزيد على السبعة ملايين من الفرنكات . وأخذ البرنس حليم يقص على من معه
فى المقعد حكاية نجاته من الموت فى حادثة سقوط القطار فى النيل . منذ خمس
سنوات تقريبا .

ولما مروا على طنطا ، ورأوا ازدحام الأقدام على محطتها ، ونظروا ماأذن الجامع
الأحمدى تعلو فى آفاقها ؛ طلب عبد العزيز بعض إيضاحات عنها وعن أهميتها فأجابه
(اسماعيل) الى طلبه ؛ وقص عليه ما يعمل فيها أيام المولدين الأحمدين الأصغر
والأكبر .

وحكى له على سبيل الفكاهة كيف أن نساء الريف المجاور — حينما جعل (محمد
سعيد باشا) الخدمة إجبارية على الجميع — تجمهن حول سرايه بطنطا وأخذن يصحن

حكاية نساء الريف
وسعيد باشا

ويصخبون وبلغ من بعضهن الحق مبلغه . فأقبلن بعضى في أيديهن على جدران مسجد مجاور يضربنها صائحات : ”خذ ! هذا جراثوك ، أيها الظالم ، الذى تريد انتزاع أولادنا منا ! “ بينما (سعيد باشا) — وكان مصابا برمد في عينيه ، وقد استفهم عن سبب اللجاج والمهرج الواصلين الى أذنه ، وعلمه — يقهقه ويكاد يستلقى على ظهره من كثرة الضحك ؛ وكيف أن إحدى تلك النساء لمحت ناظر المحطة الفرنجى واقفا على رصيفها القريب من القصر فنادت زميلاتها وأشارت اليه قائلة : ”ها كنّ النصرانى الذى يسير أولادنا في عربات النار . هلم لننتقم منه ! “ ؛ فتحول تيار سخطهن صوب ذلك المسكين وهجمن عليه كعجنونات ، غضابي ، وهنّ يصحن : ”لنقتلنه ! لنقتلنه ! “ ؛ ففتر الرجل من وجوههن ، دائماً خائفاً واقتفين أثره ؛ وركبن خلفه كأنه الصيد وهنّ السلوقية . وما زال يجرى وهنّ يطاردنه حتى وصل باب سراى الأمير ، فاقبحه خائفاً منذعرا . وبعد أن أوصده وراءه صعد وسقط على قدمي سعيد هاتفا : ”أنقذنى يا مولاي“ وأخبره الخبر . فكاد سعيد يغشى عليه من الضحك ولم يعد يستطيع جمع أجزاء جسمه المترجرج .^(١)

ولما بلغ القطار برا كبيه كوبرى بنها ، ورأوا ، من خلال النوافذ ، السراى الفريدة التى أقامها عباس باشا ، عند أحد تعاريج النيل ، في نقطة تجتلى عين الناظر منها مساحة من الأفق ، قلما يضارع جمال أى منظر في العالم ، جمالها الطبيعي ، تمثلت أمام أعينهم الفاجعة الرهيبة التى قضت على حياة ذلك الوالى ، في أعماق تلك السراى ، المهمة منذ ذلك الحين — فسرت في أجسامهم قشعريرة كأنهم يرونها تمثل من جديد ؛ وتحيلوا الألفى بك ، محافظ مصر ، آتيا منها مرة أخرى ؛ داخل ذلك القصر الدامى ؛ مخرجا

حكاية الألفى
محافظ القاهرة
ومقتل عباس

(١) أنظر : ”مصر في عهد سعيد باشا“ لمروء ، ص ٣٠ و ٣١

منه الجثة الهامدة، مرتدية ملابس الجسم الحى : مجلسا لها فى صدر العربة — كأن عباسا لا يزال العاهل الحاكم ، وكأنه لم يمت — أمرا الحوذى ، الذى كان يجهل كل شئ ، أن يسرى مصر؛ داخلا العاصمة ، وهو جالس فى تلك العربة على يسار جثة الوالى القائمة — كأن الموت لم يتزل على عرش مصر منذ سويحات ؛ متخذاً كل استعداد وحيلة لحرمان محمد سعيد باشا ولى العهد الحقيقى من ميراثه وإقامة الهامى باشا الغائب فى الأستانة مكان عباس أبيه .

وقص (اسماعيل) على عبد العزيز كيف أن قناصل الدول عارضوا الألتى بك فيما أراد فعله واحتجوا عليه . فلم يتم له ما نوى . واستتب الأمر لمحمد سعيد . فبلغ من رعب ذلك الرجل ، بالرغم من تأكيدات الوالى الحديد الطيب القلب له ، بأنه قد صفع عنه وغفر له زلته ، أنه ، حالم دوت فى أفق مصر ، أول طلقة من المدافع المؤذنة بتولية سعيد ، وقع مغشيا عليه وفارق الحياة^(١) .

وبينا القطار واقف بالمسافرين بنها ، لمحوا على أحد أرصفتها ، القطار القائم الى الزقازيق .

فسأل السلطان (اسماعيل) عن الوجهة التى يقصدها ذلك القطار . فأجابه بايضاح واف . واستطرد الحديث الى التكلم عن السويس وترعتها . واغتنمها فرصة لبذر بذور أغراضه الخفية فى الأذن السلطانية . حتى اذا ما جاءت الأيام ، التى يرى إظهار تلك الأغراض فيها ، يكون السلطان مستعداً لتعظيمه فى إنجاحها .

(١) أنظر : "مصر الخديوى" لأدوندى ليون ص ٨٧ و ٨٨ ، و "مصر فى عهد اسماعيل" ص ١١

ملك كون ، و "اماطة اللثام عن أسرار مصر" لأولب أدار ، ص ١٤٦ وما يليها .

وبعد ما فارقوا بنها وأخذوا يقتربون من مصر؛ وبدأت قمم الأهرام العظيمة تبدو في البعد كأنها تناطح السحاب، مجللة بثوب العثير الدقيق الذي تلحفها به الرياح الهابة على الصحراء حولها، دارت الأحاديث على ماضي مصر المكنون وعلى الأعمال القديرة المعجزة، التي تمت فيها على أيدي فراعنتها الأماجد. وأحس (اسماعيل) في تلك اللحظة، بأن هاجسا قام في قلبه يحذثه بأن ملكه معّد ليعيد مجد العصور الفرعونية التي دالت؛ ويسرّ له قائلا: "إن التاريخ سيقيمك في مصاف أكبر أولئك الفراعنة مجدا وفخرا".

ولما قارب القطار طوخ، تحول الحديث إلى القناطر الخيرية التي أنشأها الباشا العظيم على مفرق النيل: فأجمع الكل على اعتبارها مضارعة، في العظمة، لأعظم ما خلقت إرادة فراعنة القدم؛ وزائدة، في الفائدة، على كل ما أوجده أولئك القديرون. ولم يكن (مريت) و(بروجن) و(ماسيرو) قد أطاقوا، بعد، حجاب السرعة، تاريخ الأسرة الثانية عشرة الرفيعة الشأن، أسرة أزرّتن وأمنحمت، بانية اللابنت، ومحتفزة خزان ميريس.

وهكذا مرت على المسافرين الساعات، وهم لا يشعرون بمرورها، حتى وقف القطار بهم أخيرا بالقرب من قصر النيل.

فزل السلطان، واستراح هنيئة، في المحل الفخم المعتّله؛ وكذلك أمراء بيته الوصول إلى مصر الكرام؛ وأقام الجميع هناك إلى أن تجهزت المعدات التي صدرت الأوامر بها.

فلما سدل المساء سدوله، سار الموكب السلطاني من قصر النيل إلى سراي القلعة عن طريق شارع كوبري قصر النيل؛ فباب اللوق؛ فحسن الأكبر؛ فغيط العدة؛

فباب الخلق ؛ فتحت الربيع ؛ فالدرب الأحمر — وهذه الشوارع بجاراتها ودروبها
وسككها وعطقاتها مزينة بأبهى زينة ؛ متألقة بأجمل الأنوار ؛ مكتظة بأناس من
مختلف الأمم والملل والنحل ؛ ممتزجين ، امتزاجا يقر العين ، ويشرح الصدر ؛ هاتفين
بالتحية السلطانية — وكان قد تقتر أن لا يهتف بغيرها ، إجلالا لصاحبها ، على طول
الطريق ؛ ومظهريين من عواطف الولاء والاخلاص والعبودية ما تحار له العقول
والألباب ؛ ناثرين الزهور ؛ حارقين البخور ؛ مكبرين ؛ مهللين ؛ وقد انتشرت بينهم
الحنو والموسيقى على أبعاد قليلة بعضها من بعض صادحة بالسلام السلطاني ، بينما
النساء والأولاد قد انعقدت عناقيدهم فوق السطوح وفي النوافذ وعلى درجات الجوامع
والمساجد والزوايا الخارجية وفي نوافذها . والجميع يدعون للسلطان كل بلسانه ، وكيفيته
الخاصة وعلى طريقته المعتادة .

وكان السلطان شيقا ، وكذلك من معه ، الى رؤية تلك القلعة الشهيرة ، وسراها
التاريخية ؛ لازدحام تذكارات التاريخ حولها من أيام صلاح الدين وبيبرس
وقلاوون وبرقوق وقايتباى الى أيام سليم خان وبونابرت ومحمد على ؛ لا سيما ما كان
من تلك التذكارات لا يزال حاضرا بالأذهان .

نزول السلطان
في سراى القلعة

وكانت سراى القلعة قد أعدت لنزول الضيوف الكرام فيها ، لإعدادا شبيها بما يروى
عن مثله في كتاب ألف ليلة وليلة ، مما لم يكن يستطيع القيام به إلا سلاطين الجن .

فما ارتاح السلطان في مخاضه ، ومررت أمام عيني مخيمته ، أشخاص العظماء الذين
سبق وجودهم في تلك الأماكن وجوده فيها ؛ ثم تناول طعام العشاء ، وكان أنفر
ما تتلذذ به الازواق ، وتستمرته الأسبنة ؛ كثيرا وفيرا ؛ ممدودا على عدة موايد

للآكلين ، إلا ودوت حوله الآفاق بالمدافع المؤذنة بصلاة العشاء — وكان (اسماعيل) قد أمر أن تضرب عند حلول كل وقت من مواقيت الصلاة، لكي يكون الشعور عاما بأن أيام اقامة الخليفة بمصر لأيام أعياد مباركة — وعلت منحة المدينة العظيمة، حافلة بالدعوات الصالحات؛ عاجة بالهتاف: ”باديشا همز چوق يشا“ .

وما هي إلا لحظة، وتألقت الزينات، وأشعلت ألعاب النار، وشقت السواريج كبد السماء؛ وانتثرت الأهلة والنجوم منها متباينة الألوان في الفضاء؛ وبرزت المدينة كلها تسطع في جميع جهاتها بالأشعة المنبعثة اليها من كل صوب .

فتقدم السلطان الى حيث استجلت أنظاره أرجاء القاهرة بأسرها، هذه القاهرة المثلة فرحا بتشريفه أرضها، فتمتع عينيه بذلك المنظر الشائق — وكان الليل قد كساه ثوبا خياليا يلعب بالاب ويسكره — وأحس في صميمه بلذة سماع كل تلك الأصوات، المصعدة الى أذنيه الدعوات التي ترسلها الرعية المخلصة لسلطانها نحو قدمي العرش الإلهي .

ففاض صدره بالحبور المتدفق اليه من كل حذب وصوب؛ وأراد اظهار امتنانه ومحظوظيته (لإسماعيل). فترع وسام «المجيدية» المرصع المتدلى على صدره السلطاني، وعلقه بيده على صدر (اسماعيل)؛ وقال له: ”انى لا أدري كيف أشكرك على كل ما بذلته لتقلا نفسي سرورا“ . فأجابه (اسماعيل): ”انما قدمت لمولاي ما هو له“ . فزاد هذا الجواب في سروره .

وبعد أن استجلى من موقفه السامى جمال المناظر المبسوطة تحت قدميه، دخل الى مخادعه ونام نوما هادئا هنيئا .

وكان الغد يوم جمعة. فتقرر أن يصلى الخليفة صلاته الجامعة فى مسجد (محمد على) بالقلعة عينها ، وأن يذهب اليه من السراى التى بات فيها راكبا على جواد مطهم فى موكب يكون كل من فيه فارسا .

صلاة الجمعة
فى مسجد محمد على
بالقلعة

فلما آذنت ساعة الصلاة ، امتطى عبد العزيز الحصان الذى قدم له ؛ واقتدى به أمراء بيته السلطانى وأمراء البيت العلوى والوزراء العثمانيون والمصريون وكبار رجال المايين والملعية ، وكوكبة من الفرسان . وسار جمعهم فى موكبهم الحافل المهيب ، داخل القلعة ، من السراى الى الساحة الفسيحة الأرجاء المنبسطة أمام مسجد (محمد على) حيث كانت جميع الأعالى المحيطة ، المطلة على تلك الساحة ، فاصبة بالمتفرجين ، وداوية بدعائهم .

وبعد أن انقضت الصلاة ، توجه السلطان إلى زيارة قبر الباشا العظيم ، الرائد رقدته الأبدية ، فى ذلك الجامع المرمرى البناء ، المطل من علاه على القاهرة كلها ، كأنه روح (محمد على) تشرف على جسم القطر الذى أعادت إليه الحياة ، لتتمهده وترعاه .

فوقف إليه ، برهة ، خاشعا . ثم التفت إلى من حوله وقال على مسمع من الملا :
”لقد كان رجلا عظيما . وإن ذكره ليخلد“ .

ثم عاد إلى سراى القلعة حيث استقبله وفود المهتمين من الأعاضم والعلماء والبطاركة والرؤساء الروحانيين ، والوجهاء والأعيان والتجار . ولكى يظهر لهم بجملة واحدة ، مقدار أنشراحه من زيارته للقطر المصرى ، قال لهم : ”إنى ضيف اسماعيل وضيفكم“ . فكان لقوله هذا وقع عظيم فى القلوب ، لأنه كان بمثابة إعلان رسمى لاستقلال مصر!

استقبال وفود
المهتمين بالقلعة

لذلك كانت الزينات ، التي أقيمت في مساء ذلك اليوم ، أجمل بكثير من زينات الليلة السابقة . وكان أبدعها شكلا ما أقيم منها أمام قصرى (اسماعيل باشا) وحليم باشا وسراى عابدين . وبلغ من تفنن صانعى الألعاب النارية ومن إعجاب السلطان بها أنه طلب بعضهم من (اسماعيل) ليأخذهم معه إلى القسطنطينية .

مقابلة وفد العلماء
للسلطان

ومما يحسن ذكره في مقابلة السلطان للعلماء ، اللطيفة الآتية وهى : أن (اسماعيل) كان يعتقد في علماء الأزهر الأجلاء عدم خبرة ودراية بواجبات الرسميات في موقف كهذا — وكان هذا هو الواقع — فحسن لديه أن يختار أربعة منهم فقط ليتشرفوا بالثول بين يدى الحضرة السلطانية ، وهم : السيد مصطفى العروسى شيخ الجامع الأزهر ، والشيخ السقاء ، والشيخ طيش ، والشيخ العدوى من كبار علمائه . وأولهم وثانيهم من دواهى الرجال وأوسعهم صدرا ، وثالثهم من المتصوفين ، وأما الرابع فكان من الورع والتوكل على الله ، بحيث لا تهمه ولا ترهبه العظومات البشرية .

ثم وكل إلى قاضى القضاة التركى أمر تعليمهم آداب المثول بين يدى الخليفة . فأفهمهم فضيلته أن المقابلة ستكون في قاعة يقف السلطان في صدرها ، على منصة مرتفعة عن الأرض قليلا ، بينها وبين باقى القاعة حاجز ، مفتوح من وسطه ، وأنه ينبغي لهم إذا ما بلغوا الباب ووقعت أعينهم على جلالته أن ينحنوا الانحناء عظيما ، ويسلموا بكتفى اليمين ، حتى تمسأ الأرض ؛ ثم يتقدم كل منهم نحو فتحة الحاجز ، بخطوات موزونة حتى إذا ما صار أمامها ، كرر الانحناء والتسليم ، ووقف أو يرد السلطان عليه تحيته . فيعيد ؛ حينئذ الانحناء والتسليم مرة أخرى ، ثم يرجع متقهقرا ووجهه إلى السلطان إلى أن يبلغ باب الدخول ؛ فيكرر الانحناء والتسليم عنيهما ؛ ثم ينصرف مثل ما دخل ، حتى يتوارى عن نظر السلطان .

فاستغرب العلماء أن تتحصر المقاتلة في تلك الصور من الانحناء والاحترام . ولكن قاضى القضاة أكد لهم أن الأمر لكذلك . فقالوا : ”قد فهمنا“ .

فلما جاء دورهم في المقاتلات، دخل الشيخ العروسي أولاً، فالشيخ السقاء بعده، فالشيخ عlish . وفعل كل منهم ما علمه القاضى أن يفعل .

وكان (اسماعيل) واقفا وراء الساطان بهسانة، وعينه تراقب كل حركاتهم . فأعجب من إتقانهم الدرس الذى ألقى عليهم إتقاناً محكماً .

فلما أتى دور الشيخ العدوى، دخل هذا الأستاذ الفاضل، وانحنى عند الباب كرملة؛ ثم أسرع، بعد ذلك، نحو السلطان بمشيتته الاعتيادية، ولم يعاود الانحناء ولا التسليم فبدأ قلب (اسماعيل) يخفق — ثم تقدم بقدم ثابتة حتى وصل إلى الحاجز، وجاوزه، وصعد إلى المنصة، التى كان السلطان واقفا عليها — وقلب (اسماعيل) يحف — ونظر إليه بعين ثابتة وقال : ”السلام عليك يا أمير المؤمنين ورحمة الله“ . فوثب قلب (اسماعيل) فى صدره . ولولا مهابة السلطان لركل الرجل وأخرجه .

لطيفة للشيخ
العدوى

ولكن السلطان ابتسم ابتسامة لطيفة، وردّ على الشيخ العدوى تحيته وأحسن منها، وانحنى أمامه انحناء خفيفاً .

نفاطبه الشيخ فيما يجب على السلطان نحو رعاياه، بصفته كبير الحكام؛ لأن الحكام خلفاء الأنبياء فى الناس؛ وفيما يجب على أمير المؤمنين، بصفته خليفة الرسول، نحو المؤمنين؛ وهول فى المسؤولية الملقاة على عبد العزيز؛ وأكد له أن ثوابه عند الله سيكون بمقدار ثقل المسؤولية، وحسن نفاذه فيها؛ كما أن عقابه عند الله تعالى سيكون على قدر إهماله واجباتها .

فامتنع لون (اسماعيل) ، ولعن الساعة التي اختار فيها ذلك الشيخ الأبله ، ومن أشار عليه به ؛ وأخذ يحسب لغضب السلطان ألف حساب .

ولكنه لم ير على وجه السلطان علامات للغضب مطلقا . بل وجد ملاح عبد العزيز مرتاحة إلى كلام ذلك الأستاذ ؛ لا سيما أنه لم يفهم منه شيئا لجهله اللغة العربية . أما العدوى فلما قرغ من خطبته ، ختمها بالسلام الذي بدأها به ثم انحنى أمام السلطان ، وأقبل خارجا بوجهه لا يظهره كسابقه . وسبحته بيده فوجد هؤلاء في انتظاره على الباب يلومونه على فعلته التي كانت على زعمهم «قذى في العيون» . فقال لهم : ”أما أنا فقد قابلت أمير المؤمنين . وأما أتم فكانكم قابلتم صنما ، وكأنكم عبدتم وثنا“ .

ثم سأل السلطان عبد العزيز (اسماعيل) : ”من الشيخ ؟“ فأجابه : ”هذا شيخ من أفاضل العلماء ، ولكنه مجذوب . وأستحيج جلاتكم عفوا عن سقطته“ . فقال السلطان ”كلا . بل إنى لم أنشرح لمقابلة أحد انشراحي الى مقابلته“ وأمر للشيخ العدوى بخلعة سدية وألف جنيه^(١) .

وكان يوم السبت التالى حادى عشر إبريل ، يوم تشييع الحمل المصرى الى الأقطار الحجازية . فتقرر أن يرأس جلالة السلطان نفسه الحفلة السنوية المعتادة . وأتخذت جميع الوسائل لكي تكون ، بسبب وجوده على رأسها ، يتيمة الحفلات التي من نوعها . لأنه لم يسبق لسلطان عثمانى أن ترأس مثلها منذ الفتح السليمى . ولم يكن أحد يتوقع أن تجود الأيام بزيارة سلطانية أخرى في العصر ذاته .

(١) نص على هذه الطليقة سبط ولد الشيخ العدوى صديق ، السيد محمد عاشور الصديق القاضي بالمحاكم الشرعية ومن أفاضل الأدباء .

فلما كانت الساعة العاشرة ، نزل السلطان من القلعة ، وسار نحو الكشك الذى أقامه محمد على خصيصا لذلك تحت السور الى جنوب باب العزب ، وهو قريب من المكان الذى يروى أن الأمير المملوك أمين بك وثب منه وثبته المشهورة فى حادثة ذبح المالك .

فلقت بعض الحضور نظر السلطان الى ذلك . فرغب عبد العزيز فى أن تلقى على مسامحة الرواية ، بينما تم حوله مراسم الاحتفال .

وكانت تفاصيل تلك الرواية مختلفا فيها . فما حكى السلطان منها هو أن أمين بك ، لما قذف بحصانه من فوق السور ، وانكسرت أرجل الجواد حينما مست الأرض ، فسقط ميتا ، وقع هو أيضا عن صوته وأصيب برضوض أفقدته رشده ، فبصره بعض البدو ، فأسرعوا اليه واحترقوا ثلاثة أرباع عنقه ، لكى يسرقوا سلاحه وتقوده ؛ غير أنه لم يمت . وتمكن — وحده ، على قول بعضهم ؛ وبمساعدة بعض ذوى الرحمة ، على قول آخرين — من النهوض والاختفاء فى مكان أمين تعالج فيه الى أن شفى واستطاع الالتجاء الى سوريا .

حكاية المملوك الذى
نجى من مجزرة أول
مارس سنة ١٨١١

وبعد الفراغ من حفلة المحمل ، توجه السلطان للتنزه فى المدينة . فزار مساجد آل البيت الكرام وغيرها وكان الناس من السوق والعامّة ، كلما مرّ بجوعهم المحتشدة ، صاحوا : "الفاتحة لمولانا السلطان !" فنظر اليهم كأنه يحيمهم . وهو لما يستغرب لذلك ، ويقارن فى سره بينه وبين خشوع الأستانة وسكوته ؛ وإطراق العيون فيها الى الأرض حينما يمرّ فى شوارعها ذاهبا الى صلاة الجمعة^(١) .

(١) أنظر : "الكافى" لشاربىم بك ج ٤ ص ١٣٨ طبعة بلاق الأميرية سنة ١٩٠٠

ثم عاد من طوافه ، فتناول طعام الغداء في سراى الجزيرة . ولما كان الأصيل ، أبدى رغبته في رؤية أنجال (اسماعيل) . فأرسل (اسماعيل) من أحضرهم من قصرهم بالمنيل في جزيرة الروضة ، حيث كانوا منقطعين الى علومهم تحت عناية المسيو چاكليه ؛ بعيدين عن كل المؤثرات الخارجية ، لاسيما مؤثرات الحريم . فاعجب السلطان بهم وبنباهتهم وذكائهم ؛ وشجعهم بأقوال حكيمة على الاستمرار في دروسهم بنشاط وهمة ورغبة صادقة ، ليكونوا قوة عين أبيهم الكريم ، ونخر مصر ، وخير أحفاد للرجلين العظيمين (ابراهيم باشا) و (محمد علي) .

ثم عاد الى القلعة . ولما أسدل الغسق ظلاله ، بدت مصر ، مرة ثالثة ، في حلل زيتتها البهية ؛ وأخذت نجوم الألعاب النارية وأهلتها تبارى مرة أخرى لنجوم السماء . وبدورها في السطوع والألأة والجمال .

فاظهر عبد العزيز (لاسماعيل) نيته في الإقامة بمصر عدة أيام ؛ ورجاه الاكتفاء بما عمل من الزينات والألعاب ، والامتناع عنها في الليالى التالية ؛ حثا براحة القائمين بها ، وراحة السكان معا .

وكان قد أرسل من الإسكندرية باخرة تحمل البريد الى القسطنطينية . فأوفد اليها ، أيضا ، في تلك الليلة ، المصاحب عبد الكريم أغا ، ليبلغ جلالة السلطنة والدته ، أبناء صحته الجيدة ؛ ويحمل الى بابه العالى ، الأوراق الدولية الخاصة بالإدارة اليومية . ثم كلف رامنر أغا ، أحد خصيانه ، بالذهاب ببطاقة زيارته الى أربعة عشر « حريما » بمصر ، ليبلغ « تحياته وتسليماته السلطانية » الى أرامل محمد على باشا و ابراهيم باشا ، وعباس باشا ، ومحمد سعيد باشا وغيرهن .

وفى يوم الأحد ثانى عشر إبريل — وكان عيد الفصح عند الطوائف الشرقية — ذهب لزيارة قصر النزهة، فى طريق شبرا، وكان (لاسماعيل) ، وهو الوحيد الذى تفننت الهندسة المعمارية فى تجميله وتزيينه، على صغر حجمه ، فأعجب به أيما إعجاب ، وأمر بعض الرسامين الذين بمعيته أن يأخذوا رسمه — ولكنه لم يمكث فيه طويلا وغادره الى قصر شبرا ذاتها — وكان لحليم باشا، الذى أراد السلطان أن ينزل فى ذلك اليوم ضيفا عليه .

زيارة السلطان
لشبرا

فاستقبله حليم باشا فى تلك الروضة الغناء، التى أنشأها لوالده ، أبدع الخيالات الشعرية . وكانت مزدهية بالزهور والرياحين ، المغروسة على أبدع نظام وأجمل تنسيق ؛ حافلة بالطيور المغردة المختلفة الأجناس والأنواع والأشكال — وكانت الزهور والطيور أحب المخلوقات الى قلب عبد العزيز، وأعز ما تراح اليه نفسه بعد ربات الحدور .

فقضى بقية نهاره ، وبعض مسائه فى تلك الجنة الأرضية ، متجولا بين رياحينها وأزهارها طورا ، وطورا جالسا أمام بحيرتها ، المحيطة بها ، المظلة الرخامية البديعة الصنع ، العديمة المثل فى العالم بأسره . أو جالسا فى القاعة العظمى الكائنة فى الزاوية على يمين الداخل ، والى قلبها بذلت فى تشييد سواها الأموال التى بذلت فى تشييدها ؛ وقبلما أزدهت غيرها ، بالصنعة الدقيقة المواد الثمينة التى أزدهت ، هى ، بها : كأن (محمد على) أراد أن يجعلها قصرا من قصور الجنان ، بجانب تلك المظال الرخامية ، المتتابعة صفوفها على شكل دائرة بيضاوية حول تلك البحيرة المعدة لمسباحة جواريه فيها . وقد أقيم فى وسطها بناء مرمرى على شاكلة باقة أزهار ، تجلت الدقة كلها فى صنعه وتكوينه . وأعد لجلوسه ، هو ، على أريكة حريرية فيه لى يتسنى له

في شيخوخته — والمياه تجري من تحتها ، والجواري يسبحن حوله ، ويتداعبن أمامه ،
والروائح العطرية تتأرجح من الأزاهير النابتة في كل مكان ، وداخل كل مظلة من
هاتيك المظال ، والمتدلية الى حافة البحيرة بشكل من أبدع الأشكال — أن يتخيل
أنه انتقل الى جنة الفردوس التي أعدّها ربه للصالحين والمحسنين من عباده ، وأن
يتمتع ، وهو حيّ في هذه الدار ، ببعض لذات لذائذ الدار الأخرى التي بات منها على
أدنى من قاب قوسين^(١) .

أسفا على تلك !

آه لتلك الروضة الفيحاء الغناء ! كيف عبثت بها أيدي الإهمال . وكيف جرّدها
من محاسنها الفريدة تغيب أيدي الصيانة عنها !
وأسفا على ذلك !

وآه ثم آه ! لذلك الايوان البديع الأكبر المكوّن من مجموع هاتيك المظال الصغيرة
الكلية الجمال ، المزرية الواحدة منها بجمال ايوان كسرى المشهور ! كيف تناولتها
أيدي الدمار : فأتلفت رخامها البديع ، وزهبت ببهجة صنعها المدهش ، وباتت
تهتدها بخراب عاجل !

وقضى عبد العزيز وقته فيها يتحدث مع حلیم باشا وفؤاد باشا عن زراعة البساتين
والزراعة على العموم ؛ ثم عن القناطر الخيرية — وكان الأمير مراد أفندي ، وليّ
المهد ، قد ذهب في ذلك اليوم عينه لزيارتها في مركب بخارية والتفتّح عليها .
وأرسلت هناك أورطتان مصريتان للقيام بفروض استقباله . ولكنه لم يفارق المركب ؛

(١) أنظر : "مصر مرحلة مرحلة" لرونيه ص ١٦٥ ، وانظر : "مصر الخديوي" لأدون دي ليون

وتفقد، وهو فيها ، القناطر : الأمر الذى لم يرتح له ضباط تينك الأورطتين والذى لم يمكنهم من التفرج على القلعة السعيدية — وهى حصن أنفق محمد سعيد باشا على إقامته عند نقطة انقسام فرعى النيل ، مبلغا طائلا من المال ، بدون جدوى ، كان الأجدر به إنفاقه على إتمام عمل القناطر الخيرية الضخم ، الجليل ، الذى أقبل عليه . أبوه ، الباشا العظيم ، بضع سنوات فقط قبل أن يوافيه الأجل المحتوم .

ولما توغل المساء فى الليل ، عاد السلطان الى القلعة فلم يفارقه الانشراح من شبرا وبستانها وإيوانها !

وفى يوم الاثنين ثالث عشر إبريل — ووافق وقوع عيد شم النسيم ، احتفلت القاهرة به احتفالها المعهود ولكن زاده بهجة وجود السلطان — قصد عبد العزيز المتحف المصرى — وكان مديره حينذاك مرييت بك ، الاجيبتولوجى الشهير — فتفقد جميع غرفه ومحتوياته ، واستفسر عن كل ما رآه فيه ، وارتاح الى البيانات التى استطاع مرييت أن يبلّغها له .

زيارة المتحف
المصرى يوم
شم النسيم

ثم ذهب من هناك لزيارة معامل القطن والحريرببولاق — وكانت أعمالها ناجحة تبشر بفلاح باهر فى المستقبل ، لم يحقق ، وأسفاه المستقبل شيئا منه — فسرّه ما رآه فيها من حسن الترتيب والنظام وأنشراح صدره لعلامات النجابة والذكاء ، البادية على وجوه الشبان المشتغلين فيها .

ولما كانت المحادثة بالأمس عن القناطر الخيرية قد شوّقته الى رؤيتها ، ركب زورقا بخاريا من زوارق (اسماعيل باشا) ، أعد خصيصا لذلك الغرض ، وتوجه فيه من بولاق اليها . فتفقدتها بعناية ، وأعجب بها إعجابا عظيما : وأكبر من إقدام

وهمة الباشا العظيم الذي باشر انشاءها بالرغم من طعنه في الشيخوخة . وحكم بأنها لمن أجل أعمال الدنيا فائدة ، وأن محمد علي قد استحق ببنائها شكر الأرض المصرية الى الأبد .

ثم عاد الى قصر النيل وتناول طعام الغداء فيه .

وفي يوم الثلاثاء ، رابع عشر إبريل ، ذهب الى زيارة الأهرام ، ومعه أمراء البيت العثماني ، وأمراء البيت العلوي ، وجمهور كبار رجال البلاطين .

وبعد أن عبروا النيل الى شاطئه الغربي ، عند الجيزة ، ركب السلطان عربية مفتوحة تجرها أربعة جياد ، وركب وراءه (اسماعيل باشا) و (فؤاد باشا) في عربية أخرى . يجزها جوادان فقط ، وامتنى الباقيون خيولا .

ولما تكن الطريق الى الأهرام قد مهدت بعد . فكثيرا ما كانت تجتاز حقولا مزروعة أو تمر في أرض تربة ، ترفع حوافر الخيول الواقعة عليها ، بمحابات غير كثيف منها تملأ بها الفضاء .

وكانت عربية السلطان سائرة في طليعة الموكب اتقاء للغبار ، وخيولها القوية العفيفة تخطى بها المنحدرات الى المرتفعات . ولأنها كانت أربعة صافنات ، تمكنت من الاستمرار مقلدة راكبها الكريم ، حتى مدخل الصيوان الذي أعد له في ظل الهرم الأكبر ، وعند قاعدته .

وأما عربية (اسماعيل باشا) وفؤاد باشا ، فإن الجوادين فيها أجهدا تعباً ، أدى بهما الى التوقف عن المسير ، بالرغم من كل حث وتحريض . فاضطر الرابكان الكريمان أن ينزلا منها ويمتطيا جوادين آخرين .

وهكذا سار الموكب، والعثير وراءه يتناول عنان السماء، حتى بلغ الأهرام، حيث كانت موائد الطعام قد مدت في الصواوين المعدة لذلك كأنها في أكبر القصور اشتمالا على معداتها .

فاستراح القوم ثم أكلوا . وبعد ذلك أقبل عبد العزيز يسترح الطرف ويستفهم متخطيا من جوار هرم خوفو، الى الزاوية البارز من قبتها أبو الهول، والمعبد المصرى القديم الذى يجواره، ومقبرته . وامتنطى جوادا الى هرم متقورا الذى كان لا يزال معظم جزئه الأعلى مكسوا بطلائه العجيب، فالى هرم نيتوكريس الأحمر الجميل !

ألا ليت شعرى ! من ينبئنى بما جال فى مخيلة سلاطين آل عثمان، وهم يتجولون حول آثار الفراعنة الخالدة، الدالة على عظمتهم الزائلة، والقائمة على مدخل الصحراء الشاسعة، معالم ماض كان قصيا، وقتما خط التاريخ أول صفحاته ! من ينبئنى بما قالت لهم، لا سيما لعبد الحميد، عينا أبى الهول السريتان الشاخصتان بصفاء أبدى أمامهما، كأنهما تريدان أن تحجبا مكنونات الأيام وراءه، وتشعران الحاضر، مهما كان نفعا عظيما، بضالته، تجاه مجموعة المفخر البشرية، التى حركتها القرون بالتتابع (من خوفو الى أوزورتنس، وأمنمحهت، ومن أحسن الى توطمس وآمن هوتب، ومن راع مسيس الى نيخاؤ وبتمتك، ومن كبيز الى اسكندر الأعظم والبطالسة الأماجد، ومن قيصر الأكبر الى هدریان وديوكليسيان، ومن عمرو بن العاص الى أحمد بن طولون والمعز لدين الله، ومن صلاح الدين الى بيبرس وقلاوون وبرقوق وبرسباى وقايتباى، ومن سليم الرهيب الى يونا برت العجيب) كسينما توغراف أمام عينيك العيينين، ثم وارتها فى طيات الدهور !!!

ولما مالت الشمس الى الغروب عاد الموكب السلطانى الى الجيزة وتناول الجميع طعام العشاء في سرايها البديعة — ولم يكن (اسماعيل) قد أجرى فيها التحسينات التي صيرتها فيما بعد لؤلؤة قصوره ، ودرة منتهاته الخصوصية . ثم رجع السلطان الى القلعة وما استقر فيها برهة إلا وحانت صلاة العشاء . فقام ينادى بها ، بعد اطلاق المدافع ، خمسة عشر مؤذنا اختيروا اختيارا دقيقا لجمال أصواتهم وأخذوا يتبارون في التلحين والإنشاد مباراة حملت كل من سمعهم على الظن بأنهم بلابل الفضاء برزت من خلواتها تشجى بأنغامها المطربة ، في ذلك المساء المجلوة سماؤه ، ضيوف مصر وواليا .

وكان الغد يوم الأربعاء ، خامس عشر أبريل ، فجعل يوم راحة عامة وخصص لتجهيز معدات السفر الى الاسكندرية .

المود
الى الاسكندرية

فلما بزغت شمس يوم الخميس ، سادس عشر أبريل ، ازدحمت شوارع العاصمة وساحاتها وظهور منازلها ودرجات سلام جوامعها ، بمجاهير الناس على اختلاف ملهم ونحلم وأجناسهم ، انتظارا لمرور السلطان وموكبه العظيم — وحالما وافت الساعة التاسعة صباحا ، أخذت المدافع ترمى طلقاتها بين كل دقيقة وأخرى إيذانا بالرحيل ، لغاية الساعة العاشرة . حتى اذا دقت هذه ، نزل السلطان من القلعة بموكب نفخ ، مهيب ، فمر على تلك الجماهير محييا مسلما . وأمر بأن توزع مبالغ طائلة من المال على فقراء العاصمة وخدمة مساجدها .

فانطلقت ألسن تلك الجماهير بالدعاء لجلالته ، وذرفت عيون كثيرة دموعا سخينة في توديعه . وما زالت أصوات الدعاء ترتفع من كل فم ، الى أن بلغ الموكب القطار المعد له ، فأقله . فشخصت اليه الأبصار ، وشيعته القلوب حتى توارى .

وكان السلطان قد أبدى عزمه على زيارة المقام الأحمدي بطنطا . فأقيم له صيوان نفيم بجوار محطتها . ولكنه رجع عن عزمه في آخر لحظة ، واكتفى بإيقاف القطار قليلا قبالة ذلك الصيوان ، لكي يتمكن الجماهير الغفيرة ، المزدحمة هناك ، من استجلاء منظر وجهه البهي ، والقيام بفروض الدماء له .

ثم سار الى الاسكندرية ونزل في سلامك رأس التين الذي كان قد أقام فيه . وفي اليوم التالي ، وكان يوم الجمعة سابع عشر أبريل ، صلى السلطان الصلاة الجامعة ، بأبهة وجلال عظيمين ، خارجا اليها وراجعا منها ، ممتطيا فرسا ضليعا أصيلا ، في موكب تحف به نخامة وعظمة ، يزيد في كمال مظهرهما ما في لباس عبد العزيز من البساطة . وكان عبارة عن كسوة إفريقية تزين صدرها أنسجة حمراء فقط ، وليس على طربوشه أية علامة تميزه عن غيره ؛ بينما ملابس أمراء بيته ووزرائه وكبار رجال حاشيته موشاة بالمذهبات الساطعة ؛ محلاة بالنياشين اللامعة .

وبعد الفراغ من صلاة الجمعة ، والإحسان بجانب عظيم من النقود على فقراء الاسكندرية ، وخدمة مساجدها ، عاد عبد العزيز الى سراي رأس التين ، وتناول طعام الغداء . ثم استراح قليلا ، ريثما انتصفت الساعة الثالثة بعد الظهر .

حينذاك نزل هو وأمراء بيته وكبار دولته ورجال ما بينه ، يرافقهم (اسماعيل باشا) وأمراء بيته وكبار دولته ، في الزوارق المعتدة لهم . فذهبت بهم الى اليخت السلطاني "فيض جهاد" وسفن الأسطول المرافقة له ، بينما كانت الطوابي والبواخر الراسية في البوغاز (ومن ضمنها المركب الإيطالية المسماة فيكتور عمانويل ، المرسلة من قبل ملك إيطاليا الملقب بالملك الحلو الشائل ، لتشارك في تعظيم الخاقان العثماني) وقلاع

القيام الى الأستانة

الساحل لغاية المكس والعجمي من جهة ؛ ولغاية سيدي بشر وأبي قير من الجهة الأخرى ، تطلق مدافعها تحية وإجلالا ؛ وبينما الجماهير يكتظ بها الشاطئ وهي هاتفة مهللة ! فصعد السلطان الى يخته يصحبه (اسماعيل) وصعد باقي الأمراء الى سفنهم ؛ وأخذت المراكب تستعد للرحيل .

تقدم (اسماعيل) الى توديع عبد العزيز . فقال له السلطان : ”إني أعيد لك شكراتي القلبية على ضيافتك البهية لي ولال بقي ؛ وأؤكد لك أني لن أنسى زيارتي لهذه الديار ماحييت ؛ وأؤمل أن الشعب المصري ، بفضل عنايتك واهتمامك وغيرتك على مصالحه ، سيزداد رخاء وسعادة . وإني في كل سائحة سأشمله بتعطفاي هو وأميره الجدير بها “ .

فالتحنى (اسماعيل) وشكر وأثنى ، ثم أذن له السلطان بالانصراف ، فزل الى زورقه . وأخذت السفن العثمانية تتبعد رويدا رويدا عن الأرض المصرية ، والأرض المصرية ترجع ارتجاجا في توديعها ، حتى توارت عن الأبصار !

هكذا انقضت الزيارة السلطانية للقطر المصري ! وهكذا مرت أيامها العشرة البهية ! ولم يبق أثر منها في البلاد ، بعد ذكراها ، سوى اسم (عبد العزيز) الذي أطلق على أحد شوارع العاصمة ، لإحياء لتلك الذكرى ؛ وسوى النياشين ؛ والألقاب والرتب التي فاضت بها التعطفات السلطانية على كبار الموظفين المصريين !

أسفا ! هل كان يدور في خلد الأمراء ، عاشي تلك الأيام وأعيادها ، أن الأقدار ستنسج ، لكل منهم ، خيوط مأساة سوداء : فلا تمضي أربع عشرة سنة إلا ويتدهور عبد العزيز عن عرشه الرفيع الى سجن ضيق ، لا تلبث أيدي الإثم ،

هواجس ومبر

أياماً ، إلا وتسلبه الحياة فيه ، بقص سرايين ذراعيه واستصفاء دمه — ولا يرفع مراد على الأكلف سلطاناً ، إلا إيزج به في حبس انفرادي ، يوافيه الموت الخفي فيه بعد ثلاثين سنة ، وليس بين الرفع والسقوط إلا ما يوشك أن يكون طرفة عين ! — ثم لا تمضي ست عشرة سنة وبضعة أشهر إلا ويصدر أمر عبد الحميد بخلع الخديو الأول (اسماعيل) عن عرش مصر السفى ؛ فيخرجه الى منفى ، مرة مذاقه ؛ وحياة معركة أيامها ، بعد الإقامة على أوج العز الأقص ، وفي نعيم الحكم المطلق ، والرخاء غير المحدود ! — ولا تمضي خمس وأربعون سنة إلا وتتل ثورة عسكرية عرش عبد الحميد عينه وتخرجه بدوره ليذوق حرقة السجن ومرارة المنفى ، وألم التسيير ، قسراً ، من حبس الى حبس ؛ ومن اعتقال سرى الى اعتقال سرى ؛ ويموت ، أخيراً ، موت صعلوك ، لا يكاد أحد يلتفت اليه ، كأنه لم يكن السلطان الرهيب ، الذى لبلت ترتعد الفرائص ، ثلاثة وثلاثين عاماً ، لدى ذكر اسمه ! — ولا تمضي إحدى وخمسون سنة إلا ويرى رشاد نفسه — وقد كان يحبته أخوه عبد الحميد ثلاثاً وثلاثين سنة ، بعيداً عن كل مظاهر العالم ، لا يدرى ما فيه ، حتى اذا جاءت الثورة العسكرية ، وجدته شيخاً هرمًا ؛ فأخرجته من حبسه وهو لا يكاد يصدق ؛ وأجلسه على عرش أجداده ، وهو كأنه في منام ، أميراً للمؤمنين — مدخلاً رغم أنفه في الحرب العالمية العظمى بعد أن داهمته ، مرغماً أيضاً ، الحرب الطرابلسية وحرب البلقان : فيرى أنه لم يرتق عرش أجداده إلا وقد جرد هذا العرش من كل ديباج ونز ؛ وأصبح سريراً خشبياً ، كله شغلايا تخرج الجسم : وأشواك هموم وانخرة تحيط بالجالس عليه ، بدلاً من أزهار اللذات السالفة ! — ولا تمضي اثنتان وخمسون سنة إلا وتقتل يد أئيمة ، صبراً وغدراً ، يوسف عز الدين ، ذلك الذى كان في تلك الأيام شاباً في مقتبل ربيع

حياته ، وكانت الدنيا تبسم له ابتساماتها كلها في ظل سلطة أبيه العلي ومقامه
الأرفع ! ؟ . . .

ألا أف للدنيا ! ما أكذب مظاهرها ! وما أقصر حياة سروها ولذاتها ! !
على أن (اسماعيل) لم يدع فرصة تلك الزيارة السلطانية تمر ، دون أن يحاول
الارتفاع منها لتقديم أمنياته في سبيل تحقيقها :

فاستهووا لنفس عبد العزيز وحملها على مساعدته في المستقبل ، كل المساعدة
الممكن توقعها ، لم يكتف بما بذله له بسطاء فائق ، من مسببات الارتياح والسرور ،
وبأخذه على نفقات جيبه الخاص ، كل المصاريف التي عنّ لضيوفه صرفها ، وهم
في ضيافته ؛ بل بالغ في تقديم الهدايا والتحف الفاخرة وتوزيعها ، حتى ملأها سفينة
برمتها ، لعبد العزيز عينه ، ولأمراء بيته السلطاني ، وكبار رجال دولته . وزود
فؤاد باشا ، الصدر الأعظم ، وقت فراقه ، بمبلغ ستين ألف جنيه ليجعله عوناً له ،
وطوع بنانه .

فسافر السلطان من مصر ، وهو في حال نفسية تجعله مستعداً لقبول أي طلب
يقدمه (اسماعيل) إليه ، إذا كان مشفوعاً بما يجعل الطابات كلها مقبولة في الأستانة .
ومثل (اسماعيل) لم يكن ليجهل الوسيلة .

فما أفلح الأسطول العثماني من ثغر الاسكندرية ، وعاد الوالى إلى عاصمة دياره ،
إلا وأقبل بكل ما في وسعه على تحقيق الخطة التي رسمها لنفسه .

الجزء الثالث

رابعة النهار

العمل على تحقيق الخطة المرسومة

الباب الأول^(١)

تحقيق الشطر الأول منها

إجمال

فليدخل مصر بصراحة في مضمار المدنية الحديثة ، ويسير بها ، بعزم ثابت وقدم راسخة ، في طريقها ، وفي جميع تشعبات هذا الطريق ، أوجد في أعمال القطر ، على اختلاف أنواعها ، روحاً جديدة ، أصلحت إدارته ، وكيفتها تكييفاً ، من شأنه ضمانه دوام تطور البلاد الاجتماعي — ووسعت نطاق الزراعة بتوسيع نطاق الري ، وتنظيمه ، وتكثير طارق المواصلات ، وترتيبها وتوزيع الضرائب توزيعاً عادلاً — وفتحت أبواب

(١) أهم مصادر هذا الباب هي : "مصر كما هي" لماك كون ، و"مصر في عهد اسماعيل" للؤلف عينه ، و"مصر في سنة ١٨٤٥" لشلشر ، و"بيان أهم الأشغال التي تمت في القطر المصري منذ الأيام القديمة لغاية يومنا هذا" للينان دي بلقون ، و"مصر في حكم اسماعيل" لمر يو ، و"مصر تحت حكم محمد علي" للهرنس بككر مسكار ، و"مصر تحت حكم محمد علي" لهامون ، و"مصر تحت حكم محمد علي" لكلوت بك ، و"مصر تحت حكم محمد علي" لمانجين ، و"تاريخ محمد علي" لمورييه ، و"اسماعيل باشا" لرافيس ، و"مصر مرحلة مرحلة" لرونيه ، و"رسائل من مصر" للبدي جوردون كرف ، و"حياة البلاط" لبترل ، و"رسائل محررة من مصر" لسفت هيلير ، و"مصر" لمالويقي الخ الخ .

التجارة والصناعة والعمل واسعة، أمام مجهودات الجميع : فأحيت ، بذلك كله ، مالية البلاد ؛ وضاعفت إيراداتها وصاداتها — وأنعشت التعليم بعد مواته ؛ وعممته ؛ وتوعته ؛ ورقته ، حتى جعلته كفيلا بأن يكون التطور الاجتماعي المستمر ، متجها على الدوام ، نحو الحسن والمفيد ، بالرغم من كل عقبة تعترضه وصخرة تعتور سبيله — وأدخلت ، في نهاية الأمر ، على الحياة الاجتماعية المصرية ، تغييرات أساسية ، جعلت بقاءها على جمودها القديم أمرا في منتهى التعذر ؛ وأوجبت تحركها من عقالاتها القرنية نحو بيئات جديدة وعقلية حديثة .

وبما أن هذا الاجمال قد يقع لدى جاهل تاريخ (اسماعيل) ولدى المتحاملين عليه تحاملا مبليا على مجزء ماسمعوا عنه من أفواه قادحيه ، موقع الاستنكار ، إن لم نقل موقع السخرية ، فانا لانرى بدا من تفصيل ما أبحلنا تفصيلا تاما ، إظهارا للحقائق .

الفصل الأول

إصلاح الإدارة

”مصر بلد، إذا حسنت الإدارة فيه، أكل العاصر الصحراء.

وإذا ساءت الإدارة فيه، أكلت الصحراء الأرض العامرة!“.

« ناپليون الأول »

كانت مصر، في مدة الممالك الأخيرة، تنقسم إلى خمسة عشر إقليماً : تسعة منها في الوجه البحري وهي : البحيرة ، ورشيد ، والغربية ، ومنوف ، ودمياط ، والمنصورة ، والشرقية ، وقلوب ، والجيزة ، وثلاثة في مصر الوسطى وهي : إطفح ، والفيوم ، وبني سويف ، وثلاثة في مصر العليا وهي : أسيوط ، وجرجا ، وقوص (طيبة) .

تقسيمات مصر
الإدارية سابقا

وكان على رأس كل إقليم أمير مملوك يقال له الكاشف . ومرجع الكل إلى الأمير المملوك المدعو ”شيخ البلد“ المقيم في القاهرة . والذي كان حاكم القطر الحقيقي ، بالرغم من وجود وال عثمانى بالقلعة ، يرسل من لدن القسطنطينية كلما عن رجال الحكم هناك أن يعزلوا سلفه ، أو كلما أرسل ”شيخ البلد“ إليه رسوله ، المعروف عند أهل مصر بلقب ”أبي طبق“ لينذره بعزله بأن يقول له : ”أنزل يا باشا“ .

(١) أهم مصادر هذا الفصل هي : ”مصر كما هي“ لماك كون ، و”لمحة عامة على مصر“ لكلوت بك ، و”مصر في عهد سعيد باشا“ لمريو ، و”مصر في عهد اسماعيل“ لماك كون ، و”تاريخ مصر الحديث“ لجورج بك زيدان ، و”مصر منذ الفتح العربي لغاية الحملة الفرنسية“ لمرسيل ، و”وصف مصر“ لعلباء الحملة الفرنسية .

وقد حافظ يونابرت على هذا التقسيم .

فلما استتب الأمر لمحمد على عدله . وروى كلوت بك أن القطر المصري كان في سنة ١٨٤٠ منقسما إلى سبع مديريات فقط؛ منها أربع في الوجه البحري وهي : البحيرة ، والمنوفية ، والدقهلية ، والشرقية ، علاوة على محافظتي الاسكندرية ومصر ؛ وواحدة في مصر الوسطى وهي : بنى سويف والفيوم معا ؛ واثنان في الصعيد وهما : المنيا ، وإسنا .

وقسم (محمد على) كل مديرية إلى عدة مراكز . وكل مركز إلى عدة أقسام . وكل قسم إلى عدة نواح . فبلغ عدد المراكز في تلك السنة أربعة وستين . وعدد الأقسام ثلاثمائة ونيفا . وعدد النواح ثلاثة آلاف ونعمسمائة .

وأغرب ما في التقسيم ، الذي قال عنه كلوت بك أن الجيزة كانت جزءا من البحيرة ؛ والغربية جزءا من المنوفية ؛ وأن العريش كان تابعا للدقهلية ؛ والقليوبية تابعة لمصر . و(محمد على) أول من سمى رئيس المديرية ”مديرا“ ، ورئيس المركز ”مأمورا“ ورئيس القسم ”ناظرا“ . وأما رئيس الناحية فما فتى اسمه ”شيخ بلد“ منذ القدم .

وأوجد في كل ناحية ، بجانب شيخها ، مستخدما سماه ”الخولى“ وظيفته مراقبة الزراعة ومسح الطين ؛ وآخر يقال له ”صراف“ لجمع الأموال وتوريدها للأمور ؛ وثالثا يقال له ”الشاهد“ وهو المأذون من قبل القاضى للحكم في قضايا الأحوال الشخصية ، وتحريم عقود الزوجية وغيرها .

وكان مرجع شيخ البلد إلى الناظر ؛ ومرجع الناظر إلى المأمور ؛ ومرجع المأمور إلى المدير ؛ ومرجع المدير إلى ديوان الداخلية . على أن كل مأمور كان مكلفا بكل

مدير برفع تقرير أسبوعي عن أعماله وإجراءاته إلى ذلك الديوان عينه ليقف هذا على ماجريات الأمور .

أما المديرون فكانوا كلهم أتراكا أو مماليك من مماليك الباشا العظيم . وأما المأمورون فقد اجتهد (محمد علي) في جعل معظمهم من أبناء مصر دون أن يبالى بكونهم مسلمين أو أقباطا . وكذلك نظار الأقسام .

لكن التجربة لم تفلح ، لسببين :

(الأول) هو أن المصريين ، في تلك الأيام ، بالنسبة لوجود معاييب الشعوب المستعبدة زمنا طويلا ، وتقائصها فيهم ، لم تكن لهم ذاتية ، ولم يكونوا أكفاء للإمرة . فكان المقلد منهم سلطة يستبد بمن كانوا اخوانه بالأمس استبدادا فاحشا ، مع خنوعه أمام رؤسائه خنوعا شائنا .

و(الثاني) هو أن هيئة الأتراك ، بالرغم من أن الجيش المصرى كسر أولئك العتاة الذين استعبدوا المصريين أجيالا وقرونا ، كانت لا تزال متأصلة في نفوسهم تأصلا عظيما : فكان مأمور المركز ، أو ناظر القسم المصرى يقف محتشما أمام قواصه التركى ذاته احتشاما فائقا ، فما بالك في حضرة ملتزم من الملتزمين الأتراك ، أو حضرة ذى حيثية من رجال ذلك العنصر القاهر ؟

وكان (محمد علي) عينه ، بالرغم من كل مجهوداته لرفع درجة العنصر الفلاح المصرى الى مستوى درجة العنصر التركى ، لا يستطيع — لأن تربيته الأصلية تركية وشعوره تركى محض — أن يحمل نفسه على تقدير فلاحى مصر أكثر من الأتراك . والركون اليهم في المهمات أكثر من ركونه الى أبناء جنسه . ولا أدل على استمرار الشعور

التركي حيا فيه حياة قوية ، بالرغم من تعشقه مصر وامتلاء قلبه بحبها ، وبالرغم من اشتباكه مع تركيا في حرب كان يلعب فيها بعرشه ، بل بذات حياته وحياة أولاده ، من الجواب الذي أجاب به ذات يوم وجيها من الغربيين أقبل يهته بالانتصارات التي أحرزها جيشه المصري على الجيوش التركية ، ويكل الثناء جزافا لأبناء مصر البواسل ، المقاتلين بفوز مستمر ، فوق ربوع الشام وبطاح الأناضول . فان (محمد علي) قطع عليه كلامه قائلا : " لا تنس ، يا صديق . أن الذين يفوزون في المعارك إنما هم الضباط لا الجنود . وأن ضباط الجيش المصري كلهم أتراك^(١) " .

وأما مشايخ البلاد فكانوا من الفلاحين ، طبعا . وكذلك الخوليون . والسيارفة — وهؤلاء كانوا كلهم أقباطا — والشهاد .

وكان الكل مأجورين ، تتناسب مرتباتهم مع أهمية وظائفهم . ويرتدون ملابس عليها شارات تلك الوظائف . فشيوخ البلاد كانوا يتقلدون وساما من فضة . ونظار الأقسام وساما ذهبيا . والمأمورون وساما من ماس . وأما المديرون فكانوا بكوات أو باشاوات من أصحاب الرتب العسكرية السامية يتقلد كل منهم كسوة رتبته .

وجعل (محمد علي) ، على رأس الإدارة ، عدة دواوين للنظر في شؤونها المختلفة ، كديوان الداخلية وديوان الخريصة ، وديوان البحرية ، وديوان الخارجية ، وديوان

(١) بخلاف شعور إبراهيم ابنه . فانه مع تمادى الأيام ، بات مصر يا أكثر منه تركيا . ولا أدل على ذلك مما قاله ، مرة ، للبرنس البروسياي بكمركسكار ، وهو يصف حصار عكا له ، وهو : " ليس في العالم جنود يفوقون أجنادى في حماسهم وشجاعتهم في القتال ، مهما فاقوهم في النظام ومعرفة فنون الحرب والطمان . ولئن بدا من بعضهم ، أحيانا ، تردد أوجين ، فأنما بدا ذلك من جانب الضباط الأتراك . ولست أذكر أن شيئا من ذلك بدا من أولاد العرب " . أنظر بكمركسكار :

" سياحات وحوادث بمصر " ص ٣٣٢ ج ١

التجارة، وديوان المعارف العمومية، وديوان الزراعة، وديوان الصحة، وهلم جرا .
وجعل فوقها كلها المجلس الخاص ، الذى كان هو نفسه يرأسه ، تعرض عليه كل
الأمور، صغيرها وكبيرها ، ليطلع عليها ويبدى رأيه فيها . وكان يدعى ”ديوان المعونة“
للدلالة على ماهيته .

وكان ، اذا أراد الإقدام على أعمال كبرى فى الزراعة ، أو على أشغال ذات منفعة
عمومية هامة ، يجمع المديرين فى أحد تلك الدواوين ويعرض المشروع عليهم ويأخذ
رأيهم فيه . فاذا وافقت أغليتهم عليه نفذه ؛ وإلا انتدب مخصصين يعيدون بحثه ،
ويستصفون خلاصته .

فلما آلت الأحكام الى عباس باشا ، أغمض عليه عن سير الادارة فى الطريق
الذى اختطه (محمد على) لها ؛ ورأى ، مع تجزئه عن الرغبة فى لخص الأمور بنفسه ،
أن يحل هواه محل نظر الدواوين : ففتح أمام الجاسوسية مجالاً تطرق منه الخلل الى
العمل ؛ وأدى ، بعد زمن قليل ، الى تعطيله ، واستتباب استبداد الحكم ، لا سيما
بكارهم ، بالرعية استبدادا فاحشا .

فهاه الأمر محمد سعيد باشا ، بعد توليته بقليل ؛ وكبر عليه شقاء الأهلى ! ولكنه
لم ير إصلاحا يقدم عليه ، خيرا من إلغاء وظائف المديرين — لأنهم كانوا ، فى نظره ،
جرثومة ذلك الاستبداد وقرومته — وجعل ديوان الداخلية يشرف رأسا على أعمال
المأمورين ونظار الأقسام : فزاد الطين بذلك بلة . وأضر ، بالرغم من حسن نياته ،
من حيث أراد أن يفيد .

فلما استلم (اسماعيل) زمام الأمور ، وتجلى أمام ذكائه الاختلال الشائن الذى
أوجدته فى نظام الادارة روح عباس الظنانة شرا وروح سعيد المتطلبة خيرا من غير

الاصلاحات التى
أدخلها اسماعيل
على الادارة

تبصر، رأى أنه لا بد له من اصلاح عام يدخله على ذلك النظام سريعا، ليكون قاعدة لكل اصلاح تال .

فقسم القطر الى ثلاثة أقسام كبرى : البحرى ، والمتوسط ، والصعيد . وقسم هذه الأقسام الثلاثة الى أربع عشرة مديرية وثمان محافظات ^(١) .

فمن المديريات سبع في الوجه البحرى وهى : الجيزة ، والبحيرة ، والقليوبية ، والشرقية ، والمنوفية ، والغربية ، والدقهلية . وثلاث في الاقليم المتوسط وهى : بنى سويف ، والفيوم ، والمنيا . وخمس في الصعيد وهى : أسيوط ، وجرجا ، وقنا ، والقصير ، وإسنا .

أما المحافظات الثمان فهى : العاصمة ، والاسكندرية ، ودمياط ، ورشيد ، والعريش ، وبورسعيد ، والسويس ، وسواكن .

وحافظ على تقسيم المديريات الى مراكز ، والمراكز الى أقسام ، والأقسام الى نواحي . وقسم محافظتى العاصمة والاسكندرية الى أقسام ، جعل كل قسم منها يضاهى مركزا فى المديريات . وأنشأ وظائف مفتشين ورؤساء مفتشين للأقاليم ، كان، فيما بعد، أعظمهم شهرة وأكبرهم شأنًا اسماعيل باشا الذى عرف "بالصغير" و"المفتش" ، وسلطان باشا ، وعمر باشا لطفى .

وعهد برياسة النواحي الى عمد بدلا منها الى مشايخ . وجعل هؤلاء مساعدين لأولئك فى أعمالهم . وفوض الى أهالى كل ناحية أمر انتخاب عمدتها ومشايخها . وأبقى الصيارفة والمأذونين . ولكنه ألغى وظائف الخوليين : لأنه لم يعد من سبب

(١) لهذا راجع التقسيم الذى يليه ، أنظر : ماك كرون "مصر كما هى" ص ١١٤ وما يليها .

لوجودها، بعد أن منح محمد سعيد باشا حق امتلاك أترية الأقطان ، وحق زراعتها كما يشاءون . وأبقى مرجع الادارة كلها الى وزارة الداخلية .

وكان محمد سعيد باشا قد حوّل بعض دواوين أبيه كالدخلية والمالية والحربية الى وزارات ؛ وعهد في الأولى الى الأمير أحمد باشا رافت ؛ وفي الثانية الى مصطفى باشا فاضل ؛ وفي الثالثة الى الأمير حليم باشا . فحوّل (اسماعيل) باقى الدواوين الكبرى — كالبحرية ، والخارجية ، والأشغال ، والمعارف — الى وزارات كذلك . وأنشأ في أوائل سنة ١٨٦٥ وزارة جديدة دعاها "وزارة الزراعة" ضمها الى وزارة الأشغال ، وعهد فيها ، معا ، الى نوبار باشا ، مكافأة له على فوزه في مسألة قناة السويس التى سيأتى الكلام عنها .

إنشاء وزارة زراعة

غير أن أعظم تحسين أدخله على الادارة انشاؤه هيئات نيابية في المراكز والمديريات قصد منها أن يعلم الأمة ، باشتراك وجوها ونوابها مع حكماها في أعمالهم الادارية ، كيفية الوصول الى حكم نفسها بنفسها .

إدخال نظام
هيئات نيابية
على المديريات

فأقام ، لهذا الغرض ، في كل مركز ، مجلسا اداريا يستشير المأمور أعضاءه في إنجاز الأعمال المركزية ؛ وأقام ، حول كل مدير ، مجلسا محليا ينتخب الأهليون أعضاءه ليكونوا أعين المدير ومستشاريه ، وليضربوا على تجاوزات مشايخ البلاد وعمدها .^(١)

وكان قد اضطر ، في بادئ الأمر ، الى اتخاذ المديرين كلهم من العنصر التركى ، لعدم وجود أكفاء من أولاد العرب للقيام بمهام تلك الوظائف الخطيرة . ولكنه — مع تقادم أيام ملكه ، وإخراج المدارس المصرية وسلوك الادارة رجالا يعتمد عليهم من أبناء البلاد ، وبما أن الحوادث التى تلت أظهرت عدم كفاءة الأتراك للادارة ،

تعيين مديرين
من أبناء البلاد

(١) أنظر : ماك كون "مصر كما هي" ص ١٣٦

بالرغم من كفاءتهم غير المتكورة للإمرة والحكم — أخذ يستبدل المديرين الأتراك بمديرين من المصريين الصميمين ، رويدا رويدا ، حتى أصبحت معظم مديريات القطر مرؤوسة في سنة ١٨٧٧ بمديرين من أبناء البلاد ، بالرغم من أن هيبة الأتراك ، من جهة ، كانت لاتزال كبيرة في نفوسهم ؛ وأنه كان يخشى أن تحملهم هذه الهيبة في معاملاتهم الادارية مع كبار رجال العنصر التركي الخاضع لحكمهم ، على خور في العزائم ، قد تنجم عنه مضار للمصلحة العامة ؛ وبالرغم من أن هيبة الحاكم المصرى ، من جهة أخرى ، لم يكن لها أصل في نفوس إخوانه المصريين ، لا سيما أهله وذويه وبلديه ؛ وكان يخشى أن تحمله ألفتهم به على تهاون في واجباته ، يخل إخلالا بالغا في تلك المصلحة العامة عينها .

حكاية جابر بك
مدير بنى سويف
وقواصه التركى

ويروى ، للدلالة على هذين الأمرين معا ، أن وجيها من وجهاء الصعيد عين مديرا للديرية التى فيها بلده ؛ فوجد من ملازمة أهله ومعارفه له وجلوسهم معه ، بدون أقل تكلف ، فى حجراته الرسمية الخاصة به ، وتضييعهم وقته عليه فى محادثات لا طائل تحتها ، أولاتهم سواهم من الناس ، ما رأى ، معه ، مهابته مفقودة فى أعين مرؤوسيه والأهالى معا ، وما غصت به روحه . ولكنه لم يجد من نفسه القوة الأدبية الكافية لايقافهم عند حدهم . فأوعز الى قواصه التركى — وكان ألبانيا ، على القامة مخم الجشة ، ذا شارين كشاربنى عنتره وأبى زيد فى صورتيهما المتداولتين بين أيدي الناس — أن يدخل يوما ، بغاة ، على أولئك الأهل والمعارف ، عند ما يراهم جالسين فى حجراته الخاصة ؛ ويزجرهم ويطردهم من حضرته ، عساهم يتدعون .

فامثل القواص للأمر من الغد ؛ ودخل على جمع بلديي المدير الملازمين له فى غرفته ، وقد فتل شاربيه الكثيفين حتى مس طرفاهما أذنيه ؛ وحملى عليه حملة

مروعة . وهم عليهم صارخا بصوت مخيف : ”يلا ! سكترا ! كرتا ! فلاح أدبسين!“
فدعروا الجمع وارتعدت فرائصهم . وماهى اللحظة وقد أدخلوا المكان مهرولين يتسابقون
ويتدافعون الى الباب ؛ ولكن المدير كان أولهم هروبا ، لشدة ما وقع فى نفسه من
هيئة قواصمه وهول منظره وصورته^(١) .

وتوج (اسماعيل) اصلاحه الادارى باقدمه على اشراك الأمة المصرية معه فى الحكم
وتحقيقه ، فى انشاء مجلس نيابى ، الفكرة التى دارت فى خلد جدّه ، الباشا العظيم ، ولم
تمكنه الأيام من اخراجها الى حيز العمل^(٢) .

فبسط فى أواخر سنة ١٨٦٤ ، رغبته فى استدعاء أكابر التجار والأعيان والمزارعين
الى جمعية عمومية ، تطلع على حال البلد المالية ، ويناط بها أمر المناقشة فى الضرائب
وتحديدها وتقريرها ثم توزيعها توزيعا عادلا .

وفى أوائل سنة ١٨٦٦ نفذ تلك الرغبة ، ومنح القطر هيئة نيابية ، وضع لها قانون
انتخاب فى منتهى الحكمة والسياسة ؛ حتى لقد قال فيه بعض كتاب الفرنج « انه
يصلح لأن يكون نموذجا وقدوة لمعوم الأقطار بلا استثناء ؛ وانه خليق بأن يحسد
العالم المتمدين مصر عليه » . وجعل اختصاصات تلك الهيئة واسعة ؛ ومداولتها

انشاء مجلس نيابى

(١) سمعت هذه الرواية من كثيرين ممن عاصروا الحادثة . وسمعتها أيضا من صديق الشيخ مرعى محمود
الحامى بالإسكندرية ، قلنا عن لسان بعض بلدى ذلك المدير . والأستاذ يرويهما بكيفية نكتية
فى منتهى الظرف .

(٢) أنظر : مالك كون ”مصر فى عهد اسماعيل“ ص ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨
وأنظر : ”تاريخ المالية المصرية“ ، و”رسائل عن مصر المعاصرة“ لجليون دنجلار ، ص ١٤٢
و ١٤٤ على أن هذا الكاتب ينظر الى الأمور من وراء نظارة سوداء ، وما لورقى : ”مصر“
ص ١١٧ وما يليها .

نافذة في الأمور المالية والادارية ؛ واستشارية ، خليفة بالعمل بها ، متى كانت صائبة ، في الأمور التشريعية .

وفي ٢٥ نوفمبر من السنة عينها افتتح أول جلساتها بمحفلة شائقة ، تلا فيها بنفسه خطابا وجيزا فصيحاً ، أظهر فيه للتواب الغرض من اجتماعهم ؛ وطلب اليهم مساعدة حكومته على تنفيذ الأشغال العمومية المفيدة الجارية في البلاد ؛ وتحديد مواعيد سنوية لحجاية الأموال ؛ وأحاطهم علماً بما تم ، في ذلك العام ، من تعديل نظام ارث العرش المصري ، والموجبات التي ألزمته ، والنفقات والتعهدات التي استلزمها وسيأتي بيان كل ذلك في حينه .

فكان — مع أنه شرفي — أول عاهل ، بعد كارلو البرتودي ساقويا ، ملك سردينيا ، روى التاريخ عنه ، أنه تنازل ، عن طيبة خاطر ويجرد ارادته ، عن جزء من سلطته المطلقة ، ومن ميزات تاجه الملكي ؛ وأول عاهل أعاد الى أمته جانباً من السلطة التشريعية المستمدة ، في الحقيقة ، منها . فسبق ، في هذا المضمار ، موتسو هيتو ، ميكادو اليابان المجيد الطائر الصيت ؛ ومظفر الدين خان ، شاه العجم الممدوح الذكر !

وانا ، اذا وعينا تماماً أن إنجلترا نفسها ، العريقة في الأحكام الدستورية ، لم تتل مزية هذه الأحكام إلا بعد أن قاتلت عليها ، مدة ملكها (يوحنا العديم الأرض) ، أخا ريكاردوس قلب الأسد ؛ وأنها أضربت ، لاستعادتها والمحافظة عليها ، نيران ثورتين ؛ وثلت عرشين ، أغرقت قوائم أولها في دم تشارلز الأول الستورتي الجالس عليه ؛ وأنه ما من أمة في أوروبا ، إلا وكابدت في سبيل الحصول على تلك المزية أجسم المشاق ، وأهرقت أزكى دماء نبلاء الشعوب والأفهام من أولادها ؛ وأن

الصحافة العالمية استنفدت كل كلمات الشكر والثناء، في تمجيد عمل ميكادو اليابان وشاه العجم المذكورين حينما تم، أدركنا مقدار ما يستحق عمل (اسماعيل) من إعجاب، وما هو خليف به من مدح جزيل !

ولا يضيره ما أخذه عليه بعض الكتاب من أن الهيئة النيابية التي جاد بها على بلاده لم تكن، لجهل معظم أعضائها المطبق، ولثقل ظلم ستين قرنا على عوائقهم، تستطيع تقدير المنحة المجهود بها حق قدرها؛ ولا استخدام الآلة الموضوعية بين يديها استخداما حسنا؛ وأنها اعتقدت من واجباتها أن ترى أنها ملتزمة للتصديق، فقط، على رغائب "ولى النعم".

فانه اذا صدقت الرواية الزاعمة أن التواب — حينما أفهمهم شريف باشا وزير الداخلية في تلك السنة، أن المجالس النيابية الأوروبية منقسمة دائما الى حزيين : حزب يعضد الحكومة، وحزب يعارضها ويقاومها؛ وأنه يجدر بهم، والحالة هذه، أن ينقسموا هم أيضا الى حزيين : حزب مع الحكومة، وحزب عليها؛ فيجلس رجال حزب الحكومة على مقاعد اليمين، ورجال حزب المعارضين لها على مقاعد اليسار — تسابقوا جميعهم الى مقاعد اليمين، هاتفين : "إننا كلنا عبيد أفندينا . فكيف نكون مقاومين لحكومته؟" (١).

وإذا صح ما تزعمه الليدى (دف جوردون) في مراسلاتها من أن أحد المتخبين قال لها : « إنا، معشر التواب، إنما نحن ذاهبون الى مصر، وقلوبنا في جزمتنا ؛ لأنه، اذا كان أحدنا لا يستطيع أن يجاوب المدير، على أى أمر يصدره اليه، مهما

(١) أنظر على الأخص : ماك كون "مصر كما هي" ص ١١٨ (الحاشية)، و"مصر تحت حكم اسماعيل" ص ٥٤ (الحاشية) .

كان جائرا، سوى بعبارة "حاضر! على عيني ورأسي!"؛ أفتردين أن نجسر على مقاومة ارادة أفندينا، الذي يملك أعناقنا؛ وحق التصرف في أعمارنا؛ ويستطيع في أى وقت يشاء أن يخسف الأرض تحت أقدامنا، ويقطع خبرنا في أقاصى الفازوغل^(١)؟»؛

وإذا صح أن خوف الأهلى من المديرين ومن معاداتهم جعلهم يفترزون من الانتخابات؛ وأن هذه - بالرغم من القانون الجميل الموضوع لها - لم تجر إلا بالقوة القاهرة، وطبقا لرغائب أولئك الحكام؛

وإذا صح أخيرا أن التواب كانوا، في أول جلوسهم على كراسيهم، متهيئين لا يدرون ما هى واجباتهم؛

فانه يجب أن لا يغيب عن الأذهان ثلاثة امور :

الأول : أن (اسماعيل) كان يعلم حق العلم أن هناك أقلاما أوقفها أعداؤه على تسوئة سمعته وتسويد صحيفه أعماله ؛ وإظهار كل الاصلاحات التى يقدم عليها كأنها مجردة لا لرغبة حقيقية فيها، وابتغاء للفائدة التى تعود منها على البلاد ؛ ولكن لذو الرماد فى أعين الدول الغربية ؛ وحمل العالم المتمدين ، على الاغترار بالطلاء واعتباره مجرى تلك الاصلاحات من أعظم رجال القرون و« أكبر حاكم وجد على رأس مصر الاسلامية منذ الفتح العربى » ؛ كما كان يقول محبوه والمغمورون بأفضاله من أصحاب الجرائد الفرنساوية والانجليزية والاطالية الكبرى فى بلادهم . وكان يعلم أيضا أن الواقفين على نوع عقلية الأمة المصرية وماهيتها ، فى تلك الأيام ، قد يستخرون بمنحته ،

(١) أنظر : "رسائل ليدى جوردن . د" ج ٢ ص ٨٦ ، و"مصر" لماورق ص ١٢١

ويستنكرونها ، حتى فيما لو اعتبروها صادرة عن إخلاص حقيقى فى حب البلاد ، ورغبة صادقة فى رقيها ؛ وأنه ، مع ذلك ، لم يخف طعن الطاعنين المتحاملين ؛ ولم يخش استهزاء المستهزئين ، فى سبيل السير بأمنه فى معارج المدنية الحديثة ، والنهوض بها الى مستواها بأية وسيلة يراها مجدية نفعا .

الثانى : أن أى عمل انساني كان يراه الوقت الحاضر ضعيفا هزأة ، قد لا يلبث ، مع مرور الأيام عليه وهو قائم ، أن يكسبه الزمان حلة من الكمال ، ويحوطه بهالة من الجلال ، لا تجعله كبيرا فى العيون ، فقط ، بل مثمرا ثمرا شهييا . وأن خير معبر عن هذه الحقيقة ، ما قاله ذلك النبيل الفرنسي الذى منح نابلون الثالث لقب شرف كان لأعرق الأسرات الفرنسية قدما ، واندثر باندثارها ، وهو : « إنه ليخجلنى ، حقا ، أن يلقبني عارفى بالدوق دى مونمورانسى : لأنهم يعلمون أنى لست من هذه الأسرة . ولكنى متأكد أنه لن تمضى خمسون سنة إلا ويكون الملاء قد نسى من منح بئى هذا اللقب ومتى منحه ؛ فيعتبرونه ، فى أحفادى ، إرثا عن أسرته القديمة ؛ ويصبح مصدر فخار لهم : لأن الزمان يقدس كل شئ^(١) » .

ومن يعلم أن شريف باشا ذاته — الذى رأى الثواب الأولين يتسابقون الى مقاعد الإيمين ، ليكلا يعتبروا من حزب المعارضين للحكومة — أصبح ، فيما بعد ، من أشد الناس تمسكا بالهيئة النيابية بمصر ، ومن أكبر أنصار الحكم الدستورى ، حتى إنه فضل اعتزال الأحكام فى أوائل حكم توفيق على توليها ، ولا هيئة نيابية فيها^(١) من يراجع ، بعد ذلك ، تاريخ الحركة الفكرية النيابية بالقطر المصرى فى نصف القرن الذى

(١) أنظر : مالورى "مصر" ص ١٢٢

تلا افتتاح أول مجلس نيابي فيه ، ويقف على مقدار تطوّر العقلية فيها ، يدرك إدراكا تاما مقدار الحكمة المستكنة في قول ذلك النبيل الفرنسي ؛ ويتمكن من الوقوف على التطوّر الاجتماعى الذى أوجبه ، على ممر الأيام ، منحة (اسماعيل) : فيقدّرها تقديرها الحق ، ولا يخل على صاحبها بالثناء والشكر اللذين يستحقهما .

الثالث : أنه لم يمس على تشكيل ذلك المجلس بضعة أعوام ، إلا وأنجب نوابا عن مصالح الأمة حقيقين بهذا الاسم ؛ ولو أن عددهم لم يتجاوز أصابع اليد الواحدة ؛ نوابا لم يروا أن مهمتهم لتحصركلها في التصديق على أعمال الحكومة وتحييدها . لم يخافوا التصدى لمعارضتها ومناقشتها الحساب ؛ بالرغم من علمهم أنها إنما تنطق بلسان الأمير وتعبر عن إرادته . ومع ذلك ، فإن التاريخ لا يذكر أنهم أصيبوا بسوء بسبب حرية ضمائرهم وألسنتهم . ولو أن بعض ذوى الأمر امتعضوا منها ، وهتدوا أصحابها بضّر إن لم يصمتوا .

الفصل الثاني^(١)

توسيع نطاق الزراعة والرى والمواصلات

”الزراعة حياة مصر؛ والرى روح الزراعة؛
والمواصلات من البلد كالشرايين من الجسد“
« كهنوت مصرى قديم »

من المعلوم أن (محمد على) ، فى أوائل سنى ملكه ، أى ما بين سنة ١٨٠٨
وسنة ١٨١٤ ، مقابل ترتيبه إيراد سنوى ، لحاملى جميع الأقطان المصرية ، يوازى
إيرادها السنوى المعتاد ، استولى على جميع هذه الأقطان ، بما فيها أقطان ديوان
الأوقاف ورزق المساجد — ما عدا ”الوسيات“ — وهى أقطان تخلفت للنواحى عن
فلاحين ماتوا بدون وريث ؛ أو تنازل عنها أصحابها الفقراء ، لعدمهم ، الى ملتزم الناحية
مقابل مبلغ يسير من النقود ؛ فأصبح الملتزم يزرعها لحسابه ، نظير دفعه مالا سنويا
لليرى ، ليتمكن من القيام ببعض نفقات فى المصلحة العامة كتطهير الترع وصيانة
السواقى . وما لبث الملتزم ، بعد عهد قليل ، أن امتنع عن دفع ذلك المال ، مع
احتفاظه بالوسية ؛ كما فعل البطريقيون ”بالأجر العام“ فى جمهورية روما القديمة .
فحقق (محمد على) ، بذلك التملك ، الحلم الذى رآه فى صباه ، وهو فى قوله ، إذ نظر
نفسه يشرب كل ماء النيل ، ليروى ظمأ اعتراه ، ولا يرتوى .

صورة الأرض
المصرية برمتها
الى محمد على

(١) أهم مصادر هذا الفصل هى : مؤلفات كلوت بك بهانوف وماجنين ومورييه البادى ذكرها ، و”تاريخ
مصر الحديث“ لجورجى بك زيدان ، و”مصر فى عهد محمد على“ لـ كركر مسكار ، و”مصر المعاصرة“
لـ ريتو ، و”مصر“ للبارون مالورق ، و”مصر“ لـ ستانلى لين بول .

ومن المفهوم، بداهة، أنه انما استولى على جميع أطيان القطر، لا لطمع أو جشع في أملاك الغير؛ ولكن لسبيين: الأول . رغبته في إدخال أصناف مزروعات جديدة على الزراعة المصرية المعاصرة له (كالقطن، والكنا، والأفيون، والنيلة والتوت الخ)، من شأنها زيادة الثروة العمومية، وإسماء رخاء البلاد؛ وعلمه أن جهود الفلاحين المصريين في الاكتصار على أنواع المحصولات القديمة يحول دون تحقيق رغبته: والثاني تصميمه على احتكار تجارة القطن عامة، ظنا منه أن في ذلك مصلحة البلاد؛ لاعتقاده أنه يدرى من أساليب التجارة وضروبها ما لا يدره الفلاحون؛ وارادته، والحالة هذه، أن يتمكن من زرع ما يشاء، أنى يشاء، وبأية كمية يشاء .

فأدخل، الأصناف الجديدة، التي كان راغبا فيها، على زراعة البلاد؛ وتصرف في زرعها التصرف الذي رآه مناسبا لمصلحته ومفيدا لتجارة القطن . فأكثر، مثلاً، من زراعة أصناف المستعمرات (كالقطن وأمثاله) في الوجه البحرى، حتى كاد يجعل زراعة هذا الاقليم كلها قاصرة عليها . وخص الصعيد بزراعة الغلال والحبوب .

ويكلا تحرم مصر الاستفادة حتى من الأطيان البائرة، أنعم بعد سنة ١٨٣٠ بأكثر من مائتى ألف فدان منها على كبار أتراكه؛ وأعفاهم من دفع ضريبة ما عليها مدة تراوح بين ست وعشر سنين؛ على شرط أن يحموها ويزرعوها . وقد عرفت هذه الأطيان باسم "الأبديات" أو "الأباعد" . وأكثر (محمد على) فيما بعد من الإنعام بها على المخلصين في خدمته من رجاله الأمناء، بصفة مكافآت لهم على أعمالهم التي أحرزوا بها رضاه؛ ورغبة منه في إنماء المساحة الصالحة للزراع في القطر المصرى .

اصلاحات ابراهيم
باشا الزراعة

وقد اقتدى به في الاعتناء بالزراعة، بل فاقه تفننا في أساليبها، ابنه ابراهيم باشا: فانه، على كونه جنديا أكثر منه رجل زراعة، ما كاد يقتنى الأطيان الشاسعة بالقطر

إلا وأدرك، أكثر من كل مزارع، مقدار الخيرات التي يمكن للأرض المصرية أن تدرّها، اذا بوشرت زراعتها على حسب الأصول الفنية .

فأقبل يشتغل بمنتهى الذكاء والتفان؛ وأدخل تحسينات جمة على الطرق الزراعية القديمة المتبعة؛ واستنبط طرقا أخرى؛ وباشر زراعة نباتات غير النباتات المعروفة (كشجر الزيتون) مثلا: فانه غرس منه ما ينيف على ثمانين ألفا. ثم أصلح جملة أطيان باثرة، وحوّلها الى أطيان زراعية في غاية الجودة. ناهيك بالاصلاحات التي أدخلها على فن اقامة الحدائق والبساتين، وتحويله جزيرة الروضة الى اسم على مسمى حقا. وقد قال عنه البرنس پكرمسكاو في كتابه المعنون "مصر تحت حكم محمد علي": «ان ابراهيم باشا معجب به في مصر كحسن عظيم. فـا هو بالقواس والمزارع على مقياس شاسع، فحسب؛ بل انه قد مدّ ظل اصلاحاته فوق أرجاء الصحراء الشرقية التي ما وراء القاهرة، والمسلم أمر تحويلها الى جنة غناء لـلسيو بونفور، وهو رجل لا يعرف الملل ويشغل تحت ادارته عشرة آلاف عامل بأجرة تتراوح ما بين قرش ونصف الى ثلاثة قروش يوميا تدفع، لهم كل يوم جمعة بانتظام مستمر»^(١).

ولم يكن ليغيب عن ذهن (محمد علي) أن روح الزراعة بمصر إنما هي حسن توزيع مياه الري وأن توسيع نطاق الفلاحة فيها لن يدرك إلا بتوسيع نطاق الري عينه، ونطاق طرق المواصلات؛ وأن خير ضمان لاستمرار الفلاحين مقدمين بنشاط وحب على الزراعة إنما هو استفادتهم وإثراؤهم منها ورؤيتهم أنفسهم غير مرهقين بالضرائب وطرق تحصيلها.

(١) أنظر: پكرمسكاو "مصر تحت حكم محمد علي" ص ٩٨

الاعتناء بوسائل
الرى في عهد
محمد على

فما وضع يده على الأرض المصرية ، للغرضين اللذين قلنا عنهما ، إلا وأقبل بهمته الفائقة على الاعتناء بذلك جميعه :

فلم يترك جزءا من الأقطان التي كان يمكن ريها بالوسائل الموجودة منذ زمن الممالك ، إلا وضمن له وصول المياه إليه بكيفية ثابتة . وربما كانت رغبة تمكنه من القيام بهذا العمل سببا ثالثا في إقدامه على نزع الأقطان من أيدي أصحابها ؛ لأن هؤلاء كانوا لا يفترون يتنازعون على الرى . يقاتل أهالى الجهة أحيانا جيرانهم أهالى الجهة الأخرى على فتح ترعة أو سدّها . مثال ذلك ما كان يقع دائما من المنازعات بسبب ترعة الفرعونية . هذه التربة كانت تصل بين فرعى النيل ، وبين عين شمس ونضير ، مائة بمنوف . وبما أنها كانت تحوّل جانبا عظيما من مياه فرع دمياط إلى فرع رشيد ، فتسبب — لا سيما في أيام التحريق — شرقا جسيما لمزروعات الأرز في شمال الدلتا والدقهلية ، من المنصورة إلى دمياط ؛ كان المزارعون الذين في جوار فرسكور وبعض جهات الدلتا الشمالية ، والمزارعون الذين على فرع رشيد في نزاع مستمر بعضهم مع بعض : أولئك يرغبون في سدّ التربة ومنع تحويل مياه فرع دمياط إلى فرع رشيد ؛ وهؤلاء يرغبون بالعكس في فتحها وتحويل المياه إلى فرعهم . وقد رفع كلا الطرفين شكوى في هذا الشأن الى الجنرال پوناڤرت في سنة ١٧٩٩ فكان أحد الأوامر الأخيرة التي أصدرها ذلك الرجل العظيم وهو بمصر خاصا بإجراء تحقيق في المسألة أمام لجنة من المهندسين المرافقين لجلته . ثم حدث ، بعد ذلك بسنوات ، أن مياه النيل ، إما بفعلها الطبيعي وإما بفعل بعض ذوى المصلحة ، ذهبت بالجسر السائد للفرعونية ، وأحيت المنازعات القديمة بين أولئك المزارعين ، فرأى (محمد على) أن يفض الخلاف بينهم فضا نهائيا : فسدّ الفرعونية بمجازم من البناء الثابت المتين ؛

وعوض على أهل مديرية البحيرة والجانب من الدلتا، الذين كانوا يطالبون بفتح تلك التربة، خسائرهم الناجمة عن ذلك السد بإنشاء عثة ترع في فرع رشيد أفادتهم أكثر مما كانوا يستفيدون من ترعة الفرعونية^(١).

ولكن وسائل الري المخلفة عن الممالك كانت قليلة . ولم يكن في القطر من ترع هامة سوى بحر يوسف ، وبحر موسى ، وبحر شبين الكوم ، والبحفيرية . فرأى (محمد علي) أنه ، رغم كل اعتناء يبذله في الانتفاع بكل ما يمكن الانتفاع به من مياه هذه الترع ، فإن جانباً عظيماً من الأطنان ذات التربة الخصبة يستمرّ بوراً لعدم وصول مياه النيل إليه .

فعلى الرغم من اشتباكه في حروب عظمى — اضطرت إلى الدخول فيها إما لحفظ الأمن في البلاد ، وإما امتثالاً لأوامر سلطان تركيا ، أو لرغبة في التوسع وفي إحياء شأن الأمة العربية — أقبل على إنشاء وسائل ري ، يعتبرها التاريخ أسطع ماسة في تاج مجده ، وخير وسام على ثوب فخره . أهمها : ترعتا المحمودية والخطاطبة في البحيرة ، ومدّ ترعة الجعفرية ، وترعتا مسدّ الخضراء ، والبقيدى في الغربية ، والنعامية ، والسرساوية ، والباجورية في المنوفية ، والبوهية ، والمنصورية ، وترعة دودة ، والشرقاوية في الدقهلية — وقد أنشأ هذه التربة الأخيرة ، لأن مزارعى الأطنان التي على الفرع الدميحلى ، على الرغم من سدّ الفرعونية ، لم يفتروا يشتكون من قلة المياه وعدم كفايتها لمقاومة دخول البحر الملح في النيل بالقرب من المنصورة . وأنشأهما في جهة أعلى بكثير من النقطة التي يصل عندها امتزاج الماء العذب بالماء الملح : فجعل مزارع الأرض ضامنة الحصول على الماء الجيد طوال العام — ومصرف بليس ، وترعة

(١) أنظر : لبنان دى بلفون "بيان أهم الأعمال بمصر" ص ٣٤٢ وما يليها .

الوادى فى الشرقىة ؛ والزعفرانىة ، والباسوسىة ، والشرقاوة فى القليوبىة ؛ وبضع جداول أخرى فى الصعيد ، لا تاتى على ذكرها ، لأن الوجه القبل ماقى قليل الرى وغير منتظمه لغاية أيام (اسماعيل) .

ولم يقتصر (محمد على) على انشاء هذه الترعى ؛ ولكنه أقام على معظمها قناطر حاجزة ، مسهلة للرى : لأنها بحفظها المياه فى مستوى موافق من العلو تمكن من تسريبها الى الأرض بمجرد قطع يعمل فى هذه ؛ أو من توصيلها اليها بواسطة آلات رافعة كالسواقى والتوايت والشواديف . وقد أنشأ (محمد على) منها فى القطر عامة ما يزيد على خمسين ألفا . وبعض تلك القناطر على جانب عظيم من الأهمية .

وتوج كل ما عمله فى هذا الباب المفيد بشروعه فى إنشاء القناطر الخيرية الجليلة ، الشاسعة الأطراف ، البديعة الصنعة الهندسية ، على فرعى النيل ، فى الموضع الذى أشار نابليون الأول فى مذكراته بوجود إقامة عنده .

توسيع نطاق
المواصلات فى عهد
محمد على

ولم يهمل فى الوقت عينه ، توسيع نطاق المواصلات ؛ لعلمه أنه إذا تعذر نقل حاصلات الزراعة الى حيث يسهل بيعها بأثمان موافقة ، فإنها لا تلبث أن تلتف أو تباع بأثمان بخسة : فلا يعود الاشتغال فى إنمائها يجدى ؛ وتبور الفلاحة مع تمادى الأيام ، ولو بلغت وسائل الرى درجة الكمال ، واتسع نطاقه الى أقصى ما يتصوره الفكر ؛ اللهم إلا إذا كانت تلك الوسائل طرق مواصلات أيضا .

فاجتهد أولا فى جعل معظم ترعى القطر الكبرى صالحة للملاحة كالنيل بتطهير مجراها بين حين وحين . ثم زاد عدد المراكب المانحة فيها زيادة مطردة : فبينما كان الموجود منها على النيل ، فى أيام الاحتلال الفرنساوى ، سبعة مائة من أسوان الى القاهرة ؛ وتسعمائة من القاهرة الى البحر الأبيض المتوسط ، أصبح فى سنة ١٨٣٩

ثلاثة آلاف وثلاثمائة؛ منها ثمانمائة للحكومة خاصة . وذلك غير مراكب الصيد التي كانت تمخر في بحيرات البرلس والمنزلة وإدكو ومربوط .

ولما انتشر اختراع فلتن الأمريكى ، وبنيت السفن البخارية أسرع (محمد على) وبني لنفسه واحدة منها كلها من حديد؛ ظنها الأهالى ، أول ما رآوها ، حيوانا بحريا ضخما ولد في مياه النيل حديثا . ولكنه لم يستطع تعميم استعمال ذلك الاختراع في النيل لعدم وجود مناجم فحم حجرى في القطر .

ولم يكن ، قبله ، طرق في البلاد ، بالرغم من أن جسور الترع كانت تصلح لهذا الغرض ، لو خصت بشئ من العناية . ولكن حكام مصر الذين سبقوه على سبيلها ، كانوا ، كلهم ، من رأى ذلك التركى القائل بضرر إنشاء الطرق السلطانية ؛ ووجوب تعطيل الموجود منها . لأنها بتسهيلها نقل المدافع من مكان الى مكان ، تمكن الأجانب من غزو البلاد . وأما عدمها ، فيحول دون توغل أى جيش فاتح فيها .^(١)

فجعل (محمد على) جسر ترعة المحمودية التي أنشأها ، طريقا للورور ، واختط عدة طرق سلطانية أخرى ، أهمها السكة التي بين مصر وقصره في شبرا ، وهى من أجل ما يكون ، تظلل الأشجار الباسقة جانبها . وفائدتها ، لنقل حاصلات الأطنان المجاورة لها الى العاصمة ، لا تنكر .

على أن أهم طريق للواصلات أوجدت في أيام الباشا العظيم ، هى الطريق التي أنشأها الملازم الانجليزى (واجهورن) ما بين الغرب والشرق الأقصى ، وعرفت باسم " دى أوثر لاندروث " ؛ وكانت ، ما بين السويس والقاهرة والاسكندرية ،

(١) أنظر : " مصر " للبارون دى مالورق ص ١٢٤ (الحاشية الثانية) ، نقلا عن « جرتيجهم » في كتابه

" الى القسطنطينية ومنها " ص ٢٤٩

ذات محطات ونظام وأدوات جعلتها مصلحة تامة المعنى ، أطلق عليها اسم مصلحة "الترانزيت" . وكانت في بادئ أمرها انجليزية محضة ، وكل عملها من الانجليزية . ولكن (محمد علي) تربص حتى تذرع بغلطة ارتكبتها مديرتها : فدفع تعويضات كافية لعمالها ، وصرفهم ، وأحل محلهم عمالا من لدنه . فصير المصلحة مصرية سنة ١٨٤٥ وكانت المجتارا منذ سنة ١٨٣٧ ، أى حالما فرغ من مد الخط الحديدي بين لندن وليفربول -- وهو أول خطوط العالم الحديدية -- وقبل أن تمتد غيره البلاد البريطانية عينا ، قد فاتحته في أمر إنشاء سكة حديدية بين مصر والسويس ؛ وراق المشروع في عينه . فبعث من استحضر من أوروبا الأدوات والمواد اللازمة له ، وهب الى نفاذه . ولكن فرنسا خافت أن يؤول الأمر ، اذا ما تم على يد شركة انجليزية ، الى استيلاء بريطانيا العظمى على القطر المصري . فعارضت في المشروع -- ولم يكن (محمد علي) في تلك الأيام يعتمد في الملمات إلا عليها -- فأبى اغضابها ؛ ورأى ، من جهة أخرى ، أن نفقات تلك السكة قد تربو على خمسة وعشرين مليوناً من الفرنكات . بين أن ايراداتها قد لا تأتي بأرباح مطلقاً ، لاقتصار منافع الخط المرغوب في انشائه على المواصلات مع الهند ، وعدم استفادة الزراعة منه بشئ . فأهمل المشروع وطرحه في زوايا النسيان .

أما أمر إثراء الفلاحين من زراعتهم وعدم ارهاقهم بالضرائب وطرق جبايتها ، فإن الأيام السوداء التي آل فيها عرش مصر اليه ، والمصاعب الكبيرة الجمة ، من كل نوع ، التي أحاقته به ، لم تمكنه من تحقيقهما ، على كثرة رغبته في ذلك -- ولا أدل على هذه الرغبة من ارساله شبانا كثيرين الى أوروبا ليتلقوا علم الزراعة الفنى ؛ ومن ابتناؤه في شبرا عزيمة أحب أن تكون نموذجاً للعيشة الفلاحية السعيدة -- فمات

وفي نفسه من ذلك غصة : (أولا) لشعوره بحقيقة قول الشاعر الفرنسي : "إني أريد . ولكن ، يا للشقاء الأكبر ! فاني لا أصنع الخير الذي أحب ، وأعمل الشر الذي أكره !"^(١) و(ثانيا) لعلمه بأن أعداء اسمه ومجده سيجدون ، في عدم تحقيقه ذينك الأمرين ، متسعا للطعن عليه ، وتشويه وجه شمس حياته الساطعة !

وبما ان المشهور عن عباس الأول ، هو أنه عامل القطر المصري كأنه بلد فتحه بجند السيف ، فن البديهي أنه لم يكن ينتظر منه الالتفات الى ما يعود على أهله وساكنيه بالرفاهية والخير .

أول سكة حديدية
بمصر

فاستمر الفلاح المصري ، اذا ، مقيما على أطيان لا يملك منها شيئا . واستمر يزرع وينى ما لا نصيب له في اختياره ؛ ويحني محصولا لا يستطيع التصرف فيه . ولما رأى أن الحكومة أصبح يعوزها شئ كثير من الحكمة والرفاة النسبيتين اللتين امتازت بهما أيام الباشا العظيم وإبراهيم الهام ؛ وأن عباسا لايهمه من أمره إلا أن يملأ خزانته بالنقود التي يعصر جسمه للمصول عليها ؛ وأنه ، فيما عدا لذاته ، غير مشتغل في شأن من الشؤون العامة ، اللهم إلا في إحلال الجنود الألبانيين وغيرهم من الأتراك محل الجنود المصريين ، وتسليحهم بمسدسات أميريكية — كأن الشر المنذلع من طبنجاتهم لا يكفي لإلقاء الرعب في القلوب — ورأى أن مشروع مد سكة حديدية بين الاسكندرية ومصر لم ينفذ إلا رغم ارادة ذلك الوالى ، أخذت عنايته بالحقول تقل ، واهتمامه بريها ، ودفع طوارئ الحدثان عنها ، وتطهير الترع الصغرى الموكول أمر صيانتها الى القرى ، يزول . وبات الخراب يهتد الزراعة المصرية بأسرها .

(١) أنظر : "أمرة فرنساوية : الى دى لسبس" لبر بديه ص ٣٤٠

إصلاحات سعيد
الاجرائية

فلما آل زمام الحكم الى (سعيد) هاله الأمر؛ وكبر عليه أن تصبح معظم نواحي القطر، بسبب إهمال الرى والمواصلات ورزوح الفلاحين تحت ثقل الضرائب الفادحة وظلّة طرق جبايتها الوحشية، قاعا صفضفا وقفرا بلقعا . وأدرك أن ما كان صالحا ومفيدا فى أول عهد أبيه ، لم يعد له فى عهده من موجب ؛ بل إن ضرره الفاحش بات يرى بالعين ويلمس باليد .

فأصدر أمرا بتوزيع الأقطيان ، فى كل ناحية ، على القائمين بزراعتها ليتصرفوا فى زرعها كما يشاءون . وأمر بتقييد ذلك التوزيع فى سجلات خاصة ، تكون بمثابة حجج ملكية لأولئك المزارعين . ولئن لم يمنحهم حق امتلاك الأرض بالمعنى الذى يفهم من هذا التعبير (لأن ذلك لم يكن ممكنا بسبب الاعتقاد السائد من أن ملكية الأرض حق من حقوق السلطان دون غيره) ، فإنه أباح لهم حق التصرف فيها بيعا ورهنًا، على أن تكون "أثريتها" — كما كانوا واستمروا يسمونها لغاية عهد غير بعيد — لاهى بعينها ، موضوع ذلك التصرف . فأنعش بذلك الزراعة المصرية وجعلها تترعرع وتشتد .

وتوصلا الى استئصال كل الأشواك من سبيلها دفعة واحدة، أقبل على الضرائب، وعُدل طريقتى ربطها وجبايتها : فأبطل النظام التضامنى الذى كان قاعدتها ؛ وهو نظام — بما كان يوجبه من التضامن فى دفع الأموال، بين أهل الناحية الواحدة، وأهل نواحي القسم الواحد ، وأهل أقسام المركز الواحد ، وأهل مراكز المديرية الواحدة — كان يلزم العامل النجيب النشيط بسد العجز الناجم عن كسل رفاقه ،

(١) لكل ما يروى عن سعيد فى هذا الفصل ، أنظر على الأخص : كتاب "مصر المعاصرة سنة ١٨٤٠

الى سنة ١٨٥٧" لمريثو .

وتهاونهم ، أوجهلهم ؛ والعجز الناتج عن الفراغ الذى يحدثه الموت ، أو أى طارئ
كان فى عدد سكان الناحية أو القسم أو المركز أو المديرية : وفى ذلك من الخبن
والظلم ما لا يسلم به عقل .

إسقاط المتأخرات

ثم أسقط ، جملة واحدة ، كل المتأخرات التى كانت على النواحى — وكانت تبلغ
ثمانين مليوناً من القروش ، أى سدس الأموال جميعها فى عهد (محمد على) أبيه —
والمتأخرات نتيجة طبيعية لسوء ربط الضرائب وسوء جبايتها .

وتنازل أخيراً عن الاحتكار التجارى الذى كان لأسلافه . فعدل ، بأذنه عن أخذ
الضرائب فعلاً : وأطلق الحرية للزارعين فى بيع محصولاتهم ، أنى يشاءون ولبن يشاءون ،
وطالبهم بدفع الأموال الأميرية نقداً .

ورغبة منه فى تسهيل الانتقال عليهم من طور الى طور وجعله أمين العواقب ،
قسط تلك الأموال على اثنى عشر فسطاً شهرياً ، ونظم طريقة تحصيلها ، طبقاً لما
كان متبعاً فى فرنسا حينذاك . ومنح مهلاً للدفع ، ريثما يتاح لدى المزارعين مال
كاف . وتجاوز ، فى بعض الأحيان ولبعض النواحى المشتتة عضمة الفقر على ساعدها
عن ضرائب سنة برمتها .

ثم أضاف الى جميع هذه النعم أخرى وهى : رفع الضرائب سنوياً ، عن كل
أرض لا تبلغها مياه النيل ، إما لقلّة فى الفيضان ، أو لأى سبب كان — مقتضياً
فى ذلك أثر أسلافه من عواهل مصر الصالحين : كأحمد بن طولون ، والمعز لدين الله ،
والعزيز بالله ، وصلاح الدين .

وتزوج كل ما فعل فى هذا الباب ، بإنشاء قرية للفلاحين على نظام قرى الغرب
الريفية ، جعل فيها جميع أسباب النظافة والراحة متوفرة ، لتكون نموذجاً يبنى فلاحو

القطر قراهم على مثاله ؛ ولكن الفلاحين أبوا إلا البقاء على معيشتهم القذرة . ولم تمض مدة يسيرة حتى أهمل ساكنو القرية الأ نموذجية منازلها الجميلة ، وابتنوا لأنفسهم عيشا كالتى اعتادوا ، من صغرهم ، سكناها . فاندثرت قرية سعيد .^(١١)

غير أن إصلاحاته لم تكن لتجدى الزراعة النفع المرغوب فيه ، ولم تقترن باعتناء تام بوسائل الري وطرق المواصلات .

فأقبل عليهما . ولكنه ما ألقى نظره على الواجب عليه عمله في شأن الري ، حتى هالته جسامته وذلك لأن الأحوال كادت تطمر الترع التى أنشأها أبوه ، بما فيها المحمودية ؛ لقلة الاعتناء بها وقلة صيانتها ؛ ولأن أمر تطهيرها ، فقط — ناهيك بحفر ترع غيرها — كان من شأنه استنفاد همة رجل مقدم فى عدة سنوات ، فأجم .

ولكنه — حينما أفهمه موجهيل بك أن المحمودية التى كلفت أموالا وأعمالا ثينة ،^{تطهير المحمودية} والى تستق الاسكندرية منها ماءها ، ان لم تتدارك حالا بالتطهير ، انطمرت بعد قليل ، وباتت غير صالحة للاحة بتانا ، حتى ولا للشرب — شمر عن ساعد الجذ والنشاط ، وأصدر الى المديرىات الأوامر بتسيير العدد اللازم من الأنفار الى ضفاف تلك التربة ليستقلوا فى تطهيرها . فأرسلت النواحي مائة وخمسة عشر ألف عامل ؛ وخصص لكل منهم عمل يؤديه ؛ ووعد وعدا صريحا بتسريحه حالما ينجزه . فخذوا ، وتباروا ؛ وبالرغم من أنه لم يعط إلا فأسا واحدة لكل خمسة منهم ، أتموا العمل على ما يرام فى ظرف اثنين وعشرين يوما فقط ؛ دون أن يموت أحد منهم ، بل دون أن يمرض أكثر من خمسة فى كل ألف ، بفضل الاحتياطات والوقايات الصحية التى اتخذت .

(١١) أنظر : أدون دى ليون "مصر الخديوى" ص ١٢٦

فاذا تذكرنا أن أكثر من اثنى عشر ألف عامل من الذين حفرُوا المحمودية في سنة ١٨١٨ ماتوا في خلال عشرة شهور، ودفنوا تحت أتربة الحسين المقامين على ضفتيها ، أدركنا مقدار تقدم الأيام نحو الأحسن في غضون بضع وأربعين سنة من وجود مصر تحت أحكام الأسرة العلوية ^(١) .

غير أن إقدام سعيد على تميم مد السكة الحديدية بين الاسكندرية ومصر — وهي سكة افتتحها في أول يناير سنة ١٨٥٦ — وإنشاء خط آخر بين القاهرة والسويس ؛ وإنشغال فكره في الإصلاحات التي عزم على إدخالها في حكومة السودان ؛ وفي الامتياز الذي منحه المسيودي لسبس لأجل حفر ترعة السويس ؛ ثم في عقد القرض الذي أورث خلفه عباه ؛ ومداومة المرض له ، على أثر ذلك ، مداومة هدمت بناء جسمه الشديد ؛ كل ذلك حال دون مثابرته على عمل تطهير الترع التي أنشأها والده ، ودون التفكير في إنشاء غيرها .

إنشاء الخط
الحديدي ما بين
القاهرة والسويس

فلما مات ترك الزراعة في أزمة ، كان لا بد لحلها من همة شماء ، ونشاط فائق ، يبدلان بسطاء في سبيل ذلك .

تلك الهمة وذلك النشاط وجداء ، لحسن حظ مصر ، في (اسماعيل) خليفته . فانه وقد رأيناه وهو أمير ، وولى عهد فقط ، يقبل على تحسين مزارعاته الخاصة بتحسينا ضاعف محصولها — صمم أن يعمل للقطر ، بشكل كبير واسع ، ما عمل في أملاكه بشكل صغير ذي دائرة ضيقة .

فأقدم ، أولا ، على إنشاء مساحة الأقطان المزروعة قطنا بمصر ، لاسيما في الصعيد ، إنشاء كبيرا . وذلك لأن الحرب الأهلية بالولايات المتحدة كانت حينذاك في أشد ^(١) أظار : "مصر المعاصرة سنة ١٨٤٠ الى سنة ١٨٥٧" لمربيو (الفصل الثاني ، ترعة المحمودية) .

إنشاء اسماعيل
مساحة الاقطان
المزروعة قطنا

استعارها . ونشأ عنها بوار مزراع أميركا القطنية بوارا عظيما . فتحولت أنظار المعامل النسيجية البريطانية وغيرها الى القطن المصرى ؛ وأخذت تقبل على ابتياعه أيما إقبال ، بأثمان عالية علوا لم يكن يحلم أحد به .

فلكى ينال غرضه سريعا أعلن في عموم مديريات مصر العليا على السنة كبار موظفى الادارة والعمد والمشايخ عن استعداده لاعطاء المزارعين ، مجانا ، كل البذرة التى يحتاجون اليها ، مهما بلغت مقاديرها وقيمتها . فبينما كانت مساحة الأقطان المترعة قطننا فى الصعيد تقرب من أربعة آلاف فدان فقط ، اذا بها قد أصبحت ، بفضل سعيه ودأبه ، مائة ألف فدان فى نهاية سنة ١٨٦٤ أى بعد مرور أقل من سنتين على تبوئه سدة الإمارة .

تمليك الفلاحين
الأقطان البائرة التى
كانوا يزرعونها

وكان كثيرون من الفلاحين يزرعون أقطانا ، وجدوها مهملة ، فوضعوا أيديهم عليها واستغلوها ، دون أن يكون عندهم حرج ملكية بها ؛ فيحدث كثيرا أن أهواء أصحاب الأمر أو الجاه فى نواحيهم ، تقتنم ذلك لتزورها من بين أيديهم متذرعين بأية وسيلة كانت أو ترهقهم فى مطالبات مالية عليها ، تحملهم على تركها والاقلاع عن زراعتها ؛ فتعود بورا . فتنقص بذلك المساحة المترعة فى القطر ؛ وتضيق على المالية الضرائب التى كانت تلك الأقطان تدفعها . نخول (اسماعيل) لأولئك الفلاحين حق استخراج حجب ملكية لتلك الأقطان ، على أن يدفعوا جانبا يسيرا من النقود بصفة رسوم عليها . فهافتوا على الانتفاع بالحق المخول لهم ؛ وأصبحت الأقطان التى كانوا يزرعونها وهم متخوفون ، ملكا حرا لهم ، لا يستطيع أحد منازعتهم فيه . وباتت فلاحيتها مضمونة ؛ والأموال المربوطة عليها ، كذلك ؛ بعد أن كان تحصيلها موكولا بإمكانه الى طوارئ الحدثن .

على أن إنماء (اسماعيل) كمية الأطنان المزروعة في القطر إنماء كبيرا لم يكن إلا باكورة أعماله في مضار، كان يهمل أن يجرى شوطا بعيدا فيه ، بقدر ماتهم الفائدة التي تعود عليه منه ، بصفته أكبر مزارع في القطر .

استخدام آلات
رافعة

فانه ما لبث أن استقدم من أوروبا عددا عظيما من ماكينات الري البخارية — وكان استعمالها قد شاع هناك ، وحل محل معظم الآلات الرافعة — وأقامها في أطيانه الخاصة . فاقتدى به كبار الملاك وصغارهم ، من الباشا والبك ، الى العمدة والشيخ . واستوردوا من تلك الماكينات ما كاد يجعل ، بسبب الدخان المنبعث عنها والمخيم في الأفق ، ضفاف النيل شبيهة بضفاف التيمس .

وتسهلا لمهمة هذه الماكينات من جهة ؛ ولكي يزيل من جهة أخرى الخطر الذي كان يهدد زراعة البلاد كلها بسبب انطار ترع القطر بالطمي المتراكم في قاعها ، أقبل ، بكل همة ونشاط ، على تطهير الكبرى من تلك الترع — وكان أمر تطهيرها منوطا بالحكومة رأسا — وأصدر الأوامر الى المديريات بإلزام النواحي والكفور بتطهير صغرياتها المأزاة بها والملقى أمر صياتها اليها . وشدد في تلك الأوامر تشديدا كفل نفاذها . وما فتئ كل سنة يكلف المديرين بالاسراع ، أيام التحاريق ، في إنجاز الأشغال اللازمة لحفظ جسور النيل ، حفظا فعالا ، حتى تكون على أتم ما يرام ، في أوان الفيضان — لأنه كان قد علم بنفسه ، وهو أمير ، أن الهيئات الحاكمة ، كثيرا ما تهمل تلك الأشغال ، أولا توفيا حقها من العناية ؛ فتصاب الزراعة والقرى بمضار جسيمة ، حتى في السنوات التي يكون فيضان النيل فيها عاديا .

تطهير الترع

حفظ الجسور

وما كاد يمضي على تبوؤه العرش ثلاثون شهرا حتى أنشأ ، للدلالة على مقدار اهتمامه بالزراعة ، خمسة مجالس زراعية : اثنين منها في الوجه البحري ، وثلاثة في مصر الوسطي

إنشاء مجالس
زراعية

والصعيد ؛ شكل كل منها من رئيس ومهندس تعيينهما الحكومة ، وأعضاء على قدر عدد المراكز في كل مديرية تنتخبهم المجالس المحلية من الأعيان^(١) .

وجعل اختصاص تلك المجالس : (أولاً) الاطلاع على مشاريع كل ترميم تقتضيه الأشغال العمومية الجارية ؛ (ثانياً) درس كل مشروع خاص بإنشاء أشغال جديدة تستلزمها المنفعة العامة . فإذا وافق الأعضاء على شيء من ذلك ، وزعت الأموال اللازمة لنفاذه على الجهات بنسبة مقدار استفادتها منه ومقدار نصيبها في اجرائه ؛ (ثالثاً) وعلى الأخص الاهتمام في تحسين الشؤون الزراعية سواء أكان ذلك بالنصائح والارشادات والتعليمات التي تلقى على الفلاحين ، أم بتشجيع كل ما من شأنه أن يوجد رقياً في أصناف المزروعات ويزيدها جودة . فأدى ذلك الاهتمام الى اكتشاف أحد اليونانيين نوع القطن المدعو "يوانوفيتش" ورواجه في القطر : وهو صنف قطن كان له ، في أيامه ، الشأن الذي بلغه في أيامنا الصنف المعروف باسم "ساكلاريدس" ، ومكتشفه ؛ وأدى ، في سنة ١٨٧٣ ، الى اكتشاف أحد الأقباط ، بالقرب من بركة السبع ، شجيرة قطن دعاها "قطن البامية" لمشابتها لشجيرة البامية ؛ وأتت ، إذ اعتنى بزراعتها ، بثلاثة أضعاف محصول شجيرات القطن العادية . وبيع إردب بذرتها بثمن تراوح بين خمسة وعشرين وثلاثين جنيهاً ؛ بينما أن إردب البذرة الأخرى لم يكن يباع إلا بجنيه فقط .

وأنشأ فوق تلك المجالس ، وزارة الزراعة التي أشرنا اليها ؛ وعهد بها الى أكفأ إنشاء وزارة زراعة رجاله وهو نوبار باشا ، ليكون مرجع تلك المجالس اليها : فتجدد من حكمة الوزير الذي على رأسها خير مسدد لآرائها وأعمالها .

(١) أنظر : ماك كون "مصر كما هي" ص ١١٦

ولكن إثناء عدد الأطيان الزراعية؛ واحضار ماكينات بخارية، بمصاريف كثيرة، من البلاد الأوروبية؛ وإدارتها بمصاريف تكاد لا تقل عن جملة أثمانها الأصلية؛ وتوسيع نطاق الإدارة الزراعية؛ كل ذلك كان يوجد لكى ينطبق الكنه على المظهر ويكون الصيد فى جوف الفرا حقا، ألا يكتفى بتطهير الترع القديمة وصيانتها، والاعتناء بوسائل المواصلات الموجودة وحفظها، بل أن يوجه الجهد الى الاستفادة من مخزعات العصر، لإنشاء ترع جديدة، ووسائل مواصلات حديثة، تكون وافية بالحاجة.

ولم يكن (اسماعيل) الرجل الذى يفوته ذلك، لا سيما وأنه — مذجعل لنفسه مرتبا سنويا، وفصل، بذلك، بين ماله الخاص ومال الخزينة المصرية — أقبل إقبالا عظيما على إثناء ثروته العقارية؛ وأخذ نظار مزارعه ومفتشوها — لا سيما اسماعيل المعروف "بالمفتش" — فى جميع أنحاء القطر، يبذلون من المجهود، وتفتيق الدهن، والتفنن فى حمل الفلاحين على بيع أطيانهم الى سموه، ما صير، فى أقل من ثلاث سنوات، خمس أطيان القطر الجيدة ملكا له.

ولما كان معظم تلك الأطيان فى مصر العليا؛ وكان هذا الجزء من القطر قد أعوزه جانب عظيم من العناية التى أحاط (محمد على) الوجه البحرى بها — وان يكن قد عهد، فى أواخر سنى حياته الى لبنان بك رئيس مهندسى ديوان أشاله، أمر تحسين وسائل الرى فيه — فما فتى أهلوهم ومزارعوهم متألمين من قلة تلك الوسائل، فان (اسماعيل) بدأ فى الصعيد بتنفيذ الخطة التى وضعها لنفسه بخصوص الاكثار من حفر ترع وجداول جديدة فى القطر. وأنشأ، غربى النيل، التربة العظمى التى سماها "الابراهيمية" إكراما لذكر أبه: وهى ترعة تخرج من النيل بالقرب من أسبوط؛

التوسع فى تعمير
وسائل الرى

رعة الابراهيمية

وعرضها، من مبدأها لغاية ثلث مجراها، ثلاثمائة قدم؛ وأما عرض الثلثين الباقيين
 نفعه سون قدما . فتسير ما بين ديروط وما فوق الواسطة بقليل ، أى مسافة تسعين
 ميلا، على موازاة بحر يوسف ، راوية مديريتى أسيوط والمنيا ، وجميع الأطيان ما بين
 البهسة والسلسلة العربية . ثم تستمر متجهة نحو الشمال حتى تصب فى فرع رشيد .
 ولما كان الحكم ، الذى أصدره نابليون الثالث فى مسألة الخلاف القائم بين
 الحكومة المصرية وشركة ترعة السويس ، قضى بتخلى هذه الشركة للحكومة المصرية
 عن كل حق فى مد التربة ذات الماء العذب من مصر الى السويس وبور سعيد ،
 التى كانت الشركة مباشرة حفرها ؛ والزام الحكومة المصرية بمبداها ، هم (اسماعيل)
 فى الوقت عينه ، بنفاذ ذلك الحكم ؛ لا سيما أنه كان شديد الرغبة فى إحياء
 ما يستطيع إحياءه من أرجاء الصحراء العربية الشمالية : فلم يمس إلا زمن يسير
 وسارت مياه النيل تمهذى فى مجرى التربة ، المحفورة ما بين بولاق والسويس ،
 والمعدوة بالاسماعيلية اكراها لمنشئها . وأصبحت الملاحة ميسورة فيها حتى للسفن التى
 حملتها أربعائة طن فانتعشت أرجاء شاسعة من الصحراء العربية ما بين مصر
 والسويس ؛ وعلى الأخص ما عرف منها ، فيما بعد ، باسم "تفتيش الوادى" - وهو
 أرض «جسان» التى أقطعها يوسف بنى اسرائيل ، على ما جاء فى التوراة . وبوصول
 ماء النيل العذب باستمرار الى مدينة السويس ، لأول مرة منذ نشأتها ، أمكن هذا
 الثغر أن يكبر بسرعة عجيبة ويزداد سكانا وأهمية تجارية .

وكانت القناطر الخيرية أوشكت أن تخترب ؛ تلك القناطر التى أنفق الباشا العظيم
 على تشييدها بمعرفة لبنان بك أولا ، وموچيل بك بعده ، أموالا طائلة وزمنا مديدا ؛
 وحديثه نفسه ، يوما ، لتشهيل بنائها ، بهدم الاهرام الأبدية واستخدام حجارها

الضخمة فيه^(١) بل أصدر أمره بذلك فعلا الى لبنان بك؛ وصمم على نفاذه؛ لولا أن هذا المهندس أقنعه بالأرقام، بأن ثمن المتر المكعب من الحجر الذى يستخرج من هدم تلك الآثار الفرعونية، يكلف عشرة قروش ونصفا، يبين أن المتر المكعب المستخرج من المحاجر، لا يكلف أكثر من ثمانية قروش وخمسة وسبعين فضة^(٢)؛ تلك القناطر، التى مات ذلك الباشا العظيم، وهى بعيدة عن التمام؛ وما زال موجيل بك، بعده، يلح على عباس خليفته بنجازها، لادراك فائدتها، ويكلا تضعيعة ثمرة الأموال الكثيرة التى أنفقت والمتاعب الجسيمة التى كابدت، حتى أعيأ صبره وحمله على أن يقول له ذات يوم، هو أيضا، وهو يشير الى الأهرام: «إنى لا أدرى ما الفائدة من وجود تلك الجبال من الصخور المرصوفة فوق بعضها، فاذهب واهدمها واستخدم حجارتها فى تميم عمل القناطر!» فاضطر موجيل — لكى يتخلص من تنفيذ أمره، كان مجرد التصور أنه المنفذ له، وأن اسمه سير، اذا، الى العصور التالية، ونعت «هادم الأهرام» مقرون به، يوقف شعر رأسه رعبا — الى إعادة عمل لبنان، وعرض تقرير تفصيلى بالنفقات اللازمة على ذلك الوالى الظنان. ولم لم يكن عباس يدرى من الأرقام شيئا، افتكروا خدعة من المهندس الغربى، قصد بها الفرار من تنفيذ أمره: فالتى نظره شزرا، على ذلك التقرير؛ وقال لموجيل: «ما هذا؟» فأفهمه موجيل مضمونه بدقة، حتى حملة على الاقتناع بأن هدم الأهرام

(١) أنظر: رونية «مصر مرحلة مرحلة» ص ٢٨٩؛ وانظر: لبنان دى بلقون نفسه فى مؤلفه الممنون «بيان أهم الأعمال التى تمت بمصر منذ عهد الفراعنة الى الآن».

(٢) وانظر: لبنان دى بلقون «بيان الأعمال التى تمت بمصر منذ القدم الى الآن»؛ وانظر: «حوادث ووقائع مصر» لسييون مارين ص ١١٠ وما يلها.

يكلف أكثر من استخراج الحجارة من محاجرها بكثير؛ فقال له عباس حينئذ :
« دعني ، اذا ، من شأن تميم قناطر^(١)ك ! » .

تلك القناطر؛ التي كان أقل ما فيها من فائدة اغناؤها عن خمسة وعشرين ألف
ساقية وشادوف ، ورى أربعة ملايين من الأفدنة ؛ فكيف بها ، وهي ، بمنعها
استمرار انصراف مياه فرع دمياط الى فرع رشيد ، لانخفاض مجرى هذا عن مجرى
ذاك ، تمنع الشرق عن كل الأطنان الواقعة شرقي ذلك الفرع ؟

تلك القناطر؛ التي بالحال التي هي عليها ، وبالرغم من نقصها ، كانت محط الإعجاب
وموضع الفخار الأبدى .

هذه بالنسبة لمروور كل حكم عباس وسعيد عليها دون أن تنجز أو ترم ، كانت قد
أخذت تؤول الى السقوط ، وكما قلنا ، فاستدعى (اسماعيل) المستر فور ، أكبر
مهندسيه ، وكلفه باتمام عملها ، حتى يبلغ درجة الكمال ؛ وألا يالو في ذلك جهدا حتى
يفرغ منه ، مهما كلفه من نفقات ، أو استدعى من عمال .

إنجاز القناطر
الخيرية

فاشتغل المستر فور في ذلك العمل ثلاث سنوات ، حتى تمكن من إنهائه . وأبرز
في سنة ١٨٧٨ القناطر الخيرية في حلتها القشبية التي كان (محمد علي) يود أن يراها فيها
لتقربها عيناه .

فقلد (اسماعيل) بذلك ، الوجه البحري عامة ، منة ليس بعدها منة ؛ وأولى البلاد
خيرا لو لم يولها غيره ، لكنني !

ولكنه لم يقف في عمله عند ذلك الحد . بل ما فتى يفجر مجارى ترع ويلشئ إنشاء ترع عديدة
جداول ، حتى إنه لم تنقضى أيام ملكه إلا وقد خدد منها في الأرض المصرية أكثر

(١) أنظر : "مصر الخديوية" لأدون دي ليون ص ٢٦٣

من مائتين استدعت حفرا زاد ٦٥٪ على ما أوجبه ترعة السويس ، على قول المستر فولر ؛ وبلغت نفقاتها ما يقرب من ثلاثة عشر مليونا من الجنيهات ؛ وطولها ما يزيد على ثمانية آلاف وأربعمائة ميل ؛ كما أثبت المستر ملهل في "الكتمبرورى ريفو" (أكتوبر سنة ١٨٨٢) ؛ وبلغت مساحتها المائية مائة ألف ميل مربع .

ناهيك بزيادة الآلات الرافعة عما كانت عليه في أيام (محمد على) زيادة هائلة ؛ حتى بلغ عدد السواقي في سنة ١٨٧٧ ثلاثين ألفا وأربعا وثمانين ؛ والشواذيف سبعين ألفا ومائة وثمانية وخمسين ؛ والتوايت ستة آلاف وتسعمائة وستة وعشرين ؛ والماكينات البخارية أربعمائة وستا وسبعين ؛ واشتغل فيها أكثر من ستين ألف حيوان ، ومائة وثمانية وخمسين ألف رجل كل مائة وثمانين يوما .

ازدياد الآلات
الرافعة ازديادا
عظما

وناهيك بالكبارى التى أقامها على تلك الترع وعددها أربعمائة وستة وعشرون كبريا : منها مائة وخمسون في مصر العليا ، ومائتان وستة وسبعون في الوجه البحرى ؛. علاوة على ثمانية كبارى ضخمة أهمها كوبرى قصر النيل الفخم ، الذى قلما كان له مثل فى تلك الأيام ، فى العالمين الغربى والشرقى معا ؛ وعد من أنفر أعمال العالم الهندسية . وقد بلغ ما أنفق على تشييدها كلها مليونين ومائة وخمسين ألف جنيه !

إنشاء الكبارى

فأدى هذا جميعه الى زيادة ما يقرب من مليون ونصف مليون من الأفدنة ، على مساحة الأرض المزروعة فى القطر ، يربو إيرادها السنوى على أحد عشر مليونا من الجنيهات ، ثمن محاصيل ؛ وتزيد إيجاراتها ، فى ذلك الوقت ، على مليونين .

زيادة الأطنان
الصالحة للزراعة

ولعلمه أن تحسين طرق المواصلات يجب أن يقترن دائما بتحسين وسائل الرى ، مهد أكثر من ستة آلاف ميل من السكك الزراعية ، فى القطر عامة ، ولا سيما

تحسين طرق
المواصلات

في الوجه البحري . ولمناسبة زيارة الامبراطورة أوجيني للبلاد المصرية في سنة ١٨٦٩ أنشأ ، في أقل من ثلاثة أسابيع ، السكة الجميلة الموصلة من برج الحيزة المقابل مصر الى الاهرام ، والمغروسة ، على جانبيها ، بالأشجار الباسقة التي جعلتها أهم متزهات سكان القاهرة وأبهاها .

ولما كانت السكك الحديدية والتلغرافات أكبر وسائل للواصلات أوجدها العلم الحديث ، كان من البديهي أن يخصها (اسماعيل) بأكبر جانب من عنايته في سبيل احياء الزراعة من مواتها .

فلما ارتقى العرش المصري ، لم يكن في القطر كله سوى الخط الحديدى الواصل ما بين الاسكندرية ومصر وطوله مائة وثلاثون ميلا ؛ والخط الواصل ما بين بنها والقازيق وطوله أربعة وعشرون ميلا ؛ والخط الواصل ما بين مصر والسويس عن طريق بليس وطوله تسعون ميلا ؛ أى ما كان مجموعه مائتين وأربعة وأربعين ميلا .

تميم السكك
الحديدية في القطر

فزاد ، هو ، على ذلك أكثر من ألف ومائة ميل . فانه هو الذى أنشأ الخطوط : من بولاق الى اتياى البارود ؛ ومن الاسكندرية الى رشيد ؛ ومن طنطا الى دسوق ، الى زفتى ، الى دمياط ، الى شين الكوم ؛ ومن القازيق الى المنصورة ؛ ومن بنها الى ميت بره ؛ ومن قليوب الى القناطر ؛ ومن القازيق الى الاسماعيلية والسويس على محاذاة التربة البحرية ؛ ومن أبوكير الى الصالحية ؛ ومن مصر الى حلوان ، الى المرج ؛ ومن بولاق الدكرور الى أسيوط ؛ ومن الواسطى الى الفيوم ؛ ومن أسوان الى الشلال الأول ؛ علاوة على ستين ميلا تحويلات . واذا عرفنا أن النفقات اللازمة لمد ميل واحد من هذه السكك كانت تبلغ ، عادة ، نيفا وأحد عشر ألف جنيه ، فانا لن

نستغرب أن يكون ما صرف على إنشاء جميع هذه الخطوط قد تجاوز الثلاثة عشر مليوناً من الجنيهات .

على أن ما هو أهم من أمر إنشاء السكك الحديدية ، أمر إصلاح إدارتها ؛ فقد كانت في أيام عباس ، بل في أيام سعيد عينا ، فوضى لا ضوابط لها : يركب المسافر في قطاراتها ، وهو غير متأكد من صدق مواعيد قيامها ، ولا من بلوغه المكان الذي يقصده ، لكثرة ما يعتور القيام والطريق من عراقيل وموانع . فقد يكون القطار على أهبة السفر من محطة الاسكندرية مثلا ، فيأتي ناظر المحطة رسول من قبل قنصل من القناصل العامة ، أو خصي من لدن أحد الباشاوات ، أو الليكوات الأتراك ، ويأمره بتأجيل ميعاد قيام القطار ريثما يأتي القنصل أو الباشا أو البيك ، أو حرم أحدهما . فيؤجل الناظر الميعاد ، ويقم المسافرون على أحر من الجمر في انتظار مجيء حضرة القنصل أو سعادة السرى التركى وحرمة ؛ وربما طال انتظارهم ساعات . وقد يكون القطار مسافرا ، فتتعطل عدته ؛ أو يخرج عن الخط لجهل السواق ؛ أو يصادفه مانع آخر ، كارسال أحد باشاوات الريف رسولا الى إحدى المحطات ينهئها بحجز القطار لحين تشريفه ، فيقف في الطريق ساعات وساعات ؛ وأحيانا ، أياما ، ريثما يزول أو يزال ذلك المانع .

إصلاح إدارة
السكك الحديدية

ويحكى ، في هذا الموضوع ، أن القطار تعطل مرة في محطة طنطا وفيه تجار من الانجليز قادمون من الهند وذاهبون ببضائعهم الى الاسكندرية ؛ فبعد أن عيل صبرهم من طول الانتظار ، ذهبوا ليثبوا شكواهم من التأخير الى ناظر المحطة ، وكان انجليزيا ؛ ولكنه تزيا بزى البسلاد وتقمص في عوائدها ؛ وتظاهر بعدم معرفة غير التركية والعربية فرارا من شكاوى الأجانب — لاسيما من بنى جنسه — الكثيرة ؛

حكاية ناظر محطة
طنطا والمسافرين
الانجليز

وابتغاء للتمتع بقلّة الاهتمام بالأمر وعدم المبالاة بتضييع الوقت، الخصيصتين بنا، معشر الشرقيين، في تلك الأيام؛ واتخذ لنفسه مترجما بينه وبين الغربيين — فوجدوه في حجرته، جالسا على أريكة، يدخل شيشة عجمية، ولا يعنيه من الدنيا إلا التلذذ بها والنظر إلى الدخان المتصاعد منها في الفضاء، على هيئة أنصاف دوائر. فأفروا جعبة تشكياتهم أمامه بالانجليزية؛ ومترجمه المصري يترجمها له بالعربية. وهو لا يبالي بها ولا يزداد إلا تدخينا، كأنه لا يفهم الانجليزية ولا العربية؛ أو كأن الحديث غير موجه إليه. فاحتم غيظ أولئك التجار، وقالوا للترجم: «قل لشيخك هذا الأبله أن يبطل جعل نفسه مدخنة، ويلتفت إلى ما نحن فيه؛ والا، شكواه إلى قنصلنا العام بالاسكندرية، ورجوانه أن يطلب من سمو الوالي، أن يركله من وظيفته ركلا!» فضحك الناظر، بين أسنانه، لما سمع ذلك؛ ولكنه استمر متظاهرا بعدم فهمه الانجليزية، واستمر على عدم مبالاته بقولهم، بعد أن ترجمه مترجمه له. ولم يتنازل إلى إجابتهم عن لسانه إلا بعد مدة، ليقول لهم: «على رسلكم! تمهلوا فالأمر مرهونة بأوقاتها!» وأضاف، لكي يثبت لهم أنه شرقي تماما، التعبير الشرقي المتداول، عادة، على الألسن، لحمل قليل صبر على الصبر؛ وهو: «إن الله خلق العالم في ستة أيام!» فخرجوا من حضرته وهم يلعنونه ويحرقون الأثم.

وكان (سعيد)، بعد إعراضه عن نوبار مدة ثم إقباله عليه، قد عهد إلى ذلك الرجل الحازم — ولم يكن، حينذاك، إلا بيكا — أمر ادخال الإصلاح في تلك الإدارة المختلفة^(١). فبذل نوبار جهده. ولكن الخلل كان متأصلا أيما تأصل. فلم يستطع تلافيه تماما، لا سيما أن السكك الحديدية كانت ملكا للوالي. وكان تقلب

(١) أنظر: «نوبار باشا».

أهواء (سعيد) السريع ، من جهة ؛ وميله ، من جهة أخرى ، الى إرضاء ذوى الدالة من التجار الغربيين ، والدوات ، ومهزاريه ، والقناصل العاتمة خاصة . ولا سيما ساباتييه ، القنصل الفرنساوى الذى كان سعيد يقول عنه ، هو نفسه ، انه لم يكن يستطيع مقابله إلا ويشعر بوجف غريب فى قلبه وتهيب يحمله على الرضوخ لطلباته ، أية كانت^(١) — يحولان دون استتباب قدمى إصلاح قطعى عام .

واستمرت الحال كذلك فى أيام (اسماعيل) الأولى : لأن مفتشى مزارعه وبكار مستخدمى دائرته الخاصة ، لعلمهم أن السكك الحديدية ، بالرغم من كونها مصلحة عامة ، ملك خاص به ، كثيرا ما كانوا يتجاوزون حدود الاعتدال فى تصرفاتهم مع إدارتها ، لا سيما فى مواسم القطن . فيحتكرون القطارات ، ويعطلون سفر بضائع التجار عامة ، حتى يفرغوا من شحن بضائع مولاهم الخاصة وتسفيرها ؛ فيصيب التجار من جراء ذلك ، خسائر جسيمة . لتأخرهم الاضطرابى عن تسليم بضائعهم فى الأوقات المحددة لتسليمها . ويحمل الغيظ بعضهم أحيانا ، على ارتكاب أعمال قحة ، يعصدهم قناصلهم فيما بعد ، على الخروج منها بدون أذى . مثال ذلك ما فعله أحد تجار اليونان . فانه ، لما أيقن أنه ، بسكوته على تصرفات أولئك المفتشين والمستخدمين ، وتأخره عن تسليم الأقطان التى اشتراها إلى المحلات التجارية التى باعها لها ، قد تصيبه خسائر فادحة ربما ذهبت بكل ثروته ، استأجر عثة أشخاص من بنى جنسه ، وأقامهم على المحطة المكدسة أيكاسه فيها ؛ ولما وصل قطار البضاعة المحمل أقطان سمو الوالى ، أوقفه ، بواسطتهم عنوة ؛ وأفرغ مشحونه ؛ وشحن أقطانه فيه بدله ؛ وأجبر سوق القطار ، لإرهاها ، على السير بها إلى الاسكندرية .

حكاية التاجر
اليونانى الونج

(١) أنظر : "مصر" لما الورق .

على أنه ما تقدمت الأيام بملك (اسماعيل) ، إلا وقد تناول ظل الإصلاح جميع فروع إدارة السكك الحديدية ؛ لا سيما بعد أن اتخذ (اسماعيل) سؤاها لقطاراته الخاصة السؤاق الذى كان لنابليون الثالث ؛ وسمع ثناء جمىلا على محافظة ذلك العاهل على مواعيد أسفاره بدقة^(١) ؛ ووقف بنفسه ، عقب رحلاته الأوروبية ، على نظام السكك الحديدية فى أوروبا . فترتبت مواعيد سفر القطارات ووصولها ، ترتيبا ، لم تدخل عليه الأعوام التاليات إلا تعديلات طفيفة ؛ وانتظمت انتظاما لم يعد للخل إليه من سبيل إلا نادرا .

حينذاك أخذ (اسماعيل) يفكر فى إنشاء سكك حديدية فى السودان ، تروىها للزراعة فيه ، ولاتجارة بينه وبين القطر المصرى .

الاقدام على إنشاء
سكك حديدية
فى السودان

فكلف المستر فولر بدرس الموضوع درسا دقيقا وتقديم تقرير واف عنه — وكانت طبيعة الأرض بين أسوان والخرطوم قد درست قبل ذلك فى سنة ١٨٦٥ درسا حسنا — فذهب ذلك المهندس الإنجليزى إلى وادى حلفا ، وقضى عدة أسابيع ، متجولا فى ربوع النوبة والسودان الشرقى وبطاحنها ، يقيس ، ويبحث ، ويحسب ويفحص مباحث أسلافه . ثم عاد وقدم تقريره إلى الأمير ، مشيرا بعمل سكة حديدية من وادى حلفا إلى المتمة — وطولها خمسمائة وخمسون ميلا — وأخرى من شندى إلى كسلا ، فمصنوع — وطولها خمسمائة ميل — وقدر نفقات الأولى بأربعة ملايين من الجنيهات ، منها مليونان ونصف ، أجرة المهندسين والعمال من الفريج وثمان الأدوات اللازمة ؛ والباقى أجرة العمال المحليين وثمان المباني الواجب إقامتها . وقدر

(١) أنظر : ليك ”مصر الأخيرة“ ص ٧ و ٨

نفقات السكة الثانية بأربعة ملايين مثلها، ولو أنها أقصر طولاً من الأولى، لزيادة الابتعاد عن مصادر الأدوات، ووعورة المسالك^(١).

فاحمد (اسماعيل) تقريره وبدى في العمل سنة ١٨٧٣ وبعد أن سير فيه أكثر من ثلاث سنوات، وأنفق عليه ما يزيد على أربعمائة ألف جنيه، وأخذت بشائر الخير العميم تبدو من خلال الخطوط الموضوعية؛ اضطر الدائنون الأجانب الحكومة المصرية إلى توقيفه وإبطاله ضناً منهم بالنقود، فلم يقضوا، بذلك، على مصلحة تجارية وزراعية عظيمة، فحسب، بل على حياة السودان عينها، مدة تليف على ريع قرن؛ ومكنوا الثورة المهدية من الانتشار، فيما بعد، فوق ربوعه وتخريبها، ونشر ظل الموت عليها؛ لأنه لا يختلف اثنان في أنه، لو كانت السكة الحديدية مجتازة جهات السودان، بعد قيام المهدي محمد أحمد، لتمكنت الحكومة المصرية من القضاء على دعوته، ولما نسجت الأيام أكفان حملة هكس باشا، ولا ذهبت روح جوردون ضحية تباطؤ الحكومة الإنجليزية في إرسال النجدة إليه، وتباطؤ (ولسلي) الاضطراب في السير بتلك النجدة إلى الخرطوم لانقاذه^(٢).

وتلا انتشار السكك الحديدية، انتشارها العظيم، تشعب مد الأسلاك البرقية في البلاد.

إقامة الأسلاك
البرقية وإنشاء
مكاتب لها

(فمحمد على) كان قد أنشأ ما يقوم مقامها، على ما هي عليه الآن، أبلية مرتفعة ممتدة على خط واحد بين المدن الكبيرة. وبين البناء والبناء من المسافة ما لا يحجب نظرة كل منهما من قمة الآخر. وأقام على كل بناء آلة على طريقة (شاپ) تلغراف.

(١) أنظر: ماك كون "مصر كما هي" ص ٢٣٩ والمؤلف عيه في "مصر تحت حكم اسماعيل" ص ١٣٥

(٢) أنظر: مالورني "مصر" ص ١٤٧

حكومة الكنتفسيون الفرنسية الرهيبة ، ترسل الأنباء الى آلة البناء التالي ؛ وهذه توصلها الى التي بعدها ؛ وهلم جرا ^(١) .

فلما انتشر في أميركا وأوروبا اختراع المستر سامويل مورس الأمريكي — وهو التلغراف الحالى — أدخله (سعيد) الى القطر ولكنه لم يمد من أسلاكه إلا شيئا يسيرا . فلما استلم (اسماعيل) زمام الحكم بيده القديرة ، أقبل على هذا الفرع أيضا من طرق المواصلات العمومية ، ونفخ فيه من روحه : فتشعبت الأسلاك التلغرافية في البلاد تشعبا مدهشا في مدة وجيزة حتى بلغ طولها خمسة آلاف وخمسمائة ميل ؛ فيها من السلوك ما طوله عشرة آلاف وخمسمائة ميل ، موزعة كالآتي :

من مصر الى الاسكندرية...	١٤٢	ميلا على سبعة أسلاك .
» » ضواحيها...	٣٢	» » سلكين .
» » حلوان	١٨	» » سلك واحد .
» » قليوب والقناطر...	١٧	» » سلكين .
» » اتياى البارود	٧١	» » سلك واحد .
» » السويس عن طريق بلبيس	١٥٤	» » » »
» » المنصورة عن طريق قليوب	٩٦	» » سلكين .
» » أبى كبير للصالحية	٢٥	» » » »
» » بنها الى ميت بره...	٩	» » أميال
» » الزقازيق والسويس	١٢٣	» » ميلا

(١) أنظر : مانجين "تاريخ مصر في عهد محمد على" ص ٢٤١

- من طنطا الى طلخا ودمياط ... ٧٣ ... ميل على سلكين .
- » » » زقى ... ٣٣ ... » » »
- » » » دسوق ... ٤٧ ... » » »
- » » » شبين الكوم ... ١٩ ... » » »
- » » » ثمرت » ثمر الشيخ ... ١٠ ... أميال » »
- » » » الاسكندرية الى ضواحيها ... ١٢ ... ميلا » »
- » » » رشيد ... ٤٦ ... » » »
- » » » دمنهور الى العطف ورشيد ... ٥٠ ... » » »
- » » » بورسعيد » السويس ... ٩٦ ... » » سلك واحد .
- » » » القنطرة ... ٢٦ ... » » »
- » » » مصر الى غزة عن طريق بنها ... ٢٨٨ ... » » سلكين .
- » » » أسبوط ... ٢٣٩ ... » » ثلاثة أسلاك .
- » » » الواسطى الى الفيوم ... ٢٥ ... » » سلكين .
- » » » بيا الى الروضة ... ٩١ ... » » »
- » » » أسبوط الى أبى تيج ... ٥ ... أميال » »
- » » » أسوان ... ٣٠٠ ... ميل » »
- » » » قنا » القصير ... ١٦٤ ... » » »
- » » » أسوان » الخرطوم ... ١٠١٢ ... » » »
- » » » بربر الى كسلا ... ٤٠٧ ... أميال » سلك واحد .
- » » » كسلا الى مصوع ... ٤٤٧ ... ميلا » »

من كسلا الى سواكن... .. ٣٠٠ ميل على سلك واحد .
 » انخرطوم الى الأبيض... .. ٤٠٧ أميال » »
 » » المسامية وسنار ١٦٢ ميلا » »
 وأنشأ مكاتب لهذه الأسلاك البرقية في كل مدينة وبندر وناحية كبيرة على طول
 مسافات امتدادها ، وقسمها الى ثمانية أقسام ، وهى :

(١) محطات الوجه البحرى ؛ (٢) ماين مصر وأسيوط ؛ (٣) ماين أسيوط
 واسنا ؛ (٤) ماين اسنا ووادى حلفا ودنقلا ؛ (٥) ماين دنقلا وبربر ؛
 (٦) ماين بربر وانخرطوم ؛ (٧) ماين انخرطوم ومصوع ؛ (٨) ماين مصر
 وسوريا . وجعل ثمن الاشارة البرقية ذات العشرين كلمة علاوة على العنوا
 عشرة قروش صحيحة فى كل قسم . وجعل لغة التراسل : جنوبى مصر ، عربية ؛
 وشمالها ، عربية أو فرنساوية أو انجليزية أو تليانية أو تركية . وأقام على إدارتها المستر
 جورج الانجليزى وأناط أمر هندستها بالمستر هوز بورن الذى أنشأ أسلاك السودان .

وفى عهده ، وبتصريح منه ، أنشأت الشركة الانجليزية الشرقية خطا بين
 الاسكندرية والسويس وما وراء البحر الأحمر ؛ وآخر عن طريق صحراء شبه جزيرة
 سيناء الى سوريا والأناضول . وأنشأت شركة ترعة السويس خطا خاصا بها على طول
 الترعة ما بين بورسعيد والسويس . وأصبح الاتصال بأوروبا والقارات الأخرى
 ميسورا إما عن طريق غزوة وإما بواسطة الشركة الانجليزية الشرقية كالاتى :

من الاسكندرية الى الأسطانة عن طريق كريت ورودس وأزمير .

» » » » » أوترنتو » » » » » وزانتي .

(۱) أنظر: ماك كون "مصر كما هي" ص ۲۵۸ و ۲۵۹ و ۲۶۰.

الأجنبية وبعض أفراد من الجاليات الغربية على إنشاء مكاتب بريدية في الاسكندرية ومصر وغيرها ، لاستمرت البلاد المصرية محرومة من التواصل البريدى كما كانت في عهد المماليك .

وأشهر أولئك الأفراد السنيور موتسى الايطالى — وكان ، لغاية سنة ١٨٦٥ ، قائما لحسابه الخاص بأعمال بريدية عامة في العاصمتين ؛ يساعده جملة مستخدمين بأجور يدفعها اليهم على استلام الخطابات والمراسلات حتى الرسمية منها وتصديرها الى جهاتها وتسليمها الى أربابها .

فرأى (اسماعيل) أن استمرار وسيلة مهمة كهذه من وسائل المواصلات في يد شراء مصلحة البريد ادارة فردية ، مع احتياج الحكومة نفسها اليها ، لأمر يشين الحكومة المصرية كثيرا لأنه ينم عن تأخرها في المضمار الجارية فيه الدول المتمدنية . فاشترى مصلحة البريد من ذلك الايطالى النشيط بمبلغ ستة وأربعين ألف جنيه ؛ وأنتم عليه بلقب بك ، وأبقاه مديرا لها ، وخصص له ، في ميزانية حكومته ، مبلغا وفيرا لينفقه على تحسين نظامها وترقية شؤونها .

فأبقى موتسى بك مستخدميه القداماء فيها — وكان معظمهم من الايطاليين ، وباقيهم خليطا من السوريين والفرنسيين والجريك والنمساويين والروس والمصريين — واجتهد في إثناء عدد المكاتب وحركة التراسل ، بجملة إصلاحات أدخلها على مصلحته تباعا .

وفي سنة ١٨٧٦ طلب اقالته منها . فمنحه (اسماعيل) مكافأة سنية ؛ وعين خلفا له انجليزيا يقال له المستر كليار (وهو الذى أصبح فيما بعد ، كليار باشا ؛ وعين مديرا عاما للجهاك المصرية ؛ وترك لنفسه أثرا جميلا في قلوب المصريين) ولم رأى المدير

كليار باشا

الحديد أن عدد المستخدمين أكثر مما يستدعيه العمل ؛ وأن معظمهم لا موجب لوجودهم في المصلحة إلا دلتهم على بعض كبار موظفيها، صرف ربعهم وأبدل بكثيرين من الباقين غيرهم من الأكفاء، وبالخليط، أولاد عرب بالتدريج .

وبعد أن نظم أقلام الادارة العامة، أقبل ينشئ مكاتب جديدة في القطر حتى أبلغ عددها الى مائتي مكتب وعشرة، فيما ثمانمائة وثلاثون مستخدما، عدا عن ثلاثمائة واثنين وأربعين جمالا وبربريا . وجعل توزيع المراسلات يوميا بين مصر والاسكندرية وجميع الجهات المهمة، بعد أن كان أسبوعيا أولا، فترتين، ثم ثلاثا في الأسبوع . وما قئ يحسن فيه حتى صيره الى ثلاثة وأربعة وخمسة توزيعات في النهار على محطات السكك الحديدية الكبرى . ولما كان عدم انتظام الشوارع وعدم تمييز المنازل في المدن والبنادر يحولان دون توزيع المراسلات على أبواب البيوت، ويوجبان حصرها في شبابيك المكاتب، أنشأ في العاصمتين صناديق خاصة لمراسلات من شاء الاشتراك فيها من التجار والأعيان .

فبلغ عدد المراسلات في سنة ١٨٧٨ مليونين ونصفا، معظمها تجارى . وبلغت قيمة النقود التي تصدرت، صرا، من عموم المكاتب، عشرة ملايين من الجنيهات . وما من شئ أبلغ من هذه الأرقام في بيان مقدار الخدمات الجليلية التي قامت بها مصلحة البريد بعد أن جعلها (اسماعيل) مصرية .

على أننا، اذا علمنا أنها قامت بها، ومصالح بريد أوروبية بجانبها في الاسكندرية ومصر والسويس، تراحها في أعمالها، وتستدعى الى نفسها، طبعا، لاسيما في أوائل قيام المصلحة المصرية، ثقة التراسلين الغربي والشرقي على السواء، واذا علمنا أن

البريد لم يكن يستطيع السفريين أسويط وأسوان، وبين أسوان والسودان، إلا كل خمسة عشر يوما على سفن تجارية، ازداد في أعيننا قدر تلك الخدمات وازددنا ثناء على مسديها .

بقي علينا أن نرى ما الذي عمله (اسماعيل) في آخر سبيل من سبل توسيع نطاق الزراعة، وأعنى به كيفية ربط الضرائب على الأطنان وتوزيعها توزيعا حسنا .

تعديل طريقتي
ربط الضرائب
وتوزيعها

فلا مشاحة في أن القاعدة التي يجب لكل حكومة أن تقيم عليها أمر فرض الأموال على العقارات، إنما هي ثمن هذه الحقيق، ومقدار ما يجني منها من ثمار، ولا خلاف في أن أثمان الأطنان المصرية ارتفعت في أوائل عهد (اسماعيل) ارتفاعا عظيما، وبيعت حاصلاتها، لاسيما القطنية، بأثمان تكاد تكون منامية : وذلك بسبب الحرب الأمريكية الأهلية، وبوار زراعة الولايات المتحدة ومزارعها .

وليس من ينكر أن اتساع نطاق الري وطرق المواصلات، الاتساع الذي يبناه، كان من شأنه أن يجعل ارتفاع أثمان الأطنان، وزيادة حاصلاتها، مطردين .

فلا غرابة، والحالة هذه، في أن تكون الضرائب في عهد (اسماعيل) قد زادت على ما كانت عليه في عهد سلفه، وأن يكون قد أدخل على فئاتها شيء من التعديل، في مصلحة "الميرى" .

ولكن (اسماعيل)، قبل زيادة أى شيء فيها أو تعديله، رأى أن يعيد فك زمام القطر كله، ويروكه روكا جديدا، لكيلا يقع على أحد حيف بسبب ربط الضرائب الجديدة . لأنه كان يحدث كثيرا، في تلك الأيام، أن ذوى الجشع من القابضين على القوة الادارية، وسواهم من ذوى الجاه كانوا يقتصبون أملاك صغار المزارعين،

ويضعون أيديهم عليها، ولكن بدون نقل تكليفها الى أسمائهم : فيستمتعون بغلاتها، ويستمرّ الفلاحون، أصحابها الأصليون، يطالبون بأموالها ويجبرون على دفعها .

فصدرت الأوامر، اذا، الى مشايخ البلاد وعمدها، بالاجتماع في المراكز، وتعيين مندوبين من قبلهم يكلفون بتقديم بيان واف الى المديرين عن زمام الأقطان التابعة لدائرة نواحيهم، وكشف بأسماء ملاكها الحقيقيين، لكي يتمكن الحكومة من ربط الضرائب عليها، على نسبة ما هي عليه من الجودة، وتحصيلها ممن هو ملزم بدفعها في الواقع . وكانت الأقطان المزروعة كلها تنقسم الى قسمين : ”خراجية“ و”عشورية“ .

أما ”الخراجية“، فهي التي آلت ملكيتها الى أصحابها بموجب الأمر الذي قلنا أن (سعيد باشا) أصدره بأن تكلف الأقطان على أسماء المشتغلين فيها .

وأما ”العشورية“، فهي الأقطان المعروفة بالأباعد والوسيات، وهي التي انعم بها على أصحابها ليفلحوها في مقابل إعفائهم من دفع أموال عليها، مدة معينة، ومقابل ربط أموال يسيرة عليها، بعد انقضاء تلك المدة — وكان المنعمون بها يشترطون، في بادئ الأمر، نظير هذا الاعفاء، عودتها الى الحكومة عند موت من وهبت اليهم . ولكن هذا الشرط أهمل فيما بعد، وأصبحت الأقطان العشورية تورث كالأقطان الخراجية . وقد بلغ مقدارها في أواخر أيام (اسماعيل) مليوناً ومائتين وخمسين ألف فدان .

فلما تم روك البلاد، جعل متوسط ما ربط على الفدان من الطين الخراجي مائة قرش وعشرة، ومتوسط ما ربط على الفدان من الطين العشوري خمسة وثلاثين قرشاً، علاوة على ريال أضيف الى مال كلا الصنفين من الأقطان للقيام بأعمال الري وحفظ الترع والجسور .

فلا نزاع في أن هذه الفئات لم تكن لتتعب الفلاحة أو ترهقها؛ وأن أقصى ما كان يؤخذ عليها هو عدم مساواة الأطيان العشورية بالأطيان الخراجية فيها، مع أن معظم الأطيان العشورية كان لا يقل جودة عن مثله من الأطيان الخراجية .

ولكنه يجب ألا يغيب عن الأذهان : (أولاً) أن الفرق في المعاملة كان نتيجة تعهدات سابقة بين طرفين، لم يكن إلى نقضها من سبيل إلا باتفاق هذين الطرفين معاً، أى الحكومة وأصحاب الأطيان العشورية عينها ؛ (ثانياً) أن معظم أصحابها ، إن لم نقل كلهم ، كانوا من الأغنياء الجهلاء الذين يرون في عدم مساواتهم بالفلاحين البسطاء ، رفعة لشأنهم وإجلالاً لقدرهم ؛ ويهمهم أن يحافظوا عليها أكثر مما تهمهم مبادئ العدالة والإنصاف ؛ وأنه لم يكن في الاستطاعة ، والحالة هذه ، مساواتهم بالفلاحين ، قسراً ، إلا بأحداث ثورة قد تحول من اقتصادية إلى فتنة سيئة العواقب ، كانت البلاد في غنى عنها .

سوء طريقة
تحصيل الضرائب

ولكن الذى أتعب الفلاحة وأرهقها ، هو أن طريقة جباية الأموال ما فتئت ، منذ أنشئت حكومات في الشرق ، حتى الحلقة التاسعة من القرن التاسع عشر لمصر ، آفة من الآفات الكبرى التى بليت بها البلاد ؛ وأن المنوط بهم أمر تحصيل الأموال كانوا يسيئون طريقة تحصيلها ، ويتجاوزون حدّ المعقول في المواعيد التى يطالبون الفلاحين بدفعها فيها : إما لأن عين صاحب الأمر الأعلى لا تراهم ، لانشغاله في تحقيق أمنيات نفسه السامية ؛ وإما لأنهم ، بالنسبة لدنوّهم من قلبه ، كانوا متأكدين من أنه لا يشك في إخلاصهم وأمانتهم .^(١)

(١) أنظر : "مصر الخديوية" لأدون دى ليون ص ٢٣٠ سطر ١٢ و ١٣ و ١٤ و ص ١٨٦

سطر ٦ و ٧ و ٨ و أنظر : "مصر تحت حكم اسماعيل" لماك كون ص ١٥١

فمن المشهور، مثلاً، عن اسماعيل صديق باشا، المعروف "بالمفتش" و"الصغير"، وزير المالية، أنه كان يتبجح علانية، ويفتخر بأنه يحصل عادة من الفلاحة المصرية مليونين من الجنيهات سنوياً أكثر من الظاهر في حساباته.

ومن المعلوم أيضاً أن المديرين والحكام الآخرين المتولين شأن التحصيل — لا سيما في المديرية البعيدة عن العاصمة — كانوا يغتنمونها فرصة ليبتزوا من الفلاح التعيس، بوسيلة الكراج، ما يزيدون به رخاءهم وثروتهم؛ وانهم لكي يتمكنوا من حمل الصيارفة على الثبات في تحصيل ما يستطيعون تحصيله من الفلاح، تحت أسماء متنوعة، كانوا يأنفون من تعريفه المواعيد المقررة لدفع الأموال؛ بالرغم من أن الإرادة العليا، وقرارات مجلس شورى النواب جعلتها في الأوقات المناسبة؛ أى بعيد جناء كل محصول هام.

وأما أن (اسماعيل) نفسه كان يرغب في ألا يصاب المزارع المصرى بضيم؛ وأنه كان يفضل مصلحة الفلاحين من رعاياه على مصلحته الخصوصية ذاتها، فذلك واضح:

مساعدة الفلاحة
المصرية بالمال

(أولاً) من أنه — لما وضعت الحرب الأهلية الأمريكية أوزارها في أوائل سنة ١٨٦٥؛ وتسبب عن انتهائها غير المنتظر نزول أسعار القطن في بورصة ليقربول نزولاً فاحشاً واصابة سوق الاسكندرية بخسائر جسيمة؛ وارتجاج الأرياف المصرية ارتجاجاً سيئاً فائقاً لأن المزارعين، ارتكنا على أن أثمان القطن ستستمر، حتماً، عالية وأسعاره متمسكة، كانوا قد توسعوا في زراعته توسعاً كبيراً، واستلقوا، لذلك، أموالاً طائلة برهون عقارية، فادى سقوط أسعاره بفاة إلى اختلال التوازن بين قيمة الاقراض وقيمت ضمانات سدادها العقارية، اختلالاً نجمت عنه توقفات عديدة

عن الدفع، أوجبت شكاوى ودعاوى، هددت بيوتا كثيرة بالخراب والمحق — تداخل (اسماعيل) في الأمر وتلافاه . فأصدر، وهو في فيشى يتطبب ببياهما المعدنية، أمره إلى ماليته، بفحص طلبات دائئى المزارعين المصريين، وتحقيقها، وتسديد ما يثبت صحته منها، مقابل إصدار أذونات بالمبالغ المدفوعة تدعى "أذونات القرى"، يسدد أصحاب الأملأك المدينون قيماتها إلى المالية على ثمانية أقساط، ابتداء من سنة ١٨٦٩، أى بعد الأزمة بأربع سنوات . فصعدت المالية بالأمر، وسددت من ديون المزارعين المصريين ما أصدرت به أذونات قيمتها خمسة وثلاثون مليوناً من الفرنكات^(١).

ولعل الذى حمل (اسماعيل) على انقاذ مزارعى بلاده من هذه الورطة التى وقعوا فيها، علاوة على رغبته فى رفع الضيم عنهم، رغبته فى عدم تحويل ثقة رؤوس الأموال الغربية عن الأرض المصرية، لاعتباره هذه الثقة من عوامل تقدم البلاد فى سبيل الحضارة، ومن أكبر أسباب إحياء روح العمل والنشاط فيها — وإلا، فإن المقرضين الغربيين الذين باتت أموالهم، بسبب هبوط أسعار القطن الفجائى، عرضة للضياع، أو إنها ضاعت بالفعل، لم يكونوا ليلوموا فى ذلك إلا سوء تبصرهم، وشدة مطامعهم؛ ولم يكونوا جديرين بمواساة قما، فضلا عن العناية بهم؛ لأن معظمهم كانوا يقرضون المزارعين بفوائد معدلها ثلاثة أو أربعة، وأحيانا، خمسة فى المائة شهريا !

تضحية اسماعيل
بمصلحه فى سبيل
انقاذ مصالح
الفلاحين من
الخراب

(ثانيا) من أنه لما زاد النيل فى سنة ١٨٧٠ زيادة عظيمة هددت بالغرق، ثلاثا من قرى مصر، وبالخراب التام أهلها، ونما الخبر إلى (اسماعيل)، أمر بكسر الجسور فوق تلك القرى، فى وسط أطيانه الحصوصية، لتتحول إليها وتغمرها المياه

(١) أنظر: ماك كون "مصر كما هى" ص ١٢٧؛ وانظر: "تاريخ مصر المالى" لمجهول .

المتدفقة المهددة : فتتجو قري الفلاحين البائسين ومزارعهم . فكسرت الجسور ؛ وغرقت أطيان الأمير بالفعل . فأصابته ، من جراء ذلك ، خسائر قدرت بأربعة ملايين من الفرنكات . ولكن قري المزارعين ومحصولاتهم نجت وأبعد ، عنهم وعنهما ، البؤس والشقاء . فأعلن (اسماعيل) أن هذا يسره سرورا يجعل خسارته لا قيمة لها عنده بالمرّة .

فأمير هذه عنايته بمزارعي بلاده وفلاحها ، حتى وهو في بلاد الغربة يتطبب وهذا شعوره ، لم يكن ليرضى أن تثقل كاهلهم جباية الأموال المقررة على أطيانهم ، منهم ولئن أؤخذ على شيء من المظالم والمغارم التي أحقت بهم ، في هذا الباب ، فإنه إنما يؤاخذ بحق ، على عدم تنزيله العقاب الصارم بموظفيه المجرمين المتجاوزين الحدود في ذلك ، مثلما أنزله باسماعيل صديق باشا كبيرهم ، وعلى سماحه لنفسه بأن تغيب تلك المظالم والمغارم عن نظره وهو يتطلع الى آفاق كان من شأن شرور الحاضر أن تتضاءل فيها ، وتوارى أمام عظمة المستقبل وزهوه وخيراتة الجمّة ، التي كان يسعى الى تحقيقها ! على أن عذره في ذلك ، هو أنه لا بد ، لحائى الورد ، من ونح الشوك ؛ ولا مفتر ، لقاطف العسل ، من ابر النحل !

الفصل الثالث^(١)

فتح أبواب التجارة والصناعة والعمل

”هو الذى جعل لكم الأرض ذلولاً فامشوا
في مناصبها وكلوا من رزقه وإليه النشور“
«قرآن شريف»

ان التجارة أصبحت حرة، منذ تنكب محمد سعيد باشا جادة الاحتكار؛ وشاد
إطلاق التجارة
من عقالاتها
حرية الأخذ والعطاء على القوائم الأربع الآتية :

(الأولى) ان كل فلاح مصرى حرّ في انماء المحصول الذى يراه أكبر فائدة له
من سواه .

(الثانية) أنه حرّ في بيع محصوله تقدا لأى مشتري شاء وبالثمن الذى يريده .

(الثالثة) ان التجار أحرار في نقل المحصولات التى يشترونها، بجميع الوسائل، برا
وبحرا كما يشاءون .

(الرابعة) ان عموم الدخوليات والجمارك الداخلية تلتفى، معنا لتحمل البضائع
مصاريف تضاعف أثمانها^(٢) .

وكانت الحكومة المصرية قد قررت في عهد عباس — ولا ندرى لماذا — ألا تخرج
السفن من ميناء السويس إلا بالترتيب . فإدامت السفينة التى عليها رقم ١، مثلا

(١) أهم مصادر هذا الفصل : ”مصر المعاصرة لمريثو“، و”رسائل من مصر“ لست هيلر، و”مصر
في عهد اسماعيل“ لسانقى، و”تاريخ المالية المصرية“ لمجهول، و”مصر كما هى“ لماك كون،
و”مصر في أيام محمد على“، و”سياحة بمصر في أيام محمد على“ لبكار مسكار، وعلى الأخص
”مذكرات عماتى بمصر من الأعمال الهامة من أيام القراعة الى الآن“ لبيان دى شفون .

(٢) أنظر : مريثو ”مصر المعاصرة“ ص ٧٣

لم تنته من مشحونها ، أولا تزال غير مستعدة للسفر ، فان السفينة التي عليها رقم ٢ تضطر الى الانتظار وعدم الخروج ، ولو أنها قد انتهت من شحن مشحونها وباتت على غاية الاستعداد للرحيل ؛ وهلم جرا^(١) .

فشاحنو البضائع الى موانئ البحر الأحمر كانوا يضطرون ، مهما استدعت ارسالياتهم من اسراع ، الى الانتظار ، ريثما يروق الاقلاع لصاحب السفينة السابق رقمها رقم سفنهم . فان لم يرق له ، ورغبوا ، هم في السفر ، تحتم عليهم الخضوع لكل الشروط التي يوحى بها الطمع . فينجم عن ذلك أحد أمرين : إما أن تزيد مصاريف الشحن زيادة فاحشة ، وإما أن تتأخر البضائع في السويس تأخرا ضارا .

فالذى محمد سعيد باشا هذا النظام ؛ واستبعد من قوانين الموانئ كل ما من شأنه إيجاد عراقيل في سبيل الاتجار .

فزل سعر الشحن نزولا محسوسا جدا وراجت الأسواق التجارية راجا عظيما ؛ كانت نتيجةه ، من جهة ، أن التجارة الخارجية سارت في طريق الصعود سيرا حثيثا ؛ وارتفعت حركة الثغر الاسكندري — وكان المصدر العام لها تقريبا — من ٨١١٧٣٠٥٠ فرنكا في سنة ١٨٤١ الى ١٨٣٩٠٢٠٠٠ فرنك في سنة ١٨٥٦ وإلى نحو مائتي مليون فرنك أى ما يقرب من ثمانية ملايين من الجنيهات في سنة ١٨٦٢ وتلا ارتفاعها أن اتخذ النشاط التجارى في الاسكندرية شكلا لم تعهده القرون الأولى فيها ، منذ الفتح العربى ؛ وأنشأ بورصة مالية انتشرت المضاربات فيها ، على أثر صعود أسعار القطن في سنة ١٨٦٢ ، بسبب الحرب الأهلية الأمريكية ، انتشارا .

(١) أنظر : مريشو "مصر المعاصرة" ص ٧٦

مرقوتا ، ضارع في شدته وعنفه المشاهد منه في العواصم الأوروبية ؛ وأدى الى ثروات عظيمة زالت بسرعة بخائية عظيمة أيضا ، لقيامها على بيع وشراء يعقد بالكلام لا بالتسليم وتتحول الى الغير بمكاسب طائلة أو بخسائر فاحشة .

وكانت نتيجة الزواج ، من جهة أخرى ، أن التجارة الداخلية انتقلت الى أيدي الأهليين ؛ وانحصرت فيهم شيئا فشيئا ، لتفوقهم على عمال التجار الأجانب في معرفة عادات البلد وتقاليده ولغته وأساليبه ؛ ولا سيما لقناعتهم في المآكل والمكسب . وأصبحت المراكب والسفن الشراعية التي تبحر المحمودية ، على الأخص ، ومجاري النيل ، على العموم ، مشحونة ، ان لم يكن كلها ، بخلها ، ببضائع لتجار من الأهليين ، اشتروها من المزارعين مباشرة ، في داخلية البلاد ، لبيعوها في الاسكندرية الى التجار الأجانب نقدا وعدا .

المرأة الناجرة
الزينة الملابس

وقد قال يومئذ أحد كبار التجار الغربيين لكاتب فرنساوى بليغ كان قد زار البلاد في أواخر سنة ١٨٥٦ ، وهو يشير الى امرأة مصرية ، حافية القدمين ، ومرتبدة لباسا يكاد يكون رثا : « أترانى اذا قلت لك انى دفعت الآن الى هذه المصرية ، ذات المظهر الحفير المبتعدة أمامك ، أربعائة جنيه انجليزى ثمن بضائع أنتنى بها ، أتصدقنى ؟ » . وحمل التساع التجاريين الخارجية والداخلية سعيدها باشا على انشاء شركتين للالاحة : إحداهما بحرية ، والثانية نيلية .

إنشاء الشركة
المجيدية للالاحة

فالأولى ، ودعيت « المجيدية » ، إكراما للسلطان العثمانى عهد المجيد ، تأمدست بفirman همايونى استصدره محمد سعيد باشا في أواخر ربيع الأول سنة ١٢٧٣ من

(١) أنظر : مريشور « مصر المعاصرة » ص ٧٥ ، ومونت هيلير « رسائل من مصر » .

السلطان المذكور؛ ورأس مال قدره عشرون مليوناً من الفرنكات، مقسم الى أربعين ألف سهم، قيمة السهم الواحد خمسمائة فرنك. وغرضها استغلال شواطئ القلزم لغاية الخليج الفارسي استغلالاً تجارياً؛ ونقل المجاج الذهبين، سنوياً، الى الأقطار المجازية، لتأدية الفريضة المقدسة، نقلاً سريعاً منظماً؛ وربط نظام الملاحة في البحر الأحمر، بنظام سفن بخارية تمخر في البحر الأبيض المتوسط؛ وتقوم بخدمة سواحل السلطنة العثمانية.

وقد وضعت هذه الشركة تحت رئاسة الأمير مصطفى فاضل، أصغر أنجال إبراهيم باشا الكبير؛ وعين لها بطريقه استثنائية، مجلس إدارة مؤلف من نوبار بك وكيلاً للرئيس ومراقباً لعموم أعمال الشركة في حال تغيب سموه؛ وكان من كبار الموظفين المصريين والتجار الأجانب.

والثانية، ودعيت "الشركة المصرية لقيادة السفن بالبخار على النيل والترع المصرية" إنشاء شركة البحر
تأسست برأس مال قدره خمسة ملايين من الفرنكات؛ وبامتياز من محمد سعيد باشا في ٩ محرم سنة ١٢٧١ (٢ أكتوبر سنة ١٨٥٤) الى مؤسسيها، وهم زمرة من كبار التجار الغربيين؛ أشهرهم ذكرنا السليور بولواني؛ وبعض كبار موظفي الحكومة المصرية كذى الفقار باشا، المشرف العام على المالية المصرية؛ وكوينج بك سكرتير سمو الأمير الخاص؛ وموچيل بك كبير مهندسيه. وغرضها الانفراد بقوة البخار بالبحر بضائع الوارد والصادر في عموم دائرة القطر المصري، على النيل والترع المصرية بطلب من أصحاب المراكب المشحونة فيها تلك البضائع، وبالأسعار التي تضعها الحكومة المصرية لكل صنف منها. وذلك الانفراد مقابل انشائها طلمبات نارية في العطف تكون قوتها كافية لحفظ المحمودية دائماً في حال صالحة للملاحة ولرى عشرين ألف فدان

ريا صيفيا ، وتزويد الاسكندرية بالماء اللازم لها ، حتى فيا لو غيرت الحكومة طريقة
المجارير المائية فيها .

غير أن هاتين الشركتين المساهمتين — وكانتا أول ما تأسس من نوعهما في القطر
المصري ، ولذلك توسعنا قليلا في ذكرهما — بالرغم من أن مدة أولاهما جعلت
ثلاثين سنة ، ومدة ثانيتهما خمس عشرة سنة لم تقوما بأعمالهما ، أعواما قليلة ، حتى
تطوَّق الخلل الناجم عن الإهمال وعدم الاعتناء ؛ لا سيما بعد أن أخذ المرض من
(سعيد) مأخذه . فحسرتا جانبا كبيرا من رأسى مالهما ؛ وبات الخراب التام يهددهما
حينما آل الأمر إلى خلفه .

فشمس (اسماعيل) عن ساعد الجدل في هذا الباب من المصلحة العامة ، ومد يده إلى
الشركة المحيدية ، فجمع ما بقي من حطامها ؛ ثم صفاها ؛ وأنشأ ، محلها ، شركة جديدة ،
دعاها ”العزيزية“ لإجلالا للسلطان عبد العزيز ، كان جل رأس مالها من جيبه الخاص
وساعده على ذلك ثروته الشخصية حينما ارتقى عرش مصر فقد كان لإيراده لا يقل
عن مائة وستين ألف جنيه سنويا ولم يكن عليه دين قما ؛ وجعل مهمتها القيام بالشأن
الذى أسست المحيدية من أجله .

ولما رأى أعمال الملاحة سائرة على أتم ما يرام في البحر الأحمر وعلى سواحل
البحر المتوسط العثمانية ، وريح اليسر والرخاء نافخة في قلوب ”العزيزية“ ، تآقت
نفسه إلى توسيع نطاقها وجعل سفنها تتمخر في المياه الأوروبية ، حاملة في مرافئها
الجنوبية ، الراية المصرية وهي خافقة فوق بضائع مصرية .

فأرسل اثنين من أخصائه ومن كبار رجال الجاليتين الايطالية والفرنسية ، يدعى
أجدهما السيور فرنسكو بينى بك ، والثاني المسيو جورنوبك إلى البندقية ومرسبليا ،

ليهدا له سبل العمل والنجاح فيهما . فعقدنا اتفاقا في ايطاليا وفرنسا ، ولكنهما صادفا ، من منافسة ومن حسد الملاحاة الأجنبية هناك في ايطاليا وفرنسا ، لا سيما من شركتي البنسولر والأورنيتل الانجليزية ، والمساچيرى امپريال ماريتيم الفرنسية ، ما اضطر الأمير الى العدول عن فكرته ، والاقتصر على ملاحقى القلزم وسواحل البحر الأبيض الجنوبية ، وتحويل جهوده في إنشاء تجارة بلاده الى وجهات أخرى .

إنشاء عدة شركات
مساهمة

فطلق ، من جهة ، بعضه ، بأمواله الخصوصية ، رؤوس الأموال الفردية ، لتكوين شركات مساهمة عديدة ، بدون نظر الى جلسية المساهمين فيها ، أو دينهم : فتأسست ، بحضه ، وتحت تأثير موجيات رفاثه ، ورؤوس أموال كان ما يخصه فيها أهم رؤوس الأموال الفردية المكتتب بها ، شركة اعتمادات مالية زراعية مساهمة ، غرضها تسليف المزارعين ، ولا سيما أصاغرهم ، نقودا بفوائد خفيفة لانقاذهم من أيدي المزارين اليونانيين واليهود وغيرهم ؛ وشركة مساهمة لاستيراد الماكينات البخارية من أوروبا ، وبيعها الى المزارعين المصريين بأقساط تناسب درجة ثرواتهم ، وتركيبها في الأماكن التي تبين لها ؛ وشركة مساهمة ثالثة للقيام بنفاذ مشاريع الري والطرق الزراعية التي تقترها المجالس المحلية وتعتمدها الحكومة ؛ وشركة رابعة لاستغلال السودان والاتجار بمحاصلاته المتنوعة . وعمد فيما بعد الى تأسيس شركات اعتمادات مالية لتعزيز مركز مصر المالى وتحريره من الاحتياج الى رؤوس الأموال الغربية ، كمصرف أهلى أو مصرف عقارى ، يكون هو أكبر مساهميا وأهم عملائها . وأنشأ ، أثناء وجوده في باريس سنة ١٨٦٩ بالاشتراك مع الخواجات ا . دى . چياردين وأعوانه المالين المشهورين الذين عرفه بهم نوبارباشا "الشركة العمومية المصرية" للتجارة

(١) أنظر : "مصر فرعده اسماعيل" لسانقى .

والاستغلال ، لحفر ترمة كبرى لرى جزء الوجه البحرى الشمالى الغربى — فدفح ، هو ، معظم رأس مالها وكل مصاريف تأسيسها — وأسس كذلك المصرف (البنك) الفرنساوى المصرى ، بالاشتراك مع المسيو ليثى كريميى اليهودى الذى ربط بين سموه وبينه وثاق صداقة متينة رجل مالى كان مخصصا لخدمته فى تلك العاصمة^(١) .

تصليح
ميناءى السويس
والاسكندرية
وتوسيعهما

وطفق ، من جهة أخرى ، وهو يعمل على توسيع نطاق السكك الحديدية — أساس رقى كل تجارة فى العالم ، بل كل رقى على الإطلاق — يفكر فى جعل ميناءى الاسكندرية والسويس — وهما أكبر الثغور المصرية على البحرين الأبيض والأحمر — على درجة من الاتساع والأمن يتسنى لهما أن يباريا أكبر الموانئ العالمية فى أهمية حركتهما التجارية .

أما السويس ، فإن شركة البنسيولراند أوريتل الانجليزية كانت قد طلبت فى سنة ١٨٤٢ من (محمد على) أن يأذن لها بإجراء أعمال هامة فيها ، تجعلها فرضة فسيحة أمينة ، وإنشاء حوض عام لتصليح السفن ، فأبى .

فلما آلت الأحكام الى محمد سعيد باشا رفعت اليه شركة المساجيرى امپريال ماريتيم طلبا فى المعنى عينه ، وتوسمت منه قبولا لما اشتهر عنه من الميل الى فرنسا وحبها للفرنساويين . فعضد طلبها المسيو براهيه — وكان أخص أخصاء محمد سعيد باشا . فأجابها اليه فى سنة ١٨٦١ ، وأتفق معها على أن يدفع لها سبعة ملايين من الفرنكات على أن تقوم هى بعمل الحوض العام ، فقط ، علاوة على تقديمه يد السخرة المصرية اليها لتستعين بها على نجاحه .

(١) أنظر : " تاريخ المالية المصرية " لمجهول .

فكلفت الشركة بالعمل محل دوسو اخوان Dussan - وهو الذى بنى فيما بعد ميناء بورسعيد - وشرع ذلك المحل فى سنة ١٨٦٢ ولكن الحكومة المصرية رأت ، بعد ذلك ، لأسباب لا داعى الى بيانها هنا ، أن تمنع يد السخرة ، وتعوض الشركة منها باعطائها مليوناً ونصفاً من الفرنكات ، علاوة على السبعة المتفق عليها . ولم يقف سخاؤها عند هذا الحد بل تجاوزته حتى وصل المبلغ الى تسعة ملايين . على أن العمل لم يتم إلا فى عهد (اسماعيل) ؛ ولم يفتح الحوض المذكور إلا فى سنة ١٨٦٦

فأراد (اسماعيل) أن تعمل ميناء واسعة هناك ؛ لاسيما بعد الفراغ من عمل ترعة السويس وفتحها . فأمر ؛ فشرع فى العمل فى سنة ١٨٧٠ وأنشئ حوض خارجى دعاه (اسماعيل) ”بور ابراهيم“ ، إكراماً لاسم أبيه الهام ، وربطه بالسويس بسكة حديدية ، أنشأ الى جانبها سكة عربات ؛ وما زال يعمل ويحسن لتأمين السفن وراحتها حتى بلغ مجموع ما أنفقته فى هذا السبيل ، مليوناً ونعمسمائة ألف وعشرة آلاف جنيه .

أما ميناء الاسكندرية - وطولها ستة أميال وعرضها ميلان بين رأس النين ورأس العجم من الشمال الشرقى الى الجنوب الغربى ، وهى مقفلة من كل جانب إلا من هذا الجانب الأخير - فان (اسماعيل) كان قد أحس بوجوب تصليحها منذ ارتفاعاته سنة جده ، لسه ، بيده ، المضار الناجمة عن قيام الصخور متشعبة فى مدخلها ومجرها . ولكن ذلك الاحساس زاد فيه ، بعد فتح ترعة السويس ، زيادة لم يعد يستطيع معها صبرا على بقاء الحال كما هى ؛ لاسيما بعد أن رأى تحول جانب عظيم من تجارة الاسكندرية بسبب صعوبة مدخل مينائها الى مجرى تلك التركة البحرية .

فبعد، قبل نهاية سنة ١٨٧٠، عقدت مع محل جرينفيلد وشركائه الهندسي بلندن، كلفه بمقتضاه باقامة حاجز ضخيم خارجي، وإنشاء ميناء داخلية، وبناء أرصفة فيها للسفن، تكفل لها وللسافرين الراحة التامة، نظير تقاضيه مبلغ مليونين من الجنيهات الانجليزية.

بعد بضعة أشهر صرفت في تجهيزات لم يكن منها بد (ووجد المهندسون الانجليز، في خلالها، سبيلا الى جعل المليونين المتفق عليهما - بالرغم من احتوائهما على زيادة في التقدير تبلغ ثمانين في المائة، أسوة بجميع الأشغال العمومية والخصوصية التي قام بها مهندسون غربيون في عهد (اسماعيل) - مليونين ونصفا، وذلك باضافتهم بعض تعديلات الى التصميمات والرسوم الأصلية) شرع في العمل في بدء ربيع سنة ١٨٧١، بعد حفلة شائعة وضع الخديو فيها بيده أول حجر في ذلك الميناء الفخم.

فسير بالحاجز، أولا، جنوب منارة رأس التين الغربي، وعلى بعد خمسين مترا منها، مسافة قدرها ألف متر. ثم ميل به نحو الجنوب الجنوبي الغربي مسافة قدرها ثلاثمائة وخمسون مترا: واجتيز به الثغر كله. فاذا به ميلان يشتملان على ألف وأربعمائة فدان مياه هائلة تستطيع أكبر مراكب العالم وعمارات الدول كلها الرسو باطمئنان والاجتماع براحة فيها. واذا بالمدخل الأهم دائر خلف الحاجز الجنوبي الغربي على بعد ١٥٠٠ متر من الشاطئ، والمتر الضيق لدخول المراكب الصغيرة وخروجها، الى جهة رأس التين. واذا بالبناء قد برز على علو سبعة أقدام فوق كل علو قد تبلغ اليه أمواج البحر في أشد ارتفاعها. وشمل، من جهة الشاطئ الحاجز (Mole) الواسع، على مسافة تسعمائة متر من فم المحمودية، لجهة رأس التين، واشتمل على أرصفة طولها ١٤٤٠ مترا في منتهي المتانة والجودة.

ثم أوصل ذلك جميعه بسكة حديد القبارى ، بخط حديدى أنشئ لهذا الغرض خصيصا . فأصبحت القطارات تستطيع تفريغ مشحونها على الأرصفة الراسية البواخر بجانبها مباشرة ، وتستطيع البواخر تفريغ مشحونها مباشرة أيضا ، فى القطارات العاجلة التى تملأ صغار قاطراتها تلك الأرصفة ! وبلغت قيمة ما تقاضته الحكومة من الرسوم سنويا من السفن الداخلة الى ذلك المرفأ لغاية سنة ١٨٧٧ مائة وثلاثين ألف جنيه^(١) .

على أن همة (اسماعيل) لم تقتصر على توسيع ميناءى السويس والاسكندرية ، ولكنها تناولت موانئ البحر الأحمر القصية عينها ، من القصير الى زيلع وبربرة ، وأدخلت عليها من التحسينات ما كان متناسبا مع انتعاش حركة السودان التجارية ، فى عهده ، ونموها .

إنشاء المنارات
البحرية

ولعلم (اسماعيل) أنه لا بد للوانئ ، لكى تقوم بعملها قياما نافعا فى النهار والليل ، من منارات فيها ، ترشد السفن الى أحواضها الداخلية الآمنة ، وتدرأ عنها أخطار الشعاب الصخرية ، أكثر من إنشاء هذه السرج الجزيلة النفع على جميع شواطئ مملكته المتراصة الأطراف .

فانه ، حين أدركت (سعيدا) منيته ، لم يكن من تلك المنائر سوى منارة الاسكندرية ونور عائم فى خليج السويس ، فما آتتعدت الأيام بملك (اسماعيل) إلا وقد قامت سبع منارات عظيمة على ساحل البحر الأبيض ، غير الصغرى منها ، وسبع أخرى على سواحل البحر الأحمر ، وواحدة على ساحل الأوقيانوس الهندى . وإليك بيانها :

(أولا) على ساحل البحر الأبيض : أربع بالاسكندرية وهى : منارة رأس التين تبعث أنوارها المتألقة الى بعد عشرين ميلا ، ومنارة طرف الحاجز ، تبعث أنوارها

(١) أنظر : ماك كون "مصر كما هى" ص ٢٥١ و ٢٥٢

الى بعد ستة أميال ؛ ومنارة العجمي ؛ ومنارة الخليج الغربى ؛ ثم منارة رشيد ، ونورها الأبيض والأحمر جميل للغاية ؛ ومنارة رأس البرلس ، ونورها أبيض ثابت ؛ ومنارة دمياط ، ونورها أبيض كذلك ؛ ومنارة بورسعيد الكبرى ، وهى مثيلة منارة الاسكندرية ، وتبعث أنوارها الجميلة الى بعد عشرين ميلا .

(ثانياً) على ساحل البحر الأحمر : منارة السويس الكبرى ، تبعث أنوارها على بعد ثمانية عشر ميلا ؛ أنشئت فى الميناء ، علاوة على النور العائم فى الخليج والنور الأبيض المقام على مدخل الثغر ؛ ومنارة أخرى دون الكبرى بقليل ، تبعث أنوارها الى مدى أربعة عشر ميلا ، من قمة رأس الزعفران ، الواقع على بعد خمسين ميلا جنوبى السويس ؛ ومنارة ثالثة مثلها يرى نورها من بعد أربعة عشر ميلا كذلك ، على قمة رأس غريب ، ويبعد عن رأس الزعفران جنوبا خمسين ميلا أخرى ؛ ورابعة ، أقوى منها ، فى جزيرة الجبل ، على مدخل الخليج ، تبعث أنوارها الى بعد ثمانية عشر ميلا ؛ وخامسة قائمة على صخور ديدلوس فى وسط البحر الأحمر فى خط ٢٤ و ٥٥ شمالا ، تبعث أنوارها الى بعد أربعة عشر ميلا ؛ وسادسة مثلها فى سواكن ؛ وسابعة فى الوجه بمحطة الأربعينيات (الكورنتينات) .

وأما التى على ساحل الأوقيانوس الهندى ، فواحدة فى بربرة ، قائمة هناك ، دليلا ساطعا على نور المدينة والحضارة المنبعث عن (اسماعيل) الى أقصى أطراف مملكته ، والمنبئ بشروق شمس أيامه فى شرق القارة السوداء ، لتبتد غياهب ظلماتها الممجيبة وتخترق حجب دياجيرها المدهمة .

وقد بلغ ما أنفق فى اقامة هذه المنارات الشاهقة العديدة التى كان معظم حراسها من الانجليز الخبيرين بعملها ، نيفا ومائة وتسعين ألف جنيه ؛ وقد اعتنى بها وتنظيمها

اعتناء جعلها في مقدمة مثيلاتها في البلاد الغربية عينا، وجعل مايتقاضى من الرسوم على السفن المنتفعة بها يزيد على ما تستدعيه صيانتها من نفقات — والفضل في ذلك إلى مديرها العام ماك كيلوب باشا^(١).

وكانت السفن التي تجتاز قنال السويس إلى الشرق الأقصى تدفع رسوما في ذهابها وإيابها، وأما التي تقف في السويس ثم تعود إلى بورسعيد فلم تكن تدفع سوى رسوم الذهاب؛ والسفن الحربية لا تدفع شيئا؛ وأما السفن البريدية فكان يعمل خصم قدره ٥ ٪.

ولعلم (اسماعيل)، أيضا، أن نفخ روح الحياة في أصناف الصناعات والفنون وأبواب العمل، من شأنه أن يضاعف الحركة التجارية بأكثر مستورداتها وصادراتها أكب على الأمرين معا بكل نشاط نفسه النشيطة.

إحياء الصناعة
والفن

أما الصناعات والفنون — وقد كانت مصر في أيام الفاطميين والأيوبيين، بل في ذات أيام السلاطين المماليك من بحريين وبرجيين، مهبطها وكعبتها — فإن الحكم التركي المملوكي — الذي أنشأه في الديار السلطان العثماني سليم خان الأول عقب انتصاره على جنود طومان باي البواسل، في واقعة الريدانية، وذبحه نيفا ونحسين ألفا من سكان القاهرة، وسلبه كنوزها وثقائسها وتسييره صناعاتها ومشاهير رجال فنونها إلى الأستانة، مع الزمرة من أعيانها التي اعتقلها فيها صحبة المتوكل على الله آخر خليفة عباسي بمصر — كان قد قضى عليها قضاء مبرما؛ كما قضى على كل حركة حيوية غيرها: فبت ترداد البلاد من الاسكندرية إلى أسوان فلا تجد مصنعا واحدا من

(١) أنظر: "مصر كما هي" لماك كون ص ٢٥٦ وما يليها.

المصانع العديدة التي كانت تعمل فيها النفائس والطرف من أنواع ما تحفظه دار آثارنا العربية بمصر، اليوم .

عمل (محمد علي)
في ذلك

فلما استلم (محمد علي) زمام الحكم بيده القوية، وصفاله الجوّ بزوال أيام معارضيّه من ممالك وغيرهم، ووقع في خلدّه أن ينشئ في مصر، ومن مصر، دولة شابة يقيمها على جهة الشرق، ساطعة السنا، رأى أنه لا بدّ له من احياء الصناعات والفنون فيها، ليتمكن من نيل أغراضه وقضاء أوطاره .

فأقبل ينشئ المعامل والمصانع في كل جهة؛ منها ما هو لصنع الأشياء الشرقية التي كانت البلاد تصنعها في أيام عزها السابق—ونرى بعضها الآن مما صنع في عهده في قصور أفراد أسرته الكريمة و”سرائيهم“؛ ومنها ما هو لصنع الأشياء الغربية المستوردة من الخارج .

تلك المعامل والمصانع أقيمت، في الوجه البحري : بمصر، وقلوب وميت غمر وزقّي والمحلة الكبرى وسمنود والمنصورة ودمياط وقوة وشبراخيت الخ . وفي الوجه القبلي : في بني سويف والمنيا ومنفلوط وأسيوط وطهطا وجرجا وسوهاج وإسنا الخ؛ واشتغل فيها نيف وعشرون ألف عامل .

ولكنها، بالرغم من وجود الرؤساء المستقدمين من أوروبا حتى من أميركا بكثرة فيها، لتعليم الصناع المصريين المشتغلين تحت إدارتهم، ما لبثت كلها أن تعطلت وأقفلت في عهد (محمد علي) عينه، ما عدا معمل الطرايش بقوة، فأنه بقي قائما بفضل استيراد جميع أفراد الجيش والهيئة الإدارية طرايشهم منه^(١) .

(١) راجع كتابي هامون وماجنين في هذا الصدد، وعلى العموم كل ما كتبه الكتاب الغربيون في هذا القسم من تاريخ (محمد علي) من موجودات دار الكتب المصرية . فلا سبيل الى حصرها وبيانها في هذه الحاشية .

والمرجع في هذا البوار والتعطيل الى سببين رئيسيين : (الأول) عدم وجود المواد الأولية كالحديد والفحم ، في البلاد ، وضرورة استحضارها من الخارج بأثمان باهظة كان من شأنها جعل مجارة المصنوعات المصرية للمصنوعات الأجنبية ، في أثمانها ، ومساواتها فيها ، أمرا متعذرا ؛ و (الثاني) أخذ الحكومة المصرية بمبدأ الاحتكار التجارى ، وهو مبدأ من شأنه قتل كل همة فردية والقضاء على روح كل إقدام .

ولم تجد الصناعة تعظيدا من خلفاء (محمد على) الثلاثة الأول . فإبراهيم لم يعيش ؛ وعباس لم يهتم ؛ وانصرفت الأمة في مدة سعيد بكليتها وجرثياتها الى الفلاحة ، عقب التسهيلات التي قدمت لها ، ولم تكن قد اعتادت . على أن تهافت الأجانب على الفطر في مدة سعيد ، أوجب توسع العمارة بالاسكندرية ، مع ما توجبه شيئا فشيئا من تغيير معالم ، ونشوء مصانع ميكانيكية ؛ ولكنه لم يدخل تغييرا محسوسا ، حتى ولا تعديل على نظام الصناعات والفنون البلدية .

فبقى هذا النظام معمولاً به كما كان منذ قديم الزمان : أثرا للماضى الفرعونى ؛ واتخذ من العصر التركى اسما جديدا لم تعهده مصر العربية وهو "الطوائف" .

نظام الحرف

فكل صناعة أو حرفة كان يقال لها "طائفة" وكان لكل طائفة شيخ ينتخبه كبار رجاله ، وتصديق الحكومة على تعيينه مقابل رسم يدفعه اليها ، ويختلف مقداره مع اختلاف الأيام .

ففى تعيين الشيخ رسميا ، أصبح حاكم "الطائفة" المطلق والمسؤول الوحيد عن كل شؤونه . فهو الذى يحدد أثمان العمل ؛ ويرتب درجات الأجور ؛ ويقبل دخول أعضاء جديدين فى الطائفة ؛ ويرشد الى كيفية إنجاز الاتفاقات ؛ وينتدب الصناع

الذين ينجزونها؛ ويجمع العوائد المفروضة على رجال الطائفة؛ ويمنح الأعضاء، ساعة قبولهم، الشهادات التى تثبت كفاءتهم وتبين مقدار الأجرة اليومية الواجبة لهم؛ لأنه اذا جاز لرجل الطائفة أن يقاوم على الشغل بالقطعة، لم يكن يجوز له أن يقاوم عليه باليومية لأن يوميته كانت معلومة ومبينة فى شهادته، ولا سبيل له الى زيادتها ولا الى تنقيصها. فكانت المزاحمة، والحالة هذه، معدومة بالمرتبة؛ وكان العمل على العموم تحت رحمة شيوخ "الطوائف"؛ فاذا بلغهم أن أحد رجال الطائفة اشتغل بأجرة زائدة على المبهنة فى شهادته أو ناقصة عنها جاز لهم أن يطلبوا عقابه من الحكومة وحسبه وينالونها.

على أنه كان يباح للصانع أن يشتغل فى فروع فنه بشرط دفع ضريبة مضاعفة؛ كذلك اذا احترف بحرفتين — وهو ما كان نادرا — إلا اذا اتفق سرامع الشيخ، وحمله برشوة على غض نظره^(١).

أما الصناعة الغربية المستوطنة، فلم تكن خاضعة لهذا النظام. ولكنها لقلتها، لم يكن فى استطاعتها أن تزاخم الصناعة المحلية، مزاحمة محسوسة. ومن المعلوم أن قلة المزاحمة تعود الخمول، وتحول، عادة، دون تحسين العمل ورقبه وبلوغه درجة الكمال. فلا عجب، والحالة هذه، من بقاء الصناعات والفنون المحلية فى مستوى واحد،

طوال المدة مابين سنة ١٨٠٠ وسنة ١٨٦٣

فلما تفخ (اسماعيل) فيها، من روحه، أخرجت الأرض المصرية أولا، برأس مال قدره ستة ملايين من الجنيهات، معامل سكر فى مصر الوسطى، تمتد على طول

(١) أنظر: ماك كون "مصر كما هى" ص ٢٩٦ وما يليها لغاية ص ٣١٤ للاستيثاق من صحة القول فى نظام الحرفى والمعامل والمصانع بمصر فى الدولة العلوية.

تسعين ميلا على شاطئ النيل الأيسر ، من بنى سويف الى برج أسيوط ؛ وتستغل محصول ٢٥٧٠٠٠ فدان بمعاصرها القائمة بالفشن ، ومغاغة ، وآبا ، وبنى مزار ، ومطاي ، وسمالوط ، والمنيا ، وفرشوط ؛ ومعامل سكر أخرى في الصعيد ، تمتد ما بين أرمنت ، والضبعة والمطاعة وتستغل أربعين ألف فدان ؛ ومعامل سكر ثلاثة في واحة الفيوم ، تستغل حاصلات ديميرس ، وسليكس ، والفيوم ، وأبوكساه ، ومعصرة دودا ؛ وكل معمل منها يشغل نيفا وألفى عامل ، كلهم مصريون ماعدا المهندسين — فانهم كانوا انجليز — ويخرج ، علاوة على السكر ، عسلا أسود (دبسا) أجود من عسل جزر الهند الغربية ، وروما من أطيب المشروب ، بمن اجمالى قدره سنويا مائة وسبعون ألف جنيه .

معامل السكر

وأخرجت ، ثانيا ، معامل نسيج عديدة ، اشتغل فيها من الصانعين ما ربا عددهم على عدد صنائع كل حرفة أخرى : فالف وستمائة منهم كانوا يشتغلون في معامل دوائر الولاية باشا ، بقوة ، وبولاك ، وشبرا . والمعمل الأول كان يخرج خمسين ألف طربوش ، في السنة ، يباع معظمها الى رجال الهندية والبحرية ، وبقايا للعموم ؛ والأخرى تخرج ٣١٥ ألف ثوب من الصوف ، معظمها للجند أيضا .

معامل النسيج

وأقام بمصر ستين معملا لنسيج القطن والتيل ؛ وعشرين لنسيج الصوف ؛ وأحد عشر لمعمل الأبسطة ؛ ومائة وسبعة للخياكة ونسيج البقعة .

وأقيم بالاسكندرية ثمانية وثلاثون محلا لنسيج القطن ؛ وواحد وثلاثون محلا لمعمل الأبسطة .

ونشأ في دمياط مائة وستة وستون دكانا لنسيج الحرير واثان وستون لصناعته . وقام المجتهدون ، في بنى سويف ، يكثر من عمل البساط الصعيدى المعروف

بالكليم والأثسجة التيلية الخشنة للبس الفلاحين ؛ وكان في كل دكان من دكاكينهم من منوال الى اثني عشر منوالا .

وأخرجت ، ثالثا ، معامل لصنع المعادن ؛ منها ثلاثة للحكومة ، وهي : مسبك مدافع ، ومصانع المعادن ومعمل بنادق — وفيه ما كينات لتصليح البنادق من أحدث طراز رمنجتن — وعنابرهما ببولاق ؛ ومعمل خرطوش بالاسكندرية ؛ علاوة على معمل سلاح ، وعنابر للبواخر والسفن الحربية — وهو ما أنشئ فيما بعد نظيره في السويس .

أما معامل شغل المعادن الخاصة بالأهلين فكانت بمصر : خمسة وثمانين مسبك حديد ، و ٧٣ معملا للنحاس ، و ٨٠ محلا للتبييض ، عدا ٢٤٠ محل صانع ، وعدة معامل سلحدارية وحدادين ، تخرج من الأسلحة أنفسمها وأجملها ، ومن الأدوات الحديدية الصغرى ، ما تدعو اليه الحاجة ؛ وبالاسكندرية : ٦ مسابك حديد ، و ٤٣ محل حدادة ، و ٢٠ معمل نحاس ، و ٩٣ محل صياغة .

ثم أنشأت الحكومة ، بقلوب ، معملا لضرب اللبن كان يخرج ٧٠٠٠٠٠٠ لبننة حمراء كل عام ؛ ثم الألف منها تسعون قرشا صاغا — وكان معظم البناء حينذاك بالآجر والقليل منه جلدًا بالجر . وكانوا يستخرجون الحجر ، بمصر ، من المقطم ؛ وبالاسكندرية ، من المكس كما هو شأنهم اليوم ، بعد أن كانوا ، قبل سنوات قليلة من ذلك العهد ، ينهبون المعابد القديمة كلما أرادوا إنشاء بناء بالحجر .

وبدت الدباغة وصناعة الجلود فأنشأت الحكومة ، لهذا الغرض ، مصنعا بالدباغة بالاسكندرية ، كانت تدبغ فيه من ثلاثين الى أربعين ألف جلد سنويا ، ما بين جلود بقر وجاموس وخراف وماعز .

وأنشأ الأفراد نيفا وثلاثين مصنعا بمصر والاسكندرية ، تجهز وتدبغ أكثر من مائتي ألف جلد سنويا . فكثير تصدير الجلود المصرية الى الخارج ، وراجت صناعة السروجية في داخل القطر وراجا عظيما .

صناعة الفخار

ولسنا نقول شيئا عن صناعة الخزف ، لأنه من المعلوم أن صنع القلل والزليق والأباريق والأزيار ، وما على شاكلة ذلك جميعه ، والتفنن في صنعه ، قديمان بمصر قدما تكاد الذاكرة لا تدركه ؛ ومن المعلوم أيضا أن هذه الصنعة بلغت في مصر القديمة شأوا لم تبلغه في مصر الحديثة . ولكنا نقول ان أفضل أدوات حرفته إنما كانت تخرجها مصانع قنا وبلاص وأسيوط ومنفلوط وملوى ؛ وتنزل الى المراكب في النيل منها ، سنويا ، خمسمائة ألف قطعة ، كما كانت تفعل في أيام طوطمس العظيم ، وأيام أن أكره بنو اسرائيل على مغادرة مصر .

معامل الزجاج

وأخرجت هذه الأرض المصرية أيضا من ثمانية الى عشرة معامل زجاج — واسم أحدها لا يزال مطلقا على إحدى المحطات بين الاسكندرية ودمهور — كانت تصنع للأسواق نيفا وعشرة آلاف قطعة متنوعة ، سنويا ؛ عدا عشرين ألف زجاجة مصباح . نذكر هذا : والألم ملء القواد ، في هذه الأيام التي لا يعمل زجاج لنا فيها حتى أصبحت زجاجة المصباح البسيطة ذات العشرين الفضة دارجة ، سابقا ، تباع بنصف ريال ، منذ أن حالت الحرب العالمية الكبرى دون أن ترسل مصانع الغرب شيئا منها إلينا .

معامل الورق

وماذا نقول عن معامل الورق التي أقامتها الدائرة السنية — أى دائرة (اسماعيل) — ببولاق سنة ١٨٧٠ ، وكان يشتغل فيها ٢٢٠ عاملا وطنيا تحت رقابة مهندسين

ورؤساء أعمال من الانجليز؛ فيخرجون ١٨ طنا من الورق المستعمل للفسكر، وسبعين ألف فريده ورق طباعة وكثابة، من أنواع مختلفة، يصنع أوطؤها قيمة من الحلفاء وقشر القصب، وكانت تكفى كل الحاجة اليها بمصر، ويصدر الزائد على الحاجة منها بالات بالات الى الجمار، بل الى الهند؟

نحن لا نتوسع في ذكرها، خشية إيلام النفوس، لأن عدمها الآن بمصر، مع انعدام الوارد من الخارج أصبح يهدد المدارس، بالإقفال، لا الصحافة والتأليف فقط بالتعطيل، ومصالح الحكومة بالارتباك.

تحسين المطبعة
الأميرية

أما المطبعة الأميرية التي أنشأها (محمد علي) فان (اسماعيل) وسعها توسيعا أصبحت معه تستطيع أن تطبع كل ما تحتاج اليه مصالح الحكومة، وجميع كتب التدريس التي تقرها وزارة المعارف العمومية باللغتين العربية والتركية، وفي كل لغة من اللغات الأوروبية الكبرى، كالفرنساوية والانجليزية واليطالية، طبعا نظيفا متقنا، خليقا بأى مطبعة بباريس ولندن، مهما كانت كبيرة، ومعنى بها، أن تفتخر به؛ مع أن عمالها — وكانوا أكثر من مائة — كانوا جميعا من المصريين.

على أن الإقدام الشخصى شرع، مع ذلك في مزاحمتها مزاحمة كبيرة منذ ذلك الحين. فالدائرة السنية أنشأت محل ليتوغرافيا لها ببولاقي؛ وأنشأ بعض الفرنج والأهليين خمس مطابع ونمسة محال ليتوغرافيا بمصر، وأربعة بالاسكندرية؛ ولكن العمال فيها كانوا إفرنج كلهم.

وازداد عدد المشتغلين في باقى الحرف، فالطحانون والقرانئون أصبحوا طائفة كبيرة؛ وبلغ عدد الخبازين في المدن والبندر وحدها — خلاف الفلاحين والبدو —

٢٣٠٠ خباز منهم ١٠٠٠ بمصر و ٤٩٠٠ بالاسكندرية . وبلغ عدد صانعي الفطير والحلوى ألفا ومائتين، منهم ٨٠٠ بمصر، و ٢٠٠ بالاسكندرية، والباقي في البنادر . وبلغ عدد الطواحين البخارية ٢٧ بمصر و ٢١ بالاسكندرية ؛ وما يدار منها بالجيل ٥٧٥ بمصر و ١٢٧ بالاسكندرية، علاوة على ٣٧ طاحونة هوائية بهذا الثغر، وجملة طواحين بطنطا والزقازيق والمنصورة . وكان للحكومة طاحونة بخارية عظمى، تقوم بطحن الفلال اللازمة للجيش والبحرية ؛ وخبزان عظيمان بمصر والاسكندرية، لتوزيع الخبز على الجنود والنوتية، وعلى جهات البر والمدارس والحجاج العابرين . وزاد عدد البنائين وصانعي الأحذية والسكريين، وازدادوا اتقاناً لصنائعهم، حيال المزاحمة الأجنبية ؛ كذلك كان شأن التطريز والصياغة، ولو أنهما استمرا يشتغلان على النماذج القديمة المصرية .

غير أن صناعة عمل المشروبات والتفنن فيها أخذوا يزولان شيئاً فشيئاً، وتحل محلها الصناعة على الطراز الغربي؛ حتى أصبح ثمن «العينة» فقط من الصناعة القديمة أعلى مما كان ثمن الشباك كله في عهد علي بك الكبير ومحمد بك أبي الذهب . وكذلك بات شأن الترويق والتنميق في داخل المنازل والقصور : فان الذوق والصناعة القديمين زالا منهما، وحل مكانهما الذوق والصناعة الألمان .

أما التفريخ فبقى كما كان قديماً، ووصفه هيرودوتس المؤرخ اليوناني . غير أن معاملته — وكانت عددها ٦٠٠ في القطر — ازدادت كثاشاً وطفقت تخرج نيفا وأثنى عشر مليون دجاجة سنوياً .

معامل التفريخ

وأدت الحرب الأميركية الأهلية الى انشاء معامل قطن في البلاد، منها ستة بخارية، بتسعة مكابس بالاسكندرية؛ ومعملان في داخلية القطر، أحدهما

معامل القطن

بالمنصورة، خاصة و «تورت اخوان» ، كان أكبر المعامل قاطبة ، لاشتماله على ثمانين محلجا وسبعين مكبسا وآلات لتنظيف الذرة وطواحين زيت وطواحين دقيق عظمى وآلات لفرز الكنان .

العمل في مناجم
الزمرد ومناجم
أخرى

وأجبت روح (اسماعيل) العمل في مناجم الزمرد، بجبل زبارا ووادي سقيط، بين إدفو والبحر الأحمر؛ وفي مناجم الرصاص، بجبل الرصاص، في الجهة عنها؛ وفي مناجم الذهب في بلاد البشاريين؛ وفي مناجم الفيروز بمغاور شبه جزيرة سيناء؛ وفي محاجر المقطم وأسوان الغرانيتية، ومحاجر وادي عمرحوب الممرية، وجبلي الدخان الأبيض والأحمر الرخامية؛ وحثت: فأوجد البحث قليلا من الحديد والرصاص والنحاس في بعض الصخور بشلال أسوان وجبل زبارا .

استخراج النطرون

ونشط استخراج النطرون من مديرية البحيرة، واستخراج التترات والأملاح من البحيرات ومن الصخور، حوالى شواطئ البحر الأحمر . أما النطرون فأصبح له ثمانية أحواض كبيرة، وبركان صغيرتان تجفان في الصيف، استغلت الحكومة جانبها منها، واستغل الأهالى الباقي؛ واشتغل فيها ثلاثمائة عامل، منهم مائة راهب قبطى مقيمون في أربعة أديرة .

والتترات

وأما التترات، فانه أمضى يستخرج منه ٦٥٠ كيلو من أنقاض المدن القديمة، وينظف في المعامل المصرية، فيؤدى ٥٦٠ كيلو من تترات البوتاسا .

والمالح

وأما المالح، فانه أصبح يشتغل في استخراج ألف شخص وألف وثلاثمائة حيوان من اثنتى عشرة حفرة؛ فيستخرجون منه ٧٢٠٠٠ إردب سنويا .

ووجد زيت حجر (بترول) على بعد مائة ميل جنوب السويس؛ فأحضرت الماكينات لاستغلال ينابيعه، وبوشر العمل؛ وما لبث أن أخذ يلشربنجاح قريب .

رواج صيد الأسماك وراج صيد الأسماك في المصايد والنيل والبحر فاشتغل نيف و ٣٧٠٠ صياد ، في نيف وثمانمائة قارب ، على النيل وفي البحر ؛ وما يزيد على ستة آلاف صياد ، في أربعة آلاف قارب ، على بحيرة المنزلة ؛ حتى بلغت العوائد المربوطة على هذه البحيرة فقط ستين ألف جنيه ؛ وراجت كذلك الملاحة النيلية : فبلغ عدد المشتغلين فيها ستة وثلاثين ألفا ؛ وكانوا أكثر الناس بسطة في السرور ، وأشدّهم ميلا إلى الابتهاج والغناء ، وكثيرا ما كانت الحكومة ، ساعة احتياجها إلى نوتية في سفنها الحربية أو التجارية ، تستدعيهم إليها وتنظمهم في سلكها بأجور جيدة . أما المراكب النيلية التي كانوا يعملون فيها ، فكانت على ستين نوعا من الذهبية الفخمة إلى الصندل البسيط .

وقد وضع بعضهم تعدادا لأرباب الحرف والصنائع في القطر ، سنة ١٨٧٧ ، فإذا بهم كالآتي : ٣٧١ صانع أساحة ؛ ٢٦٠٥ حداد ؛ ٤٣٤ صانع لبن ؛ ٦٤٧٣ نشارا ونجارا ؛ ٣٢٠ خما ؛ ٧٧٠ صانع ملابس ؛ ١٢٩٦ نحاسا ؛ ٥١٠٩ صائغ ؛ ١٨٧١ مطرزا ؛ ٣٢٠ حفارا ؛ ٨٦ قرياتيا ؛ ٢٦٣٠ جوهريجا ؛ ٢٤٨٢ حراق جبر ؛ ٢٨٥ مرنحاتي ؛ ٤١١٣ بناء ؛ ١٤٦٣ حصريا ؛ ٦٨٦ نقاشا ؛ ٢٥٧ عامل شباك ؛ ٥٤٠ طوانيا ؛ ٨٣٤ نقرانيا ؛ ١٩٠ خيالا ؛ ٧٧٠ سروجيا ؛ ٢٢٣٥ صانع أحذية ؛ ٥٨٩ مغربلا ؛ ١٤٠٤ حجارا ؛ ٢٥٢٠ خياط ؛ ٩٧١ دباز ؛ ٥١٠ قصديري ؛ ٤٣٦٠ سمكريا ؛ ٥٨٢ منجدا ؛ ٣٠٠ مطبعي ؛ ٢٠٠ صانعي ورق ؛ ٢٥٠ صانع زجاج ؛ ١٠٠٠٠ نساج ؛ ٩٦٠٠ صائد سمك ؛ ٣٦٠٠٠ مراكيبي (نوتي) ؛ ٩١٠ قلفاطي ؛ ٣٥٠ مركب مزاريب .

فكان ، والحالة هذه ، مجموع المشتغلين في الحرف والصنائع مائة ألف وأكثر ،
أى بنسبة ١ الى ١٢ من مجموع الذكور البالغين في القطر جميعه . وهذه نسبة تدل
على مقدار الحركة والعمل في مضامير الصناعة والفن .

وكانت الأشغال الهندسية ، في كل ما تستدعى الحرف المذكورة منها ، معهودا
بها في بادئ الأمر الى رجال من الانجائز بمرتبات تتراوح بين ٨ و ٢٥ جنيها
شهريا . ولكن الحركة التعليمية ما لبثت أن أحلت المصريين ، لاسيما المتخرجين
من مدرسة الفنون والصنائع ببولاق ، محلهم بمرتبات من ٨ الى ١٠ جنيهات
شهريا .

غير أن هذه الصنائع والحرف كلها ، ولو أنها كانت بحركتها الحثيثة ، والنشاط
الذى أوجبه ، تجعل مصر شبيهة بخليج نخل ، الكل فيها يشتغل ، لم تكن سوى
وجه من وجهى الحياة العملية التى دبت في جسم القطر اذ نفخ (اسماعيل) فيه من
روحه .

وأما الوجه الثانى فالأعمال والمنشآت الخصوصية والعمومية ، التى أشغل فيها
ذلك الأمير المقدم المهم والمجهودات .

فانه ما ارتقى العرش ، إلا ووضع نصب عينيه ، لاسيما فيما يختص بعارة الاسكندرية
ومصر ، الاقتداء بأغسطس قيصر الرومانى ، القائل : « وجدت روما مبنية باللبن ،
فتركها مبنية بالرخام » ؛ أو بالامبراطور نابليون الثالث ، الذى وُطن عزمه على تغيير
شكل باريس ، من حسن الى أحسن ؛ وما قئى ينفذه حتى صير العاصمة الفرنساوية
عروس مدائن العالم طرا .

الهار والعمارات

عمار الاسكندرية أما الاسكندرية، فانها بعد عزها الأفعس في أيام البطالسة والرومان والبيزنطيين أنفسهم، اذ كانت ثانية عواصم المسكونة، وكان عدد سكانها يربو على ستمائة ألف آلت الى الخراب والدمار، شيئا فشيئا على توالى القرون، لتتلى السياسة عنها .

(أولا) مذ اتخذ عمرو مدينة الفسطاط عاصمة له (عملا برغبة أمير المؤمنين عمر ابن الخطاب في ألا يكون بينه وبين المسلمين بمصر ماء) ، فالمعسكر، فالقطائع ، فالقاهرة، وابتعد التجارة عن شواطئها .

(ثانيا) منذ أن أنشأ الطولونيون مدينة رشيد ، وبعد أن أبقي الظاهر بيبرس دمياط الحديثة على أنقاض دمياط القديمة؛ وما زالت مبانيها تهدم، وأكوام المهدم تكتنف المعمار، وتزاحم على قواعد، وتحصره فيما عرف، لغاية عهد (محمد على) الكبير، بالجزيرة الخضراء؛ وما فنى عدد سكانها يتضاعف، حتى باتت ضيعة حقيرة، لا يؤبه بها، وبات سكانها لا يزيدون ، إلا قليلا ، على ستة آلاف ، حينما احتلها الفرنسيون في سنة ١٧٩٨

عمل (محمد على) فلما استخلص (محمد على) الحكم لنفسه من أيدي الباشاوات المرسلين من لدن الأستانة وأيدى الممالك، ومن مطاعم الدول المستعمرة؛ وعن له أن يتخذ الاسكندرية عاصمة لدولته الحديثة، ومقرًا ومرجعا لتجارتها؛ وأقبل يعمرها، ويحسنها، ويجملها، لا سيما بعد أن أوصل مياه المحمودية اليها : فأنشأ حولها الحدائق والبساتين، وأقام، على ضفاف تلك الترفة، القصور والمنازل الخلوية البديعة؛ ومد ما بين باب رشيد وسرايه الفخمة برأس التين، شارعا جميلا مرصوفا بحجر مستخرج من الجبل الأحمر فوق مصر، ومكسوا بمسحوق الجير والبتسولانة الصناعية، لتمتج أجزاء ذلك الحجر

معا، وتبرز متجانسة لانتواء فيها؛ وبني الترسانة على يد سيريزى بك مشيد عمارته البحرية، التى خلفت أسطوله المدمر فى واقعة نافارينو؛ وأنشأ الحوض الحديدى العائم لتصليح سفنه التجارية والحربية، على يد موجيل بك؛ فصنع بفرنسا، وأتى به، جاهزا، الى الاسكندرية، فوضع فى المحل المعد له، وكلف ١٢٧ ألف جنيه؛ وأصلح الميناء الجديدة؛ وصرح للفريج بالخروج من وكالتهم المدعوة "فندق" التى كانت متاجرهم فيها، ويأوون اليها ليلا وتفضل عليهم أبوابها، لئلا يمتزجوا بالأهلين أو يمتزج الأهلون بهم، وأذن لهم بالانتشار فى المدينة: فأقبلوا ينشئون لأنفسهم الحى الذى عرف فيما بعد باسمهم؛ وقد اقتدى به ابنه ابراهيم، وأنشأ الميدان المعروف بالمنشية، وشيد حوله المنازل الفخمة التى شرع يؤجرها بأجور عالية الى قناصل الدول العامة، حتى دعى ذلك الميدان باللغة الأجنبية "ميدان القناصل"؛ وأقدم زعماء التجارة، المتعاملون مع (محمد على) مباشرة، كـ كـريزينا، وأنسطاسى، وجباره، وغيرهم، على بناء قصور لهم ومنازل لا يأنف الملوك أنفسهم السكنى فيها؛ حينذاك أخذت الاسكندرية تنمو شيئا فشيئا وتوسع، فتتلاشى أكوام الخراب أمام تقدم خطوات العمار؛ وتكون الأحياء الجديدة فوق رفات الأحياء الميتة؛ وتخط الشوارع الحديثة فوق خطوط شوارع الاسكندرية، الراقدة تحت تراب القرون؛ اسكندرية البطالسة والرومان؛ حتى أصبحت مدينة مساحتها خمسة أضعاف ما كانت عليه، يوم أن فتحها بونابرت، وجرح كليبير فى رأسه وهو يهاجمها من جهة باب رشيد؛ واصبح عدد سكانها بيضا وستين ألفا. وما زالت تنمو، بعد ذلك، وتزداد بتدفق حياة القطر وتجارتها كلها اليها، وتزوج الريف العامل للسكنى فيها، وحب سعيد لها، وتفضيله لإياها على العاصمة، مقتديا فى ذلك بأبيه المجيد، حتى أصبحت فى عهده

عمل ابراهيم

مدينة ذات مائة ألف نفس تقريبا تزدهى بالقصور والبساتين والمتنديات العامة، ما تزدهى به المدن الغربية التي هي من درجتها .

ولكن نموها لم يكن منظما ولا مطابقا لروح العصر الجديد . فانها بقيت قليلة الشوارع الواسعة المسلوكة ؛ كثيرة الأزقة والدروب الضيقة ، المعوجة ، القذرة ؛ كثيرة الحفر والنقر ، في ذات الشوارع المهمة ؛ لها بالك بالحارات والمسالك الصغيرة ؛ لا تنظم فيها ، ولا اعتناء بنظافة ورش وصيانة ؛ لتكتم الأتربة والأقذار في طرقاتها وسككها التربة ، التي لا بلاط يغطيها ؛ فاذا هبت ريح عليها ، انتشرت ، عثيرا شريرا ضارزا ، في الفضاء ، وأصاب المآزة بأمراض في أعينهم ؛ أو ضربتهم بأوبئة في أحشائهم ؛ وإذا سقط مطر ، تحولت الى وحول ، بعيدة الغور ، تغرق فيها الأرجل حتى الركب ، والعربات حتى ما فوق نصف العجل ؛ فيبيت المرور منها متعذرا ، وتتقطع حركة الأخذ والعطاء ، إلا اذا استخدمت الجمال والهجن لنقل البضائع من الجمرح الى الأسواق ، ومن الأسواق الى الجمرح ، بأجر باهظة ؛ واذا ماجت الليل ، وانسدلت سدول ظلماته الهيمية ، انباعت الأخطار والأهوال في تلك الشوارع والأزقة والدروب ، لعدم وجود تنوير عام فيها ؛ وانقطع مرور الأقدام منها ، إلا أقدام من لم يخف التعرض لشر اللصوص وقطاع الطرق ، أو اضطرته أشغاله للتغير بنفسه ؛ وباتت الضواحي ، حتى عند أبواب المدينة عينها ، محط للاثم والاجرام . وبما أن استقاء أغلبية الأهالي ، بالرغم من توصيل مياه النيل اليهم في ترعة المحمودية ، استمر من الصهاريج ، كما كان قديما ؛ أو اذا تحول الى مياه المحمودية ، قلما اعتنى بتقطيرها أو ترويقها ؛ وبما أن الوقايات الصحية لم تكن مألوفة ، وكان ذبح المواشى اللازمة للغذاء ، مثلا ، يتم على قوارع الطرق أو في داخل حوانيت الجزارة ؛ وكان دفن الموتى

يباح في جوار المنازل وداخل المدينة، حتى في المساجد والبيوت، ما فتئت الأوبئة، ولا سيما الطاعون، تهاجم الاسكندرية الجديدة وتفتك بأهلها، بين حين وحين، فتكا ذريعا.

فأقبل (اسماعيل) يغير ذلك جميعه؛ ولو أنه لم يكن يحب مدينة الاسكندرية ولا الإقامة بها، لتطيره منها، بعد أن قال له منجم انه سيلقى منيته فيها. وإذا بالسائح الذي زار تلك المدينة في أوائل سنة ١٨٦٣، يكاد لا يعرفها لدى عودته اليها في سنة ١٨٦٩؛ ويكاد لا يعرفها، من جديد، لدى عودته اليها مرة أخرى في سنة^(١) ١٨٧٨

فشوارعها وسعت بالتدريج توسيعا مستمرا؛ وانتزعت منها أكوام الأقدار والأتربة؛ وطمرت الحفر والنقرب؛ ومهدت تمهيدا حسنا؛ وبلطت بلاطا جميلا أتى به من تريسى، بمصاريف كبيرة؛ وغرس بعضها، على جانبيه، بالأشجار الباسقة؛ فأصبحت حركة التجارة فيها آمنة مطمئنة؛ وحركة النقل والتنقل سهلة تتم بمصاريف قليلة من الجمر والكاليه، وبين أنحاء المدينة قاطبة.

وحاراتها وأزقتها وسعت بالمثل؛ ونظفت؛ وأبعد عنها كل مسببات الأمراض والأوبئة؛ وفصلت أحيائها بعضها عن بعض بقواعد تنظيمية، مافق مفعولها يزيد، بين أقسام المدينة، فراغا جميلا، أخفى يملأ حدائق وبساتين؛ وأنشئت أحياء جديدة، أهمها حي العمال، بنى على الأراضي الواقعة بجوار عمود الصوارى — وكانت ملكا لاسيو براقيه السابق ذكره، فاشتراها (اسماعيل) منه ووهبها للحكومة — وأمر بأن تنفق أجور المساكن التي يدفعها العمال في سبيل إنشاء مستشفى لهم يتطبلون فيه مجانا. واختطت شوارع جديدة، منها ما هو للزهة المحضة كشارع الحمودية وسكة

(١) أنظر: "مصر تحت حكم اسماعيل" لسانى.

عمل (اسماعيل)

توسيع الشوارع
وتبليطها

توسيع الحارات

إنشاء حدائق
وأحياء جديدة

إنشاء منزهات

الرمل — وهما من أجمل متزهات القطر، وتجلجا، حين تما، عروسى السكك المصرية قاطبة — ومنها ما قضت به الحاجة فى الأحياء الجديدة .

الانارة بالغاز

وأنيرت جميع هذه الشوارع والأحياء والضواحي بالأنوار الغازية ، إنارة بدبعة ، على مثال المدن الأوروبية الكبرى . فزالت الأخطار والأهوال منها ؛ وولت أقدام الاثم مدبرة ؛ وسادت الطمأنينة وانتشر الأمن فى كل جهة بعد مغيب غزالة النهار .

إنشاء البلدية

وأنشئت بلدية للاعتناء بأمور التنظيم ، والصيانة ، والنظافة : فأبطل الذبح داخل البيوت والحوانيت ، وجعل له محل خاص ، وأبطل دفن الأموات فى المدافن الخاصة بجوار المنازل وداخل المساجد ؛ وغيرت طرق الاستقاء ، ووزعت المياه على البيوت مروة جهد الاستطاعة ؛ وأقيمت الوقايات الصحية ، على يد الادارة الصحية المعروفة إذ ذاك باسم ”الانتندانس سانيتير“ ؛ نجفت وطأة الأمراض والأوبئة ، وأخذت نتلاشى جراثيمها شيئا فشيئا .

تجاوزالعمارالأسوار
وابواب القديمة

ونخرج بالعمار خارج الحدود والأبواب القديمة ؛ وسيربه شرقا وجنوبا وشمالا ، سيرا حثيثا ، وقامت القصور فى وسط الرياض الفيحاء والفياض الزاهرة ، تمتد ، حلقة متصلة ، على شاطئ البحر ، من طابية الرومان الى سيدى جابر ، وما فوقها ؛ وأجملها كلها وأكبرها حجما القصور التى شادها (اسماعيل) لنفسه ولأبنائه وبناته ، ابتغاء تشغيل العمال ومساعدتهم على القيام بشؤون حياتهم . واتفق أن أحد تلك القصور — وهو الذى شاده لنفسه خاصة ، وكان أوسع الكل أرجاء — احترق بعد الفراغ من بنائه ؛ فأمر باعادته أحسن مما كان .

ناهيك بالأعمال والأشغال العظمى التى عملت فى الميناء واستوققت إعجاب الكل ، مما سبق لنا بيانه .

فزاد ذلك جميعه في مساحة البلد المبنية ، حتى أصبحت أربعة أضعاف ما كانت عليه في عهد سعيد ؛ وزاد في عدد سكانها حتى أضفى ، في أقل من خمسة عشر عاما ، نيفا و ٢٤٠ ألفا ، منهم ٤٨ ألفا غربيون ، بعد أن كانوا ٧ آلاف فقط ، عند ممات الباشا العظيم ! ولكي يبرهن أن عصره عصر رقى فكري صحيح ، وعهد تقدم حق في مسالك الحضارة ، أقام في شهر أغسطس من سنة ١٨٧٤ في ميدان المنشية الذي أنشأه (ابراهيم) أبوه ، تمثالا نحاسيا لجلته العظيم ، تجلى فيه (محمد علي) ، فارسا مهيبا ، يشرف على الساحة الفسيحة ، ويده الثابتة على خاصرته القوية ، تدل على أن النصر بات طوع بنانه وأنه نشر مجده في الفضاء الخاف به !

إقامة تمثال
(محمد علي)

عمار مصر

وأما مصر القاهرة^(١١) فانها ، بعكس الاسكندرية ، ما فتئت تزداد عمارا واتساعا ، منذ أن أنشأها جوهر قائد جيوش المعز لدين الله الفاطمي ، حتى انقراض دولة الأمراء المماليك ، وقيام الأسرة الحمديدية العلوية . ولكنها بالرغم من كل بناء قام فيها ، ما فتئت محصورة بين بابي الفتوح والنصر شمالا ، والخليج المصري غربا ، والجبل وقرافة المماليك وسلاطينهم شرقا ، وخرائب الفسطاط جنوبا . وكان كل حد من هذه الحدود يمتاز بتلال سوداء من الخرابات والأقذار تعلو عنده حتى يبلغ ارتفاع بعضها من خمسين الى مائة قدم ، كالتلال التي لا تزال نراها جنوب مسجد أحمد بن طولون الى يومنا هذا وهي أطلال مدينة القطائع ، عاصمة الطولونيين ، الواقعة بين فسطاط عمرو وقاهرة المعز . وكان سكان كل حد ، ما عدا الحد الغربي ، لا يفتأون يزيدون تلك الآكام القذرة ارتفاعا ، بما يرمونه عليها ، يوما ، من أقذار منازلهم .

(١١) جميع التحسينات التي أجريت في القاهرة على أيدي (ابراهيم) و(اسماعيل) أنظر : كتاب لبنان دى بلقون الممنون : "مذكرات عما تم من الأعمال الهامة بمصر منذ أيام الفراعنة الى الآن" ص ٥٩ وما يليها .

وأما الحد الغربي، وهو الخليج، فكما أنه كان — أيام الفيضان — مستقى المنازل المقامة على شاطئه، والمتداية منها الأدلاء فيه، كان — أيام التحريق — مصب مجاري كل تلك المنازل . إلا أنه كان، في وسطه، عند بركة أوجدها هناك الفيضان، يتكيف تكيفا يقر العين، بما أنشئ فيه من بساتين منذ عهد الأمير أربك، قائد جنود (قايتباي) التي قهرت عثماني (بايازيد الثاني)، في ربوع سوريا القصية، حتى عهد الاحتلال الفرنسي، وأطلق على مجموعها اسم الأزركية، إكراما لذلك الأمير .

فكان القادم الى مصر، من أية جهة يصل إليها، حتى من جهة الغرب — لأن تلال الاقدار كانت تفصل الأزركية عن بولاق — يرتد نظره عند وقوعه على تلك الدمن، ويودّ لو أن في الاستطاعة ازالها وملاشاتها؛ ولكنه لا يلبث أن يسلم بأن ذلك محال، بعد ما يتأمل جسامة الأكوام، ويقدر المهمة الواجبة للاقدام على ذلك العمل الشاق فوق كل تصور، والذي يعد بجانبه ما قام به هرقل، البطل اليوناني من تنظيف اسطبلات أوجيس الملك، لعب أطفال، حتى جادت الأيام لمصر (ابراهيم) الهمام .

عمل (محمد علي) فبينما (محمد علي) أبوه يكلف برهان بك رئيس ادارة الأشغال العمومية، وأحد تلامذة البعثة المصرية الأولى الى باريس، بوضع مشروع لتحويل الأزركية ببركتها الى بستان عام، يشتمل من الحضرة السندسية والظل والماء على ما تشرح له الصدور؛ وبينما برهان بك يصعد بالأمر، ويضع مشروعه، ويقدمه الى الأمير، فيعتمده ويأخذ من وقف الأسرة البكرية الأربعين فدانا المتكونة جهة الأزركية منها، ويعطيهم — بدلا عنها — أطيانا ببلدة بهتم قدرها عشرة أضعاف المأخوذ منهم؛ بينما يقدم برهان بك على نفاذ المشروع، ويحول الأزركية الى المنتزه المرغوب فيه،

عمل (محمد علي)

تحويل الأزركية الى منتزه عام

سنة ١٨٣٧ ، أمر (ابراهيم باشا) المسيو بونفور مهندسه بإزالة الأكوام كلها الواقعة ما بين النيل وبلاق ، ومصر القاهرة ، والفسطاط (مصر العتيقة) ؛ وإنشاء متنزهات خاصة مكانها ، تمتد مدى البصر . ووضع تحت تصرفه ما شاء من الأموال والرجال . فأقدم المسيو بونفور بهمة على تنفيذ ما أمر به ؛ ولم تمض ثمان سنوات إلا وتمثلنا المهمة ، وتجلت الرياض والغياض الفيحاء تزيينها الأشجار الباسقة — لا سيما الجميز واللبخ — حيث كانت تعلو الأكوام الجارحة للنظر .

ولما عاد (ابراهيم) من حروبه بسوريا ، شغل الأعمال الجارية وأتم بونفور ما كلف به . فزال الأكوام كلها من باب الحديد الى مصر القديمة ، غرب القاهرة بأسرها .

حينذاك أقبل (ابراهيم) على إزالة ما كان منها بحريها أيضا ، أى ما بين بابى الفتوح والنصر ، من جهة ؛ والعباسية والظاهر والفعالة الحالية ، حتى باب الحديد ، من الجهة الأخرى . ولم يكن فى استطاعة غير المنصور فى (تزيين) تميم ذلك العمل التيتانى . فأقبلت الأيدى بتأثير ارادته القوية وهمته الشماء ، تعمل ، بكثرة واستمرار ، معاول القطع والجرف ، فى تلك الدمن المتكدسة ، فتنتزعها وتطرحها فى البرك المجاورة — وأخصها بركة الرطلى ، وبركة طبالة المستنصر الفاطمى — فتطمها ، حتى نظفت منها الجهة ما بين بابى القاهرة الشماليين والفعالة ؛ وجففت ، فى ذات الوقت ، تلك البرك التى كثيرا ما كان الفيضان وعدم الاعتناء يحولانها الى مستنقعات ، تتولد فيها جراثيم الأمراض .

(١) أنظر : بكار مسكاو "مصر تحت حكم محمد على" ص ١٦٣ وما يلها وهو الكتاب الممنون أيضا

"أسفار وحوادث بمصر" .

واذا بالموت داهم أبا (اسماعيل) الهام، وقطع شجرة حياته، وهى فى ابان إثمارها فوقف العمل، وفرحت الأوبئة .

تقلبات الأزبكية

وكان حى الأزبكية فى أثناء ذلك قد تغيرت معالمه مرتين : فبرهان بك حاطه، أولا، بسد كان من شأنه أن الأرض داخله تتحول كلها الى بحيرة عظيمة تمخر فيها المراكب، أيام الفيضان ؛ وتصير، فى باقى السنة، الى حقلى، بساطه السندسى من البرسيم العطر، والأشجار المغروسة فيه مظل خضراء كظل الجنان، تغزى على أويكاتها الطيور ويهدل الحمام . وحفر، خارج ذلك السد، ترعة عرضها عشرون قدما تجرى فى طوله وتصل — بفتحات — بالبحيرة، فتوصل اليها الماء اللازم لرى أرضها أيام جفاف فرشها ؛ وتفصل السد عن الشارع الدائر حول ذلك الحى — وهو شارع كان عرضه مائة قدم تحف به من خارجه البيوت، ومن داخله صفوف من شجر اللبخ الزكى الشذا — فكنت، وأنت مستظل بها، تتمتع نظرك بماء البحيرة وزمرد أوراق الشجر، أو بالسباط السندسى السابق ذكره، وتلذذ سمعك بخرير مياه التربة . أما الوجه الحسن فلا تعدمكه الصدف فى ساعات النهار . وقد كان يحيط بحى الأزبكية، من جهاته الثلاث، قصور نفخة مشيدة على النسق الشرقى، وقف التاريخ فى بعضها، مفكرا أنى يجرى مجاريه . ففنا القصر الذى شاده محمد بك الألفى بعد هدم ثلاثة غيره لم تقم طبقا لذوقه . فلما أتم بناءه وجاء وفق مرامه، داهمت الحملة الفرنسية الحكم المملوكى وبددت شمله شذر مذر . فذهب الألفى بك، بعد كسرة امبابة، يهيم على وجهه خلف مراد بك زعيمه، وحلت قدما بونا برت، رجل الأقدار، فى ذلك القصر : فكان كأنه بنى له . ومنها القصر الذى اتخذ كليب مقرا لأركان حربه ؛ فوافاه فى البستان المحيط به سليمان الحلبي وقتله — وكان والى

دمشق قد وعد ذلك اليافع المتحمس دينيا ، باطلاق سبيل أبيه من السجن الذي كان قد زجه فيه ، اذا هو أقدم على الفتك بقاهر الصدر الأعظم يوسف باشا ، في ساحة وغى هليوبوليس . فبرّ سليمان بوعده غير أن أباه لم يفز بالنجاة وخوزق^(١) ؛ وجعل (محمد علي) في ذلك القصر عينه ديوان معارفه العمومية ، ولكنه ألحق بستانه — حيث ذهبت المأساة المفجعة ، بطالع فرنسا في مصر — بالسراى الفاحرة التي كانت لابنته زهره هانم ، زوجة الدفتردار الشهير بقسوته الطبيعية المتناهية ؛ ومنها القصر الذي كان لخسرو باشا ، عدو (محمد علي) اللدود ، والذي أراد اغتياله ، مرة ، تحت ستار الليل البهيم ، ولم يفلح ؛ والقصر الذي كان (لمحمد علي) عينه ، يوم كان لا يزال يرتقى درجات سلم طالعه العجيب ، وحمل فيه زعماء جنده على أن يقسموا على حسامه بطاعته طاعة عمياء في كل ما يأمرهم به ، وألا يتخلوا عنه مادام حيا ، كيفا دارت حوادث الزمان ؛ وأما الجهة الرابعة ، فكان يشغلها صف بيوت خشبية عالية مظلمة وغريبة الشكل يملكها ويسكن فيها جماعة من الأقباط .

ثم تبادت الأيام وأساء بعض سكان تلك القصور ، لاسيما القناصل الأجانب ، استعمال الترفة ذات العشرة الأمتار عرضا ، وحولوا مجراها — في أيام التحاريق — الى اسطبلات لدوابهم وزرائب لطيوهم ودجاجهم ؛ ثم لم يلبثوا ، لكيلا تضيق منهم هذه المزية ، ان طلبوا ردمها زاعمين أن حيايت خبيثة تنبعث منها .

فردمت ، وفقدت الأزبكية بذلك خير جزء من أسباب بهجتها ، فأهملت ؛ وما مضى إلا زمن يسير حتى تحولت الى دمنه ؛ ثم باتت مكانا ترتكب فيه أعمال عريضة وسكر ، في القهوات والحانات المنتشرة في جنباتها ، وأعمال سرقة وتهتك تحت

(١) أنظر : بكار مسكار "سياحات وحوادث بمصر" ص ٢١٦ ج ١

ظل أشجارها، حملت أقدام الكرام على هجرها والابتعاد عنها، بعد أن كانت تؤمها كوكبات الفرسان الفاحرى الملابس للتنزه فيها، وسياسهم في ركابهم يحملون لهم شبكاتهم .

ومع أن القاهرة واقعة على مقربة من النيل، فإن الاستقاء كان متعذرا فيها بعد النهر في الحقيقة عنها، وعدم صلاحية مياه الخليج للشرب معظم أيام السنة . ولم يخف هذا العيب الأساسى في موقع المدينة العظيمة، على الخليفة الفاطمى المعز لدين الله، سيد جوهر الصقلى بانها، فيروى أنه قال له، اذ قدم اليها من المهديّة في المغرب : « لقد بنيتها، يا جوهر، في بقعة لا هى على قمة الجبل، فتحصن بها، ولا هى على شاطئ النهر فتنتفع به ! » ولذلك فكر هو وخلفاؤه من بعده في تحصينها من جهة الصحراء الشرقية، وفي جلب مياه النيل اليها من الجهة الغربية . فاحتفر المعز، الخندق الذى قاتل القرامطة عنده، شرقيا، ووفقى حفيده، الحاكم بأمر الله، الى احتفار الخليج المصرى، الذى عرف مدة باسم الخليج الحاكى، والذى بات يروى عطش القاهرة دهرًا . ولكنه لم يكن وافيا بالغرض، لاسيما بعد أن تراخت المحافظة على نظافته، في عهد الحكم العثمانى، وبات مستودع أقدار ومصرفها . وعاد الأهالى الى الاستقاء رأسا من النيل على أيدي سقائين .

تعذر الاستقاء
في القاهرة بالرغم
من قربها الى النيل

فوجه (محمد على) اهتمامه بنوع خاص الى هذه المسألة الحيوية، مسألة تموين القاهرة بماء للشرب . وفكر، في بادئ الأمر، في تعميق فرش الخليج المصرى ذاته، بحيث يصبح ترعة صيفية تستمد مياهها لرى الأطنان الواقعة شمالى العاصمة، فوق انتفاع أهل القاهرة بها لشربهم .

سعى (محمد على)
لجلب مياه النيل
الى القاهرة

ولكن عقبات كثيرة حالت دون ذلك، أهمها أن أساسات جدران معظم المباني القائمة على ضفة ذلك الخليج أقل غورا في الأرض من العمق المنوى ابلاغ قاعه اليه . فلو عمق الخليج لتداعت .

ففكر ، اذا ، في طرق أخرى كإيجاد آلات رافعة عند فم الخليج ، أو إنشاء مصرف جامع في وسطه ؛ أو احتفار ترعة يكون فيها على بعد كاف ، فوق القاهرة ، بحيث ان مياهها ، اذا انصبحت في الخليج ، كفته ماءه طول السنة ؛ وفكر في تسيير تلك التربة بين أكوام الفسطاط ، أو من وراء القلعة ، والذهاب بمصبها في الخليج الى شمالى مصر .

ولكن المصاعب التى قامت دون تحقيق كل ذلك أدت الى الاحجام عن المشروع بتاتا .

عمل
(عباس الاول)
في السبيل عيه

فلما شاد (عباس الاول) قصره المشهور في الصحراء الشمالية فوق الظاهر — قسمت تلك الصحراء العباسية ، باسمه — فكر ، هو أيضا ، في توزيع المياه على القاهرة ، وتسيير فرع كبير منها الى ذلك القصر ، وكلف بالعمل لينان بك ، ثم ضم اليه لامبير بك والمسيو بوديسو . فوضعوا المشروع وأفاضوا في تفصيلاته ، وقدروا نفقات تنفيذه بمبلغ ٣٦٩٣٣٤ فرنكا ، وبدءوا يستوون الأرض ، ويخطون تصميمات الشوارع التى عزموا على تسيير مواسير المياه تحتها . ولكن العمل لم يخط الى الأمام خطوة ، ووقف حيثما ابتدأ .

عمل (سعيد)
في السبيل عيه

فأراد (سعيد) أن يبدى هو أيضا اهتماما فيه . فأجاز ، على فم ساباثيه ، القنصل الفرساوى العام ، لفرنساوى يقال له المسيو كردهيه ، بوضع مشروع جديد للغاية عيناها

غير الذى سبق لعباس باشا المصادقة عليه . فأسس كردبيه هذا شركة لذلك الغرض وباشر الأعمال التمهيدية لتتمام المشروع . ولكن الاهتمام لم يتعد هذا الحد ، لأن صعوبة التنفيذ كانت جسيمة .

ولا يخفى أن تعذر وجود الماء يوجب تراكم القذارة ، حتما ، وعدم التمكن من رش الأحياء إلا نادرا ، وأمام منازل الموسرين ، فقط على أيدي الرجال المعروفين بالسقائين .

فشوارع القاهرة — القاهرة عهد المالك وعهدى الفرنساويين و (محمد على) وقد كانت ضيقة ضيقا جعل سير العربات فيها أمرا مجهولا إلى اليوم الذى قدمت فيه لبراهيم بك الكبير عربية من فرنسا على سبيل الهدية (ومع ذلك فإن القوم هناك لما رأوا، بعدها بقليل، الجنرال بونابرت يتجول فى أحياء مصر وبولاق بعربة تجرها ستة جياد استغربوا الأمر جدًا ودهشوا له) — وكانت معوجة، قليلة التمهيد، تزدحم الأخطار فيها بسبب ازدحام الأقدام فى مضائقها — كانت ، اذا ، تربة كثيرة الغبار، وتتم عن انعقاد ذلك الغبار ، الكثير المكروبات ، فى الهواء ، نفس المضار الناجمة عن انعقاد نظيره فى الاسكندرية . وبما أن ما كان يجرى فى الثغر من أمور مخالفة للقواعد الصحية ومسببة للأوبئة وداعية لانتشارها، كان يجرى بكيفية أوسع، وعلى قياس أكبر فى مصر القاهرة، لزيادة اتساع هذه عن ذاك، وبعدها عن البحر الملح أى عن أعظم مصادر الهواء النقي، كان انتشار الأمراض والحميات الخبيثة والأوبئة سهلا فيها؛ وفتكها بالأهالى ذريعا. وقد ترقب بعضهم حركتها؛ فاتضح له أن الطاعون على الأخص ، كان يعاود العاصمة كل عشر سنوات، ويحتاج عددا عظيما من سكانها .

وصف شوارع
القاهرة فى أواخر
القرن الثامن عشر
وأوائل القرن
التاسع عشر

عمل (اسماعيل)
في تحسين القاهرة

فلما وطن (اسماعيل) عزمه على الاقتداء بأعسطس قيصر وناپليون الثالث ، وأقبل على تنفيذ ذلك العزم بهمته المعتادة التي لم تعرف الملل ولا الكلل ، يزيدا نشاطا ، ما كان يعتقد من صحة في قول أحد أولياء الله في عهد جدّه ، وهو «إن هذه الأسرة الحمديدية العلوية ، ما دامت مقبلة على التشييد والبناء كان الملك والعز مضمونين لها ، فاذا أقلعت عنهما أو توانت فيهما ، تلاشت أو اضمحلت» رعى الى إصابة غرضين : (الأول) إدخال ما يمكن إدخاله من الاصلاحين الاجتماعى والصحى على القاهرة المعز لدين الله ، مع إبقائها على ما هى عليه من ذاتية تجعل العصور الوسطى ، بفروسيته ، وتقواها الخشنة الخالصة واتجاه الصناعة والفن فيها نحو ما يلعب بالتصوّر ، مع استمراء الذوق لذته الحقيقية : وتجعل موصوفات روايات ألف ليلة وليلة ، أيضا حاضرة أمام الخيلة ، كأن الأجيال لم تمر وتوال ، وكأن تلك العصور لا تزال حية حاضرة ؛ و(الثانى) إنشاء القاهرة أخرى غريبها يدعوها العصران ، الحاضر والمستقبل "قاهرة اسماعيل" وتختص دون الأولى ، بإعجاب القلوب ، وتلذذ الأعين ، بشوارعها الفسيحة ، الظليلة ، ذات الأرصفة الآمنة ؛ وميادينها الواسعة ، الجميلة ذات الفسقيات الزاهرة ؛ وقصورها الفخمة ، النبيلة ، المقامة على أحدث طراز عصرى ؛ وبساتينها الزاهية ، المتنوعة فيها النباتات الغريبة ، وملاعبها الفاحرة ، المتلألئة بالألوان ليلا ؛ وأحيائها الطلقة الصبيلة ، القائمة الصحة على حراستها ، بدل الأبواب القديمة .

إزالة أكوام
القاذورات

فأقبل ، أولا ، يزيل ما بقى شمالى القاهرة المعز من أكوام قذرة ؛ ويطمر ما لم يزل غير مطمور من مستنقعات وبرك تبعث كريه الروائح ؛ وينظف ما بين بابى الفتوح والنصر ، وقلعة الكباش ، والسيدة زينب ، من شوارع وأزقة ودروب وأسواق ، بتعميم الكنس والرش فيها ، ومنع ثورة الغبار وكل مخالف للقواعد الصحية ثم اختط

تعميم الكنس
والرش

اختطاط
شوارع جديدة

ما بين الظاهر و باب الحديد، الشارع المدعو الآن بشارع الفجالة؛ واختط، ما بين باب الحديد، والأزبكية، الشارع الذي أطلق عليه اسم كلوت بك؛ لا لتكريم الطبيب الفرنسي على الهمة، مذهب مدرستي أبي زعبل والقصر العيني الطبيتين، والذي يعد بحق أبا الطب الحديث بمصر فحسب، ولكن للدلالة، بنوع أخص، على أن الإصلاح الصحي سيسير من شمالى المدينة الى جنوبها؛ ويتناول، بذراعيه، شرقها وغربها. ثم اختط جنوب الأزبكية بشرق، الى القلعة، الشارع الفخم الذى أطلق عليه اسم جده العظيم، اشعارا بأن القلعة، وإن بناها صلاح الدين، فأنما أصبحت تعرف بمحمد على. لأن دولته قامت فيها، وشمس حياته توارت فى المقام المشيد على جبينها. فأصبح السبيل الى ذلك الحصن سهلا آمينا، بعد أن كان الوصول اليه عن الطريق، التى يتبعها المحمل سنويا، منه الى الحسينية، وعرا كثير التعرجات، والمنعطفات، والمضائق.

ولما عاد سنة ١٨٦٧ من زيارته لمعرض باريس، وقد أخذت بلبه التحسينات الجارية فى العاصمة الفرنسية على طريقة هوسمن الشهير، أقدم على الأزبكية؛ فقلعها رأسا على عقب؛ وطلب من بستانى فرنساوى، أن يعملها له على شاكلة حدائق تلك العاصمة فكيفها ذلك البستانى تكييفها بديعا. وتصرف فى التربة التى كانت دائرة حولها والبحيرة التى كانت داخل السد الذى بناه (محمد على) تصرفا جميلا؛ وإذا بما كان مجرى المياه راكدة، و صفوف أشجار لا نظام لها، وبحيرة أقرب الى المستنقع منها الى بساط يقر العين النظر اليه، قد تحول الى بستان على مثال البرك منسوب باريس وخرج الى الوجود، نزهة من أنزه المنتزهات، ومكانا بديعا يخلب الأبواب، تثيره الأنوار الغازية، وتزينه الفسقيات النائرة الماء فى الأعلى، لؤلؤا ساطعا، والمغائر

تحويل الأزبكية
الى ماهى عليه الآن

الصناعية، المنحدر منها الماء بخير تلذ به الأسماك، الى بحيرة صافية، تجرى الأسماك فيها ملونة .

وأقبل على الحى المحيط به؛ فجعل ينتزع ملكية منازل الخشبية التى كانت للأقباط مقابل تعويضات يدفعها اليهم، ويزيل تلك المساكن العتمة، ويهب الأرض التى كانت قائمة عليها هبة الى من شاء التعهد باقامة مبان فخمة عليها، تنفق مع عظمة القاهرة الجديدة المراد انشاؤها .

فكان أكبر أولئك المتعهدين شأنا، وأكثرهم مالا وإقداما، الدوق أوف سيوذرلاند فإنه ما فتئ يقيم، فى حى الأزبكية هذا، القصور والفنادق؛ ويعتدل، ويكيف الموجود منها فيه حتى بلغ به الى ما نراه الآن عليه، من العظمة والرونق والجمال .

فالتخذه (اسماعيل) محورا لعظمته؛ وبعد أن أوصله بالموسكى شرقا، تمحول الى إنشاء أحياء جديدة غربيه؛ فأزال ما كان يعرف بباب الجنينة — وهو باب كان قائما على مدخل ذلك الحى، فى منتهى الطريق الواصلة ما بينه وبين بولاق — واختط الى جنوبيه بميل نحو الغرب الأحياء البديعة المعروفة الآن بأحياء التوفيقية وعابدين والاسماعيلية؛ بعد أن أقام، فى طرف الأزبكية الجنوبي، المسرحين الفخمين المضارعين فى الجمال، والجلال والأبهة، مسارح أوروبا وهما المسرح الجديد والأوبرا . وأنشأ، أمام هذه، الميدان الفسيح الأرجاء المنظم الزوايا، المزرى بميدان قندم ذاته الشهير فى باريس : وفى هذا الميدان الآن تمثال لأبيه البطل الهام؛ تجلى (ابراهيم) فيه، فارسا صنديدا، يتطاير البرق من عينيه، وقائدا بصيرا، تكسوه المهابة ويظلمه الجلال؛ كما تجلى، حقا، لعسكره المصرى المعجب به، وللعسكر العثمانى المأخوذ رعبا منه، يومى قنية وزيب . وقد كان هذا التمثال فى عهد (اسماعيل) بميدان العتبة الخضراء أنزله العربايون

أيام الحوادث العربية ثم بعد أن سكنت تلك الفتنة نصب في ميدان الأوبرا حيث هو الآن .

ثم اختط ، في تلك الأحياء ، الشوارع العريضة ، الظليلة ، الواصلة بين جهاتها المختلفة ؛ الشوارع ، التي ، بالرغم من كل ما حدث بعدها ، لا تزال من أنحر مسالك القاهرة ، وأكبر شرايين مواصلاتها . وأهمها : شارع عبد العزيز ، والشارع الذي أقام نوبار باشا فيه قصره الفخم فسمى باسمه ، شمالا ؛ وشارع كوبري قصر النيل ، وشارع سراي الاسماعيلية ، غربا ؛ وغيرها وغيرها مما امتازت به القاهرة الاسماعيلية . أما جنوبا ، فإن كل ما اختط من سكك فقد انتهى الى رجة فسيحة الأرجاء ، مترامية الأطراف ، تركت بين الشوارع والأحياء الجديدة ، وبين الدروب والأزقة ، الموصلة من عابدين الى السيدة زينب ، لتمتد أمام السراي المنشأة بعابدين ، مقرا للوك ، بدل سراي القلعة ؛ كما تمتد ساحة الكونكرت ، في باريس أمام قصر التويلري الامبراطوري !

اختطاط شوارع جديدة أخرى

ألا كم أبدع التفنن والتنسيق في سراي عابدين هذه ، وفي تزيينها بالرياش والأثاث الفاخر ! وكم أنفق من مال في سبيل ذلك ، وفي سبيل جعل الحديقة الداخلية ، في تلك السراي ، قطعة من جنان الفردوس !

إنشاء سراي عابدين

وأما غربا ، فإنه لما بلغ العمار النيل — وكان العمل من جهة أخرى ، قائما على قدم وساق لإنشاء سراي الجزيرة الفذة — لم يعد يحسن إبقاء العبور ، من شاطئ الى شاطئ ، على كوبري من المراكب المصفوفة بعضها بجانب بعض ، والممدودة عليها ألواح الخشب ، أو في معديات بسيطة ؛ وبات من المحتم إقامة كوبري يتناسب

إنشاء كوبرى
قصر النيل

في نخامته وجماله مع أبهة الأحياء المجاورة له . فعهد (اسماعيل) الى شركة فرنساوية أمر بإنشائه . فأنجزته في سنة ١٨٧٢ وبلغت نفقاته مائة ألف وثمانية آلاف من الجنيهات .

إنشاء كوبرى
الانجليز

وبينا هو يقام ، شعر (اسماعيل) بالحاجة الى ربط الجزيرة ببر الجزيرة أيضا ؛ فكلف محلا انجليزيا بإنشاء كوبرى ، يصل بينهما . فأنجز في السنة عينها ، وبلغت تكاليفه نيفا وأربعين ألف جنيه . -

إنشاء القصور
العديدة

وفى أثناء السير في هذه المنشآت العظيمة ، وبينا القصور الباذخة تقام في كل جهة يصلح أن يقام فيها قصر ، ويبلغ عددها عشرات العشرات ، أهمها : قصر الجزيرة بستانه الساحر ، وقصر الزهرة على سكة شبرا ، وقصر حلوان ، وقصر القبة ، وقصر الاسماعيليه ، وقصر الزعفران ؛ وبينا قصور أخرى قديمة تجدد تجديدا لا يعيد اليها مجدها فقط ، بل يزيد بها رونقا وبهجة : كالقصر العالى ، وقصر المسافر خانة ، وقصر

والمساجد

النيل ، وسمراى القلعة ؛ وبينا المساجد ، لاسيما مسجد الرفاعى ، والمدارس توضع قواعدها الجرانيتية ، وتنشأ في كل جهة من جهات المدينة العظيمة — منها ما يشيده

اقتداء الكبراء
بالخديوى

(اسماعيل) ، ومنها ما يشيده البر ؛ وبينا وزراء مصر ووجهائها وأعظم سراتها ، كشرىف ونوبار ، واسماعيل صديق ، وعلى شريف ، وغيرهم ، كطاعت ورياض ، يقتدون بالأمير ويقيمون في الأحياء المنشأة حديثا أو في الأحياء العتيقة ؛ المزدانة بقصور الممالك القدماء ، كحى الدرب الأحمر ، وحى الحلمية القديمة ، وغيرهما ، المنازل الفاخرة ، والبيوت العامرة ، ذات الرياض والبساتين الداخلية — كان العمل قائما على قدم وساق ، وبكيفية لا تدرى ما هو الملل أو الكلل ، لإنجاز ما لم يتمكن العزائم

توزيع الماء على
أحياء مصر القاهرة

السالفة من إنجازها ؛ وأغنى به توزيع المياه على أحياء القاهرة توزيعا منظما مستمرا .

فخت هم الشركات، وحملت الجهود على المباراة؛ ولم يمض زمن إلا وأقيمت المباني اللازمة لرفع المياه وتخزينها؛ ومدت المواسير تحت الشوارع وفي الحارات والدروب، وسير ماء النيل مقطرا من خزاناته إليها، فسترب منها إلى الحنفيات في البيوت . وحلت مشكلة قديمة العهد، بفضل إرادة (اسماعيل) الحديدية .

ولم بات الماء ميسورا غريزا ، توسع القوم في وسائل النظافة والصيانة ، وطفق طل الرش يهطل على الشوارع في الصباح والعصر بانتظام ؛ وأخذت المنازل، حتى الحقيرة منها ، تغسل مرارا في الأسبوع وبغزارة : قللت الأمراض ، وتحسنت الصحة العمومية .

محين النظافة
والصيانة

وكان العمل قائما، كذلك، على قدم وساق، بالكيفية عينها، وفي عموم الأحياء، قديمها وجديدها، لتعميم الإنارة بالغاز . فكانت مواسير السائل المنير توضع بجانب مواسير الماء المحيي ؛ حتى إذا تمت الأحياء البديعة ، وشيدت القصور الرفيعة ، وغرست البساتين الجميلة ، ونجحت الشوارع الفسيحة ، ناصعة النظافة ، ظليلة الجانبيين، تدفقت إليها في وقت معا المياه، وسطعت فيها الأنوار : فتجلت المدينة ، كلها، المعتادة الظلام ليلا، منذ نشأتها — وقد تكيّف قديمها، وبرز جديدها يرفل في حلله البهية — عروس الشرق قاطبة وريثة عواصمها .

إنارة أحياء مصر
وشوارعها بالغاز

وبلغت نفقات هذه المباني والمبشّات، والتحسينات، وتوزيع المياه والنور على العاصمة، وفي السويس بعدهما، ثلاثة ملايين وثلاثمائة ألف جنيه .

فاذا تمثلنا مقدار ما اقتضته كل هذه الأعمال المختلفة من حركة تجارية متنوعة، وأضفنا إلى ذلك جميعه ما نجم ، في سني ملك (اسماعيل) الأخيرة ، من مضاعفته

لتلك الحركة عينها ، عن انضمام بواخر الأسطول المصرى الى سفن الشركة العزيرية في أعمالها ، وتكوينها معها ما عرف فيما بعد باسم ”الوابورات الخديوية“ ، لم نستغرب اطراد الزيادة في الواردات والصادرات على العموم ، ولا سيما في عامي ١٨٧٢ و ١٨٧٣ وهما الستتان اللتان بلغ العمل فيهما أقصاه ، وبالجهود غايتها ، كما يتضح ذلك من الجدول الآتى :^(١)

سنة	جنيه	سنة	جنيه
-----	------	-----	------

الواردات

حركة الواردات

٤٥١٢١٤٣	١٨٧١	٤٦٦٢٢١٠	١٨٦٦
٥٥٠٥٩٩٥	١٨٧٢	٤٣٩٩٠٩٧	١٨٦٧
٦١٢٧٥٦٤	١٨٧٣	٣٥٨٢٩٦٩	١٨٦٨
٥٣٢٢٤٠٠	١٨٧٤	٤٠٢١٦٠١	١٨٦٩
٥٦٩٤٨٢٠	١٨٧٥	٤٥١٢٩٦٩	١٨٧٠

الصادرات

حركة الصادرات

١٠١٩٢٠٢١	١٨٧١	٩٧٢٣٥٦٤	١٨٦٦
١٣٣١٧٨٢٥	١٨٧٢	٨٦٢٣٩٧٤	١٨٦٧
١٤٢٠٨٨٨٢	١٨٧٣	٨٠٩٤٩٧٤	١٨٦٨
١٤٨٠١٤٤٨	١٨٧٤	٩٠٨٩٨٦٦	١٨٦٩
١٢٧٣٠١٩٥	١٨٧٥	٨٦٨٠٠٧٢	١٨٧٠

(١) أنظر مارك كون : ”مصر كما هي“ ص ١٧١ و ١٧٢

وأدركنا صدق قول السير بارتل فريير في محاضرة ألقاها في "الادنبرج فيلوز فيكل انستيوش" وهو : « إن التجارة والسكك الحديدية عملت بمصر عملها في كل قطر أوروبى تقريبا » ، وأدركنا كذلك صدق قول القنصل المؤلف الأمريكى أدون دى ليون القائل في سنة ١٨٧٥ : « الحقيقة هي أن التصليلات والتحسينات والأشغال العمومية التى شرع فيها وأنجزت في الاثنتى عشرة سنة الأخيرة ، في القطر المصرى ، كانت مذهشة عجيبة لا مثيل لها في أى قطر مساحته أربعة أضعاف مساحة القطر المصرى ؛ وسكانه أربعة أضعاف سكانه »^(١) .

واذا عرفنا أن ثمن مجموع الواردات ، ما بين سنة ١٨٦٥ وسنة ١٨٧٥ ، زاد على من مجموعها ، ما بين سنة ١٨٥٥ وسنة ١٨٦٥ ، خمسة عشر مليونا وستمئة ألف جنيه ؛ وأن ثمن مجموع الصادرات ، ما بين سنة ١٨٦٥ وسنة ١٨٧٥ ، زاد على ثمن مثيله ، ما بين سنة ١٨٥٥ وسنة ١٨٦٥ ، واحدا وستين مليونا وستمئة واحدا وثلاثين ألفا وخمسمائة وستة من الجنيهات ؛ أدركنا بسهولة مقدار اثره الضخمة التى دخلت القطر زيادة على الثروة الهائلة التى أصابها أهله في الاثنتى عشرة سنة الأولى من ملك (اسماعيل^(٢)) وكبرت حركة القطر الزراعية التجارية العملية في عيوننا ؛ وبتنا أقرب الى النظر ، بلا تحيز ، الى ما يهول به من جسامه الضرائب وفداحة الديون .

هذا إذا صح الاعتماد على صدق الأرقام المبينة أعلاه . ولكن المعلوم أنها دون الحقيقة بكثير . وذلك لأن مصلحة الجمارك لم يدخلها الاصلاح ، بمعانيه كلها ، إلا في سنة ١٨٧٧

(١) أنظر : "مصر الخديوى" لادون دى ليون ص ٣٦٣

(٢) وقد قدر العارفون أن ثمن مجموع المحصول الزراعى في تلك الأيام كان ٤٥ مليونا ٣٨٢ ألفا ٣٣٢ جنيا سنويا ، فضلا عن مبلغ ٦ ملايين و ٥٤٠ ألفا ٧٨٣ جنيا ثمن نخيل ومواشى وطيور وبيض وزبدة وجبنه وعسل وملح وسمك ، وحجر وخشب الخ . فيكون المجموع سنويا : ٥١٩٢٣١١٥ جنيا .

الجمارك والضرائب
على بعض المهن
كانت تعطى التزاما

فانها كانت، في أيام (محمد علي) التزاما يمنح، مقابل جعل سنوى معلوم، الى أفراد يستغلونه لحسابهم الخاص، أسوة بأبواب ايراد أخرى كانت حكومة (محمد علي) تعطيها التزاما لمن يرسو عليه آنحر عطاء .

وكانت الجمارك نوعين : جمارك الثغور والحدود والجمارك الداخلية . فكانت الرسوم في جمارك الثغور تؤخذ على الواردات والصادرات ؛ وتؤخذ في جمارك الحدود على الواردات فقط سواء أكانت من السودان أم من الغرب والشرق . وأما الجمارك الداخلية فكانت رسوما تدفع على البضائع لدى ادخالها في أى بلد من بلاد القطر الهامة . وكان يقال لها في مصر وطنطا وغيرها "دخوليات" وفي أسوان وإسنا وباقي الصعيد حتى أسيوط "جمارك" . والاختلاف في التسمية نتيجة الاختلاف في الواردات . فمن أسوان لغاية أسيوط كانت تتقاضى ، على الأخص ، من الجللايين ، على الرقيق المحلوب ؛ وأما فيما عداها من المدن فكانت تؤخذ على البضائع ، ولا سيما مواد الطعام ، كالخضر والفواكه والأسمان والحوم .

الغناء (سعيد) عموم
الجمارك الداخلية
والدخوليات

وقد رأينا أن محمد سعيد باشا ألغى جميع الجمارك الداخلية والدخوليات ، كما أنه أبطل أن تكون جمارك الحدود والثغور التزامات وأنه جعلها مصلحة أميرية مستقلة .

خلل مصلحة
الجمارك

غير أنها لم تنتظم : (أولا) لأن وظائفها كانت تباع بيعا كما كانت تباع مناصب القضاء في فرنسا قبل الثورة العظمى فيها سنة ١٧٨٩ ؛ (ثانيا) لأن المرتبات كانت قليلة، وغير وافية بالحاجة، فتلزم متقاضياها بالركون الى "البقشيش" والرشوة ليعيشوا فكانوا يأخذون جنيتها، مثلا، على صندوق البضائع الحربية، الملزم بدفع رسوم قدرها ثلاثة وعشرون جنيتها وثمانية عشر شلنا للحكومة، ويسمحون له بالخروج من الجمرک ؛

أو يعتبرون البضائع الحربية بضائع قطنية ، ويتقاضون عليها الرسوم المفروضة على البضائع القطنية ؛ أو كانوا ، أيضا ، لا يراعون حقوق الأولوية : فيمكنون من يزيد بقشيشه من التجار على بقشيش سواه من تخلص بضائعه والخروج بها قبل غيره ، ولو كان آخر القادمين ، غير تجنيس أثمانها الحقيقية ساعة التثمين ؛ و(ثالثا) وأخيرا لأن التهريب كان كثيرا ومنظما ، ومعظم المهترئين يونانيون في منتهى الجسارة ؛ ونظام الامتيازات يجهلهم ، فيمكنهم من الاستهزاء بالحكومة المصرية وعمالها . ولا أدل على ذلك مما رواه موريس بك ، أحد كبار رجال الداخلية ، للستر بتلر ، مربى ولدى الخديو محمد توفيق في سنة ١٨٨٠ ومفاد الرواية أن رجال خفر السواحل ضبطوا ذات يوم كمية كبيرة من تنج وتباك كان بعض المهترئين اليونانيين يحاولون تهريبها . فلما نعى خبر الضبط الى القنصل اليونانى — وكان يشاطر المهترئين أرباحهم — جمع في الحال خمسمائة «جريكى» من حرافيش القوم وزطافهم وأوباشهم ، علاوة على جماعة المهترئين أنفسهم ؛ وهاجم ، بجمهورهم الففير ، خفراء السواحل ، فى عقر مقرهم ، ليستخلص منهم المضبوط . فدارت بين الطرفين معركة فظيعة ، عض القنصل فيها بأسنانه ذراع أحد العساكر عض كلب ، رأى موريس بك أثره بعدئذ ، فى ذراع الرجل ، وعرف أن القنصل هو العاض ، لأن سنا من أسنان هذا الموظف الأمثل الأمامية كانت ناقصة فى فكه ، وظهر أثر نقصها فى دائرة العضة . فلما رفع الأمر الى الحكومة ، أتدرى أيها القارئ اللبيب ، ماذا كانت نتيجة الشكوى ؟ أن السياسة تداخلت فى الأمر : فعوقب خفراء السواحل ولم يصب المهترئين أذى^(١) .

حكاية غريبة

(١) أنظر بتلر : "حياة البلاط بمصر" ص ١٣٨ و ١٣٩

اصلاح ادارة
الجمارك في عهد
(اسماعيل)

فعهد (اسماعيل) الى موظف انجليزي في جمرك لندن، يقال له المستر سكريفثور، بتنظيم مصلحة الجمارك المصرية وترتيبها . وكان الرجل خبيرا في العمل ، لاشغاله زمنا طويلا فيه ، وتقلده عدّة مناصب اذارية جمركية في البرتغال والبرازيل .

فأدخل إصلاحات جمّة على المصلحة المعهودة أمورها اليه ، لا سيما على حساباتها، التي وصفها لى كبير من موظفى الحكومة المحالين على المعاش ممن كانوا فى الجمرك فى ذلك العهد البعيد . فلم يجد تعبيرا عن حالتها أظهر للخلل السائد فيها من قوله لى : « إنها كانت بطن حمار » .

ولكن خلا كبيرا استمر ، بالرغم من مساعى المستر سكريفثور ومجهوداته ، منتشرا فى عدّة أفرع من مصلحة الجمارك ؛ ولم يعمها الاصلاح تماما إلا فى عصرنا هذا وعلى أيدي حكومتنا الحالية بفضل مجهودات مديرها كليار باشا وشقيق بك والمستركنج لويس خليفتهما .

فلو كان نظامها الحالى نظامها سنة ١٨٧٥ ، لأمكن لنا أن نقف ، تماما ، على حقيقة الثروة التي دخلت القطر ما بين سنة ١٨٦٥ وسنة ١٨٧٥ ؛ ولتجل لنا أن مقدارها ضعفا ما أثبتته الاحصائية الجمركية فى تلك الأيام ، مذ أوجب انشاء وزارة تجارة مستقلة سنة ١٨٧٦

الفصل الرابع^(١)

أحياء مالية القطر

”المال! المال! فكل شئ بدون المال — على ما يقال — جدوب“
« بوالو »

ان عنوان هذا الفصل وحده ، متى وقع عليه نظر بعض القراء ، قد يجعلهم يتسمون ابتسامة الازدراء ، ويقفونها بسؤال يمتزج فيه الاستغراب والاستنكار معا امتزاجا تاما ، كالسؤال الآتى : « أو كيف ؟ (اسماعيل) ، الذى أثقل مالية القطر بالدين الباهظ ، الذى لا يزال القطريين تحت فداحة ثقله ، (اسماعيل) أحياء مالية مصر ؟ انك يا هذا تمزح ! » ولكنا لا نمزح مطلقا ، بل نقول ، ونحن نزن الكلام فى ميزان التعقل التام : نعم ان (اسماعيل) أحياء مالية القطر . واليك الدليل بل الأدلة . مات (مسعيد) ، وعلى الخزينة المصرية — غير القرض الذى عقده وقدره مليونان وسبعائة وخمسة وخمسون ألفا وخمسمائة جنيه انجليزى — دين سائر يربو على عشرة ملايين جنيه ، لا تبرره أعمال عمومية نافعة مطلقا ، وانما أوجبه :

(أولا) أن سعيدا كان لا يعرف للنقود قيمة . يدل على ذلك أن المسيو براهيم ، صديقه الحميم ، الذى سبق لنا الكلام عنه ، شكاه ، يوما ، أن تقدير ثمن أحد الأشغال ، التى كلف بعملها ، بليرات ايطالية ، بحجف بمقوقه إجحافا كبيرا . فقال له

(١) أهم مصادر هذا الفصل هى : ”مصر“ لما الورقى ، و”مصر المعاصرة“ لبول مريشو ، و”تاريخ مصر المال“ لمجهول ، و”مصر تحت حكم اسماعيل“ لماك كون ، و”مصر تحت حكم محمد على“ لما مون .

حالة المالية
التميسة لدى
وفاة (مسعيد)

(سعيد): « دعهم يقدرونه ، أذا ، بليات انجليزية ! » غير مبال بأن الليرة الانجليزية تساوى الليرة الطليانية نحسا وعشرين مرة ^(١) .

(ثانيا) أنه كان متلافا ، لا يعرف تنذيره حدّا يقف عنده ، حتى لقد أنفق مرة على زحرفة حجرة في أحد قصوره نيفا وسبعة ملايين من الفرنكات ^(١) ؛ وكان معطاء للهي ، لا يعرف سخاؤه أن يميز بين من يصح أن يكون موضع إنعام ، ومن لا يصح ، حتى لقد أهده ، مرة ، مالى أجنبي من المقيمين بالاسكندرية سل فاكهة ، ثم طلب منه نفحة بنحسة عشر ألف جنيه ، ففعل .

(ثالثا) أن المتعهدين بتوريد ما تحتاج اليه حكومته أو ما يحتاج اليه هو ، لا سيما الأجانب منهم ، لعلمهم بقلة تقديره للنقود ، كانوا لا ينفكون بغشونه ويسرقونه ، وهو لا يبالي بأعمالهم ، إما تعاليا ، وإما لعدم اهتمام منه بهم .

(رابعا) أن مطالبات الغربيين على السنة قناصلهم بتعويضات عن أضرار وهمية ، يزعمون أنهم أصيبوا بها ، في اتفاقات أبرموها مع الحكومة المصرية ، كثرت جدّا في عهده وبلغت ، في خروجها عن طور المعقول ، حدّا جاوز كل احتمال ، وضاعت ، دونه ، رحبة تسامح (سعيد) على سعتها : لأنه بات لا يعمل ، أو لا يهمل عملا ، تعاقد عليه مع إفرنجي ، إلا وتكون نتيجه مطالبه ذلك الإفرنجي إياه بتعويض . وأىّ تعويض ! يكاد يتضاءل بجانبه مبلغ الستة والخمسين ألف جنيه استرليني ، الذى تقاضاه من عباس الأول ، المهندس الانجليزى مخطط سبر السكة الحديدية من اسكندرية الى مصر ، أجرة على تخطيطه ، ومبلغ الستة عشر ألف جنيه الذى طالب به لتعديل ذلك السير ، بعد أن اتضح تعذر تنفيذه كما خططه — على أنه لم ينل منه

(١) مالورنى : "مصر" ص ٦٩ حاشية رقم ٣٠٧

سوى ستة آلاف، عملاً بما حكم به المستر بروس القنصل البريطانى العام، المحكم فى الموضوع^(١) !

نكتتان لسعيد

وقد أشار (سعيد) ذات اليوم، بنكتة لطيفة، الى ما كانت تغص به نفسه من تلك المطالبات الجائرة الحمقاء . فانه كان يستقبل أحد قناصل الدول الكبرى، فى سلامك رأس التين، فى قاعة تطل شبايكها الواسعة على البحر؛ وكان الزمن صيفا، وتلك الشبايك مفتوحة، ونسيم البحر العليل يدخل منها، كأنه نسمة من الجنان . بفلس القنصل مكشوف الرأس، بجانب (سعيد) أمام أحد تلك الشبايك، وما لبث أن عطس؛ فأسرع (سعيد) وقال له باهتمام، وهو يتهمس : « تفضل يا جناب القنصل، تفضل والبس قبعتك ! فقد يصيبك زكام، وأنت عندي قتهب دولتك الى مطابق بتعويض^(٢) » .

وكان سعيد يقول فى هذا الصدد : « لاني لأخشى أن ينظر جوادى شذرا فى طرقات الاسكندرية الى افرنجى، فيهبّ ويطلبني بتعويض^(٣) ! » .

وتذكرنا هاتان النكتتان بما كان عليه (سعيد) من خفة الروح وظريف الملح، بسبب تربيته الفرنساوية، ومنهجه الفرنساوى البحث . فقد ذهب الى زيارة لندن مرة، أيام إقامة أول معرض فيها . فاذا بطقسها لم ينفعك مغيا، ما طرا، طوال مدة إقامته هناك . فبينما هو، ذات يوم، يتفقد احدى حجر ذلك المعرض، رأى شعاع شمس نافذا من السقف الزجاجى الى الداخل، ومنتشرا فوق مكان من المعروضات، كأنه

(١) أنظر : "مصر المعاصرة" لبول مريو، ص ١٠١ و ١٠٢ .

(٢) أنظر : "نوبار باشا" لبرتران ص ١٠ .

(٣) أنظر : "نوبار باشا" لبرتران ص ١١ .

وضع فيه خصيصا . فالتفت (سعيد) الى ذى الفقار باشا ، مراقب عموم ماليته ، ونديم سفره ، وقال له باسم : « ألا ترى ما أندر الشمس هنا ! فقد بلغ من ندرتها لديهم أنهم أصبحوا يعرضونها ضمن نفائسهم^(١) ! » .

ولكن (سعيد) المسكين كان كفرنساوي أيام الكردينال مازارين : اذا تمللوا من ضريبة ، وضعوا فيها أغنية سخريه ، ورددوها مدة ، دون أن يمنعم ذلك من دفع الضريبة ، حتى كانت عادة الكردينال أن يقول عنهم بفرنساويته المشوبة بايطالية : « إل كانتارون ما إل پاچارون » أى سيغنون ؛ ولكنهم سيدفعون .

و (سعيد) كان ، اذا تملل من جور طلبات التعويضات ، انتقم لنفسه بنكتة كالتي ذكرناها ، ثم أفضى به الأمر الى دفع المطلوب .

الحوالات
على المالية

فأدى ضغط ذلك الدين السائر الباهظ على عاتق الخزينة المصرية الى ضائقة مالية شديدة باتت معها مرتبات الموظفين والمستخدمين ، فى سنى حكمه الأخيرة ، لا تصرف لهم إلا نادرا ؛ وان صرفت ، فبمطل وببطء . ونجم عن عدم صرفها أن أوراقا مالية من نوع جديد ، لم يرو عن مثلها أبدا ، برزت الى عالم الوجود فى الأسواق المصرية . وكانت عبارة عن تحاويل على المالية المصرية أخذ يحزرها أولئك المستخدمون والموظفون ويسامونها الى مؤنهم ، سدادا لمطلوباتهم .

فبات يحيط بأبواب المالية جيش من البدالين والقصايين وخلافهم ، لا تستطيع الحكومة التخلص منه ومن طلباته : (أولا) لندرة النقود فى خزائنها ؛ و(ثانيا) لعدم تمكنها — بسبب أن معظم أولئك المطالبين أجنب ، يحجمهم نظام الامتيازات — من فض جمعهم بكرايج رجال الشرطة ، كما كانت تفض تجمع الدائنين الوطنيين

(١) أنظر : مالورق "مصر" ص ٦٩ حاشية رقم ٣٠٨

من أرباب الحرف والصناعات ورجال المقاولات، الذين اشتغلوا لحسابها وداينوها؛ فان مطالب هؤلاء الأهالي كانت تدفع اليهم لكما وركلا وسيطا، في نهاية الأمر؛ ولو استعملت الحكومة طريقة الضرب هذه مع أولئك الأجانب، لفتحت على نفسها أبواب ويلات لا فراغ منها إلا بدفع تعويضات مالية جسيمة، وتقديم ترضيات أدبية تحط من شأنها حطا كبيرا.

فكانت تلجأ، أذا، الى المماطلة والمراوغة؛ ولكنها تضطر الى الدفع بعد استنفاد كل وسائل التعطيل والتأجيل والتسويق.

وباتت تلك الحال السيئة نظامية الى حد أنه أصبح لتلك التحاويل سوق خاصة بها ومعتل خصم جار؛ وكان معدلا يتجاوز حدود الاعتدال، بقدر تجاوز فرض الدفع دائرة الاحتمال؛ أو على قدر ما نتجاوز صعوبات التحصيل حد المألوف.

غير أن ضغط الاحتياج أدى الى تداول تلك التحاويل تداولاً أثرى منه عدة صياغة بمصر والاسكندرية وغيرهما من البنادر التي كانت مقراً لموظفي الحكوم ومستخدميها.

فلما آل الحكم الى (اسماعيل)، أمر: (أولاً) بصرف جميع المتأخرات، سواء أكانت للمستخدمين والموظفين، أم لرجال الجيش؛ و(ثانياً) بصرف المرتبات لمستحقيها في أوقاتها بانتظام. فاختفت تلك التحاويل من السوق؛ وزالت عن عنق المالية المصرية المطالبة الموحدة بسدادها، التي كانت ناشبة أظفارها فيه.

اصلاح (اسماعيل)
الحالة السيئة

ولما كان إقبال المعامل الغزلية والنسجية الأوروبية على ابتاع القطن المصري بكثرة، بسبب الحرب الأمريكية الأهلية، قد أوجب تحسينا فجائياً في أسعاره، ورفعها

زيادة رواتب
الموظفين

رفعا مطردا الى حد غير متظر أو محلول به ؛ ونجم عن غزارة النقود في البلد ، أن التوازن بين قيمتها وقيمتها مواد الغذاء والترفيه ، أصبح مختلا اختلا جسيما — كما هي الحال في أيامنا هذه بسبب الحرب العالمية واحتياج السالطة العسكرية الى محصولات البلاد وأيدى العملة — أمر (اسماعيل) بزيادة رواتب موظفي حكومته ، ولا سيما كبارهم ، زيادة مناسبة ، تساعد على حفظ كرامتهم ، وتحول دون تدنيهم الى المال الحرام .

فاكتسب بهذين العاملين ثقتهم بحكومته وولاءهم لشخصه .

ولعلمه أنه لا يستطيع الاستمرار على دفع المرتبات في حينها ، فضلا عن دفع العلاوات التي جاد بها ، إلا اذا كانت خزينة المالية ممتلئة دائما ؛ ولعلمه أن لا شيء يملؤها أكثر من توسيع موارد إيراداتها ؛ وأنه لا سبيل الى ذلك التوسيع إلا بانماء مساحة أرض القطر الصالحة للزراعة وتنويع مزارعها ، وإنماء تجارة البلاد وتكبير دائرة العمل فيها ، أقدم على ذلك جميعه بما سبق لنا بيانه من الهمة والنتائج . ونجم عن إقدامه هذا أنه بينما كانت إيرادات الحكومة في سنة ١٨٣٥ مليونين وستمائة ألف جنيه ، وفي سنة ١٨٦٢ أربعة ملايين وتسعمائة وتسعة وعشرين ألف جنيه ، يقابلها مصروف قدره مليونان وثلاثمائة جنيه ، في سنة ١٨٣٥ — أى باقتصاد ثلثمائة ألف جنيه ، وأربعة ملايين وثلاثمائة وثلاثون ألف جنيه ، في سنة ١٨٦٢ — أى باقتصاد نحو ستمائة ألف جنيه — أصبحت إيراداتها ، في سنة ١٨٧٦ ، عشرة ملايين وسبعمائة واثنين وسبعين ألفا وستمائة وأحد عشر جنيها ، تقابلها مصروفات قدرها ثمانية ملايين وتسعمائة وواحد وثمانون ألفا وثمانمائة واثنان وخمسون جنيها — أى باقتصاد ما يقرب من مليوني جنيه . وذلك بعد دفع الفوائد المطلوبة على الديون

(١) أنظر : " تاريخ مصر المال " لمجهول ص ١٧

المسجلة وستمائة وخمسة وثمانين ألفا وثلاثمائة وثمانية عشر جنيها، مقدار الجزية السنوية للأستانة .

ولمّا نذكر سنة ١٨٧٦ لأنها السنة الأخيرة من حكم (إسماعيل) وهو مستقل عن كل رقابة أوروبية، ولأن عظمتها بلغت أوجها فيها .

ومصادر تلك الإيرادات : الأموال، والرسوم، والسكك الحديدية، ومختلفات . مصادر الإيرادات

أما الأموال، فأربعة ملايين وثلاثمائة ألف جنيه وخمسة آلاف جنيه من الأطنان الزراعية، ومساحتها أربعة ملايين وثلاثمائة وخمسة آلاف وثمانمائة وسبعة أفدنة بين نرجسية وعشورية ؛ و ١٨٩٠٠٠ جنيه من النخيل وعدده ٤٤٦٧٠٠٠ نخلة و ٤٢٢٠٠٠ جنيه من الرخص الحرفية .

وأما الرسوم، فسبعائة وتسعة وثلاثون ألف جنيه من الجمارك، و ٢٦٤٠٠٠ جنيه من الدخان .

وأما إيراد السكك الحديدية، فبعد أن كان ٣٦١٣٠٠ جنيه، في سنة ١٨٦٣ ، أصبح ٩٩٠٢٠٠ جنيه في سنة ١٨٧٦

وأما المختلفات، فبلغت ٢١٠٠٠٠٠ جنيه، وليس بين أبوابها في عهد (إسماعيل) باب واحد لم يكن في عهد (محمد علي) بين أن كثيرا من الضرائب المفروضة في عهد (محمد علي) لم تكن مفروضة في عهد (إسماعيل) . ومن شاء المقارنة بين ضرائب العهدين فما عليه إلا مراجعة كتاب هامون "مصر تحت حكم محمد علي" وكتاب مالك كون "مصر تحت حكم إسماعيل" ؛ فيرى أن الخراج في أيام (إسماعيل) كان ستة شلنات ونصفا على كل ذكر من سن عشرة فما فوق، ماعدا المستخدمين والجنود؛ وأنه كان مربوطا على كل بيت من بيوت الريف — وعددها ثمانمائة وثلاثون ألفا —

أربعة قروش صحيحة سنويا، وأن المربوط على الرخص التي كانت تعطى للتجار والصناع والمحترفين، كان يتراوح بين تسعة شلنات ونصف، وسبعة جنيهات وخمسة عشر شلنا على الفرد؛ وأنه كان هناك ضرائب على المواد الأولية المستعملة في الصناعة؛ وضرائب على المصنوعات بمصر واسكندرية ورشيد ودمياط؛ ودخوليات قدرها ٢٥ ٪ على المأكولات والألبان، ومواد الوقود والبناء؛ وضريبة قدرها ١٠ ٪ على كل ما يعرض للبيع في الأسواق، سواء أوزن أم لم يوزن فوق ١٠ ٪ أخرى كانت تتقاضى على البضائع عنها لمصلحة الجيش؛ وأنه كانت هناك ضرائب على العربات وحيوانات النقل كلها، والبقر والثيران، تختلف من ثلاثة إلى أربعة جنيهات عن كل عربة، وإلى سبعة شلنات ونصف على حمار الفلاح أو الحمار. غير رسم آخر يتقاضونه منها جميعا، ويتراوح بين ثلاثة قروش، وعشرين فضة صاغ، كلما دخلت تلك العربات والحيوانات مدينة من المدن؛ وأنه كان هناك ضرائب على الملح، وعلى الدخان، وعلى الخرفان المذبوحة، وعلى المعديات؛ وضريبة على الملاحة عموما وقدرها واحد وعشرون شلنا سنويا عن كل مركب؛ وقرشان ونصف عن كل أردب من الحمولة، علاوة على رسوم المرور، تحت الجبارة، و٥٠ ٪ على المصايد؛ وأنه كان هناك ضريبة على الزواج، وأخرى قدرها خمسة شلنات ونصف على كل ميت يدفن، سواء كان رجلا أم امرأة أم طفلا. وأن البديل العسكري كان ١١٢ جنيها. ويرى أن هذا جميعه كان موجودا في عهد (محمد علي)، ماعدا البديل العسكري، وما لم يكن يمكن وجوده، لعدم وجود موجه، كرسوم المرور تحت الجبارة، لأن الجبارة في أيام الباشا العظيم لم تكن معروفة^(١).

فالزيادة الكبيرة في الإيرادات في سنة ١٨٧٦ ، كانت ، والحالة هذه ، نتيجة اتساع نطاق الزراعة اتساعا عظيما ، ونتيجة اتساع نطاق التجارة والصناعة والعمل اتساعا لم تعهده أيام (محمد علي) ، ونتيجة تعديل طريقة ربط الضرائب وطريقة تحصيلها ، لانتيجة إرهاق الأهالي بالضرائب إرهاقا فاحشا غير معهود ، كما قيل كثيرا . ولولا أن البلد ، لما استلمه (اسماعيل) ، كان خاليا من كل أسباب الحضارة وأقرب إلى الخراب والهمجية منه إلى العمران والمدنية ؛ لولا أنه كان يجب أن ينشأ كل شيء فيه ، مع قيام رغائب أهله في عكس تيار كل إصلاح على العموم ؛ ولولا أن كل شيء خلق فيه بسرعة لم تترك للنمو الطبيعي مجالا — وذلك لشدة الشوق إلى قطف ثمر الغراس المغروس ؛ فاقتضت الحال عدم النظر إلى كمية المنفق ، وقلة الاكتراث بالديون ، مهما بلغت ، وأنى وصلت ، في سبيل نيل بغية النفس السامية ، وتحقيق الخطة النبيلة الموضوعة ، لولا ذلك جميعه ، لأدى ازدياد الإيرادات في الخزينة المصرية ازديادا مطردا إلى إبراز عجائب في عالم الوجود ، من رية بمعجائب أيام الباشا العظيم ومعجزاتها ، على سطوعها .

على أن التاريخ لن يغمط (اسماعيل) فضله في أنه عمل على إفادة بلاده من ذلك الازدياد كل الافادة ، التي كان مركزها السياسي والاجتماعي يمكنها من نيلها على يديه ؛ وأنه لم يترك ميدانا من ميادين الإصلاح والعمران والرق إلا وأدخلها فيه بهمة ، وصدا بها في حلته بغيرة ملتزمة لا تعمل حسابا للصعوبات ، ولا تبالي بثمن إزالة العقبات من السبيل .

أما وقد تكلمنا عن نجاحه في مضمار الماديات ، فانه لم يبق لنا إلا التكلم عن نجاحه في مضمار التعليم والحركة الفكرية ، وفي مضمار ترقية شؤون حياة أمته الاجتماعية .

الفصل الخامس^(١)

انتعاش التعليم والحركة الفكرية

تعلم : فليس المرء يولد عالماً * وليس أخو علم كمن هو جاهل
فإن كبير القوم لا علم عنده * صغير إذا التفت عليه المحافل
«عمر بن عبد العزيز»

حال التعليم قبل
(محمد علي)

لما دخل الفرنسيون مصر سنة ١٧٩٨ ، لم يكن في القطر كله إلا مدرسة الأزهر ومكتبتها الخاوية لكتب علوم الدين وكتب لغة وآداب . ومع أن الأساتذة المدترسين في تلك الكلية كانوا عديدين فإن عدد الطلبة كان قليلاً بالنسبة لما هو الآن . ومع أنه كان يوجد سبعة أروقة للعلوم ، فإنه لم يكن التعليم يتجاوز تجويد القرآن ، ومعرفة الحديث ؛ وتعدّد الأروقة إنما كان لسبب تعدّد أنواع الطلبة وجلسياتهم ، كما هي الحال الآن ؛ غير أنه كان في القاهرة عينها عدد يعتد به من الكتّاب المخصص لها أوقاف خيرية لتعليم الأولاد مبادئ القراءة والكتابة ، والقرآن الكريم .

فلما بدأ حكم (محمد علي) يستقرّ في القطر ، نجم — عن القليل من النظام والأمن اللذين أدخلهما على الحياة القومية ، وعن إعفاء طلاب العلم من الخدمة العسكرية — رقي محسوس لعدد المتعلمين في الأزهر والبيئات العلمية الأخرى . ولكنه لم ينجم

(١) أهم مصادر هذا الفصل : "التعليم العام بمصر" ليعقوب أرّتين باشا ، و "التعليم العام بمصر"

للسيوف . لإدوار دوريك .

عنها رق في طرق التعليم إلا بعد ما عن محمد علي باشا فتح ميدان جديد للعلم وادخل الأمة فيه قسرا .

وتفصيل ذلك أن هذا الأمير، بعد أن قتل المماليك في مجزة القلعة الشهيرة، امتلك الصبيان والشبان من ممالكهم . فأدخل هؤلاء في حرسه ، وجميع الآخرين في مدرسة بالقلعة ليتعلموا فيها القرآن ، والكتابة ، واللغة التركية ، وضروب العسكرية العملية ، وفق الفروسية بفروعه : مقتديا في ذلك بالسلطين المماليك البرجيين وبعض كبار الأمراء المماليك أنفسهم الذين استأصل شأقتهم من الأرض المصرية .

ولما فكر في سنة ١٨١٦ في تشكيل جيش على النظام الغربي ، ولم يفلح في بادئ الأمر بسبب الثورة التي قام بها الجنود غير النظاميين حوله ، أرسل أكبر الشبان من ممالكه القائمين بالقلعة الى مصر العليا ، ليكون منهم مدرسة عسكرية تحت ادارة معلمين غربيين . ثم لكي يملأ الفراغ الذي قد يحدثه في هذه المدرسة ، لإنشاء الأورط ، أسس بمصر ، في القصر العيني ، مدرسة أخرى تحضيرية للدخول في المدرسة الأولى ؛ وذلك حوالي سنة ١٨٢٥ ووضع فيها ٥٠٠ ولد من الشراكسة ، والكرج ، والأتراك ، والأكراد ، والأرناؤط ، والأرمن ، واليونان — ليس فيهم مصري واحد — ليتعلموا القرآن ، والكتابة ، والقواعد اللغوية ، والآداب التركية ، والفارسية ، ومبادئ اللغة العربية ، والحساب والهندسة ، والجبر ، والرسم ، واللغة التليانية — لأنها كانت لغة معظم معلمى العسكرية الناشئة — وجعل اللغة التركية أساس التعليم كله .

ولكنه ، لادراكه أن تعليم أولئك الشبان لم يتم بالسرعة والمتانة اللتين يريد هما ، ولرغبته في سرعة تكوين هيئة أركان حرب مصرية ، أرسل ، منذ سنة ١٨٢٦ ، الى لقرنو ، وميلانو ، وفلورنسا ، وروما ، بعض المماليك الشبان ، ليتعلموا صناعة بناء

المدرسة الأولى
سنة ١٨١٦

السفن، والفنون الحربية، والطباعة، والهندسة العسكرية والمدنية، وهلم جرا. ثم أرسل، بعد سنتين، طلبة آخرين الى إنجلترا، ليتعلموا الهندسة المدنية، وهندسة الآلات المائية، والميكانيكا، وفن الملاحة.

ولما كان الباعث له على كل هذا الاهتمام الفرعى اهتمامه الأصلي بتكوين جيش، فكر في إنشاء مدرسة للطب، وفي الواقع أنشأها منذ سنة ١٨٢٥، ولكن الذي يستوقف الانتباه هنا هو أنه عدل، في اختيار الطلبة لها، عن طريقته في اختيار الطلبة لمدرستيه الحربيتين التحضيرية والعسكرية؛ وجعل كل تلامذتها من المصريين، لا سيما من شبان الطلبة الأزهرين.

وفي سنة ١٨٢٦ أرسل الى فرنسا أول بعثة تلميدية أرسلت اليها، وكانت مؤلفة من ٤٠ شابا، معظمهم من تلامذة القصر العيني، وبعضهم من طلبة مدرسة الطب وأمرهم بتعلم الفنون العسكرية، والقوانين الادارية، والهندسة المدنية والحربية، وعلى الاجمال جميع العلوم التي كان الباشا مضطرا، من أجلها، الى استخدام الغربيين، لعدم وجود مصريين خبيرين فيها.

فنجحت تلك البعثة نجاحا حمل الباشا العظيم في سنة ١٨٣٤، تقريبا، على إيجاد نيف ومائة طالب في باريس، وعلى إبطال البعثات الى ايطاليا، وإنجلترا، والبلاد الأخرى.

ولم يقتصر غرض (محمد علي)، من هذه البعثات المتوالية ومن المدارس الأولى التي أنشأها، على محض تعليم بعض الأفراد من المصريين وساكنى مصرف فقط؛ بل إنه رمى الى تكوين أساتذة منهم، يتمكن بواسطتهم، بعد نبوغهم، من نشر ظل

إنشاء مدرسة الطب
سنة ١٨٢٥

أول بعثة الى فرنسا

العلوم الوارف على القطر كله ؛ والنهوض به من هاوية الجهل السحيق التي طرحته فيها من حالى حكومة الأتراك العثمانيين والأمراء المماليك .

ولا أدل على ذلك من أنه فى سنة ١٨٣٤ ، لما عاد طلبة البعثة الأولى الأربعون الى مصر ، قابلهم الأمير بنفسه ، وسلم الى كل منهم كتابا فرنساويا فى العلم الذى تعلمه ، وكلفه بترجمته الى التركية .

وأمر بهم ، بعد خروجهم من حضرته ، فأغلقت عليهم أبواب القلعة ثلاثة أشهر بأكلها ليترجموا تلك الكتب ؛ ولم يفرج عنهم إلا عند فراغهم من ترجمتها ؛ وبعد أن طبعت تلك الترجمات بالمطبعة الأهلية التى أسسها الباشا ببولاق ، وزعت على أساتذة وطلبة المدارس التى كانت الأصول الفرنسية قد أحضرت لأجلها .

أول مجلس للمعارف ثم أنشأ حوالى سنة ١٨٣٦ مجلسا أعلى للمعارف ، مؤلفا من نخبة من أولئك الطلبة وبعض علماء الفرنسيين ؛ ووضع على رأس ادارته وزيرا اسمه مصطفى بك مختار ، كان أول وزير معارف عين فى مصر على ممتسن تاريخها . وجعل أهم أغراض ذلك المجلس تقديم العدد الكافى من الضباط الأكفاء بلحيشه النامى على مؤالسين ، والذى لم يعد يمكن ملء الفراغات التى يحدثها الموت فى صفوفه بشيبيبة جديدة من المماليك الشراكسة ، لصعوبة جلبهم من بلادهم ؛ ولا بأولاد خدام (محمد على) الأمناء من الأسويين والأتراك ، لظهور نسل هؤلاء الموظفين فى مظاهر أجسام ضعيفة يعوزها الذكاء والصحة ، فضلا من قلة عدده .

وبما أن كل أعضاء ذلك المجلس الأعلى كانوا قد تربوا بفرنسا تربيتهم كلها ، سواء فى ذلك الفرنسيون منهم وغير الفرنسيين ، فان نزعاتهم كانت فرنساوية محضة .

ولا غرابة في كونهم أدخلوا على القطر طرق التعليم الفرنسية ، وأنهم حاولوا تطبيقها على احتياجاته بقدر ما استطاعوا .

الأمم في تشيد
دولة عربية جديدة

على أن تربيتهم الفرنسية كانت قد غدتهم بلبان آمال المستقبل البلاد ، لم يكن لهم بد من السعي الى تحقيقها . ومنها أمل انشاء دولة عربية جديدة تجاه الدولة التركية المتداعية ، المشتبكة مصر في حرب معها ، لتحل من العالم الاسلامي محلها .

ولا شك في أن هذا الأمل كان يدور ، في ذلك الحين المضطرب ، في خيلة الكثيرين من أبناء البلاد ، بل الكثيرين من الأتراك المتحمسين أنفسهم . ولم يكن (محمد علي) يرى مصلحة في اجتثاث جذوره ، بالرغم من أن ميوله كانت كلها تركية ؛ لأنه كان ، هو نفسه ، يحلم بدولة عربية تكون أسرته مالكة لها ، كما كانت الأسرة العباسية العربية مالكة لدولة أركانها فارسية .

التوسع في تعليم
أبناء القطر المصري

فاستصدر المجلس الأعلى ، لذلك اذا منه بادخال العنصر المصري في المدارس بكثرة ، بعد أن كان إدخاله فيها قاصرا ، حتى ذلك الحين ، على عدد معلوم قليل جدا . وفتح ، لنيل الغرض المقصود ، عدة مدارس ابتدائية وثانوية في القطر عامة ، يعلم فيها ، في مدة ثمان سنوات ، على نسق اللسيهات الفرنسية ، العلوم الآتية وهي : القرآن ، الكتابة ، اللغة العربية ، اللغة التركية ، اللغة الفرنسية ؛ مبادئ الرياضيات ؛ مبادئ التاريخ ؛ مبادئ الجغرافيا ؛ الرسم .

ونجم عن تغلب العنصر المصري على عدد طلبة هذه المدارس ، وعن الرغبة في تحقيق أمنية لإنشاء دولة عربية ، أن اللغة العربية أصبحت لغة التعليم العام ، وأن اللغة التركية لم يعد يعتنى بها ، إلا من حيث هي لغة اضافية فقط ، منزلتها من الأهمية تكاد تكون أقل من منزلة اللغة الفرنسية .

أما المدارس الابتدائية التي أسست، في ذلك العهد، فهي :

في الغربية، مدارس : أبيار ، والمحلة الكبرى ، وزقّي ، وشربين ، وفؤّه ،
وميت غمر ، والجعفرية ، ونبروه .

وفي المنوفية، مدارس : أشمون جريس ، وشبين الكوم ، ومنوف .

وفي الدقهلية، مدارس : المنصورة ، والمنزلة ، وصهرجت ، وفارسكور ، ومحلة
دمنة ، والعريزية .

وفي الشرقية، مدارس : الزقازيق ، وبليس ، وكفور نجم ، وميت العز .

وفي القليوبية، مدارس : الخانقاه ، وأبي زعبل ، وبنها ، وقامولا ، وقليوب .

وفي البحيرة، مدرستا : البحيرة ، وحلوان .

وفي الفيوم، مدرسة الفيوم .

وفي بني سويف، مدرستا : بني سويف ، وبوش .

وفي المنيا، مدارس : الفشن ، والمنيا ، وبني مزار .

وفي أسيوط ، مدارس : أسيوط ، وأبي تيج ، والساحل ، وساقية موسى ، وسنبو،
ومنفلوط .

وفي جرجا، مدارس : جرجا ، وسوهاج ، وطهطا .

وفي قنسا ، مدرستا : فرشوط ، وقنا .

وفي إسنا ، مدرسة إسنا .

وأنشئت كلها في فبراير سنة ١٨٣٧ ، ماعدا مدرسة أبي زعبل ، فانها أنشئت
في أكتوبر سنة ١٨٣٦ ، ومدرسة ساقية موسى ، فانها أنشئت في نوفمبر سنة ١٨٣٨

وكان قد أسس في الصعيد، في شهر مايو سنة ١٨٣٣، مدارس في : أسيوط، وملوى، ومنفلوط، وأبي تيج، والساحل، وإلخميم، وجرجا، وسوهاج، وطهطا، ولكنها أقفلت كلها في أبريل سنة ١٨٣٥

المدارس
الثانوية والعالية
والخصوصية

وأما المدارس الثانوية والعالية والخصوصية التي أسست في عهد (محمد علي) فهي :
مدرسة الخانقاه العليا في سنة ١٨٣٦ ؛ مدرسة أبي زعبل الاعدادية في أكتوبر سنة ١٨٣٦ ؛ مدرسة القصر العيني العسكرية في سنة ١٨٢٥ ؛ مدرسة البيادة بالخانقاه في سبتمبر سنة ١٨٣٢ ؛ مدرسة البيادة بدمياط في يونيو سنة ١٨٣٤ ؛ مدرسة البيادة بأبي زعبل في فبراير سنة ١٨٤١ ؛ مدرسة البيادة بأباض في يوليو سنة ١٨٣٢ ؛ مدرسة اللغات بالأزبكية في يونيو سنة ١٨٣٦ ؛ المدرسة البوليتكنيكية ببولاق في مايو سنة ١٨٣٤ ؛ مدرسة المصانع العسكرية بمصر في يوليو سنة ١٨٣٣ ؛ المدرسة المعدنية بمصر العتيقة في مايو سنة ١٨٣٤ ؛ مدرسة المدفعية بطره في يونيو سنة ١٨٣١ ؛ مدرسة الخيالة بالجيزة في أبريل سنة ١٨٣١ ؛ مدرسة الصيدلية بالقلعة في نوفمبر سنة ١٨٢٩ ؛ مدرسة الطب البيطري بأبي زعبل في يونيو سنة ١٨٣١ ؛ مدرسة الحسابات بالسيدة زينب في فبراير سنة ١٨٣٧ ؛ مدرسة الطب والتوليد بمصر في فبراير سنة ١٨٣٧ ؛ مدرسة العمليات (الصنائع والفنون) بمصر في مارس سنة ١٨٣٩ ؛ مدرسة البحرية بمصر في سبتمبر سنة ١٨٣١ ؛ مدرسة الموسيقى في الخانقاه بمصر .
في أغسطس سنة ١٨٢٧ ؛ مدرسة الطبول والأصوات بمصر في سنة ١٨٢٤ ؛ مدرسة الطبول بمصر في أغسطس سنة ١٨٢٤ ؛ مدرسة العزف بالنخيلة في أبريل سنة ١٨٢٩ ؛ مدرسة الآلاتية بمصر في نوفمبر سنة ١٨٣٤

إفقال المدارس

غير أن معظم هذه المدارس سواء أكانت ابتدائية أم ثانوية أم عالية لم تعمر طويلا، وأقفل معظمها، بعد أن وضعت الحرب بين مصر وتركيا أوزارها، فاضطر (محمد علي) إلى القعود عن الفتح والتوسع، وإلى تخفيض عدد جيشه من مائة وخمسين ألف مقاتل إلى ثمانية عشر ألفا .

والباقي أقفل، إما قبل ذلك العهد، وإما بعده . فمدارس : الرحمانية، والنجيلة، وشبراخيت، وإبصار، والمحلة الكبرى، وزفتى، وطنطا، وفقه، والجعفرية، ونبروه، وأشمون جريس، وشبين الكوم، والمنصورة، والمنزلة، والعزيرية، وبلبيس، وكفور نجم، وميت العز، وقوله، وقلوب، وبوش، والمنيا، وأسيوط، وأبي تيج، والساحل، وساقية موسى، ومنفلوط، وجرجا، وسوهاج، وطهطا، وقنا، وإسنا، ومدرسة الياذة بدمياط، أقفلت في سنة ١٨٤١ ؛ ومدارس : دمنهور، ومنوف، وصهرجت، ومحلة دمنة، وبني مزار، أقفلت في سنة ١٨٣٧ حينها ؛ ومدارس : شربين، وبها، والفيوم، والفشن، في سنة ١٨٣٨ ؛ ومدرسة ميت غمر في سنة ١٨٤٦ ؛ ومدرسة الخانقاه الابتدائية في سنة ١٨٣٩ ؛ وكذلك مدارس : سنبل، وإنجيم، وفرشوط . وفي هذه السنة أقفلت أيضا مدرسة الزراعة، وكانت قد تأسست بشبرا في سنة ١٨٣٦ ؛ وأبطلت في سنة ١٨٣٧، مدرسة القصر العيني العسكرية المؤسسة في سنة ١٨٢٥ ؛ وفي سنة ١٨٣٤، مدرسة الياذة بالخانقاه المؤسسة في سنة ١٨٣٢ ؛ وفي سنة ١٨٤٩، مدرسة الياذة بأبي زعبل المؤسسة سنة ١٨٤١ ؛ وفي سنة ١٨٣٦، المدرسة المعدنية بمصر العتيقة المؤسسة في سنة ١٨٣٤ ؛ وفي سنة ١٨٣٨، مدرسة الحسابات بالسيدة زينب ؛ وفي سنة ١٨٤٩، مدرسة البحرية .

التساعد
بالأزهريين

ولما أصبحت اللغة العربية أساس التعليم كله، دعت الحال الى الاستعانة بالعلماء الأزهريين، ليقوموا بشؤون تعليمها في جميع هذه المدارس؛ فجعل معظم الابتدائية منها تحت ادارة نخبة منهم كالشيخ خليل الخوانكي، ناظر مدرسة الرحمانية؛ والشيخ غنيم سالم، ناظر مدرسة شبراخيت؛ والحاج أحمد عصافير، ناظر مدرسة دمنهور؛ والشيخ يوسف البرادعي؛ والشيخ محمد حسن، ناظرى مدرسة أبيار؛ والشيخ مصطفى التبراوى؛ والشيخ حسن الطويل؛ والشيخ محمد أبو النجا؛ والشيخ رضوان بالي، ناظر مدرسة المحلة الكبرى؛ والشيخ وهبة مصطفى، ناظر مدرسة بندرزقي؛ والشيخ محمد كفاي، ناظر مدرسة شربين؛ والشيخ سليمان الخطيب، ناظر مدرسة فوه؛ والشيخ عبد الرحمن الغمري، ناظر مدرسة ميت غمر؛ والشيخ أحمد الشيخ، ناظر مدرسة فارسكور؛ والشيخ علي القهتيم؛ والشيخ جوده مصطفى، ناظرى مدرسه العزيزية؛ والشيخ محمد عبد الرحمن، ناظر مدرسة الزقازيق؛ وهلم جرا.

ومن البديهي أنه لم يكن بدّ للتعليم الملقن على أيدي مثل هؤلاء الأساتذة من التأثير بقلّة معارفهم، وعدم سعة عقولهم، ووقوف حركة التطور في عقليّاتهم. لأن الأزهر، في ذلك العصر، كان قد بلغ من الاقتصار على العلوم اللغوية والدينية، ما لم يكن معه مندوحة عن الانحطاط في ميادين العلوم العقلية الاجتماعية، وفي ذات القوة المتعقلة. ولو اقتصر التعليم على أولئك الأساتذة، لما استفاد طلاب تلك المدارس، أكثر مما كان يستفيد الطلاب الأزهريون، في سنى مجاورتهم الأولى.

ولكنه كان قد وجد في القطر، لحسن طالعه، عنصر آخر لم تغفل وزارة المعارف العمومية الحديثه استخدامه. ذلك العنصر كان مكوّنًا من الأشخاص الذين تخرجوا

من المدارس المؤسسة منذ سنة ١٨١٦ والتي كانت تعلم فيها العلوم الدنيوية ، كالتاريخ والرياضيات والجغرافيا والهندسة والرسم الخ .

هؤلاء الأشخاص ، إما لعدم تمكنهم من الدخول في الجيش والادارات ، وإما لإحالتهم على المعاش ، أو لآلية أسباب أخرى ، كانوا قد كوّنوا هيئة تعليمية في القطر فيها الكفاية لسد احتياجات ذلك الوقت ؛ ولو أنهم كانوا بعبيدين عن درجة الكفاءة التامة بمراحل .

غير أن طلبة البعثات العلمية الى الديار الأوروبية أخذوا ، مع تهادى الأيام ، يعودون الى القطر وينضمون الى تلك الهيئة المعلمة ، ويساعدون ، إما بترجماتهم ، وإما بمؤلفاتهم على رفع مستواها وتحسين قيمتها .

والتلامذة لغاية سنة ١٨٣٦ ، كانوا جميعا من المالك القفقاسيين ، أو من أولاد موظفي الوالى وضباطه الأجانب ، فكانوا يعتبرون كأنهم ملكه الخاص ، أو بالحرى ملك حكومته ، فيربون على نفقته ؛ ولما عدل نظام انتقاء الطلبة ، وحل أولاد المصريين ، في المدارس ، محل أولئك الشبان الأجانب ، ربوا ، هم أيضا ، على نفقة الحكومة ، وبالكيفية والشروط ، التي كان أولئك يربون بها .

الاضطرار الى
التربية والتعليم على
نقطة الحكومة

ولم يكن خلاف ذلك ممكنا : لأن الكره الذي أبداه الفلاحون المصريون ، في أول أمرهم ، للتعلم ودخول المدارس ، بالرغم من المزايا العديدة المرتبطة بالأمرين والناجمة عنهما ، كان كالكره الذي أبدوه للخدمة العسكرية . فاضطر (محمد علي) الى استعمال الوسائل القهرية معهم لتعليمهم وتربيتهم ، كما استعمل الوسائل القهرية لتكوين جيش منهم . فكان أعوانه يهاجمون القرى مهاجمة ، وينتزعون الأولاد من أحضان أهاليهم

قسرا، ويوزعونهم على المدارس بحسب سنهم وبنيتهم وقامتهم فعند ما تظهر الأيام ميولهم، كانوا ينقلونهم الى المدارس التي يمكن فيها تلك الميول أن تسير بهم الى ذروة النبوغ . وأما من أثبتت الخبرة تجزده من كل ذكاء، كان يعاد الى فلاحه آياته .

تلك كانت حال التعليم في أيام (محمد علي) ؛ ولم يدخل على نظامها تعديل ، إلا ما أشارت به الخبرة، أو جاد به هوى المنوط بهم الأمر، أو أوجبت احتياجات الحكومة .

رغائب
(ابراهيم باشا)

فلما استلم (ابراهيم باشا) زمام الأحكام، عَن له إدخال إصلاحات شتى على تلك الحال؛ ولكن قصر مدة ملكه لم يمكنه من نفاذ شيء مما رغب . وأهم ما وقع في خلدته في هذا الموضوع تعديل كيفية تشكيل البعثات العلمية الى أوروبا، وتغيير شكل إقامتها هناك .

فالمندوبية المشكلة في سنة ١٨٣٦ رأت إن الحكومة عاجزة عن تعليم الناشئة العلوم الوضعية والفنية العليا، لسببين : (الأول) قلة الأساتذة الأكفاء، للقيام بتدريسها؛ و(الثاني) عجز اللغة العربية واللغات الشرقية على العموم، عجزا مطلقا عن التعبير عن مضموناتها، لعدم وجود الكلمات الدالة عليها فيها .

فرأت، والحالة هذه، وجوب الاستمرار على ارسال البعثات المدرسية، لكي يستتم التلامذة العلوم، التي لم يكن في استطاعتهم تعلم بعضها، بكيفية كافية، ولا التقرب من غيرها، ما داموا بمصر، وما دام تعلمهم باللغة العربية .

حديث
السيو جومار

وقد قال السيو جومار — وهو أول من حبب الى (محمد علي) البعثات المدرسية الى الخارج، وأحد الأعظم الذين ساعدوا على النمو العقلي والعلمي في القطر المصري —

« هل يكفى انشاء مدارس نفخة عظيم على الطراز الأوروبى ، برجال يؤتى بهم من ميلانو وباريس ولنسدره بمصاريف جمة ، ثم لا يلبثون أن يعودوا الى بلادهم حاملا يبلغون الغرض الذى رضوا بالمجئ لأجله ؟ كلا ثم كلا . وبما أن مدد الذين يختارون الإقامة الى الأبد فى وطن غير وطنهم قليل جدًا ، ولا يزيد على واحد فى عشرين ألفا ، فالواجب ، اذا ، تعليم الأهالى أنفسهم فى أوروبا ، بأحدى اللغات الأوروبية ، علوم الأوروبيين وفنونهم ، فيدخلون بذلك فى صميمها ، ويتمكنون من أسرارها ، وتتجانس عقليتهم بعقلية متعلميها من الغربيين ؛ ولو أمكن لمحمد على أن يرسل الى أوروبا منذ سنة ١٨١٥ مائة أو مائتين من الطلبة المصريين ، لتقدم رق البلاد وتمتئها عما هو عليه الآن » .

ولكن تلك المندوبية رأت أن تعدل الطريقة المتبعة ، حتى ذلك الحين ، بأن تؤهل ، أولا ، فى المدارس المصرية ، الطلبة الذين تقرر ارسالهم الى المدارس الأوروبية ، كيلا يضيعوا من وقتهم هناك ، فى تلقن العلوم الممهدة لهم سبيل تلقى العلوم الخاصة ، المقصودة بالذات من ارسالهم الى تلك المدارس . فلم تعد تبعث الى أوروبا إلا المتخرجين من المدارس المصرية الخاصة ، بعد لتقييمهم علومهم فيها ، وتمكنهم من لغة البلد الأجنبي المعدين للذهاب اليه .

تعديل طريقة
إرسال البعثات
العلمية

ولنيل هذا الغرض ، أنشئت مدرسة مصرية بباريس ، جعلت ادارتها تحت رئاسة مصرى ، يقال له استفان بك ، وأسندت وكالتها الى نائب ، اسمه خليل افندى . تشيرا يكان ؛ وكلف ضباط معينون من لدن وزارة الحربية الفرنسية بمراقبة سير الدروس فيها ؛ وأرسل اليها ، فى بادئ الأمر ، أربعون تلميذا ؛ منهم حليم وحسين ولدا (محمد على) وأحمد واسماعيل ولدا (ابراهيم) — وقد سبق لنا ذكر هذا جميعه .

انشاء مدرسة
مصرية بباريس

فلما زار (ابراهيم باشا) هذه المدرسة أثنى على سياحاته في أوروبا استوقف انتباهه عدم الضبط المدرسى ، وقلة نجاح الطلبة ، وفداحة المصاريف التي تستدعيها مدرسة ، أصبح كل واحد من تلامذتها (سلطانا صغيرا) حسبما قال هو نفسه .

وجهه نوبار باشا — وكان يومئذ كاتب أسرار (سكرتيره) — فكره الى المضار وفقدان المزايا ، الناجمة عن الطريقة المتبعة ، سواء أكان من جهة التربية ، على الأخص ، أم من جهة التعليم على العموم . وقال له : « إن جمع أربعين طالبا مصريا في مدرسة واحدة ليعيشوا دائما طبقا لعاداتهم وطبائعهم وبدون اختلاط ، أو باختلاط قليل ، مع خلافهم ، من غير جنسهم ودينهم ؛ أو إبقائهم في بلادهم وبيئاتهم الأصلية ، سيان . فإما الامتناع عن ارسال طلبة بهذا الشكل ؛ وإما الاقتصار على ارسال أحداث ما بين الثامنة والتاسعة من عمرهم ، وتوزيعهم على المدارس والمآهل (بلسيون) الغربية ، بحيث لا يكون أكثر من اثنين في مدرسة واحدة أو مأهل واحد : فيستفيدون في تعلمهم ؛ ويستفيدون ، على الأخص ، في تربيتهم » .

فوافق (ابراهيم باشا) على رأى سريره (سكرتيره) وعزم على اتباعه . ولكن الموت حال دون تمكنه من ذلك : فاستمرت الطريقة العقيمة التي ندد بها نوبار متبعة ، حتى أقفلت ثورة سنة ١٨٤٨ الباريسية تلك المدرسة المصرية ؛ وما فتئت ، بعد ذلك ، متغلبة على أفكار القائمين بشؤون التعليم في هذا القطر ، حتى في عهد الاحتلال الانجليزى ، بالرغم من جذب محصلوها .

أخذ السلطان
فؤاد الأول برأى
جده (ابراهيم)

ولم يفتن الى المزايا الجمّة الناجمة عن العمل برأى (ابراهيم باشا) إلا حفيده الكريم
عظمة السلطان فؤاد الأول^(١) فانه — حفظه الله — أيام أن كان رئيسا للجامعة المصرية ،

(١) صاحب الجلالة فؤاد الأول المعظم ، ملك مصر . كتب في سنة ١٩١٨

أدخل، بجانب نظام بعثاتها العلمية، نظام بعثات أحداث، ناعى الأطفار، الى بلاد
أوروبية مختلفة، ليعيشوا في بيئات تنغير تمام المغايرة بيئاتهم المصرية : فيكونون
نشأة جديدة، وانسانية مصرية عصرية، متشربتين ومتشبعين بغير المبادئ،
والعادات، العقلية، المدينة مصر لمجموعها بذلها القرنى .

ووقع في خلد (ابراهيم باشا)، علاوة على ما ذكر، لإلزام جميع الموظفين والضباط
المصريين بإرسال أولادهم الصغار الى المدارس والمآهل الأوروبية، على نفقاتهم
الخصومية، بدلا من إرسالهم اليها على نفقة الحكومة؛ وذلك لاعتقاده أن الأهالى
إنما يهتمون بتربية أولادهم وتعليمهم على نسبة التضحية المادية والأدبية التي يحملون
أنفسهم أعباءها في هذا السيل؛ وإن الاهتمام الذي تكون التضحية العائلية أسه،
لا يلبث أن ينتشرين جميع طبقات الأمة، ويشارك فيه كل أفراد الهيئة الاجتماعية.
ولا يختلف اثنان عاقلان في سداد آراء (ابراهيم باشا) هذه؛ فلا يسع أحدا
إلا التأسف تأسفا عميقا على قطع المتون شجرة حياته الكثيرة الثمار قبل نضوج هذه
الثمرة عليها أيضا .

وزيد لدى التفكير بأن خليفته (عباس باشا الأول) لم يكتف بعدم مجاراته في أفكاره
ونياته فحسب؛ بل إنه قلب نظام التعليم والمدارس رأسا على عقب، بعد امتحان
أجراه بأبي زعبل للأساتذة والطلبة معا، وكانت نتيجته سيئة للغاية. لأن الأساتذة —
وكان معظمهم من الأزهريين الذين سبق لنا ذكرهم — ظهروا فيه بمظهر الجهلاء
النوكى المحقى فأمر باقتال عموم المدارس وطرد الطلبة والأساتذة منها؛ ماصدا مدرسة
واحدة، أبقاها ودعاها بالمفروزة، للدلالة على أنها المختارة من بين الكل؛ وأعدّها
لتخريج ضباط للبرية والبحرية ومهندسين عسكريين ومدنيين .

إنحرف
(عباس الأول)
عن رأى (ابراهيم)

غير أنه عاد الى فتح مدرسة الطب وتنظيمها على أسس جديدة تؤهلها لتخرج أطباء للجيش . ولما كان شديد الكراهة للعناصر الأجنبية ، ولا سيما الغربية منها ، وكان لا يرى متى تأتى الساعة التى يمكنه فيها الاستغناء عن غربى متقلد وظيفة فى القطر؛ وكان، من جهة أخرى ، يكره من صميم فؤاده أن يتخلى الشرق عن عقليته وعاداته وأخلاقه ، حتى السقيمة منها ، فانه ارتأى أن يرسل الى أوروبا ، بدلا من الصبيان ، الناعمى الأظفار ، والأحداث ، الذين رغب عمه (ابراهيم) فى ارسالهم اليها ، شبانا فى الخامسة والعشرين من عمرهم ، على الأقل ، أتموا كل دروسهم بمصر؛ وأن يفضل على هؤلاء أيضا ، الشبان الذين يكون قد سبق لهم تدريس فى المدارس العليا الملقاة ، لكى يتقنوا فى روح ينسیر العلوم التى يرسلهم لتلقيها ، ويعودوا فيحلون محل الغربيين فى دوائر التعليم والإدارة عامة .

قلعة ميل (سعيد) الى
تعليم أبناء البلاد

وكان (سعيد باشا) خليفته ، بالرغم من ميله الكثير الى الغربيين وعقليتهم ، قليل الرغبة فى تعليم الفتيان من رعيته ؛ حتى انه قال ذات يوم لكويج بك ، مربيه السويسرى الذى أصبح سريره الخاص ، بعد ما تولى العرش ، وكان يحضه على اعادة فتح المدارس التى أقفلها عباس ، سلفه : ^(١) "لم نعلم الشعب ؟ لكى يصبح الحكم عليه والتصرف فيه أعسر مما هما عليه ؟ دعهم فى جهلهم ! فالأمة الجاهلة أسلس قيادا فى يدي حاكمها" . فأنى اذا وزارة المعارف العمومية ، كما ألنى معظم الوزارات ، وألحق إدارة التعليم بدائرته الخاصة ، أو بوزارة الحربية .

ولكنه عاد فأظهر اهتماما عظيما بمدرسة الطب دون غيرها : فوضع لها نظاما جديدا ، واحتفل بافتتاحها ، على هذا النظام ، احتفالا شائقا تحت رئاسة أدم باشا

(١) مالورق "مصر" ص ٦٩ حاشية ٣١٢

وزير الداخلية، وبحضور شيخ الاسلام وعلماء الدين والهيئات الرسمية الغربية

في ١٠ سبتمبر سنة ١٨٥٦

وأظهر أيضا اهتماما يعتد به بالمدارس الأجنبية المؤسسة في البلاد بمعرفة الارشادات المذهبية . وما يؤثر عنه أن راهبات الراعى الصالح — وكُن قاثمات ، في مدرستيهما بمصر والاسكندرية ، بتربية ستين يتيمة من بنات البلاد ، على اختلاف أديانهم ، زيادة عن البنات الأخرى ، الدافعات قيمة زهيدة ، أجرة تعليمهن وتربيتن — وجدن العبء ثقيلا عليهن ؛ فالتجأن اليه ، ورفعن الى مكارمه عرضا ، طلبن به منحهن إردب برّ ، سنويا ، عن كل واحدة من تلك اليتيمات ؛ فأجاب طلبهن في الحال ، وجاد عليهن بما التمن . وأن راهبات المحبة بالاسكندرية — وكُن قد فتحن صيدلية لتوزيع الأدوية مجانا على المرضى ، على اختلاف مذاهبهم وأديانهم ، شأنهم اليوم — وجدن أنهن في احتياج الى مبلغ خمسة آلاف فرنك ، سنويا ، ليتمكن من الاستمرار على عملهن الباذ؛ فالتسنه من مكارم (سعيد) ؛ ففاضت طين به . ولو التمنن خمسمائة ألف فرنك ، لما تأخر عنهن .

اهتمامه بالمدارس الأجنبية

ووهب (سعيد) أيضا بناية بمصر للارشالية الأميركية في سنة ١٨٥٥ — وهى سنة قدومها الى الديار المصرية؛ ثم ساعد على توطيد أقدامها في القطر ونشر لواء معارفها فيه . وجاد ، كذلك ، على أول مدرسة ايطالية حكومية تأسست في القطر ، في عهده ، بمبلغ ألفين وأربعمائة جنيه ، ووهبها ثمانية آلاف ذراع في نقطة من أحسن جهات الاسكندرية .

وبما أنه كان مغرما بالجيش والفنون الحربية ، لم يكن يسهه أن يهمل التعليم العسكرى في جملة ما أهمله من أنواع التعليم المصرى . لذلك رتب ونظم بكيفية نهائية مدرسة

والتعليم العسكرى

القلعة الاعدادية في أغسطس سنة ١٨٥٦ ؛ ووضع ، على رأسها ، الشيخ العالم الفاضل رفاعة بك رافع ، الذي لا يختلف في جدارته وسعة معارفه اثنان ؛ واعتمد برنامج سيرها ودروسها المشتمل على ١٧ مادة ، أهمها : (١) أن عدد الطلبة مائتان ؛ (٢) أنهم يقبلون فيها من سن ١٢ الى سن ١٨ ، مشروطا أن يحسنوا القراءة والكتابة ، لكي يتمكنوا من اتباع سير الدروس منذ السنة الأولى . ويكون لهم الخيار ، فيما بعد بانتخاب المضمار الذي يريدون أن يمحروا شوط حياتهم فيه — ولو أن تربيتهم عسكرية محضة — فيدرسون العلوم التي تؤهلهم لأن يكونوا مهندسين أو أطباء أو ضباطا الخ ؛ (٣) أنهم يتعلمون كلهم العربية بأفرعها بلا استثناء ؛ ويتعلم التركية والفارسية من يرغب منهم ؛ ويتعلم كلهم لغة ، على اختيار كل منهم ، من اللغات الأجنبية الآتية ، وهي : الانجليزية ، والألمانية ، والفرنساوية ؛ كما أنهم يتعلمون الخط ، والحساب ، والهندسة ، والجبر لغاية معادلة الدرجة الثانية ، وحساب المثلثات المستقيمة الخطوط ، والرسم الخطي ، والتصميمات العسكرية ، والجغرافيا العامة ، والتاريخ ، والتجارين ، والحركات الحربية ، وفق التحصين — كل ذلك في ظرف خمس سنوات أو أربع ، حسبما يرى الأساتذة المدرسون ؛ (٤) أن يعطى كل طالب مائة قرش صاغ شهريا ، زيادة على غذائه وملبسه وسكناه وتعليمه والأدوات التي تلزمه .

وفيا عدا ذلك ؛ فإن حالة التعليم ، على العموم ، ساءت في أيام (سعيد) عما كانت عليه في أيام (عباس) ، وآلت الى البوار . فبينما كان عدد الطلبة ، المتعلمين على نفقة الحكومة في أيام (محمد علي) الزاهرة ، نيفا وعشرين ألفا ، ونزل عند موت الباشا العظيم الى أحد عشر ألفا ، فانه استمر يتناقص ويقل ، حتى لم يعد في أواخر حكم

(سعيد) ، إلا بضع مئات ؛ وتضاءلت ميزانية التعليم حتى انحطت في سنة ١٨٦٢ الى ستة آلاف جنيه فقط سنويا !

فحق والحالة هذه ليعقوب أرئين باشا أن يقول : "إنه يمكن اعتبار المدة ما بين سنة ١٨٤٨ وسنة ١٨٦٣ ، فيما يختص بالتعليم العام والمعارف العمومية ، كأنها معدومة^(١) ؛ وحق لماك كون أن يقول : "أن ميدان العمل في هذه الوجهة ، كان مفتوحا وخاليا على سعته ، أمام (اسماعيل باشا) عند ما تبوأ عرش أبيه وجده^(٢) " .

ميدان العمل
أمام (اسماعيل)

فدأب يعمل فيه ، ويعمل ، لا لمجرد إنشاء جيش قوى يركن اليه في المهمات ، بل لمصاحبة الأهالي وترقية مستوى البلاد العقلي ، حتى حركت همته السماء المهم ، وحق للتاريخ أن يدعو عهده "عهد إحياء العلوم والمعارف بمصر" . فبينما الليل نخيم دامس ، اذا بنور سطع وبدد غياهب الجهل .

وتنقسم حركة التعليم في عهده الى خمسة أقسام : (الأول) ما كان منها في المدارس التي أنشأتها الحكومة ، وقامت بالانفاق عليها ؛ (الثاني) ما كانت منها في مدارس المساجد والأوقاف والكتاتيب القديمة ؛ (الثالث) ما كان منها في مدارس أفراد من الهيئة الاجتماعية الاسلامية ؛ (الرابع) ما كان منها في مدارس الطوائف الشرقية غير المسلمة ؛ (الخامس) ما كان منها في مدارس الجاليات الأجنبية .

تقسيم حركة التعليم
في أيامه

على أن عناية المليك ، الساهر على الرقي العام ، أشرفت عليها من عل وأظلتها كلها بظل وارف .

(١) أنظر : "التعليم العام بمصر" ليعقوب أرئين باشا ص ٩٢

(٢) أنظر : "مصر كما هي" لماك كون ص ٢١٠

مدارس الحكومة

١ - المدارس التي أنشأتها الحكومة

لما تبوأ (اسماعيل) سدة لم يكن في القطر من مدارس سوى مدرسة ابتدائية، ومدرسة تجهيزية، والمدرسة الحربية في القلعة، ومدرسة الطب والصيدلة والولادة التي أنشأها كلوت بك - وكلها بالعاصمة - ومدرسة بحرية بالاسكندرية؛ وكانت جميعها في حالة سيئة من حيث كيانها ونظامها والتعليم والتربية فيها .

فعهد (اسماعيل) بأمر إصلاحها الى أدهم باشا - وهو ثاني من تولى وزارة المعارف بالقطر المصري في عهد (محمد علي) الكبير، واستمر على دفتها ، بعد وفاة مصطفى بك مختار، أول وزيرها، عشر سنوات أتم من سنة ١٨٣٩ الى سنة ١٨٤٩ - وأقبل ينشئ خلفها بجمته العالية . فتأسست في سنة ١٨٦٤ مدرسة رأس التين ، بجوار السراي الخديوية بالاسكندرية؛ ومدرسة الناصرية بمصر، في الشارع الموصل من عابدين الى مسجد السيدة زينب، مكان القصرين اللذين كانا للأميرين المملوكين حسن كاشف وقاسم بك ، في أيام الحملة الفرنسية ، وخصصا بالجمعية العلمية المعروفة باسم "الاستيتيوت" حيث كان يجتمع يونانيرت وكليبر وفوربي ومونج والتسعون طالبا الآخرون، الذين رافقوا تلك الحملة، وأنشأوا مجموعة الكتب العلمية الخصيصه بمصر، التي كانت من أكبر أسباب إعادة الحياة اليها .

وظهرت المدرستان المذكورتان بمظهر جديد لم يعهده معهد علمي مطلقا من المعاهد السابقة وتجلتا - الأولى تحت إدارة ناظرها أحمد بك فتحي، والثانية تحت إدارة ناظرها برعي افندي - عنوان النظافة التامة والنظام الكامل . وعلمت فيهما العربية ، والفرنساوية ، والانجليزية ، والألمانية ، والجغرافيا ، والرسم الخطي ،

والحساب العادى، والحساب العالى، والقرآن لغاية الفرقة الرابعة، والتركية بدله من الفرقة الرابعة فما فوق .

وانتظم الطلبة فى سلكيهما، قسمين : داخلية وخارجية . على أنهم كانوا يتغدون جميعا فى غرقى طعام عظيمتين، هذا أبناء البيكوات والباشاوات فى مدرسة الناصرية فانهم كانوا يأكلون على حدة .

وفى سنة ١٨٦٥ تأسست بنها، فى سراى (عباس الأول)، مدرسة عظيمة حوت ثلاثمائة طالب يعلمهم أحد عشر أستاذا ؛ ومدرسة أخرى بنى سويف ؛ وغيرها بالمنيا ؛ وسادسة بأسبوط . وحوت كلها نيفا وستمئة وواحد وثلاثين طالبا، منهم ٥٠٢ داخلية .

وبسبب الاتساع الرائع ، الذى اتخذته الصناعة المصرية على أثر ارتفاع الأسعار القطنية الناجم عن الحرب الأهلية الأميركية ، قرر (اسماعيل) فى سنة ١٨٦٥ عينها إنشاء مدرسة للفنون والصنائع . فوضع نوبار باشا نظامها بمساعدة فى فرنساوى ، يقال له المسيو مونييه : ولكن الكوليرا أوقف نموها وحال دون انتظامها . ثم شغلت الأفكار عنها بالمشاغل السياسية التى أفعمت بها سنة ١٨٦٦ بيد أنه ما وافت السنة التالية إلا وطاد شريف باشا — وكان ناظرا للمعارف — الى موضوعها ، ووفاه حقه .

فتفتحت المدرسة أبوابها فى سنة ١٨٦٧ تحت إدارة فرنساوى خبير يقال له المسيو المواجى جون ؛ ودرس فيها أحد عشر أستاذا وعريفا ؛ وجعلت مدة التعليم فيها ثلاث سنوات ، أولا، ثم حسا . وشمل البرنامج : الرياضة ، والكيمياء ، والرسم ، والتوبوغرافيا، والفرنساوى، والانجليزى، والهندسة، وكل صنة وحرفة .

ولما كانت الألفاظ الفرنسية الاصطلاحية، الخاصة بالفنون والصنائع، غير متداولة على الألسن إلا قليلا، ولا يعرف إلا القليلون جدًا مقابلاتها العربية، ألف المدير، الواجهي جون المذكور، قاموسا فرنساويا انجليزيا عربيا لها، يجدر بمكتبة كل ذي فن وصناعة الازديان به .

وفي سنة ١٨٧٦ أنشئت ثلاث مدارس صناعية غيرها، ليحوز اليها التلامذة البلداء في المدارس الابتدائية، بدلا من تحويلهم الى المدارس الحربية، فيتعلمون فيها، مدة خمس سنوات، صنائع يتعيشون منها في مستقبل حياتهم . وكانت تباع المصنوعات، التي يصنعونها في مدة دراستهم، ويحفظ ثمنها على ذمتهم، ثم يشتري بها أدوات صناعية، وآلات لكل منهم تصرف اليه حين مغادرته المدرسة، ليدخل ميدان الحياة وهو متسلح بها .

وأنشئت في هذه المدة عينها، في العباسية، مدرسة أولية، ومدرسة إعدادية، خلاف جملة مدارس عسكرية وحربية سيأتى الكلام عليها في غير هذا المكان . وتلا ذلك انشاء مدرسة هندسية ملكية كبرى، عرفت باسم "المدرسة البوليتكنيك" وأحضرت اليها الأساتذة من فرنسا ومن ضمنهم المسيو جليون دالانجلار، صاحب الرسائل المتعة عن مصر ما بين سنة ١٨٦٥ وسنة ١٨٧٥ وعهد بمساعدتهم الى أساتذة مصريين، من الذين تعلموا بفرنسا على نفقة الحكومة .

وكانت المجانية أساس التعليم، في هذه المدارس كافة، وتشمل الكسوة والطعام أيضا .

غير أن هذا جميعه لم يكن سوى باكورة العمل . فسرعان ما أدرك الخديوى أن إنشاء بضع مدارس، مستقلة الواحدة عن الأخرى، قليلا أو كثيرا، ومشتغلة كل

منها على حدة، بدون ارتباط بنيرها، وبرنامج خصيص بها، لا يؤدي الى مايرى اليه من تعميم التعليم ونشره بين أفراد أمته. فكلّف لجنة تحت ادارة على باشا مبارك ناظر المعارف والأشغال العمومية، منذ ١٥ أبريل سنة ١٨٦٨ بوضع قانون أساسى للتعليم العام، تكون المدارس، بموجبه، كلا منظما ذا أجزاء مندمج بعضها فى بعض .

لائحة ١٠ رجب
سنة ١٢٨٤

فاشتغلت تلك اللجنة بهمة وعزيمة صادقة؛ وأخرجت، الى حيز الوجود، اللائحة المعروفة باسم "لائحة ١٠ رجب سنة ١٢٨٤" وهى لائحة ذات أربعين بنداً مبنية على مبدئين أساسيين، هما : تضامن جميع المدارس فى نظامها وتعليمها؛ ومساواة المعاهد التى من درجة واحدة مساواة تامة فى جميع الأمور .

فقسمت المدارس الى ثلاثة أقسام : ابتدائية — وهى الكتائب ومدارس المديریات — وثانوية، وطالية؛ خلاف المدارس الخاصة .

أما الكتائب — وقد كانت نيفا وخمسة آلاف، وبقيت لسنة ١٨٧٤ مستقلة عن الحكومة، بطلابها الزائد عددهم على المائة والعشرين ألفا، وفقهاؤها الذين كان معظمهم من العيانب — فان اللائحة لم تدخل، على المنتشرة منها فى القرى، تعديلات محسوسة، غير إلزامها بتعليم الحساب . ولكنها شددت على ذات المركز المهم منها، برفع مستوى التلامذة العقلى، لكى تؤهلهم للدخول فى مدارس أعلى منها درجة؛ كما أنها شددت عليها بالصيرورة الى مدارس ابتدائية حقيقية؛ وذلك بما وضعت من تعليمات وإرشادات للفقهاء فيها، وبما قرّرت لها من كتب، وأدوات مدرسية، وإدخال تعليم لغة أجنبية ومبادئ الجغرافيا والتاريخ على برنامجها .

وأما مدارس المديریات — وهى مدارس ابتدائية حقة — فان اللائحة المذكورة قرّرت تعميم إنشائها فى بنادر المديریات كافة، على نظام مثيلاتها فى أوروبا؛ وجعلت

برنامج التعليم فيها كالآتي : القرآن ، العربي ، الفرنسية أو الانجليزية ، الحساب ، التاريخ ، الهندسة ، الرسم ؛ وجعلت الأصل فيه المجانية المطلقة ، سواء في ذلك الطلبة الداخلية والطلبة الخارجية .

وأما المدارس الثانوية ، فتقرر أن تكون سبعة : ثلاثا في مديريات الوجه البحري ، وأربعة في مديريات الوجه القبلي ؛ وأن تكون المجانية المطلقة الأصل في التعليم فيها أيضا .
وأما المدارس العالية ، فجعلت تسعة : ثمان منها في مصر ، وواحدة بالاسكندرية .
وكانت أهمها كلها مدرسة البوليتكنيك ومدرسة الطب .

أما البوليتكنيك — وكان يقال لها أيضا مدرسة المهندسخانة — فقد أنشئت أولا في العباسية ، ثم نقلت الى درب الجميزة ، في سراي الأمير مصطفى فاضل ، أنشئ الخديو ، حيث كان مقر وزارة المعارف ؛ وكان تلامذتها الستون كلهم داخلية ، ويتعلمون ، في ست سنوات : الرياضة العليا ، والكيمياء ، والطبيعة ، والجيو لوجيا ، والميكانيكية ، والعربي ، والفرنساوي أو الانجليزي ، والجغرافيا ، والتاريخ ، والرسم . وكان التابعون في الرسم كثيرين . ولا غرابة : فمصرى اليوم إنما هو حفيد مصرى العهد الفرعونى .

ولما كانت تلك السراي واسعة جدا ، فقد نقلت اليها مدرسة الادارة ، وعدد طلبتها خمسون ، ومدرسة المحاسبة والمساحة ، ومدرسة اللغات ، والمدرسة التجهيزية وطلبتها خمسمائة وخمسون ، معظمهم خارجية .

ووجد ، مع ذلك ، متسع لمسرح فسيح ، كانت تقام فيه الامتحانات العامة السنوية العالية ؛ ولمكتبة نفيسة ، أنشأها في سنة ١٨٧١ على باشا مبارك ، وربها

في ست حجر؛ وكانت فيها طائفة من كتب مكتوبة بخط اليد في لغات متعددة لا سيما العربية؛ وأهمها نسخ قرآنية وجدت على قبور مؤسسي المساجد من سلاطين مصر السالفين، وكانت ذات أهمية تاريخية عظيمة، لأن الواحدة منها كتبت ووضعت على قبر مؤسس المسجد في بحر السنة التالية لموته؛ فكانت تدل على تطور الخط العربي، على ممر الأيام؛ وتساعد على تحقيق عصر بناء تلك المساجد، والتثبت من مواقيت التاريخ العربي.

وأنشئ، في تلك السراي، أيضا في ١٢ يوليو سنة ١٨٧١ معمل طبيعيات، تام الأدوات، يضاهي أكبر المعامل الأوروبية التي من نوعه.

وانما ذكرنا المعمل والمكتبة والمسرح، عند كلامنا على مدرسة البوليتكنيك، لاقترانها بها في فكر عموم مصري ذلك العهد، بسبب وجودها معا في محل واحد. وأما مدرسة الطب—وقد قلنا كيف تأسست وألغيت ثم أعيدت الى الوجود— فلم يكن لها من مثيلة في الشرق كله؛ وكانت تنقسم الى قسمين: قسم الطب والجراحة، وقسم الصيدلة. ومدة التدريس في كل منهما خمس سنوات: منها سنتان لاعادة العلوم الأدبية، المعلمة في المدارس الثانوية واتمامها؛ والثلاث السنوات الباقية، للطب والصيدلة. وكان عدد طلبتها، في سنة ١٨٧٦ مائة وخمسة وتسعين طالبا، كلهم داخلية ماعدا عشرين. وبما أن تعليم التلامذة الداخلية، وطعامهم، ولبسهم، ومقامهم، كتعليم الخارجية، كان مجانا، فان تخرج الطبيب الواحد كان يكلف الحكومة ثلاثة عشر ألف فرنك، وتخرج الصيدلي الواحد أربعة عشر ألف وخمسمائة فرنك؛ ولذا فان الداخلية كانوا يلزمون بالاستخدام في الحكومة، بعد نيلهم دبلوم الطب أو الصيدلة، وأما الخارجية فكانوا أحرارا.

وكان معظم الأساتذة ، في القسمين ، من المصريين الذين تعلموا بأوروبا ؛ فلم تكن مرتباتهم ، والحالة هذه ، ضخمة كما لو كانوا يحضرون ، خصيصا ، من أوزوبا . وكان ، في المدرسة ، مستشفى مدنى وعسكرى على أحسن شكل ؛ ومعمل كيمائى خاص بقسم الصيدلة تحت ادارة جستنيل بك ، ليس له مثيل ؛ وبستان نباتى ؛ ومكتبة شاملة ؛ ومجموعات تجهيزات تشريحية ؛ ومجموعات تاريخ طبيعى ؛ وكلها مختارة اختيارا حكيما .

ثم استدعى (اسماعيل) من سويسرا أستاذا خصيصا فى التعليم وحركته ، يقال له المسيودور ؛ وبعد أن أنعم عليه برتبة البكوية ، عينه مفتشا عاما للمعارف ، وكلفه بتنظيمها ، وتوسيع نطاقها على النمط الفرنجى ؛ ورتب مجلسا أعلى للإشراف على شؤون المدارس ؛ وخص وزارة المعارف بميزانية سنوية ، تراوحت بين سبعين وثمانين ألف جنيه . ولما اضطره ، فيما بعد ، اتفاقه على المنافع العمومية الأخرى ، والشؤون السياسية المختلفة ، الى الاقتصاد من ذلك المبلغ قليلا ، وهب تلك الميزانية ايراد تفتيش الوادى — بعد أن استرده من شركة قنال السويس ، مقابل مبلغ عشرة ملايين من الفرنكات — وكان مجموع ذلك الايراد ستمائة ألف فرنك سنويا . على أن مصروفات ادارة التفتيش كانت تستغرق جزءا كبيرا من هذا المبلغ ؛ فأخذها (اسماعيل) على عاتقه الشخصى ، وقرر ستمائة ألف فرنك سنويا للمعارف بكيفية ثابتة .

فقام دور بك بمهمته ، بعزم صادق وهمة عالية ؛ وبعد أن درس موضوعها درسا عميقا ، وأجرى بعض تعديلات فى المدارس الموجودة — كتحويله مدرسة الادارة الى مدرسة حقوق ، (شرع ناظرها المسيو فيدال يعلم القانون الرومانى والقانون الفرنساوى فيها ؛ ويقارن بينهما وبين باقى الشرائع ، توطئة وتمهيدا لتخريج رجال

حقوقيين تكون فيهم الكفاءة للجلوس على منصات القضاء المختلط الذى كانت المخبرات دائرة فى أمر انشائه مع الدول صاحبات الامتيازات) ؛ وبجعله مدرسة اللغات معهدا لتخريج مترجمين ومنشئين ، يشتغلون فى الادارات ، أو فى إخراج ما يلزم من الكتب للمعاهد العلمية ؛ وكإضافة قسم طب يطرئ الى مدرسة الطب انتظم فى سلكه خمسون طالبا ؛ وانشاء قسم فلكى فى سراى الأمير مصطفى فاضل السابق ذكرها - ووضع ، للدارس عامة ، المناهج الوافية ، الكافلة بلوغ الأمانى ونيل المنى ، فيما لو نفذت برمتها .

ولكن تنفيذها التام كان متعسرا ؛ وجل مجهودات الخديو ووزراء معارف أمته ومساعديه كان ضائعا فى مجموعه لسبيين : (الأول) قلة المال ، بالرغم من تعاقب النفحات الخديوية ؛ و(الثانى) قلة الرجال ، بالرغم من استحضار الأساتذة من أوروبا ، وحف ارسالية الطلبة المصريين فيها بكل صنوف العناية .

أما قلة المال ، فلأن الحركة التمدينية التى قام بها (اسماعيل) ، تناولت كل مظاهر الحياة القومية ، والحياة الاجتماعية ، ومكنوناتهم ؛ واستنفدت معظم إيرادات البلاد وإيراداته الشخصية ، ومالم تستنفده تلك الحركة ، ابتلعت المساعى الى الاستقلال وإلى احلال الدولة المصرية من مصاف الدول العظمى فى المحل اللائق بماضيها الفرعونى وحاضرها العلوى ، كما سئى فى البابين التالين : فلم يعد فى حيز الامكان الاتفاق على التعليم ، أكثر مما كان ينفق عليه ، بالرغم من شدة الرغبة فى توسيع دائرة الإنفاق .

على أنه لا يجب أن يستنتج من ذلك فكرة تحط من قدر المجهود المبذول فى هذا السبيل : فانه بينما كانت ميزانية التعليم بمصر تتراوح بين السبعين والثمانين ألف جنيه

سنويا ، ولا تقل عن الستين ألفا حتى في أسوأ سنى العسر المالى — وذلك غير المنفق على المدارس الحربية والبحرية التابعة لميزانيتي وزارتي الحربية والبحرية ، وغير ما كانت تنفقه ادارة الأوقاف على عموم مدارس المساجد والكتاتيب — لم تكن ميزانيته في تركيا تزيد أبدا على الخمسين ألفا حتى في أجود سنى الرخاء — وذلك بالرغم من أن سكان تركيا كانوا سبعة أضعاف سكان مصر ؛ وبالرغم من أنه لم تقم في تركيا حركة تمدينية البنة كالحركة التي أثارها (اسماعيل) بمصر ؛ ولا ألزمها مركزها السياسى بنفقات في غير أبواب الادارة الداخلية ، كما ألزم مركز مصر السياسى الحكومة المصرية بها .

مضار مبدأ
المجانية المطلقة

على أن مبدأ المجانية المطلقة في المدارس المصرية — وقد كان مبدأ معدوما كلية في تركيا — هو الذى كان يجعل المبلغ المخصص لميزانية التعليم غير واف بالمرد ولا مساعدا على القيام بالمقصود . وذلك لأن مصاريف طعام التلامذة وكسوتهم ومسكنهم ، ناهيك بما كان يتقاضاه بعضهم من المرتبات الشهرية ، على زهادتها ، كانت تبتلع ثلاثة أرباع الميزانية ، ولم تكن مرتبات المعلمين تستنفد أكثر من الربع الباقي ؛ وكانت ، لهذا السبب ، زهيدة حتما ، وغير مشجعة على العمل . فمرتبات معلمى المدارس الثانوية ، مثلا ، كانت تتراوح بين مائتى قرش وسبعائة ونحسين قرشا شهريا !

ونجم عن جعل المجانية أساسا للتعليم ضرران عظيمان : (الأول) اضطراب الحكومة ، مع تقدم الأيام وتغير عقلية الأمة فيما يختص بارسال أولادها الى المدارس ، الى حصر عدد التلامذة ، الممكن قبولهم في المدارس الأميرية ، ضمن دائرة محددة ؛ وحرمان الكثيرين من الراغبين في التعلم من ثمرات العلم الشهية . لأنه ، لما كانت نفقات

التلميذ الواحد يكلف الحكومة ستة وعشرين جنيها سنويا، بين تعليم وأدوات تعليم ولبس وأكل ونوم، لم يعد في الاستطاعة اجابة طلبات جميع الراغبين في الالتحاق بالمدارس بل ولا جلها، وبات من المحتم الاقتصار على محلات معدودة في كل مدرسة بالرغم من أن الدفعة القوية التي صدرت عن (اسماعيل) للشؤون العالمية، أدت، في ظرف عشر سنوات، الى انشاء المدارس الأولية على النظام الأوروبي في المديرية، وإلى تشجيع التعليم الابتدائي في الكتاتيب ومدارس المساجد وغيرها، مما سيأتي بيانه . وإلى مثل هذه النتيجة، وهي الاقتصار على محلات معدودة في المدارس وحرمان الكثيرين من الراغبين في التعلم من ثمرة العلم الشمية، وصلت حكومتنا اليوم، بسبب مغالاتها في الانفاق على تشييد معاهد التعليم، وافراطها في المرتبات الضخمة الممنوحة للأساتذة الأجانب .

والضرر الثاني فقدان الطلبة حرية اختيار المدرسة الثانوية أو العليا، التي يميلون اليها ميلا طبيعيا، بعد فراغهم من تلقى دروسهم الابتدائية . لأن الحكومة، المتولية الاتفاق عليهم، كانت ترى نفسها أحق منهم بذلك الاختيار : فتتصرف فيهم كما تشاء، تصرفا كثيرا ما كان غير الحكمة رائده، لأن الصدف والظروف تجعله في يد وزير ربما تعوزه الحكمة .

مثال ذلك ما حدث حينما خلف قاسم باشا في ديسمبر سنة ١٨٧٢ شاهين باشا على دست وزارة الحربية، فانه رأى في ١١ فبراير من السنة التالية أن يعزز هيئة الضباط، ويضاعف عدد تلامذة المدارس العسكرية؛ فطلب الى بهجت باشا وزير المعارف أن يسمح له بأن يختار من مدارس الحكومة المدنية، الشبان الذين يحتاج اليهم، ولم يسع بهجت باشا إلا موافقته، لئلا يرمى بأنه يريد إضعاف قوة مصر

المدافعة عنها . فاختار قاسم باشا ١٤٤ طالبا من التحضيرية ، و٦٥ من التجهيزية ، و٩٦ من المهندسخانة ، بحيث لم يعد في الفرقة الأولى منها سوى تلميذين من الثلاثين الذين كانوا فيها .

ولولا تداخل بعض العقلاء ، وإفاتهم نظر الخديو الى ذلك الخلل — فتلافاه (اسماعيل) — لنفذ قاسم باشا مرامه وأحل الخراب بجلة بالمعاهد العلمية^(١) .

ومثال ذلك أيضا ، ما كان يتبع ، عادة ، في أمر الأذكاء والبلداء من طلبة المدارس الأولية : فانهم كانوا يرسلون الأذكاء الى المدارس المدنية العالية ، ويرسلون البلداء الى المدارس الحربية . فيتخرج الأذكاء من مدارسهم المدنية ، وأعلى مرتب شهري يمكن أحدهم الطمع فيها ، عشرة جنيهات مصرية ؛ بينما البلداء يتخرجون من المدارس العسكرية ، ضباطا ؛ أقل مرتب شهري ، يربط للواحد منهم ، أعلى من أقصى مرتب يطمع فيه الذكي الملكي ؛ فتنبط بذلك همه كل ذكي ، ويصبح مرثاحا الى التظاهر بالبلادة والغباوة ، حرصا على سعادته المستقبلية ، وتمثلا بقول ابن الراوندي :

رزق التيوس ينجيها بسهولة * وذوو الفصاحة رزقهم مسجون

ان كان حرمانى لأجل فصاحتى * فامنن على من التيوس أكون

ومثال ذلك ، أخيرا ، ما كان يعمل سنويا ، في الحاق الطلبة بهذه المدرسة العالية أو تلك ؛ فانهم كانوا يجمعون المتخرجين من المدارس التجهيزية ويقسمونهم الى عدة مجاميع ، يوزعونها بطريقة الاقتراع ، على مدرسة الطب ، والمدارس المجتمعة في سراي الأمير مصطفى فاضل ؛ ثم يعودون فيدخلون مدرسة الطب ، بطريق الاقتراع أيضا ،

(١) أنظر : "التعليم بمصر" لدورك ص ٣٠٤

ثلاثة أرباع المجموع الذى يكون قد أصابها ، ويدخلون الربع الباقي فى مدرسة الصيدلة؛ ثم يعملون العملية عنها فيما يختص بمدرسة المهندسخانة ، ومدرسة الحقوق ، ومدرسة اللغات ، وهلم جرا ، بدون مبالاة بما ينجم عن ذلك من إجحاف بميول التلامذة ، وقهر للكفاءات على الانتشار فى ميادين غير التى خلقت من أجلها .

ودام مبدأ الاقتراع هذا بمضاره معمولا به حتى سنة ١٨٧٦ ، إذ ألغاه رياض باشا وزير المعارف فى ذلك العام ، وصاحب الأيادى البيضاء على التعليم الابتدائى ، بما بذله من مجهودات فى سبيل تحسين حال الكتاتيب ، وترقية معلومات الفقهاء .

وهكذا كانت المجانية — التى كثيرا ما حبذها فى الأيام السالفة قصيرو النظر من الأميين وغيرهم ، وما زال يحبذها بعض الكتاب الاجتماعيين لغاية أيامنا هذه — أعظم مانع لانتشار المعارف والتعليم بمصر فى ذلك العصر !

ونجم عنها زيادة على ما ذكر ، تغلب النظام العسكرى على معظم المدارس . ولا نستطيع أن نجزم أكان تغلبه هذا خيرا أم شرا عليها ، لأسباب لا تخفى على القارئ اللبيب : فان البلاد كانت فى حاجة الى روح الشدة فى حفظ النظام ، بقدر ما كانت فى حاجة الى انبثاق روح الحرية والاستقلال فيها . ففقدانها الروح الأول كان من شأنه أن يجرمها فائدة التعليم ؛ وفقدانها الروح الثانى كان من شأنه أن يديم استكاثتها الى الدل الموروث عن القرون السالفة . وبما انا لسنا من مذهب القائل بتفضيل الجاهل ، مع الاستقلال ، على العلم ، مع عدمه ، لأننا على ثقة تامة من أن الجاهل جار ، حتما ، فى نهاية الأمر ، الى الاستعباد والذل ، والعلم مفض ، حتما ، فى نهاية الأمر أيضا ، الى الاستقلال والعز ، إلا اذا اعترض خور فى الأخلاق سبيله ؛ فانا نتردد فى إبداء حكم بات فى الشأن الذى نحن فى صدده .

وأما قلة الرجال فلسبيين :

(الأول) أن الفترة المشؤومة ما بين سنة ١٨٤٨ وسنة ١٨٦٣ أنقصت كثيرا عدد المصريين أولى الكفاءة لمباشرة شؤون التعليم ، وأضاعت ممن تبقوا ، الثقة في أنفسهم والاعتماد عليها . فنجم عن ذلك أن وزارة المعارف كانت في اضطراب دائم الى استدعاء نظار المدارس للتعاون بهم على الأعمال الادارية والفنية فتعطلهم عن أشغالهم ؛ وان نظار المدارس باتوا يستشيرون الوزارة في جميع أمورهم حتى التافهة منها — فتتعرقل حركة إدارتهم — ونتيجة الأمرين اختلال النظام في طرق التعليم وفي نفاذها .

و (الثاني) هو أن ازدياد عدد الطلبة ، لا سيما الداخلية ، ازديادا مطردا في السنوات الأولى من حكم (اسماعيل) أدى حتما الى ازدياد الشعور بالحاجة الى معلمين ، والى وجود عدم الكفاية منهم . فان الأهالي ، بعد أن كانوا في أيام (محمد علي) وخلفائه الأولين ، يمانون في تعليم أولادهم مما نعتهم في تجنيدهم — لارتباط الأمرين معا في ذلك العهد — فيضطرون (محمد علي) الى استعمال القوة والتعسف في أخذهم منهم وارسالهم ، قسرا ، الى المدارس التي أنشأها ، ما لبثوا أن رأوا الفوائد الجمة العائدة على المتعلمين من أبنائهم ، ورأوا ولد هذا الفلاح الحقير ، وابن ذلك الصانع الوضيع يبلغان ، بفضل العلم الذي تلقياه ، أعلى مراتب التوظيف ، وتحليان برتبة البيكوية بل برتبة الباشوية الرفيعة ؛ ثم رأوا أن التعليم ليس مجانيا فقط ، بل مكافأ عليه ، ومحوطا بجميع صنوف العناية والهناء ، أقبلوا بكل انشراح ، يتراحمون على أبواب المدارس ، كل يلتمس لابنه فيها محلا ، ويرجوه نصيبا في المستقبل ، كنصيب الذين أسعدهم الحظ من أولاد أقرانه ، بل من أولاد الأخط منه قدرا .

فأخذت الحكومة منهم ، في الأول ، ما كان في استماعتها أخذه ؛ ولكنها ما لبثت أن رأت نفسها أمام المعضلتين ، اللتين ذكرناهما : معضلة المال ومعضلة الرجال ، إلا واضطرت الى الوقوف عند حدّ معلوم ، والبحث عن طرق لحلها .

أما معضلة المال ، فان الوزير الحكيم على مبارك باشا رأى أن خير حل لها هو السير على الخطة المتبعة ، إذ ذاك ، في المدارس الأوروبية ؛ أى إبطال مبدأ المجانية البحتة ، وتكليف الأهالى بالانفاق على تعليم أولادهم ، ولو إنفاقا يسيرا في بادئ الأمر . فأنشأ مدرستى ماريستان قلاوون والقربية ، وفرض فيهما دفع مصاريف شهرية على الراغبين من الأهالى في إلحاق أولادهم بهما . ولما كانت تلك المصاريف زهيدة جدّا ، على كفايتها للانفاق على الأساتذة القائمين بشؤون التدريس في كلتا المدرستين ، أقبل التلامذة عليهما إقبالا عظيما ، وبلغ عددهم فيهما ، في مدّة قصيرة مائتين وخمسين طالبا فبانتا مثالين لجميع المدارس الابتدائية التي أنشئت بعدها .

وأما معضلة الرجال ، فان دوربك رأى أن حلها لا يكون إلا بإنشاء المعاهد لتخريج مدرّسين للدارس الابتدائية والمدارس الثانوية . فأنشأ مدرسة دار العلوم ، ثم أنشئت بعدها المدرسة المدعوّة بالتورمال : (الأولى) لتخريج أساتذة يقومون بتدريس كل ما كانت اللغة العربية أساسا لتعليمه ؛ و(الثانية) لتعلية مستوى التعليم في المدارس الابتدائية ، وتخريج أساتذة يقومون ، على الأخص ، بتدريس اللغات الأجنبية ، والرياضيات والعلوم الأخرى .

ولكنه ، لما كان لابد من الالتجاء الى الأزهر ، لأخذ الطلبة المتقدّمين فيه الى مدرسة دار العلوم ، وتخريجهم فيها مدّة سنتين ، ليرسلوا بعدها الى مدارس الريف ،

ليدرّسوا فيها، كان على الأساتذة، المتخرجين من هذه المدرسة، شئ من المسحة الأزهرية، جعلهم لا يرون قاعدة للتعليم خيرا من التى شبوا عليها فى ذلك المعهد الدينى العظيم .

ولم يدرك دوربك تمام الغرض الذى رعى اليه من انشاء دار العلوم ، وهو تخريج أساتذة متشبعين بمبادئ التدريس على النمط الأوروبى ، وميالين الى العمل بقواعد الپيداجوجيا الحديثة . ولكن البلاد نالت ، من انشائها ، فائدة أعظم من التى رجاها ذلك الأستاذ السويسرى ؛ لأنها ، لما رأت إقبال المتعممين على تقن علوم كان سواد الأمة الأعظم يعتقدها من بدع الشيطان ، لاعتقاده إياها من غرس عالم غير إسلامى ، من غرس عالم مافقى العالم الاسلامى يظن السوء فى نياته نحو الاسلام — وهو الاعتقاد الذى أدى بالأزهر الى مقاومة (محمد على) مقاومة شديدة ، بالرغم من كونها خفية وصماء ، حينما أقبل يأخذ أولاد الفلاحين المصريين ، ويضعهم فى مدارسه ، أو يرسلهم الى مدارس بلاد الكفار (الفرنج) ، مع أنه لم يقاومه مطلقا ، لما كان مقتصرا فى بادئ أمره ، على تعليم مماليكه وغيرهم من أولاد الشرقيين الأجانب عن مصر — ورأت أولئك المتعممين يحبذون ما يتلقونه من تلك العلوم ، ويعظمون من شأنها ، ويبالغون فى فوائدها ، أخذت تتحول عن اعتقادها أنها علوم من بدع الشيطان ، وأخذت الرغبة فى تحصيلها تنتشر فى المجموع ، رويدا رويدا ، وتعم جميع الطبقات . ومن المعلوم أن رقى البلاد برمتها ، ماديا كان أو أدبيا ، مربوط ، فى نهاية الأمر ، بتشبع الأمة بمبادئ العلوم الوضعية ؛ وعملها على اقتباسها ، واقتباسها إياها ، فى الواقع .

ثم أنشئت معاهد ، خلاف مدرستى دار العلوم والنورمال ، لتثقيف أساتذة للمدارس الابتدائية ، غير من ذكروا ، ممن كانوا يرغبون فى تحسين معارفهم ، وترقية درجة

معلوماتهم العامة . وجعل التعليم فيها ليس مجانيا ، فقط ، بل ربط جنيته لكل طالب حتى يتبين نجاحه ، أو تظهر خيبته .

على أنه لا قلة المال ولا قلة الرجال حالتنا دون قيام (اسماعيل) بعمل تعليمي لم يسبقه اليه أحد في الشرق ، وكان من أنصب الأدلة على حسن نوايا ذلك الأمير ، وبرها برطايه ذلك العمل هو إنشاءه في سنتي ١٨٧٥ و ١٨٧٧ مدرستين للعميان على الطريقة الغربية المعروفة . وهما مدرستان كان القطر المصري ولا يزال في أشد الاحتياج اليهما وإلى مثيلتهما ، لكثرة عدد العميان فيه ، وكثرة فتك الرمد الصديدي بعيون سكانه !

وليس أوقع في النفوس من الوصف الذي يصف به دور بك في كتابه المعنون "التعليم في مصر" الحجرة المخصصة في الأزهر الشريف لتعلم أولئك البؤساء ، وقيام معلمهم بأمر تعليمهم بطول أناة وحسن صبر يستمطران المدامع من الأعين^(١) !

على أن التعليم فيها ، إنما كان بتحميل الذاكرة أعباء الحفظ ، لا بتعليم اليد القراءة والكتابة لمسا ، بخلاف المدرستين اللتين أنشأهما (اسماعيل) ، فانهما كانتا تستخدمان الكتب ذات الأحرف البارزة ، الخصيصه بالعميان ، لتعليمهم القراءة ، والكتابة ، والحساب ، باللس ، فوق تعليمهم صناعة الحصر ، والخراطة ، والكراسي ، وغيرها . وما لبثتا أن جمعتا عددا عديدا من أولئك البؤساء ، الذين كانوا لا يفترقون لحظة عن الابتغال الى الله أن يحف من أحسن اليهم صنعا بجميع صنوف عطايه ونعمه ، وابقاء حياته وملكه .

وتناول الاصلاح المدرسي ذات المعاهد الدينية ، لاسيما الكبرى منها ، كالأزهر بمصر والجامع الأحمدي بطنطا ، والدسوق بدسوق ، وجامع ابراهيم باشا بالاسكندرية .

(١) أنظر : "التعليم العام بمصر" لدور بك ص ١٧٣ و ١٧٤ و ١٧٥

فالزم الشيوخ المتخرجون فيها بتأدية امتحانات ، لنيل اجازة التعليم ، واعتراف الحكومة بهم أنهم معلمون .

وكان عدد المجاورين بالأزهر في سنة ١٨٧٦ أحد عشر ألف طالب وخمسة وتسعين ؛ وعدد المجاورين في الجامع الأحمدي ثلاثة آلاف وثمانمائة وسبعة وعشرين ؛ وعدد المجاورين في المسجد الدسوقي مثلهم تقريبا . وأما عدد طالبي العلم في جامع الشيخ ابراهيم باشا ، فلم يكن سوى أربعمائة وثلاثة عشر .

٢ — مدارس المساجد والأوقاف والكاتيب القديمة التابعة للأوقاف مدارس الأوقاف

بما أن ادارة هذه المدارس والكاتيب ، طوال مدة حكم (اسماعيل) ، تقريبا ، بقيت مسندة الى أيدي وزراء المعارف ، فان حظ حركة التعليم في المعاهد التابعة لها ، والتمويلية هي الاتفاق عليها ، كان لحظ مدارس الحكومة وكاتيبها . وأدخلت عليها النظامات والتحسينات التي أدخلت على هذه فلا داعي لزيادة التكلم عنها .

٣ — المدارس التي أسسها أفراد من الهيئة الاجتماعية الاسلامية المدارس الفردية

ان أهمها مايجلى في مدرسة راتب باشا بالاسكندرية ؛ وفي مدرسة السيوفية للبنات بمصر ؛ وفي مدرسة القبة للأولاد .

فراتب باشا ، مؤسس رواق الحنفية في الأزهر ، أنشأ بالثغر الاسكندري ، مدرسته المجانية المشهورة ، وجلس عليها أوقافا ، وأجرى أرزاقا تكفل بقاءها الى ماشاء الله . فأمها ، حين نشأتها ، نيف وستون طالبا ؛ ولكن عددهم ماقتى يتزايد حتى جاوز المائة . وقد كانوا يتعلمون فيها ، في مبدأ الأمر — أسوة بالمدرسة المؤسسة من الأوقاف في الثغر عينه ، والحاوية مائة طالب — القرآن ، والعربية ، والتركية ، والحساب .

ثم تطورت الأيام ، فأضيف الى تعليم ذلك الفرنسية ؛ وما لبثت تقلبات الزمان أن ذهبت بالتركية أدراج الرياح ؛ ثم ذهبت بالفرنساوية أيضا ، وأحلت الانجليزية محلها معا .

أما مدرسة السيوفية للبنات ، فقد كانت الأولى من نوعها في العالم الاسلامي . أنشأتها الأميرة تسما آت خاتم أفندي زوجة (اسماعيل) الثالثة ، بإعاز وتشجيع فعلى من بعلمها الجليل ، على نفقتها الخاصة ، وبشجاعة أدبية نادرة ؛ لاعتبار العالم الاسلامي عملها هذا بدعة غير ممدوحة .

أول مدرسة
سرية للبنات

نعم إنه كان في البلاد مدارس للبنات ، أسستها الأخويات والارساليات المسيحية ، والطوائف غير الاسلامية ، والحاليات الغربية ، كما سيأتى بيان ذلك ، وكانت بعض بنات المسلمين تؤمها ؛ ولكن الرأى العام الاسلامي لم يكن راضيا عنها ؛ وكان وجوه القوم وكل من يظن في نفسه أنه ذو حيثة يأنف من إرسال بناته اليها لمخالفة ذلك للعادات المتبعة ، مخالفة تنفر الشعور والأوهام المسلم بها بدون مناقشة .

وقد كان ذلك الرأى العام شديد التأثير الى درجة أن (محمد على) الكبير — الذى لم يكن لينحنى بسهولة أمام شخصته ، ولا يهاب مخطئه — أبى الموافقة على ما أشار به مجلس معارفه الأعلى ، المتشرب بالمبادئ الغربية ، والمقتنع بعظم تأثير المرأة المتعلمة في الهيئة الاجتماعية ، من وجوب تعليم البنات ، وإنشاء مدارس لهن ، أسوة بمدارس الصبيان ؛ واكتفى بتعليم بنات أسرته وجواريهن على يد المسزليدر زوجة أحد مبهري الانجليز ، التى أنشأت في سنة ١٨٣٥ أول مدرسة افرنجية للبنات في القطر المصري ؛ بتشجيع من تلميذتها الخانم بنت (محمد على) الكبرى ، زوجة محرم بك أمير الأسطول المصري ، ومحافظ نجر الاسكندرية ، المسمى باسمه الحى الكبير المشهور في هذه المدينة .

ولما كان الناس — لا سيما الكبراء — على دين ملوكهم ، اقتدى بالعزيز الذوات والوجوه ، وبدأت تنتشر في البلاد عادة استخدام السراة معلمات إجنييات ، تهذيب بناتهم ، وتنقيف عقولهن .

غير أن (محمد علي) لم يكن بالرجل الذي يهمل ، بتاتا ، أمرا يعتقده هاتما ومفيدا ، لمجرد مخالفته للرأى العام ؛ وإذا لم يكن يرى صلاحية نفاذه وإجرائه مباشرة ، كان ينفذه من وجه غير محسوس .

فلكى يهز جمود الأمة عن تربية بناتها ، هزا يوقظها من نومها ، أتاها من طريق سوى ؛ وأنشأ بمساعدة كلوت بك ، مدرسة قابلات ؛ كانت كل تلميذاتها ، في بادئ الأمر ، عشر جوارى حبشيات من سراى الخاصة . ولما لم يكن الرأى العام يرى في الأمر بأسا بل يرى بالعكس تعليم النساء فن القباله شيئا مستحبا ؛ ورأى القوم ، بعد ذلك من عمل تلك الجوارى عقب خروجهن من المدرسة ، ما نهض بهن الى مقام محمود وأغنى الأسرات التي طلبت مساعدتهن ، عن عمل الجاهلات من القوابل ، طفق الفقراء يرسلون بناتهم الى مدرسة كلوت بك بالقصر العيني ، حتى توطدت دعائمها ، وباتت مع مضى الزمان ، من المنشئات الثابتة ، التي لا ينحشى انهيارها . وآلت النظارة عليها في أيام (اسماعيل) الى مدام فيال . ففصت مقاعدها بأربع وأربعين طالبة داخلية ، وعشر خارجيات ؛ والذي كان يلفت منها الأنظار هو أن جميع تلك الصبايا كن يتلقن العلوم ، وهن مكشوفات الرؤوس ، لا طرح عليهن ، كأنهن غربيات ؛ لا شرقيات ، بدون أن ينفرد ذلك أحدا من الزائرين — الى مثل هذا الحد يتغلب الشعور بالمصلحة على الشعور بالعادات الموروثة ! .

ولم تكن المتخربات من تلك المدرسة قوابل فقط ، بل كن طبيبات أيضا ،
انتشرن بمصر ، والاسكندرية ، وبرزخ السويس ، وديياط ، ورشيد ، والمديريات
الأربع عشرة ، انتشار ملائك الرحمة ، يخففن البؤس عن المريضات ، ويواسين
العليلات ، فهد ذلك السبيل الى تعليم البنات وكسر من حدة الشعور العام النافر
من تعليمهن .

وكان (اسماعيل) الراغب في إطلاق بلاده في مضمار الحضارة الغربية ، بهمة تكاد
تكون عنقا ، لاعتقاده أن لا سلامة لها إلا بجريها شوطها الطبيعي فيه ، يقظا كل
اليقظة للصغيرة قبل الكبيرة من تحركات الرأي العام فيها . فلم يفته الالتفات الى
تزحذه القليل عن مقوه ، وعزم حالا ، على اغتنامها فرصة ، لتنفيذ أمنيته في التعليم العام
كانت من أعز أمانى قلبه . ولعلمه بما انطوت عليه النفوس لا سيما الجاهلة ، من
إحاطة أجل المشاريع نفعا بسحابة من ريب وظنون ، ولرغبته في أن تقوم ، مقام تلك
السحابة ، هالة من الشعر ساطعة السن ، أوعز الى ثالثة زوجاته ، الأميرة تشيما
أقت خانم بأن تكون أول مدرسة إسلامية تفتح في القطر المصري لتعليم البنات على
الطريقة الغربية شعاعا من أشعة شمسها .

فاشرت الأميرة سراى قديمة بالسيوفية ، وهي حى من أكثر أحياء العاصمة سكانا
وجددت بناءها ، فصيرتها مدرسة ، وفتحت أبوابها للطالبات في ربيع سنة ١٨٧٣
وهي السنة التي أشرقت على البلاد بأفراح الأعياد التي أقيمت لترويج الأمراء الثلاثة
توفيق وحسين وحسن ، أبناء (اسماعيل) الكبار .

ولكنه بالرغم من أن تلك المدرسة جعلت داخلية مجانية ، وأن البنات استدعيت
اليها من جميع طبقات الأمة ، بلاميزمذهبي أو اجتماعي ، وأن الجميع كانوا يعلمون

أنهم يرضون وليّ النعم بإرسال بناتهم اليها؛ بالرغم من أن المعيشة فيها جعلت هنيئة، فاحرة، كأن المقيّات فيها بنات أرباب قصور من ذات العيش الرغيد؛ وأن المعلمات الخمس عشرة اللائي اخترن لها، ومنهن الناظرة واثنتان أفرنجيات، كنّ من خيرة المدرّسات، لم يقع في خلد أحد من الأهالي، في بادئ الأمر أن يبعث بابنته اليها، لشدة تسلط الأوهام الموروثة، المقبولة بلا تمحيص كنهها على العقول .

فلم تجدد الأميرة عدد التلميذات اللازم لمدرستها، واضطرت الى أخذ فتيات الجوارى البيض من بيتها وبيوت أميرات الأسرة المالكة وأمرائها، وإدخالهن فيها . غير أن السحر ما لبث أن زال ، والغشاوة التي كانت على العيون ما لبثت أن انقشعت فأدرك القوم حقيقة النعمة التي أسديت اليهم ، على يد أميرتهم الجليلة الفاضلة من لدن خديوهم الحازم البار بمصالحهم العقلية والقلبية ؛ وفقهوا الى لذة الطعام الأدبي الذي مدّه (اسماعيل) به المائدة أمامهم . فأقبلوا، من كل ملة ونحلة — أولاد عرب، ونوبيون ، وأقباط، ويهود، وشرقيون ، من كل الطوائف والأجناس — وتزاحوا ببناتهم، وسنهنّ من سبع الى اثنتي عشرة سنة، على أبواب مدرسة السيوفية، ليدخلوهنّ فيها . فامتلات بالداخليات المحلات المعدة لهنّ، وعددها مائتان ؛ واضطر الاقبال الادارة الى إنشاء مائة محل أخرى — ولكن خارجية — لمن لم يمكن قبولهنّ في مصاف الداخليات .

فأصدر (اسماعيل)، حينذاك ، أمره، الى ادارة الأوقاف، بإنشاء مدرسة أخرى للبنات على نظام مدرسة السيوفية . فصعدت الادارة به، وأسست في جهة القرية، المدرسة المرغوب فيها . فتقاطرت اليها الطالبات، لا سيما بنات الوجهاء وموظفي الحكومة ومستخدميها ، واكتظت بهنّ المقاعد، وزادت الطالبات، مئات مئات

عن المطلوب . فدل الاقبال على المدرستين، دلالة قاطعة، على سرعة تطور المصري الى مقتضيات العصر، حينما يأتيه الايعاز من علي .

وكان التعليم، في كلتا المدرستين — ومدته خمس سنوات — مثله في مدارس أوروبا التي من نوعهما، أي القراءة العريضة، والكتابة، والحساب، والرسم، والجغرافيا، والموسيقى، وأشغال الابر، والطبخ، والغسيل، والتدبير المنزلي، زيادة على تعلم التركية والفرنساوية، وتلقين القرآن للسلامات .

ولكن مصروفات التعليم كانت تفوق مثيلاتها في أوروبا، لأن المظاهر، هنا، كانت نفخة، سنية كظواهر كل ما كان يصدر عن (اسماعيل)؛ وأما هناك، فكانت بسيطة، عادية .

غير أن إقبال بنات الوجهاء والكبراء عليهما، ومزاحمتن بنات الشعب على مائتيهما، حملا الخديو على الرغبة في تشييد مدرسة ثالثة، تكون من العظمة والبهاء في أقصى درجتيهما، وتجعل خصيصة بتربية بنات العائلات الرفيعة، واليوتات السنية، أو المصرية الشريفة، القديمة .

فصدرت إرادته بتشيدها، وبوشر ذلك حالا . وانك لتري في خريطة القاهرة، المعمولة بمعرفة جران بك سنة ١٨٧٨، الموقع الذي خصص لإقامة تلك المدرسة عليه .

ولما كانت عزيمة (اسماعيل) قد توطنت على إبطال الرق، نهائيا، كما سنبينه في محله وكان لا بد من خدمات تقم بخدمة المنازل، بدل الرقيقات المرغوب في عتقهن — ولم يكن من وجود لتلك الخدمات بين أهل البلاد ومنهم، لعدم استدعاء نظمات

القطر الاجتماعية السالفة وجودهن — رأى (اسماعيل) أن ينشئ مدرسة، غير ما ذكر، تعلم فيها بنات ريفيات فقيرات شؤون الخدمة المنزلية على أنواعها . فأسسها في العاصمة على نفقة الأميرة زوجته الأولى، وتحت رعايتها السامية ، ورعاية وزارة المعارف ، وعهد بالنظارة عليها الى سيدة أوروبية ، وضع تحت إدارتها ثمانى معلمات ، منهن واحدة إفريقية . وأدخل فيها ستا وسبعين طالبة داخلية، وإحدى وسبعين خارجية . فبرزت الى الوجود، من أحسن المدارس المصرية وأكثرها فائدة — وليت لها من مثيلة في أيامنا !

ومما يستوقف النظر من أمر هذه المدارس ، أنه كان يقام فيها يانصيبات على أشغال التلميذات اليدوية ، يخصص صافي المتحصل منها بتكوين مال للطالبات الفقيرات ، يصرف لهن عند زواجهن !

ولكن الضائقة المالية ماعتمت أن اشتدت ، وازدادت حلقاتها تصلبا . فصرف البناء الفخم ، الذى أنشئ ليكون مدرسة لبنات الوجهاء ، عما قصد به منه ، واضطرت الأميرة تشيما آفت خانم ، بل إدارة الأوقاف ذاتها ، الى الاقتصاد فى الإنفاق على مدرستيها . ثم ، لما سارت تلك الأميرة السنية الى المنفى ، بصحبة بعلمها الجليل ، سنة ١٨٧٩ ضمت المدرستان الواحدة الى الأخرى ، وبلغ ، فى السنوات التالية ، من تضائل الإنفاق عليهما ، ما آل بهما ، الى الخروج عن دائرة الغاية التى أنشئتا من أجلها ، وصيرورتهما ، ملجأ لبنات المعوزين ، يذهبن اليه ليصبن منه قليلا من الطعام المادى على سبيل الاحسان . وأما مدرسة تربية الخادِمات ، فألغيت ، كذلك ، بعد تنازل (اسماعيل) عن العرش ، بالرغم من شدة الاحتياج اليها ، إرضاء لتحتيات أصحاب الديون .

ألا ، قاتل الله دائئى مصر فى ذلك العهد ، قدر ما أساءوا الى البلاد ونهبوا من أموالها ، ووقفوا فى سبيل خيرها ! وأغدق بمحائب رضوانه على أرواح (اسماعيل) وأزواجه عداد ما نوا من عمل خيرى لبنات مصر وغاداتها فى بابى تعليمهن وتربيتهن ! أما مدرسة القبة ، وكانت ابتدائية وثانوية معا ، فقد أنشأها الأمير محمد توفيق باشا ، ولى العهد ، على نفقته الخاصة ، وجعلها قسمين : داخلية وخارجية . فبلغ عدد الطلبة الداخلية خمسين ، والخارجية أربعين . وامتازت عن سائر المدارس التى من نوعها بالعناية الخاصة التى حاطها الأمير بها ، والتي جعلت الطلبة بمأمن من كل عوز .

٤ - المدارس التى أنشأتها الطوائف الشرقية غير المسلمة

إليك بيانها :

(١) مدارس الأقباط الأورثوذكس

مدارس الأقباط
الأورثوذكس

دبت فى الأقباط الأورثوذكس روح التعلم ، بما بذله من مجهودات فى هذا السبيل بطريركهم الأنبا كيرلس الرابع المشهور عندهم بلقب "الأنبا كيرلس الأكبر محيى العلوم والمدارس" . فما فتوا يسلكون الطريق التى اختطها لهم ، حتى أصبحت مدارسهم فى عهد (اسماعيل) : اثنتى عشرة مدرسة بالقاهرة ، وواحدة بمصر العتيقة ، وواحدة بالجيزة ، ومدرستان بالاسكندرية ؛ يتعلم الطلبة فيها : القبطية ، والعربية ، والفرنساوية أو الانجليزية أو الألمانية ، والحساب ، ومبادئ الهندسة ، والتاريخ ، والجغرافيا ، وبعض منطق ، والأناشيد الكنيسية .

وذلك خلاف مدرسة إكليزيكية بالعاصمة ، يتعلم فيها اثنا عشر طالبا من راغبي الكهنوت ، اللاهوت ، واللغة القبطية ، والعربية ، والغناء الكنيسى .

وكانت أهم هذه المدارس، ولا تزال، المدرسة الكبرى البطريركية. فقد بلغ عدد الطلبة فيها سنة ١٨٧٦ ثلثمائة وتسعة ومبشرين : منهم ٣٠٢ أقباطا أرثوذكسيون - ٤٠ منهم داخلية، والباقيون خارجيون - ١٦٠ مسلما، ويهودى واحد، وثمانية أرمن، وخمسة يونانيون، وسورى واحد. وكان عدد أساتذتها ثلاثة عشر، لهم ستة مساعدون، وعليهم ناظر، رجل فاضل يقال له المسيو ادوار زار .

وكانت هذه المدرسة تمتاز عن مثيلاتها بالامتحانات العامة، التي كانت تعملها، سنويا، في حفلة نخمة، يرأسها عادة وزير المعارف - وكان في الغالب على مبارك باشا - ويحضرها شيخ الإسلام ومفتى الديار المصرية وجم غفير من الأكابر والأعيان والسراة ووجوه البلد؛ ولم يكن يشوبها سوى الجزء منها، الذي كان يقوم فيه خمسة من التلامذة، وهم مرتدون ملابس كهنوتية، ببعض شعائر طقسهم الكلدسي، فيوجبون فتورا في نفوس الحاضرين من غير بنى مذهبهم، ويذهبون عن الحفلة، بشكلها المدرسى البحت، المراحة أفئدة الجميع اليه، ليصبغوها بصبغة دينية لا يرتاح اليها إلا قلوب البعض، وكانت الحفلة في غنى عنها .

وكانت مدرسة حارة السقاين، بتلامذتها البالغ عددهم ١٧٤ - أى ١٧١ قبطيا، ومسلمان، وأرمني كاثوليكي - تلى المدرسة البطريركية في الأهمية بمصر .

على أن الذى امتاز به الأقباط دون المسلمين، هو أنهم، قبل إقدام الأميرة تشسما آفت خانم على تأسيس مدرسة السيوفية، أنشأوا مدرستين للبنات : احدهما في حارة السقاين؛ وكان فيها ٤ بنتا قبطية يتعلمن على يد معلمات سوريات، اللغة العربية والأشغال اليدوية؛ وقد وقعن من قلب دوربك، حين زيارته لهن موقع الاستحسان،

بميونهنّ النيهات، وهياتهنّ الظاهر عليها الاهتمام الكلى بالدروس؛ والأخرى بجانب الأزبكية؛ وكان فيها ٨٠ بنتا في سنة ١٨٧٦ يتعلمن ما يتعلمه بنات مدرسة حارة السقاين .

أما باقى المدارس القبطية ، فلم يكن يتعلم فيها غير أقباط ، وكانت جملتهم ٢٥٠ طالبا .

غير أنه ، بالرغم من مجهودات ذوى الفضل من رجال الطائفة ، وبالرغم من أن أغنياءها لم يكونوا بالنشر القليل ، لم يكن الأقباط يستطيعوا القيام بنفقات المدارس التى أنشأوها، لولا برّ (اسماعيل) الجليل بهم ، ومولاته إياهم . فانه — فوق تشجيعه الأدبى لكلّ جهودهم ، ووضع سفنه البخارية النيلية بكلّ المؤن اللازمة ، والخدمة الواجبة ، تحت تصرف بطريركهم فى رحلاته الرعوية الى الصعيد — قد وهب مدارسهم ألفا وخمسمائة فدان من أطيان القطر الجيدة ، لينفقوا من ريعها على تعليمهم . وبما أن مقدار ذلك الربيع كان نيقا وألفى جنيه سنويا — وكانت ميزانية المدارس القبطية بأسرها لا تتجاوز ٢٠١٥١٨ قرشا صاغا — فانه كان يكفيها تقريبا ، أو يكاد ، بخلاف النفقات التى كانت يده الكريمة تدرّ بها عليهم ، بين حين وحين .

فاذا حق لهم أن يدعوا الأنبا كيرلس الرابع بطريركهم ”محى العلوم والمدارس“ فى أمتهم ، حق لهم أيضا ، بل وجب عليهم أن يدعوا (اسماعيل) ”حافظ تلك العلوم والمدارس“ ، ويقيموا له تمثالا فى صحن مدرستهم الكبرى ، بدار البطريكية المرقسية ، اعترافا منهم بفضل العليم !

مدارس الأقباط
الكاثوليك

(ب) الأقباط الكاثوليك

هؤلاء — بسبب اتصالهم بروما ، وبالتالي ، بجمعية انتشار الايمان الكاثوليكي المسماة "بروپاجندا فيدي" صاحبة المدارس الجملة الشهيرة في البلاد الشرقية — كانوا أسبق اخوانهم المصريين على الاطلاق ، في مضمار التعليم والتعلم ، وأغرقهم فيه . وكانت مدارسهم الابتدائية والثانوية منتشرة ، على الأخص ، في الصعيد ، أى بأسسوط ، وطهطا ، وانحيم ، وجرجا ، وقنا ، ونقاده . وكانت حافلة في سنة ١٨٧٦ بنيف وثلثائة طالب .

والذى يستوقف الأنظار ، في المدارس الثلاث الأولى منها ، أنها كانت مختلطة ، أى للبنين والبنات معا . وهو أمر غريب في ذاته ، لشذوذه عن مبدأ فصل الذكور عن الإناث ، المعمول به في عموم مدارس الكلككة على الاطلاق .

مدارس الروم
الأورثوذكس

(ت) الروم الأورثوذكس

والكلام هنا على الرعايا المحليين — فقد أصبح لهم ، في عهد (اسماعيل) ، مدرستان للبنات والبنين بمصر ؛ يتعلم في إحداهما ١٤٠ ولدا : اليونانية ، والفرنساوية ، والعربية ، والحساب ، والرياضة ، والجغرافيا ، والتاريخ ؛ وتعلم في الأخرى ١٢٠ بنتا : اليونانية ، والفرنساوية ، والتاريخ ، والجغرافيا ، والحساب ، وأشغال الابر ، والموسيقى ؛ وأصبح لهم بالاسكندرية — وكان عددهم فيها يربو عليه في مصر — مدرستان أيضا : واحدة للذكور ، وواحدة للإناث ؛ يؤم الأولى ٤٣٠ ولدا ، ويؤم الثانية ٢٢٢ بنتا ؛ وبين المتعلمين فيهما طلبة كثيرون من ملل أخرى ، وكان برنامج التعليم في كليهما ما كان في مدرستى مصر .

مدارس الروم
الكاثوليك

(ث) الروم الكاثوليك

تأخروا عن اخوانهم، الروم الأورثوذكس، في هذا المضمار؛ وربما كان السبب في ذلك قلة عددهم في تلك الأيام، أو قلة ذوى اليسار بينهم، أو أنهم اكتفوا، دهرًا، بمدارس الأخويات الكاثوليكية.

ومهما تكن الحال، فانه لم يكن لهم سوى مدرسة واحدة، فيها ثلاثون طالبًا فقط، بالاسكندرية بملشية ابراهيم باشا المعروفة اليوم "بالمُنشِية الصغرى"؛ وكان نصيبهم من الحركة التعليمية في عهد (اسماعيل) ضئيلًا جدًا.

(ج) الموارنة

كان شأنهم أكبر قليلًا من شأن الروم الكاثوليك، ولا ندرى هل السبب في ذلك هو أنهم كانوا أكثر عددًا منهم، أو أن أرباب اليسار فيهم كانوا أكثر منهم في الروم الكاثوليك، أو لما اشتهر عنهم من جدّ ونشاط وإقبال على العلوم والمعارف، أو أن المنافسة المشهورة بين الطائفتين تناولت مضمار التعليم أيضًا — مهما يكن من الأمر، فانه كان للموارنة ثلاث مدارس ابتدائية بمصر: واحدة بدرب الجينة؛ وثانية بقرنطرة الدكة بالأزبكية؛ وثالثة بشبرا. والثلاث من نوع الكتائب البلدية، ولكنها كانت أرقى منها ماديًا: لأن الطلبة كانوا يجلسون فيها على نخوت، بدل جلوسهم فوق حصير على الأرض، كما كانت الحال في الكتائب.

(ح) الأرمن

مدارس الأرمن

لم يكن لهم سوى مدرسة واحدة، فيها عشرون تلميذًا. ولكنها كانت غريبة في بابها؛ لأن ناظرها، وكان المعلم الوحيد فيها — الباباز، أى القس ميجرديتش — لم يكن يعرف غير الأرمنية، والعشرين تلميذًا، المنتقفين على يديه، لم يكونوا يعرفون

غير العربية . فكان الأستاذ والتلامذة ، والحالة هذه ، يتفاهمون بالاشارات وتعبير
العيون و(السيمياء) ، أكثر منهم بالتكلم والمحادثة . على أن البطريكية الارمنية
أخذت تعمل على تأسيس مدرسة للطائفة جديرة بها ، في دارها في سنة ١٨٧٢

مدارس اليهود

(خ) اليهود

هذه الأمة الصغيرة بعددها ، الكبيرة بتأثيرها على ماجريات الأمور ، ما فتئت ،
على شرفيتها ، أول من تيقظت الى مقتضيات الأيام . لها رأت لواء العلم مشجورا
في القطر ، إلا وهبت للانضواء تحته ، وقام البررة من أبنائها كبنيامين أدزى ، ومبارك
ملكى ، وإبراهيم كوهين ، وشموئيل أشير ، وروسير أوزيما ، وعلى الأخص صموئيل
روبنو ، ينشعوث الكتائب والمدارس بمصر والاسكندرية للأولاد والبنات ،
ويعلمونهم فيها الايطالية على أصولها ، والعبرية ، والفرنسية ، والحساب ، والتاريخ ،
والجغرافيا ، والكرموجرافيا ، ويعلمون المتقدمين منهم التلمود — كتاب اليهود الشارح
للتشريع شرحا يعتبر تشريعا جديدا ، وهو أعز عليهم من التوراة عينها — مرة
في الأسبوع .

وكانت سنّ التلامذة المندمجين في تلك الكتائب والمدارس تختلف ما بين ثلاث
سنتين وست عشرة سنة .

على أن تلك المعاهد ، ماعدا مدرسة حارة اليهود بمصر ، المؤسسة في سنة ١٨٦٠ ،
بهمة صموئيل روبنو ، برأس مال قدره ألف جنيه ، تبرع به هذا السرى وحده ،
كانت مشهورة بالقذارة الضاربة أطنابها فيها ، أكثر منها بحسن التعليم وانتظام طرقه .
فقامت الطائفة برمتها ، وتضافرت ، وأسست مدرستين حرتين لأولادها وبناتها ،
إحدهما وهي أكبرهما بمصر ، أتمها ١٧٥ طالبا ، والثانية بالاسكندرية وأتمها ١٤٥

بنّا — وكان سبعون من الذكور، وسبعون من الاناث يهودا مصريين ؛ والباقون يهودا من جنسيات مختلفة . وعلمتهم فيهما العبرية ، والعريية ، والفرنساوية ، والايطالية ، والخط ، والحساب .

ثم أنشأت ، بالاسكندرية ، مدرسة أخرى كان عشر التلامذة فيها مجانيين ، والباقون بمصروفات أسبوعية زهيدة . غير أن معظم أولاد اليهود وبناتهم كانوا يذهبون الى المدارس المنشأة من الغربيين ، أكثر من ذهابهم الى المدارس المؤسسة من طائفتهم . وبما أنهم كانوا يعتبرون العلوم محض أسلحة اجتماعية ، لا يحتاجون اليها إلا ليضربوا بها في معترك الحياة ، كانوا يتسرعون في اقتباسها ، ويكتفون بقشور معظمها أو طلاؤها ، غير صارفين عنايتهم أو جلها إلا للحساب والحساب التجارى على الأخص ، ويخرجون من المعاهد العلمية ، وهم في أول يفعهم ، ببضاعة قليلة ، واعتداد بالنفس كبير ، وجسارة أكبر ، ليندفعوا في ميادين العمل والكسب . فكنت لهذا السبب ، قلما ترى بينهم فردا راقيا راقيا حقيقيا ، على قلة عدد الأميين بينهم .

٥ — المدارس التي أنشأتها الجاليات الغربية .

المدارس الغربية

ان ما دار من حركة التعليم في مدارس هذه الجاليات ينقسم الى قسمين : قسم خاص بمعاهد الأخويات والرهبنات والارساليات المسيحية ، كاثوليكية كانت أم بروتستانتية ؛ وقسم خاص بالمعاهد المدنية البحتة .

(١) أما القسم الأول ، فقد سبق لنا قول وجيز فيه ، ولكنا نرى أن نوفيّه ، هنا ، حقه ؛ فنقول : ان أقدم مدارس أنشأتها الرهبانيات المسيحية الكاثوليكية بالقطر هي مدارس الآباء الفرنسيسكان المعروفين بآباء الأرض المقدسة . وكانت تعلم الايطالية على الأخص ، والتعليم المسيحي الديني .

فلما كانت سنة ١٨٤٤، استدعى (محمد علي الكبير) راهبات المحبة والآباء العازارين الى الاسكندرية، ووهبهم محلا فخما، مكان برج عربي قديم . وأجاز لهم الانتفاع بأقناضه لبناء المحلات اللازمة لهم، على أن ينشئوا مدرستين لأبناء المدينة . فقامت الراهبات بالشرط، وفتحن مدرسة للبنات، ما فتئت، مع تقادم الأيام، تكبر وتوسع حتى صارت الى ما نراها عليه الآن من الكمال والانتقان في أول الشارع المدعو باسمهن "شارع السبع البنات" أو "شارع الراهبات"؛ وأصبح عدد المتعلمين والمتعلمات فيها على عهد (اسماعيل) نيفا وألفا وثلاثين؛ منهم ٨٨٠ بنتا و ١٥٠ ولدا؛ وكان (اسماعيل) يهبها، سنويا، إردبا من البر عن كل بنت تتعلم فيها .

وأما العازاريون فبنوا بيتا، وكنيسة، إزاء تلك المدرسة، وأحلوا الاهتمام بإدارة دير الراهبات المذكورات محل الاهتمام بتربية الناشئة . ولكنهم ما لبثوا، أن رأوا أن عملهم هذا محل بالشرط الذي اشترطه الوالي، وأن مثل ذلك الاخلال قد يؤدي الى استعادته الموهوب اليهم منهم .

فاستدعوا إخوة التعليم المسيحي الشهيدين "بالفرير"، وكلفوهم ببناء مدرسة مجانية بالقرب من بيتهم . فلبى الفرير الدعوة؛ وأنشأوا المدرسة المطلوبة؛ وعاشوا مع العازاريين مدة ست سنوات، باتفاق تام، وعلى غاية ما يرام من الوثام .

ثم تغيرت مجارى القلوب، وما لبث العازاريون إلا ورأوا، أو تخيلوا، افتياتا من الفرير على ما كانوا يعتقدونه حقوقا لهم، دون سواهم . فهبوا الى انشاء مدرسة خصيصة بهم؛ ولما تم بناءها، تقدموا الى الفرير، وأفهموهم أن الضيافة لها حدود تقف عندها، ورجوهم أن يبحثوا لأنفسهم عن محل غير الذي هم فيه نازلون، وذلك

في أواخر سنة ١٨٥٢

فغار الفرير في أمرهم ، وتخطوا ؛ ولكنهم اضطروا الى الرحيل . فتقدم اليهم آباء الأرض المقدسة (الفرنسيسكيون) ، وعرضوا عليهم أن يضيفوهم في المنازل الكبيرة المجاورة لكنيستهم الكاتدرائية الرعوية ، بمشية إبراهيم باشا ؛ فقبلوا ، شاكرين ؛ ونقلوا مدرستهم الى تلك المنازل ؛ وما عتمت أن اكتظت بالطلبة ، لما اشتهر عنهم من الاعتناء الخاص بأمر التعليم .

فشجعهم ذلك على فتح مدرسة بالعاصمة في ١٥ فبراير سنة ١٨٥٤ فراجت ، أيضا ، رواجاً عظيماً . ولما كانت سنة ١٨٥٩ ، وهبهم (محمد سعيد باشا) محليهم الحالي بالخرنفس - في أهم الأحياء الوطنية - ونفعهم بثلاثين ألف فرنك . فأدى ذلك الى نجاحهم ، النجاح الذي ما فتئ في ازدياد مطرد ، عاما عن عام ، لغاية أيامنا هذه .

وكانت مدارسهم ، في عهد (إسماعيل) ، تضم بين جدرانها ، بالاسكندرية ، نيفا وستمائة طالب ، منهم ٢٣٠ مجانيون ؛ وبمصر ، نيفا وثلثمائة طالب ، نصفهم مجانيون ؛ وكانت تعلم ، مع الفرنسية ، الإيطالية ، والعربية ، والموسيقى ، وأهم العلوم الوضعية .

وكانت مصروفات الداخلية بمدرسة مصر مائة فرنك شهريا ؛ وبالاسكندرية ستين فرنكا ؛ ومصروفات نصف الداخلية ٥٠ فرنكا شهريا بمصر ، و٣٠ بالاسكندرية . والذي كان يميز المجانية في مدارسهم عنها في مدارس الحكومة ، أنها كانت خصيصة بالطلبة الكاثوليكين دون سواهم ، في حال أنها كانت ، في الحكومة ، عامة ، لتمييز المذاهب فيها .

أما العازاريون ، فبعد أن انفصل الفرير عنهم ، طفقوا يعلمون في مدارسهم تعليماً قاعدته الطريقة الشهيرة عند الغربيين باسم "كلاسيك" وهي التي قوامها اليونانية القديمة واللاتينية ، والآداب المقتبسة من مؤلفات أشهر الكتاب اليونان واللاتين والفرنساويين ؛ وأصبحوا يفاخرون ما سواهم بأن ما يتقنه طلبة مدرستهم من اليونانية القديمة لا تباريهم فيه طلبة مدارس أوروبا ذاتها . واشتركوا مع راهبات المحبة ، في إنشاء ملجأ للأيتام — كان الأول من نوعه في القطر المصري — حوى اثنين وخمسين يتيماً .

واقترنت راهبات المحبة القديسة تيريزادي رميت منشئة "أخوية الراعي الصالح" ، وأسست بمصر في ٦ يناير سنة ١٨٤٦ — وهو يوم عيد الغطاس عند الطوائف الغربية ، وكان لغاية سنة ١٩٠٠ يوم عيد الميلاد عند الطوائف الشرقية — بيتاً لراهباتها ، ليقمن فيه بتربية البنات المصريات ، وعلى الأخص اليتيمات والفقيرات منهن ، مجاناً . فبتن موضوع عناية (محمد علي) وأمراء بيته الرفيع العباد . فتمكن من التوسع ، وفتح مدرسة نخمة ، داخلية ، بشبرا لبنات الأسرات الغنية ، خلاف المدرسة الداخلية المجانية لرغبتن في المحافظة على شعور الفقيرات من أن ينجرحن باختلاطن مع الفتيات ، ورؤيتن الهناء في الماديات المحيط بهذه والذي هن محرومات منه .

وحذت الراهبات الكلاريسات ، أي الفرنسيسكيات ، حذو سابقاتهن ؛ وأنشأن ، في سنة ١٨٥٩ ، مدرسة بمصر ، بجهة درب رياش ، بالقرب من الأزبكية ؛ طفقن يعلمن فيها ، بنات الطائفة اللاتينية على الأخص ؛ وذلك لأن هذه الطائفة كانت ، ولا تزال ، تحت رعوية الآباء الفرنسيسكيين الروحية ؛ وكان من الطبيعي أن ترسل

بناتها الى مدرستهن ، لانتمائهن ، هن أيضا ، الى ماري فرنسيس دسيزي ، مؤسس
الرهينة الفرنسيسكية .

فضاقت المدرسة بالمائة والسبع والثلاثين طالبة ويتيمة اللائي ملأنها ؛ وحال
فقر تلك الراهبات دون التوسع فيها أو انشاء غيرها . وكان (اسماعيل) ، وهو لا يزال
ولى عهد السدة المصرية ، واقفا على سرحاهن ، معجبا بغيرتهن واقدامهن . فلما آل
اليه العرش ، نفجهن ، فى يوم جلوسه عليه ، بنحسين ألف فرك ، وقتر هن تسعين
إردبا قمحا ، سنويا . فتمكن بذلك من وفاء ديونهن ، وتوسيع دائرة مدرستهن بدرب
رياش ، وفتح مدرسة أخرى ببولاق سنة ١٨٦٨ ثم غيرها بالمنصورة بعد أربع سنوات
أى فى ٢٠ مارس سنة ١٨٧٢

ومع أن الغرض الأول المقصود من تأسيس هذه الرهبات والأخويات مدارسها
بالقطر المصرى ، انما كان ولا يزال السعى الى نشر الدين الكاثوليكي الرومانى ، إلا أن
الانصاف يقضى علينا بأن نعترف مع المسترماك كون بأنها عملت عملا محمودا على تقدم
العلوم فى البلاد ، وبين طبقات الأمة ؛ وأنها وضعت ، نصب عينها ، التعليم الجيد
أولا ، ثم السعى الى نشر الدين . فكان فى هذا سرنجاحها ، وتوافد الطلبة عليها من كل
ملة ونحلة وجلس ، وبلغ عددهم فى مدارسها فى سنة ١٨٧٦ نيفا وثلاثة آلاف
ومائة ونحسين^(١) !

أما المدارس والمعاهد البروتستانتية ، فقامت على أيدي الارباليات الأميريكية
والانجليزية والسكتندية .

(١) أنظر : ”مصر كما هي“ لماك كون ص ٢٣٠ .

فالارسالية الأميركية وفدت على القطر في سنة ١٨٥٥ كما سبق فقلنا ، ووهبا (سعيد باشا) بناية بمصر، أسست فيها أول مدرسة لها . فكانت بمثابة موقف وثبتت منه الى أنحاء القطر ، عامة ، وأسست في السنوات العشر التالية ، مدارس غيرها : بالاسكندرية ، والفيوم ، وأسيوط ، وقوص ، والمنصورة ، وفي ثلاثة عشر بنادرا من بنادر الريف بمصر الوسطى والصعيد ؛ منها ما هو للأولاد ؛ ومنها ما هو للبنات ؛ ومنها ما هو مختلط بين الجنسيتين ؛ ومنها ما هو للشبان لتعلم اللاهوت ، والاستعداد للكهنوت ؛ ومنها ما هو لتخريج معلمات ؛ ومنها مدرسة أيضا ، للعميان ؛ ومعظمها مجانية ؛ وما فتئوا ينشئون غيرها ، حتى بلغ عدد مدارسهم في سنة ١٨٧٦ ثمانيا وعشرين . فيها ما يزيد على ١٢٤٤ طالبا وطالبة ، بينهم بعض مسلمين ومسلمات ، ومعظمهم من الأقباط !

وكانت مدرستهم الكبرى للصبيان بمصر ، في بادئ الأمر ، في يد أقباط اعتنقوا البروتستانتية ، ولم يكونوا يحسنون الإدارة ولا التعليم : فكان كلاهما مختلا ، بخلاف مدرستي البنات ، في حارة السقاين والأزبكية ، فانهما كانتا من خيرة معاهد ذلك العصر .

على أن أرض مدرسة الصبيان احتيج اليها للنافع العمومية في سنة ١٨٧٦ فترع (اسماعيل) ملكيتها من الارسالية مقابل ثمن دفعه اليها . ولم يكتف به ، بل عوضها منها أرضا واسعة في أحسن بقعة من الأزبكية ؛ ثم نفحها بسبعة آلاف جنيه لبناء مدرسة جديدة عليها ، تسع ١٥٠ طالبا ، وتشتمل على مساكن للعالمين وعائلاتهم^(١) . فأنشئت المدرسة الفخمة الحالية ، المزدان بها حتى الأزبكية ؛ ولكنه لم يفكر أحد

(١) أنظر : "مصر كما هي" لماك كون ص ٢٣١

في وضع أى مظهر كان فيها يذكر الداخل إليها بأنها من نعم الخديو الفخيم صاحب اليد الذهبية !

والارسالية الانجليزية وفدت على القطر في سنة ١٨٦٢ تحت رياسة الآتسة الأدبية المس واتلى ، بنت رئيس أساقفة دبلين التي أوقفت حياتها وثروتها على تربية البنت المصرية ، لا سيما الفلاحة . وأسست ، في السنة عينها ، مدرسة مختلطة بمصر ، صادفت من العناية أشده في سبيل جلب التلميذات إليها ، لا سيما المسلمات ، وتعليمهن ، بالرغم من أن التعليم كان مجانيا ، وأنه كان يشمل العربية ، والانجليزية ، والفرنساوية ، والجغرافيا ، والتاريخ ، والخط ، وأشغال الابر للبنات .

ولم القلب ليتقطع أسفا ، لدى مطالعة وصف المس واتلى ، في الكتب التي ألفتها عن الحياة المصرية الحقيرة ، للشاق التي تكبدتها بصبر جميل ، وهي دأبة بثبات نادر على الطريق التي اختطتها لحياتها ! ولكنه ، لما كان لابد للثابر من نيل مناه ، فان المس واتلى ما لبثت أن جنت ثمرة ثباتها ، وبعد مضي عشر سنوات عليها ، وهي عاملة في مدرستها المذكورة ، لا تعرف الملل ، كلل النجاح مسعاها : فامتلا معهدا بنيف ومائة وستين صبيا وستين بنتا ، ضاقت بهم حجر فرقه .

فأنعم (اسماعيل) عليها بأرض واسعة ، في جهة الفجالة ، وساعدها بمبلغ وفير على بناء مدرسة جديدة عليها . فبرزت من أحسن المدارس بالقطر . ولما كانت البنت المصرية هي المقصودة على الأخص ، منها ، زاد عدد الطالبات فيها ، حتى بلغ المائة والستين ، معظمهن فلاحات ، والبعض من الطبقتين : الوسطى والعليا . ولا شك

(١) طالع : كتاب المس واتلى المعنوين : " رجد ليف إن إيجيت " ، و " أند مور أبوت رجد ليف

إن إيجيت " أى " حياة البؤساء بمصر " ، وأيضا " عن حياة البؤساء بمصر " .

في أنه كان لاهتمام الأميرة الجليلة زوجة (اسماعيل) الثالثة في أمر تربية البنات وتعليمهنّ، دخل في ازدياد إقبال الفتيات الراغبات في التعلم .

أما الارسالية السكتلندية، فانها قصرت عملها على مدينة الاسكندرية، حيث فتحت بجانب كنيسة مدرستين : احدهما للذكور، والثانية للإناث في المنشية، بجوار البحر، وجعلت التعليم فيهما مجانيا للفقراء . فأمهما ٩٥ تلميذا و ٩٢ تلميذة، علموا العربية، والانجليزية، والفرنساوية، والايطالية، والكتابة، والحساب، والتاريخ .

وقد امتازت عموم مدارس الارساليات البروتستانتية، بالمساواة التامة، التي نشر لواؤها فيها بين الطلبة والطالبات المجانيين، والمتعلمين بمصروفات، بحيث لم يكن أحد ليستطيع أن يميز مطلقا أيهنّ المجانيات .

ويحدر بنا أن لا نختم الكلام عن معاهد هذه الارساليات دون أن نخص بالذكر رجال الدين الذين قاموا بتأسيس المدرسة الألمانية بالاسكندرية . فانهم على اصطباغهم بالصبغة الاكليروسية، فتحوا لمدرستهم هذه طريقا نحو الأهمية العظمى بين مدارس الارساليات الأخرى، بما قرروا من أن يكون التعليم فيما مدنيا بحتا، لا مسحة دينية عليه مطلقا .

(ب) وأما القسم الثاني الخاص بالمعاهد المدنية البحتة، فان السبب الذي دعا إلى إحياء الأجنحية إلى إنشائه هو أن بعضها لم يكن مرتاحا لانحصار التعليم في المعاهد الدينية . فقام الأخوان الحليان روفائيل وحنانيا عبيد في سنة ١٨٦٠^(١) وأسس

(١) وكأنا — على أنها سبور يان — متجنسين بالجنسية اليونانية .

المدرسة اليونانية بمصر وآليا على نفسيهما دفع مبلغ يتراوح بين خمسة وعشرين ألفا وثلاثين ألفا من الفرنكات سنويا للمساعدة على القيام بشؤونها . فأمها الطلبة من أولاد الجالية اليونانية ، يتعلمون فيها اليونانية القديمة ، واليونانية الحديثة ، والايطالية ، والفرنساوية ، والعربية ، والحساب ، والجغرافيا ، والتاريخ ، ويتغذون فيها على نفقتها .

ولما كان اليونان بالاسكندرية أكثر منهم بمصر ، أسسوا مدرسة تحت إدارة رجل يقال له المسيو تيماس ضمت اليها ٥١ تلميذا ، وعلم فيها فوق ما ذكر من تعليم مدرسة الأخوين عبيد ، التاريخ المقدس ، ومبادئ الاعتقادات المسيحية . ثم هب الكيريس عمانوئيل ساماريا ، وأسس مدرسة أخرى يونانية جمع فيها ٢٨ تلميذا ، يعلمهم خمسة أساتذة التعليم عينه السابق ذكره .

ولم يحمل اليونان تعليم البنات ، بل سبقوا اليه الجاليات الأخرى ، لأنهم أنشأوا في ٢٠ مايو سنة ١٨٤٣ ، أول مدرسة من هذا النوع بالعاصمة ، ثم أسسوا بالاسكندرية ، مدرسة ثانية للبنات ، انتظم في سلكها ، حالا ، ما يزيد على خمس وتسعين طالبة .

وهب ايطالى ، يقال له المسيو كولو تمازى ، فأنشأ مدرسة ايطالية بمصر ، قصدها أولاد الجالية الايطالية ؛ ولكنها ضاقت دون عددهم رحبا . ولم يتمكن أولاد الفقراء من الانتظام فيها لعدم مقدرتهم على دفع مصروفاتها .

فنهض المسيو فيجرى ، وأنشأ في سنة ١٨٧٠ مدرسة ايطالية مجانية ، أهم ما امتازت به عن سواها ، أنهم كانوا يمتنون الطلبة فيها على الترجمة من الفرنسية الى التليانية والعربية ، وبالعكس ، في آن واحد ، وشفويا على مسمع من الفرقة برميثا : فتتربى ،

عند التلامذة ، المقدرة على تحويل الفكر ، بسرعة ، من احدى هذه اللغات الى الأخرى ، وعلى ابرازه مرتديا بالحلة التي تقتضيها طبيعة كل منها .

غير ان أهم عمل تعليمي قامت به الجاليات الأجنبية بمصر ، هو الذي تم بمساعي المسيو دوفين وبجهوداته ، وأعني به انشاء معاهد تعليمية مجانية ، لا صبغة جنسية أو دينية عليها ، ولا غرض منها سوى تثقيف العقول ، وتنوير الأذهان ، وتخفيف عبء مشقات الحياة على العاملين في ميدانها ، دعيت "المدارس الحرة المجانية العمومية" .

ففي أول سبتمبر سنة ١٨٦٨ ، فتحت مدرسة هذا شأنها في الاسكندرية ، ولكي يكون النجاح قرين سيرها ، وامتنالا لرغبة (اسماعيل) ، الذي كان أكبر معضد للقائمين بأمرها ، وضعت تحت رعاية سمو ولي عهده ، الأمير محمد توفيق باشا — وكان له من العمر ، حينذاك ، ست عشرة سنة ، فقط — نفصها باثني عشر ألف فرنك سنويا ، وحفها بكل صنوف العناية . فبرزت الى الوجود ، علمية ، حرفية ، عروس المدارس وأفيدها ، وأما القاصدون من كل مذهب وجنس ، وليس فيها مظهر البتة يذكر أحدهم بأن هناك فارقا بينه وبين الجالس بجانبه ، بل يشعر الجميع بأنهم اخوة في الانسانية المحضة ، وأن هذه الاخوة هي الرابطة الوحيدة بينهم . وشرعوا يتعلمون فيها العربية ، والانجليزية ، والفرنساوية ، والتليانية ، ومبادئ الرياضة ، والهندسة ، والتاريخ ، ويتعلم من شاء منهم الحرفة التي يختارها . فنجحت نجاحا عظيما ، ذهب مداه الى أبعد مما كان ينتظر ويرجى . ومن شاء الوقوف على حقيقته ، فليطالع التقرير الذي رفعه مجلس ادارتها الى سمو الأمير محمد توفيق باشا ، الموجود نسخة مطبوعة منه في المكتبة السلطانية بمصر .^(١)

ذلك النجاح السارح بدأ بالمسيو دوفين وزمرة الرجال الكرام العواطف ، الذين وضعوا أيديهم في يده ، الى انشاء مدرسة مثلها بمصر . فتأسست في سنة ١٨٧٣ ، بمساعدة مالية كبرى من (اسماعيل) ، وتحت رعاية سمو ولي عهده ، أيضا ، وبالنفقات السنوية عينها التي لشقيقتها بالاسكندرية . وفي الوقت الذي لم يقصد فيه هذه سوى ٢٥٦ طالبا — منهم ٩٠ فقط مصريون — قصد مدرسة مصر وانتظم في سلكها ٤٨٦ طالبا — منهم ٢٦٢ مصريون ، من كل ملة وطائفة ونحلة ، و ١٥٠ انجليزيا ، و ٦٢ فرنساويا ، و ٧٣ ايطاليا ، و ٢٦ يونانيا ، و ٢١ نمساويا ، و ٥ روسيان ، و ٣ أتراك ، و ٣ روس ، و ٣ اسبانيول ، و ١٣ من جلسيات غير محددة — ويتضح من الأرقام التي ذكرناها أن نجاح مدرسة مصر كان أعظم من نجاح مدرسة الاسكندرية .

ولم يقتصر المسيو دوفين ومساعدوه على فكرة انشاء هاتين المدرستين ، بل انهم ، منذ استطعوا لذة نجاح مسعاهم ، وقطفوا ثماره بالاسكندرية ، هبوا ، في عامي ١٨٦٩ و ١٨٧٠ الى فتح فرق ليلية ، لتعليم الشبان والرجال بالثغر ، وساعدهم (اسماعيل) مساعدته المعهودة . فانخرجوا مشروعاتهم الى حيز الوجود ، واندمج في سلك تلك الفرق ٤٥٠ طالبا ، منهم ٢٧٣ من رعايا الحكومة المحلية .

هكذا تناولت الحركة التعليمية بمصر ، في عهد (اسماعيل) ، جميع المظاهر ، من التعليم الديني المحض في المعاهد الدينية المحضة ، كالأزهر وغيره ، الى التعليم ، المتخذ دثارا لترويج التعليم الديني ، في معاهد الارساليات المسيحية ، الى التعليم المزوج بشئ من الدين ، عملا بمؤثرات الوسط والبيئة ، في مدارس الطوائف الشرقية المختلفة ، ومدارس الجالية اليونانية ، الى التعليم المدني البحت انحصار بجنس دون جنس ، في مدارس الجالية التليانية ، الى التعليم المدني البحت ، المجرد عن كل صبغة دينية

وجنسية، في المعاهد المنشأة بمساعي المسيو دوفين ومن معه . وفي ذلك أوضح صورة لما كانت عليه الأفكار والأخلاق في تلك الأيام، وأكبر دليل على سعة صدر (اسماعيل) وربحان عقله العظيم، في أمر قلما اتفق لعاهل شرق، غيره، أن لا يبدى فيه تعصبا لهذا الفريق أو ذاك .

ولا يسعنا أن نختم هذا الفصل عن حركة التعليم بمصر، في أيامه، بدون أن نذكر ما لاقت من عنايته المدرسة التي أنشأتها الحكومة الإيطالية بالاسكندرية في عهد (سعيد باشا) وتولت أمر الانفاق عليها، وبدون أن نذكر ما كان من شأن الارساليات المدرسية الى البلاد الأوروبية ما بين سنة ١٨٦٣ وسنة ١٨٧٩

أما مدرسة الحكومة الإيطالية بالاسكندرية، فقد سبق لنا القول أن (سعيدا) نفحها بستين ألف فرنك، ووهبها ثمانية آلاف ذراع في نقطة من أحسن جهات المدينة . ونقول الآن ان حركة التحسينات، التي أدخلها (اسماعيل) على أحياء الاسكندرية وشوارعها، اقتضت نزع ملكية جزء من تلك الأرض . فبالنسبة للصداقة المتينة التي كانت بين (اسماعيل) وفيكتور عمانوئيل، ملك إيطاليا، ولتقدير العاهل المصري التعليم الملقن في تلك المدرسة حق قدره، دفع للحكومة الإيطالية ثمن ذلك الجزء وحده أربعين ألف جنيه . فاستعانت بها على تجديد بناء مدرستها، وترقية شؤونها، وعهدت بإدارتها الى أستاذ فاضل، يقال له السيور باجاني، كان رأى دور بك فيه، « انه أخير نظار المدارس بمصر بمبادئ البيداجوجيا، وأحكمهم تطبيقا لأحدث طرق التعليم على مقتضياته بالقطر في تلك الأيام » .

وكانت تلك المدرسة تعلم الإيطالية، والعربية، والانجليزية لمن يرغب فيها، والفرنساوية، والرياضيات، ومسك الدفاتر، والفلسفة الطبيعية، والتاريخ،

والجغرافيا، والرسم على نوعيه . وكان معظم تلامذتها من اليهود ، وليس بينهم سوى عشرين تلميذا مسلما .

وأما ما كان من شأن الإرساليات المدرسية ، الى البلاد الأوروبية ما بين سنة ١٨٦٣ وسنة ١٨٧٩ فقد بلغ عدد الطلبة الذين تألفت منهم نيفا ومائة واثنين وسبعين وزعوا كالآتي : مائة وعشرون أرسلوا الى مدرسة الطب والمدرسة الحربية ، بباريس ؛ ونحسون ، الى مدارس طورينو العسكرية والملكية ؛ وثلاثة فقط ، الى مدارس لندن الهندسية . وبلغ المنفق عليهم في تلك السنوات الست عشرة ١٦٣٠٥٧ جنيا .

فمن شاء أن يقارن بين ما عمل في هذا المضمار في عهد (إسماعيل) ، وما عمل في عهد أسلافه ، فليعلم أن عدد طلبة الإرساليات المصرية الى أوروبا بلغ في مدة حكم (محمد علي الكبير) و (ابراهيم الهمام) أى ما بين سنة ١٨١٦ وسنة ١٨٤٨ : ٣١٩ طالبا ؛ وفي مدة حكم (عباس) ، أى ما بين سنة ١٨٤٨ وسنة ١٨٥٣ : ١٩ طالبا ؛ وفي أيام (سعيد) ، أى ما بين سنة ١٨٥٤ وسنة ١٨٦٢ : ١٤ طالبا فقط ؛ وأن جملة ما أنفق عليهم قد بلغ في عهدي الباشا الكبير وابنه ٢٢٣٢٣٣ جنيا ؛ وفي عهد (عباس) ٤٩٦٧٥ جنيا ؛ وفي أيام (سعيد) ٦٩٠٨٣ جنيا .

فاذا وجد قلة نسبية في المنصرف على أولئك الطلبة تحت حكم (إسماعيل) بالنسبة الى المنصرف عليهم تحت حكم (سعيد) ، فليعلم أن ذلك لسببين :

(الأول) هو أن (سعيدا) لم يكن ، من جهة ، يعرف للنقود من قيمة ، كما سبق لنا القول ؛ وكان ، من جهة أخرى ، كأسلافه ، يعتقد أنه كلما زاد انفاقه على طلبة إرساليته ، كلما حق له أن يطالبهم ، لدى عودتهم ، بمعرفة كل فن وحرفة ، لا بمعرفة ما تخصصوا له وأتقنوه فقط .

و(الثاني) هو أنه اتضح (لإسماعيل) أن طلبة الارساليات ، بالرغم من بقائهم
 زمنا في المعاهد الأوروبية ، واقتباسهم العلوم المعلمة فيها ، وإتقانهم لإياها ، في أغلب
 الأحيان ، اتقاننا يجعلهم متفوقين ، في مضارها النظرى ، على أقرانهم الغربيين ،
 لم يكونوا يكتسبون إقدام هؤلاء ، ولا روح الاعتماد على النفس ، المتقوية به همهم
 في معاركة مصاعب الحياة ؛ بل كانوا لا ينفكون متمسكين بأذيال الحكومة ، متكتلين
 عن العمل في ميدان الاستقلال الشخصى ، إلا اذا أخذت هى بيدهم . من ذلك
 أن الأطباء المصريين الذين تخرجوا من مدرسة باريس لغاية سنة ١٨٧٠ بالرغم من
 نيلهم شهادتهم العليا فيها ، وتمتزينهم على العمل ، تمزنا مفيدا ، في المستشفيات العسكرية
 والملكية ، أثناء الحرب المشهورة بين فرنسا وألمانيا ، لم يقع فى خلداهم ، مطلقا ، لدى
 عودتهم الى مصر ، أن يفتحوا عيادات خصوصية ، ويلاحوا زملاءهم الغربيين
 فى أعمالهم ، مزاحمة ، كان من المحتم أن يفوزوا عليهم فيها ، لكونهم أبناء البلاد ،
 العارفين لغتها وعوائدها ، والمتخلقين بأخلاقها ، ولأنهم أقرب ، طبعا ، الى قلوب
 مواطنيهم من أولئك الأجانب ، وأقبلوا يضايقون الحكومة بطلبات استخدام متتابعة ،
 فى مصالحها ، كأنهم لا يستطيعون ، بدونها ، معاشا ، أو كأنه لا قدرة لهم ، ولا سلاح
 فى أيديهم يضربون به فى مناكب الأرض ، ابتغاء للرزق !

فراى ، والحالة هذه ، أن يقلل من مصروفاتهم ، عسى أن تجبرهم قلة السعة
 فى الانفاق على التخلق بخلقى المهمة والإقدام .

وامتاز عهده عن عهد أسلافه ، فى أمر طلبة تلك الارساليات ، بأنه كان ، اذا
 استخدم أحدا منهم فى مصالح حكومته ، بعد عودته الى مصر ، فأنما كان يعهد
 اليه القيام بشؤون من النوع الذى تؤهله شهادته للقيام به . وأما أسلافه ، فقلما

كانوا يراعون ذلك . وكثيرا ما نطالع في ما كتبه مؤرخو (محمد على) الغربيون أنه كان يكلف المهندس، مثلا، بأعمال من اختصاصات طبيب بيطرى، أو يكلف الطبيب البيطرى بعمل طاه من الطهارة، وهلم جرا .

وقد سمعت من صديق لى، نقلًا عن لسان عثمان باشا غالب — ولست أضمن صحة الرواية، بل أراى بما لدى من المعلومات التاريخية، ما تلا الى تكذيبها — أنه لما عاد الى مصر ثلاثة من الذين أتموا دروسهم بأوروبا، ونبغوا فيها — وهم من أصبحوا فيما بعد، على باشا ابراهيم، وعلى باشا مبارك، وحامد بك، ومثلوا بين يدى (عباس)، ليقدموا له واجب عبوديتهم، ويضعوا أنفسهم تحت تصرفه، كان فكره منصرفا الى انشاء معمل شمع؛ فسألهم: «أيمكنكم أن تصنعوا لى شمعا؟» فأجابوا: «إنتا، يا أفندينا، لم نتعلم ذلك!»؛ فاحتدم غيظا وقال: «إنى، اذا، لقد أنفقت نقودى على تعليمكم سدى!»، وأمر بهم، فطرحوا أرضا، وضربوا خمسين سوطا . فخرجوا من لدنه فى حال انفعال لا مزيد عليه، وهم ناقون على عقله وعقليته، ولا عنون الساعة التى عادوا فيها من أوروبا^(١) . وانما أراى ما تلا الى تكذيب هذه الرواية: (أولا) لأنى لست أرى لها من أثر فى مرويّات على مبارك باشا عن نفسه؛ و(ثانيا) لأنى أعلم حق العلم أن حماد بك تعلم فى أوروبا كيف يصنع الشمع، فيما تعلمه فى دروسه الكيماوية!

حكاية ما وقع
لبعض العائدين من
طلبة الإرساليات
العلية الى أوروبا
مع (عباس الأول)

تلك كانت الحركة التعليمية بمصر، فى عهد (اسماعيل)، وتلك المجهودات التى بذلت لترقية مستوى الأمة العقلية، حتى أصبح عدد المتعلمين فيها ٤٠٪ من عامة

(١) روى لى هذه الرواية صديق الأستاذ الشيخ مرمى محمود المحامى، بكيفية النكتة اللطيفة . ولكنه، مثلى، يميل الى عدم تصديقها .

ذكورها، بعد أن كان أقل من واحد في المائة منهم؛ وذلك في عهد كانت أرق نسبة المتعلمين في أكثر البلاد الأوروبية تعليماً ١٥٪ فقط، وكانت في روسيا ٢٪ لا غير! فلا غرابة إذا أن ادون دى ليون، المؤرخ الأمريكي المعاصر لها، قال عنها: «ان ما عمله (اسماعيل) في سبيل التعليم العام بمصر كان عظيماً، ويعتبر عظيماً في أى قطر من الأقطار!» ولا غرابة في بلوغ الأشعة المنبعثة عنها إلى سر أعماق الأمة، وأكن مكنوناتها — وأبناء الخديو أنفسهم كانوا يتعلمون، مع أبنائها، ذات العلوم الملقنة اليهم، ويشاركونهم في جميع مظاهر حياتهم؛ لا يختلفون عنهم في شئ منها، ولا يمتازون إلا بنومهم في حجر مخصوصة، وقد أثار ذلك رغبة التعلم في جميع أفراد طبقاتها، إلى حد أن رجلين من عامة الناس وذا الالتحاق بالأزهر، فلما رأيا من فقرهما المدقع ما يحول دون إدراك مبتغاهما، اتفقا على أن أحدهما يشتغل نهاراً في تكسير الحجر الذى تبلط به الشوارع، وأن ثانيهما يجاور في الأزهر، ليقتبس ما يلقي فيه من علوم؛ وأنهما يجتمعان بعد المغيب في الحجر التى استأجراها معا؛ فيطعم مكسر الحجر مقتبس العلم مما كسبت يده؛ ويفذى مقتبس العلم مكسر الحجر مما اكتتزه عقله. فتيسر لهما، هكذا، أن يدركا، معا، ما ابتغيا إدراكه، كما تيسر نيل القوت للأعمى والمقعّد، فيما يروى عنهما، إذ سارت رجلا الضرير بالمقعّد، وأرشدت عينا المقعّد الضرير إلى السبيل السوى^(٢).

ولا غرابة — وقد رأينا (اسماعيل) يظلال، بعنايته في التعليم، جميع القائمين بشؤونه، بلا تمييز بين جنس ومذهب ودين — في أن تلك الحركة التعليمية، المتنوعة المسالك

(١) أنظر: "مصر الخديوية" لادون دى ليون ص ١٦٠

(٢) أنظر: "مصر" لمالورق ص ١٠٤

والمشارب، والمتحدة المرمى والمقصود والنتيجة، فيما يختص بالعلوم، أدت مع ترائى الزمن، الى إزالة جزء عظيم من الفوارق، التى كانت بين الملل، والنحل، والأجناس المختلفة، الضاربة فى وادى النيل؛ وجعلت الصدور أوسع احتمالا للاختلافات المذهبية، والقلوب أقرب جدًا، مما كانت، الى التسامح فى الدين. وهما احتمال وتسامح، لن تستطيع أمة، تختلف معتقدات أفرادها؛ من التكوّن بدونهما !

ولا غرابة أخيرا أن يكون قد تولد، عن تلك الحركة التعليمية، نهضة معارف وأفكار كانت من أكبر مسببات تطورات المستقبل، ومن أدعى مكونات نظمات الأيام التالية.

نهضة فى المعارف
والأفكار

نعم، ان مثلها كان قد نشأ، أيضا، عن جهود (محمد على الكبير) التعليمية، وارسالياته المدرسية الى أوروبا — ولكنها، من جهة، كانت فردية أكثر منها اجتماعية. فلم تؤثر فى مجموع الأمة إلا قليلا، ولا تناولت طبقاتها الدنيا؛ ومن جهة أخرى، فان ملكى (عباس) و(سعيد) كانا قد أوقفها فى تطورها، وأعادها الى الجمود؛ ولولا إقدام (اسماعيل)، لظل الأفراد القليلون المتخلفون بعد موت من كانت أنفاس تلك النهضة قائمة به، فى ظل المسيان، فى أية جهة كانت من جهات القطر المعاد الى النوم.

للك نهضة الاسماعيلية، ثلاثة مظاهر: (١) المظهر الرسمى؛ (٢) المظهر الفردى؛ (٣) المظهر الاجتماعى^(١).

مظاهر هذه النهضة

(١) أهم مصادر هذا الجزء من هذا الفصل: "تاريخ آداب اللغة العربية"، و"تاريخ مصر الحديث" لجورجى بك زيدان، و"تاريخ التمدن الاسلامى" له أيضا.

المظهر الرسمي أما المظهر الرسمي ، فقد تجلّى ، على الأخص ، فيما بذلته الحكومة من مجهودات ، لاعادة الاتصال بين حلقات تاريخ مصر في القدم ، وتاريخها في الأعصر الوسطى ، وتاريخها في الأيام الحالية .

أما الاتصال بين تاريخها القديم ، وتاريخها في الأعصر الوسطى ، فإن المسيحية ، أولا ، فالاسلام كانا قد قطعاه بتاتا ، على توالى القرون ، بما حملا مصر الفرعونية والبطليموسية على الاقلاق عنه من دين ، ومعتقدات ، ولغة وطادات ، وعقيلة سابقة .

وأما الاتصال بين تاريخها في الأعصر الوسطى ، وتاريخها الحالي ، فقد قضت عليه قضاء مبرما ، قرون الحكم العثماني الثلاثة على وادى النيل . فبتأسيس مدرسة للاجتولوجيا (علم الآثار المصرية) ، أولا ، ثم بإنشاء المتحف المصري ، أعيد الاتصال الأول ، وإنشاء المكتبة الخديوية ، وتزيين قاعاتها بكل ما أمكن العثور عليه من مکتوبات مصر الاسلامية في الأعصر الوسطى — أعصر الخلفاء الراشدين ، والأمويين والعباسيين ؛ أعصر الطولونيين والأخشيديين ؛ أعصر الفاطميين والأيوبيين ، وأعصر السلاطين المماليك البحريين والبرجيين ؛ ثم كل ما أمكن العثور عليه ، أيضا ، من مکتوبات القرون العثمانية ؛ وإنشاء دار الآثار العربية ، أعيد الاتصال الثاني .

مدرسة الاجتولوجيا أما مدرسة الاجتولوجيا — والاجتولوجيا علم نشأ في العالم الغربي ، عقيب العثور على الأثر القديم المعروف "بم حجر رشيد" ، وتمكن شموليون من فك طلاسمه الهيروغليفية ، والتوصل الى معرفة هذه اللغة المقدسة المصرية القديمة ، المنقوش بعلاماتها ورسومها التاريخ الفرعوني برمته ، على آثار العهد العتيق وتشيداته — فقد

عهد بإدارتها ، وتعلم الطلبة فيها ، الى العالم الألمانى بروجش — وكان من فحول رجال الفن ، وله فيه المؤلفات الشيقة الممتعة — فما زال بالطلبة المتعلمين على يده ، حتى أوجد فيهم روح الاهتمام بالماضى المصرى السحيق ، بالرغم من الهاوية التى حفرتها العقائد بين عقليتهم ، وعقلية أجدادهم البعيدين ؛ وحتى تمكن من انشاء قنطرة على تلك الهاوية ، بين عصر الفراعنة وعصر (اسماعيل) . وأشهر من نبغ من تلامذته ، العالم الاجيتولوجى الوديع أحمد بك كمال . وأهم ما ينتج عن اشتغال طلبته فى حل الكتابات الهيروغليفية زوال نفور مصرى اليوم المسلمين والكتابيين ، بالتدريج ، من قومية مصرى عصور الوثنية ، وتاريخهم وأعمالهم ؛ والاقبال شيئا فشيئا ، على مطالعة أخبارهم ، والاعتبار بآثارهم ، والدنو من الحنوا اليهم ، والتفانح بهم ؛ بالرغم من مؤثرات المعتقدات . « واذا لم يكن للأمة مجد سالف وأثر باق ، فلا تدوم سلطتها ولا تتأصل حضارتها ! » .

وأما المتحف المصرى ، فقد عهد (اسماعيل) بآرازه الى حيز الوجود ، الى الفرنساوى الشهم الكبير ، ماريت باشا ، ووضع تحت تصرفه العمال والنقود على قدر ما يريد . وكان الرجل من فطاحل المشتغلين بالعلم الاجيتولوجى ، ومن المغرمين بكشف النقاب ، وإمالة اللثام عما درس أو توارى من المفاخر المصرية القديمة ، غراما يجمع الى ذاته قوى النفس ، ويحصرها فيها ؛ فما زال ينقب ويبحث هنا ، وهناك ، تحت الرمال ، وفي كهوف الجبال — لا سيما حيث كانت "منف" القديمة — حتى تسنى له ، فى سنة ١٨٥١ اكتشاف "السيراييم" أى معبد الاله "سيراييس" واذا فيه قبور ٦٤ عجلا من المعجول المعروفة باسم "أپيس" دفنت هناك ، من القرن السابع عشر قبل المسيح ، لغاية القرن الأول بعده ؛ وتسنى له العثور فى ذلك المكان ، على

المتحف المصرى

كقابات تثبت أن الديانة المصرية القديمة إنما آلت فى نهاية أمرها ، الى التثليث والتوحيد ، على فرض أنها كانت فى البدء اشتراكية — فأوزيريس هو الاله الأكبر ومبدع كل الكائنات ؛ وأپيس تجسد فى عجلة أصبحت أتما ، وهى لا تزال عذراء ، بفعل پناه ، روح القدس . وعليه فأوزيريس وأپيس وپناه ثلاثة أقانيم فى إله واحد ، أوزيريس يقيم فى السماء ؛ وأپيس يعيش على الأرض ، ولا بد له عند بلوغه سنا محددا من الموت موتا عنيقا ، على أنه يقوم بعد ذلك من بين الأموات ويصعد الى السماء ليقوم فى حضن أبيه باسم سيراپيس ؛ وپناه روحهما المرفرف بينهما — ثم تسنى له اكتشاف نيف وألفى أبى هول ، وما يقرب من خمسة آلاف تمثال ونقش خلاف ثمانية تماثيل فى منتهى الجسامة ، تعد ، من جهة كبرها ، معجزة فن الحفر المصرى . فكان والحالة هذه ، خير من يعهد اليه إبراز المتحف المرغوب فيه . وما لبث أن دل نجاحه الباهر ، على أن القوس إنما أعطيت باريا .

فانه أقدم بهمة لا تعرف الملل ، وشجاعة لا تبالى بالأخطار ، على جمع ما لم يكن يتيسر جمعه لغيره . لم يحز علمه ، من نفائس الآثار القديمة ، حتى كوّن فى بولاق متحفا لا مثيل له فى العالم ، أذخر فيه من الذخائر والأعلاق ، والأصنام ، والتماثيل ، والمكتوبات البردية ، والنقوش ، وموميات كبار الفراعنة ؛ ما لا يعرف له قيمة ، ولا يمكن لكنوز الدنيا بأسرها مشتراه ، ولو بذلت فى سبيل ذلك بالتدقيق — ومعرفة أحمد عرابى باشا هذا هو الذى حمله أيام أن آلت اليه الدكاتورية بمصر ، على الرغبة فى بيع ذلك المتحف دفعة واحدة ، ليستد الديون المصرية الرسمية كلها بما يدفع له من ثمن فيه .^(١)

(١) أنظر : "مصر الأخيرة" للبيك ص ٨١

ولا مشاحة فان قيام الحكومة المصرية بالبحث عن آثار حياة البلاد المنقضية قبل ظهور المسيحية والاسلام . والتنقيب عليها ، واكتنازها وإجلالها ، وإقدام (اسماعيل) كثيراً على دعوة ذوى المنزلة الرفيعة من زائريه ، خمسة خمسة ، وستة ستة ، الى تناول الطعام معه في سركوفاج (نادى) من السركوفاجات المكتشفة مع وقوف الأهالى على ما كان يبدو من السائحين الغربيين القادمين الى بلادهم من الاهتمام بزيارة التشييدات الفرعونية والبطليموسية ، زيارة تدقيقية ؛ واقتناء ولو القليل والتافه ، من آثار أولئك العواهل بأثمان باهظة ، كل ذلك أدى الى تيقظ عدّة عوامل في القلوب لم يكن لها في الأجيال السابقة من أثر :

(أولها) الاهتمام باقتناء أى شئ يكون من تلك الآثار ، ليعه ثمن يرضى النفس الى الراغبين فيه من أولئك الأجانب ؛ والمزاحمة على ذلك الاقتناء مزاحمة شديدة ، يدل عليها ما يقصه الكونت لبيك عن الرجل الذى اغتصب من ولدى مهزار قردا ذهبيا من أبدع المصنوعات واختص به بعد أن أشبعهما ضرباً^(١) .

(ثانيها) الاجتهاد فى تقليد تلك الآثار تقليداً متقناً ، عند عدم التمكن من العثور على الصحيح منها ، كما فعل بعضهم فى الأقصر : فانه اشترى من أحد السائحين الفرنساويين ، بمبلغ مائة فرنك كتاباً فيه نخراطيش الفراعنة المختلفة ، وشرع يصنع جعرانات وينقش عليها ما يشاء من تلك النخراطيش ، نقشا جميلاً ، ويبيعها كأنها صحيحة وقديمة ، بأثمان طالية لذات الخبيرين بها ، ومن ضمنهم عالم المانى اچيتولوچى مشهور ، وهم لا يفقهون الى التقليد ، ويظنون ، لا سيما ذلك العالم ، أنهم بحيازتهم لها ، إنما حازوا يتيات يفخرون بها مزاحمين عليها^(٢) ؛

(١) أنظر : "مصر الأخيرة" لبيك ص ٢٦٨ و ٢٦٩

(٢) أنظر : "مصر الأخيرة" لبيك ص ٢٦٩ و ٢٦٥

(ثالثها) نظر العامة نفسها نظر الابرار ، والاجلال ، والتعظيم ، الى بقايا ذلك الماضي الخصب المجدبة ، وتحولهم ، شيئا فشيئا عن شعور الاحتقار ، الذي كان متصلا في قلوبهم لأهل تلك العصور ، المدعوة عندهم "كفرية" لرغبتهم في الدلالة على مبلغ ازدرائهم إياها .

غير أن هذا التحول كان بطيئا ، وكثيرا ما كان يقع للعملة أنفسهم المشتغلين تحت إدارة مارييت باشا أن يبدوا امتنانهم لنفس بقايا من كانوا ملوك أجدادهم في سالف الأيام .

لطيفة
لموميا فرعونية

فيروى من هذا القبيل أن مارييت باشا لما عثر على موميا الفرعون "مري إن را" من الأسرة السادسة ، في جهة إهرام دهشور ، كلف بعض أولئك العملة بنقلها الى متحف بولاق ، ولما كان لا بد لهم من الذهاب بها ، في بادئ الأمر ، الى البدرشين ، لاستقلال القطار الحديدي في محطتها ، لم يجدوا طريقة لاجتياز المسافة بين المكانين خيرا من وضع جثة ذلك الفرعون على ظهر حمار ، عرضا ، وسوق الحيوان بها ، وأطرافها متدلية من كلا جانبيه بشكل مهين — ولما بلغوا بها محطة البدرشين ، وأرادوا أن «يخلصوا» عليها ، ليسافروا بها الى بولاق ، وقع ناظر تلك المحطة في حيرة عميقة ، لأنه لم يكن قد سمع بكلمة "موميا" في عمره ، فلم يعرف ما هي حينما سموها له . ولم يجد لها تسمية ، بل ولا ذكرها ضمن الأشياء التي تشحن الواردة في تعريفته . أخيرا قطع لهم جميعا تذاكر في الدرجة الأولى ، واعتبر مومياهم فردا منهم . فلما وصل بها حاملوها الى كوبرى بولاق وأرادوا أن يجتازوها بها أوقفهم رجال الدخولية ، ليحصلوا منهم رسما عليها . ولكنهم لم يدروا ما هي ، ولا في أى صنف

من الأصناف تقع ؛ حتى فتح الله على أحدهم ، فقال : « ألا ترون أنها فسيخة ؟ »
فقال رفاقه : « حقا ! هي فسيخة ! » ، وأخذوا عليها مكس فسيخة^(١) !

فلتنفخ العظمة البشرية ، أية كانت بعد ذا ، أوداجها ! فما أحرأها بالدرس الذى
ألقاه المسيو ماسبيرو خلف ماريت باشا على الأمير الألماني الصغير والمتعطر
عطرسة إمبراطورية ، افتخارا يحسبه البالغ من السن حوالى المائة والخمسين عاما ،
أمام موميا ذلك الفرعون الراقدة عليها آلاف السنين ! إذ قص عليه ما أصابها من
امتهان ، لا فى بلاد غريبة ، يعذر فيها الناس على جهلهم إياها ، بل فى البلاد ذاتها ،
التي كان صاحبها حاكمها المطلق ، حيث كانت الجباه تنعول لجلاله ؛ والقلوب ، قبل
الأبصار ، توجف خشوعا لهيبته ؛ والركب تخر أمامه ساجدة ! وعلى أيدي أحقر
الملا من سلالة أولئك الخاشعين الساجدين !

وربما كان للعزيز الذى كان أليف ماريت باشا فى مسكنه بصحراء سقارة
ودهشور دخل فى بطن سيرة التحول عن احتقار العصور الفرعونية « الجاهلية »
فى نفوس مجاوريه وفعلته . فانه كان من شأن ذلك الحيوان « النجس » فى عرفهم
أن يحملهم على الاشتزاز ، وعلى مزج صاحبه ومواضيع بحثه فى عاطفة النفور عينها
التي كانت توجبها نجاسته ، لا سيما ، بعد أن وقع له ، يوما ، شديد القيظ ،
أنه نرج يلتمس فيئا ؛ فسارت به قدماه الى رحبة مسجد مجاور . فرأى فيه
« الميضا » ؛ فحسن لديه الاستحمام فيها . فخاضها بلذة ، وأبطأ فى التمتع ببرودتها
اللطيفة ، حتى جاء المصلون ، ساعة العصر ، ليتوضأوا ؛ فوجدوه منفردا بمياها .

(١) أنظر : « مصر الأخيرة » لبيك ص ٧٦ وما يليها .

فحملوا عليه حملة متكررة ، وأخرجوه مهيناً مضروباً . واضطر مارييت الى تقض بناء تلك « الميضا » لأنها نجست ، واعادته ثانية ، بحجارة غير التي احتك فيها خنزيره الأليف^(١) .

وكان من لطائف ذلك الخنزير، أيضاً، أن لوردا انجليزيا ذهب، مرة، مع اللادى قريبته، لزيارة مارييت باشا في مقامه الصحراوي؛ فأمسكهم على الغداء . فما جلسوا على المائدة إلا وأتى الخنزير، كأنه كلب ظريف، وأخذ يحثك بالجالسين، طالباً منهم نصيبه في الطعام . فثارت عوامل الاشتزاز العميق في صدر اللادى، وأبدت استغرابها من « أن رجلاً كما رييت يتخذ مثل ذلك الحيوان القذر أليفاً له، دون غيره من الحيوانات الجديرة بذلك » . ولاظهار اشتزازها، عملياً، غرست أسنة شوكتها في ظهر ذلك المسكين . فما كان منه إلا أنه دخل تحت المائدة، وصدمها بظهره، فقلبا بصحونها وطعامها على حضرة اللادى، فأتلف لها ملابسها^(٢) .

ويبلغ من غيرة مارييت باشا على ادخار الآثار الفرعونية واكتنازها، والضم بها على غير المتحف الذى أنشأه، أنه استصدر من الحكومة المصرية أمراً سامياً يحظر تحظيراً باتاً، التنقيب عليها وبيع أى شئ كان منها الى الأجانب؛ وتقل أى أثر يكون من مكانه، إلا بمعرفة رجال الآثار؛ وتصدير أى بقية من بقايا الماضى بمصر الى أى قطر من الأقطار الخارجية — وكان نهب الآثار القديمة، قبل ذلك، مباحاً؛ ففلاً بها سارقوها المتاحف الغربية الكبرى — فضمن بذلك بقاء الكنوز المصرية التاريخية لمصر والمصريين، دون سواهم؛ ولم يعد فى استطاعة أحد أن يزين ببعض

(١) أنظر: "مصر الأخيرة" لليك ص ٦٧

(٢) أنظر: "الكتاب عينه" ص ٦٦ و ٦٧

منها غير المتحف المصرى، والميادين المصرية، إلا تهريبا وتحيلا . كما وقع للكونت ليبيك وهو فى الصعيد . فان بعضهم عرض عليه مشترى موميا فى سركونفاجها ، كان قد شتر عليها ، بدون اطلاع رجال الآثار، فى أحد مدافن الملوك، التى كانت لا تزال تحت التنقيب . فتعرفها ليبيك من الرسومات التى عليها ، ولادراكه قيمتها التاريخية ، اشتراها بثمن جيد . ولكن الصعوبة كلها كانت فى التمكن من تصديرها الى فرنسا ، مع تيقظ عيني ماريت ولا كأنهما أعيان (أرجس) حارس بستان (الهسپريد) فى الميثولوجيا اليونانية . وزادت تلك الصعوبة ، بعد أن فشا خبر المشتري وبلغ أذنى "الأرجس" المصرى ، وصدرت أوامره الى ذوى الشأن بمديرية قنا ، بمنع ليبيك — ولو أنه فرنساوى مثله — من مقتناه ، وإعادة الثمن الذى دفعه به اليه — وكان عشرين ألف فرنك ، على ما أظن — وإرسال الموميا بسركونفاجها الى المتحف . فعمد ليبيك الى من صنع له سركونفاجا كالذى فيه الموميا ، برسوماته وألوانه ، ولو أنها غير مثقنة ، ووضع فيه جذع شجرة ، وسمر عليه غطاءه ، ثم سلمه — كأنه يصدع بالأمر ، ومقابل إعادة العشرين ألف فرنك اليه — الى رجال السلطة فى المديرية — وكانوا من الجهل فى ذلك الموضوع بمكان عظيم — ورجاهم ، فقط ، ألا يرسلوه إلا بصحبته ، حينما يؤوب الى مصر ، عساه أن يتمكن من نيل تصريح من الحكومة المصرية بتصديره الى فرنسا . فوعده — وكان هو فى الأثناء قد سفر ، سرا ، السركونفاج والموميا الحقيقين الى القصير ، برا ، ومنها الى السويس ، بحرا ، فالى بورسعيد ومرسيليا — فلما تيقن أن ما اقتناه أصبح فى فرنسا ، قام من الأقصر الى مصر ، ومعه السركونفاج الكاذب . فاستلمه ماريت أمامه ، مبتهجا ، ولكن نظره ما لبث أن وقع على غطاءه ، إلا وقطب حاجبيه ، لأن عينه الخيرة أدركت التقليد ، حالا ،

ففتح السر كوفاج بيد مضطربة . واذا به يرى جذع الشجرة داخله بدل جثة محنطة !!!
فالتفت الى ليك وعوامل الاستغراب والغيظ والاستهزاء لتناوبه ، وهو لا يدرى أيها
يبدى . فقابل ليك نظره بقهقهة ضحك عالية ؛ وقال : « لم يعد ، يا صديق ، من
وسيلة ، سوى انى أردّ اليك العشرين ألف فرنك التى دفعت إلى ؛ فهاكها ؛ لأن
ما اشترى بها ، حقا ، أصبح فى فرنسا ! » فأدرك مارييت أن موطنه ضحك عليه .
ولما كان ممن يستطعمون ملح السخزية الظريفة أكثر مما تستفهم السخزية الى
الغضب ، انضم الى ليك فى ضحكك ، وانقضى الأمر بينهما على سلام^(١) !

وأما المكتبة الخديوية ، فيعزو بعضهم إنشاءها الى إشارة بذلك صدرت من السلطان
عبد العزيز الى (اسماعيل) ويقولون ان هذا العاهل ، لما زار مصر ، وشاهد مساجدها
وآثارها ، ورأى الكتب العديدة من مخطوطات ومطبوعات ، مبعثرة فى خزاناتها ،
أشار الى (اسماعيل) بإنشاء مكتبة عامة تجمع شتاتها ، ليستفيد الناس بمطالعتها . وان
هذه الإشارة الهايونية وقعت وقعا جميلا من نفس (اسماعيل) .

على أننا ، مع عدم ميلنا الى تكذيب حكاية هذا الإيعاز ، نرى أنه كان من طبيعة
الاهتمام الذى أبداه (اسماعيل) باحياء العلوم والمعارف فى بلاده ، ومن شأن رغبته
فى تكوين نهضة علمية أدبية فيها ، أن يولدا فى نفسه فكرة إنشاء تلك المكتبة .
وكان جدّه (محمد على الكبير) قد أوجد مستودعا فى بيت المال القديم ، خلف
المسجد الحسيني ، لبيع مطبوعات الحكومة من كتب وغيرها . فأضاف (اسماعيل)
الى ما فيه من كتب ، نحو ألفى مجلد من مخطوطات بالعربية والتركية والفارسية ،
ابتاعها من تركة حسن باشا الموناسترلى أحد كبار رجال (عباس الأول) . ولما كانت

(١) أنظر : "مصر الأخيرة" لليك ص ٢٧٩ و ٢٨٠ و ٢٨١ و ٢٨٢

سنة ١٨٦٩ — وهى سنة الاحتفال بفتح القناة السويسية ، وتوافد أصحاب التيجان وأرباب الأقلام الى القطر — أوعز الى على باشا مبارك — وكان مدير ديوان المدارس ، أى ناظر المعارف — أن يتخذ محلا ، من سراى درب الجمايز ، بجانب ديوانه ، ويجعله داركتب خديوية ، وينقل اليه ذلك المستودع برمته ، وأهم ما يجد من كتب فى المساجد والتكايا بمصر وغيرها من مدن القطر ؛ ففعل ، وأضاف اليها الكتب التى كانت فى خزانة الأوقاف الخيرية ، وكثيرا من الآلات الهندسية والرسومات ونحوها .

فلما كانت سنة ١٨٧٠ ، أصدر (اسماعيل) أمرا رسميا بإنشاء المكتبة ، وأمر على مبارك باشا بتنظيمها ووضع قانون لها ؛ ففعل . وفى سنة ١٨٧٦ توفى الأمير مصطفى فاضل باشا شقيق (اسماعيل) — وكان كلفا بالكتب ، عربية وغيرها ، حريصا على اقتنائها ، وعنده منها خزانة نفيسة فيها نيف و ٣٥٠٠ كتاب . فابتاعها (اسماعيل) بثلاثة عشر ألفا من الجنيهات ، وأهداها الى مكتبته الخديوية ؛ وما زال يبحث فى اقتناء الكتب العربية وغيرها ، وهو لا يبالي بالانفاق ، حتى صير تلك الدار تضارع مثيلاتها التى من درجتها فى العواصم الأوروبية ، وأعاد الى الشرق الأدنى ، مثلا من مفاخره العلمية ، التى ازدهت بها العصور العباسية والفاطمية ؛ وأنرج الى الأيام الحاضرة ، فى ثوب قشيب ، تحفا من تلك المفاخر ، جعلتنا نشاهد عيانا ما كنا نسمع عنه من خطوط متقنة ، تخطوط ابن مقلة ، ورسوم بهية بهجة ومكن ظمنا الى العلم والبحث والمذاكرة ، من ينابيع حية يلجأ اليها ، فيرتوى .

دار الآثار العربية وأما دار الآثار العربية ، فان (اسماعيل) أصدر أمره بإنشائها فى سنة ١٨٦٩ وكلف بذلك فرنس باشا ، رئيس هندسة الأوقاف . وكان غرضه منها جمع ما كان

مبعثرا في المساجد وغيرها ، من الآثار العربية والاسلامية ، على أنواعها ، لتكون تلك الدار ضوئا للتحف المصري ، المجموعة فيه الآثار الفرعونية والبطليموسية والرومانية والبيزنطية ، فيكون الاثنان معا ، هيكلا نفعا للتاريخ المصري برمته ، ينتقل فيه المطالع الباحث ، أو المتفرج البسيط ، من مرحلة الى مرحلة ، في حياة مصرنا هذه ، على ممر العصور ، وهو مأخوذ اللب دهشة ، وإعجابا وإعظاما ولكن علا كثيرة ، منها اشتغال المكان المطلوب لجمع تلك الآثار فيه بما سواها ، حالت دون تنفيذ فرنس باشا أمر (اسماعيل) في عهده فلم تخرج فكرة «الخديو العظيم» الى الوجود إلا في أيام ابنه وخليفته ، المرحوم محمد توفيق باشا ، وقد أنبأ على هجعت بك ، مدير دار الآثار العربية الآن ، المؤرخ المحقق الكبير المرحوم جورجى زيدان بك «ان عدد ما كان في تلك الدار من التحف الأثرية ، في سنة ١٩١٣ ، نحو ٤٠٠٠ قطعة ، بينها آثار عربية إسلامية من بقايا التمدن الاسلامى على اختلاف عصوره ؛ ومصنوعات حجرية وزجاجية ، وخشبية ، ونحاسية على الطرز العربى الجميل ، تستحق العناية والدرس ، وأكثرها من عصور الفاطميين والأيوبيين والمماليك والعثمانيين^(١)» .

غير أن مظهر النهضة العلمية الرسمى بمصر لم يقتصر ، مطلقا ، على ما ذكر ، ولو أنه تجلى فيه ، على الأخص . فدار الطباعة ، مثلا ، وجدت من (اسماعيل) عناية كبرى جعلتها أكبر مطبعة عربية في العالم ، حتى بلغ متوسط المؤلفات المطبوعة فيها ، سنويا ، على عهده ، نيفا وعشرين مؤلفا ، فضلا عن الكتب المترجمة وخلافها .

تنشيط الصحافة
والجمعيات العلمية
والخيرية والادب
والعلم

ثم إنه نشط الصحافة والجمعيات العلمية ، والخيرية ، والأدب على أنواعه ، في سائر الأمصار العربية ، تنشيطا عظيما ، بتشجيعه المعروف للعلم .

(١) أنظر : «تاريخ آداب اللغة العربية» لجورجى زيدان بك ص ١٥٠ ج ٤

أما الصحافة، فهو الذى سهل الاشتغال بها على أدباء السوريين المتقاطرين في أيامه الى مصر، طمعا في كرمه؛ وأشهرهم آل تقلا، وأديب اسحق، وسليم النقاش، وسليم حموى، وغيرهم. ولم يكن يقاوم حريتها في أى موضوع تخوض فيه، ما عدا موضوع الطعن عليه؛ وعدم مراعاة جانبه. فان الخوض فيه كان يؤله ويؤذيه، لا سيما في أيام ضيقه، وتنازعه على البقاء مع دائنيه وحماهم. ولا غرابة، لما من اهل، لا سيما في أيامه، ولا سيما من كان منبته وتربيته كمنبته وتربيته، كان يستطيع أويريد أن يروض نفسه على احتمال انتقاد السنة الرأيا لأعماله. وما من رجل يحسن اليك ويرعاك، إلا ويستفزه أن تكون مع عدوه عليه، في وقت شدته.

أما الجمعيات، من علمية وخيرية، فقد أمدها بعنايته وماله، وشجع الناس على الاشتغال فيها. فاليه مرجع الفضل في تأسيس الجمعية الجغرافية الخديوية في سنة ١٨٧٥ — وكان من أهم أعضائها محمود باشا الفلكي، وستون باشا الأميركي، وكلاهما من موظفي الحكومة المصرية — والجمعية العلمية الشرقية — وكان من أهم أعضائها أرتين باشا ونفري باشا، ثم انضم اليها سليمان أباطه باشا، وإلياس حبالين، والدكتور مهدي خان التبريزي — وساعدت حكومته على انشاء الجمعية الخيرية الاسلامية الأولى في سنة ١٨٧٨، وأمدتها بالنقود؛ ولما كان الباحث على إنشائها روحا سياسية اجتماعية دبت في نفوس المصريين في ذلك العهد، على أثر ما شاهدوه من استئثار الأجانب بمرافق البلاد الاقتصادية، لحملتهم على فتح المدارس لتعليم البنين والبنات، وتهذيب أخلاقهم، في ميدان حرية مطلقة، فان الحكومة اشترطت عليها لكي تسمح لها بذلك، ألا تكون خاصة بالمسلمين، وألا تصطبغ بصبغة دينية خاصة. فغيرت الجمعية اسمها، وتسمت "بالجمعية الخيرية". فاعتبرت رسميا وصدق على قانونها.

وأما الأدب ، فقد نشطه (اسماعيل) بما سهل لرجاله من أسباب الرزق في خدمة حكومته ، وخدمته الشخصية ، وغيرها . فقد قرب الى ذاته الشعراء المحيدين عليا أبا النصر المنفلوطي والشيخ علي اللبني ، والكاتب الفريد عبد الله فكري باشا ، وألحق بمعينته عبده الحمولى الموسيقى المغنى الشهير ، وعهد بتقريف أبنائه الى الأستاذ الشيخ عبد الهادى نجا الابيارى ، ووهب ابراهيم المويلحى ، بعد أن خسر ثروته في التجارة ، مالا استرجعها به ، ووظف نقولا بك توما في حكومته ، حيناً . وأدنى من نفسه الدكتور أحمد حسن الرشيدى ، وأوعز اليه أن يشتغل ، فألف كتاب "عمدة المحتاج لعلمى الأدوية والعلاج" . ولما انتقل يوسف الخياط بجوقه التمثيل من الاسكندرية الى مصر في سنة ١٨٧٨ ، أمر (اسماعيل) أن تفتح له أبواب الأوبرا لتمثيل رواياته فيها ، ووعد أن يحضر التمثيل بنفسه . ولكن ذلك الغي لم يجد رواية في متعلقاته يفتح بتمثيلها الفصل إلا رواية "الظلم" ، وكان (اسماعيل) حاضراً : فغضب لما تمثالها من ذكر الظلم والظالمين في تلك الأيام العصبية ، التي كانت الحرب فيها ، بينه وبين الدائنين الغشومين ، عوانا ، وتوهم بحق أن أولئك الممثلين ، بالرغم من أنه غمهم بفضله ، يعرضون به وبأحكامه ، انقيادا لإيعازات أعدائه . فاستنقصهم جداً ، وحكم بأنهم غير جديرين بالنعمة التي أسبغها عليهم . وأمر بإخراجهم من مصر . فباءوا بعار وحرى عظيمين .

وأما العلم ، فلا أدل على اهتمام (اسماعيل) به ، وجهاده في سبيل ترقية شؤونه من البضع والعشرين بعثة علمية التي سيرها الى مجاهل أفريقيا الوسطى والشرقية ، لا اكتشافات علمية متنوعة ، سيأتى ذكرها ، بالتفصيل ، في كلامنا على تحقيقه الشطر الثالث من الخطة التي رسمها لمجهوداته .

مظهر النهضة
الفردى

وأما المظهر الفردى لتلك النهضة ، فتجلّى في مجهودات النابغين من المدارس المصرية والسورية على اختلاف أنواعها ومذاهبها ، ومن الرسائل المدرسية الى البلاد الأجنبية ، منذ أيام (محمد على) ، ومباحثهم وأعمالهم وتأليفهم .

فحين حسن باشا — الذى بدأ حياته العملية بصفة مصصح وكاتب بالتركية فى الوقائع الرسمية سنة ١٨٥١ ، وآلت اليه ، فى نهاية أمره ، النظارة على مطبعة بولاق الأميرية سنة ١٨٨٠ — كان من نوابغ الرجال فى الهمة والاقدام ، فضلا عن سعة اطلاعه على الرياضيات والميكانيكات ، (علوم الحيل) ، واليه يرجع الفضل فى استجلاب معمل الورق لمصر .

ومحمد على باشا الحكيم ، وإبراهيم الدسوقي ، كانا أول من أنشأ مجلة طبية فى اللغة العربية سنة ١٨٦٥ ، دعاها "العسوب" وضمناها من المباحث الجليلة ، ماترتوى منه الألباب ، وترتاح اليه العقول — ألا ليتها عاشت طويلا !

وأبو السعود افندى ، الذى ترجم عدّة كتب تاريخية وغيرها ، كان أول من أنشأ جريدة سياسية مصرية . فدعاها "وادي النيل" واستمرّ يصدرها مرتين فى الأسبوع طالفة بالمقالات السياسية والأدبية والعلمية ، الى أن وافته المنية سنة ١٨٧٨

وإبراهيم المويلحى ، ومحمد عثمان جلال ، تلباه فى هذا المضمار ، وأنشأ فى القاهرة فى سنة ١٨٦٩ "جريدة نزهة الأفكار" — وكانت أسبوعية ، شديدة اللهجة . فاضطرت الحكومة الى تعطيلها .

وسعيد صالح بك ، ناظر المدارس ، أصدر فى سنة ١٨٧٠ مجلة دعاها "روضة المدارس" أخذ يطبعها فى مطبعة "وادي النيل" ويوزعها على الطلبة مجانا — وكانت

علمية ، أدبية ، يحتررها نخبة من العلماء والأدباء ، منهم عبد الله فكرى باشا السابق ذكره ، واسماعيل باشا الفلكي ، وبدر بك الحكيم ، وعلى مبارك باشا ، ورفاعة بك ، وقدرى بك — وهو الذى أصبح ، فيما بعد ، قدرى باشا المشهور بمؤلفاته . وكان كل منهم ينشر فيها مقالات متسلسلة في موضوع واحد كالكتاب المستقل .

ومikhail عبد السيد افندى أصدر جريدة "الوطن" في سنة ١٨٧٧ — وهى أقدم الصحف القبطية — وسليم حموى باشا السورى أصدر جريدة "الكوكب الشرقى" فى الاسكندرية سنة ١٨٧٣ ؛ ولكنها لم تعيش طويلا . وسليم تقلا بك ، وبشارة أخوه ، السورى ان ، أصدر بالاسكندرية فى سنة ١٨٧٦ جريدة "الاهرام" ، فنالت حظا وافرا من الرواج والنفوذ ؛ ولا تزال تنشر لغاية يومنا هذا ، وربما كان لها من اسمها الحظ فى البقاء الذى أتعبت الدهور جهودها فى حرمان مسماها منه ، ولم تفلح .

وأحمد حسن الرشيدى — وهو من كبار نوابغ مدرسة الطب المصرية ، وقد سبق الكلام عنه — جاهد فى خدمة النهضة التى نحن فى شأنها جهاد الأبطال ، ترجمة وتأليفا ؛ فكان من أكبر أركانها ومن أكثر الأطباء عملا فى سبيلها . وهو ، وإن يكن من نابغى عصر (محمد على) إلا أنه قد أدرك زمن (اسماعيل) وألف ، فى أكثر فنون الطب والطبيعات والاقرباذين ، التأليف الوافية الممتعة .

ومحمد على باشا البقلى ، الجراح الطائر الصيت — وهو من زاوية البقلى بالمنوفية ، وقد سبق ذكره أيضا — قد ألف فى الجراحة جملة كتب مفيدة ، منها : "روضة النجاح الكبرى فى العمليات الجراحية الصغرى" و "غرر النجاح فى أعمال الجراح" و "غاية الفلاح فى فن الجراح" و "نشر الكلام فى جراحة الأقسام" ، علاوة على إصداره "الپيسوب" المجلة الطبية العربية البادية ذكرها .

وحسن عبد الرحمن بك — وكان من أساتذة مدرسة الطب في أيام نظارة محمد علي باشا البقلي عليها — ألف ، بأمر رئيسه هذا ، كتاب ”القول الصحيح في علم التشريح“ ، لكي يدرس في المدرسة المذكورة .

وأحمد ندا بك ، الصيدلى الشهير ، المتوفى سنة ١٨٧٧ ، كان هماما ، كثير العمل والبحث ، محبا للتأليف ونشر العلم ، وله مؤلفات جزيلة الفائدة ، أهمها : ”الآيات البينات في علم النباتات“ و ”حسن البراعة في فن الزراعة“ (مترجم عن الفرنسية) و ”حسن الصناعة في فن الزراعة“ ، وضعه للتعليم في مدرسة الزراعة التي أحيل اليه التدريس فيها بعد إنشائها ، و ”الأقوال المرضية في علم الطبقات الأرضية“ (جيولوجيا) ، وهلم جرا .

وحسين عوف بك الكحال ، المتوفى سنة ١٨٨٣ — وكان ، في عصره ، ركنا من أركان العلم الأربعة ، وهم : أحمد ندا بك في التاريخ الطبيعى ، ومحمد علي باشا البقلي في الجراحة ، وحسن عبد الرحمن بك في التشريح ، والمتكلم عنه في الرد — ألف في فنه هذا كتابا ذا سبعة أجزاء من خير ما ديجيه يراع الكاتب .

ومحمد حافظ بك ، المتوفى سنة ١٨٨٧ — وكان أستاذ الرد في مدرسة الطب — ألف كتاب ”مطمح الأنظار في تشخيص أمراض العين بالبحث بالمنظار“ .

وسالم سالم باشا ، المتوفى سنة ١٨٩٣ ، صاحب الشهرة الواسعة ، ألف كتاب ”وسائل الابتهاج الى الطب الباطنى والعلاج“ و ”دليل المحتاج في الطب والعلاج“ ، وأكثر مصادره ألمانية ، لأنه تم اختباره الطيبة في فيينا ، بعد خروجه من مدرسة القصر العينى سنة ١٨٤٨

وعلى رياض بك ، الصيدلى ، نشر في عهد (اسماعيل) كتاب ”النقحة الرياضية في الأعمال الأقر باذينية“ ،

وعبد الهادي اسماعيل ، معلم البيطرة في المدارس الحربية ، ألف كتاب "العجالة البيطرية لارشاد الضباط والسوارى والطوبجية" .

ومنصور أحمد ، مدرّس الكيمياء بمدرسة المهندسخانة المصرية ، ألف كتابه "وعمدة المتطبين في فن الصيدلة والأقرباذين" .

ألا يخيل لك ، أيها القارئ ، أنك في أيام الرشيد والمأمون ؛ وهلا نتمثل أمامك شخصيات آل بختشوع وآل حنين ، وأنت تقرأ أسماء كل هؤلاء النوايع المصريين في علمى الطب والصيدلة ؟

وبهجت باشا — وهو أرنأوطى الأصل — خلف خرائط طوبوغرافية يعتد بها ، وصلى عزت ، المدرّس للعلوم الرياضية في المهندسخانة ، ألف "الخلاصة العزيرة في تهذيب الأصول الحسابية" .

وأحمد فائد بك ، وهو من كبار أساتذة المهندسخانة الخديوية ، وضع المؤلفات الجمّة في الهندسة والسوائل ، أهمها : "الأقوال المرضية في علم بنية الكرة الأرضية" و "تحرك السوائل" و "الدرة السلية في الحسابات الهندسية" .

وعامر سعد ، مدرّس الرياضيات بالمدارس الحربية ، ألف "المنحة الزهرية في الأعمال الجبرية" و "أحسن الوسائل لتصرف السوائل" .

وأحمد نجيب ، مدرّس الرياضة بمدرستى أركان الحرب والطوبجية ، ألف "التحفة البهية في الهندسة الوصفية" .

وحسين على الديك ، ألف كتاب "عدّة الحاسب وعمدة الكاتب" في الحساب ومسك الدفاتر الديوانية .

ومحمود باشا الفلكي، المذكور مرارا والمتوفى سنة ١٨٨٥، عن ثمانين عاما، ألف بالفرنساوية والعربية مؤلفات جمّة ممتعة .

ومختار باشا المصري، وكان كثير الاشتغال في الرياضيات والفلك، ألف "التوقيقات الالهامية لمقارنة السنين الهجرية بالافرنجية والقبطية" و "المجموعة الشافية في علم الجغرافية" و "جداول تحويل المسطحات المترية"، وهلم جرا .

واسماعيل باشا الفلكي، ألف "الآيات الباهرة في النجوم الزاهرة" وتقويم فلكية سنوية .

والسيد صالح مجدى بك، المحالة اليه ترجمة الكتب في الفنون العسكرية، ألف "الدّر المنتور في الظل والمنظور" و "بغية الطلاب في قطع الأحجار والأخشاب" و "الروضة السندسية في الحسابات المثلثية" و "تذكير المرسل بتحرير المفصل والمجمل" و "ميادين الحصون والقلاع ورمي القنابل باليد والمقلع" وكتاب "الترع والأنهر"، وهلم جرا .

ومحمد صفوت المشهور باسم "الساعاتى المصرى"، وعلى أبو النصر المنفلوطى، والشيخ على الليثى، أطربوا العام والخاص والسوقة والأمراء بأشعارهم الجميلة .

[ومن نكات الشيخ على الليثى المستظرفة أنه دخل يوما هو والشيخ على أبو النصر المنفلوطى على (اسماعيل)، والحديث منقبض النفس، وكان الرجلان — على خفة روحهما التى كانت كأنها خطرة نسيم عطر — طويلي القامة جدّا، دميى الخلقلة، وأسودين سوادا يكادان يكونان زنجيين .

فلما وقعت عين (اسماعيل) عليهما أخذ يحيلهما في طولهما وعرضهما ويرفعهما بها ويضعهما . فلما رأى الشيخ على الليثى منه ذلك، شرع يقلب كفا على كف .

فقال (اسماعيل) له : « ما بالك تفعل هذا؟ » . قال : « أفكر في أمر أقوله إذا صفح عنه مولاي مقدما » . قال : « لقد صفحت ، فقل » . قال : « أراني أستغرب ما الذي أعجب به مولاي في مدختين مثلنا أنا وزميلي هذا! » . فضحك (اسماعيل) وسرى عنه .

وقد كان الشيخ على اللبثي هذا — على ما به من خفة روح وعلى ما في شعره من الإبداع والرواء — على جانب متين مع الله . فمن أجل ما يحكى عنه أن رجلا يقال له محمود فوزي افندى (كان ناظرا لدار العلوم فأنزله على مبارك باشا الى وظيفة أستاذ الكيمياء والطبيعة في إحدى المدارس الثانوية ، ثم ما زال به حتى رفته بتاتا ، مع أنه كان ابن زميل له في التلمذة بفرنسا) قصده وسأله أن يتوسط له لدى الباشا لكي يعينه الى منصبه ، لعدم تمكنه من استخدام علمه في الكيمياء والجغرافيا الطبيعية إلا في التدريس . فقال له الشيخ على اللبثي : « أعفى ، يا ولدى ، من هذه المهمة ؛ فانها شاقة على نفسي . فعلى مبارك باشا هذا رجل سيء الأخلاق وأخشى اذا أنا كلمته في هذا الشأن أن لا ينالني منه إلا إراقة ماء وجهي ! » . ولكن محمود افندى تشدد في التماسه . فتظاهر الشيخ على بأنه يروم قضاء حاجة فاستدعى خادمه وقال له : « ضع لي إبريق الماء في بيت الراحة » ، وكانت هذه جملة مصطلحا عليها بينه وبين خادمه ، يعني " احضر لي عربتي ! " ؛ ثم قلع جبته وخرج واضطر محمود افندى الى انتظاره حتى يعود .

ولكن الشيخ على ما بارح الحجر إلا وارتدى جبة خلاف الجبة التي تركها فيها وسار توا الى على مبارك باشا في ديوانه ودخل عليه وبادره بالكلام هكذا : « أنت يا رجل أوقع في خلدك أن بيتي تكية لك ترسل اليها من تشاء ؟ » . فدهش على باشا

وقال: «ما ذا تعنى يا شيخ على؟». قال: «أعنى أن كل من ترفته أنت من موظفيك يأتي فيحل في بيتي». وها محمود فوزى افندى خوجه الكيمياء والطبيعة في المدارس الثانوية، الذى رفته منذ أيام، أتانى بأمه وزوجه وأولاده وأخواته ونزل عندى، وأرانى مضطرا الى الاتفاق عليه، أفترى أن أولادى قليلون على فقرهقنى بالاتفاق على كل هذه العائلة. قال على باشا: «ولكن محمود افندى هذا رجل شرس الأخلاق، قليل الاناة، كثير المخالفة للأوامر!». فقال الشيخ على: «وأنا ما شانى حتى تتكبنى به وبأولاده؟ انى سأرسله اليك من غد، فأعده الى وظيفته وزد في مرتبه!». قال على باشا: «وتريد أيضا أن أزيد في مرتبه؟». قال: «نعم» وخرج عائدا الى منزله. فوجد محمود افندى هناك في انتظاره، فما رآه هذا استوى على مقعده إلا وأعاد الكرة وكرر الالتماس. فقال له الشيخ على: «يا بنى إبنى، بعد ما قلته لك عن أخلاق على مبارك باشا، أرى أن الأوفق أن تكتب له عرضا تسترحه فيه وتطلب إعادتك الى وظيفتك!». ثم قدم له ورقة وقلما، وقال: «خذ واكتب!»، وأملأه عرضا لطيفا وصرفه موصيا إياه بأن يذهب به الى على مبارك باشا من صباح غد.

ففعل محمود افندى كما أمر. ولم أدخل العرض الى على مبارك باشا أمر بكتابه فمثل بين يديه. فقال له الباشا: «أأنت كاتب هذا العرض؟». قال: «نعم». قال: «وأنت من الذى عرفك بالشيخ على الليثى؟ حقيقة إنكم أناس لا تختشون!». ثم استدعى باشكاتب الديوان وأمره بأن يكتب إذنا باعادة محمود افندى الى وظيفته، وبزيادة جنيه على مرتبه الأصيلي وصرفهما.

فخرج محمود افندى وهو لا يدرى أفى يقظة هوأم فى منام. ولم كان العصر وفرغ من عمله، ذهب الى الشيخ على الليثى ليشكره، وقال له: «حفظ الله مولاي

الأستاذ . فانه لم يعلمنى البتة أنه قابل على مبارك باشا البارحة وأوصاه بى خيرا! «
فأجاب الشيخ على : « إني يا بنى إنما أردت أن يكون اعتمادك على الله ، لا على
الشيخ على ، وقد خرجت أنت من عندى ولا اعتماد في قلبك إلا على الله . وها قد
تحققت بنفسك أن من يعتمد على الله لا ينجب^(١)! » [

وعاشة التيمورية ، ومعلماتها فاطمة الأزهرية وستيتة الطبلابية ، فنحن بأناملهن
العنايية باب أفق جديد أمام الأعيان المعاصرة هن ، المبهجة بعملهن الشعرى والثرى
البديع .

وعبد الهادى نجى الابيارى ، السابق ذكره ، صاحب كتاب "سعود المطالع"
وكتاب "نفحة الأكم في مثلثات الكلام" و"الوسائل الأدبية في الرسائل الأحديية"
و"الكواكب الدرية في نظم الضوابط العلمية" وكتاب "باب الفتوح لمعرفة أحوال
الروح" ، وغيرها .

والشيخ حسين المرصنى المصرى ، صاحب "الكلم الثمان" و"الوسيلة الأدبية
في العلوم العربية" جملا لعلوم اللغة العربية بمصر مقاما كالذى رفعها اليه في سوريا
الشيخ ناصيف اليازجى ، صاحب "تجمع البحرين" و"فصل الخطاب" وأحمد فارس
الشدياق ، صاحب "سر الليال في القلب والإبدال" و"غنية الطالب" .

وعبد الله أبو السعود ، صاحب جريدة "وادی النيل" ، وحسن حسنى باشا
الطويرانى ، وعلى مبارك باشا ، ورفاعة رافع بك ، أعادوا عصور ابن الأثير وابن خلدون

(١) قص على نكبة الشيخ على اللبى المستنطرة وعمله هذا الطيب حضرة صاحب الفضيلة والعلم والنبل
الحبيب النسب السيد محمد على البيلابى قيب السادة الأشراف في القطر المصرى ومرافق إحياء
الآداب العربية . وإني أغتنم فرصة ذكر اسمه الكريم هنا لاسدائه أجمل عبارات شكرى على ما تفضل
به من العناية الفائقة بطبع كتابى هذا ، وجعله خالصا من كل شائبة تقلل من قيمته في اعتبار القراء .

والمقريزي بما كتبوه من المؤلفات التاريخية والجغرافية المفيدة . فأبو السعود، وضع كتاب "الدرس التام في التاريخ العام" وكتاب "منحة أهل العصر بمقتضى تاريخ مصر" ؛ وحسن حسنى الطويرانى، وضع كتابا في العربية والتركية في تاريخ الدولة العثمانية ، تعدت بالعشرات ؛ وعلى مبارك باشا، ألف كتاب "الحطط التوفيقية" في عشرين جزءا ، تحدى فيه أسلوب المقريزي في "خططه" ؛ ورفاعة رافع بك ، من رجال عهد الأسرة العلوية لغاية (اسماعيل)، وضع في التاريخ سفرا جليلا، دعاه "أنوار التوفيق الجليل في أخبار مصر وتوثيق بنى اسماعيل" حال المنون بينه وبين إتمامه، فلم يطبع منه سوى الجزء الأول . وذلك فوق ما كتب من الأسفار الهامة في غير عهد (اسماعيل) .

ومحمد عlish المغربي ، صاحب "فتح العلى" المالك ، في الفتوى على مذهب الامام مالك ؛ وقدرى باشا، صاحب "مرشد الحيران الى معرفة أحوال الانسان" وغيره ؛ ومحمد العباسى المهدي ، صاحب "الفتاوى المهدية" ، أعادوا الى الشرع والقضاء ، شيئا من سنا الأنوار التي أشرقت عليهما ، على أيدي أبى حنيفة النعمان وأبى يوسف والامام مالك وغيرهم .

وجمال الدين الأفغانى — ولو أنه غير مصرى ، وأنه لم يخلف كتابا تستحق الذكر — قد أحيا بمقامه بمصر مدة في زمن (اسماعيل) روحا في نفوس المسلمين من أهالى البلاد، كان لتحرركاتها، ومساعدتها، وجهودها التالية شأن خطير، اصطبغ به الربع الاخير من القرن التاسع عشر، اصطبغا أزجج الكثيرين من أرباب السياسة .

وأما مظهر النهضة الاجتماعى، فتجلى في الجمعيات على أنواعها التي قامت في ظل (اسماعيل) أو في عهده ، تفتح للهم سبل أعمال جديدة ، من خيرية ، وعلمية ، وخطابية، وأدبية، وسياسية .

مظهر النهضة
الاجتماعى

فالجمعية الخيرية الاسلامية، وقد سبق الكلام عنها ؛ وجمعية المقاصد الخيرية ، وقد تأسست في سنة ١٨٧٨ ، تحت رئاسة سلطان باشا، وبعضوية مقبل باشا ، وكثيرين من أعيان مصر، نزعنا الى أعمال البر والتعليم . ففتحتا المدارس ، وأمدنا عدّة أسر فقيرة .

ومجلس المعارف المصرى — وهو ”الانستيتوت“ أو المعهد العلمى المصرى ، الذى أنشأه بونابرت ، حين قدم بجملته الى مصر ، بعث من رسمه في سنة ١٨٥٩ ، على يد جماعة من رجال العلم الغربيين — قام ينشر المدنية والعلم بمصر، وتوالى على رياسته نخبة من العلماء، في جملتهم مارييت باشا، ودشامبور، وكولوتشى، وغيرهم .

وجمعية المعارف — وقد تأسست في سنة ١٨٦٨ بمساعي محمد عارف باشا، أحد أعضاء مجلس الأحكام لنشر الكتب النافعة ، وبرزت في شكل شركة مساهمة ، ثمن السهم فيها خمسة جنيهات ، فلكيت إقبالا كثيرا حتى بلغ عدد المساهمين أو الأعضاء بضع مئات ، مزيتهم الوحيدة الحق في اقتناء مطبوعات الجمعية بثمن أقل مما تعطى به لسواهم — شرعت تطبع الكتب الهامة في التاريخ واللغة والأدب والفقه ، منها : ”أسد الغابة“ لابن الأثير و”ألف باء“ و”الفتح الوهبي“ و”تاج العروس“ وغيرها . وما زالت عاملة حتى حدث التنازع السياسى الذى سيأتى بيانه في حينه ، بين (اسماعيل) وحليم باشا ، على مبدأ الوراثة ؛ وكان محمد عارف باشا من مروجى آراء حليم . فلم تعد تطيب له الإقامة بمصر ؛ ورأى أن سكناه الأستانة أوفق للصحة التى قام يدافع عنها . فذهب الى القسطنطينية ، وتوفى فيها . وانحلت الجمعية . وكان عارف باشا هذا من أهل الأدب ، له مؤلفات في التركية ، ويحسن اللغة العربية ، ويروون من نظمه بيتين يفتخر بهما ، ويدلان على عقليته ، وهما :

ألم تعلم بأن سماء فكرى * تلوح بأفقها شمس المعارف ؟

تفرس والدى فى المزايا * فيوم ولدت ، لقبى بعارف !

وجمعية رواق الشوام بالأزهر ، وقد أنشأها طلبة الأزهر السوريون سنة ١٨٧٣ ، أخذت ، كلما عزم طالب سورى على الرجوع الى الشام نهائيا ، تتحدد ليلة للاجتماع ، تعانها الى أهل الرواق . فيعد الشعراء قصائد الوداع ، ويتلون لها ليلة السفر بمحضر من علماء الأزهر وأدبائه . وكانوا يتدنون القصيدة بالغزل ، ثم يتخلصون الى المديح والوداع . ويتبارون ويتنافسون فيها أيما تنافس . ولم يكن الشعراء من السوريين فقط ، بل كل من أراد أن ينظم قصيدة ، أيا كان ، تقبل منه ، ويؤذن له بتلاوتها^(١) .

وجمعية الآداب ، وأنشئت بمصر سنة ١٨٧١ ، وتولى رياستها الشيخ محمد الخشاب الفلكي ، والجمعية العلمية الشرقية ، وقد سبق ذكرها ، قامتا مشتهرتين باسمى علم ، ترميان الى أغراض سياسية فى طى الخفاء .

وأما جمعية "مصر الفتاة" فقد كانت سياسية . جوهرها ومظهرها ، وذكرنا أن من أعضائها جمال الدين الأفغانى ، وأديب اسحق ، وسليم النقاش ، وعبد الله نديم ، ونقولا توما ، وغيرهم من أرباب الأقلام فى ذلك العهد . وذلك لصدر جريدة سميت "مصر الفتاة" باسم الجمعية عينها ، ديج أعمدها بالعربية والفرنساوية معا أقلام أولئك المفكرين ، على أن بعض الثقات أكدوا لجورجى زيدان بك ، أن هذه الجمعية كانت اسما بلا مسمى ، وأن أصحاب جريدة "مصر الفتاة" أرادوا إيهام أولى الأمر بوجود جمعية سرية يخشى أسماها ، فيعتدلون .

(١) كلام المرحوم حفى ناصف بك .

غير أن أهم ما تجلّى فيه مظهر النهضة الاجتماعية ، هو مجموع التغييرات الأساسية التى أدخلها عصر (اسماعيل) على الحياة الاجتماعية المصرية . فجعلت بقاءها على جمودها القديم أمرا فى منتهى التعذر . وسيرتها باستمرار نحو بيئات جديدة ، وعقلية حديثة ، وهو ما توخينا فى الفصل التالى .

على أننا ، قبل الخوض فى هذا الموضوع ، نرانا مضطرين أن نلفت نظر القارئ الى أننا لا نقصد ، من قولنا هذا ، الحكم بصلاحيّة تلك التغييرات الأساسية ، واستنكار ما كانت عليه البلاد من جمود قديم ؛ أو الحكم بالعكس : لأن ذلك ، فى كلا الأمرين ، يستدعى بحثا ليس له هنا من موضع . وإنما نقصد اثبات واقع ، ترك فى تاريخ القطر أثرا عميقا ، ندع الحكم فى صلاحيته من عدمها الى ذكاء القارئ وتحقيقات الأيام .

الفصل السادس^(١)

التغيرات التي أدخلت على الحياة الاجتماعية المصرية فأوجبت تطورها المستمر

”إنما تململ الشعوب على تغيير نظامها الصحي، وعاداتها، وطرق معيشتها، بتغيير حال مساكنها، وتجديد صميم بيوتها مجددا كليا“
« كاتب عصرى »

(فاسماعيل) وإن لم يغير حال المساكن ، ولم يحدد صميم البيوت ، بمعنى هذين التعبيرين الحرفى — لأن ذلك كان يقتضى هدم المساكن والبيوت — فقد أقام طوال مدة حكمه عاملا على تغيير عقلية رعاياه : فكريا ، وإداريا ، وقضائيا ، ومزليا ، وسياسيا ، واجتماعيا ، مع إقدامه على تغيير بيئة المساكن والبيوت ، بما جدد من الشوارع القائمة تلك المساكن والبيوت عليها ؛ وما أنشأ من شوارع جديدة مشجرة وعمارات جديدة نخمة على الطراز الغربى بجانب الشوارع والسكك والمباني القديمة ، وأعلى مقربة منها ، كما سبق لنا بيانه ؛ وإقدامه ، فى الآن عينه ، على تعديل صميم المساكن والبيوت بما أدخله الى عقرها من تعليم ، وتهذيب ، وأفكار ، وطرق معيشة جديدة .

(١) أهم مصادر هذا الفصل : ”حكاية ماسة“ للأنسة وائل ، و ”باريسى فى القاهرة“ لكارل دى برير ، و ”مصر فى عهد اسماعيل“ لمالك كون ، و ”الفلاح“ لأبور ، و ”خدويون وباشوات“ لموريل بل ، و ”مصر الخديوى“ لادون دى ليون ، و ”رسائل من مصر“ لإبدي جورودون دف ، و ”ليالى القاهرة“ لديدية .

جهود (اسماعيل)
لتغيير القوى
الفكرية ومجاري
التقدير المتبادل
بين الغربيين
والمصريين

أما فكرا، فان (اسماعيل)، رفع مستوى عقلية أمته، بواسطة المدارس التي أنشأها، والتعليم المتنوع الذي مده موائده الفاحرة فيها، وبإقدامه على عموم الأعمال التي سبق لنا بيانها في الفصول الخمسة السابقة، والتي كان اذا نظر اليها يقول بحق: «إن بلادى لم تعد افريقية، ولكنها أصبحت بقعة من أوروبا»؛ بل بإقدامه على الاعتناء الفائق بضيوفه الأجانب، اجتهد في أن يطعم الهاوية التي حفرتها الأيام بين المسلمين وغيرهم، بما غير من فكر الغربيين في بلاده وقومه، وبما غير من أفكار قومه في الغربيين؛ فحمل بذلك الغربيين على احترام المصريين وتقديرهم المصرى قدره، وتجنب إيذائهم لما هو عليه من حضارة وعلم، وحمل المصريين على احترام الغربيين لما يدركونه فيهم من علم وفضل، ولما يرونه من أمير البلاد، من بذل الحفاوة والاکرام لهم.

ولعلمه أن أحكام الناس على الناس تتكون بالسمع والمطالعة، أكثر منها بالامتحان والاختبار الشخصى لم يأل جهدا في حمل كتاب الغرب على مدح التطور المتنوع، الملائم لروح العصر، السائر بمصر في أيامه، باستمرار وسرعة، نحو العقلية الغربية، والحضارة الأوروبية. ولم يكن يستنكف بذل المال في هذا السبيل، بسخاء ملكى، ذهب يبعث المؤلفين الى المقالة، وتقدير ما أعطاه للجرائد والكتاب، بنيف ونحمة ملايين من الجنيهات.

ثم إنه، من جهة ثالثة، بما بذله من مساع في سبيل تقييد الامتيازات الأجنبية، ووضع حد لتعدييات الأوباش والزعانف من الجاليات الغربية، لاسمى اليونانيين مما سيأتى بيانه في حينه، اجتهد في إزالة حاجز آخر من الحواجز العديدة الكبرى القائمة دون تعديل العلائق بين رعاياه والأجانب، لاختلاف شكل العقلية بينهم.

ولا شك في أن النجاح، إن لم يكن كله، فجله، كل في نهاية الأمر جهوده هذه،
ولئن لم يظهر ذلك جليا في أيامه، فالأسباب لعدم ظهوره نحسة رئيسية :

(الأول) وقوف "الشراقة"، وهم الذين يدعوه "الفريج" "ليفنتيين" — ومعظمهم
يهود — أمام المصريين في زى الغربيين، وادعائهم أنهم غربيون. فقد كانوا ينتمون
إلى الجنسيات التي توافق هواهم، ولم يكونوا من الانتماء إليها في شيء. كل
ما هنا لك أن أسراتهم — وقد أثرت من الربا — كانت قد أرسلتهم إلى أوروبا،
ليقتبسوا شيئا من معارفها وحضارتها. فلم يقتبسوا إلا « غندرة المتغندرين »، وهم
يظنونها منتهى المدنية والرقى؛ وعادوا، فوجدوا ما عليه ذوهم من احتكار المأهولة
المصرية والربا؛ فساروا على خطواتهم؛ وجمعوا من دم الفلاح المصري القناطير
المقنطرة من الأموال؛ ونالوا، بواسطتها أو من وراء خدمتهم أهواء العواهل، ألقاب
النبيل والشرف. فاعتقدوا أنهم عظاميون وعصاميون؛ بينما هم في منتهى الضعة أمام
الأقوياء، ويتلمسون من طريق التذلل والمسكنة والتعلق الوصول إلى إفراغ جيوب
أصحاب النقود في جيوبهم — هم — ولو بفتح محلات للدعارة أو لمجرد الخلاعة،
كانوا مملوئين عجرفة وخيلاء أمام الأهالي، لاسيما بعد أن تكون لهم في صناديقهم
الثروات الفاحشة؛ فلا يسيرون إلى أحياء أولاد العرب أو القرى إلا والكرجاج
في أيديهم، يرفعونه على الفلاح واليومي، لأقل سبب، ويستعملونه بقسوة من بلغ
الثروة من ذلك، أي من لا قلب له. والمصريون، وقد غشهم زعيمهم، وخدعهم
برانيطهم ووطأتهم، يعتقدون أنهم غربيون، ويحولون إلى الغربيين تيار الكره
والاحتقار المثار في قلوبهم من أولئك الليفنتيين^(١).

(١) أنظر: "باريس بالقاهرة" لكارل دي برير، ص ٨٩.

و (الثاني) هو أن التجار الغربيين أنفسهم — إلا في بعض استثناءات نادرة وشريفة — كانوا في الحقيقة ، حسب تعريف چليون دنجلار ، حثالة أممهم وثفالتها ، وأبعد الناس افتكارا عن إيجاد منزلة لأنفسهم كريمة في قلوب المصريين . فهم لم يقدموا الى القطر إلا لغرض الإثراء السريع ، سواء أكان ذلك من سبيل ما يجبذ ام من سبيل ما يستنكر . ولو خيروا بين السبيلين لفضلوا الثاني . وأناس هذه صفتهم لم يكن من شأنهم طبعاً أن يجلوا فكر المسلمين في الغربيين ، ويحملوهم على تحسين علاقاتهم بهم .

و (الثالث) هو أن المصريين ، منذ ارتقى (اسماعيل) سدة البلاد ، ماقتشوا يرون عرشه محاطا بجيش عرمرم من الجراد الزاحف اليه ، من كل أنحاء أوروبا ، لامتصاص الثروة العمومية . فكانوا يضعون في إحدى كفتي الميزان اندفاع أميرهم في سبيل تكريم الغربيين ، وإدناءهم من نفسه ، ووضع يده في أيديهم ، بكل إخلاص ليستعين بهم على بلوغ أغراضه السامية ؛ ويضعون في الكفة الأخرى عدم اهتمام ذلك الجراد بما سوى امتصاص موارد الخزينة المصرية ، وعدم مبالاته بشئ إلا يجعل كل خطوة من خطوات الأمير ، في طريقه الى العلاء ، تفي قنطاراً من الذهب يتحول الى فم الشره . ثم يزنون الكفتين ، فيرون من أنفسهم امتعاضاً من الغربيين ، على الاطلاق ، وإحجاماً عن التعدية الى حبههم واحترامهم .

و (الرابع) هو أن المصريين أنفسهم — وكانوا قد رأوا تهافت "الشراقوة" والتجار الغربيين على مدح (اسماعيل) ، والترنم بالثناء عليه ، آثناء الليل وأطراف النهار ، وتعظيم أعماله ونياته ، وتمجيدها بكل لسان ، وفي كل مكان ، وعلى صفحات الجرائد المتنوعة ، طوال ما كانوا يرجون منه رجاء ، لا سيما غير مشروع ، وطوال ما تمكنوا

من امتصاص ثروته ، و ثروة البلاد بالتكاتف والتضامن — رأوهم ، أول ما أناخت الصعوبات المالية بكلكلها على البلاد ، يقلبون لذلك الأمير ظهر المحن ، ويتطاولون على مقامه السامى ، ويشتمونه ويمرغون اسمه فى الأوحال ، لا لسبب ، إلا لأنه أراد التوقف على شفا الجرف الفظيع الذى جرّوه اليه ، ورغب فى منع شئ من فريستهم عن أفواههم المغفورة .

و (الخامس) وهو الأهم ، هو أن المصريين أيضا — وقد ذكروا ما كان من أميرهم فى بسط بساط الهناء لعواهل الغرب وكبرائه ، وفى جمع أنواع السرور والملاذات حول سياحتهم فى قطره ؛ وذكروا أن جانباً عظيماً من ثروته و ثروة بلاده أنفق فى إقامة معالم الأفراح لتقدمهم ، ونشر موائد الاحتفالات بأقامتهم فى قصوره ، وتنقلاتهم بين منتهاته وجناته ؛ فاعتقدوا ، دهرًا ، أن أولئك العواهل والكبراء باتوا من أعظم المخلصين له ، ومن أميل الناس الى تعظيمه فى مشروعاته ، وشدّ أزره فى مهماته ، وأقربهم الى الأخذ بيده فى ساعات شدّته والدفاع عن مصالحه فى أوقات حرجه — رأوا أولئك العواهل والكبراء أنفسهم — لأنّ الشرقيين لا يعرفون الدول وإنما يعرفون ملوكها — يتكالبون عليه فى عسره ؛ ويتألبون عليه فى ضيقه . وبينما هم لا يمحّركون ساكناً للدفاع عن رؤوس أموال دائنى دول أخرى كتركيا وجواتيمالا ونيكاراجوا وغيرها — مع إيقان أصحاب تلك الأموال من ضياعها — يقلبون صفحة السماء على بطن الأرض فى سبيل الدفاع عن دائنيه ، هو ، مع علمهم أنهم استوفوا فوائد ما أقرضوه إياه ، وأصله ؛ وأنه ، هو وفلاحه ، باتوا أحق بأن يدافع عنهم من أولئك المرايين الشرهين ؛ وسيطلع قرائنا على تفاصيل ذلك جميعه فى سياق كلامنا التالى .

على أن هذه الأسباب الخمسة الرئيسية ، وإن قامت دون ميل قلوب المصريين الى الغربيين ، وأوجبت نفور شعورهم منهم ، لم تحل دون تطور العقلية المصرية في وجهة النظر الى أفاضل الغربيين ، نظرة الاجار والاجلال ، وعدم تقيص شئ من الاحترام الواجب لهم ، لداعي كونهم غير مسلمين ؛ وأخذهم عنهم ما هم في حاجة اليه من المعارف النافعة لهم في حياتهم برغبة صادقة وهمة عرفت قيمة الحياة الجديدة .

فنحن مدينون (لإسماعيل) بهذا التطور ؛ مدينون له بتمكننا من السير في مضمار الحياة المدنية حسب مقتضيات الظروف ، ولا قيود على أيدينا وأرجلنا ، ولا حاجة بنا الى استئذان علماء الدين في ذلك ، كما كان أولا .

ان (إسماعيل) لما أقدم على تحقيق الشطر الأول من الخطة التي رسمها لنفسه ، ووجد أنه ملاق حتما في تنفيذها عقبات جمّة عند كل خطوة يريد أن يخطوها ، ضرب بذلك جميعه عرض الحائط ، إلا ما كان منها متعلقا بالدين أو الشرع ووطن نفسه على السير في طريقه ، مطلق الذراعين ، حرّ الحركات غير متقيد بما فطرت عليه الأمم من التمسك بعباداتها ، وتقاليدها ، وآدابها المتوارثة كيفما كانت : فغير شكل عاصمته ، وألبسها لباسا غربيا ؛ وأدخل اليها الملامى الأوروبية ، كالأوبرا ، والتمثيل ، والمراقص ؛ وشيد المدارس على النظام الغربي ؛ وأنشأ معاهد تربية وتعليم للبنات ؛ وأجبر فقهاء الكتّائب على ترقية مداركهم ومعلوماتهم ؛ وأدخل على العلوم الأزهرية عينها ، وعلى طرق تعيين الأساتذة في ذلك المعهد العظيم ، تحسينات وتعديلات هامة ؛ ومنح الأراضى والمنازل للدارس الأجنبية بل لذات الارساليات المسيحية ؛ ونفحها بهدر من المال ؛ وغير نظام الوراثة ؛ ومنح شعبه حكومة نيابية ؛

وما هو أكثر من ذلك جميعه ، عقد القروض بفوائد ، لتنفيذ أعمال الحضارة وال عمران
التي استوجبها تحقيق ذلك الشطر من خطته وأقام التماثيل ، دون أن يقع في خلده
مرة أن يقيد بقيد أو أن يستغنى في أى شئ مما عمله .

وربما شجعه على استمراره في الانطلاق من القيود ، التي تقيد بها جلد نفسه ،
أنه ، في المرة التي طلب فيها رأى أرباب الدين — أى قبيل تعاقد مع دولة الانجليز
على منع تجارة الرقيق منعاً باتاً ، وجد منهم تعنتاً وجموداً أثاراً غضبه في صميم كيانه .
فشيخ الاسلام ومفتي الديار عارضا في ذلك ، زاعمين أنه مخالف للأصول الدينية ،
وانضمت اليهما في المعارضة هيئة العلماء بأسرها . فعزل (اسماعيل) الشيخين ؛ وأنذر
بالغاء عموم هيئة العلماء ، اذا استمروا على معارضتهم .

ولم يبال (اسماعيل) بهم ووقع تلك المعاهدة . وقوى عزيمته على إلغاء الرق بطريقه
المعروف في زمنه أن الدين الاسلامى شديد الرغبة في منع الاسترقاق متشوف دائماً
الى الحرية وإطلاق الأنفس من قيود العبودية .

فلما رأى الناس منه ذلك — والناس على دين ملوكهم — أخذوا ، رويداً رويداً ،
يغيرون أفكارهم الأولى ؛ ويفقهون معنى الجهاد في هذه الحياة الدنيا .

ومع أنه كان يخالف العلماء فيما يراه مصلحة ، كان يغار على دينه أن يلصق به
ماليس منه من البدع فيجتهد في محوها . من تلك البدع : ”الدوسة“ و ”الأذكار“
و ”السحر“ و ”التنجيم“ .

أما الأذكار ، فأمرها معروف ، لأنها لا تزال معاصرة لنا ، ولم تجد مجهودات عهد
(اسماعيل) في إبطالها ، أو على الأقل حصرها في دائرتها العبادية المعقولة ، شيئاً .

وأما "الدوسة"، فقد كانت حفلة تقام في آخر أيام المولد النبوي، حيثما كانت تقام أعلام هذا المولد، أى في الأزبكية، أولا، لما كانت على حالها القديمة؛ ثم بعد ما أدخل الإصلاح والعمار عليها، في جهة القصر العالى .

فكانت جماهير الدراويش والآخذين على المشايخ عهودا - بعد إقدامهم على إقامة الأذكار، حتى يعتورهم الخور - يأتون الى متسع من الأرض متروك أمام صواوين المولد وخيامه، ويستلقون مرصوبين، كأنهم الجحارة، الواحد بجانب الآخر؛ ثم يأتى الشيخ الحضري، شيخ السعدية، وقد تجملت عليه الجلالة فأسكرته؛ ووضع على رأسه عمامة واسعة ثقيلة؛ وركب جوادا مطهما، أخذ يرتفع على ظهره، ذات اليمين وذات الشمال، وحركات رأسه، صوب الجهتين، تقترن بذلك الترفع؛ وأقام اثنان من أصحاب العهود على جانبيه، يسندانه، لئلا يزداد خور قواه من ذلك الترفع، فيقع على الأرض؛ ويسير بجواده، وهو على تلك الكيفية، فوق صفوف الدراويش المنطرحين أرضا، وقد فرغ المنوط به أمر ملاحظتهم من تصييرهم تماما الى حال الشارع المرصوف، الذى لا يبرز فيه حجر عن المستوى العام . فيدوسهم بلا مبالاة، تطلق أعضاء من تطلق أعضاء، وتخلع عظام من تخلع عظامه، ويتشم من يتشم : فما يصاب بأذى إلا من قل إيمانه، أو ثقلت كفة آثامه^(١) على ما هو فى اعتقادهم الذى ورثوه عن الجاهلين .

غير أن هذه الحفلة الفظيعة لم تكن تقام إلا فى العاصمة؛ وأما فى الأرياف، فكانت مجهولة، لا يسمع الفلاحون بذات اسمها .

(١) أنظر : كلام بتر عن الدوسة فى كتابه المعنون "حياة البلاط بمصر"، الفصل السادس، والفصل العاشر، والفصل الحادى عشر، والفصل الثانى عشر على الأخص؛ وأنظر : بيل سنت چون فى كتابه المعنون "الحياة القروية بمصر" ص ١٤٦ وما يليها ج ١

فبذل (اسماعيل) مافى وسعه لإبطال بدعة الدوسة الشنيعة؛ وكثيرا ماحدث زائريه من الغربيين عن رغبته فى إبطالها؛ ولكنها كانت متأصلة فى العادات، تأصلا عميقا، كادت تكون معه جزءا من العقائد. فلم يتمكن من تحقيق رغبته فى إبطالها لمعارضة مشايخ الطرق فى ذلك، وما فقى يظهر لرأياه اشمئزاه من الدوسة، واستنكاره إياها، إما بالامتناع غالبا عن حضور حفلاتها، وإما بالتأفف منها جهارا حين حضوره إياها. على أن مجهوداته فى هذا السبيل إن لم تثمر فى عهده الثمرة التى كان يروم قطعها، فقد كيفت عقلية قومه وعدلتها، تكييفا وتعديلا مكا من انضاج تلك الثمرة فى عهد خلفه، وجعلنا إلغاء بدعة الدوسة، الشائنة للإسلام، أمرا ميسورا.

أما "السحر والتنجيم"، فقد كانا رائجين بمصر رواجاً حمل (عباس الأول) نفسه على إصدار أمره بأن ينفى من العاصمة الى أقاصى الصعيد السحرة والمنجمين، وقد كانوا انتشروا فى جميع أحيائها وشوارعها وحاراتها، جلوسا أمام رملهم المبسوط.

وكثيرا ما كان اعتقاد الناس بالتنجيم والمنجمين يؤدى بهم الى تمكين أولئك النصايين من تقودهم، إما احتيالا — وهو ما كان الغالب — وإما بطرق جنائية خفية، كما كان يفعل، ما بين عابدين والسيدة زينب، ذلك المنجم الشرير، الذى أغوى أكثر من مائة سيدة على أن يأتين اليه بحلاهن كلها لضرورة وجودها معهن أثناء عمليات التنجيم، وقتلن واحدة واحدة، ليستولى على تلك الجواهر^(١).

فكان يتحتم على (اسماعيل)، فى سعيه الى تغيير عقلية قومه، أن يبحث جذور اعتقادهم بالسحرة والمنجمين، ولكن هل كان ذلك فى الامكان، واعتقاد القوم فيهم يرجع الى زمان بعيد جدًا.

(١) أنظر: "حياة البلاط بمصر" لبتلر، ص ٢١٧

ان ذلك لم يكن ممكناً إلا بنشر أنوار العلم الصحيح ، وتعميمها بين طبقات الأمة كافة ؛ وهو ما بذل (اسماعيل) جهده في سبيله ، كما سبق لنا بيانه . ولا شك في أنه صدم قواعد ذلك الاعتقاد ، صدمة زعزعت بنيانها ، وجعلتها أضعف من أن تستطيع مقاومة تيار التنور السائر نحو العقول باستمرار ، في مجرى التعليم الموجه اليها . على أن العقبات القائمة دون تحقيق الرغائب لم تكن متولدة عن موروثات الماضي فقط ؛ بل إن بعضها كان ناجماً عن شبهات حاضرة ؛ ومعززا بضعف في دروع القائمين بحركة الإصلاح أنفسهم .

فن الشبهات الماثلة بالعقول الى الاعتقاد بصدق التنجيم والمنجمين ، ما صدر عن منجم تركي وفد الى القطر ومعه خاتم كان فصه الأحمر ينقلب الى لون أبيض أثناء الاختبارات ؛ فيرى طالبو هذه ظل ما يسألون عنه كأنهم يرونه في مرآة مياه صافية . وقد قام ذلك التركي بتجربة تحول حمار ذلك الفص الى بياض في سراى الاسماعيلية حينها أمام الأمير محمد توفيق باشا ولى العهد ^(١) .

ومنها ما صدر عن منجم آخر أنبأ ولى العهد هذا نفسه ، بحضرة وزير الحربية ، بما سيصيب الجيش المصرى من انكسار في حملته على الحبشة ، أيام كان ذلك الجيش يستعد للسير الى محاربتها ^(٢) .

نعم ان ميل عقل الأمير محمد توفيق نحو التصديق بمثل هذه الأمور كان مشهوراً ، وحاملاً على إضعاف الثقة بكل ما يروى عن التجارب المعمولة من أى منجم أمامه .

(١) أنظر : "حياة البلاط بمصر" لبتلر ، ص ٢٣٨ وما يليها .

(٢) أنظر الكتاب عنه ص ٢٤٠

ولكنه يجب أن لا يغيب عن الأذهان أن ميل معظم العقول، في ذلك العهد، كان كميل عقل ولى العهد ؛ وأن تناقل الألسنة الأنباء عن إجراء التجارب والاختبارات أمامه، واعتقاده بصحتها، كان من شأنه أن يوطد دعائم التصديق بالتنجيم والمتجيمين في ألباب العامة .

ومن أدهش مظاهر الضعف في درع (اسماعيل) عينه — وهو العامل على تقويم عقلية رعاياه — الشعور الغريب الذى كان، من جهة، يحمله على كره الإقامة بالاسكندرية، لأن منجأ أنبأه في حديثه أنه يموت فيها — ونحن نعلم الآن أنه أنبأه بكذب! — وكان، من جهة أخرى، يحمله على الاجماع عن أى عمل ذى بال في يوم الخميس .

ويحكى، للدلالة على ذلك، أنه كان مرة عائدا من الأستانة الى مصر، على ظهر المحروسة . فقبل له إن الوصول الى الاسكندرية يكون يوم خميس . فأصدر أمره الى رجال الآلات بالوصول يوم الأربعاء . فأجابوا : « هذا محال » . فاستدعى (اسماعيل) الميكانيكى الانجليزى، وقال له : « أريد، حتما، أن نصل الى الاسكندرية يوم الأربعاء » . فأجابه : « هذا لا يمكن يا مولاي! » . فقال (اسماعيل) : « يجب! » . قال الميكانيكى : « إنى اذا حاولت ذلك قد أنسف المركب! » . فقال (اسماعيل) : « اذا وصلت بنا يوم الأربعاء جعلتك بيكا . وإن لم تصل طردتك من خدمتى! » . فأوشك الميكانيكى أن يحرق المراحل، ولكنه وصل يوم الأربعاء ؛ وكان، بعد ذلك، يقول : « لم أدن، فى حياتى، من الموت، بقدر ما دنوت منه فى ذلك الظرف^(١)! » .

(١) أنظر : "خديويون وباشاوات" لمورلى بل ص ١٩ و ٢٠

ولكن هذا الضعف في (اسماعيل) لم يمنعه عن مقاومة تيار السحر والتنجيم في أمته ، لعلمه بمقدار ضررها عليها ، ولعلمه بأنه اذا صح أن يقال لمربي الأخلاق من الأفراد :

لاتنه عن خلق وتأتي مثله * عار عليك إذا فعلت عظيم

فهذا قول لا يصح ، إذا وجه للصالحين من قادة الأمم ، أن يقعد بهم عن الإصلاح !

تغيير العقول
بواسطة الإصلاح
إداريا وقضائيا

وأما إداريا وقضائيا ، فقد عمل (اسماعيل) على تغيير عقلية رعاياه ، باقدامه ، من جهة ، على إنشاء شرطة مختلطة منظمة في البلاد ، وزعه ، من جهة أخرى ، السلطة . القضائية من أيدي رجال الإدارة ، لحصرها في هيئات قضائية خاصة ..

أما الشرطة ، فقد كانت ، حتى أوائل حكمه ، محصورة فيمن كانوا يدعونهم "القواصة" وواحد "قواص" . وكانوا ، في الغالب ، رجلا من جهلاء الأتراك أو مرده الأتراك ، لا يدرون من أمور الضبط والربط سوى مصادرة الأفراد ، والاعتداء عليهم بالضرب والاهانة ، ومهاجمة البيوت وارتكاب المنكر ، اذا ما كلفوا بضبط واقعة ، وسوى المطالبة بالبشيش والرشوة ، إذا ما سلم الى عهدهم سيجاء . فاذا ما كلفوا بالمساعدة في نكبة كحريق أو خلافه ، اغتنموا فرصة للنهب والسلب ، كالقواص الذي استدعى لاطفاء حريق ، فدخل المنزل المشتعلة فيه النيران وضبط وهو يبذل قميصه المرقع من أحد قصان صاحب البيت الفانخة . فلما سئل عن السبب الذي حمله على ذلك أجاب : « ألم يكن ذاهبا طعمة للحريق ؟ أفألام إذا استخلصته لنفسى ؟ »^(١)

(١) أنظر : "مصر الأخيرة" لبيك ص ٢٨٤

وكان قد بلغ من سوء سمعة أولئك القواصة أن الناس ، لا سيما الفلاحين ، باتوا يخوفون بهم ، أو مجرد ذكر اسمهم ، أولادهم ، فيقولون لهم حينما يريدونهم أن يكفوا عن عمل غير مستحسن : « الجندى جاء » ؛ كأنهم يقولون لهم : « جاء البعيع ا » .

على أن هؤلاء القواصة كانوا يجنبون أمام الفريخ ، ولا يجسرون على مطاردة مجرميهم ، لا سيما بعد تهادى القناصل في الاساءة الى الأمن العام ، بمد ظل الامتيازات فوق أولئك المجرمين ، لحمايتهم من طائلة الشرائع . لذلك اضطر أولئك القناصل الى اتخاذ قواصة لأنفسهم ، يستخدمونهم في شؤونهم الادارية والقضائية مع رعايا حكوماتهم ، بالرغم من علمهم بأنهم قلما يصلحون لأن يعتمد عليهم في مهم أو ملم ، لشدة حبهم للبقشيش ، وميلهم الى الرشوة .

فقد كان يحكى عن قواص من قواصة أحد قناصل فرنسا في القطر ، أنه قاد ذات يوم الى سجن القنصلية فرنساويا حكم عليه بالحبس ، وبعد أن أدخله فيه ، مديده اليه ، وطالبه ببقشيش على الخدمة التي أداها له ، بمراقبته إياه الى ذلك السجن ^(١) .

فنشأ عن ذلك وجود نظامى ضبط في البلاد ، بجانب أنظمتها الادارية المتعددة ، كان من شأنهما الذهاب بالمرّة بهيبة هيئة الشرطة ، وجلب ويلات على القطر لا توصف .

فمهد (اسماعيل) الى الايطالى تمسكلى صوليرا ، بإنشاء هيئة ضبط مختلفة ، يركن اليها في عمل المحاضر ، وكلفه بتنظيمها بحيث تغنى البلاد عن القواصة كلهم ، سواء أكانوا قواصة الحكومة أم قواصة القناصل — وهو يرى ، بإيجادها ، علاوة على رغبته في توطيد الأمن ، الى نزع عقبة من العقبات العديدة المعترضة سبيل قضائه على الامتيازات .

(١) أنظر : "بارينى بالقاهرة" لكارل دى بريير ، ص ١٠١ و ١٠٢ .

فقام ذلك الايطالى بالمهمة التى كلف بها ، وأنشأ الشرطة المختلطة المطلوبة في العاصمة والثغور والبنادر ، من خيرة رجال هيئة الضبط القديمة ، ومن رجال خيرين بالعمل ، مدربين عليه ، أتى بهم من أوروبا ، لا سيما من ايطاليا — وهذا هو السبب فيما نجده ، في ذات أيامنا هذه ، من كثرة عدد الايطاليين في رجال بوليسنا ، لا سيما بالعاصمتين ، وبور سعيد ، والسويس .

فبرزت هذه الهيئة الجديدة أمام أعين المصريين في مظهر الساهر ، حقيقة على الراحة والطمأنينة العامتين ، الكالى الأمن العام ، حقيقة بعين لا تنام .

استبداد الادارة
في الماضى

وقد كانت بكار رجال الادارة — كالمديرين في الأقاليم ، والضابط في العاصمة والاسكندرية — يحملون عصا الادارة بيد ، وسيف القضاء بالآخرى . فكانوا في وقت واحد رجال الحفظ ، ورجال الحكم ، ورجال التنفيذ ، فيؤدى بهم ذلك الى الاستبداد والتجاوز ، حتى اذا كانوا غير مجبولين على شئ منهما ؛ فكيف بهم وهم مجبولون على الظلم ، مولعون بالشر .

والظلم من شيم النفوس فان تجد * ذا عفة فلعله لا يظلم

حكاية مدير
الدقهلية وقريب
أحد محاسب
(عباس الأول)

فيحكى عن عبدالرحمن بك مدير الدقهلية في أيام (محمد على) الأخيرة أنه صاهر رجلا من المنصورة كان له في عاصمة الديار قريب يدعى بحسوبة الى (عباس باشا الأول) — وكان ، في تلك الأيام ، والى القاهرة — واغتصب منه أملاكة . فذهب الرجل الى قريبه ، واشتكى له من تصرفات المدير ؛ فبلغ قريبه شكواه الى (عباس باشا) . فكتب حفيد الباشا العظيم خطابا الى عبد الرحمن بك ، شديد اللهجة ، هدده فيه بالعزل ، وما هو أوعر منه ؛ وأمره برّد ممتلكات الرجل اليه ؛ ثم بعث بذلك الكتاب الى المدير مع نفس المشتكى . فما كان من عبد الرحمن بك ، حينما استلمه وقراه ، إلا أنه

استدعى الجلاد في الحال، وأمره بضرب عنق الرجل ؛ ففعل ، ولم ينتطح في أمره صرّان . ثم مضت أيام ، واتفق لعباس باشا أنه زار مدينة المنصورة . فاغتنم أهل المقتول فرصة وجوده بين ظهرانيهم ، وأعلموه بواسطة محسوبة بما كان من أمر اعتناء المدير بخطابه ، واحترامه لمضمونه . فاحتدم (عباس) غيظا ، واستدعى عبدالرحمن بك ، وإنهال عليه شتما وسبا ، وأوشك أن يأمر بقتله ، لولا أن عبد الرحمن بك تدارك الأمر ، وألقى تبعة قتل الرجل على الجلاد ؛ وبعث وراء هذا وأحضره ، وباغته زجرا وإهانة ليكلا يدع له سبيلا إلى الكلام ، وزعم «أنه قتل ذلك المسكين من تلقاء نفسه ، لظنه أنه بذلك يرضيه ، مع أنه لم يكلف إلا بتوصيله إلى الباشكاكتب ليرد أملاكه إليه» . وقبل أن يفيق الجلاد إلى نفسه ، ويفهم من المقصود بالكلام ، أمر عبد الرحمن به فضربت رقبته بين يديه . فهدأ غضب (عباس) ، وذهب دم الرجلين هدرا^(١) .

الدقتردار وناظر
القسم والفلاح

ويحكى عن أحد نظار الأقسام في الوجه البحري ، أنه شدد على فلاح في إحدى القرى ، في دفع أموال عليه ، تبلغ قيمتها ستين قرشا . ولما لم يتمكن الفلاح من دفعها ، ضبط الناظر بقرفته الوحيدة ، وعرضها للبيع ، نظير المبلغ المطلوب . فلم يقدم أحد من القرويين على مشتراها ، لعدم وجود مبلغ الستين قرشا عند أحد منهم . فأحضر الناظر جزار الناحية وأمره بجزر البقرة ، وتقطيعها إربا إربا ، ستين عددا ؛ ففعل ، فأجبر الناظر القرويين على أن يشتري كل واحد منهم قطعة بقرش ، وأعطى الجزار رأس البقرة ، مقابل تعبته . فرفع الفلاح تظلمه من عمل الناظر إلى أحمد الدقتردار بك ، المخيف ، زوج زهرة هانم بنت (محمد علي) — وكان ، في تلك الأيام ،

(١) أنظر : ما كتبه عن عبدالرحمن هذا سيون مارين في كتابه المعنون "حوادث ووقائع بمصر" ج ١

ص ١٧٤ وما يليها وص ١٧٨ وما يليها .

مفتش الوجه البحري — فأحضر الدفتردار الناظر، وأنبه بعنف، لا على جزره البقرة فقط، بل على بيعه إياها بستين قرشا، في حال أنها كانت تساوي مائة وعشرين قرشا، كما دلت الاستعلامات التي أخذها في ذلك الشأن. ثم أحضر القرويين، وزجرهم بشدة على كونهم اشتروا القطعة بقرش، بينما هم يعلمون أنها تساوي قرشين. وأحضر أخيرا الجزار، ووجهه على جزره بقرة ذلك الفلاح التعميس، مع أنها كانت كل ما يمتلكه من الحطام الدنيوى. فقال الجزار: «إني، يا مولاي، عبد مأمور. ولم أفعل سوى ما أمرت به». فقطب الدفتردار حاجبيه وقال: «أولو أمرتك بأن تفعل، في هذا الناظر، ما فعلت بالبقرة، أتفعل؟» فأجاب الجزار: «قد قلت لمولاي اني عبد مأمور، أطيع الأوامر التي تصدر إلى!» فقال الدفتردار: «هلم، اذا، واجرد هذا الناظر كما جزرت البقرة!» ففعل. فقال له الدفتردار، وقد جمد الدم في عروق جميع الحاضرين: «والآن، قطعه ستين قطعة، ما عدا الرأس!» ففعل. فأمر الدفتردار، حينئذ، القرويين المجتمعين بأن يشتري كل واحد منهم قطعة من تلك القطع الفظيعة، بقرشين. فتكوّن لديه مبلغ قدره مائة وعشرون قرشا سابه الى الفلاح، قائلا: «خذ، هذا ثمن بقرتك، فاذهب واشتر غيرها!» ثم التفت الى الجزار، وقال له: «كما أنك أخذت رأس البقرة جزاء لك على تعبك، خذ بالمثل، رأس الناظر جزاء لك على تعبك في جزره وتقطيعه!» وضحك ضحكا فظيما، وانصرف.

ضابط القاهرة
والتركي زوج المرأة
الحسناء

ويروى عن ضابط القاهرة — وكان بمثابة حكمدارها ومحافظها معا — في أيام (عباس) الحكاية المزعجة الآتية: اقترن تركي، من أعيان الدرب الأحمر، بفتاة يقال لها خديجة، كانت من أبجل النساء رواء، وأكملهن قواما، وأبدعهن محاسن. فجئن

فيها الى درجة ، هجر معها ، كل نسائه الأخرى وسراريه ، وسكن الى خديجة ، وحدها ، يعبدها ويتمتع بها . ولما كان الرجل على غنى مفرط ، ومشهورا بالطيبة ، وكرم الأخلاق ، علاوة على أنه لم يكن دميم الحلقة ، فما وجدت في الحى امرأة إلا وحسدت خديجة على حسن بختها ، وصعود حظها ؛ كما أنه لم يوجد في الحى رجل ، إلا وغبط ذلك التركى على النعم الجملة التى من الله عليه بها . وكان الكل يعتقد أن عيش الزوجين هنىء رغيد ؛ وأن كليهما ممتع بقرينه تمتعا تقر به العين ، ويرتاح اليه الفؤاد .

فاتفق ، ذات ليلة ، أن ضابط القاهرة ، فى تلك الأيام ، نرجح يتعسس تحت أجنحة الدجى ، متدججا بسلاحه ، ومصطحبا معه قواصين من رجال الشرطة ، مسلحين أيضا ، والجلاذ وسيفه معه . بغاس بهم خلال الحارات والأزقة ، يستطلع أحوال الأمن ، ويمس نبضه . فوجد المدينة نائمة ، هادئة ، لا يقلق جسمها عارض مطلقا .

فمن له أن يحوس ، أيضا ، خلال الخرائب والأطلال القائمة على أنقاض الماضى ، بين ميدان الرميطة والامامين ؛ وبين القلعة والسيدة نفيسة ؛ لعابه أنها الملجأ الذى يؤتمن ، عادة ، قطاع الطرق ، ومرتكبو الجرائم . فرادها ، الواحدة بعد الأخرى ، ولم يجد فيها ما يستوقف الانتباه . وبينما هو يستعد للرجوع ، اذا ببصيص نور فى أبعد تلك الخرائب موقعا ، يتسرب من فتحة صغيرة الى الظلام الحالك الخارجى ، فاستوقف نظره . فسار الضابط نحو منبعثه ، ودخل الخربة ، بقدم ثابتة صامته ، ومعه الجلاذ فقط . وأما القواصان ، فأوقفهما خارجا . وما لبث أن أصبح على مقربة من الحجر المنبعث منها النور ، واذا بعبد أسود يتكلم بصوت مسموع مع

فلاحين، تفرّس الجلاد في أحدهما، فعرف أنه أخوه . وتفرّس الضابط في العبد، فعرف أنه عبد السرى التركى في الدرب الأحمر، المتحدّثة الألسن بسعادته وحب زوجته، وحب زوجته له .

فأصغى الى المحادثة الدائرة بينهم ؛ واذا بالعبد، وقد اتضح أنه مرسل من قبل سيده، يتفق مع الفلاحين على أنهما، مقابل مبلغ من النقود، عينه لهما، يقصدان في الليلة التالية، منزل ذلك السرى، إذ يكون، هو (العبد) في انتظارهما، عند باب البستان المحيط بالمنزل ؛ فيفتحه لهما، ويدخلهما منه ؛ فيقتض الثلاثة على التركى، وهو يتناول طعام العشاء مع زوجته، في كشك في البستان ؛ فيقتلون بمساعدة الزوجة، الراغبة في التخلص منه، لكراهتها إياه، وغرامها بشاب من الجيرة، يدعى سليم أغا، كانت ترغب الاقتران به وافقت معه على أن يحضر قبلهما، ويشترك معهم في ارتكاب الجريمة .

فأول ما بدا للضابط، لدى سماعه تلك المحادثة، أن ينقض على أولئك المجرمين، ويقبض عليهم، ويحاكمهم، ويعدمهم في الحال، بمساعدة قواصيه والجلاد . ولكنّ ترويه المعتاد عاد اليه، وحمله على تعديل ذلك الفكر، ورسم خطة للسيرتضمن القبض على جميع المجرمين، وهم على وشك ارتكابهم الجريمة، حتى يقتنع نفس الزوج باشتراك زوجته معهم فيها . فخرج بسكوت تام، وعاد الى الضابطة، وشرع يتأهب للعمل الذى نوى عليه .

وكان قد آنس من الجلاد انفعالا غريبا، وراه يتفرّس في أحد الفلاحين ؛ فأدرك، من حينه، أنه لا بدّ يعرفه، بل قد تكون بينهما قرابة . فكلف أحد رجال الضابطة بمراقبته، بدقة، طوال تلك الليلة، وطوال النهار التالى لها . فراقبه القواص،

وإذا بالجلاد قد شرع ، منذ أن بزغت أنوار الفجر ، يفتش على أخيه في جميع الأماكن التي يظنّ تردده عليها ممكنا ؛ وفي كل مخابئ الخرائب القائمة حول البلد . فأحاط القواص الضابط علما بذلك ؛ فتيقن الضابط أن حدسه قد أصاب ؛ وأخذ يتصوّر الليلة محفوفة بحوادث منجعة أكثر مما تصوّره في بادئ الأمر .

فلما غربت الشمس ، أخذ عشرة قواصة والجلاد ، وسار بهم ، وكن في جوار منزل التركي ؛ ثم تقدّم نحو باب البستان المقابل للباب الذي اتفق العبد مع الفلاحين على ادخالها منه . ولما كان معه من آلات فتح الأبواب ما لا يستغنى عنه رئيس شرطة مطلقا ، فتحه بهدوء وأدخل رجاله ، وهم كأنهم أشباح ، وأقامهم في ظل الأشجار يترهبون .

وكان يعتقد أن أول القادمين سيكون سليم أغا ؛ وذلك لتيقنه من أنه متفق ، حتما ، مع الزوجة الخائنة . وكان سليم أغا هذا شابا من ذوى اليسار ، شديد الميل الى مداعبة السيدات وإغوائهن ، كثير الحوادث الغرامية ، الموجبة ، أحيانا ، تداخل رجال الضبط فيها . ولذلك كان ضابط العاصمة يوّد أن يكون شريك خديجة فيما دبرته لزوجها ، لكي يقضى عليه ، ويعيد الطمأنينة الى أرباب عائلات كثيرة ، كانت حركات ذلك الشاب تقلقهم على بناتهم وعقيلاتهم .

غير أن سليم أغا — لو أنه أفسد ، بلحاظه ، قلب خديجة على زوجها ، وأنرجها عن جادة الأمانة المطلوبة منها له ، بل وافق معها على أن يقتربا بها ، فيما لو طلقت من بعلمها — كان أبعد من أن يقترف إثما فظيعا كالمئوى اقترافه ، أو يشترك مع مقترفيه في اقترافه . فكان يجهل كل التدبير ؛ ولكنه كان مصمما على الذهاب ، في تلك الليلة ، الى بستان خديجة ، لإجابة لدعوتها ، وهو يظن أنه انما يذهب الى

الملتقى لغرامه ولذته . ولو ذهب ، للقى حتفه . غير أن امرأة أخرى ، في ذلك الدرب عينه ، كانت هي أيضا مغرمة به ، بالرغم من اطلاعها على مقابلاته الخديجة — وكانت قد نظرت ، من نوافذ بيتها ، تجمع رجال الشرطة بالقرب من منزل التركي ، فانسلاهم الى بستانه — فما رآته سائرا نحوه ، إلا وتدلّت من شبّاكها ، وأنذرت به بوقوعه بين مخالب خطر مميت ، إن هو لم يعدل عن السير الى خديجة ، في تلك الليلة . فعذل سليم أغا عن الذهاب ؛ ورجع الى بيته ، بتأثير عامل خفي لم يدر ما هو . وقضى ليلته ، وهو مشغول البال ، مبلبله .

فلم يمض على تربص رجال الحفظ زمن ، إلا ورأوا السرى التركي وزوجه خارجين من المنزل ، وسائرين نحو الكشك ، الذي كانا يتعشيان فيه — وكانت الليلة مقمرة — ثم رأوهما يجلسان الواحد بجانب الآخر ، ويديان لبعضهما من مظاهر الغرام ما أشعل نيران الشهوة في ظهور الشبان من أولئك الرجال ، وأهّاج الشجون في صدر الضابط . ومضت ، وتلك المظاهر قائمة ، فترة من الزمان ؛ واذا بباب البستان المتفق عليه بين الأوغاد انفتح ، ودخل الفلاحان وراء العبد ينسلان .

فدنا الضابط من الجلاد ، ووضع رأس خنجره على قلبه ، وقال له ، وهو ينظر اليه بعينين ، كأنهما الفولاذ القاطع : « إن تبد حركة ، أية كانت ، ومهما خفت ، آخذتها علامة منك لأحد الفلاحين — وأظنه أخاك — تقصد بها إيقافه على ما هو فيه من خطر ، وقتلتك في الحال ! » فارتعدت فرائص الجلاد ، وحمد كصنم .

وكان القتلة قد اقتربوا رويدا رويدا من الكشك ، وأحست خديجة بدقوهم . فانقلبت بغتة الى حجة ملتوية ، وقدحت عيناها نارا ؛ وشرعت ، والكلام يخرج

من فيها بصفير ، توجه الى بعلمها أشد الكلام قرصا وتوجيعا ، وتظهر له كراهتها وبغضها ، وشماتها بحتفه الذى أصبح قيد شبر .

وبينا هي لا تزال تتكلم ، والتركى مأخوذ ، مصعوق ، لا يدري أفى منام فطبع هو أم فى يقظة ، انقض القتلة الثلاثة عليه ، وسكاكينهم مشهرة . فصاحت الزوجة الخائنة : « اقتلوه ! اقتلوه ! » ورأى الرجل الموت بعينه .

ولكنها ما هي إلا لحظة ، وإذا بالسكاكين قد أطيرت من أيدي حاملها ، ووقعت على الأرض ؛ وإذا برجال الشرطة قد أطبقوا على المجرمين وكبلوهم بالحديد ، وشدوا وثاق الزوجة الخائنة .

ففتح التركى عينيه واسعتين ، وازداد غيبوبة بينا الضابط ، والسياف فى يده مشهر ، يأمر الجلاد بالاقتراب ، وضرب أعناق الفلاحين والعبد ، والجلاد يطيع ، صاغرا ، ويضرب عنق أخيه ، والدموع تتحدر سخينة من عينيه .

ولكن زوج خديجة ، لما سمع الضابط يأمر بضرب عنقها أيضا ، أفاق من دهشته ، وتقدم الى زوجه ، واحتضنها ، ومانع فى قتلها ، بالرغم من تحققه جريمتها . غير أن الضابط ألقت نظره الى أنها باتت مفضوحة ، علاوة على كونها مجرمة ، لأن نيفا واثني عشر رجلا رأوها مكشوفة المحجب . فأقلع الرجل عن ممانعته ، وتخلّى عن زوجه الى ما قدر لها .

فضرب عنقها ؛ وغمس الضابط منديل رأسها فى دمها المتدفق ، وأرسله فى أول ساعات الصباح الى سليم أغا — هدية دامية من محبوبته اليه — وكان سليم أغا قد قضى ليله كله ، هاجسا . فلما ألقى اليه المنديل ، علم بأن مأساة وقعت ؛ وأن خديجة باتت رهينة القبور !^(١)

(١) أنظر : كتاب بيل ست چون المعنون "الحياة القروية بمصر" ص ١٣٠ الى ١٣٩

تلك كانت سلطة المديرين ورؤساء الضبط في العاصمتين والننور؛ وإلى هذا الحد كانت أعمار الناس رهينة اشاراتهم وأهوائهم .

فانتزع (اسماعيل) منهم هذه السلطة . ولئن لم يفصل بين وظائف القضاء والادارة فصلا تاما إلا في أواخر حكمه ، وبعد انشاء المحاكم المختلطة ، إلا أنه من جهة ، منع رجال الادارة من توقيع عقوبات إعلامية لم تصدر بها أحكام ؛ وخص رجال القضاء ، دون سواهم ، بإصدار تلك الأحكام . فكانت النتيجة أن القسوة والفظاظة اللتين اشتهرت بهما عصور الحكم المصري السالفة ، إن لم تبطلا في عهده بطلانا تاما ، فقد قلنا إلى درجة كادت تدخلان معها في حيز العدم ؛ ومن جهة أخرى ، فإن جهوده منذ تبوأ العرش في سبيل انشاء محاكم نظامية في البلاد ، تقبض على كل السلطة القضائية وفروعها فيها — وهي جهود مافق الرأي العام واقفا عليها — أدت إلى تطور فكري في اختصاصات القضاء وجوب فصله عن الادارة ، لا يزال يتقوى وينضج حتى أيامنا هذه ؛ ولو أن تلك الجهود لم تثمر سريعا ، بسبب مقاومة الدول الغربية ، لا سيما فرنسا ، لها ؛ ولا تمكنت من تكييف ثمرها ، التكييف المرغوب فيه ، بسبب تلك المقاومة عينها . وسنرى ذلك جليا في الباب الخاص به .

وأما منزليا ، فقد عمل (اسماعيل) على تغيير عقلية رعاياه : (أولا) بما أدخله إلى حياتهم البيتية من عادات معيشة غربية ، حملت الكثيرين منهم ، لا سيما سراتهم ، على أن يستبدلوا ما كانوا عليه — كأجدادهم — من طرق جلوس وأكل ونوم واستقبال ضيوف ، بطرق جلوس الغربيين وأكلهم ونومهم واستقبالهم لضيوفهم ، عملا بالقول المألوف : " ان الناس على دين ملوكهم ! " .

فان (اسماعيل) طلق، بتاتا، النظام الشرقى في ذلك جميعه؛ وأقبل يجلس وياً كل وينام ويستقبل ضيوفه، على الطريقة الغربية المحضه . أما جلوسه، فكان دائماً على أرائك مرتفعة . فاذا ما شاء الكلام، مَدَّ رجله على مقعده، حسب عادة الشرقيين، أو نهض وشرع يخطر في الحجرة، ذهاباً وإياباً، بكته العظم، كثيراً من الاشارات اليدوية . أما أكله، فكان على الطريقة الفرنجية البحتة، يدعو اليه، عادة، وزراره وبعض ضيوف أوريبيين؛ ويقدر المدعوون الدعوة جداً، لأنه كان لمطبخه شهرة كبيرة في محلها . فالأصناف المقدمة كانت من ألد المأكولات وأشهاها . وكانت أنبذته من خيرة الخمر الفرنسية وأشهرها، ولا سيما من النوع المعروف باسم "شاتوايكيم" . أما آتية مائدته، فكانت من أنفرا ما يكون، مذهبة الخافة تذهيباً خفيفاً، ومنقوش عليها حرف "أ" بالذهب الخالص . وكان كثير المحادثة أثناء تاوله الطعام، عملاً بالحديث المأثور . على أن محادثته كانت بالفرنساوية، دائماً، بسبب الضيوف المدعوين الى مائدته . وكان هو مركز المحادثة، لأن ورياره لم يكونوا - معظمهم - يفهمون الفرنسية إلا قليلاً . وكان كلامهم أقل من فهمهم^(١) .

وأما نومه، فكان دائماً على أسرة متخذة من المعادن الثمينة، في حجر يدل رياسها على أنها معدة للنوم، فقط . وأما مقابلاته، فانها كانت سهلة وبسيطة . يدخل الناس اليها، جماهير، ويجلسون على أرائك . فيحادثهم في مختلف المواضيع، ويقدم لهم السجائر بدل الشبكات، والقهوة بدل الشرابات . على أنه كان يتضايق من المقابلات الرسمية، لا سيما في أخريات أيامه .

(١) أنظر: "مصر الخديوية" لادوندى ليون ص ٣٣٧، و"خديويون وباشوات" لمويل بل ص ١٨

لذلك ، بعد أن كان الرقاد ، في مصر ، على طراحات أو على فرش الأرائك ، أصبح على أسرة متنوعة ، من السرير الحديد الى السرير البرونز والنحاس الأبيض والأصفر الى السرير الفضة .

قال ادون دى ليون ، بعد أن زار سرايات اسماعيل باشا المفتش ، عقب سقوطه : « لاحظت دليلا جديدا على تحول العادات الشرقية الى المجارى الغربية في هذا القطر ، حتى عند الذين لم يتفرنجوا في عقليتهم وأخلاقهم . ذلك الدليل هو إبدال الأرائك بأسرة النوم ^(١) » .

وبعد أن كان الأكل على « الصواني » والطبليات ، تمد حينما يتفق ، أصبح على موائد مرتبة ، في حجر خاصة ، مجهزة تجهيزا تدل كل مظاهره على أن تلك الحجر خصيصا بالأكل دون غيره .

وبعد أن كان الجلوس على فرش فوق الأرض ، يمد على طول الحيطان ، بوسائد مسندة الى هذه ، أو على أرائك مصنوعة طبقا للطراز الاسلامي ، أصبح على أرائك مرتفعة ، تجلب رأسا من بلاد الغرب ، أو تصنع في نفس القطر ، ولكن على طراز الوارد من الخارج ؛ وعلى كراسي من الخيزران ، ومقاعد أخرى متنوعة الصنع لم يكن الجليل السابق يستعملها البتة .

وبعد ما كان رب البيت ، اذا ما أتاه زائر أضيف ، يقدم له الشرابات ، فالشيك الطويل ، فالقهوة في فناجين ذات ظروف خاصة ، أصبح يقدم له ، بعد الشرابات ، السجائر ، ثم القهوة في فناجين ذات آذان ، قائمة على صحون صغيرة ، من جنسها .

(١) أنظر : "مصر الخديوي" لادون دى ليون ص ١٩٥ و ١٩٦

وعمل (اسماعيل) ثانياً، على تغيير عقلية رعاياه، منزلياً، بما حبيه اليهم من استبدال الطرق المعمارية القديمة ، بالطرق المعمارية الحديثة . فبينما كانت البيوت في السابق تفصل من الداخل، تفصيلاً غريباً، بمحوش ومناذر ذات خزائن مرتفعة، ومقاعد غير مستوية السطح، يخرج منها الى درك قليلة الاتساع ، تنتهى الى سلم يهبط درجات يوصل الى مقاعد أخرى، منفصلة عن بعضها ومرتفعة عن الأولى ارتفاعاً بسيطاً، وهكذا، حتى يبلغ الى أعلى البيت ، حيث يوجد ما كانوا يدعونه بالقصر— وهو مقعد يشرف على كل ما تحته، وتتظر السماء من نوافذه دون سواها ؛ وبينما كانت أبواب المدخل تجعل إما واطئة ، لا يلجها الانسان إلا اذا أحنى قامته ؛ أو واسعة جداً، وفي هذه الحالة ، إما أن تكون أبوابها حديدية، أو خشبية ضخمة، كأبواب الحصون ؛ وإما أن تفتح في وسطها فتحة صغيرة تستعمل دون غيرها للدخول، ويضطر الداخل منها، أيضاً، الى إحناء رأسه وقامته، إحناء كبيراً ؛ وبينما كان خارج البيوت يتعدى، في الغالب، على الهواء والفراغ، فتقوم الأدوار العليا على كتل بارزة عن حائط الدور الأرضي الى فضاء الشارع ، وليس في ذلك الخارج ما يستلفت النظر، سوى المشربيات — وكانت تارة صغيرة ، بحيث لا يستطيع أن ينظر منها أكثر من شخص واحد، أو يوضع فيها غير قلة واحدة ؛ وطوراً كبيرة، واسعة وذات « خارجات » من نوعها تكاد تلامس مقابلاتها في الصف الآخر للباني، أصبحت البيوت تفصل، أدواراً أدواراً، على الطريقة الغربية ، كل دور مستوف لوازمه ، ومشمتم على حجر يعرف الغرض المعدة له كل منها ؛ وأصبحت المداخل تكسى أبهة وجلالاً . فيلج الانسان منها الى صحن الدار، وهو رافع الرأس والجبين، مستوى القامة ؛ وأصبحت الصنعة تتفنن في خارج البيوت ، فترين الوجوهات بالشرفات

الرخامية ، وبمظاهر هندسة معمارية بدیعة . وبالنسبة لاتساع الشوارع الجديدة ، وقيام الأشجار على جانبيها ، والاستغناء بالتالى عن الحيشان الداخلية ، لم تعد تلك الوجهات تجر على الفضاء ، ولم تعد أخطار تداعيا وسقوطها بالكثرة التى كانت عليها فى السابق .

وعمل (اسماعيل) ، ثالثا ، على تغيير عقلية رعاياه ، متزليا ، بما حمل عليه الغربيين والسراة الوطنيين من تشييد القصور والوكالات الفخمة ، فوق الأراضى التى وهبها لهم ، على شرط أن يقيموا عليها مباني تناسب أبتها مع أثمان تلك الأراضى . ولما كان ثمن بعض القطع فيها يربو على الألف جنيه ، فان رمنجن والديوك أوف سيوذرلند ، والكلوب الانجليزى ، وغيرهم ، أنشأوا عليها قصورا بلغ ثمن الواحد منها عشرين ألف جنيه . فنجم عن ذلك أمران : (الأول) أن حب التقليد أخذ يدفع بالأهالى فى العاصمتين والبنادر ، بل فى ذلت القرى ، الى تشييد بيوت وقصور على مثال تلك السرايات والمنازل الفخمة ، وفرشها بالرياش الفاخر ، على الطراز الغربى ؛ و(الثانى) أن الحياة المنزلية الأهلية المجاورة للحياة المنزلية الغربية ، المقتضية فى هذه التشييدات الجديدة ، شرعت تزداد بها احتكاكا ، وتقتبس منها خصالا من شأنها أن تستبدل ، من قديم كثير ، جديدا يروق فى العين . وأهم ما ظهر ذلك فى إقدام الشرقيين على الاقتداء بالغربيين فى إقبالهم على التصوّر شمسيا ، وعلى تزيين حجر بيوتهم باطارات صورهم وصور أصدقائهم الفوتوغرافية .

فاذا أضفنا الى هذه الأمور الثلاثة ، ما أدخله (اسماعيل) الى صميم البيوت من تغيير فى وسائل الشرب والتنوير المأذى ، ومن تعليم وتهذيب أدبيين ، وأفكار جديدة ، بواسطة المدارس التى أنشأها والشبيبة التى رباها فيها والحوارى المتربات

في سراياته التي كان يزوجهن من وجهاء البلد فيدخلن الى بيوت أزواجهن نظام تلك السرايات ونظافتها وترتيبها ؛ وبواسطة بظاهر الحياة الغريبة التي نشر معالمها في عاصمته ، فانا لا نرى مندوحة عن الاعتراف بأنه ، وان لم يهدم كل المساكن والبيوت ، ليجتدها — مع أنه ، في الحقيقة ، هدم وجدّد كثيرا منها — فقد غير حالها في الواقع ، وعدّل صميمها حقا ، تعديلا يصح أن يعتبر تجديدا محضا . فأصبح ينطبق عليه القول الذي صدرنا به هذا الفصل من كتابنا ؛ وبتنا نستطيع أن نحكم بأنه غير، حقيقة ، عادلا — أمته ، وطرق معيشتها .

ولا أدل على صحة ذلك من التغييرين اللذين طرأ عليهما سياسيا واجتماعيا من وراء جميع ما ذكر .

فأما سياسيا ، فان انتشار المعارف والعلوم في البلاد انتشارا واسعا ، وتمكن مقتبسها العديدين من تهذيب عقلياتهم بأفكار مؤلفي الغرب السياسيين والاجتماعيين ، من جهة ؛ واحتكاك الحياة المصرية ، من جهة أخرى ، بالحياة الغربية ، على ما كانت عليه هذه الحياة من استقلال في مظهرها الحثي ، ومن فوضى في مظهرها المعيب ؛ فاثارة ذلك الاحتكاك للانفعالات المختلفة في النفوس ؛ أكان الباعث الى اثارتها مظهر تلك الحياة الجثي ، أم مظهرها المعيب ؛ ومجهودات (اسماعيل) الذاهبة به الى الفوز بالاستقلال لبلاده ، وإلى اقامتها في مصاف الدول الشرقية الكبرى ، من جهة ثالثة — وهي المجهودات التي سيأتى بيانها في حينه — وقد كانت بمثابة نار اشتعلت في الأفتدة والعقول ؛ وتنازل (اسماعيل) رسميا ، من جهة رابعة ، عن جانب عظيم من سلطته المطلقة في ميدان التشريع وربط الضرائب ، بانشاءه مجلس النواب ؛ وفي ميدان القضاء بتأسيسه المحاكم المختلطة ، وخضوعه لأحكامها وقراراتها ، راضيا

تغيير المعقولة
سياسيا

أو مكربها، وتضافر الجاليات الأجنبية بمصر، من جهة خامسة، على الإثراء من اسلاب أمير البلد وفلاحيه « بمساعدة المحاكم المختلطة لهم مساعدة عجيبية » كتعبير القاضى الهولندى فيها المسيو فان بلمن فى كتابه المعنون "أوروبا ومصر" زيادة على تضافر الدائنين الأجانب بتعريض دولهم، لا سيما إنجلترا وفرنسا وألمانيا، وتعنتهم فى أن تدفع لهم فوائد الديون المطلوبة لهم، ولو بارهاق الفلاح المسكين، وتحصيل الأموال منه سلفا، أو بحرمان موظفى الحكومة ومستخدمىها من صرف مرتباتهم لهم، أشهرها متوالية^(٢)، وقدموهم بحملة مفكرين شرقيين الى مصر، وأخصهم بالذكرا جمال الدين الأفغانى، وأديب اسحق السورى، وقيامهم يثبون تعاليمهم الحارة فى المجتمعات والجوامع والكتب والصحف، من جهة سادسة وأخيرة — كل هذا أوجب تطوراً هائلاً فى الأفكار، وأنجب قيام عدّة آمال سياسية فى القلوب، ظهر وجودها جلياً : (أولاً) بما سبق لنا ذكره من جميعاً، سياسية؛ (ثانياً) بالفتنة العسكرية التى أدت الى سقوط الوزارة النوبارية؛ (ثالثاً) بالحركة القومية التى أعقبت إلغاء قانون المقابلة؛ (رابعاً وأخيراً) بالعريضة التى قدمتها الشيبية المصرية الى الخديو (محمد توفيق) فى أوائل أيام ملكه، والتمست فيها، بلهجة عدائية للغربيين، منع القطر بحملة اصلاحات، دعها "حيوية" له .

تغير العقول
اجتماعياً

وأما اجتماعياً، فإن الملابس والأزياء تغيرت . أولاً فترك النساء، فى المدن والبنادر، البلك، والسلطة، والحزام الكاشميرى، والطاقيّة الحمراء الصوف، الموضوعة عدّة مناديل عليها، والقرص بما كان يتجلى عليه من حلّى ومجوهرات؛ بل ترك

(١) أنظر: فان بلمن "أوروبا ومصر" ص ٢١

(٢) اقرأ : مكاتبات الميرفيقين، القنصل العام البريطانى بمصر فى سنى ١٨٧٧ و ١٨٧٨

معظمهن ذات الصفائر والصفاء؛ وتركفن الخلف والبابوح؛ وأقبلن يلبسن، في داخل منازلهن، الجلابيب والفساتين، مفصلة، لسيدات الطبقة العليا، على المودات الغربية؛ ويضعن الطرح البسيطة على رؤوسهن؛ ويلبسن الجوربات في أرجلهن، وفوقها الشباشب. فإذا خرجن لبسن لباسا افرنجيا من فوقه السبلة، والحبرة واليشمك؛ وأحذية غربية من ذات الكموب العالية؛ وأقدمن — علامة محسوسة ظاهرة للتطور الحثيث السائر — على أن يصورن، تصويرا فوتوغرافيا، وهن أيضا بملابس افرنجية؛ وعلى تكبير صورهن الفوتوغرافية، بل على التصوير تصويرا زينا، بوقوفهن أمام مهرة المصورين من الغربيين، بعد أن كن أضن على غير أزواجهن برؤية وجوههن وقوامهن، من البخيل بديناره العزيز، على السائل.

قال ادون دى ليون: من أغرب الأشياء في موجودات سرايات المفتش «صورة كبيرة جدًا، موضوعة في إطار ثقيل مذهب، تمثل ابن المفتش وعروسه — وكانت ربيبة زوجة الخديو الثانية — في قمتيهما وقامتيهما، فانها كانت من النوع الذى ينتظر المرء وجوده في قصور الملوك. وبما أن كلا المتصورين لم يكن في لباس شرقى، فان المشابهة كانت أتم. أما هو، فكان جالسا، مرتديا لباسا افرنجيا ومكشوف الرأس. وأما هى، فكانت واقفة في كساء غربي من المخمل الازرق الثمين، مفصل ومطرز على آخر اختراع الجليل. وعلى رأسها إكليل من ماس يشبه تاجا. يظنها رائيتها من صميات الفرنجيات»^(١).

وترك الرجال في المدن والبنادر، أيضا، لا سيما الموظفون، اللباس المغربي والطربوش المغربي، اللذين نراهما على (محمد على باشا) و(ابراهيم باشا) و(سعيد باشا)

(١) أنظر: "مصر الخديوية" لادون دى ليون ص ١٩٦ و ١٩٧

في صورهم الرسمية المرسومة في المكتبة المصرية وغيرها ، ولبسوا اللباس الغربي ، المرتدى به رجال تركيا في ذلك الحين ، وأغنى به الاسطمبولية ، من تحتها القميص المكوى ، والصديرى والبنتلون ؛ وانتشر ، مع شيوع هذه الملابس ، استعمال الفرش لتفريشها ، وقد كانت مكروهة ، لكونها مصطنعة من وبر الخنازير ؛ وتركوا المزمركوب ، واحتذوا بأحذية غربية ، من تحتها الجورابات . فزال ، بذلك ، فارق كان يميز المسلمين عن غيرهم من بنى وطنهم ، ليسوا يدينون بدينهم . فان مزور المسلمين ومراكيهم كانت صفراء ؛ وأما النصارى واليهود فقد كان الأصل في لون لبسهم — عامة — ومراكيهم — خاصة — أن يكون أسود ، على جواز استعمالهم اللون الأحمر — اذا شاءوا — وأقلع المتمدينون منهم عن عادة حلق رؤوسهم ، مع إبقاء شوشة في قمتها ، كما كانت العادة المتبعة في الأجيال السابقة ؛ وأخذوا يعفون عن شواربهم ، وقد كانوا يبالغون في قصها ، كما لا يزال يفعل بعض المتعممين في أيامنا هذه ، لا كما يفعل المقتدون بالانجليز من حلق طرفي جانبيها وقص الباقي فيها على سواء الشفة ؛ وأخذوا يقصون لحاهم على شكل مستدير ، كشكل لحية (اسماعيل) في صورته ، وتجاوز البعض ذلك ؛ فقلدوا الفرينج ، وحلقوا لحاهم بالمرّة . وقد كان الاعفاء عن اللحية أمرا رائجا في النفوس ، لما كان ولا يزال للحية من احترام عند بعض الشرقيين ، لا سيما البدو .

وما زلت أذكر اشمزاز بعض مشايخ من العربان ، زرتهم منذ نيف وخمسين عاما ، وما زلت أذكر ما قاله لي بعض مبشرى الكنيسة الكاثوليكية الرومانية — وكان قد جاب أعماله ، فتشوقوا الى رؤية صورته ؛ فأريتها لهم ، فوجدوه حليقا !!! كما أنى لا أزال أذكر ما قاله لي بعض مبشرى الكنيسة الكاثوليكية الرومانية — وكان قد جاب

احترام اللحية قديما

جهات السلط والكرك، في الصحراء السورية— من أن العربان، هناك، لما رأوا بين يديه صورة جبر المبيحية الأكبر وكان في تلك الأيام لاوون الثالث عشر، ووجدوا أن رئيس الدين الذى يدعوهم اليه، رجل حليق الذقن والشارب، نفروا منه نفورا عظيما وانفضوا من حوله .

ولعل هذا هو السبب في أن مبشرى الكلكة و رهبانها ، من الغربيين ، يعفون عن لحام وشواربهم في الشرق ، بينما هم يخلقونها بتاتا في الغرب .

ويذكر، للدلالة على احترام مصري (محمد على) أنفسهم للحية، أن أحد مشايخ البلاد في الشرقية لكى يكيد رجلا من ناحيته كان قد اختصمه ، قيده في عداد المدعويين للهندية ، بالرغم من كونه جاوز السن ، وجعل مزين الناحية يخلق له لحيته : لأن قانون (محمد على) المسكرى كان يقضى بخلق ذقون الجنود ؛ وأرسله الى المركز ضمن المرسلين اليه لتوقيع الكشف الطبى عليهم . فوجد كلوت بك — وكان هو الطبيب المكلف بالكشف ، وهو الراوى لهذه الحكاية — أن الرجل غير لائق للخدمة ، لداعى تجاوزه السن . فأمر بتخليته وإعادته الى بلده . ولكن الرجل أبى إلا أن ينصفه المأمور، أولا ، من خصمه ، الذى تسبب له باهانة عظمى بخلق لحيته . فاستحضر ذلك الخصم ، وخير الرجل في أمر مجازاته . فطلب أن يعاملوه مثلما عامله ، وأن يخلقوا له لحيته مثلما خلق ، هو ، لحيته . فطلق الشيخ يرجو ويتوسل ، ويعرض كل ما يشاء خصمه أن يطلبه من عوض مالى ، ويحاول أن يقنعه بأن خلق لحيته لن يجديه نفعا ، ولن يعيد لحيته اليه . فأصر الرجل على طلبه . ولولا أن كلوت بك تداخل بينهما ، وأقنع الفلاح بقبول عوض مالى جسيم من الشيخ ، لما وجد هذا مفرا من جزلحيته ، ولا اضطر الى مغادرة بلده ، لكيلا يكون موضع سخرية أهلها ، كما فعل

شيخ البلد
والقروى

غريمه . فانه أقام في ناحية أخرى ، ولم يعد الى قريته إلا بعد أن رجعت لحيته الى ما كانت عليه ^(١) .

ويروى بلتروني ، الرحالة البعثة الايطالي الشهير ، عن أحد مهزاري (محمد علي) مهزار (محمد علي) أنه أراد التنكر يوما ، للزاح ، فخلق لحيته وحضر الى مجلس مولاه . فلم يعرفه في بادئ الأمر ؛ ولكنه لما عرفه ، أغرق في الضحك ، حتى كاد يستلقي على ظهره ؛ وجاد عليه ببعض المال . على أن المهزاريين رفاقه ، أبوا بعد ذلك أن يحالوه على مائدة أو يخاطبوه مطلقا ، لزمهم أنه بحلقه لحيته ارتكب شيئا بات لا يؤهله لأن يكون واحدا منهم . وذلك لأنهم كانوا يعتبرون مختلا كل من حلق لحيته وشاربيه ^(٢) .

وتغيرت ثانيا ، كيفية حياة الأغنياء اليومية . فانهم كانوا ، حتى أيام (اسماعيل) الأولى ، ينهضون من النوم مبكرين ، فيصلون صلاة الصبح ، ثم يفطرون ويشربون القهوة ، ويدخنون الشبك ؛ فيهبون ، بعد ذلك ، ويلبسون ملابسهم ، ويركبون جيادهم ، ويخرجون إما للزيارات أو للتسوق ؛ وإما لمجالسة صديق حتى تأتي ساعة الغداء ، وهي الثانية عشرة صباحا : فيعودون الى منازلهم ، ويتغدون ؛ ثم يشربون القهوة ، ويدخنون الشبك ؛ ويدخلون بعد ذلك الى دوائر حريمهم ، فينامون ساعة أو ساعتين ؛ ثم ينهضون ، فيغسلون وجوههم أو يستحمون ، ويتوضؤون ، ويصلون صلاة الظهر ؛ وبعدها ، يتكيفون — والتكيف عبارة عن غيبة المرء عن العالم المحسوس ، ليعيش برهة غير قصيرة في عالم الأحلام والأمانى ، معيشة من يرى هذه الأمانى والأحلام حقائق ، ويستمرئ لذتها استمراء عميقا — عند ما يتنهون من

(١) أنظر : كتاب كلوت بك المنون "لمحة في تاريخ مصر أيام محمد علي" .

(٢) أنظر : "بلتروني" .

التكيف ، يشربون قهوة العصر ، ويدخنون شيبكا آخر ؛ ثم يلعبون دور ضامة أو شطرنج مع أحد أصدقائهم أو أخصائهم . وبعدها ، يصلون العصر ، ويخرجون للتزفة ، أحيانا ، مشيا على الأقدام ، وفي الغالب ممتطين جيادهم ، وفي ركبهم حاملو شبكاتهم ، وأمامهم سؤاسهم . فتدحهم بمواكبهم الأزيكية . فاذا عن لهم ، نزلوا ودخنوا تحت أشجارها الباسقة ؛ وإلا استمروا في تنزههم ، يتفتج بعضهم على بعض ، وتختلط ، أحيانا ، بموكبهم ، عربية أحد كبار الباشوات المقترين ؛ فيتفتجون عليهم ، ويتفتج الباشا عليهم منها . وكثيرا ما كانت تمر بهم الحمير والجمال ، عليها السيدات ، جالسات كما كنا نراهن ، قبل عهد الترامواي ، أى مؤثرات بحبرهن ، وواضعات أرجلهن في ركاب قصير ، بحيث تدانى ركبهن بطونهن ، ويهب الهواء عليهن ، فينفخ في حبرهن ، فيصرن كالبلونات . ولما تقرب الشمس من مغيبها ، أى حوالى الساعة الحادية عشرة ، على الحساب العربى ، يعودون الى بيوتهم ، فيصلون صلاة المغرب فى وقتها ؛ ثم يتعشون ويذهبون الى القهوة التى يميلون اليها ، لسماع الراوى يقص سيرة بنى هلال وحروب أبى زيد ودياب والزناى خليفة ؛ أو أعمال فروسية عترة بن شداد ، والوزير المهلهل وحرب البسوس ؛ أو فعال سيف بن ذى يزن ، وحيل على الزبيق وأخايدعه أو يذهبون للسهر ، ساعة أو ساعتين ، عند بعض الأصدقاء ، ويعودون فينامون مبكرين إلا اذا سهروا فى فرح أو أقاموا يتمتعون بطراوة الليل ، حينما يكسو القمر بأنواره أجنحة الدجى ، فضة .

ولكن ، بعد انتشار ملاهى المدنية الغربية وأسبابها ؛ بعد تشييد الكوميديا والأوبرا الخديوية ، واستقدام أكبر الممثلين والممثلات اليهما ، واقامة المراقص فيهما ، علاوة على إدخال عادة الليالى الراقصة السنوية الى الحياة القومية المصرية ؛ بعد

استيراد العربات بكثرة من أوروبا، حتى غصت بها شوارع القاهرة والاسكندرية، واقتناها معظم السراة فيهما؛ وبعد اقامة حفلات السباق للخيول والهجن في هاتين العاصمتين، وإنشاء حمامات حلوان، اندفع الأغنياء مع تيار الحياة الجديدة التي أوجدتها كل هذه المظاهر الحضرية، واتخذوا خلالا غير التي كانوا عليها .

أما الملاهي، فمن نوع الكازينات والقهوات الغنائية، المنشدة فيها غادات متفنات في سلب العقول والجيوب، كالتى أقيمت على سكة شبرا، وفي بعض تقط من ذلك الشارع، الذى أصبح — لاسيما في أيام العطلة والأعياد، وإلى أن أنشئ الشارع الموصل الى الأهرام، ووصل بين برى الجزيرة والجزيرة ومصر بالكوبرين الجليلين المنشأين في سنة ١٨٧٢ — ملتقى كل من كان في العاصمة من ممثل للوجاهة، وكرم المحتد، ورفعة المركز، والجمال، والترف .

وأما الكوميديا والأوبرا، فإن الأولى شيدت بالأزبكية في ٢٢ نولبر سنة ١٨٦٧، وقد كان يوجد مكانها، ومكان الأوبرا أختها، بيوت صغيرة حقيرة . فاقترح (اسماعيل) على أصحابها أن يبيعوها له؛ فرضى بعضهم وأبى آخرون . ولكنه حدث أن حريقا ألهم فيما بعد بيوت الراضين . فاشترى الخديو منهم الأرض بالثن عينه الذى كان عرضه عليهم في البيوت وهي قائمة وشرع يبنى مسرحية فوقها . واحتفل بافتتاح الكوميديا في مساء ٤ يناير سنة ١٨٦٨، فكان إنشاءها، وتأسيسها، وتجهيزها، وإقامة أول تمثيل فيها — كل ذلك تم في ظرف شهر واثني عشر يوما^(١) . ومع أنها كانت، في بادئ أمرها، عبارة عن بناء خشبي، فإن إبرازها الى الوجود بمثل هذه السرعة لم يكن يخلو من شيء، يعجب له، إعجابا كبيرا . فزيادة على ما استوجبه

(١) أنظر: "باريسى بالقاهرة" لكارل دي برير، ص ١١٨

من الدقة المدخلان اللذان عملا فيها : (أحدهما) حديدى ، على الشمال ، للخدو ؛ و (الآخر) حديدى ، كذلك ، على اليمين ، للحرم المصبون ، وأميرات البيت المالک ، فان داخل ذلك المسرح كان نفجا جذا ، مزينا بأبهى الرسوم ، وباديا على كل شئ فيه بذخ فائق ، لا سيما فى كل ما كان يتعلق بلوج الخديو والألواج الثلاثة المغطاة المعدّة لأميرات أسرته .

الأوربا

وأما الثانية ، أى الأوربا ، فقد بنيت فى السنة التالية ، فى ظرف خمسة شهور ؛ وبلغت تكاليفها ١٦٠ ألف جنيه . فظهرت ، من الخارج ومن الداخل ، فى المظهر الفخم الذى لا تزال تتجلى لنا فيه . وكلف (اسماعيل) فردى ، المؤلف الموسيقى الايطالى ، الطائر الصيت ، بوضع رواية تناسب المكان والمقام ، للاحتفال بافتتاحها ، بحضور الامبراطورة أوجينى ، القادمة لترأس حفلات فتح ترعة السويس . فنظم فردى روايته الشهيرة المسماة "بعائدة" ، وقامت مدام پوطسونى ، المغنية البديعة الجمال الأسمر ، بتمثيل دور الأميرة الحبشية ، فيها ، باختيار فردى نفسه . وبلغ من إقناعهم المظاهر التمثيلية ، أنهم أنفقوا نيفا ونمسمائة وخمسين ألف فرنك ؛ منها ١٢ ألفا للشعر الصناعى ، فقط ؛ وذلك خلاف ما أعطى لحوقة آلات الطرب (الأركستر) والممثلين (الأركست) ؛ وخلاف ما جاد به كرم (اسماعيل) على الأستاذ فردى ، وقدره ١٥٠ ألف فرنك^(١) .

فكانت نتيجة ذلك جميعه ، أن الجمهور القاهرى ، وعلى رأسه الخديو وأمراء بيته وأميراته ، والباشوات ، والسراة ، أصبحوا يرون لذة حضور التمثيل المعروف بالميلودرام — أى المقترن التشخيص فيه بالبناء — من أشهى لذات الوجود ؛ وأنهم

(١) أنظر : "باريسى بالقاهرة" لكارل دى پريير ، ص ١١٨ و ١٢١

أصبحوا يستقدمون، سنويا، جوقة أوروبية، خصيصا لهذا الغرض، وينفقون عليها مبالغ طائلة، تتجاوز حدّ المعقول. فقد قدّر بعضهم ما صرف على أفراد إحدى تلك الجوقات في شتاء سنة من السنين بمبلغ ١٢٠ ألف جنيه. وليس في تقديره من مبالغة؛ فإن المثلة الواحدة، من جهة، كانت تقتضى، أحيانا، ألفا ومائة جنيه في الشهر، خلاف الجواهر والهدايا المقدّمة لها.

ولا غرو: فالمستقدمون من أولئك الفنانين كانوا ملوك التمثيل والغناء في أوروبا، في تلك الأيام، وملكاتهما؛ كالتينور نودين والآنسة سارولتا، اللذين فتحت الأوبرا بهما؛ وكالمسيو لاروز، والمسيو تسييه والمسيو بيجورى، والمدامات پوطسونى ومدينى، ومتس فزار، وبرت جيراردين، والآنسات دورتيه ولورنس وجيرار، ولا سيما مدام مارى صاص، التى كانت، علاوة على تفوّقها فى الفن، من أبداع النساء حسنا؛ وكالآنسة روسيل الممثلة المأسائية، التى مثلت فى سنة ٧٢ رواية "البند ٧٤" ورواية "الفوميناچ" ورواية "أدريين ليكوثير" وروايى "لادام أو كامليه" و"السيد"؛ وكديلانوا، الذى مثل فى السنة عينها رواية "الفوبوزوم" ورواية "نوزتم" ورواية "الريفليون". ومن جهة أخرى، فإن كل جوقة كانت تشمل عادة، على ثمانين راقصة، معظمهن، ميلانيات، من أجمل نجوم المسارح.

وبلغ من تفنن مديرى الكوميديا والأوبرا فى إرضاء الجمهور، أنهم أخذوا يستقدمون، أيضا، نقادين فنيين، يكتبوا المقالات الانتقادية الجميلة فى التمثيل والممثلين، فيعملوا على تحسين الفن وترقية كفاءة القائمين به.

واشتهر، من بين أولئك النقادين، المدعو فيلي، ذو الشعر الطويل المسترسل؛ ولا لأنه كان أكفاهم، ولكن لما حمله الطمع عليه من وقاحة سمجة. فمع أنه منح

٢٠ ألف فرنك، أجرة لسفره، فقط، ونحلت الأوبرا مصاريف اقامته كلها، بالغة ما بلغت، فقد أبى إلا استغلال الممثلات، وحملهن على شراء سكوتيه عن هجوهن بمال يدفعه اليه . ولما وجد منهق إعراضا ، وعدم مبالاة ، تحول الى زمرة آلات الطرب (الكوريست) ؛ وأخذ يطعن عليهم طعنا مرًا . فلما كان منهم ، ذات ليلة، إلا أنهم هاجموه، وقطعوا شعره المسترسل — وكان شعرا كاذبا — وقذفوه ببياض البيض وصفاره ، وقشر البرتقال ؛ وأهانوه اهانة لم يجد معها بدا من الرجل الى بلاده^(١) .

وأما مديرو المسرحين — أى الكوميديا والأوبرا — المتفتنون في سهيل إرضاء الجمهور القاهري فأولهم درانيت باشا ، المعروف باسم پاولينو — وقد أطلق اسمه هذا على شارع وحي من شوارع قسم محرم بك بالاسكندرية ، وأحيائه — كان صيدليا يونانيا في خدمة الدكتور تينارد الفرنساوى . فأدناه هذا من (محمد سعيد باشا) وأدخله في خدمته . فلما لبث أن أنعم عليه بلقب بك . فقلب پاولينو اسم الدكتور أستاذه ، وجعله ”درانيت“ وتسمى به ؛ وظل في خدمة (سعيد) حتى آخر لحظة من حياته .

يقول المسيو كارل دى پرير في كتابه ”باريسى في مصر“ : « ان قوة درانيت الكبرى ، بجانب ذكائه الذى لا ينكر ، هى أنه طالع المرحوم (محمد سعيد باشا) عم الخديو وسلفه ، فى احتضاره ، ولم يفارقه حتى آخر لحظة من حياته ، ولم يكن أحد ضيره يقدر على الدق منه^(٢) » .

(١) أنظر : ”باريسى بالقاهرة“ ص ١٢٢ و ١٢٣

(٢) أنظر : ”باريسى بالقاهرة“ ص ١٢٦

فعينه (اسماعيل) مديرا لمصلحة السكة الحديدية، مكافأة له على ذلك. ولما تأسس المسرحان، عينه مديرا لهما. وقلما كنت تراه، أو كان يقابلك، إلا باسمًا باشا، مهما كانت مهمتك لديه. فبات لا يستطيع أحد قراءة ما في ضميره. ويمكن، بذلك، من اقتناء ثروة طائلة.

وأخلفه على وظيفته منسه بك — وسوف يأتيك نبأ عنه — ومناذيه بك، وغيرهما دونهما شهرة.

وأما المراقص التي أقيمت في المسرحين، وابتهج بها الجمهور، فأهمها المعروفة بأسماء المراقص "براهما" و"جزيرة الغرام" و"الجيوكوليرا" و"فليك وفلوك".

وأما الليالي الراقصة التي أدخلت عاداتها السنوية إلى نظام الحياة القومية المصرية، فقد كان الخديو يحميها عادة في سراي عابدين، في منتصف فصل الشتاء، ويدعو إليها، علاوة على رجال معيته وكبار موظفيه، نيفا ومائة وخمسين من وجوه العاصمة وسراتها، وذوى الخيئات من رجال الجاليات الغربية. فكانت تجد جميع طبقات الهيئة الاجتماعية المصرية الرفيعة وجميع الأمم الأوروبية ممثلة في أولئك المدعوين. وكان (اسماعيل) يستقبل وفودهم، ابتداء من الساعة التاسعة مساءً، في أحد أجنحة السراي، بلطفه المعتاد، وبشاشته المألوفة، ويحادثهم فيما يهمهم، أو يرتاحون إليه، حتى الساعة العاشرة. فيقيم، حينذاك، ذراعه إلى عقيلة أقدم القناصل عهدا، أو أكبر المدعوين مقاما، ويسير بها وبالجمع إلى قاعة فسيحة، معدة لسماح نوبة العزف. فيسير الأمراء، أولاده الثلاثة، وراءه، وعلى ذراع كل منهم سيدة، ويتبعهم المملأ، كل مع السيدة التي تسمح له المألوفات القومية باختيارها. فيحضر الجميع النوبة ساعة، ثم ينتشرون في الحجر الأخرى، زرافات زرافات، وأزواجا أزواجا،

ويقتنم الخدم فرصة خلو القاعة ، لنزع معالم نوبة العزف منها ، وتحويلها الى قاعة رقص فخمة . وعند ما يفرغون من ذلك ، تصدح الموسيقى ، فيعود المدعون الى القاعة ، ويبدأ الرقص ويستمر ، حتى بعد نصف الليل ، في حضرة الخديو والموظفين الخديويين المرتدين ملابسهم الرسمية الساطعة ، والمتلاثلة صدورهم بالنياشين ، التي حلتهم بها كفاءاتهم ، أو الانعامات العالية . على أن ما من أحد منهم كان يرقص ، سوى الأمراء الثلاثة توفيق وحسين وحسن ، أولاد الخديو ، لأنهم كانوا ، دون غيرهم ، متعلمين ضروب الفن . وكان حسين أكثرهم غراما به ، وأكبرهم اندفاعا مع تياره ، وأقلهم تأثرا بالتعب الناجم عن المجهود المبذول فيه .

فاذا انتصفت أول ساعة بعد نصف الليل ، فتح الخديو المقصف ، فيسير اليه المدعون ، زرافات زرافات ، ويأكلون أشهى الطعام ، ويشربون ألد المدام ، مريثا هنيئا ، والموسيقى تعزف حولهم ، حتى ساعات الفجر الأولى ؛ فينصرفون حينذاك ، مودعين من الخديو ورجاله ، بما قابلوهم به من بشاشة وإكرام .

ولم يكن (اسماعيل) ، لا سيما في أيام ملكه الأخيرة ، يحب هذه الحفلات أو يميل الى إحيائها ، لمجرد لذاتها . فانه كان يعتبر أوقاته أثمن من أن يصرفها في الأخذ بأسباب تلك الملاهي . ولكنه كان يحبها عملا برأى رجل السياسة الشهير القائل : "إن البطن خير طريق الى القلب !" ورغبة منه في أن تكون تلك الليالي مواسم تستفيد رعيته منها بما تلزمه احتفالاتها من حركة في ميداني التجارة والصناعة .

وأما السباقات ، فان الخديو كان يحبها ، في طاصتى ملكه ، على نفقة جيئه الخاصة ، ويدعو اليها من شاء من الوجهاء والأعيان والتزلاء الأجانب . فيقدم لهم المرطبات والحلوى والفواكه المتنوعة . فكانت الدعوة اليها تعتبر منة وشرفا يرفعان من قدر المدعو ؛

السباقات

ولذا ، فان السراة كانوا يتسابقون اليها ، فضلا عن السوقة والعامة ، للتفترج عليها من بعيد . ولما كانت المقامرة أساسها — وطبع الانسان مقامرا — فان ازدهام الأقدام في تلك السباقات كان شديدا ، غير مألوف إلا في الاحتفالات الدينية ، بالرغم من أنها كانت تقام ، من العاصمتين ، على بعد يلزم قاصدها باحتمال مشقة . فسباقات مصر كانت تحيا في العباسية ، وسباقات الاسكندرية في القبارى ، أولا ، ثم ما بين الحضرة وسيدى جابر ، حيث أقيم ، فيما بعد ، نادية الخالى ، على الأرض التى باعها له دائرة الأمير ابراهيم باشا ، زوج الأميرة زينب هانم بنت (اسماعيل) الجزيرة المفضلة . وكلتا الجهتين ، بالنسبة لعدم وجود خطوط ترامواى أو سكة حديدية توصلهما بالعاصمتين ، كانتا قصبتين ، علاوة على كونهما رملتين ، وأن الطريق اليهما كانت تربة عثيرة .

وكثراقتناء السراة الخيول ، لتدريها على الجرى ، عساها تفوز في تلك السباقات ، وبلغ من اهتمامهم بها أن على شريف باشا ، صاحب السراى الكبيرة المشهورة بشارع عبد العزيز ، المؤجرة الآن الى راهبات المحبة ، ورئيس محكمة مصر التجارية في ذلك العهد — وكان من أكبر غواة تلك الخيول — لم يكد ذات صباح يفتح جلسة محكمته إلا وأتاه سائسه ، وهمس في أذنه أن جواده الفلانى — وكان من أحسن خيوله — مريض جدّا ، يخشى عليه . فنهض على باشا مذعورا ، وأعلن رفع الجلسة ، وترك القضاة والمتقاضين ، وذهب ليعول جواده المريض ^(١) !

وكانت السباقات تقام ، عادة ، كل خمسة عشر يوما ، ومعظم ”الجوكر“ أى راكبي الخيول ، فيها من السودانين ، وإلا فانجليز . وأهم سباقات عهد (اسماعيل) السباق

(١) أنظر : ”باريس بالقاهرة“ ص ٢١٩

المقام في اليوم السادس عشر من أيام الأفراح، التي أحييت مهرجاناتها أربعين يوما، احتفالا بزواج الأمراء محمد توفيق وحسين وحسن والأميرة فاطمة هانم، أولاد الخديو في سنة ١٨٧٣ فان "الجوكر" فيه، كانوا مرتدين ملابس حريرية، وفاز منهم راكب جواد للخديو عينه، يقال له "قبارى" وراكبو جياد نظير أغا، وعلى شريف باشا، واسماعيل بك. وامتاز ذلك السباق عن غيره، بأن هجنا جرت شوطا فيه؛ وبأن مقصفه كان من أنغر مايقع في خلد بشر أوتراه عين؛ وأن المدعويين اليه كادوا يغطون بعددهم وعديدهم صحراء العباسية على اتساعها.

تقدم حلوان

وأما حلوان، فان الخديو— بعد ما ظهرت مزايا مياهها المعدنية الكبريتية، ومنافعها للاستحمين بها— وطن نفسه على جعلها "إكس لي بن" نصرية شتائية، يؤتمها رعاياه والسائحون (التوريست) للاستفادة منها. فما فتى يشجع على إقامة المباني والفنادق فيها، بهمة لا تعرف الملل؛ ويقدم، هو نفسه، المثل الصالح في ذلك، بإنشاء قصر نفخ في تلك الضاحية العاصمية، للأميرة والدته سنة ١٨٧٧ الى أن تم له مرغوبه؛ وبرزت حلوان في حلة من الترغيب حملت الكثيرين من السراة على اتخاذها مقرا لهم، وكثيرين من الغربيين على قصدها، في فصل الشتاء، لتمضية فيها. وبلغ من إعجاب الناس بهوائها ومياهها أن المسيو بلان (Blanc) صاحب كازينو متي كارلو، الشهير بامارة مونكو، وكازينو همبرج بألمانيا، عرض على الخديو مبلغا جسيما من المال ليصرح له بفتح كازينو فيها للقامرة، على شاكلة دينك الكازينين؛ فاعتبر (اسماعيل) مليا، عواقب إقامة مثل ذلك المحل؛ ونظر الى المستقبل نظرة من يستطلع أسراراه. فرأى أموال أسرته ورعاياه تذهب الى غمرات ذلك المكان؛ فتنباع منه مأسآت تلهس العائلات لباس السواد والحداد؛ وفرض. ورفض

كذلك، للأسباب عينها، مبلغاً أكبر، عرضه عليه الرجل ذاته، ليصرح له بفتح كرسال للقاهرة في القاهرة .

فلو كان (اسماعيل) الأمير المتعطش الى المال، الذي يصفه أعداؤه، الراغب في الحصول على القود من أى باب ولو ضاراً برعاياه، لما أحجم عن قبول المبلغين الكبيرين اللذين عرضا عليه، ولبرّر نفسه بحجة رغبته في صرفهما فيما يعود على مصر بالخير، سابقا في تبرّره بهذه الوسيلة، المستر سسل رودز المشهور، الذي يروى عنه أن الظروف جمعتة، يوما، في حفلة مع الكولونيل جوردن، عقب عودة هذا الرجل البوريتاني المذهب من الصين، حيث كان قد أنحد ثورة التايننج . فقص جوردن على الحاضرين كيف أن امبراطور الصين، لكي يكافئه على خدماته العديدة الجليلة، لاسيما في إنحامه نيران تلك الثورة الهائلة، التي كادت تذهب بعرشه، أخذه الى حجرة ملأى ذهباً، وقال له : «خذ كل ما فيها . فانه مكافأتى لك على ما فعلت ! » فرفض جوردن قائلاً : «إني لم أعمل إلا الواجب على . ولست أستحق على أدائى واجبي مكافأة ما ! » فأظهر سسل رودز تأففا من ذلك، واستنكاراً له . فالتفت جوردن اليه وسأله : « ترى، لو كنت مكافى، أكنت تقبل ؟ » فأجاب سسل رودز : « بلا شك ! وكنت استخدمت ذلك الذهب في اكتساب امبراطورية جديدة لبريطانيا العظمى ! » .

على أن أكبر تعديل اجتماعى أدخله (اسماعيل) على حياة أمتة المصرية القومية، وأكبر هزّة، بالتالى، هزّها عقليتها، في صميمها، انما هو عمله على إبطال النخاسة والرق وتحرير العبيد .^(١)

إبطال النخاسة
والرق

(١) أهم مصادر كلامنا عن الرق وإلغاء النخاسة، فيما يختص منه بالتاريخ المصرى في عهد اسماعيل، هى : "مصر كما هى" لماك كون، و "مصر" لما لورق، و "اسماعيلية" للسير صموئيل بيكر، و "مصر ومحمد على" لمادن .

الرق في الاسلام

فان الرق ما قفى رفيق الحروب الاسلامية ، حيثما دارت رحاها ، وأليف الحياة العائلية الاسلامية ، حيثما قامت معالمها . لا لأنه أصل من أصول الدين والحشمة الاسلامية ، كما كان يعتقد الأوروبيون ؛ ولكن لأنه ، من الوجهة الحربية ، موروث عن القرون التي سبقت الاسلام ، وقد عمل الاسلام على نحو هذا الإرث من نفوس المسلمين فأوصى النبي صلى الله عليه وسلم كثيرا بالرقيق خيرا وحض على عتق من وقع في الرق ووعد بالثواب الجزيل من الله تعالى على هذا العتق حتى أصبح من قواعد الاسلام تشوف الشارع للحرية الشخصية . ولكن المسلمين بعد القرون الأولى انغمسوا في أسباب الترف ، واندفعوا في تيار اللذات ؛ فأدى ذلك بهم الى انهمول والكسل اللذين أصبحا ، فيما بعد ، من أكبر أسباب انحطاطنا في مضمار الحياة العملية ، وعدم أخذنا بما قيل لنا من أن ”نعمل لدنيانا كأننا نعيش أبدا“ ؛ وأدى بنا من جهة أخرى ، الى حمل قول الكاتب العزيز (وما ملكت أيمانكم) على إباحة استرقاق المرأة المسلمة من طريق البيع والشراء .

فأقبل فقراء المسلمين ، لا سيما في الكرج والقوقاز ، يبيعون أولادهم ، باختيارهم ، وهم يرمون بذلك الى التخلص من عبء تقويم أود معاشهم ، من جهة ؛ والى التطويح بهم في بحر الحداث ، من جهة أخرى ، عسى أن تذهب أمواجه بهم الى شواطئ السعادة والعز . فان كانوا إناثا ، ربما تزوجن من بيك أو باشا أو وال أو من السلطان ؛ وان كانوا ذكورا ، ربما ترقوا الى أعلى المراتب ، فأصبحوا أمراء جيوش ؛ تحافظ باشا صارى عسكر آخر جيش عثمانى قاتل (ابراهيم) الهام ؛ أو رؤساء دولة ، تكسرو باشا كبير وزراء السلطان عبد المجيد ، وألد أعداء (محمد علي) العظيم .

وأقبل أغنياء المسلمين يقتنون أولئك الفتيان والفتيات ، ويختصون بالفتيات لقضاء لذاتهن وأوطارهن ، وهم لا يعتقدون أنهم ، بذلك ، يرتكبون إثماً ، أو يأتون نكراً ، جهلاً منهم بأصول دينهم . فاضطروهم اكثارهم من ابتياع الجوارى واقتنائهم لمن في بيوتهم الى الاستمرار على اقتناء الخصبان لحراستهن ، وإلى الاكثار من شراء الإماء السود لخدمتهن .

ولكنّ إغلاق باب الحروب أدى الى تعذر الحصول على الطلبين . فنشأت من نشوء النخاسة ذلك النخاسة وترعرعت ، وفشت فشوا عظيماً ! والنخاسة هي صيد السود ، صيدا ، وتقييدهم بالحديد ، وسوقهم الى أسواق بيع الرقيق ، كالأنعام ، حتى لقد يموت كثيرون منهم في الطريق !

ولم يكن العالم المسيحي الغربي أقل تمسكاً بمبدأ الاسترقاق من العالم الاسلامي الرق في المسيحية في الزمان المتأخر ولكن لدواعٍ غير دواعيه . فالمسلمون كانوا يبتغون من الرق ، على العموم ، التسرى والترف ؛ وأما العالم المسيحي فكان يبتغى منه الاستغلال والنفع . فكانت نتيجة اختلاف الغرض بينهما أن العالم الاسلامي ، على العموم ، كان يعنى بالرقيق اعتناء المرء بوسائل لذاته ، ويعامله معاملة العضو في عائلته ؛ بل كثيراً ما يزوج الأرقاء من بناته والرقيقات من أولاده . ولو أن هناك استثناءات نادرة قد تؤخذ حجة على خلاف ذلك : كإقدام أحمد الجزار باشا ، وإلى عكا ، في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ، مثلاً ، على قطع أنوف جواريه ، وآذانهم ، ونهودهم ، وألستمهم على سبيل التسلية والتفكهة ؛ وإقدام (ابراهيم) الهام نفسه ، في ساعة غضب شديد ، على قتل مملوكه المفضل عثمان ، لذهابه الى الحمام بدمشق بدون إذن منه ، وأمره بدفنه ، بحيث تظهر قدماء خارج الأرض فتأق الكلاب

وتنهش جثته^(١)، أو إقدامه يوما، شرب فيه أحد أولاده، وهو طفل، لبنا، فاعتراه ألم، فاضطربت والدته واتهمت أربعا من جواريتها بأنهن سممنه، على إصدار أمره بالقائهن حالا في النيل، قبل التثبت من صحة التهمة — وقد كانت كاذبة^(٢)؛ أو كإقدام (عباس) على الأمر بخياطة شفى جارية من جوارى قصره صادفها تدخن في إحدى طرقاته — وكان التدخين محظورا على أمثالها وغير مسموح به في القصور إلا لرباتها، أزواج أربابها الشرعيات .

على أن هذه، كما قلنا، كانت استثناءات نادرة . ولذا فإن الرقيق في الاسلام لم يكن يشعر بأنه تعس، أو ممتن ومحقر . بل كان يفتخر بانتسابه الى مواليه، ولا يبنى عن الحال التي هو فيها عوجا .

وأما العالم المسيحي الغربى، فكان يعامل الرقيق، على العموم، معاملة غلظة وقسوة؛ فيتعبه ويشقيه على نسبة الفائدة التي كان ينتظر أن تعود عليه من زيادة أتعابه وإشقاؤه . وكان الرقيق فيه يشعر، شعورا لا مزيد عليه، بذله وحقارته وبؤسه، ويرغب، من صميم فؤاده، في أن يتخلص، ولو بالموت، من المصيبة التي هو فيها .

الرق في البلاد
المسيحية غيره
في الاسلام

فأدى ذلك الى نشوء حركة في العواطف والأفكار، أخذت تعمل عملا حثيثا على إبطال الرق، واجتثاث جذوره .

نشوء الرغبة
في إبطال الرق

تلك الحركة بدت، على الأخص، في إنجلترا، في أواخر القرن الثامن عشر، بهمة نفر من رجال الفضل، أشهرهم جرانفل شرب، الذى ما قئ، مدة نصف قرن برمته،

(١) "مصر" لمرسيل : أنظر في الكتاب الجزء المعنون "مصر الحديثة" ص ٥٠

(٢) أنظر : الكتاب عينه والجزء ذاته ص ٥٠

يمجاهد في سبيل إبطال الرق؛ وبمساعي الرجال الانجلييين المعروفين باسم "الكويكرز" أي (الراجفون) الذين قدموا الى البرلمان البريطاني طلبا بإبطاله .

ثم أقبل كلاركش ينشر مؤلفاته ، ويبذل همته للغرض عينه؛ وانضم اليه ويلبرفرس بعد ذلك بقليل ، ولا مقصد له من الحياة سوى حمل البرلمان على اصدار قانون يبطل الرق والاسترقاق . فجاهدا معا ، جهادا طويلا ، أقامهما في مصاف أكبر المحسنين الى الانسانية قاطبة .

فتأسست في يونيه سنة ١٧٨٧ لجنة مؤلفة من اثني عشر عضوا، معظمهم من "الكويكرز" لإبطال الاتجار بالرقيق . ولكنها صادفت مقاومة عنيفة من أجل رجال العصر ، وعداء شديدا . فلم تبال، وقدمت على لسان ويلبرفرس طلبا الى البرلمان في سنة ١٧٨٨ ؛ وما زالت تنشر مجهوداتها ، ويبذل ويلبرفرس أمواله وجهوده ، حتى فاز بمرامه ؛ واستصدر من البرلمان الانجليزي في سنة ١٨٠٨ قانونا بإبطال الاتجار بالرقيق .

فاقتدت الحكومة الفرنسية بالبرلمان البريطاني ، وأصدرت في سنة ١٨١٥ أمرا قضى بما قضى به ذلك القانون . على أنه كان قد سبق للجمعية الدستورية الفرنسية أن اعترفت بقرارها الصادر في ١٥ مايو سنة ١٧٩١ بمساواة عموم البشر في الحقوق الشخصية ، والمدنية ، والاجتماعية ، بضرب الصفح عن جنسهم ، وملتهم ، ولونهم .

وسار مؤتمر فيينا في سنة ١٨١٥ في الطريق ذاتها . فنع هو أيضا الاتجار بالرق .

على أن الاسترقاق لم يزل، مع ذلك، جاريا : لأن مبدأ الرق نفسه لم يحظر وإن حظر الاتجار بالرق، وقضت على النخاسة قرارات مؤتمرى إكس لاشابل سنة ١٨١٨ و فيرونا سنة ١٨٢٢ الدوليين .

فأنستت في سنة ١٨٢٣ جمعية تحت رئاسة كلاركش ، وويلبر فرس ، وبكستن ، في إنجلترا ، غرضها العمل على تخفيف ويلات الأرقاء ، وإبطال الرق تدريجيا في الممتلكات الانجليزية . ولكن الكويكة اليصابات جريك أذاعت نشرة عنوانها : "وجوب إبطال الرق حالا ، لا بالتدرج" حملت بها تلك الجمعية على التخلي عن مبدأ الإبطال التدريجي ، والانضمام اليها في المطالبة بالإبطال السريع . وكانت الأفكار والقلوب قد تلبثت الى خطورة المسألة ، ومنزاتها من الرق البشرى الحقيقى . فوجدت الحركة ، التى قامت بها تلك الجمعية ، أرضا صالحة ، نمت فيها بذور تعاليمها بسرعة عجيبة ، وهب الرأى العام كله يؤيدها ويعضدها .

فأصدر البرلمان البريطانى قانونا فى آخر سنة ١٨٣٢ حدد بمقتضاه يوم أول أغسطس سنة ١٨٣٤ لتحرير عموم الأرقاء في دائرة الممتلكات البريطانية ؛ وخصص مبلغ عشرين مليوناً من الجنيهات لدفع تعويضات منه الى موالى الأرقاء المحررين .

تحرير الأرقاء
في عموم الممتلكات
البريطانية

فما أتى عام ١٨٤١ إلا وكانت بريطانيا العظمى قد حررت نيفا واثني عشر مليون رقيق فى أملاكها الهندية الشرقية وحدها .

فلم تشأ الدول الأوروبية أن تتأخر عنها فى ذلك المضمار الشريف . فأبطلت حكومة السويد الرق فى سنة ١٨٤٦ وسنة ١٨٤٧ ؛ وأبطلته حكومتا فرنسا والدانيمرك فى سنة ١٨٤٨ ؛ وحكومة هولندا فى سنة ١٨٦٢ بدون تعويض لموالى الأرقاء ؛

اقتداء الدول
الغربية ببريطانيا
العظمى

وأبطلته باقي الدول ، بالتدريج ، حتى اسبانيا نفسها ؛ ومع أن الولايات المتحدة الأميركية قوّرت لإبطال النخاسة منذ سنة ١٨٠٨ وأصدرت قانونا في سنة ١٨٢٠ اعتبرتها ، بموجبه ، ضربا من ضروب القرصنة ، فإن مبدأ الرق لم يبطل فيها ، تماما ، والعمل به لم ينقطع كلية ، إلا بعد أن قامت الحرب الأهلية عليه بين ولايات الشمال وولايات الجنوب ، وفازت الأولى — وكانت ضدّ مبدأ الرق — على الثانية المتحيزة له ، فأجبرتها على الرضوخ لإرادتها .

ولما لم يعد يبقى من رق في العالم إلا في البلاد الاسلامية ، للأسباب التي سبق لنا ذكرها ، تحوّلت مجهودات مبطليه والمطالبين بإبطاله ، الى تلك البلاد ؛ وكان قد غاب عن أنظارهم أن الرق في الاسلام غيره في النصرانية ، وأن فسكال كان قد قال ، منذ نيف ومائتي سنة : « ما هو صواب في هذه الجهة من جبال الپيرنيات قد يكون غلطا في الجهة الأخرى منها ! » .

فشرعوا يؤلفون الجمعيات لإبطال الرق في الدول الاسلامية ، ويتدبّون الوفود لمقابلة عواهلها ، ومفاتحتهم في هذا الشأن ؛ ويحضون دولهم على التداخل في الأمر ، ووضع حدّ « لذلك العار الانساني الذي لا يطاق » .

فحملت الحكومة الانجليزية السلطان عبد المجيد ، بما كان لها عليه من أياد ، بسبب تداخلها بينه وبين تابعه (محمد علي) ، وإذلالها هذا بين يديه ، على وضع نقرة في فرمان الذي أصدره اليه في سنة ١٨٤١ مؤدّاها : « أن أبطل صيد السود . فإنه عمل لا يتفق مع مبادئ العدالة والانسانية ! » .

على أن لا انجلترا ولا عبد المجيد كانا يقصدان ، من مثل هذا القول ، حض (محمد علي) على إبطال النخاسة . أما انجلترا ، فانها ، من جهة ، كانت تجهل فظاعة

تحول الجهود
لإبطال الرق
في العالم الاسلامي

النخاسة في السودان — لأن تلك الفطائع لم تعرف في أوروبا إلا بعد رحلات ليفنجستن ، وبيكر ، وستانلي ؛ ونشر هؤلاء الرحالين الأفاضل البيانات التفصيلية عنها — ولأنها ، من جهة أخرى ، كانت تشعر بأنه لا يحسن أن يخاطب بإبطال النخاسة أمير مسلم ، بينما أن معظم الدول الأوروبية والأميركية المسيحية لا تزال مجيزة لها . وأما عبد الحميد ، فلا أنه كان يعلم أن إبطال صيد السود يقضى ، حتماً ، بإبطال الخصيان ، ولم يكن في وسعه الاستغناء عنهم .

فغاية ما فهمه (محمد علي) من الفقرة التي زيدت في فرمان سنة ١٨٤١ هو أن إنجلترا والسلطان يخشيان منه عودا الى صيد السود لتجنيدهم على غير علم منهما ، في جوف البلاد ، وأنهما يأبيان عليه ذلك . ولا يبعد أن فهمه كان في محله . غير أنه كان قد صمم تصميميا باتا على عدم إعادة الكرة على الدولة العثمانية ، وكان قد اختبر ، من جهة أخرى ، قلة صلاحية السود للجندية في غير السودان ، فلم يكن يهمه البتة ، قنص السود ، لا اتخاذ جيش منهم ؛ ولا همه ، يوما في حياته ، اقتناصهم لاسترقاقهم ، واتخاذ خصيان منهم . بل كان يهمه ، بالعكس ، عمار السودان وتقدمه ، كما دل سفره اليه في سنة ١٨٣٩ ، وزيارته لأبعد أصقاعه ، حتى الفازوغل ، بالرغم من أن سنة كانت فوق السبعين ؛ وإقامته محطات عسكرية على ضفتي النيل ؛ وإنشائه مدينة الخرطوم عند ملتقى النيلين الأبيض والأزرق ؛ وإعلانه حرية الملاحة على النيل الأبيض ؛ وإبطال تجارة الرقيق ؛ وكما دل ، أيضا ، تشجيعه رجال العلم كسبيك ، وجرانت ، وبلتروني ، وغيرهم ، على جوب البلاد واستكشاف أسرارها . ولكن رجال الحكومة المصرية وموظفيها ، في أيامه ، وأيام خلفائه الثلاثة الأول ، بل في أيام (اسماعيل) ذاتها كانوا يدبرون الغزوات في أعلى النوبة والسودان ،

ويشنون الغارات على قبائل السود ، فيصطادون منها ما يمكنهم صيده ، ويبيعونه في أسواق الرقيق بالخرطوم والقاهرة وغيرهما ، فيصيبون ، من ورائه ، أربابا طائلة .

فذا ذلك (بسعيد باشا) الى السفر بنفسه الى السودان في نوفمبر سنة ١٨٥٧ بصحبة جيش عدده خمسة آلاف رجل ، تخلى عن معظمه حالما جاوز الحدود المصرية ، ولم يصطحب منه ، الى زبر ، سوى خمسمائة فارس — فقابل في زبر وجهاء البلاد ، وأظهر لهم نيته في تحسين أحوال السودان وتشجيع وسائل العمران فيه ؛ وأعلن رغبته في إبطال تجارة الرقيق . ثم قام الى الخرطوم ، فبلغها في ١٠ فبراير سنة ١٨٥٨ ؛ وبعد أن أوشك أن يعزم على التخلي عن السودان برمته ، ليأسه من إصلاحه ، قبل رجاء من رجاء في تغيير عزمه هذا ، من الوجهاء ، وأمر بإجراء عدة تعديلات إدارية ، بجعل كل مديرية مستقلة عن الأخرى ، لا ترجع في أحكامها إلا الى مصر ؛ وعدة إصلاحات ، كتنظيم البريد بين الخرطوم ومصر على المحجن بطريق كروسكو ؛ وكتخفيض الضرائب على الأتليان والسواقي ، ومنع الجند من جمعها ، وإناطة ذلك بمشايخ البلاد على أن لا يجمعوها إلا بعد الحصاد ؛ وكترتيب عقد ناد من الأعيان في الخرطوم ، كل سنة ، للنظر في راحة البلاد ؛ وإنشاء محطة عسكرية على نهر سوبت لمراقبة تجار الرقيق ، وقطع دابر النخاسين . ولما عاد الى مصر ، فكر في إنشاء سكة حديدية تجمع بين القطرين ، وتسهل مراقبة سير الأحكام واعتدالها ، مهما بعدت الشقة ، بين الولايات ولكنه لم يتمكن من إبراز فكره هذا الى حيز الوجود ، كما أن إعلانه إبطال الرقيق لم يجد نفعاً ولا أفادت المحطة العسكرية

على نهر السوبت شيئا، لأن البلاد لم تكن ناضجة لإبطاله، ولا راضية به؛ ولأن الحياة الاجتماعية لم تكن لتستغنى عنه^(١).

فعاد المطالبون بإبطاله من الغربيين إلى النفخ في أبواقهم، وهم لا يدرون من الملموم في إبقائه.

فلما آل العرش إلى (إسماعيل)، وصمم هذا العاهل، كما قلنا، على إدخال بلاده، بصراحة، في مضمار المدنية الغربية، وطن نفسه على إبطال الرقيق، توطينه إياها على إلغاء العونة والسخرة كقول فون ستيفان في كتابه "داس هويجي إيجتين ص ١٥٣"، وكانت النخاسة، إذ ذاك، في أشدها، بالرغم من مقاومة (محمد علي) و(سعيد) لها، وبالرغم من عمل الحكومة المصرية على تقليل توريد الأرقاء، نيلا، وإبطالها أسواق الرقيق الرسمية بمصر والاسكندرية وطنطا وغيرها من البنادر!

"فالبخارة" في جهات النيل الأبيض، و"النهضة" في جبال النوبة وجبال فازوغلي، وفي جهات كردوفان الجنوبية، كانوا لا يفتأون عاكفين على صيد السود بقوة السلاح، كأنهم وحوش برية؛ وسبيهم والسير بهم إلى أسواق الرقيق في الأبيض وفاشوده، والقلابات، حيث كان الجلابون يشترونهم منهم؛ وبعد أن يبيعوا أقلهم قيمة في أسواق الخرطوم، والمسامية، وود مدني، وسنار، والقضارف، وكسلا، وبربر، وشندي، ينزلون بأقوامهم وأجلهم إلى مصر، إما عن طريق النيل، في مراكب يرفعون عليها رايات دول غربية، ليحتموا بها؛ وإما عن طريق الصحراء، إلى أسيوط، حيث كان يوجد معمل للنخس، يديره قسوس من الأقباط

(١) أنظر: مريشو "مصر المعاصرة" في الكلام عن السودان، وإدوين دي ليون "مصر الخديوية"

حازوا، في أنهم من أمهر الناس في إجراء ذلك العمل الفظيع، شهرة شائنة؛ وينسلون منها سرا إلى مصر والاسكندرية، وأهم بنادر القطر، ويعرضون بضائعهم البشرية على الراغبين فيها، إما باطلاع رجال الحكومة، وموافقتهم الصامتة؛ وإما خفية وخلصة بمساعدة شركاء لهم معلومين.

وكان ثمن الولد الأسود أو البنت للسوداء التي من عمره، ما بين عشرة جنينيات، واثني عشر جنينياً؛ وثمان الصبي الحبشي، ما بين ٢٠ و ٣٠ إلى ٩٠ جنينياً ومائة جنينياً؛ وثمان البنت الحبشية التي سنّها ١٠ بين الثانية عشرة والسابعة أو الثامنة عشرة، من ٧٠ جنينياً إلى ١٠٠ جنينياً؛ وكان ثمن الرقيقات التي سبق استخدامها من أرخص من غيرهن، إلا إذا كنّ من صاحبات الحرف، كأن تكن طاهيات أو ماشا كل ذلك. فأنهنّ، في مثل هذه الحال، كنّ يبعن بثن أعلى. وأما الخصيّان، فكانوا أعلى ثمناً من الجميع، لندرتهن. والسبب في ندرتهن قلة نجاح عملية الخصى، وموت تسعين في المائة من الذين كانت تعمل لهم.

وكان يوافي جلابو الرقيق الأبيض جلابي الرقيق الأسود إلى تلك الأسواق. والفرق بين الرقيقين جسيم جدّاً: لأن الرقيق الأبيض كان اختيارياً؛ وأما الأسود، فكان مجلوباً قسراً. وكان ثمن الجارية البيضاء يختلف بين ٢٠٠ جنينياً وخمسمائة، ويتراوح، أحياناً، تبعاً لجمال الجارية المبيعة، ما بين ٨٠٠ جنينياً وألف جنينياً.

وكان الراغبون في الشراء كثيرين، إما لسدّ فراغ أحدته الموت في عدد الأرقاء الموجودين في بيوتهم — والموت كان كثير الزيارة للأرقاء، وأغلب ما كانت أعمار هؤلاء البؤساء قصيرة! — وإما للغلاة في مظاهر الأبهة والترّف. فقد كانت توجد بيوت غاصة بالمئات من الجوارى، ولا يعرف أربابها منهنّ إلا القليلات. فيقبلون،

أفرادا أفراداً ، على محلات الجلادين ، ويشترى ما يطيب لهم من الرقيق المعروض ، وهم أبعد من أن يفتكروا ، حتى ولا في المنام ، بالفظائع والآثام والجرائم التي ارتكبت في سبيل تموين بيوتهم ، وسدّ حاجة معيشتهم القومية ؛ أبعد من أن يفتكروا بأن النخاسة كانت تنتزع ، سنوياً ، أكثر من خمسين ألف أسود من حقولهم وروباهم ومراعيهم ، فلا يبقى منهم ، حياً ، كل سنة ، بعد المشقات التي يقاسونها ، سوى عشرة في المائة ؛ وأن النخاسين كانوا ، حتى بعد وصول الرقيق إلى مصر ، يحتفرون حياة أولئك البؤساء إلى درجة أن اثنين منهم تخصم ، مرة ، على ملكية بنت سوداء ، فطعنهما أحدهما بمنجبر ، لئلا يأخذها خصمه .

هكذا تشتري موسرات الغرب ، وعقائل كبار سراته وذواته الدنكلات والتطريزات والأشغال اليدوية اللسائية الأخرى بمن صغراً أو عظم ، وهن لا يفتكرن ، لحظة ، بأن أيدي فتيات بأوسات ربما أمضين غالب أيامهن بدون عشاء ، هي التي اشتغلت ، في سهرات الليالي الشتائية الطويلة ، وعلى نور الزيت الضئيل ، تلك الحاجيات التي يتطلبها الظرف ، وتوجبها الكياسة .

وكان الجلادون يتحاشون بيع رقيق إلى أوروبيين ؛ ولا يقدمون على ذلك ، إلا بحيلة كبرى ؛ لعلمهم بأن معظم الفرنج مياलों إلى إظهار تقمّتهم على تجارتهم البشرية ، أو التظاهر بها ، رغبة منهم في وقوفهم موقف المرء ذي الشعور الرقيق والإحساس الشفيق !

فما مضت على تبوء (اسماعيل) عرش أبيه وجده بضعة أشهر إلا وأصدر أوامره المشددة إلى موسى حمدي باشا ، المعين من قبله حاكماً عاماً على السودان ، تتعقب تجار الرقيق وقطع دابرهم . فالتقى موسى باشا في تلك السنة عينها سنة ١٨٦٣ القبض

انضمام اسماعيل إلى
الحركة التحريرية

على سبعين مربجا مشحونة بالأرقاء بين كاكا وفاشودة، وأتى بالمسيبين الى الخرطوم .
ثم أحضر ملك « الشلك » من فاشودة ؛ فسلمه الرقيق الذي أخذ من بلاده ، ورجعه
بالهدايا اليها . ووزع الباقي على التجار والموظفين لتربيتهم . وأما النخاسون ، فانه
زجهم في السجن ، ولم يخرجهم منه حتى تعهدوا بعدم العودة الى مثل تلك التجارة —
وعود عرقوبية باطلة !

على أن (اسماعيل) كان يعلم علم اليقين بأن إبطال النخاسة يستدعي ، أولا ، إبطال
الرق بصفته حالة اجتماعية ، لأنه علما . ولكن أنى يتأتى إبطاله ، وتقاليده شعبه ،
ومصالح جانب عظيم من رعاياه واقفة بجانبه ، للدفاع عنه ؟

ولكن عزيمته لم تكن لتنتهي أمام عقبات ، مهما كان نوعها ، ومهما كانت جسامتها ؛
وما لم يكن يستطيع مصادمته ، جبهة لجبهة ، كان يصادمه جنبا لجنب . قنسلح ، إذا ،
بالمبدأ الديني القاضى بجواز تحرير كل عبد يسىء مولاة معاملته ؛ وأصدر حالا بعد
ارتقائه العرش أمرا بتحرير كل عبد أو أمة يثبت على سيدهما أنه أساء معاملتهما^(١) .

فشعر العالم المصرى بأنه هوجم في عقرداره ؛ وأحس بسنان الرمح الموجه اليه ،
يمس صميمه . فهب لدفع الهجمة والاعتصام منها ، وراء حصن مبدأ ديني آخر ،
وهو المبيع للسيد أن يعاقب عبده أو أخته ، المرتكبين سرقة . وشرع كل سيد يدفع
تهمة الإساءة الى عبده ، المرتكن عليها لتجوز عققه من ربقته ، بتهمة سرقة يرمى
عبده بها .

وبما أن شعور القضاة ، قاطبة ، كان في جانب السادة ، فما من عبد نجح مطلقا
في إثبات دعواه ولا نجح أحد في تحرير عبده أراد. تحريره بهذه الوسيلة ؛ وكاد الأمر

(١) أنظر : مالك كون "مصر كما هي" ص ٣٢١

الذى أصدره (اسماعيل) يؤول الى مجرد البقاء حبرا على ورق ، لتحزب المطلوب منهم تنفيذه على عدم تنفيذه .

فعدّل (اسماعيل) وجهة هجمته ، وحوّل السلطة في الحكم في دعاوى الأرقاء الطالبين التحرير من القضاة الشرعيين الى قناصل الدول الأجنبية . وأمر الهيئات الأهلية الحاكمة بإصدار العتق وقيده ؛ كلما طالبهم قنصل بذلك ^(١) .

فكان كأنه تجنب "شلا" للارتطام "بكاردي" ^(٢) أو ، كما يقول المثل العربى ، "كالمستجير من الرمضاء بالنار" ، فان القناصل لى يرضوا رأى الأوروبي المطالب بإلغاء الرق وإبطال الاتجار به ، أخذوا يحكمون بتحرير كل مشتك ، بدون تحقيق شكواه ، والتثبت من صحتها . وبلغ من المتولى أعمال القنصلية البريطانية بالمنصورة سنة ١٨٧٣ - ولم يكن ، حتى ، نائب قنصل ! - أنه فى ظرف شهر واحد حرر تيفا و ١٧٠٠ رقيق . ولولا أن حجة أرباب العائلات ارتفعت حتى تناولت حنان السماء ، فأوجبت تداخل ذوى الشأن ، لحز ذلك المحترم كل أرقاء المديرية .

فضرب (اسماعيل) أنماسا فى أسداس ، لما رأى رغبته يعاكس تحقيقها خصومها وأصدقائها ؛ واضطر الى تعويض عموم أصحاب الأرقاء الذين حررهم ذلك المتولى بدون حق ؛ كما أنه اضطر الى تضيق سلطة القناصل وإشراك الهيئات المحلية الحاكمة معهم فى تحقيق الشكاوى التى يقدمها الأرقاء ضد مواليمهم .

ولشعوره باضطراب رأى العام حوله ، بحق ، بسبب التطرف الذى حصل من العنصر الأجنبى ، كلف نوبار باشا ، وزير خارجيته ، فكتب الى قنصل إنجلترا

(١) أنظر : ماك كون "مصر كما هى" ص ٣٢١

(٢) هما صغيران هائلان فى بوزا مسينا يقابل أحدهما الآخر ويمخا فهما الملاحه .

العام كتاباً أذيع للآل، أوقفه فيه على حقيقة نيات الخديو، وذكره «بأن الدول الأجنبية لا سيما إنجلترا، لما حررت الأرقاء عوضت أصحابهم ؛ وأن الخديو، بصفته أميراً مسلماً، لم يمكنه، فيما أصدر من أوامر متعلقة بتحرير الأرقاء، أن ينسى أن واجب عرشه يقضى عليه بحماية ما يقتره الدين، وتوجب العادات والتقاليد القومية احترامه. ولذلك اقتضت إرادته أن يحزّر المساءة معاملتهم من الأرقاء لا كل من طلب العتق منهم^(١)» .

والذى زاد فى امتعاض (اسماعيل) فى هذا الشأن، هو أن الغربيين أنفسهم الذين كانت بلادهم وحضارتها تطالبه بإلحاح بالعمل على إبطال النخاسة والرق فى بلاده، كانوا أكبر عقبة تصادفها مساعيه المبذولة فى السبيل الموصل الى ذلك بما كانت امتيازاتهم تضمن لهم من سلامة فى متاجرهم غير الجائرة، وتحميمهم من عقاب فى إقدامهم على مخالفة أوامره؛ وقد أظهر امتعاضه هذا بقوة لهجة يعجب بها، فيما أجاب به، بلندن، رجال وفد الجمعيات الانجليزية والفرنساوية لمقاومة النخاسة والرق، الذين اغتبنوا فرصة وجوده فى تلك العاصمة فى سنة ١٨٦٧، وطلبوا مقابلته ليرفعوا اليه رغبة تلك الجمعيات فى أن يحقق خديو مصر أمنية الحضارة الغربية، وأمل الانسانية الراقية فيه .

فانه أذن لنوبار باشا بادخالهم عليه، والقيام بأمر الترجمة بينه وبينهم، عملاً بمقتضيات الرسميات، ولو أن (اسماعيل) كان يتكلم الفرنسية كأحسن متكلم بها فيهم . فقابلهم بلطفه المعهود الخلاب، الذى كان يسحبه كل من يعادته، فيميل بعواطفه اليه كيفما شاء . وقال لهم بالتركية، فترجم نوبار كلامه بالفرنساوية :

(١) أنظر : ماك كون "مصر كما هي" ص ٣٢٢

«إنه منشرح تمام الانشراح لمقابلة حضرات أعضاء الوفد، بصفتهم توابا عن الجمعيات الانسانية الموقرة العاملة على إبطال النخاسة والرق؛ لأنه، هو نفسه، يرغب جدًا في إبطالها، واتخذ أقوى الوسائل لذلك. ولكنه يرى بالأسف، أنه اذا كان في وسعه أن يرغم شعبه على الامتنال لأوامره بالرغم مما في الامتنال لها في موضوع الاقلاع عن النخاسة والرق، من مضاضة على نفوسهم وإضرار بمصالحهم، ومخالفة لتقاليدهم، فانه لا يستطيع عملا مطلقا ضد الأوروبيين أنفسهم، المقيمين في بلاده، والذين هم أكبر المجرمين. فانهم يتجرون بالعاج وريش النعام والصمغ، اسما وحجة، ولكنهم في الحقيقة إنما يتجرون بالرق في مراكبهم النازلة في النيل. فلو أن تلك المراكب لا راية لها، أو كانت الراية المصرية هي الخافقة عليها، لأمكن تفتيشها: فاذا وجد فيها رقيق صودرت وضبطت، فأعتق الأرقاء وعوقب المجرمون، كما وقع في بحر الستة الأشهر الأخيرة من السنة الماضية. فان كومنڈانا وأميرالا مصريين ربما بالرصاص، لإقدامها على مخالفة أوامره، ومساعدة النخاسة وتهريب الرقيق. ولكن المراكب الآتية برقيق ترفع، عادة، راية إحدى الدول الغريبة، لكون أصحابها أوروبيين. فاذا تعرّض لها رجال حكومته ونشأ بينهم وبين أصحابها جدال بخصوص المشحون والحمولة البشريين، فالجواب المفهم هو أن الرجال نوتية والنساء أزواجهم أو سراريهم، والصغار أولادهم. فتغل، بذلك، أيدي السلطة المصرية. ألا فليعلموا أن النفوذ الأوروبي، في مدّة السنين الثلاثين الأخيرة، قد غير مصر تغييرا كلياً. فلو كانت الحكومة المصرية حرة في معاملة النخاسين الأوروبيين معاملتها للنخاسين الخاضعين لسلطانها، لبطلت النخاسة، وبطل الرق بعد مدّة يسيرة. ولكن حكومته غير حرة في ذلك. والواجب يقضى أن تمنحه الدول الأوروبية السلطة

الكافية لاستعمال حق التفتيش في المراكب التي تخفق عليها راية غربية . أما إبطال الرق ، فمسألة أخرى . فالرق موجود في القطر منذ نيف و ١٢٨٣ سنة ، ويكاد يكون ممزوجا بدينه . ولا شك في أنه نظام فظيع ، ويود ، هو ، إبطاله : لأن المدنية والرق بمصريين ذلك . ولكنه لا يتيسر عمل هذا في يوم واحد . على أنه لو بطلت النخاسة ، بطل الرق في ظرف ١٥ أو ٢٠ سنة على الأكثر ، ولما بقي إلا أثر قليل منه . فراه ، والحالة هذه ، مخالف لرأى حضرات زائريه . لأنه يعتقد أن النخاسة أس الرق في بلاده ، وأنه يجب إبطالها ، لكي يمكن إبطاله ؛ فإلغاء الفصلية البريطانية في الخرطوم ، مثلا ، مكنه من العمل ضد النخاسين بنجاح ، ولذا فان الطريقة الوحيدة الفعالة في معاملة التجارة الرقية هي أن تسلمه الدول الغربية بسلطة منع الأوروبيين من الإقدام عليها ؛ ومباشرتها ^(١) ! » .

ولكن امتعاض (اسماعيل) من النخاسين الغربيين لم يكن ليقعد بهمته عن تقييم مشروع إبطال النخاسة والرق الذي وطن نفسه على نفاذه . لأنه كان يعلم أنه بمثابة حجر الزاوية من بناء الحضارة الغربية الذي صمم على إقامته في البلاد ؛ وأنه إن أهمله فقد ينهار ذلك البناء بكيفية لا يعود معها من سبيل الى إعادة الكرة ومحاولة تشييده .

وهو — ولو أنه بعامل تربيته العائلية الأولى ، وتأثير منبهته الأصلي — كان مكثرا من اقتناء الحسان من الجوارى على الأخص ، والجوارى على العموم ، حتى لقد قال بعضهم إن سراياته كانت تحتوى على ألفى جارية ؛ وإنه كان شديد الحرص عليهن ، لا يسمح لأحد برؤيتهن ، ويعاقب أشد العقاب حتى من تجاسر على استراق النظر

(١) أنظر : " مصر الخديوي " لادون دي ليون ص ١٦٧ و ١٦٨

(١) . إلا أنه كان مقتنعا بأن تقلبات الايام كانت قد بلغت بمصر في عهده الى موقف لم يعد معه بدّ لحياتها القومية من أن تحل في جسمها الحضارة الغربية محل الروح القديم ؛ وإلا تفككت وانحلت كما يتفكك وينحل الجسم الهرم ، القائمة فيه روح هرمة . وكان يعتقد أن أهم مميزات الحضارة الغربية إنما هي علاقة المرأة الغربية بالرجل ، ومركزها في الحياة العائلية منه ؛ وهما علاقة ومركزهما ، حتما ، عما يعتقد به الرأي العام الأدبي الغربي في وظيفة المرأة في الوجود . فبينما الحضارات ، التي دالت ، كانت تعتبر المرأة متاعا ، ومتى كانت تحسن الرأي فيها تعتبرها آلة تناسل ، أى أم أولاد ، فإن الحضارة الغربية الحديثة أثبت عليها إلا أن تكون رفيقة الرجل وشريكته في حياته ، تشاطره أتعابها وهمومها ؛ وأفراحها ولذاتها . فدعتها ، لذلك ، قرينته ، أى المرتبطة به ، ارتباط الند بالند ، بينا الحضارات الأخرى كانت تدعوها ”حرمة“ أى ”متاعه“ و”الشيء الخاص به المحرم على غيره“ . فكان يودّ ، اذا ، إبطال الرق ، ليتوصل من إبطاله الى إبطال حياة الحریم . وجعل المرأة بالتربية الجديدة ، التي تعطى لها في المدارس الحديثة ، رفيقة الرجل وشريكته في حياته ، أى جسم جسمه ، وروح روحه .

وكثيرا ما كان يقول في محادثاته في هذا الموضوع الخطير : « إن تعدد الزوجات وعيشة الحریم يبطلان يوم تمكن تربية بنات الفلاحين التربية المنزلية من إحلالهن

(١) وقد كاد يختبر ذلك اختبارا مرّا ، الشبان الثلاثة الذين خاطروا بأقسامهم ، مرة ، وأنسلوا الى داخل بستان إحدى سراياه حيث تفرّجوا ، مليا ، على نسائه يلعبن ويداعبن بعضهن بعضا . فقلعن اليهم أحد الخصيان وحاول القبض عليهم ، فهربوا . فطاردهم وكاد يظفر بهم ، لولا أنه وقع في بركة ماء . فتمكنوا من تسلق السور والإمراع الى مركب كانت على شاطئ النيل . فأخفاهم صاحبها في قاعها ، وأنكر أنه رآهم بالمرّة ، لما أتاه الخصي ومعه شرذمة من الجنّة وسأله عنهم .

في البيوت محل الرقيقات ، اللاتي هنّ مصروف كبير ، وضرر أكبر ، ويوم تجعل ،
التربية المدرسية المرأة رفيقة الرجل وشريكة حياته . أما الآن ، فما هي عادة إلا مادة
ترف ! » .

وللدلالة على أن رأيه هذا كان رأيه الحقيقي ، لا رأيا يتصنع به إرضاء لخواطر
الغربيين المحيطين به ، أو رغبة منه في اكتساب ثناء الرأي العام الغربي ، والظهور أمامه ،
كذبا ، في مظهر الأمير المتحضر الراق ، أبي إلا أن يكون أولاده الثلاثة الكبار أزواج
قرينة واحدة ، وأبي أن يكون لبناته ضرائر عند أزواجهن .

ولئن اعترض على صحة إخلاص شعوره ، في ذلك ، بأنه لم يحجم ، هو نفسه ،
عن الاكثار من الزوجات ، والاستكثار من الجوارى ، فالجواب على الاعتراض هو أن
مثله في شغفه بالاصلاح ، وفي عزيمته على إدخال بلاده في مضمار المدنية الغربية
الحديثة ، كمثل بطرس الأكبر الروسي في ذلك جميعه . فكما أن بطرس ، مع بقاءه
على نقائصه الشخصية ، قد بذل أقصى جهوده لتحرير شعبه من عيوبه القومية ؛
وكما أن بقاءه ، هو نفسه ، على نقائصه الشخصية ، وشعوره بعدم تمكنه من إرغام
قوتها ، وهو الرجل صاحب الإرادة الحديدية ، ربما كان الدافع الأكبر له الى الثبات
في خطة الاصلاح القومي التي رسمها لنفسه ، هكذا (اسماعيل) — وقد وجد ،
باختباره الشخصي ، الذي أرغمه عليه تكييف ماضى جدوده ، مضار إحلال المرأة
من الرجل محل المتاع المحض — أبي إلا أن يتخذ من حاله الشخصية باعثا جديدا
على بذل أقصى جهوده في سبيل تغيير حال قومه .

على أنه لو لم يكن له من نفسه هذا الباعث ، ولو لم يشعر ، من تلقاء ذاته ،
بوجوب القضاء على النخاسة والرق ، للتمكن من تغيير حياة الحريم وإبطال التسرى ،

وتعدّ الزوجات ، فقد كان يجد من احتكاك أفكاره بأفكار أمراء الغرب ، ومن الحوادث الجارية حوله ، ما يولد في نفسه ذلك الباعث .

فان ألبرت إدورد ، برنس أوف ويلز ، وولى عهد المملكة البريطانية — وهو الذى عرفناه ، فى أيامنا هذه ، الملك إدورد السابع — لما كان فى ضيافته فى أوائل سنة ١٨٦٩ كثيرا ما كان يجذب تشديده فى إبطال النخاسة والرق ، ويخلق المناسبات ليحبب اليه فكرة إرسال حملة عسكرية الى عقر دار النخاسين فى أقاصى السودان ، تضرب على أيديهم ، وتقطع دابرهم ، فيحمله على استمراء لذة المجد الذى تنتج أجيال المستقبل بهالته ، ذكره ، إذ تقرر باسمه ، فى تاريخ قومه ، لقب ”مبطل الرق“ فى السودان . وكانت البرنسيس أوف ويلز قرينة البرنس ألبرت إدورد — وهى الملكة ألكسندرا البازة أم الملك جورج الخامس البريطانى إمبراطور الهند — تنضم الى بعلمها فى التحييد والتحبب ، وتضفر بيديها الجميلتين بعضا من الأشعة المتكوّنة منها تلك الهالة !

فتأمل ، يارعاك الله ! ، فى مقدار تأثير ذلك فى نفس (اسماعيل) الكريمة !

ومن جهة أخرى ، فان كبار النخاسين فى السودان — وأشهرهم الزير رحمت باشا — كانوا بسبب إغضاء موظفى الحكومة المصرية عنهم ، بل وضلعهم معهم — وذلك «لأن كل موظف فى السودان ، سواء أكان تركيا أم مصريا ، كان لا يستطيع اجتثاث ميله الى النخاسة والنخاسين» حسب قول شفايفرت ، الرحالة الألمانى — وذلك بسبب تقوى سواعدهم من النخاسة عينها ؛ لتكوينهم ، من الشبان السود ، الذين كانوا يصطادونهم ، وأباق الأعبد ، كتائب شعواء يثنونها فى الأصقاع ، فتنشر مهايتهم ، وتكتسح لهم ، كانوا قد بلغوا بذلك الى درجة من القحة والطمع ، حملت

معظمهم على الطموح الى الامارة والمملك ، فالاستقلال بالجهات المنتشر ظل هيتهم فوقها .

فكان لابد (لاسماعيل) من تشديد عزيمته على كسر شوكتهم ، والبطش بهم ، والحيولة بين زمرهم وبين رؤساء تلك الرروع ، التي كانوا يشنون غاراتهم عليها .
فانتدب ، أولا ، لهذه المهمة ، السير صموئيل بيكر ، مستكشف بحيرة ألبرت نيازا ، بناء على توصية البرنس أوثر ويلز نفسه ؛ وأنعم عليه برتبة فريق مع لقب باشا ، وسماه حاكما على البلاد الاستوائية لمدة أربع سنين ، تبتدئ من أول أبريل سنة ١٨٦٩ براتب قدره عشرة آلاف جنيه سنويا ؛ وسيره اليها على رأس جيش مؤلف من ١٧٠٠ رجل ، معهم ثلاث بطاريات مدافع جبلية ، وبطارية ساروخ ، بعد أن زوده بفرمان من لدنه ، يعهد اليه ، بمقتضاه ، في فتح تلك البلاد ، وإبطال تجارة الرقيق فيها ، وتنشيط زراعتها .

فقام بيكر ، ومعه امرأته ، من السويس في ٥ ديسمبر سنة ١٨٦٩ ؛ وذهب عن طريق سواكن وبربر الى الخرطوم ؛ وفي السابع من شهر فبراير سنة ١٨٧٠ قام منها بثلاثين مركبا ؛ فنزل بالقرب من ملتقى نهر صوبت بالنيل الأبيض ، وبني محطة سماها " التوفيقية " ، تيمنا باسم ولي العهد ، أقام فيها سبعة أشهر . ثم سار في بحر الزراف الى جندوكورو ، فبلغها في ٢١ أبريل سنة ١٨٧١ ؛ وبعد أن أقام فيها شهرا ، رفع عليها العلم المصري ، وسماها " الاسماعيلية " ؛ وجعلها مركزا لحكومته . وفي ٢٣ يناير سنة ١٨٧٢ سار منها ببعض الجند ، جنوبا ، فأنشأ عدة تقط عسكرية . وتقدم الى بلاد يونيورو ، فخلع ملكها « كبريقه » ، لأنه خاتله ؛ وولى بدله مزاحما له يدعى « ريونجا » . وفي ١٤ مايو سنة ١٨٧٢ أعلن ضم بلاد يونيورو الى المملكة

المصرية ، رسمياً ، وأنشأ نقطة عسكرية في عاصمتها "مسندى" ، وهى على ٥٠ ميلا من بحيرة ألبرت نيازا ، وعقد شروطا ودية مع مناسى أوميتزا ، ملك أوجندا ، وبذلك تدرج الى بسط نفوذ الحكومة المصرية من الصوبت الى بحيرة فكتوريا نيازا . ولكن هذا النفوذ لم يدم طويلا في يونيو ١٨٧٣ . فان كبريقا الملك المخلوع جمع جموعه وهاجم بيكر في "مسندى" ولم يكن معه إلا مائة رجل ، فأخلاه ، مضطرا ، في ١٤ يونيو سنة ١٨٧٣ ، وسار الى فاتيكو ، ومنها الى جندوكورو ، فبلغها في أول أبريل سنة ١٨٧٣ أى يوم نهاية مدة حكمه على خط الاستواء . فترك عسكره فيها ، وقام في ٢٦ مايو سنة ١٨٧٣ الى الخرطوم ، ومنها الى مصر ، فوصل اليها في ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧٣ ، واستعفى من وظيفته ، فقبل استعفاؤه . وقد كتب عن قيامه بمهمته هذه كتابا سماه "الاسماعيلية" سرد فيه وقائعها وحوادثها ، وبين المصاعب التى لاقاها ، والأهوال التى اعترضته في سعيه الى إبطال الرق ، وعمله على البطش بالثغاسين في تلك البلاد القصية . وهو كتاب تلذ مطالعته وتفيد جدا^(١) .

ونذب (اسماعيل) ، بعد استعفاء بيكر ، الى نفس المهمة ، الكولونيل جوردن ؛ وجعل العساكر الموجودة في جندوكورو وما والاها ، حتى البحيرات الكبرى تحت إمرته ؛ وزوده بفرمان حضه فيه على تنظيم تلك البلاد ، والسعى الى عمارتها ، ومعاملة أهلها بالرفق واللين والتأليف .

همة الكولونيل
جوردن

فسار جوردن من مصر في ٢١ فبراير سنة ١٨٧٤ الى الخرطوم ، ومعه نفر من تجار الرقيق جعلهم في خدمته ، لينمهم عن تعاظم تجارتهم ، من جهة ، وليستعين بهم ، من جهة أخرى ، على تعقب تجار الرقيق ، أخذا بالقول المأثور "لا يفل الحديد إلا

(١) توجد منه نسخة مزينة بالرسوم في دار الكتب المصرية .

الحديد". ولما قام من الخرطوم أخذ معه بعض جنود وسار بهم قاصدا جهات خط الاستواء. فوصل الى جندوكورو في ١٥ أبريل سنة ١٨٧٤، وشرع يباشر شؤون المهمة التي أتى من أجلها.

ولكن، بما أن أعماله يدخل معظمها في دائرة المجهود الذي بذله (اسماعيل) لتحقيق الشرط الثالث من خطته، فانا نرى الأولى إرجاء بيان تفاصيلها الى الباب المخصص لذكر ذلك المجهود.

على أن الرأي العام المصري — وآراؤه وميوله في أمر النخاسة والرق عرفت منها ما عرفت — كان ساخطا على حملتي هذين الانجليزين، طاعنا على المجهودات المبذولة، بايكا على الأموال المنفقة في سبيل نجاحهما. ولم يكن في القطر كله من مصري معضد للخديو في جهوده ومساعيه سوى أولاده الأمراء الثلاثة، لاسيما أكبرهم محمد توفيق، وليّ عهده، الذي قال يوما للبارون دى مالورتي: «إني أكره فكرة الرق ذاتها!»، ووزيره نوبار باشا وشريف باشا؛ لا بل قام أوروبيون كثيرون يتخذونها فرصة لكسب الأموال: إما بكافة على مدح مأجور؛ أو اجرا على امتناعهم عن مطاعن كاذبة؛ كذلك الألمانى البارد، الذي روى عنه رياض باشا أنه طلب منه ألف جنيه مصري، ليمسك قلبه عن الكتابة في مسألة الرق ضد الخديو وحكومته؛ ولما رفض ذلك الوزير إعطاءه ما طلب، انهوى يطعن في حسن نوايا الحكام المصريين، ويشنع عليهم^(١).

معاهدة أغسطس
سنة ١٨٧٧ القاضية
بإبطال الرق

ومع ذلك، فان (اسماعيل) استمر يجاهد جهاد الأبطال، غير مبال برضى أم بسخط حتى آل الأمر الى عقد معاهدة ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ مع بريطانيا العظمى لمنع

(١) انظر: "مصر" للبارون دى مالورتي ص ١١٥ حاشية رقم ٤٧٣، وانظر الكتاب عنه ص ١١٣، وانظر أيضا "الاسماعيلية" للسير صموئيل بيكر، ص ٦ وما يليها.

الاتجار بالرقيق، وإبطال الرق، قضت موآدها : (أولاً) أن يبطل، بعد التوقيع عليها، إدخال الأرقاء الى الأراضى المصرية، ومرورهم بها أو بيعها؛ (ثانياً) بأن لا يسمح، في المستقبل للسود والحبشان العائشين بمصر، بمغادرتها بدون أن يشهتوا أنهم أحرار؛ (ثالثاً) أن جميع النخاسين والمتجرين بالرقيق، في أية بقعة كانوا من الأرض المصرية، يحاكمون أمام مجالس عسكرية؛ (رابعاً) أن الحكومة المصرية تستعمل نفوذها على قبائل أفريقيا الوسطى، لكي تمنعها على وضع حدّ ونهاية لاقتناص الرقيق؛ (خامساً) أن السفن البحرية البريطانية في البحر الأحمر، وفي المياه المصرية الأخرى يكون لها حق تفتيش كل المراكب المصرية؛ (سادساً) أن يبيع الرقيق من عائلته الى عائلة يبطل بالقطر المصرى بعد مضي سبع سنوات، ويبطل في السودان بعد مضي اثنتى عشرة سنة^(١). وتلا تلك المعاهدة القراران الوزاريان الصادران في ٢٣ أغسطس ١٥٥٠ أكتوبر سنة ١٨٧٧، والدكريتو الصادر في أول يناير سنة ١٨٧٨ تقنيناً لشؤون الموضوع، ورضية في الوصول الى إبطال الرق.

لحق لرسل، الكاتب الانجليزى، أن يقول عن (اسماعيل) في يوميته في الشرق ص ٤٥٦ : « إن عمله في إبطال تجارة الرقيق جدير بالاعجاب الشديد، لا سيما أنه أقدم عليه، وتقاليد شعبه، ومصالح جانب عظيم من رعاياه ضده^(٢) ! » وحق للكاتب الانجليزى الآخريآتسا سميث، أن يكتب بملء قلمه : « إن يكن التحرير الانجليزى عظيماً، والتحرير الروسى أعظم، والتحرير الأمريكانى أعظم من الاثنين، فالتحرير المصرى أعظم الكل، بلا جدال^(٣) ».

(١) أنظر : اتفاق ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧

(٢) رسل : "يومية في الشرق" ص ٤٥٦

(٣) أنظر : "ارتنا في الهرم الأكبر" لبياتسا سميث ص ٥٦٧

كما أنه حق للورد هـدو أن يهتف بملء فيه في مجلس العموم البريطاني في أول يونيه سنة ١٨٧٨ : « لاشك في أن حاكم مصر الحالي عمل على إبطال الرقيق في بلاده ، وتحسين حال رعاياه ، أكثر من كل حاكم مسلم ، بل ربما أكثر من كل حاكم مسيحي في مدة من الزمان مساوية لمدة عمله ! » .

على أن كل هذا التعديل المتوقع ، الذي أدخله (اسماعيل) على حياة أمتته المصرية ، وفصلناه تفصيلا وافيا في الصفحات السابقة ، إن أوجب تطورها المستمر ، وإن غير مجارى العقلية في بعض طبقاتها ، لم يكن يستطيع أن ينتج ثمره إلا مع توالى الأيام .

الظواهر خلاف
الحقيقة

لذلك استمرت معظم ظواهر الحياة القومية تتجلى هي هي أمام من لا يرون إلا الظواهر ولكن الذين كانوا يتمكنون من أن يخترقوا بنظرهم حجب الظواهر ، ويتبينوا ، بين طيات دجى الليالى بصيص نور الفجر ، كما يتبين سليم العين الخيط الأبيض من الخيط الأسود ، في بصيص الشفق البعيد ، أولئك لم يكونوا ليقتروا بتلك الظواهر ، وكانوا يعلمون يقينا أن الحركة التي صدرت ، بقوة ، عن يد (اسماعيل) ، فدفعت بالحياة المصرية الى مرافق الحياة الغربية ، وأدخلت المصالح الغربية الى صميم مرافق الحياة المصرية ، أوجبت حتما تطورا مستمرا ، وجعلت البقاء على الجمود ، أو الرجوع القهقري أمرين خارجين عن دائرة الامكان .

فلم يكن ليسعهم إلا أن يرددوا القول التالى المأثور عن صاحب كتاب " المسألة المصرية " وهو : « إنما القطر المصرى مدين بكل عنصر تقثم ورقى نجده اليوم فيه لسنى ملك (اسماعيل) الست عشرة ! » ^(٢) .

(١) أنظر : " مصر " لمالورق ص ١١٧ وحاشية رقم ٤٧٧

(٢) أنظر : " المسألة المصرية " طبعة ١٨٨١ ص ٣٧

الباب الثاني

تحقيق الشطر الثاني

(أى السعى الى الفوز بالاستقلال التام للبلاد)

إجمال

كانت مصر، لما ارتقى (اسماعيل) عرشها السنى، مقيدة بثلاثة قيود كبيرة، تقعدها عن السير الى مكانها الطبيعى في مصاف الأمم المستقلة .

(القيد الأول)، حق الامتياز الذى منحه (محمد سعيد باشا) سلفه لشركة القناة العالمية، وأصبحت هذه الشركة، بمقتضاه، تشاطر حكومة مصر صولتها، وإدارتها، ومالياتها، فى جزء عظيم من بلادها .

و(القيد الثانى)، السيادة العثمانية بما يتبعها من التضييقات المذلة، والإلزامات المصغرة، والتوريت بالأرشدية وهلم جرا .

و(القيد الثالث)، الامتيازات الأجنبية بما تستلزمه من إدخال القناصل عصيهم فى دولاى أعمال الادارة المصرية، وإيقافهم حركته، ومناهضتهم الحكومة فى كل مشروع لا يروق فى أعينهم وكل إجراء يزعمونه أو يزعمه تابعوهم، ماسا بمصالحهم: دول صديدة تزاخم الدولة صاحبة الشأن على دفة الأحكام، وعلى منصة التشريع والعدالة! فصمم (اسماعيل) على كسر هذه القيود الثلاثة كسرا باتا، وإزالتها . وما فنى يعمل على ذلك، عملا حثيثا، نيفا وثلاثة عشر عاما، حتى تسنى له نيل معظم مرامه، وتحقيق جل أمانيه، بالرغم من صعوبات لا تحصى، وعراقيل لا تعد، ومقاومة ظروف الدهر وصروفه له، مقاومة مدهشة؛ ولييان ذلك نقول :

الفصل الأول^(١)

ازالة القيد الأول

قيد ما كان جائرا على حقوق العرش المصري ، في الامتياز الممنوح
لشركة قناة السويس العالمية من (محمد سعيد باشا)

” سكتنا له ، دخل بحماره “

« مثل ماى »

نبذة في تاريخ ترعة
السويس قديما

إن فكرة انشاء ترعة تصل بين البحر الأبيض والبحر الأحمر، فكرة قديمة جدّا .
فهيروdotس المؤرخ اليونانى يقص أن نيناث بن بتاء متيك الأول (وملك من ٦١٠
الى ٥٩٤ ق . م) كان ممن أقدموا على اخراج تلك الفكرة الى حيز الوجود . فشغل
في العمل الفلاحين المصريين ألوفاء ، ألوفاء . فمات منهم تعباً نيف ومائة وعشرون ألفاً .
ثم إنه أوقف الأشغال بغتة لأن أحد كهنته وافاه بنبوءة مفادها أن ” الفرعون “ إنما
يشتغل للغير ؛ وأن منفعة التركة تكون للأجانب ، لا لمصر .^(٢)

(١) أهم مصادر هذا الفصل هي الآتية : ” مصر وتاريخها “ لفردينان دى لسبس ، و ” قناة السويس “
لطلعت بك حرب ، و ” أصول ترعة السويس “ لفردينان دى لسبس ، و ” تذكارات أربعين سنة “
لفردينان دى لسبس ، و ” رسائل ويومية ومستندات للرجوع اليها في تحرير تاريخ ترعة السويس “
لفردينان دى لسبس ، و ” مصر المعاصرة “ لمريثو ، و ” رسائل من مصر “ لبرتلبي سنت هيلير ،
و ” فتح برنخ السويس “ لفردينان دى لسبس ، و ” أسرة دى لسبس “ لبريدييه ، و ” تذكارات
أربعين عاما “ لفردينان دى لسبس ، و ” فردينان دى لسبس . حياته وأعماله “ لبريتران ،
و ” قتال السويس “ لروسينبول ، و ” تاريخ اتصال البحرين “ لسورين ، و ” قتال السويس
ومستقبله “ للوريدان .

(٢) أنظر في كتاب ” مصر “ لمالورتي ، ذكر الخطاب المرسل من الاجتولوجي بروجش باشا الى
الفرنس رودلف ولي عهد النمسا والمجر ، ص ١٤٨ و ١٤٩

وديدودور الصقلي يقص أن نينخاؤ، إنما بدأ عمل تلك التربة ؛ وأن دارا الأول ، ملك الفرس (وملك ما بين ٥٢١ و ٤٨٥ ق . م) أراد إتمامها ، ولكنه توقف لما قيل له من مهندسيه إن منسوب البحر الأحمر أعلى من سطح الأرض المصرية ؛ وإن مياه ذلك البحر تغمر القطر ، لا محالة ، فيما لو حفرت تلك التربة .

وسترابون يقص أن الذى بدأ فى تحقيق هذه الفكرة ، إنما هو سيزوستريس ، قبل حرب ترواده (ومن قائل إن سيزوستريس هذا ، هو أوزرتسن الثالث ، أكبر فراعنة الأسرة الثانية عشرة الفاتحين ؛ ومن قائل إنه رامزس ، أو راعمسيس الثانى ثالث فراعنة الأسرة التاسعة عشرة ، ومن كبار فاتحيها ، وملك من ١٢٨٨ الى ١٢٢١ ق . م) ؛ وأن هناك من ينكر ذلك ، وينسب البدء فى تحقيقها الى نينخاؤ بن بتاه متيك ؛ ويقول إن دارا الأول الفارسى أراد إنجازها ، ولكنه توقف لما قيل له عن علق منسوب مياه البحر الأحمر عن سطح الأرض المصرية ؛ وأن ثانى البطالسة (وملك ما بين ٢٨٥ و ٢٤٧ ق . م) قطع البرزخ السويسى ، وسد التربة عند مدخلها فى القلزم ، بحيث بات الدخول فيها والمرور الى البحر الخارجى تحت تصرف الإرادة (٤) — كذا —

وبيلينس يقول إن الذى أقعد بطليمس عن إتمام التربة لم يكن الخوف من أن تغرق مياه البحر الأحمر القطر ؛ ولكن الخوف من أن تفسد تلك المياه المملحة عذوبة مياه النيل !

غير أن هذه الأقاويل كلها لا تفيد أن الفكرة حققت ، أبداً ، بشكل تام . وأن الاتصال بين البحرين بكل بحيث بات فى استطاعة كل السفن ، مهما كان حجمها ، المرور من القلزم الى الأبيض : فان بلوتركس يقول فى ترجمة مرقس أنطينيس

إن هذا الروماني الشهير أتى الى الاسكندرية قبل واقعة "أكسيم" بقليل . فوجد كليوباترا ، خليلته ملكة مصر ، منشغلة في البحث عن وسائل تمكنها من نقل مراكبها فوق البرزخ الفاصل بين البحرين ، لتهرب في المحيط الهندي بجميع كنوزها . ثم أتى الرومان ، ويقول المقريري إن الامبراطور هدر يانس تم التربة التي بدأها تريا يانس متبنيه ؛ وأن هذه التربة كانت لا تزال مفتوحة في أيام حكم الاسلام الأولى بمصر .

على أن المعروف هو أن عمرو بن العاص أراد حفر ترعة تذهب من القروا الى السويس ؛ فمنعه عمر بن الخطاب ، بحجة أن وجودها يفتح طريقا لمراكب الروم ، لتمكن به من تهديد مكة والمدينة . فعزل عمرو عن فكرة التربة المستقيمة الى فكرة التربة الواصلة بين البحرين عن طريق النيل ؛ واحتفر المجري الترياني الذي كانت الأيام قد طمرته ؛ وهو الذي عرف باسم "خليج أمير المؤمنين" وبقى مفتوحا ١٣٢ سنة .

ثم مرت على مصر الأعصر الوسطى ، بظلامها الدامس ، الذي لم ينفذ اليه نور من العلم إلا بين حين وحين ؛ وتلاها سكون الموت وسكوته ، اللدان خيا على الديار المصرية من سنة ١٥١٧ الى سنة ١٧٩٨ ، فلم يعد ، هناك ، كلام على اتصال يوجد بين البحرين ، بل ولا فكر يحول حول ذلك الاتصال .

وحديثا واذا بالحملة الفرنسية البونابرتية ظهرت في الآفاق ، وحلت بدوى عظيم على أرض مصر وتمت سمائها في تلك السنة عينها (سنة ١٧٩٨) فنهض القطر خائفا وجلا من سبات الموت ورقدته ؛ ودبت اليه حياة جديدة ، أبصر نورها بعد جهد هائل ، دام نيفا وبضع سنين .

وكان من باكورة الأعمال التي أقدم عليها الجنرال بونايرت، قائد تلك الحملة، أنه ذهب بنفسه الى السويس، وجاب برزخه، ليرى آثار التركة القديمة، ويفحص مسألة إعادة الاتصال بين البحرين، فحفا شخصيا. وأنه كاف، بعدئذ، لجنة، من علماء حملته، بدرس الموضوع درسا تاما، وتقديم تقرير واف عنه له.

فاشتغل هؤلاء العلماء تحت رئاسة كبير مهندسيها، المسيوليير، شغلا حثيثا استغرق طول مدة الاحتلال الفرنسي للبلاد المصرية، ووضعت كتابا في أبحاثها، كان من أنفس آثار مرور ذلك الاحتلال بالبلاد الفرعونية.

ثم ذهبت أعاصير السياسة بزعم تلك الحملة، أولا، ثم بالحملة عينا، الى حيث أعدت لها الأقدار شأنا، لا مثيل له في التاريخ. فقدم لير تقريره بباريس، بدلا من أن يقدمه في القاهرة، الى بونايرت، قنصل أول الجمهورية الفرنسية، بدلا منه الى بونايرت، جنرال عام الجيش الفرنسي بالقطر المصري. فتلاه بونايرت بإمعان زائد، ثم هتف قائلا، كأنه آسف على مجد حرم منه: «ان العمل لذنو شأن عظيم. ولكنني لست بالقادر على القيام به الآن، غير أن الحكومة التركية قد تجد يوما مجدها ونفرا في نفاذ هذا المشروع الخطير^(١)! ».

وكان الكونت ماتيه دي لسبس قنصلا لفرنسا بمصر في سنة ١٨٠٣ فوردت اليه تعليمات من بونايرت، قنصل أول الجمهورية الفرنسية، مؤذاها أن يقبل على اختيار أكثر قواد القوات التركية الموجودة في القطر، جدارة وأعلام أخلاقا، ويخطر عنه الجنرال سيبيستياني السفير الفرنسي في القسطنطينية ليحمل الباب العالي على تنصيبه واليا على مصر، عساه أن يكون للفرنساوين عوناً على المهالك

(١) أنظر: "مصر وتركيا" لفردينان دي لسبس ص ٤٣

والانجليز أصدقاتهم . فاختار دى لسبس (محمد على) وارتبط معه بعري صداقة متينة ، وأوصى به سيستيانى خيراً^(١) .

فلما ذهب الثورة بكسى خورشيد باشا ، وانتخب علماء القاهرة المكذونى العظيم واليا عليهم ، عضد سيستيانى انتخابهم لدى حكومة القسطنطينية ، وجعلها تعتمد . حفظ (محمد على) للكونت دى لسبس جميله — وكان حفظ الجميل من أجل ما امتازت به أخلاق ذلك النابغة العجيب .

ولما اختارت الحكومة الفرنسية ، بعد ذلك بنيف وسبع وعشرين بنسة ، فردينند بن الكونت ماتيه دى لسبس ، ليكون نائباً للقنصل الفرنسية ، بالاسكندرية ، استقبله الباشا العظيم بإكرام زائد ، وخصه بعطف أبوى ، وما فتئ يظهر له من ضروب الحنان ما جعله أو كاد يجعله أحد أفراد الأسرة العلوية .

ولما شب الأمير محمد سعيد ابن الأمير العصبى ، وترعرع ، عهد (محمد على) الى فردينند بامر الاعتناء بصباه . فقام فردينند بذلك قياماً حسناً ، وعلم الأمير اليافع ركوب الجياد ، وحبب اليه إجهاد النفس فى التمارين الرياضية — وكان (محمد سعيد) فى أشد الاحتياج اليها : لأنه كان عظيم الجثة بدنيا الى حد أن أباه حتم عليه حضور أربعة عشر درسا فى اليوم ، والانتكار من الرياضة الجسمية ، لئى تذهب عنه بدائته ؛ وأنه كان يزنه ، كل أسبوع ؛ فاذا وجد وزنه زائدا على ما كان فى الأسبوع السابق ؛ عاقبه عقاباً صارماً ؛ واذا وجده ناقصاً ، كافأه ؛ ولو أن عظم جثته وبداتها لم يكونا ، فى بدء أمره ، مرضاً ؛ بل كانا كعظم جثة پرتس فى (رواية الفرمان الثلاثة لاسكندر

(١) أنظر : "أماثل رمة السويى" لفردينان دى لسبس ص ٨٧

دوماس)، وكعظم جثة عبادة بن الصامت في أنباء فتح مصر لمؤرخي العرب، مظهر قوة غربية، وصحة عجيبة .

فلشأ عن اعتناء فرديلند بمحمد سعيد، ذلك الاعتناء، أن هذا الأمير الشاب صادقه مصادقة أكيدة وألفه ألفة زائدة كان الباشا العظيم أبوه من أكبر مشجعيه عليهما، ومن أميل الناس الى توثيق عراهما بينهما .

وكان قنصل فرنسا العام بالاسكندرية، في ذلك العهد، رجلا من أدباء عصره يقال له الميسيو ميمو . وكان لا ينفك يقرأ الكتاب الذى وضعه، في مسألة ترعة الاتصال بين البحرين، المندوبون الذين عهد اليهم الجنرال بونا برت بحثها وفحصها . فأوجد غرام مطالعة ذلك الكتاب النفيس، في روح الشاب دى لسبس المتخرج على يديه . فأكب دى لسبس على مطالعته باهتمام زائد، وما لبث أن ثبت في ذهنه، بكيفية لا تترزع، إمكان إيجاد ذلك الاتصال، فوطن نفسه على تخصيص جميع قوى عقله وروحه وجسمه لتفادته .

غير أن صروف الأيام ما عتمت أن ثقته من القطر المصرى الى الغرب، وقلبتة هناك في عدة مناصب سياسية أظهرت فضله، ونشرت ذكره . ولكنها أبعدته عن محط رحال أفكاره، ومطمح أنظار رغائبه : ألا وهو برزخ السويس، الذى لم يعد يبنى مجدا مخلدا إلا من وراء قيامه بحفر ترعة الاتصال بين البحرين .

وكانت الأنظار، في أوروبا، قد اتجهت نحو تحقيق هذه الفكرة، القديمة العهد، لا سيما منذ أن هب السانسيمونيون، وعلى رأسهم الأب انفنتين المشهور، يجحدون تحقيقها، ويحضون عليه؛ وأتى بعضهم، مع أستاذهم المذكور، الى مصر، وأخذوا

(١) أنظر : "أصول رعة السويس" لفردينان دى لسبس ص ٣٥

يدرسون الموضوع درسا عميقا ، ويتكرون المشروعات المختلفة لتحقيقه : فتالابو أشار بعمل ترعة من الاسكندرية الى مصر، تجتاز النيل عند هذه العاصمة، ثم تسير منها الى السويس؛ وبرول أشار بعمل ترعة من السويس الى بحيرة المنزلة، ثم تسير منها غربا، متبعة الساحل المصرى الشمالى، حتى الاسكندرية^(١) .

ولكن (محمد على) رفض ، بتاتا ، التصريح بأى عمل من هذا النوع . وأنى كل الإباء أن تحتفر ترعة دولية، لوصل الغرب بالشرق الأقصى، فى داخلية بلاده . فتسير السفن تجارية أو حربية فيها رافعة أعلام دولها المختلفة ، ويتعرض القطر لطوارئ ليست فى الحسبان، قد تؤدى الى استيلاء إحدى الدول العظمى الغربية، لا سيما بريطانيا العظمى؛ عليه .

والذى حمل ذينك المهندسين على وضع مشروعيهما المذكورين، إنما هو الاعتقاد السائد على عقول علماء العالم ، قاطبة ، بصحة الاختبارات والمباحث التوبوغرافية والأوروغرافية، والهيدروغرافية، التى قامت بها لجنة سنة ١٧٩٨ الفرنسية تحت ادارة المهندس لير، والتى أدت بها الى تقرير علقو سطح البحر الأحمر، تسعة أمتار، عن سطح البحر الأبيض، وبالتالي استحالة عمل ترعة مستقيمة واحدة بين البحرين، فتجتاز برزخ السويس الفاصل بينهما، مباشرة .

على أن هذا الاعتقاد لم يكن أثبت قواعد وأركاناً من خلافه : لأنه كان كغيره، مبنيًا على التسليم بما وصلت اليه مباحث المتقدمين، وما بنت فيه أحكامهم ؛ لا على خبرة ومباحث شخصية . فما عثم ، والحالة هذه، أن اهتر على قواعده، وأخذت أركانه تنهار فى عقول الذين كانوا ممن يابون أن يقيموا بناء تصديقهم وإيمانهم على المزاعم،

(١) أنظر : "مصر المعاصرة" لمريثو، ص ١٤٧ وما يليها .

ولا يريدون لها قاعدة سوى درسم واختبارهم الشخصيين : فان أخطأ ، فأنما يخطئون ، علما ؛ وإن أصابوا ، فالفخر — وأى نحر — لم دون سواهم .

لجنة سنة ١٨٤٦

فتعينت في سنة ١٨٤٦ ، إذا ، لجنة مختلطة للنظر في تقرير لير ، وإعادة فحص الموضوع ، فخضا أدق من الذى عملته لجنة سنة ١٧٩٨ ، وأوسع دائرة . فوالى أعمالها بهمة فائقة وتدقيق لا مزيد عليه ؛ وانهت خاتمة المطاف بها الى اعتماد رأى المستر ستيفنس المهندس الانجليزى . فقوت أن فرق الارتفاع ، بين سطحى البحرين ، لا يعبا به . وأن عمل ترعة واحدة مستقيمة ، تجتاز البرزخ ، وتصل بين الأبيض والقلزم أمر ، والحالة هذه ، مستطاع .

وكان (محمد على) — لما فرغت تلك اللجنة من أعمالها ، وأبرزت نتيجة مباحثها الى الوجود — قد أشرف على الحرف ، وآلت الأحكام فى القطر بعد موت (ابراهيم) الهمام ابنه ، الى (عباس الأول) . فضرب بمباحث تلك اللجنة عرض الحائط ، وتحول عن فكرة إنشاء «ترعة اتصال دولية» الى إجراء رصف الطريق ، ما بين مصر والسويس الذى كانت تسلكه عربات الترنزيت ، بحيث يصبح صالحا لسير كل عربية عليه بسهولة وسرعة ، ويتم الاتصال بين العاصمة والقلزم من سبيل أمين . فجعل عرض ذلك الطريق ٣٠ مترا ، وسمك رصفه ٤ سنتيمترا ، وبوشر العمل فيه ؛ فسوى ، أولا ، رمل الأرض ؛ ثم وضعت عليه طبقة من الحجر الدبش سمكها ١٥ سنتيمترا ، هرست هرسا بمروور صخرة غرانيتية ضخمة عليها ، تجزها أربعة ثيران ؛ ثم وضعت فوقها طبقة أخرى عرضها ١٥ سنتيمترا ، كذلك ، هرست مثل الأولى . وتلتها طبقة ثالثة ، غطيت على سمك ١٥ سنتيمترا ، أيضا ، برمل من رمل الصحراء ممزوج بأديم حجر مشتمل على ترجيحات جبسية ؛ وهرس كل ذلك ، مثل ما هرست

الطبقة الأولى . ثم جعل على جانبي ذلك الطريق اتساع قدره متران ، لسير المشاة ، وعملت سكة صغيرة بجانبه ، لتصريف مياه الأمطار . واحتفرت بئرًا توازية بالقرب من حصن أبحرود ليرتوى منها الريح والغادي ؛ ولكنها لم تفلح ، ولم ترو من ظمأ . فلب مات (عباس) ، وآل عرش مصر الى (سعيد) ، وبلغ النبأ ، بذلك ، علم فردينند دى لسبس — وكان مشتغلا في ترميم قصر لحياته ، سكتته أنيس سوريل ، خلية شارل السابع الفرنسي ، في زمنها — تهلل ، واستبشر ، وأرسل يهنته تهنته خالصة . فردّ (سعيد) عليه واستدعاه الى مصر ، ليشاطره سروره وهناءه . ولما وفد عليه ، أكرمه إكراما فائقا ، واستصحبه معه في سياحة ، قام بها على رأس عشرة آلاف جندي بمدافعهم وخيولهم ، من الاسكندرية الى مصر ، عن طريق الصحراء الغربية^(١) .

مفاحة دى لسبس
الأمير (سعيد)
في شأن فتح ترعة
السويس

فأخذ دى لسبس يتحين الفرص ليفاتحه في مشروع قناة السويس الذي كان اختمر في اعتباره اختارا تاما ، مستعينا على ذلك بذى الفقار باشا ، صديق الوالى الأقرب اليه . واتفق له ، ذات يوم ، بعد ما استأذن (سعيدا) في الانصراف الى شأن من شؤونه ، وهو معه في تلك السياحة ، أنه امتطى صهوة جواد كان ذلك الوالى وهبه لياه ، ووثب به فوق كثيب مرتفع من الحجارة أمام عموم القواد المصريين . فأعجبوا به وأكبروا فروسيته .

ففى اليوم التالى ، اغتم فردينند فرصة مناسبة ، وجرّ الحديث الى رغبته في أن يسطع ملك صديقه بعمل نخم ، يخلد ذكره في هالة من سنا ، الى نهاية الدهور ؛

(١) لهذا ولجميع ما يتبع ، أنظر على الأخص : ”مبادئ أو أصول ترعة السويس“ لفردينان دى لسبس

واقترح على (سعيد) الإقدام على إنفاذ مشروع التربة ؛ وهو يجتهد في أن يلهب كلامه مخيلته ، فيجعلها تدوى منذ تلك الساعة ، بترنم العالم المتمدين بأسره ، بأناشيد مديحه .
فبالرغم من أن (سعيدا) كان قد أكد مرارا ، قبل ذلك ، لغير دى لسبس بأنه لن يحميد في هذا الموضوع عن عزم والده ، وعن خطة الرفض التي وضعها لنفسه ، فإنه سكر بانجر اللذيذة المبذولة له في كلام محادثه ؛ وما هو أهم من ذلك ، اقتنع باقتناعه ، وتأكد من أن إنفاذ المشروع يزيد مصر أهمية ، ولا يعرضها لأى خطر يكون . فقال لى لسبس : « أجل ! إني مقتنع . فثق بى ، واعتمد على^(١) ! » .

ثم استدعى قواده ، وقص عليهم ما دار بينه وبين صديقه دى لسبس من الكلام ، وسألم رأيهم ؛ فتذكروا ما رأوا من فروسية ذلك الفرنسي . ولما كانت عقليتهم تقربهم ، كقول دى لسبس حينه ، الى تقدير رجل يحسن ركوب الخيل ويحميد الوثب فوق الكشب والحفر ، أكثر منها الى تقدير رجل عالم متعلم^(٢) ، فانهم فتحوا أعينهم ، واسعة ، للدلالة على فهمهم ؛ وهزوا رؤوسهم مرارا ، للدلالة على استحسانهم ؛ وقالوا بإجماع بعدم جواز رفض طلب يقدمه مثل ذلك الصديق . فثبتت موافقتهم (سعيدا) في عزمه .

وفي اليوم الخامس والعشرين من شهر نوفمبر سنة ١٨٥٤ — وكان الأمير قد بلغ العاصمة بمجده ، ومدعويه ، وأنزل دى لسبس صديقه في قصر المسافرين ، وهو الذى

(١) أنظر : " أصول تربة السويس " لفردينان دى لسبس ص ٤٠ ، و " أسرة دى لسبس "

ص ٣٢٠ لبريديه ، و " تذكارات أربعين عاما " لفردينان دى لسبس ص ٢٩

(٢) أر أن " أحكام الوثب بالحصان أعظم دليل وأقوى برهان " كما يقول محمد طلعت حرب بك في كتابه

عن فتاة السويس ص ٣٠

كان مخصصا في أيام الحملة الفرنسية لاجتماع أعضاء لجنة القناة فيه تحت رئاسة لير البادى ذكره، فتأمل غرائب الصدف، ومحاسنها ! — استدعى (سعيد) فردينند دى لسبس الى القلعة، بدون أن يقول له لماذا؛ وهناك في مجتمع من القناصل العامة والوجهاء المزدحمين لتهنئة الأمير بسلامة الوصول، أعلن، على رؤوس الأشهاد، الوعد الذى صدر منه لدى لسبس صديقه، وأكده عزمه على منح امتياز له بتأسيس شركة مساهمة عالمية، لإبراز المشروع الى حين الوجود^(١).

وأعقب قوله بالعمل؛ ومنحه بعد خمسة أيام في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ الامتياز الموعود به؛ وكلف مهندسى حكومته، لينان بك وموچيل بك، بالذهاب معه الى البرزخ، ودرس طبيعة أرضه، وفحص مسألة إنشاء التربة المرغوبة فيه، ورفع تقرير واف له عن كل ما يتبينانه.

فذهب المهندسان في الشهر التالى، وأقاما هناك أياما، مع دى لسبس، يدرسان الموضوع درسا تاما. وقترأيهما نهائيا على أن تنشأ تربة مستقيمة، تجتاز البرزخ في جهته الأقل اتساعا، أى ما بين بيلوزيم (القرمة) على البحر الأبيض، والسويس على البحر الأحمر.

ثم جمع دى لسبس مائة من أصدقائه، وحملهم على أن يكتب كل منهم بحصة ثمنها خمسة آلاف فرنك — ولا شك في أنها تساوى الآن مليونين من الفرنكات على الأقل — واستخدم المبلغ المجموع لاستقدام لجنة هندسية دولية مشكلة من سبعة من المهندسين : هولندى، وإنجليزى، وبروسيانى، وأسبانى، ونمساوى،

(١) أنظر: "أوائل تربة السويس" لفردينان دى لسبس ص ٥٦ و "أسرة دى لسبس" لبريديه

ص ٣٢٢، و "تذكارات أربعين عاما" لفردينان دى لسبس ص ٥٥

وإيطالي ، وفرنساوى ، ومن عدة بحارة فرنساويين وإنجليز ؛ ومن مهندس هيدروغرافى تابع للبحرية الفرنسية ، طلب إليها أن تدرس المشروع ، وتطلع على التقرير الذى وضعه لينان بك وموچيل بك .

فذهب رجال تلك اللجنة ، بادئ بدء ، الى البرزخ ، ليقفوا بأنفسهم على الأماكن التى قرروا أن تجتازها التربة ؛ وكان برفقتهم فردينند دى لسبس والمسيو برتيليمى سدت ايلير ، المنتخب سكرتيرا عاما للمشروع ؛ وقد كتب عن مصرى ذلك العهد عدة كتابات رجعتا إليها أحيانا فى مؤلفنا هذا .

وبعد إجراء عمليات هندسية وأبحاث توبوغرافية ومقاسات بارومترية قررت تلك اللجنة أن سطح البحرين واحد ؛ وأظهرت أسباب الغلط الذى وقع فيه ليير بذهابه الى أن منسوب البحر الأحمر أعلى من منسوب البحر الأبيض بكثير ؛ وأثبتت أن أرض البرزخ التى ستجتازها التربة ، أرض ثابتة ، يغلب فيها الخرف الى عمق ما ، لا أرض رمال متموجة تهدد كل حفر بطمر ، كما قال بعض مسفهى أحلام الراغبين فى حفر تلك التربة ؛ وأثبتت أيضا ، أن لا خوف على منفذ التربة فى البحر الأبيض من تكرار أحوال طمى النيل ، حوله : (أولا) لعدم سير تلك الأحوال جهة المنفذ المنوى إيجاده ؛ و (ثانيا) لوجوب ذوبانها حتما فى مياه البحر على فرض سيرها نحوه . وبناء على ذلك ، طرحت اللجنة جانبا مشروعى تالابو وبرول ، وقررت العمل بمشروع المهندسين لينان بك وموچيل بك لأسباب أهمها : أن مشروع تالابو يوجب صعوبة — وهى اجتياز النيل عند العاصمة — لا سبيل الى التغلب عليها ؛ إلا بإجراء عمليات هندسية هائلة ، يتضائل أمامها ما عمل من هذا القليل فيما بعد فى مجرى تربة "بانما" الحالية ؛ ويتعذر جدا إجراؤها . فاذا فرض ، وأمكن ، نجم عن الإجراء

خطر ان جسيان فى منتهى الفضاءة : (الأول) تعريض القناطر الخيرية الى السقوط ،
والبلاد الى الفرق ؛ و (الثانى) ضرورة تسرب المياه من أسفل الى أعلى فى الأطنان
المجاورة ، فتصاب بجذب مستديم .

وان مشروع برول يوجب أن تجتاز التربة النيل ، مرتين ، وجميع ترع الوجه
البحرى المتجهة شمالا ، ولا سبيل الى ذلك إلا باقامة جسور لحفظ مياه النيل فى المدى
الذى يقرر ، وهو مالا يمكن عمله : لأن الفيضان يذهب بتلك الجسور ويفرق منطقة
التربة البحرية فينجم عن إنفاذ المشروع تخريب التربة ، فى كل فصل يزيد النيل فيه ،
وإتلاف الزراعة فى عموم الوجه البحرى .

فلما فرغت اللجنة من أعمالها ، عرضها دى لسبس على (محمد سعيد باشا) صديقه .
فأصدر هذا الأمير أمرا عاليا بتاريخ ٥ يناير سنة ١٨٥٦ و ٢٦ ربيع الآخر سنة ١٢٧٢
صدق به على الامتياز السابق منحه منه لذلك الفرنسي العظم بتأسيس شركة جامعة
لحفر القناة ، ووضع بموجبه الإلزامات والتعهدات والواجبات التى تكون على تلك
الشركة ، مقابل المنح والامتيازات والمزايا المعطاة لها^(١) .

أما أهم الإلزامات ، فهى وجوب تحويل بحيرة اتتمساح الى ميناء داخلية ، صالحة
لإيواء أعظم السفن حجما ، ووجوب دفع مرتب مندوب تختاره الحكومة المصرية
لينوب عنها ، ويحافظ على مصالحها لدى مجلس إدارة الشركة ، وإيجاد عامل عال للشركة
فى الاسكندرية تنفول له السلطة اللازمة لضمان سير العمل ، وانتظام العلاقات بين
الشركة والحكومة المصرية ، فيما لو اختارت الشركة أن يكون مركز إدارتها فى مدينة

(١) أنظر : "مصر المعاصرة" لمريثو ، ص ٢٧٢ وما يلها .

خارجة عن القطر المصرى؛ ووجوب صرف خمسة عشر فى المائة من صافى الأرباح السنوية للحكومة المصرية، على أن تزيد هذه النسبة كلما جددت مدّة المنحة، وقدرها الأول ٩٩ عاما، بشرط أن لا يتجاوز تلك النسبة ٣٥ ٪ من صافى الأرباح فى أى حال من الأحوال، وأن تحتس الشركة، وتمتنع بالكلية، عن كل تحيز وغرض فى معاملاتها للسفن التجارية؛ فلا تفضل المتتمية منها لأئمة على المتتمية منها لغيرها؛ وأن لا تزيد رسوم الاجتياز التى ستقتاضها على عشرة فرنكات على كل طن من حمولة السفن، وعن كل فرد من المسافرين .

وأما المنح، فأهمها تخلى الحكومة المصرية للشركة عن ملكية جميع الأطنان البائرة غير المملوكة لأحد التى قد تروىها الشركة وتزرعها؛ وإعفاؤها من كل ضريبة، مدّة عشر سنوات، ابتداء من تاريخ الشروع فى تصليحها؛ وتسليم الحكومة للشركة كل الأطنان المملوكة للغير، التى قد يصبح امتلاك الشركة لها لازما لإتمام العمل واستغلال الامتياز الممنوح، على شرط أن تدفع الشركة لأصحابها التعويضات الحقة عنها؛ وإعفاء كل ما تستورده الشركة من الآلات والمواد من البلاد الأجنبية، من كل رسوم جمركية عند دخولها القطر المصرى؛ وتمكين الشركة من حفر ترعة ماء عذب تذهب بمياه النيل الى أماكن الأعمال، وتكون ملكا لها، تستغلها استغلالها لباقي أجزاء امتيازها؛ والتصريح لها بإقامة المباني، التى ترى أن عملها يستوجبها؛ وتكليف عمال الحكومة وموظفيها، عموما بمساعدة الشركة وتعريضها، كلما احتاجت الى ذلك، فيما تحتاج اليه؛ ووضع العدد الكافى من الفلاحين تحت تصرفها، لتشغلهم بمعرفتها، وتحت ادارتها، فى أى نوع تريده وترتيبه من الأعمال والأشغال اللازمة مقابل دفع أجور معقولة لهم، واتخاذ التدابير الصحية الواقية الواجبة .

غير أن (محمد سعيد باشا) كان قد اشترط لصحة الامتياز برقته ، أن يصدق عليه سلطان تركيا ؛ ولو أنه كان متفقاً مع دى لسبس على اعتبار ذلك التصديق مجرد مظهر رسمي ، لا يؤبه له .

السعى الى نيل
تصديق السلطان
العثماني على الامتياز

فذهب دى لسبس ، إذا ، الى القسطنطينية ، لينال . فوجد الحكومة العثمانية منسحرة الى المشروع ، والسلطان نفسه ميال الى نفاذه . ونال من الصدر الأعظم كتاباً أكد له فيه الارتياح العام ، السائد على الدوائر السياسية العثمانية للوفاق على الامتياز الممنوح . فبات متيقناً من قرب صدور فرمان السلطان المنبئ بتلك الموافقة . وإذا به يرى سفير إنجلترا ، السير ستراتفورد دى ردكليف يقوم لمناقضته ، ويمانع في التصديق ، بإيعاز من اللورد بلهرستن وزير الخارجية الانجليزية .

مقاومة
للشرا

وكان اللورد بلهرستن هذا ، في ذلك العهد ، الكلمة العليا في الدوائر السياسية الأوروبية ، كما أنه كان للسير ستراتفورد دى ردكليف النفوذ الأكبر على دوائر الأستانة الحكومية .

فدخل المشروع ، إذا ، في دور سياسي لم يكن دى لسبس يتوقعه ، وبدأ عهد مناقشات عنيفة ، حاول خصوم المشروع التغلب عليه فيها ، بالاستناد على مزاعم أهمها : (أولاً) أن المشروع وهمي خيالي ، لا سبيل الى تحقيقه ؛ (ثانياً) أن نفقاته ، على فرض تحقيقه ، نفقات المحافظة على الثروة ، وصياتها بعد خفرتها ، تزيد جداً على كل ما يمكن أن ينتظر من أرباح احتمالية من وراء تحقيقه ؛ (ثالثاً) أن الثروة الممنوعة عملها تفصل مصر عن تركيا فصلاً باتاً ، وتمكن الأولى من الاستقلال عن الثانية ؛ (رابعاً) أن فتح برزخ السويس تهديد يوجه الى استتباب أقدام السلطة البريطانية

في الهند ؛ فهو ، والحالة هذه ، خطر جسيم على مصالح بريطانيا العظمى السياسية والتجارية ؛ (خامسا) وأخيرا أن تحقيق المشروع خطر، بنوع خاص ، على استقلال مصر عينا: لأن تحقيق المشروع قد يجبر إنجلترا إجبارا على امتلاكها، بينما هي لا تريد ذلك، ولا يهتما من مصر إلا أن تكون الطريق التي تتجاوزها نحو الأملاك البريطانية الآسيوية، آمنة، سليمة .

وقد صبر اللورد بالميرستن عن هذا الفكر الأخير بما كتبه للورد كولي، حيث قال : «نحن لسنا في حاجة الى مصر، ولا نريدها لأنفسنا ، أكثر مما يريد رجل عاقل ، له ملك في شمال إنجلترا، بينما مقامه في جنوبها ، أن يمتلك جميع الفنادق القائمة على الطريق الموصلة الى الشمال ؛ غاية ما هو في حاجة اليه ، أن تكون الفنادق هذه معني بها اعتناء حسنا ، وأن تكون مفتوحة له في كل وقت يردها ، ومستعدة تمام الاستعداد لأن تقدم له لما حينذا لا كلة ، وخيلا بريدية تحمل محل خيله المتعبة ! »

فدحض دى لسبس الزعم الأول ، دحضا لم تعد تقوم معه لذلك الزعم قائمة ، برأى اللجنة الدولية الهندسية السالف ذكرها ؛ ودحض الزعم الثاني، دحضا نهائيا، أيضا ، بتقرير شامل مفصل وضعه رجال فنيون خيرون ؛ منهم اثنان بريطانيان ، بنوا فيه ، حسابيا ، مقدار أقصى ما تستوجبه التربة من النفقات ونفقات صيانتها ، ومقادير الإيرادات العائدة الى الشركة التي تقوم بحفرها ، والأرباح الناجمة لها عنها بالنسبة لمجموع حمولة السفن التي تمر منها ، ومحاصيل الأطنان المؤهوبة اليها من الحكومة المصرية ، والتي ستباشر زراعتها ؛ ودحض الزعم الثالث بأقوال رسمية صادرة عن (سعيد باشا) ذاته، أكد بها ولاءه للسلطان العثماني وعدم وجود مصلحة لنفسه في الانفصال عن تركيا ؛ ودحض الزعم الرابع بأن الواقع يكذبه ، وأن حفر

الترعة لا يغبر شيئا في أسباب نسبة الملاحة البريطانية الحالية الى ملاحة الدول الأخرى ، لأنه في استطاعة بريطانيا العظمى إبقاء تلك النسبة كما هي ؛ ودحض الزعم الأخير بقول ظاهر الصواب ، وهو أن حفر الترعة شرقى مصر ، وفي برزخ رملى لا مصلحة للقطر فيه ، يخرج مصر في الحقيقة ، عن طريق بريطانيا العظمى الى أملاكها الآسيوية ، ويحول دون تضارب مطاعمها ومطامع فرنسا السياسية بمصر . وأنه اذا كان هناك ما يجبر بريطانيا العظمى على محاولة امتلاك مصر ، فانما يكون ذلك بقاء طريقها الى أملاكها الآسيوية بحتة داخلية القطر المصرى ؛ وشعورها ، ذات يوم ، بأن تلك الطريق باتت غير آمنة وغير سليمة .

فأدى ثبات دى لسبس وشجاعته ، من جهة ؛ وكون الحق الفنى والمنطق فى جانبه ، من جهة أخرى ؛ الى فوز المشروع على خصومه ومقاوميه ، والى إقبال الناس على الاكتتاب فى أسهم الشركة العالمية المرغوب فى تأسيسها ، للتمكن من إخراجها الى حيز الوجود .

تعزيز (م)
دى لسب

بيد أنه لولا وقوف (محمد سعيد باشا) بجانب صديقه ، وهو موطن عزمه وتوطينا وطيدا على تنفيذ المشروع مهما كلفه من نقود ، ومهما اضطرت الى التغلب عليه من صعوبات وعقبات ، والتعرض اليه من أخطار ؛ لولا إقباله إقبالا صحيحا على تقديم كل المتوفر عنده من مال فى سنة ٥٤ ، وقدره خمسمائة ألف ريال ، الى صديقه المذكور ، وإقدامه على إنشاء ترعة الماء العذب التى نيط بالشركة إنشاؤها ، على مصروفه الخاص وبأيدي مصريه ؛ لولا مشواره ، بمبلغ ينيف على ثلاثة ملايين من الجنيهات ، كل الأسهم الباقية معروضة للبيع ، التى لم تدر الشركة كيف تصرفها ، فى أيام بؤسها الأولى ؛ ولولا وضعه بالقرمان الذى أصدره فى ٢٠ يولييه سنة ١٨٥٦

العدد الكافي من الأيدي المصرية تحت تصرف الشركة ، لأخفق المشروع ولتفرق المساهمون أيدي سبا .

على أن وقوف (سعيد) ذلك الموقف ، حيال استمرار المعارضة الانجليزية ضخمة بثقل في الحق، تملأه سحبا، تومض فيها البروق وتدوى الرعود ، كان من شأنه أن يجمع ، حول ذلك الأمير المتقلب الأهواء ، أسبابا متنوعة لمضايقة لنهاية لها ، تؤدي حتما الى إرهاقه عسرا . وهو الأمر الذي وقع به فجعله يتمايل ، ويقول للائمية ومؤاخذيه : « إنما أعطيت الامتياز ، بلا ترو لصديق وهو فرنساوى . نخطبوه ، أو خاطبوا حكومته . أما أنا فلست أستطيع سحب امتياز أعطيت^(١) ا » .

ولكن ذلك لم يكن إلا ليزيد معارضة المعارضين ولحب الصاخبين ، حتى زهقت نفس (سعيد) ؛ وأخذ التحول يأكل من بدانة جسمه . فقال دى لسبس له يوما : « ألا نذهب معا الى السودان ، فنبعد عن الثقل ، ونصيب مرميين : (الأول) أننا نتمكن من التكلم في شؤون قناتنا ، وليس حولنا عاذل ؛ و(الثاني) أنك تنظر بعينيك حال شعب ألقيت أحكامه اليك ، وبيأخنا أنه يئن من الظلم الضاغط عليه ؛ فتصلح حاله ، وتمتد ظل السعادة فوقه^(٢) ؟ » .

فطرب (سعيد) للفكرة ، وقام من وقته الى زيارته للسودان التي ذكرناها ؛ فما بلغ بربر إلا وقد أثارت شجونه الولايات والمصائب التي رآها حقيقة بتلك الشعوب المسكينة .

(١) أنظر : "تذكريات أربعين عاما" لفردينان دى لسبس ، نقلا عن كتاب "أسرة فرنساوية : آل دى لسبس" ص ٣٤٩ و ٣٥٠

(٢) أنظر : "تذكريات أربعين عاما" لفردينان دى لسبس ، و "أسرة فرنساوية : آل دى لسبس" لهريدييه ص ٣٥٠ ، و "يومية دى لسبس" ج ١ ص ٤٥٤ باختلاف في الرواية .

فدخل دى لسبس عليه، يوما، واذا به يبكي بكاء سخينا. فسأله: «ما الذى يبكيك؟»
قال: «أبكي على شقاء هذا المملأ، وعلى ما فعلت به أسرتي. فان العرائض مفعمة
بالشكاوى ترد الى، في كل لحظة، من عموم طبقات الناس. وقد رأيت بعيني
رأسى القرى التى أحرقها الدفتردار صهرى ولم يعد للان بناؤها. هذا يؤس فوق
طاقة الاحتمال. وقد عزمت على التخلي عن السودان. فأتركة وشأنه، وأعود
الى مصر!».

فقال دى لسبس له: «هذا لن يكون. أنت لا تستطيع أن تعود بهذه الصفة،
فأرا من وجه واجبك. أنت أمير متعلم ذو خبرة. فقفن لهذه الأمم، وأنشئ لها
بلديات تهتم بشؤونها».

قال (سعيد): «صدقت. وسترى في ذلك همتي^(١)».

فلما وصل الى شندى، اجتمع، حوله، أكثر من مائة ألف رجل. فقال لهم:
«بلغنى أن الشيخ التركى الحالم على هذا البلد، منذ نيف وعشرين سنة، قد حبس
عنده عدة أرقاء، وعلى الأخص عبدا أوثق قيوده، فهو قد خالف بذا، أوامرى
القاضية بمنع الاسترقاق. فأتونى به!».

فأطاعوه. فأمر بالتركي، فطرح على بطنه، وضرب مائة سوط. ثم غلل بأغلال
عبده. فصاح الجمهور: «الله! الله! هكذا يكون الإنصاف والعدل! وإلا، فلا!
فليحى الأمير!».

(١) أنظر: "آل دى لسبس" لبريديه ص ٣٥٠، و"يومية دى لسبس" ج ٢ ص ٤ باختلاف

قليل في الرواية، و"تذكارا أربعين عاما" لفردينان دى لسبس ص ٤٨٦ ج ٢

فعاد (سعيد) الى مخاطبتهم وقال: «أترون هذه الحصون التي أقامها والدى، منذيف وأربعين سنة على ساحل النيل؟ اذهبوا وخذوا المدافع التي فيها واطرحوها في النهر!» .
فهمس دى لسبس في أذنه، قائلا: «إنك لتطرف. فقد يستعملونها بعد رحيلنا، ويستخدمونها فيما قد يضر!» .

فقال له (سعيد): «لا تخف! فهي غير صالحة^(١)!» .

ولما بلغوا الخرطوم، وتعمشوا هناك، عشاءهم الأول — وكان لذيذا وفي محل معدة لإعدادا جميلا، بالرغم من بعد الشقة — وقع عند نهاية الأكل، حادث غريب. فان وجه (سعيد) أظلم بغأة، وانتفخت شفتاه وعروق رقبتة. فأدلى طربوشه على عينيه، حتى كاد يغطي نصف أنفه — وهو عمل كان يقدم عليه دائما في أوقات انفعالاته الشديدة — وانقلبت سحته انقلابا خفيفا. فانزعج الحاضرون، وتساءلوا: «ماذا جرى؟» وإذا به نهض، بغتة، وتناول سيفه وقذف به بعيدا على أريكة في آخر الحجرة، وصاح: «اتركوني! لا تسألوني عن شيء!» ففزع الجميع، مذعورين! فقال (سعيد) لأحد أمنائه: «سر بالمسيو دى لسبس الى الأودة التي أعدت لي حالا، وليتركني الكل!» فوقع الوزراء في حيرة، وضربوا أنماسا في أسداس؛ لأنهم اعتقدوا أن حرارة الطقس قد أثرت في عقل الأمير فأورثته جنونا، وهو على ذلك البعد السحيق من عاصمته! ولم يدروا ما العمل!

فلما كانت الساعة الثانية صباحا، طلب (سعيد) أن يحضروا له حماما باردا. فدل ذلك على أنه أفاق من الحال التي كان فيها. وعند الساعة الثالثة، أرسل الى

(١) أنظر: "يومية دى لسبس" ج ٢ ص ٤، و"آل دى لسبس" لبريديه ص ٣٥٢، و"تذكريات

أربعين عاما" لفردبنان دى لسبس ص ٨٧ ج ٢

دى لسبس . فدخل الفرنساوى عليه واذا به متكئ على أريكة يدخن شبة بهدوء تام . فقال له : « أنت طلبت منى يا صديق ، أب أسمح لك بنزهة على النيلين الأبيض والأزرق . فها قد جعلت تحت تصرفك مركبتين وطبائى . اذهب وتزه كما تريد ! » .

فقال دى لسبس : « يعنى أنك تطردنى . أجل . ولكنى أريد أن تعرفنى ، أولاً ، ما الذى جرى لك البارحة ! » .

فلم يجبه (سعيد) الى طلبه . والذى دار فى خلد دى لسبس ، بناء على قرائن الأحوال هو أن (سعيدا) قال ، حتما ، فى نفسه : « هذا رجل أتى من باريس ، حيث ترك عائلته وأولاده ، وجاء الى الخرطوم على بعد نيف وألفى ميل عن مصر . فينتفع ذهنه هو ، الى نصيحة حسنة يبدىها لى ؛ وأنا لا يفتتح ذهنى لها ؟ » وأن هذا الفكر هو الذى غير دمه الى حد أن حرجه عن دائرة صوابه ، حتى خطر له أن يثب عليه ويقتله ، فرمى بسيفه بعيدا ، لكيلا يغلبيه الوسواس ، فيصير الى ما صار اليه الاسكندر الأكبر مع كليتس صديقه . ثم أراد إبعاده ، بعد ذلك بضعة أيام ، لكيلا تنسب اليه الاصلاحات الجميلة ، التى صمم على إدخالها على حالى السودان الادارية والاجتماعية ، بل تنسب هى ونفاذها اليه دون ^(١)سواه !

غير أنه فى سنة ١٨٥٧ عينها التى سافر (سعيد) فيها الى السودان ، شبت فى الهند الثورة العسكرية المشهورة التى كادت تفقد بريطانيا العظمى تلك المستعمرة الغنية ، وتتزع من التاج البريطانى أجل وأثمن ماسة فيه .

(١) أنظر : «تذكارات أربعين عاما» لفردينات دى لسبس ، و «آل دى لسبس» لبريدييه ص ٣٥٣ ، و «برمية دى لسبس» ج ٢ ص ٦ وفيها بعض اختلاف فى الرواية .

فشعر الشعب الإنجليزي بأسره شعورا عميقا بمقدار الفائدة الناجمة له قبل غيره، وأكثر من سواه، عن تقصير مدى السفر البحري بين شواطئ بلاده وشواطئ الشرق الأقصى؛ وأخذ يقدر مشروع دى لسبس حق قدره؛ وشرعت الدوائر التجارية والصناعية، بل بعض الدوائر السياسية عينها، تجبذ العمل، وتستنكر معارضة الحكومة الإنجليزية له.

فباتت الطريق إذا ممهدة هناك، أمام مجهودات دى لسبس؛ وأصبحت الأرض صالحة لتنمو فيها بذور اقناعاته. فلما أتم البلاد الإنجليزية، لتنوير أذهان أهلها وإسمااتهم الى مشروعه، وجد من مظاهر الاحتفاء به، والاكرام له ما قوت به عينه وافتشخ له صدره. فخطب في نيف وخمسة عشر مجتمعا حافلا بنقابات التجارة ومندوبيات البلديات، في لندرا وغيرها، من أمهات المدن البريطانية. فنال منها كلها، قرارات بصلاحية المشروع وكبير فائدته للتجارة على العموم والتجارة الإنجليزية على الأخص.

وحدا ذلك بزمرة من خيرة رجال البرلمان البريطاني الى القيام لتعظيمه، وسؤال الحكومة رسميا في جلسة ٢ يونيه سنة ١٨٥٨ عما اذا كان في عزمها أن تساعد على نفاذ مشروع قنال السويس، وتحمل الباب العالي على منح فرمان المطلوب له.

فأثار هذا السؤال أحقاد اللورد بليرستن الكامنة، وهيج غضبه. فلسى مركزه وواجب المجاملة التي يقتضيها منه لفرنسا وحكومتها؛ وانبرى للترد على السائل، بمضاضة لا مزيد عليها، قائلا: «إن الحكومة البريطانية أبعد من أن تعضد "عزيلة" وطريقة نصب، غرضها الاحتيايل على اقتناص أموال البسطاء، بحجة نفاذ مشروع خيالى وهمي، لا سبيل مطلقا الى نفاذه!».

فانضم مجلس النواب الى اللورد النيل ، ورفض السؤال والخوض فيه بأغلبية ساحقة .

فما كان من دى لسبس إلا أنه أجاب على ذلك بإقدامه ، في ٥ نوفمبر سنة ١٨٥٨ ، الاكتتاب العام على فتح الاكتتابات العامة في أسهم الشركة العالمية ، بفرنسا وغيرها من الأقطار القريبة . ففاق النجاح كل ما كان ينتظر ، وغطى الاكتتاب عدة مرات ! فلم تنقض سنة ١٨٥٨ إلا والشركة قد تأسست ، وتعين لها مجلس ادارة ، وبات وراء دى لسبس بعضه ضد كل من يقاوم المشروع ، خمسة وعشرون ألف مساهم ، ورأس مال فرنساوى يزيد على مائة مليون من الفرنكات ، ويتحتم على الحكومة الفرنسية أن تدافع عنه ، مهما رغبت في الوقوف على الحياد لعدم تعكير صفاء الحق السياسى بينها وبين إنجلترا . وربما كان للفتنة — التى ، على إثر رفض البرلمان البريطانى السؤال الذى وجهته اليه تلك الزمرة المتثورة من أعضائه ، قامت فى جدة ، من أعمال شبه الجزيرة العربية ، وهاجم فيها خمسة آلاف متحمس قنصلتى فرنسا وإنجلترا ، وقتلوا رجالها ، وفتكوا بنسائهما ، وارتكبوا من الآثام والمنكرات ما يحل عن وصفه القلم ^(١) — دخل فى إقدام الناس ، لاسيما فرنساويين على الاكتتاب فى أسهم المشروع . كأنهم أرادوا بذلك أن يؤكدوا ، من جهة ، مشاطرتهم الأمير (محمد سعيد باشا) رأيه فيما قاله لدى لسبس ، حينما بلغتهما أنباء تلك الفتنة ، وهو : «إن ترعتنا ستكفل بجعل عودة جدة أو غيرها من بلاد شبه الجزيرة العربية الى مثل هذه الفظائع ، أمرا متعذرا ، لأنها ستجبر بلاد العرب بأسرها ، ولو بالرغم منها ، على أخذ نصيبها من الحركة الغربية !» . وأن

(١) أنظر : "رسائل ويومية ومستندات" لفردينان دى لسبس ج ٢ ص ٢٩٨ و ٢٩٩ و ٣٠٠

(٢) أنظر : الكتاب السابق ذكره لدى لسبس ج ٢ ص ٢٩٨

يحتجوا ، من جهة أخرى ، على وقوف الحكومة الانجليزية ذلك الموقف الشاذ ، بعد أن أصدر العلم قراره النهائي ، بإمكان عمل التربة ؛ وبات بالمرستن ، رغم محاولته إخفاء عواطفه الحقيقية ، بتستره وراء مزاعم باطلة ، لا يستطيع أن يمد الحجاب على أنه إنما ظل يقاوم المشروع ، لأن مصدره فرنساوى محض ؛ وأنه هو يكره فرنسا ، وكل ما يزيد في عظمتها ، لكونه من بقايا الحزب المنتسب بالسخط عليها ، وبوجوب منافستها ، دون غيرها .

البدء في العمل

وفي ٢٥ أبريل سنة ١٨٥٩ ذهب المجلس المؤلف لإدارة الشركة ، برئاسة رئيسه المسيو دي لسبس وزمرة من المهندسين ، الى برزخ السويس ، من جهة البحر الأبيض المتوسط ، حيث قامت ، بعد ذلك ، مدينة بور سعيد الجميلة ، وحيث كان قد احتشد جمهور يربو على مائة وخمسين مايين نوقى وطامل ، ونهض الرئيس بينهم ، خطيبا ، ويده فأس ، وقال :

« باسم شركة قناة السويس البحرية الكونية ، وبمقتضى قرارات مجلس إدارتها ، نضرب ، الآن ، أول ضربة فأس على هذه الأرض ، لفتح مداخل الشرق الى تجارة الغرب ومدنيته ؛ ونحن متحدون ، هنا ، في اخلاص واحد لمصالح مساهمي الشركة ، ومصالح الأمير النبيل (محمد سعيد) منشئها الكريم والمحسن اليها صنعاً^(١) » .

وأقبل ينكس بفأسه التراب في الأخدود المخطط ، لحفر التربة فيه . واقتدى به جمهور الحاضرين . ثم قامت الأعمال على قدم وساق ، وأخذت لتتقدم منذ ذلك الحين ، بلا ملل ولا كلل ، وبدون انتظار ورود فرمان السلطان المؤذن بالتصديق على الامتياز المنوح .

(١) أنظر : "رسائل ويومية ومستندات" لفردينان دي لسبس ج ٣ ص ٨٠

فهاج ذلك سخط الحكومة الانجليزية . فوطنت نفسها على تعطيل المشروع وإيقاف الأعمال ، مهما كلفها ذلك من المشاق . وأوعزت الى السير بلور سفيرها بالأستانة — وكان قد خلف ، هناك ، اللورد سترايتفرد دى رد كليف — بأن لا ينفك راجعا على أنفاس الحكومة العثمانية ، حتى يقضى منها الوطر المرغوب .

فقال السير بلور في نفسه : «إننا اذا تزعنا الأمير (محمد سعيد) من إمارة مصر ، حبط المشروع برمته من تلقاء ذاته ، بسبب زوال مانح امتيازها ! » .
وانفتق ذهنه في الحال ، الى تدبير وسيلة للوصول الى ذلك .

فاتفق مع الحكومة العثمانية على أن يقوم السلطان عبد المجيد لزيارة بيروت ، ويدعو الأمير (محمد سعيد) الى مقابلته فيها . فلا يسعه إلا أن يجيب الطلب . فلما يلقي بنفسه بين يدي الحكومة العثمانية ، يقبض عليه ، ويشهر تمزده ، ويعلن خلعه ، ويولى غيره . ثم يطالب دى لسبس بالتوقف عن العمل ، لبطلان الأساس القائم ذلك العمل عليه ، وأعنى به حق الامتياز الممنوح من أميرعة من متبوعه متمزدا ، لإقدامه على منحه إياه .

فوافقت الحكومة العثمانية على ذلك ، وأرسلت بريطانيا العظمى عمارة بحرية الى مياه الاسكندرية لمساعدتها على تنفيذ المتفق عليه (٢٣ يولييه سنة ١٨٥٩) .

ولكن الانتصارات المتوالية التي أحرزتها الجيوش الفرنسية والبريطانية في إيطاليا لتحرير هذا الاقليم من نيران النمساويين ، رفعت من شأن فرنسا ، وزادت في هيبة نفوذها الى حد أن كلمتها أصبحت العليا في أوروبا ، وأن لندن والأستانة لم تعودا تجسران على تنفيذ الخطة التي رسمتها نخيلة السير بلور للتخلص من مشروع ترعة

السويس . فأهمل السلطان أمر سفره الى بيروت — على أننا رأينا أن (محمد سعيد) قد زارها في تلك السنة عينها — وأقلعت العمارة البريطانية من مياه الاسكندرية .

غير أن ذلك لم يقعد الحكومة الانجليزية عن معاكسة القناة ؛ ومال زال السير بلور بالباب العالي حتى حمله على ارسال مندوب يدعى مختار بك الى الأمير (محمد سعيد باشا) يحمل اليه الأمر السلطاني بإبطال الأعمال الجارية في البرزخ (أكتوبر سنة ١٨٥٩) .

فبعد الأمير في حيرته جمعية من قناصل الدول العائمة المقيمين بالاسكندرية ، وعرض الأمر عليهم . فدهشوا كلهم ولم يحيروا جوابا ؛ لأن دولهم بأجمعها — ماعدا إنجلترا — كانت موافقة على المشروع ، مستحسنة له .

واذا بالمسيو ساباتيه ، القنصل الفرنسي العام ، لحازات نجحت بينه وبين رجال المشروع عن كيفية تشكيل مجلس ادارة الشركة ، قام وأعلن موافقته على مطالب الأستانة ، في وسط الاستغراب والبهت العامين .

فلم ير الأمير، حينذاك، بدا من الإذعان الى الأمر . وأخذ يفكر في كيفية اعلان صديقه دى لسبس به .

ولكن دى لسبس علم بما جرى في حينه . وهب لتلافي النكبة الموشكة أن تمحل به . فرفع الأمر ، مباشرة ، الى الامبراطور نابوليون الثالث ، ووسط لديه الامبراطورة أوجيني قريته — وكان بينها وبين صاحب مشروع التربة ، صلة رحم — وطلب التأييد على حكومة الأستانة ، تأييدا يحلها على الغاء الأوامر التي زودت مختار بك بها ، وعزل ساباتيه ، أو نقله الى قنصلية غير قنصلية الاسكندرية . فأجابه الامبراطور الى طلباته كلها . فتدخل لدى الباب العالي تراخلا فعلا ، كان الصدر الأعظم ، على باشا

يبتغيه من صميم فؤاده ، ليتمكن من الاستناد عليه في مخالفته لرغائب السفير البريطاني ، وإبطال الأوامر التي حملها مختار بك الى الاسكندرية . وعزل ساباتيه عزلا باتا . فما زادت إنجلترا إلا عنادا واصراراً على الفوز بمرامها . وأقبل قنصلها بالاسكندرية يخوف الأمير (محمد سعيد) من عواقب اكتتابه بالنيف والمائة والخمسين ألف سهم التي أخذها لحساب حكومته من أسهم الشركة الأربعمائة ألف .

ولكن (سعيداً) لم يبال ، وما زال واقفاً بجانب صديقه دى لسبس يعصده ويشجعه ، حتى وافاه الأجل المحتوم . وكان دى لسبس قد رأى بين يديه ، ذات يوم ، عصا جميلة أحضرها (سعيد) من لندن ، أثناء زيارته لها . فأهداه أخرى أجمل منها صنعا ، لتقوم مقام تلك العصا الإنجليزية ، وتكون تذكاراً منه لأبيه العزيز . فاتفق (سعيد) معه على أنه إذا دخل عليه ووجده قابضاً على عصاه هذه ، يخاطبه في شأن القناة بلا خوف ولا وجل . وأما إذا دخل عليه ، ووجد في يده العصا الإنجليزية فليفهم حالا أن هناك عاذلاً ، وأن الكلام في شأن القناة لا يناسب^(١) .

فلما آل زمام حكم القطر المصري الى (اسماعيل) ، أظهر لدى لسبس ارتياحه الى القناة ، ورغبته في أن يتم ذلك العمل المجيد في عهده ، ليتشرف ويفتخر به أمام الأجيال المستقبلية . ووعد من تعميده له ، وقيامه بتعهدات سلفه ، الخير كله . ولكن ذلك كان عقب ارتقائه العرش مباشرة ، في وقت لم يكن يدري فيه بالتام ما هي تلك التعهدات — لأنه ، لا سيما منذ أصبح ولي العهد ، كان يتحاشى التداخل

(١) أنظر : "أسرة فرناوية : آل دى لسبس" لبريديه ص ٣٦٧ ، و "تذارات أربعين عاماً"

لفرديناند دى لسبس ، و "رسائل ويومية ومستندات" ج ٤ ص ٢٧٧

في أى شأن من شؤون الحكومة لم يكلفه عمه به ، منعا لاييجاد أسباب لوشاية دساس ، يبنى من إبدائها قريبا من (محمد سعيد) وحظوة لديه .

فلما وقف على حقيقتها ، امتعض امتعاضا لا مزيد عليه ، لما وجدته ناجما عنها من مشاركة الشركة لحكومته في صولتها ، وإدارتها ، وماليتها ، وود لو أمكنه تعديلها بحيث يجوز الشركة من تلك المشاركة ، بدون حرمانها من أى امتياز تجارى ، أو مصلحى ، يضمه امتيازها لها .

اطلاع (اسماعيل)
على حقيقة
تعهدات سلفه
وامتعاظه

ثم لما تيقن أن القناة إنما تعمل بأيدي فلاحى مصر ، وأن معظم النقود المنفقة عليها ، تقود مصرية ، ريثما يتجمع رأس المال الأجنبى المكتتب به ، ود في صميمه لو تحت الشركة عن المشروع له ، وتركته يقوم وحده ، يجتوز الوسائل التى يجدها من بلاده وفيها ، بذلك العمل الاجتماعى الجزيل الفائدة . فلا يعود نخر انشائه وإتمامه إلا إليه ، وتعود معظم الفائدة الناجمة عنه الى قطره المصرى . فتجرى القناة شرقيه ^(١) بكتولا جديدا ، بينما النيل يجرى في وسطه ، معين حياة وخيرات أبدية ، وقد صبر عن شعوره هذا بقوله : « إني إنما أريد القناة لمصر ، لا مصر للقناة ! » ^(٢) ولكنه ، لمعرفته أخلاق دى لسبس معرفة كافية ، كان متأكدا من أن الرجل لن يتخلل عن نفاذ مشروعه بنفسه ، مهما اضطره نفاذه الى المناضلة والمقاتلة عنه . فحصر فكره ، إذا ، في العمل على إزالة ما فى الامتياز ، الممنوح له ، من جائز على حقوق الحكومة المصرية السيادية . فان أدى ذلك الى تنهى الشركة عن المشروع ، مقابل تعويض

(١) اليكتول نهر في إقليم ليدبا بآسيا الصغرى كان يروى مدينة سرد عاصمه ، ويدفق تبرا كان مصدر

الثروة الجسيمة التى جمعها قارون ملك ذلك الاقليم .

(٢) أنظر : "مصر" لما لورنى ص ١٥١

موافق يمنح لها، كان خير ما يرام؛ وإلا، فانه يكون قد فك عن ساعدى حكومته القيد الخجاسى الحلقات الذى ظلها به ذلك الامتياز؛ وأعنى بها :

(أولا) ملزومية الحكومة المصرية بتقديم أربعة أنعماس العمال الذين تحتاج الشركة اليهم ، ولو بلغ عددهم عشرين ألفا ؛ بما يتبع ذلك من حق للشركة فى مطالبة الحكومة بتعويض فى حال تقصيرها أو عجزها .

(ثانيا) ملكية الشركة لترعة الرى والملاحة النيلية ، التى كلفها الامتياز الممنوح لها بعملها ؛ وهى الترة الواجب أن تأخذها من مياه النيل عند مصر ، لتذهب بها حتى بحيرة التماسح ، حيث تنقسم الى قسمين ، يذهبان محاذيين للترعة البحرية : (أحدهما) شمالا ، نحو البحر الأبيض ، لغاية بورسعيد ؛ و (الثانى) جنوبا ، نحو البحر الأحمر ، لغاية السويس . وحق الشركة فى رى الأطنان ، الخاصة بالأفراد ، المجاورة لها من مياهها ، مقابل جعل لها وحدها ، دون غيرها أن تربط بمقداره .

(ثالثا) ملكية الشركة ملكية مطلقة ، بدون مقابل ، وبدون دفع أموال أميرية ، لجميع الأطنان ، غير المملوكة لأحد ، التى قد تحتاج اليها فى عملها الترعين : البحرية الملحة والنيلية العذبة ؛ وملكيتها المطلقة أيضا لجميع الأطنان التى قد ترويبها وتفلحها ، على شرط أن تدفع عنها أموالا بعد مضى عشر سنوات من تاريخ الشروع فى تأهيلها للزراعة .

(رابعاً) سلطة الشركة التامة على الترة البحرية ووضفتها ، وتصرفها ، دون غيرها ، فى توسيعها التوسيع الذى ترغبه ، وفى إقامة المباني التى تريدها ؛ ومنع الحكومة المصرية من إقامة ما تريده من حصون على ضفافها ؛ والانفراد بالنظر فى شؤون العاملين فى ورشها ومعاملها ، والمقيمين على البرزخ الجارية أعمالها فيه .

(خامسا) وأخيرا : اضطراب الحكومة المصرية الى نزع ملكية الأتبان الخاصة بالأفراد، التي قد تحتاج الشركة إليها، لتنفيذ أعمالها، أو استغلال امتيازها^(١).

فلما صح عزمه على هذا السعى، أقبل ينفذه، وهو لا يخشى في جهاده لومة لائم؛ لا لأنه لم يكن يقدر نتيجه حق قدرها؛ كلا — فانه لم يكن بالأمير الجاهل، مطموس البصيرة، العاجز عن أن يرى أن مقاومته لشركة قناة السويس، قد تصبغها الأهواء والأغراض بصبغة غير صبغتها الحقيقية؛ فترسمه أمام العالم المتمدين وأمام التاريخ في صورة الظالم الغبي، الباذل جهده في القضاء على أعظم مشروع، بل أعظم عمل أبرزه القرن التاسع عشر الى الوجود، وأقدم على تنفيذه؛ وفي صورة الأحمق الباحث على ائتلاف ما هو حقيقى باعتباره خير جوهرة في جواهر ملكه — ولكن، لاعتقاده أن واجبه، بصفته ولى أمر الحكومة المصرية، المسؤول عن استقلال البلاد، والاستقلال الداخلى النوعى الذى ضمته لها معاهدة لندن سنة ١٨٤٠، والقرمانات السلطانية الصادرة مؤذنة بالتصديق على قراراتها، يحتم عليه ازالة الحكومة التى أصبحت للشركة ضمن حكومته. فأقدم إذا على ذلك، وهو مرتاح الوجدان مطمئن القلب، واثق من أن نياته الحقيقية، ومرايمه الفعلية لن تلبث أن تظهر للآل : فيمتدحه قادهوه، ويفهمه نفس أصحاب المصالح المغايرة لمصلحته.

فأقول خطوة خطاها فى هذا السبيل، الاتفاق الذى أبرمه، على يد نوبار بك مع الشركة بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٨٦٣ — أى بعد ارتقائه العرش بشهرين — فانه أحل بموجبه الحكومة المصرية محل الشركة فى القيام بوصل ترعة الماء العذب

بدء النزاع
بين (إسماعيل)
ودى لسبس

(١) أنظر : بنود الامتياز الممنوح من (محمد سعيد باشا) فى مريشو : "مصر المعاصرة" ص ٢٧٢ وما يلها •

الذهابة من الزقازيق الى بحيرة التمساح فالى السويس جنوبا ، وبور سعيد شرقا ،
بالنيل عند مصر ، وذلك اجتنابا للنازعات المتوقع نجومها ، حتما ، عن نزاع ملكية
الأطيان الخاصة بالأفراد ، واللازمة لحفر مجرى التربة من مصر الى الزقازيق ، واحتراما
لمصالح الحكومة المصرية^(١) .

وثاني خطوة ، الاتفاق المالى الذى عقده مع الشركة ، على يد مندوبه عينه
فى ٢٠ مارس سنة ١٨٦٣ — أى بعد الاتفاق الأول بيومين — فانه قرر بمقتضاه ،
المطلوب من حكومته ، حتى ذلك اليوم عن الـ ١٧٧٦٤٢ سهما التى اكتب بها
الأمير (محمد سعيد) ، ورتب كيفية دفعه ، وحفظ لحكومته الحق فى الاتفاق مع
الشركة على كيفية دفع الخمسين الباقين من ثمن كل سهم ، حينما تطالب الشركة
مساهميا بها^(٢) .

ثم دخل فى المعمعة بصراحة ، وأخذ يضرب على القيد الخماسى الحلقات ، بقوة
وحكمة ممتزجتين معا ، امتزاجا لطيفا ، لا سيما وأنه كان قد اتفق على العمل مقدما مع
الحكومة العثمانية ، ووضع كلاهما خطة السير الواجب اتباعها .

فارتكن على اعلانه رغبته فى ابطال السخرة ، وعلى أن السخرة فى حد ذاتها أمر
كراه ، من الوجهة الانسانية ، تأباه روح الانصاف وتنفرد روح العدالة منه ،
ليطلب الى الشركة تنازلا عن حقها فى مطالبة الحكومة المصرية بالعمال الذين هم
فى حاجة اليهم ، لأنها تشغلهم سخرة ، ولو أنها تدفع لهم فى الحقيقة أجرة انتقالهم من

(١) أنظر : صورة هذا الاتفاق فى "رسائل ويومية ومستندات" لفردنان دى لابس ص ٢٨٩

وما يليها ج ٤ .

(٢) أنظر : صورة هذا الاتفاق فى الكتاب عيه ج ٤ ص ٢٨٣ وما يليها .

قراهم الى البرزخ ومنه اليها إياها ، مهما بعدت شقتها عنه ؛ وتدفع لهم أجورا يومية على نسبة أعلى مما يدفع من نوعها لأمثالهم في البلاد ؛ وانها تقدم لهم فوق ذلك المأكل والمأوى ؛ وتقوم بشؤون علاجهم في حال مرضهم ، مع احتساب أجرتهم لهم مدة معينة ، بالرغم من انقطاعهم عن العمل ، وهم يعالجون في المستشفيات التي تعهدت بانشائها لهم .

وارتكن على أن احتياج الشركة ، بسبب الأعمال الجارية في البرزخ ، الى ترعة تذهب بمياه النيل العذبة الى أماكن العمل المتعددة ، والى مدينة بورسعيد التي أنشأتها حديثا ، من جهة ؛ ومدينة السويس ، من جهة أخرى ؛ وتكون صالحة للملاحة النيلية معا ، إن بئر مطالبة الشركة للحكومة المصرية بتمكينها الى الأبد من الانتفاع والاستفادة من تلك التربة ، ومطالبتها بالتمهيد لها بالمحافظة عليها وعلى منسوبها ، مهما تنوعت طوارئ الحدثن ، لا يترتب تملك الشركة لها تملكاً مطلقاً . لأن الترع التي على شاكلتها ، بصفتها منفعة من المنافع العمومية ، لمن الأشياء التي لا يجوز تملكها للأفراد ، ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا ، وأمسوا وحدة دعوها "شركة" ولأن تملكها حق من حقوق الحكومة في جميع الأقطار ، لا يشاركها أحد فيه .

وارتكن على أن الخرائط والتصميمات المنصوص عنها في المادة الثامنة من فرمان الامتياز المؤرخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ ، والمادة الحادية عشرة من فرمان الامتياز الثاني المؤرخ ٥ يناير سنة ١٨٥٦ — وهي المطلوبة لبيان وتحديد مساحة الأطنان اللازمة لتمكين الشركة من القيام بنفاد مشروعها ، وعمل الترعين البحرية والنيلية — لم تصنع حتى ذلك العهد ، لمطالبة الشركة بمحصر مزاعمها التملكية للأطيان غير المملوكة لأحد ، ضمن حدود الاعتدال والمعقول ، والاتفاق مع الحكومة المصرية على

حقيقة المساحة اللازمة لها في الصحيح ، لتتمكن من ضمان نجاح مشروعها ؛ والتخل عما عداها من الأطنان الأخرى التي وضعت يدها عليها ، استنادا على المادة الرابعة من فرمان الأول ، والمادة العاشرة من فرمان الثاني .

وارتكن على أن قوانين الدولة العلية لا تبيح التنازل لأجنبي عن ملكية أرض في دائرة ولاياتها ، إلا بفرمان خاص يصدر من لدن الحضرة الشاهانية ، وعلى أن مصر انما هي ولاية — وإن كانت ممتازة ومتمتة باستقلال داخل — من ولايات الدولة العثمانية ؛ وأن قوانين الدولة التملكية تنطبق إذا عليها بلا مرء ولا جدال ، ليطالب الشركة بالتخل عن جميع الأطنان غير المملوكة لأحد التي آلت اليها ملكيتها بموجب نصوص فرمانين ، لقيامها بريها وفلاحتها ؛ وبتحرير الحكومة المصرية بالتالي ، من حلقة القيد الخامسة والأخيرة الناجمة لها عن نص المادة الثانية عشرة من فرمان الثاني .

وارتكن على منطوق آخر فقرة في المادة الرابعة من فرمان الأول ، وعلى حقوق الدولة السيادية المعترف بها في كل صقع ، لمطالبة الشركة بالخضوع لحق الحكومة المصرية ، في تحديد اتساع التربة ، واقامه ما تشاء على ضفافها من استحكامات حربية وحصون ، وفي سيطرتها ، دون سواها ، على عموم رعاياها المنتشرين في البرزخ والعاملين في معامل الشركة وورشها .

وبعد أن اغتتم فرصة وجود السلطان عبد العزيز ووزيره فؤاد باشا بمصر ، واستوثق من بقائهما على العهد الذي اتفق عليه معهما ، أثناء اقامته بالأستانة ، عهد الى وزيره نوبار — وكان السلطان عبد العزيز قد أنعم عليه برتبة الباشوية الرفيعة — في مهمة الاتفاق مع دى لسبس على ازالة ذلك القيد الخامس الحلقات بالتى هي أحسن .

فشرع ذلك السياسى الحاذق يتخابر مع "الفرنساوى العظيم" — كما دعى "جيتا" دى لسبس — عساه أن يصل الى اقناعه بقبول طلبات (اسماعيل) .

ولكنه لم يفلح ؛ لأن الأمير انما كان يريد أن يدرك أغراضه بدون دفع أى تعويض ؛ زعمه أن الشركة ، باقدامها على الأعمال ، قبل نيلها مصادقة السلطان العثمانى على الامتياز الممنوح لها ، مع ذكر وجوب حصولها عليه فى نص ذلك الامتياز ، قد ارتكبت خطأ اختياريا ، طيها أن تتحمل ، دون غيرها ، عواقبه ؛ وانها والحالة هذه ، غير محقة فى مطالبة الغير — والحكومة المصرية أقل من سواها — بأى تعويض عن الأضرار التى قد تنجم عن تجاوز وقعت فى شره . ودى لسبس ، من جهته ، اذا وجد من نفسه ميلا الى التسليم ببعض مزاعم الأمير ، وطلباته ، حتى بدون تعويض ، كالطلب الأخير ، مثلا ، لم يكن يستطيع أن يسلم بها كلها ، ولا سيما بما كان منها مختصا بالعمال والأطيان ، إلا مقابل تعويضات كبيرة تمكنه من نجاح مشروعه ؛ إلا اذا كان مستعدا — ولم يكنه — الى اطراح العمل بأشره جانبا ، والتخلى عنه .

فلما لم تجدد المخابرات بمصر نفعا ، أمر (اسماعيل) نوبار بالرحيل الى الأستانة ، والسعى لدى أولى الأمر ، هناك ، فى اتمام المتفق عليه بينه وبينهم والاستعانة ، على لإنجاز مهمته ، بما لم يزل قائما من عدا للشرع فى نفس الدولة البريطانية وسفيرها فى تلك العاصمة . ولم يبال بأن يقال عنه إنه آلة فى أيدى اللورد بلمرستن والحكومة الانجليزية ؛ وأن ينسب اليه ممالأتهما على هواهما ممالأة مبيلة على الاعتقاد بأن بريطانيا العظمى ، بعد حوادث سنة ١٨٤٠ وسنة ١٨٥٤ وسنة ١٨٥٥ وسنة ١٨٥٦ ؛ وبعد إجبارها فرنسا ، بالرغم من انتصاراتها الايطالية فى سنة ١٨٥٩ ، على الجلاء عن سورية بعد سنة ١٨٦٠ ، أصبحت صاحبة القدر المعلى فى ميادين السياسة

العالمية ، وصاحبة التفوذ الأكبر في القسطنطينية ؛ وأصبح استجلاب رضاها ، إذا ، للاعتماد عليها ، فيما بعد ، لتحقيق المطامع الشخصية ، أمرا مرغوبا فيه .

ولكى لا يكون هناك شك في أنه انما يحارب ما هو متجاوز حد الاعتدال في الانتياز الممنوح للشركة ، لا مشروع القناة نفسه ، أمر نوبار بأن يحرص مهمته في طلب ونيل الأغراض الآتية من حكومة الأستانة وهى :

(أولا) اعادة الأطنان المعطاة للشركة من (سعيد) سلفه الى الحكومة المصرية .
(ثانيا) منع اقامة حصون واستحكامات حربية على شاطئ القناة مطلقا ، وحفظ شكله التجارى المحض الذى أنشئ من أجله :

(ثالثا) إلغاء الشرط الموجب على الحكومة المصرية تقديم العمال من قبلها الى الشركة . فان لم يمكن ، فتخفيض عددهم من عشرين ألفا الى ستة آلاف ؛ ورفع أجورهم ، مع اعفائهم من الخضوع لسيطرة الشركة لكي يستمروا خاضعين لحكومتهم المصرية فقط .

فسافر نوبار الى الأستانة في شهر يوليو سنة ١٨٦٣ ، ونجح في مهمته النجاح المنتظر . فاستصدر من الباب العالى أمرا الى (اسماعيل) يحتم عليه عرض المطالب الثلاثة الميينة أعلاه على رئيس الشركة ، وأعضاء مجلس ادارتها ، فان قبلوها في ظرف ستة أشهر ، فيها ؛ وإلا فتوقف الأشغال بالقوة الجبرية .

ثم رحل الى باريس ، لعلمه أن الأمر سيرفع حتما اليها ؛ وأنه يجدر به إذا أن يمهّد الطريق هناك على الأخص لنجاح مطالب سيده .

(١) أنظر : "رسائل يومية ومستندات" لفردنان دى لسبس ص ٣٥٠

فأبلغ (اسماعيل) في ١٢ أكتوبر سنة ١٨٦٣ أمر الباب العالي الى المسيودي لسبس ومجلس ادارة الشركة؛ فامتعضا له، أيما امتعاض، وحررا في ٢٩ من الشهر عينه الى الامبراطور نابوليون الثالث كتابا حاد الشعور، طلبا فيه عنايته بالأمر.

ولتقدير دي لسبس الخطر حق قدره، وتيقنه من أن المكاتبات لا تجدى ما يجدى الكلام والعمل، سافر بنفسه الى باريس، ليتناضل خصمه، هناك، في ذات الميدان الذي اختاره للتنضال.

فدارت بينه وبين نوبار أدوار مبارزة كلامية وصحفية سياسية، استلقت إليها أنظار العالم المتمدين كله، وأثارت شجونا، وأنفعالات متعددة مختلفة.

التضال بين
دي لسبس ونوبار

وكان نوبار قد اكتسب ثقة الدوق دي مرني، صنو نابوليون الثالث، واستوثق من تعضيده الفعال. فاعتقد أن الفوز بات، حتما، حليفه، لما كان لذلك الدوق القدير من التأثير على روح الامبراطور، والتفوذ لديه. ولكن دي لسبس، من جهته، كان مستوثقا من انعطاف الامبراطورة قريبته، على المشروع، ومن تعضيدها له، تعضيدا لا يبالى بالعقبات والصعوبات، ولو أنه خفى. فطلب إليها أن تحمل الامبراطور على رفض تدخل دي مرني في الأمر، وأن يمهّد النظر فيه الى المسيودي لويس وزير الخارجية الفرنسية. وأفلح في طلبه.

غير أن النقود اشتغلت، من وراء الستار، وبذلت عن سعة. فقامت الجرائد المعادية للمشروع في إنجلترا تطعن طعنًا مثيرا المعتاد عليه، وتسفه أحلام القائمين به، وترميهم بالمثالب والمطامع الشخصية، والعمل على تحقيقها دون سواها. وتتحدى بالويل والثبور على استخدام السخرة في سبيل انشاء تلك الترمّة، معلنة منافاة ذلك

لمبادئ الانسانية والمدنية الأوروبية . وانضمت اليها في حملاتها بعض الجرائد الفرنسية عينها، لا بل بعض كبار الكُتاب والمفكرين، ومنهم بارادول؛ فانه سئل من بعضهم، عند عودته من القطر المصري : « هل ذهبت لمشاهدة أعمال ترعة السويس؟ » فأجاب بتميز : « لم أذهب، ولو ذهبت لجعلتها خراباً ! » .

غير أن جرائد أخرى، في عموم الدول الأوروبية، قامت تدافع عن المشروع وتحمده، وتدافع عن حقوق الشركة وتعزدها . وأثار دى لسبس الرأي العام الفرنسي وهاج عواطفه الوطنية بأن صور له المشروع فرنساويا محضاً، وأفهمه بأنه إنما يضطهد ويقاوم لفرنساويته، وأن الشرف الفرنسي أصبح، إذا، متعلقاً بتنفاذه . وبلغ من دفاعه عن حسن سمعة مشروعه، أنه قدم نوبار باشا نوبار، بصفته الشخصية، لا بصفته مندوب (اسماعيل) الى محكمة جنح السين، متهما إياه بنشر كذابات ومستندات مزورة ثلابة، من شأنها إحباط ثقة مساهمي الشركة بمشروعها، وهتك ناموس القائمين به^(٢) .

سوق (نوبار) الى
محكمة جنح السين

فدفع محامو نوبار التهمة بابرار كتاب مرسل من الدوق دى مرني الى موكلهم، يبرر عمله ويعده بتعزيد الامبراطور . فأعلم دى لسبس الامبراطورة أوجيني بالواقع، وتشدّد في طلب إبعاد دى مرني عن الأمر؛ ولم يحجم عن استنراض همم مواطنيه، لا سيما كبارهم، لحماهم على الوقوف بجانبه وقوفاً يرغم ويقهر الخصوم، ويخيب مساعيهم .

(١) أنظر : في "رسائل ويومية ومستندات" لفردنان دى لسبس أقوال الجرائد الانجليزية.

ج ٤ ص ٣٢١

(٢) أنظر : الكتاب عينه ص ٣٧٩

ليلة ١١ فبراير
سنة ١٨٦٤

فأقام سريدوه ويمة له بباريس في ١١ فبراير سنة ١٨٦٤، تحت رئاسة البرنس
جيروم نابليون، وبحضور نيف وألف وستمئة مدعو، أقيمت فيها الخطب الزانة،
مطالبة بإزالة كل عقبة من طريق انشاء تلك التركة، وأهمها خطبة رئيس الخفلة
نفسه، وخطبة المسويدى لسبس، وخطبة المسويديين، من كبار رجال الشرع
والقضاء بفرنسا^(١).

أما الرئيس فانه، بعد أن أحرق بخور الشاء والمدح (لإسماعيل)، واعترف بأنه
إنما يقاوم دى لسبس وشركته، لا لرغبة منه في تعطيل مشروع القناة، ولكن
لرغبته في أن يقوم، هو نفسه، بإنجاز ذلك العمل الخطير، أنكر عليه مقدرة على
القيام بذلك، واستشهد على صحة قوله بزعم زعمه له موجيليك، مؤداه أن مصر،
بعد أن صرفت نيفا وعشرين مليوناً من الفرنكات على انشاء القناطر الخيرية، حرمت
نفسها الاستفادة منها، لضئها بمليون ونعمسمائة ألف فرنك أخرى، ثمن الأبواب التي
كانت تلك القناطر في احتياج إليها. فتركها، إذا، تؤول الى الخراب لعود همتها
عن اتفاق ذلك المبلغ اليسير الباقي، المطلوب لتمام عملها، وشبه الشرقيين على
العموم، في مشاريعهم وأعمالهم "برجل يفقد بنطلونه، لإهماله خياطة زرينقصه!"
وختم خطبته بنصيحة أسداها للشركة بأن تطرق باب التصالح مع الحكومة المصرية
على مبدأ منع السخرة، ورد الأتبان مقابل عوض معقول.

وأما المسويدى لسبس، فبعد أن شرح أغراض الشركة ومراميها، ونتيجة
ماوصلت إليه في أعمالها، ومقدار الخير الذي أسدته الى الصحراء الواقعة بين الزقازيق

(١) أنظر: هذه الخطب في "رسائل ويومية ومستندات" لفردنان دى لسبس ج ٤ ص ٣٨٧ وما يلها.

والسويس ، بحفرها التربة التي أوصلت مياه النيل الحلوة اليها ، فأحيتها ؛ ومقدار ما يجب أن ينتظر من نجاحها ، بعد تمكنها من جلب مياه البحر الأبيض المتوسط الى بحيرة التمساح — لأن هذا هو العمل الذي قعدت دون إتمامه همة السلف ؛ وأما ايصال القلزم بتلك البحيرة عنها ، فقد قام الأقدمون به ، وفدته أيضا الأعصر الوسطى — قال إن الشركة لا ترفض الاتفاق مع الحكومة المصرية ، ولكن على شروط تلائم مبادئ الحق والانصاف ، وتراعى ماوصل اليه المشروع ، والتعهدات التي في حيازته ؛ فلا تقف في سبيل نجاحه .

وأما المسيو ديبين ، فانه ، بعد أن أقر مشروعية أعمال الشركة ، ولو أنه لم يصدر ، الى ذلك الحين ، فرمان سلطاني يؤيد الامتياز الممنوح لها ، أبدى أمله بأن تزول كل عقبة ، سريعا ، من سبيل المشروع وتحقيقه ، فتتحول تربة السويس من ”تربة عواصف“ الى ”تربة رجا صالح“ مشيرا الى ما أجاب به ملك البرتغال (عمانوئيل السعيد) أمير سفنه الجسور ، برثماؤس دياز . فان هذا البحرى المقدام ، لما روى لذلك الملك السعيد الطالع حوادث رحلته حول شاطئ أفريقيا الغربي من شماله الى جنوبه ، ووصوله ، في محاولته بلوغ بحار الهند ، الى أقصى رؤوس تلك القارة ، جنوبا ، واصطدامه هناك بزواجع وعواصف وأنواء حالت دون تقدمه ، بما أفزعت من قلوب بحارته وخيالاتهم ، وما أسقطت من همهم ، قال الملك : «انى قد رأيت ، إذا ، أن أسمى ذلك الرأس ”رأس العواصف“ !» فقال الملك : «كلا ، بل ندعوه ”رأس الرجاء الصالح“ تيمنا بالخير في المستقبل ! وإلا ثبطنا همهم ، وعقنا الإقدام !» . فكان لتلك الوليمة ، والخطب التي ألقيت فيها ، وقع في قلوب الأمة الفرنسية ، وفي العالم المفكر برمته ، دوى صدهاء مدّة مديدة .

محكم نابوليون
الثالث

فرأى (اسماعيل) أن الرأي العام المتمدين قد يخدع ، فيضلل به ؛ فيحول ذلك دون بلوغه مطالبه الحق . فكتب نابوليون الثالث رأسا ، واختاره حكما بينه وبين الشركة ؛ وقبل دى لسبس والشركة التحكيم بسرور فائق .

فأمر نابوليون بتشكيل لجنة من رجال ذوى نزاهة مشهورة تحت رئاسة وزير خارجيته المسيو دى لويس ، للبحث فى الأمر من جميع وجوهه ، ودرسه درسا دقيقا . فوالت اللجنة المذاكرة والدرس ثلاثة أشهر متوالية ؛ ثم رفعت الى الامبراطور نتيجة ما وصلت اليه مباحثها .

محكم نابوليون
الثالث

فأصدر الامبراطور حكمه فى ٦ يوليه سنة ١٨٦٤ ، وقرر ما يأتى :
(أولا) اعادة ستة آلاف فدان من الأقطان الممنوحة للشركة ، الى الحكومة المصرية ، بتخفيض مقدار الأرض التى كانت للشركة على جانبي التربة من كيلومترا الى ستين مترا .
(ثانيا) اعادة جميع الأقطان التى باشرت الشركة فلاحتها وزرعها وقدرها ٦٣ ألف هكتار ، الى الحكومة ، على أن لا تبقى لنفسها منها سوى ثلاثة آلاف هكتار .
(ثالثا) تخلى الشركة للحكومة المصرية عن كل حق فى مد التربة ذات الماء العذب من مصر الى السويس وبور سعيد ، والزام الحكومة المصرية بمدها — وهى التربة المعروفة الآن "بالاسماعيلية" — مع حفظ حق الشركة فى الانتفاع بها .
(رابعا) ابطال حق الشركة فى مطالبة الحكومة المصرية بالعمال إلا على سبيل العارية المأجورة .

(خامسا) الزام الحكومة المصرية ، مقابل ذلك جميعه ، وعلى سبيل التعويض ، بدفع مبلغ ٤٠ مليوناً من الفرنكات^(١) .

(١) اقرأ صورة هذا القرار فى "رسائل ويومية ومستندات" لفردينان دى لسبس ج ٤ ص ٧٦ وما يلحقها .

ففاز (اسماعيل) بالغرض الذى رعى اليه ، ولم يستكثر فى سبيل فوزه ، المبالغ الجمة التى أنفقها فى تمهيد الطريق ، بين الأستانة وأوروبا ؛ ولا المبلغ الجسيم الذى ألزمه بدفعه الحكم الصادر من نابوليون الثالث .

ولكى يثبت للأمة ، فى نزاعه مع شركة القناة ، انما سعى الى تحرير بلاده من قيد كانت مغلوطة به ، لا الى الإضرار بالمشروع العظيم ، أبرم مع الشركة فى ٣٠ يناير سنة ١٨٦٦ اتفاقا حفظ بمقتضاه للحكومة المصرية الحق : (أولا) فى اقامة كل التحصينات والاستحكامات الحربية التى تراها لازمة لحماية القطر ، على الأراضى المعتبرة حرما للقناة البحرية ، على شرط ألا تنجم عنها عوائق للإلاحة ؛ و(ثانيا) فى إشغال ما تراه من تلك الأراضى بتشديدات تنشئها لمصالحها كالبريد والجمرك والشككات العسكرية وخلافها ، على شرط أن لا تكون عقبة فى سبيل استغلال الشركة امتيازها ؛ وأن تدفع الحكومة لها ثمن الأراضى التى تشغلها ؛ كما أنه حفظ للأفراد الراغبين فى الاقامة على شواطئ التربة البحرية ، أو فى المدن المقامة على طول مسيرها ، الحق فى حيازة ما يرونه من الأراضى اللازمة لتشديداتهم ، على شرط أن لا تزيد على فدان فرنساوى (أكر) ، وأن يخضعوا لقوانين البلاد وعاداتها ، ويدفعوا الضرائب ، أسوة بباقي سكانها ، وأن لا يقيموا منازلهم حيث يعوقون الملاحة ، ويدفعوا للشركة ثمن الأرض التى يرغبون فيها .

وتنازلات الشركة للحكومة المصرية ، بموجب هذا الاتفاق ، عن جميع المباني المقامة منها لمصالحها على ضفاف ترعة الماء العذب ، من الزقازيق الى السويس ، بثمنها الأصلى ، على أن تؤجرها الحكومة لها بواقع ٥ ٪ سنويا من رأس المال المستد إليها ؛ وبما أنها كانت قد اشترت من شركة إلهامى باشا ، تفتيش الوادى كله ، وكان

يهم الحكومة المصرية استرداده ، ضمن الأطيان الأخرى التي قضى حكم نابوليون بإعادتها إليها ، فقد باعته الشركة لها بمبانيه ومشمولاته ، بموجب الاتفاق ذاته ، بمبلغ عشرة ملايين من الفرنكات .

واتفق الفريقان على أن يكون دفع جميع المبالغ التي أصبحت الحكومة المصرية مدينة بها للشركة ، على أقساط شهرية متساوية ، تبدأ في أول يولييه سنة ١٨٦٦ ، وتنتهى في أول ديسمبر سنة ١٨٦٧^(١)

ثم أبرم في ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ اتفاق آخر مع الشركة لخص فيه فرمانا (سعيد) وكل ماتلاهما من اتفاقيات بين (اسماعيل) والشركة ، وما حكم به نابوليون ، وما ذكر في اتفاق ٣٠ يناير السابق ، ليأخذ الكل شكلا نهائيا تصادق عليه حكومة الأستانة ، كطلبها . فحفظ (اسماعيل) فيه لحكومته الحق في أن يشرف البوليس المصرى على عموم التركة البحرية ، وتوابعها وملحقاتها ، ليقر الأمن ، ويقيم حدود الشرائع والقوانين فيها ، كما أنه حفظ حق مرور المواصلات ، والتجارة ، والناس جميعا ، بدون دفع أى رسم كان ، في النقط التي تختارها حكومته على ضفاف التركة ؛ ولاعتبار الشركة مصرية ، ولو أنها مؤلفة من عناصر دولية ، اتفق معها على أن يكون الفصل في المنازعات الناشئة بين أفرادها ، والخاصة بتكوينها ، فقط من اختصاص المحاكم الفرنسية ؛ والفصل ، فيما عدا ذلك من المنازعات ، من اختصاص المحاكم المحلية دون غيرها^(٢) .

وكان الباب العالى قد ماطل جدا ، بتأثير الدوائر الرسمية البريطانية الخفية في الأستانة ، في منح التصديق المطلوب على فرمانى (سعيد) ، بالرغم من انذار أرسله اليه الامبراطور

(١) اقرا : نص هذا الاتفاق في "رسائل ويومية ومستندات" لفردينان دى لسبس ج ٥ ص ٢٢٧ وما يليها مساحة أطيان تفتيش الوادى غير مذكورة .

(٢) اقرا : نص هذا الاتفاق في الكتاب عيه ج ٥ ص ٢٣١ وما يليها .

نابوليون الثالث، بناء على الحاح دى لسبس . ولكنه اتفق أن فؤادا باشا، الصدر الأعظم، كان يتعاجل في جنوب فرنسا، لما حلت ركاب الامبراطور بموسيليا، في ذهابه الى الجزائر، متفقدا . فهب فؤاد الى مقابلته ولكن الامبراطور أعرض عنه، ولم يلتفت اليه، ولا رد له سلامه . فاضطرب لذلك الصدر الأعظم، واستفهم عن السبب . فرد عليه بكلمة واحدة : «فرمان» . فما انقضى أسبوع واحد إلا وصدر، في ٢ ذى الحجة سنة ١٢٨٢ و ١٩ مارس سنة ١٨٦٦، فرمان التصديق على اتفاقية ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ السابق ذكره . وقد قال دى لسبس في هذا الصدد : «لقد صدق المثل العربي القائل : "أوقية خوف أفيد من قنطار صداقة"»^(١) .

وفي ٢٣ أبريل سنة ١٨٦٩ أبرم (اسماعيل) آخر اتفاقاته في سبيل استعادة آخر حقوق التسوية النهائية دولته السيادية الباقية في يد الشركة . فنزع بمقتضاها منها، مقابل مبلغ عشرين مليون فرنك، حق إعفاء مستورداتها من الخارج من الضرائب الجمركية؛ وألزمها بأن تدفع، على مراكبها وسفنها المانحة في مياه ترعة الاسماعيلية، الرسوم التي تدفعها المراكب والسفن المصرية؛ وأن تخضع للوائح المسنونة؛ وأن تنازل للحكومة المصرية عن القيام بخدمة البريد والتلغراف، لها ولجمهور، غير حافظة لنفسها إلا تلغرافا خاصا بخدمتها الداخلية؛ وأن تخلى للحكومة عينها عن رسوم الصيد في التربة والبحيرات؛ وتشركها، بواقع النصف، في الانتفاع بأثمان الأراضي التي تبيعها الشركة من الأطيان التابعة لها، والخاصة بها، طبقا لنصوص المعاهدات السابقة؛ وأن تنازل لها، مقابل عشرة ملايين أخرى من الفرنكات، عن كل المستشفيات المقامة على البرزخ بمشتملاتها،

(١) أنظر: "أمرة فرنساوية"، و"آل دى لسبس" لبريدييه ص ٣٨١، و"منشأ ترعة السويس"

لفردينان دى لسبس ص ٢١٩ و ٢٢٠، و"تذكارات" ٤٠٤٣، و"لؤلؤ عتيق" ص ٢٥٨

وجميع المنازل والمباني المملوكة لها ، في رأس الهيش ، والقنطرة ، وبحيرة البلح ، وفردان ، والجسر ، والورشة نمرة ٦ وجبل مريم ، وطوش ، والسرابطوم ، وجنيفا ، وشالوف ، والكيلومتر نمرة ١٤ من سهل السويس ؛ وعن محاجر المكس ومينائه ، ومشمعات الاستغلال فيه ؛ وعن مخازنها ومخلاتها في بولاق ودمياط ، خالية من كل نزاع ومحذور ! وتنازلت الحكومة للشركة عن قطعات (كوبونات) أسهمها ، البالغ عددها ١٧٦٦٠٤ ، ابتداء من أول يناير سنة ١٨٧٠ الى أن تستوفي الشركة منها مبلغ الثلاثين مليوناً من الفرنكات التي أصبحت الحكومة مدينة به لها بموجب هذه الاتفاقية .

بهذه الكيفية ، وهذه الوسائل ، وببذله جميع هذه الأموال ، تمكن (اسماعيل) من كسر القيد الخجاسى الحلقات الذى غل به فرمانا الامتياز الممنوح من سلفه الى فردينان دى لسهس وشركة قناة السويس ساعدى حكومته ، وسلبها جانبا عظيما من سلطتها واستقلالها .

فلما تم له ما سعى اليه ، أقبل ، وهو منشرج الصدر ، على مساعدة الشركة المساعدة الكلية ، حتى مكنها من انجاز عملها ، وبرزه الى العالم يخنال في حلله البهية . وأخذ على نفسه القيام باقتناح التربة افتتاحا يخلد ذكره في بطون السطور ، وصدور الأجيال ؛ ويؤكد للألا أن (اسماعيل) كان أكبر الناس تقديرا بلحالة العمل الذى تمجد به ملكه . وسيأتى بيان ذلك الافتتاح في حينه .

الفصل الثاني^(١)

ازالة القيد الثاني

قيد السيادة العثمانية ، بما يتبعها من تضييقات مذلة ،
والإلزامات مصغرة ، وتوريث بالأرشدية الخ .

أعذب الألفاظ قولى لك : خذ * وأمر اللفظ نطق : بلعل
« ابن الوردى »

إن تداخل النمسا والروسيا وبروسيا ، بزمامة المجترة ، وبموجب اتفاقية لندن
المؤرخة ١٦ يولية سنة ١٨٤٠ ، بين السلطان العثماني و (محمد علي) الكبير ، لوضع
حد للحرب القائمة بينهما ، وحفظ مكان الدولة العلية ، الذي أصبحت الجيوش
المصرية تهتده ، لا سيما بعد انتصار (ابراهيم) الهام على الأتراك في وقعة نزيب
(٢٤ يونيه سنة ١٨٣٩) ، أدى الى استصدار تلك الدول فرمانين وجها من السلطان

عبد المجيد الى (محمد علي) بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ (٢١ ذى القعدة سنة ١٢٥٦) فرمان ١٣ فيز
سنة ١٨٤١

كانا بمثابة قاعدة بنى عليها كان مصر السياسى والادارى معا .

(١) أهم مصادر هذا الفصل هي : " مجموعة فرمانات في القضاء والادارة بمصر " لفيليب جلاد ،
و " تاريخ المالية المصرية " لمجهول ، و " داس هوتجي اجيت " لقون . ه . ستيفان ، و " مصر "
لستانلى فين هول ، و " مصر " لماسيل ، و " شهران بمصر " لشارل تليوني ، و " الكافي "
لميخائيل بك شادرويم ، و " مصر تحت حكم اسماعيل " لماك كون ، و " كليات عن الوراثة للعرش
المصرى " لرونكى ، و " اعتبارات عن الوراثة مباشرة للعرش المصرى " بلويق ، و " قضية باتا
مصر " للكونثنس ، و " مصر القديمة والحديثة في معرض باريس سنة ١٨٦٧ " لبيريس ،
و " دى لسبس : حياته وأعماله " لبرتران .

القيود الاتباعية

فبالفرمان الأول منهما ، ألغى السلطان ، بناء على إيعاز الدول المذكورة ، الأمر الذى كان قد خلع بموجبه (محمد على) من كرسى ولاية مصر — لاعتباره إياه عاصيا ومتمردا — وأعادته إليه ، مبينا فى خريطة أرسلها له ، فى الوقت نفسه ، حدود تلك الولاية ؛ ومنحه ، بطلب الدول عينها ، حق توريث أعقابيه ذلك الكرسى ، على الشروط الآتية :

(أولا) أن يختار السلطان العثمانى من أولاد (محمد على) الذكور ، أو أولاد أولادهم الذكور ، من يشاء ليخلف على السدة المصرية الوالى المتوفى . فإذا لم يوجد ، بين الأولاد والحفدة ، خلف ذكر ، فيختار الباب العالى من يشاء للولاية ، بدون أن يكون لأولاد الإناث حق فيها ، إلا اذا شاء السلطان اختيار أحدهم ؛ على أن لا يتبع حق التوريث الاختيار .

(ثانيا) أن يكون الوالى ، المختار من بين أولاد (محمد على) أو أولاد أولاده ، ملزما بالذهاب الى الأستانة ، والمثول بين يدى السلطان ، ليقبل زمام ولايته تقليدا شخصيا رسميا .

(ثالثا) أن يشبه ولاية مصر ، بالرغم من حق الوراثة الممنوح لهم ، بباقي وزراء الدولة ، فى المنصب والتقدم على الأنداد فى الرسميات ، والتصدر ، على قاعدة الأقدمية ؛ وأن يوصفوا ، وينعتوا فى المكاتبات والمحاطبات الرسمية ، بما يوصف وينعت به أولئك الوزراء .

(رابعا) أن يكون مفعول جميع المعاهدات المبرمة بين السلطنة العثمانية والدول ، ومنطوق كل خط شريف ، وخط همايونى يصدر من لدن السلطان ، للتقنين والتشريع ، ساريا فى الولاية المصرية ، ومنفذ فيها تنفيذه فى عموم أنحاء الممالك الشاهانية .

(خامسا) أن تكون جباية الضرائب والأموال والرسوم الجمركية وغيرها ، برمتها وعلى أنواعها ، باسم سلطان تركيا ، وطبقا للأصول المتبعة فى الدولة صاحبة السيادة .

(سادسا) أن يرسل ربع الإيرادات المصرية كلها الى خزينة الباب العالى ، سنويا ، على سبيل الجزية ؛ وتصرف الثلاثة الأرباع الباقية فى شؤون الادارة الداخلية ، وفيما تستلزمه احتياجات بيت الوالى ؛ وأن تكون طريقة توريد الجزية التى سيتفق عليها فى سنة ١٢٥٧ ، معتمدة لمدة خمس سنوات ؛ ثم تكيف وتعُدّل طبقا للظروف ومقتضيات الأيام ؛ وأن يكون الوالى ملزما بتعريف الباب العالى بمقدار إيرادات القطر بالضبط ، وبيانها له ، بيانا وافيا ، اجتنابا للتلاعب فى مقدار الجزية .

(سابعا) أن تكون السكة باسم السلطان العثمانى ، وأن لا تختلف فى شئ أساسى عن مثيلتها المضروبة فى الأستانة العلية .

(ثامنا) أن لا يزيد عدد الجيش المصرى فى أيام السلم على ١٨ ألف جندى ؛ وأما فى زمن الحرب ، فللباب العالى أن يبلغه الى ما يراه . وأن يكون تكوينه ونظامه مطابقين لتكوين الجيش العثمانى ونظامه : فتجعل مدة الخدمة العسكرية خمس سنوات ؛ ويؤخذ من مقرعى الستين الباقيتين عشرون ألفا ، يقيم ثمانية عشر ألفا منهم بالقطر المصرى ، ويرسل الألفان الباقيان الى الأستانة ؛ ثم يسرح خمس العدد كل سنة ، ويقترح ، بدله ، أربعة آلاف جندى جديدون ، يبقى منهم فى القطر ٣٦٠٠ ، ويرسل أربعمائة الى الأستانة .

(تاسعا) أن يكون شكل ملابس الجنود المصرية ، برية كانت أم بحرية ، وشكل راياتها ونياشينها ، كملابس الجنود العثمانية البرية والبحرية ، وكشكل راياتها ونياشينها ،

لا تميز بين الجندين إلا فيما يختص بنوع الأقمشة ، فانه يصريح للحكومة المصرية أن تختار منها ما يلائم طقس البلاد ومناخها .

(عاشر) أن لا تبني مصر سفنا حربية مطلقا ، إلا بتصريح صريح من الباب العالي ، يعطى لها كتابة .

(حادى عشر) أن يقتصر حق الوالى ، فى تعيين ضباطه البريين والبحريين وترقيتهم ، على الدرجات الصغرى لغاية درجة الصاغ قول أغاسى . فاذا أراد رفع ضابط الى درجة أعلى من هذه ، فعليه أن يخبر الباب العالي ، ويستصدر الترقية منه مباشرة .

(ثانى عشر) أن أى إخلال بأحد هذه الشروط يؤدى الى إلغاء حق انتقال الولاية بالإرث ، فورا .

وبالقرءان الثانى ، قلد السلطان (محمد على) الولاية على بلاد النوبة ودارفور وكردوفان وسنار ؛ ولكن بدون حق فى توريثها لأعقابها ؛ كأن السلطان أراد بذلك أن يقيم على الحدود المصرية الجنوبية ، للمستقبل ، خطرا يشهره خلفاؤه فوق رؤوس خلفاء (محمد على) كسيف دامكليس ، ابتغاء إبقائهم فى حدود الطاعة والأمانة ، فيما لو عن لهم الخروج عنها — مع أن (محمد على) هو الذى فتح تلك الأقاليم ، وأخضعها لحكومته المصرية ، ولم يكن لسلطان تركيا عليها من حق ، إلا ما نجم له عن فتح (محمد على) لها — وألزمه ، مقابل ذلك ، أن يقدم له بيانا مفصلا مضبوطا بإيراداتها عامة ، ليفرض الجزية الموافقة عليها ؛ وأن يبطل النخاسة منها وعادة خصى السود . وأبلغه فى الفرمان عينه : (أولا) عفوه عن جميع الجنود والضباط والمستخدمين الذين اشتركوا فى تسليم العجالة العثمانية له ، مستثنيا منهم بعض أفراد عينهم بالاسم ، وعلى

رأسهم أحمد فوزى باشا أمير تلك الهارة — وهو الذى قصده نوبار باشا فى الرواية التى رواها للورد كرومر ، وذكرها هذا فى الصحف الأولى من كتابه المعنون "مصر الحديثة" ومفادها : « أن أحد أمراء الأساطيل العثمانية كان قد انضم الى (محمد على) أثناء حروبه مع تركيا ، وعززها عليها ، وخدمه فى مقاومته لها ، خدمات جلّى . فأعلى (محمد على) منزلته ، وحفه بصنوف من الرعاية والعناية والنعم ، لم يترك معها محلا فى نفسه لشهوة أو أمنية . فعاش الرجل عيشة رغيدة على فراش وثير من الهناء ، الى أن وضعت الحرب أوزارها بين التابع والمتبوع ، وختمت معاهدات لندن والفرمانات التالية لها ، الأزمة الشديدة التى زعزعت قواعد الشرق الأدنى نيفا وعشرة أعوام . فتذكر الباب العالى حينذاك — ولم يكن قد نسى قط — الخيانة التى ارتكبتها أمير أسطوله ، وحمل الى فهم (محمد على) أنه يحل لإقدامه على معاقبة ذلك الجانى عقابا سرييا ، منزلة جميل بليغ يسديه اليه . فأرسل (محمد على) الى ذلك التركى من أفهمه أن الحياة متاع فان ، وأن لذاتها ظل زائل ، وأنه يجدر بالمرء أن لا يفتأ مستعدا للمقابلة وجه ربه الكريم فى أى وقت يشاء الله أن يستدعيه اليه ؛ وأن الموت قد يأتى أحيانا فى جرعة ماء ، أو فنجان قهوة الى من يحم أجله » . فأدرك الأميرال العثمانى معنى الكلام ؛ فقام من ساعتها وتوضأ وصلى صلاة العصر ؛ ثم تجرّع فنجان القهوة المسمومة الذى قدّم له ، بتجلد ، كأنه أحد الستونكيين ، تلامذة زينون الفيلسوف ؛ وهو يقول بالتركية : « قسِمتْ ! » ؛ وأبلغه (ثانيا) تنبيته بكار ضباط الجيش المصرى ، وبكاز موظفى الحكومة المصرية فى الرتب السامية التى أنعم عليهم بها ، واعتماد بابه العالى لياها .

(١) أنظر : "مصر الحديثة" للورد كرومر ، ص ١٧ وما يلها جزءا . أتزل

فأبدى (محمد على) ارتياحه الى ارادة السلطان المعبر عنها الفرمانان ؛ ولكنه طلب تعديل كيفية التورث ، ومقدار الجزية السنوية ، والحق المعطى له في ترقية الصف ضباط والضباط ، ومنح الرتب .

نفاذ الباب العالى بذلك الدول الوسيطة السابق ذكرها في ١٩ أبريل سنة ١٨٤١ فردت عليه في ١٠ مايو التالى ، وأشارت بجعل التورث بالأرشدية ، وتعيين مبلغ محدد للجزية ، يراجع ليعتدل بين حين وحين ؛ ولم ترأسا في تخويل (محمد على) حقا أوسع من المخول له ، فيما يختص بترقية الجنود والضباط ، ومنح الرتب ؛ لاعتبارها الجيش المصرى والبحرية المصرية جزءا من القوات البرية والبحرية العثمانية .

فأصدر السلطان فرمانين آخرين نهائيين الى (محمد على) ، أحدهما في أول يونيو سنة ١٨٤١ (١١ ربيع الآخر سنة ١٢٥٧) ؛ والثانى في ٢٠ يولييه سنة ١٨٤١ (أول جمادى الآخرة سنة ١٢٥٧) . حدد له بمقتضاهما ، حدود الولاية المصرية ، طبقا للين في خريطة أرسلها الصدر الأعظم اليه ؛ وأجابه ، فيما عدا ذلك ، الى طلباته : فجعلت الولاية بالأرشدية ، كما هي في بنى عثمان ؛ على أن يكون التعيين من الباب العالى ، وبموجب فرمان خاص يصدره السلطان ؛ وجعل مقدار الجزية ٨٠ ألف كيس على حساب الكولونات الاسبانيولية ، وتخول والى مصر حق منح الرتب لغاية درجة "الميرالاي" ؛ وأما درجتا "الميرلوا" و"الفريق" فأبقى حق منحهما مرتبطا باستئذان الأستانة أولا .

فرمانا أول يونيو
و ٢٠ يولييه
سنة ١٨٤١

وعلى ذلك صادقت الدول الأوروبية الوسيطة ؛ وانضمت فرنسا اليها في نهاية الأمر ، فأصبح النظام المصرى كما هو مقدر في تلك الفرمانات الأربعة ، جزءا من النظام السياسى الدولى العام ؛ وأصبح مركز مصر ، القائم عليه تحت حفظ الدول الغربية

تصديق الدول
عليها

جمعاء ، فيما يختص بعلاقاته معها ، وعلاقاتها به ، وفيما يختص بالمحافظة عليه من مطامع الدولة العلية عينها ، ومن تعديلات احداها عليه .

على أنه لم يوجد فيه شيء يحظر على والى مصر تعديل القيود التي تربطه بالدولة العثمانية ، دون غيرها ، وتكييف مركزه منها ، ومركز بلاده الداخلى بالنسبة اليها ، وفيما لا يمس بمصالح الدول الغربية السياسية والتجارية ، تكييفاً يكون أكثر موافقة له ، ولقطره .

عمل (اسماعيل)
على إزالة تلك
القيود

فلما جلس (اسماعيل) على أريكة مصر ، وجعل احدى غايات حكمه إزالة بلاده أكثر ما يمكن من الاستقلال ، لم يأل جهداً في سبيل البلوغ الى ذينك التعديل والتكييف ، بلوغاً تكون نتيجته تحرير مصر من قيد السيادة العثمانية ، وتمتع عرشها بجميع حقوق السيادة والمملك .

تحويل مجارى
الوراثة

فأقول ما وجه اليه مجهوده تحويل نظام الوراثة من الأرشد فالأرشد فى ذرية (محمد على) كلها الى الولد البكر فالولد البكر من ذريته ، هو — وكان (عباس الأول) قد سعى هذا السعى عينه ، ولم يفلح — فلم تثبط خيبته همة (اسماعيل) ، لأنها كانت مشتعلة بنوعين من أنواع الوقود ، لا يدعان نارها تنخبو أبداً ، وهما : الحقد والحب . أما الحقد ، فعلى الأمير مصطفى فاضل أخيه من غير أمه ، وعلى الأمير حليم باشا عمه .^(١)

ومرجع السبب فى حقه على أخيه ، الى كرهه والديهما المتبادل ، الذى كثيراً ما أزعج داخلية والدهما (ابراهيم) المهام ، فالى وشى الوشاة بالأمير مصطفى فاضل بعد صيرورة عرش مصر الى (اسماعيل) أخيه .

(١) أنظر : "الكافى" لشاروبىم بك ص ١٤٤ ج ٤

فوالدتهما كانتا مختلفتي الجنس والميول ، بالرغم من تمكنهما الواحد من قلب
 بعلهما السامى ، ووحدة تأثيرهما عليه . فلم تكتفيا ببادل الكره بينهما ، بل أشربتا
 قلبي ولديهما ، واجتهدتا فى جعلهما عدوين لدودين ؛ لاسيما أنهما ولدتهما فى شهر
 واحد ؛ وبينما كل منهما تئنى أن تكون أسبق الاثنتين الى الوضع ، ليكون ابنها أقرب
 الى العرش ، مال الحظ الى جانب أم (اسماعيل) .

فشب الصبيان والسنون تنى بغض كل منهما للآخر ؛ والوالدان تركان نمو هذا
 البغض ، حتى كانت كارثة كفر الزيات التى جعلت (اسماعيل) ولى عهد السدة
 المصرية . فلم يعد الأمير مصطفى فاضل وأتمه يهتملان النظر الى المستقبل ، وباتا
 يتمنيان أن يطول عمر (محمد سعيد باشا) أو تقصر حياة (اسماعيل) . فلم يحقق الدهر
 لهما هذه الأمنية ، ولا الأخرى . فمات (سعيد) ، وهو فى ظهر حياته ؛ وارتقى (اسماعيل)
 عرش جده ، وهو فى مقتبل عمره .

فلم يهتمل الأمير مصطفى فاضل وذووه الحياة تحت حكمه ؛ فسافروا جميعا
 فى منتصف سنة ١٨٦٣ الى أوروبا ؛ وأقاموا فى باريس . وربما أدى ذلك البعاد
 الى تراخى حبل الضغينة بين الأخوين ، خصوصا وأن قلبيهما كانا محبوبين ، طبيعة ،
 على العواطف الطيبة ومفتحين لها .

ولكنّ الوشاة الذين لم تكن مصلحتهم فى أن يسود الوفاق بينهما ، وكانوا كالذباب ،
 يتامسون الحياة من الاقبال على مص القروح وتهيجها ، كانوا ساهرين لا يغفلون .
 فأخذوا يختلقون من الأكاذيب على الأمير الغائب ، ما لم يكن معه بد (لاسماعيل)
 من الاستزادة فى كره أخيه ، والإغراق فى حقه ؛ بل لأنهم لم يحجموا عن تصوير

ذلك الأخ النازح في صورة الرجل المؤامر المخامر ، الساعى الى إهلاك أخيه ، لى يأخذ منه عرشه . وبلغ بهم حبهم للخداع والدسائس الى حد أن ألقوا قنبلة ، سرا ، ذات صباح ، في حديقة قصر الجيزة ، وأسرعوا الى التقاطها ، جهرا ، وتقديمها الى (اسماعيل) ، حجة دامغة ، وبرهانا قاطعا على صحة مؤامرات ومخامرات ومساعى أخيه الشريرة ^(١) .

وبما أن القلب المضطرب بانفعال قوى ، تقم بصيرته بتأثير ذلك الانفعال ، فلا تعود عينا صاحبه تنظران الأمور إلا كما يقدمها اليهما ذوو الأغراض ، فان (اسماعيل) لم يفتن أن تلك القنبلة كانت فارغة ، لا تحمل في جوفها سوءا مطلقا ، واعتقد اعتقادا ثابتا أن أخاه أراد قتله ، ليخلفه على عرشه .

والسبب في حقه على عمه ، عبد الحليم ، هو أن هذا الأمير كان ، في الواقع ، يتطلع الى الأريكة المصرية ، ويرغب فيها ؛ ولو أن هذه الرغبة لم تقتزن بعمل عدائى لتحقيقها . ولكن مجرد وجودها في نفسه كفى لى يتخذ الوشاة منها منبتا خصبا ، ينفون فيه جرائم البغضاء بين (اسماعيل) وبينه ؛ ولم يعدموا الفرص الموافقة لذلك . فنزل السلطان عبد العزيز ضيفا على حليم باشا في بستانه على ضفاف المحمودية بالاسكندرية ، وفي قصره المنيف بشبرا ، وتناول طعام العشاء عنده في هذا المكان الأخير ، والتعطفات التى ما فتئ يوالها عليه ، طوال مدة إقامته بمصر — ولا شك في أنه انما كان يرمى بها الى جعل (اسماعيل) يشعر بأن عمه سيف معلق فوق رأسه ، فيرعوى عن كل مطمع ضار بمصالح الدولة العثمانية — كل ذلك كان في أيدي الوشاة أشعة شمس استخدموها لإحياء تلك الجرائم وتقوية نموها .

(١) أنظر : "تاريخ مصر في عهد اسماعيل" لمالك كون ص ٢٤ ، و "تاريخ مصر المالى" لمجهول .

وكان حليم باشا، من جهة، يعيش معيشة تمتعية، غريبة المظاهر الى حد يجعل لوشى الوشاة مجالا فسيحا، فقصره في شبرا كان، كما قلنا، بديعة البدائع، وجديرا بأن يثير عوامل الحسد في قلوب الحاسدين، ولو كانوا ملوكا؛ وعدد الخواشي والخدم، والجواري الحسان، والأتباع الذين كانوا تحت اشارة صاحبه في ذلك المقام الفخم، لم يكن من شأنه أن يروق من تابع في عين متبوعه؛ ونروجه، كثيرا، الى الصيد، في أهبة وجلبه، تحيان ذكرى السلاطين الممالك السالفين، وتلفتان اهتمام السوق في العاصمة وضواحيها؛ وإقدامه على الصيد بالسلوقية العديدة، والبراة المدربة، كأن زمن العصور الوسطى لم ينزل الى رسمه^(١)؛ وانضواؤه تحت راية الماسونية واهتمامه بأسرارها المكنونة اهتماما تاملا؛ وإضافة ذلك الى كونه ابن (محمد علي) مباشرة، وإليه بدء انتشار الأقوال الشائعة بأن (ابراهيم) إنما كان ابن زوجة (محمد علي) من بل غير، لا ابن صلبه، وأن (محمد علي) إنما تبناه ورباه، فقط، كأبنه^(٢) — وهو قول عار عن الصحة بتاتا، وربما كان من اختلاقات أولئك الوشاة أنفسهم، نسبوه الى حليم باشا، ليزيدوا في تعكير المياه التي كانوا يعملون بلا انقطاع على تعكيرها بين (اسماعيل) وعمه، بأنواع الوسائل كافة — كل ذلك كان مادة جيدة لأن تضفر منه أكاليل شوك، توضع تحت وسادة الأمير المتولى؛ فتخزه ونحزأ أليما، وتجعل نومه قلقا مضطربا، فتحمله على كراهة عمه، والتخوف منه، تخوفا زائدا.

ولما كان الإقدام على الاتم في الأسرار الشرقية لا يزال يتلو بسرعة ساعة التفكير في المثقعة التي تعود على مرتكبيه من ارتكابه، فإن تخوفا (اسماعيل) من أخيه وعمه كان على قدر الفائدة التي يرجوها كل منهما من وراء موته.

(١) أنظر: "مصر الخديوية" لادرن دي ليون ص ٤٥٤ وما يليها.

(٢) أنظر: "مصر في عهد اسماعيل" لمالك كون ص ٧ في الحاشية الأولى.

فكان إذا من مصلحة (اسماعيل) أن يقضى على تلك الفائدة القضاء المبرم، بعمل يبحث من قلبي ذينك الأميرين كل جذور الأمل في أن موته يوجب ارتقاء أحدهما إلى العرش مكانه .

وأما الحب، فلبلاده أكثر منه لأولاده ونفسه .

وذلك لأن أيلولة الملك من الولد البكر في الأسرة الواحدة من شأنها أن توحد بين مصالح الأمير ومصالح الرعية؛ فلا تعود همّة الأمير منصرفة، كما كانت، إلى إنماء ثروته الشخصية وثروة أسرته على أكثاف الثروة العمومية وثروة فروع الأسرة الأخرى .

(نعباس الأول)، مثلاً، إنما أراد مصادرة أملاك باقي أعضاء عائلته والاستيلاء على أموالهم لكي يجعل مستقبل ولده (الهامي) — ولو لم تؤل إليه الامارة — سعيداً، أكثر من كل واحد منهم — ولو قدر لأحدهم أن يخلفه على العرش — وإنما صادر، لهذا الغرض عينه، أملاك رطايه، واغتصب أموالهم : فترك لابنه المذكور ما يزيد على ثمانين مليوناً من الفرنكات من الثروة المنقولة غير الثروة العقارية .

والواقع هو أن الأمير المتولى، الذي يعلم حق العلم أن مآل عرشه لغير ابنه، لا يمكنه أن يعتبر ثروة البلاد المسلمة مقاليداً إليه إلا فريسة لأطماعه، ومنجماً يستنفده في إغناء نفسه وذويه؛ فلا يهمه شقيت البلاد أم سعدت، عاشت أم هلكت، مادام جيبه ممتلئاً ونحزنته طاهرة .

والأمير، في الأسرات التي يؤول العرش عندها من أرشد الأفراد فيها إلى الأرشد، قد تجعله العواطف الانسانية الطبيعية على كره عموم أعضاء أسرته، لتخليه، في كل منهم، خليفة يخلفه، اضراً بخلافة بنيه . فيهمه، والحالة هذه، أن يمتص، وهو

على قيد الحياة، خيرات البلاد كلها، لكي لا يترك منها شيئا، بعده، لأولياء عهده
الاحتماليين المكروهين منه . ومغبة تلك السيئة إنما تعود على البلاد أكثر منها على
أفراد أسرته، غير بنيه .

والدليل على أن حب (اسماعيل) لبلاده كان رائده في سعيه، أكثر من كل عامل
غيره، هو أن هواه كان أن يخلفه على العرش ابراهيم حلمى ابنه من الأميرة جنانيار
هانم، أعز زوجاته عليه، والتي سعت سعيًا محمودا في سبيل نجاح مقاصده . ومع ذلك
فانه سمى لأكبر أولاده (محمد توفيق)، بالرغم من أنه لم يكن يحبه محبة لباقي اخوته .
(فاسماعيل) إذا، لأنه كان يكره أخاه وعمه من جهة، ولأنه كان، من جهة أخرى،
وعلى الأخص، يحب بلاده، أقبل يسعى في الأستانة ليحمل أولى الشأن فيها على
تغيير نظام الوراثة بمصر، وحصرها في ذريته دون باقي الأسرة المحمدية العلوية .

ولحسن طالعه، كان ميله الى ذلك ونجاحه فيه يوافق هوى نفس عبد العزيز
المكنون .

فعبد العزيز، أيضا، كان يشتهي أن يغير نظام الوراثة في أسرة عثمان؛ وهو أيضا
كان يمتنى أن يحصرها في ابنه يوسف عز الدين، وفي بكر أولاده، بعده، فبكر أولاده
الى الأبد . ولكنه لم يستطع بلوغ أمنيته، بالنسبة لقوة التقاليد . فكان يرغب،
والحالة هذه، في نجاح (اسماعيل) في سعيه، ليكون ذلك سابقة، يبنى هو على قاعدتها
بناء مجهوداته .

على أن ذلك لم يمنعه من التظاهر بالرفض في بادئ الأمر لينال من مال (اسماعيل)
وهداياه ما كان التغيير المطلوب به جديرا؛ ولكي تكون الظواهر غرارة أكثر مما

(١) أنظر: "مصر تحت حكم اسماعيل" لماك كون ص ٣٨

هى ، فتبدو الصعوبات للساعى أكبر من حقيقتها ، أوعز الى بعض جرائد الأستانة بأن تكتب فى الموانع القائمة دون تحقيق رغائب والى مصر وأن تبالغ فى وصفها .
فانخدع (اسماعيل) ، أوتخادع ، الى حد استعجار جرائد أخرى لتجذب التغير وتظهره أمام الملا فى مظهر العمل المفيد للبلاد ، والذي لا مندوحة لها عنه ، لتتقدم باطمئنان فى معارج الفلاح والرقى والرخاء .

ولكنه ، من جهة أخرى ، فتح يده سخية فى السر والجهري : بخرت خيرات النيل ذهباً وفضة على ضفاف البوسفور ، حتى لم تبق هناك ذات واحدة ممن يرجى فى مساعيها تقديم وإنجاح للسعى المصرى ، إلا ونالها من عطايه وجوده الحاتمي^١ ما جعلها تدأب على العمل له .

ولو آزاد التاريخ حصر قيمة ومقدار كل ما صرف فى تلك الأيام فى الأستانة ، وتعداد الأبواب التى صرف فيها ، لأعياء الأمر وسقط دونه كايلا . لأن المبالغ المصروفة تجاوزت عدة ملايين من الجنيهات . ومن البهيمى أن (اسماعيل) لم يكن وحده فى ذلك الصرف . فكما أنه كان يهود بالأموال والهدايا ، من جهة ؛ ويجود أمه بأضعاف أضعافها لتساعده على تحقيق مطعمه ، كان أخوه وعمه ، من جهة أخرى ، يبذلان كل ما فى وسعهما لإخفاق مسعاه ، وتخيب أمانيه ، لما فى تحقيقها

(١) أنظر : "مصر" لمالورق ص ٧٧ والحاشية رقم ٣٥٤ التى بها فيها إيراد لقول فون ه . ستيفان الوارد فى ص ١٥٣ من كتابه "داس هوتيجس اجين" والذي نصه : «قدأ كدى ثقات أن (اسماعيل) لكى يتال تغير مجارى الوراثة وهو تغير فى منتهى الفائدة لبلده ، اضطر الى إتفاق ثلاثة ملايين من الجنيهات بالقسطنطينية ومن المؤكد أنه سيجد مناسبات أخرى لزيادة الاتفاق فى هذا السبيل » ، وأنظر : "مصر تحت حكم اسماعيل" لماك كون ص ٣٨ وما يليها لغاية ص ٤١ ، وأنظر : مالورق عيه ص ٧٩ فى الكتاب ذاته .

من الاضرار بمصلحتيهما . ولكنه تغلب في نهاية الأمر؛ ومقابل ما بذل، وما وعد ببذله، ونظير رفعه الجزية السنوية المفروضة على مصر من ثمانين ألف كيس الى ١٥٠ ألفا — أى من أربعمائة ألف جنيه مجيدى الى سبعمائة وخمسين ألفا، أصدر السلطان فرمانه القاضى بانتقال كرسى الولاية من متبوى كرسياها الى بكر أولاده ومن هذا الى بكر أبنائه أيضا، وهلم جرا؛ وذلك فى ١٧ مايو سنة ١٨٦٦^(١) فقرئ هذا فرمان بمصر باحتفال شائق. وهنا رجال الدولة وأعيان الأمة (الأمير محمد توفيق) — وكان لم يتجاوز الرابعة عشرة من عمره — بمصير ولاية عهد الديار المصرية اليه. وكبرت منزلة (اسماعيل) فى عيون الجميع، وشعر الكل بسكينة دخلت على نفوسهم، كأن الحاضر والمستقبل باتا آمنين^(٢).

وكان من الطبيعى أن يقرن (اسماعيل) بسعيه الى تحويل مجارى الوراثة عن أخيه وعمه، سعيه الى تجريدتهما من ثروتهما العقارية المصرية، ليكون قضاؤه على مطامعهما فى العرش المصرى تاما مبرما؛ ويكون استتباب الأمر له منتظما قارا.

فأوفد، منذ أواخر سنة ١٨٦٤، الى أخيه فى باريس من فاتحه فى أمر بيع الأقطان التى له بمصر. فرفض الأمير مصطفى فاضل بيعها لأن شعاع الأمل فى مصير العرش المصرى اليه، كان لا يزال منتشرا بقوة فى جوانب قلبه. ولكنه، بعامل نزق الشباب، وحب الظهور، ما فتئ يهلك الملايين تلو الملايين، ويولم الولاثم تلو الولاثم، ويجود بالهدايا تلو الهدايا — مع أن إيراداته كانت قليلة وضئيلة، بالرغم من اتساع أملاكه العقارية، وذلك بسبب العراقيل المقامة بمصر فى سبيل استغلالها استغلالا حسنا —

(١) أنظر: "مجموعة فرمانات".

(٢) أنظر: "الكافى" لشاروبىم بك ص ١٤٤

وما فتئ يضطر، بين حين وحين، الى الاقتراض بفوائد ساحقة، من خزائن الصيرافة ومن عملائه، حتى باتت حالته المالية معقدة تعقيد ذنب الضب؛ وباتت ديونه الباهظة محرجة له إخراجا شديدا يصعب عليه الخروج منه إلا بالبيع.

فرأى (اسماعيل) أن يعيد إذ ذاك الكرة، لا سيما أنه كان قد فاز بإقصائه عن مجارى الوراثة. فأوفد اليه مفاتيحا آخر، يعرض عليه بيع الأملاك التى له بمصر؛ ولما لم يعد له مندوحة عن البيع، نجحت المحاولات هذه المرة؛ وقر الاتفاق على أن ثمن المبيع المتفق عليه وقدره مليونان وثمانون ألف جنيهه انجليزى، منها ثمانون ألفا قيمة السمسة - يدفعه (اسماعيل) أوراقا مالية لحاملها من أوراق الدائرة السنوية المالية المضمونة من الحكومة المصرية والمتجة فوائد بواقع ٩ ٪، وأن تسدد قيمة تلك الأوراق على خمسة عشر قسطا سنويا، ابتداء من أول يناير سنة ١٨٦٧^(١) فامضى عقد البيع بباريس فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٦٦، وسجل فى اليوم السادس والعشرين منه؛ ولكنه لم ينفذ فى شكله الذى اتفق عليه؛ لأن البنك السلطانى العثمانى ومحل إبنهايم وشركائه حلا محل الأمير مصطفى فاضل وأخذوا بدل تلك الأوراق المالية سنداً عاماً مبينة فيه تعهدات الدائرة السنوية وضمانة الحكومة المصرية؛ وأصدرها به، فى لندن، قرضاً بملبوني جنيهه انجليزى بفوائد ٩ ٪ سنويا.

أما سليم باشا، فإن انفاقه عن سعة، بل إسرافه هو أيضاً إسرافاً مفرطاً، كان قد أدى به منذ سنة ١٨٦٣ الى عقد قرض قدره ثلثمائة ألف جنيهه انجليزى، تعهد بسدادده على خمس عشرة سنة، أقساطاً متساوية. ثم أدى به سعيه فى الأستانة لاحتياط جهود (اسماعيل) الخاصة بتعديل مبدأ الوراثة، الى عقد قرض آخر فى سنة ١٨٦٦

(١) أنظر: "تاريخ مصر المال" لمجهول ص ٧٥

مقداره سبعمائة ألف جنيه مصرى . فاضطر الى رهن كل أملاكه العقارية بمصر ،
ضمانة لوفاء هذين القرضين ؛ وبات يتخبط تخبطا أليما ، كلما حل موعد للدفع .

نقابره (اسماعيل) فى شراء أملاكه المرهونة منه ؛ فما وجد حلیم باشا فى شدة
ضيقه واحتياجه الى النقود بدأ من بيعها ، لاسيما بعد ما تيقن من نجاح مساعى ابن
أخيه فى الأستاذة ، وخيبة مسعاه هو ؛ فباعها له نظير مبلغ قدره مليون ومائتا ألف
جنيه انجليزى ، دفعت الدائرة السلية له منها ثلثمائة ألف جنيه انجليزى بأوراق من
أوراقها المضمونة من الحكومة المصرية ؛ وأخذت على نفسها دفع الباقي من أقساط
القرض الأول وقدره مائتان واثنان وسبعون ألف جنيه ؛ ثم اقتدت أوراق القرض
الثانى المالية ، وسلمتها خالصة الى الأمير البائع .

واتفق بعد ذلك أن البوليس — لكى ينال « محظوظيته » عند الخديو ، ويظهر
لسموه تيقظه وسهره على حياته الثمينة — أهدم فى شهر اكتوبر سنة ١٨٦٨ على
استكشاف مكيدة زعم أن عمه حلیم باشا دبرها لاغتiale . فنصب شراكه ، وبث
زباينته ؛ وفى الثانى والعشرين من الشهر المذكور أعلن للأطراح مسعاه ، وتمكنه
من القبض على المتآمرين على حياة ملك البلاد . فاضطر (اسماعيل) الى إبعاد عمه
عن القطر ^(١) .

وبعد أن عتدل (اسماعيل) ، على النمط الذى يبناه ، نص فرمان أول يونيه سنة ١٨٤١
بالجاءل الوراثة بالأرشدية والمعتدل منطوق الشرطين الأول والثانى من شروط فرمان
١٣ فبراير سنة ١٨٤١ ، أقبل يعمل على إلغاء الشرط الثالث منه ، وهو إلخااص
بتشبيه ولاية مصر بوزراء الدولة العثمانية .

العمل على تغيير
لقب "والى"
بلقب "شعر بجلال"
مركز صاحب مصر

(١) أنظر: "مصر تحت حكم اسماعيل" لماك كون ص ٧٩ ، و"تاريخ مصر المالى" لجهول ص ٧٧

وكان قد عزم عزما أكيدا على إشراك مصر في معرض باريس العام المزمع إقامته في بحر سنة ١٨٦٧ ، وعلى إجابة دعوة عاهل الفرنسيين ، والذهاب اليه بنفسه ، ليظهر بلاده أمام العالم المتمدن في ثوب التقدم والرقى الذي لبسته في عهد أسرته العلوية وعهده . فيحمل الأمم المتمدنية على اعتبارها واحدة منها ، وليظهرها ببذخه وجوده ، وسطوع معروضاتها في ثوب الثروة التي لا حد لها — الذي هو في الحقيقة ثوبها الصحيح — فيوطد في العقول ، تقديرها لتلك الثروة تقديرا رفيعا ، ويقز في القلوب ثقها غير المتناهية في مقدرتها على القيام بجميع تعهداتها المالية ، مهما بلغت قيمتها ، وأية كانت مواعيد تحقيقها .

ولوثوقه من ذهاب السلطان عبد العزيز ، أيضا ، الى زيارة ذلك المعرض ، كان يريد أن يفتنمها فرصة ثمينة ، لبذر بذور الإصلاح القضائي الدائر في خلدته ، والمقصود منه القضاء على القيد الثالث المقيدة به البلاد ، أى قيد الامتيازات الأجنبية .

فبدأ به ، من جهة ، على إزالة القيد الثاني ؛ ولرغبته ، من جهة أخرى ، في الظهور أمام الملأ الأوروبي — ليسهل عليه نجاح مقاصده — في مظهر رسمي منيف ، يستوقف الأنظار ويوجب الاحترام لشخصه ، أكثر مما لو كان مرتديا لباس وال ، لا يتميزه عن باقي ولاية السلطنة العثمانية إلا بعض ميزات خصيصه به ، طفق يعمل على نيل لقب يشعر بأن صاحبه ، إن لم يكن في مصاف الامبراطرة والسلاطين والملوك ، فلا يقل عنهم كثيرا . على أن يكون نياله إياه مصحوبا بمحصله على امتيازات تجعل حقيقة المنصب على نسبة سمو تسميته المبتغاة .

فشرع يخابر الأستانة ، بوسائله المعتادة ، في أمر منحه ذلك اللقب ؛ وأقبل ينفق المال عن سعة ، ويكثر من الجود والهدايا النفيسة السنية الى السلطان ووزرائه

والمقترين لديه ، مجتهدا في استصدار فرمان ينحوله التلقب بلقب "العزیز" وهو المطلق في القرآن الشريف على وزير فرعون على مصر، راغبا جدا فيه، وشيقا الى احرازه . فدارت المخابرات بشأنه طويلة ومتعبة ، بين البلاطين ؛ واستمرت مدة بين أخذ ورد؛ ولكنها لاقت في سبيلها عقبتين ، لم يمكن التغلب عليهما مطلقا :

(الأولى) أن لقب "العزیز" خص به (يوسف بن إسرائيل) دون غيره من وزراء الفراعنة ؛ وأن ما خص به نبي لا يصلح إطلاقه البتة على فرد من الأفراد، مهما كانت درجته رفيعة .

و (الثانية) أن اسم السلطان المالك (عبد العزیز) . فلودى (اسماعيل) "العزیز" لكان السلطان إذا عبده ؛ أو لتبادر الى أذهان السذج أنه عبده ؛ أو أمكن ، على الأقل ، فتح باب لمنكت ينال الحضرة السلطانية بما ينقص من جلال قدرها^(١) .

فاستبعد ، إذا ، لقب "العزیز" ، لا سيما وأنه اسم من أسماء الله الحسنى ، وشرع في البحث عن غيره .

وكانت قد جرت العادة منذ أيام (محمد على) بتسمية الديوان المصرى الأعلى ، أى الديوان المحيط بشخص الوالى مباشرة "بالديوان الخديوى" ، كما أن الولاة أنفسهم بحكم تلك العادة كانوا يدعون أحيانا "خديويين" .

فبعد مناقشات ومباحثات كتابية وشفهية كثيرة ، اتفقت الآراء ، نهائيا ، على أن تعطى صيغة رسمية لتلك العادة ، وأن يكون لقب "خديو" خصيصا ، من ذلك

الاتفاق على لقب "خديو"

(١) أنظر : "مصر في عهد اسماعيل" لماك كون ص ٩٠ وما يليها ، و "الكافى" لشاربم بك

الحين فصاعدا ، (باسماعيل) وخلفائه على العرش المصري ، إشعارا بأعلاء مرتبتهم الى درجة العواهل .

فصدر بذلك في ٨ يونيه سنة^(١) ١٨٦٧ فرمان تلى بمصر، بأبهة واحتفال عظيمين ، حضره كل ذى حيئية في البلاد ، واتفق الكل ، لاسيما الشرقيون ، على أن (اسماعيل) فاز فوزا مبينا ، وأصبح حقيقة في مصاف الملوك .

ولم يكن اعتقادهم في غير محله : (أولا) بالنسبة لفخامة اللقب الجديد ؛ و(ثانيا) بالنسبة للامتيازات الجديدة السنية التي أوجبها .

”فخدو“ كلمة فارسية بمعنى ”الاله“ و”الرب“ ؛ فهي تشعر إذا بعظمة وجلالة لا تشعر بهما لفظة ”العزیز“ العربية ؛ وتلبس صاحبها رداء استقلال في المركز والعمل أكثر مما تلبسه إياه أية كلمة أخرى .

والامتيازات الجديدة ، التي أوجبها ذلك اللقب ، كانت كبيرة وغير منظرية الى حد
الامتياز
أرجبها
أن معاني الكلمات الدالة عليها في فرمان أشكل فهمها على معظم الناس : فان
السلطان تناول : (أولا) نص الشرط الرابع من الشروط الاثني عشر التي منح فرمان
١٣ فبراير سنة ١٨٤١ بمقتضاها حق توريث السدة المصرية (محمد علي) وذريته ،
وهدمه هدماء ؛ وقرر أن المقصود من القوانين العثمانية الواجب تنفيذها بمصر ، إنما
هي المبادئ العامة المعلنة في خط جلالته ، وأعني بها الضامنة الأعمار والأملأك
والأعراض ؛ وأما فيما عدا ذلك ، فانه خول للحكومة المصرية الحق في وضع القوانين

(١) أنظر : ”مصر“ لماروق ص ٧٧ و ٧٩ فانه جعل تاريخ هذا فرمان ٩ يونيه بدلا من

واللوائح والأنظمة التي يقتضيها حسن الادارة وتراها «هى» مناسبة لعادات البلاد، وطباع أهلها ، وموافقة لمصالحهم ؛ وصرح (ثانياً) ، للخدو ، أن يعقد مباشرة مع الأجانب ودولهم أية اتفاقية يشاء بخصوص الجمارك ، وعلاقات البوليس بالحاليات الغربية ، ومرور البضائع والركاب فى داخلية البلاد، وادارة البريد، وهلم جرأً؛ على أن لا تتخذ تلك الاتفاقيات شكل معاهدات دولية ماسة بسيادة الدولة العلية على القطر؛ وأوجب (ثالثاً) على الباب العالى أخذ رأى الحكومة المصرية فى كل معاهدة تجارية يريد إبرامها مع الدول الأجنبية ، ليتمكن أولو الشأن المصريون من المحافظة على مصالح مصر التجارية .

ولما كان فرمان الصادر فى ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ بشأن تعديل قانون الوراثة قد صادق مصادقة تامة على تعديل الساج والثامن والحادى عشر من الشروط المدونة بفرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ ، وخول الحق لأمير مصر فى سك نقود تختلف عن نقود باقى السلطنة ، مع إبقاء اسم السلطان عليها ؛ وفى رفع عدد الجيش المصرى من ثمانية عشر ألف جندى الى ثلاثين ألفاً ؛ وفى منح الرتب المدنية لغاية الرتبة الثانية من الصنف الأول بدون استئذان ، وباقى الرتب حتى أعلاها أى رتبة روملى بكرك ورتبة بالا ، مدنية كانت أو عسكرية ، يجوز لإخطار الباب العالى ، لاعتمادها ، وإرسال براءتها من لدنه ؛ وكان ترك اختيار القماش اللازم للملابس الجنود المصرية ، وتفصيله الى مجوز إرادة الخديو قد ألغى ، فى الواقع ، جزأً عظيماً من ملزمات الشرط التاسع من الشروط الآتفة الذكر ، فانه لم يعد يبق من القواعد التى بنيت عليها السيادة العثمانية على مصر، سوى ما أقيم منها فى الخامس والسادس والعاشر من شروط فرمان

١٣ فبراير سنة ١٨٤١

على أن نص الشرط الخامس انما كان مجتذ حبر على ورق : لأن الأموال ، والضرائب ، والرسوم ، وغيرها من أوجه الإيراد ، كانت تنجي باسم الحكومة المصرية لا باسم السلطان ؛ ولم تكن طريقنا ربط الجمارك وتحصيلها مماثلتين لما كان جاريا ومعمولا به في تركيا ، حتى قبل أن ينحول فرمان ٨ يونيو سنة ١٨٦٧ الحق للتدوير في ابرام أية معاهدة جمركية يريد بها مع الأجانب .

وقد رأينا أن الجزية تعدلت أولا ، وثانيا ؛ وقررت ، أخيرا ، بحيث لم يعد للسلطان دخل في الإيرادات المصرية ، ولا حق في معرفة مقدارها ونوعها — فلم يبق ، إذا من حائل ، في الحقيقة وواقع الأمر ، بين مصر واستقلالها استقلال تاما ، سوى قيد الجزية السنوية ، وقيد منعها عن بناء سفن حربية ، إلا بتصريح كتابي .

أما قيد حظر بناء سفن حربية ، فان (اسماعيل) أقبل يعمل على كسره ، ومداد فرمان المانع له لقب "خديو" لا يزال رطبا على قرطاسه . فانه ، وهو في باريس يزور المعرض ، وبينما السلطان نفسه فيها ، أوصى المعامل الفرنسية بعمل ثلاث بوارج مصفحة من النوع الذي كان يطلق عليه اسم "فرقاطة" ومن الطراز الجديد المستعمل لدى الدول الأوروبية كلها ، بدل السفن الحربية الشراعية القديمة ؛ ولكيلا يجد معارضة من السلطان ، واجتنبنا لكل انحراف في خاطره عنه ، أفهمه أن تقوية الأسطول المصري — وهو جزء من الأسطول العثماني — بتلك البوارج ، ما هو في الحقيقة إلا تقوية للأسطول العثماني عينه ، وزيادة في مهايته وقت الحاجة .

فلما رأى أن عبد العزيز غير مقتنع بذلك ، وغير راض عن عمله ؛ وأن وزراءه المرافقين له في سياحته — وقد عز عليهم أن يكون لنوبار باشا ، الوزير المصري ، شأن أكبر من شأنهم في عالم السياسة — أقبلوا على معاكسة مساعيهم الزامية الى تحرير

بلاده من قيد الامتيازات الأجنبية ، بالقضاء على السلطات القضائية الدولية القائمة فيها ، بحجة المحافظة على حقوق السيادة التركية على مصر ، وبحجة تأييد نصوص القروانات ، استعان ، من جهة ، بالامبراطور نابليون الثالث ، ورجاه التوسط بينه وبين متبوعه لازالة الخلاف بالتى هى أحسن .

ف فعل العاهل الفرنساوى ذلك ، عن طيبة خاطر ، لما كان (لإسماعيل) من المتزلة لديه ، ولرغبته فى أن يطوّقه بأيد تلتزمه بمساعدة القائمين بمشروع قناة السويس ، مساعدة فعالة ، تمكنهم من إنجازهم بشرة .

وأقبل ، من جهة أخرى ، يبذل الوسائل التى كان هو أدرى الناس بنجاحها عند السلطان ووزرائه : فشرع يظهر (لعبد العزيز) كل ما استطاع اظهاره من مظاهر التعظيم والاحترام والاجلال ؛ ويظهر لوزرائه ما طاب وحسن من ضروب الاحرام لدرأيتهم بعظم وقعها من نفس متبوعه وأنفسهم ؛ وأخذ ، فى الوقت عينه ، يقدم لهم جميعا ، من الهدايا والتقدّمات والأعلاق النفيسة ، ما لم يكن له بدّ من تسكين هياجهم عليه ، وإزالة ما خلق بخواطهم من النفور منه والانحراف عنه .

ولم يكتف بذلك ؛ بل إنه ، بعد رجوع السلطان من سياحته الى عاصمته ، عن طريق برلين وڤيينا ونهر الطونة ، عرج على الأستانة ، فى عودته الى مصر ، وأقام فيها يحامل ربها ووزراءه ، حتى حملهم على اصدار فرمان شهر سبتمبر التالى سنة ١٨٦٧ المنقسم ما غمض والتبس فيه من عبارات فرمان ٨ يونيه السابق .

وأما الجزية ، فانه لم يكن يمكن التفكير ، البتة ، فى قطعها عن تركيا : لأن جميع الامتيازات ، التى نيلت ، انما أمكن نيلها ، وجميع القيود التى كسرت ، انما أمكن كسرها ، برفع مقدار المال المعطى سنويا من مصر الى السلطان ، رفعا مستمرا .

فلاجل قطع الجزية، إذا، كان يجب أن تسبق مصر بلغاريا الى العمل الذي عملته هذه الدولة في سنة ١٩٠٨، وتعلن تقلص ظل السيادة العثمانية عنها، ووثوبها الى بحبوحة الاستقلال التام.

على أنه لو فرض، وتمكنت من عمل ذلك، فقد كان من المحتمل، في تلك الأيام، أن لا تجد فيه مصلحتها: [لأنها ربما تعرضت، والوقت غير مناسب، الى حرب مع تركيا؛ فقد كانت تجر عليها ويلات جسيمة، أقلها إعادة مأساة سنة ١٨٤٠ غير أن (اسماعيل) كان، مع ذلك، مصمما تصميا وطيدا على نيل الاستقلال التام لمصر، يوما ما، ولى رفع قيد الجزية المذل عن عاتقها؛ ولكنه كان يرقب الفرص لهذا الغرض، ويحسبها، ليغتنيها ويستفيد منها؛ عاملا، في الوقت عينه، على إدراك مناه من سبل يخططها لنفسه، ووسائل يتخذها، ولا يرى اتصالها بغرضه، مباشرة.

منها توصيته مصانع الأسلحة الفرنسية، في سنة ١٨٦٧، على صنع عدة آلاف بندقية من البنادق ذات الإبر، التي كان قد اخترعها رجل يقال له "شاسبو" وتسمت باسمه، ليسلح بها الجيش المصري، بدل البنادق القديمة، الموضوعه بين يديه منذ أيام (محمد علي) الأخيرة: فيكسبه قوة واستعدادا للطوارئ.

ومنها إشراك حكومته في مؤتمر النقود، المنعقد بباريس في تلك السنة؛ وإرساله مندوبا من قبله يمثل مصرفيه؛ وتزويده إياه بأوامر أدى نفاذها الى تعديل النظام النقدي في القطر في السنوات التالية.

ومنها حمله الملكة ثكتوريا، بواسطة قنصلها العام بمصر، على منحه أكبر درجات وسام الحمام، وتكليفها اللورد كلارنس پاچت، أمير أسطولها في البحر الأبيض المتوسط، بالذهاب الى عاصمة الديار المصرية، خصيصا، لتقليده إياه: لحمله اليه

المعنى الى
الاستقلال
والوسائل التي
اتخذت لذلك

ذلك اللورد في وفد حافل من كبار ضباط عمارته البحرية ، وبعض كبار الكتاب ؛ وما حلت ركابهم بمصر إلا وأنزلهم (اسماعيل) في قصر التزهة ، بشبرا — وهو الذى نزل فيه ، بعد ذلك بسنتين البرنس أوف ويلز وقرينته ؛ ونزل فيه بعد نيف وأربعة عشر عاما ، الوفد العثماني الأول ، الذى أرسل لتسوية الخلاف بين الخديو (محمد توفيق) ورجال الجندية الثائرين على أنظمة حكومته — واحتفى بهم احتفاء عظيما ، كان له أحسن وقع في نفوسهم . ثم استدعاهم الى حضور استعراضه للجيش المصرى الجديد في ميدان العباسية الشاسع . فكانت فرقة الهجانة أهم ما استوقف أنظارهم واهتمامهم فيه ؛ لأن جمال ملابسهم البدوية البديعة ، وسمرة وجوههم الناشئة عن لفتح شمس الصحراء لها ، والتعافى جلال البيداء التى شبوا فيها ، وكونهم جميعا من العرب ، حرك في المتفرجين عوامل الاستحسان والإعجاب — ولو أن ألسنة السوء التى لم تترك (اسماعيل) عملا بدون أن تنفث عليه سمومها ، زعمت أن أولئك الهجانة لم يكونوا عربا مطلقا ، وإنما كانوا من صعاليك الناس ، ألبسوا تلك الملابس في ذلك اليوم ، لمجرد التفرير بالضيوف !

ومنها اعتناؤه بالجيش المصرى وتعليمه ، اعتناء فائقا ؛ وإنشاؤه المدارس الحربية . لتخريج الضباط الأكفاء ، واستدعاؤه القواد الأمريكين لتدريبهم وتكوين أركان حرب متفوقين منهم ، وسيأتى شرحه بالتفصيل عند كلامنا على تحقيقه الشرط الثالث من خطته .

ومنه دأبه المستمر ، والذى سيأتى بيانه في حينه ، على معالجة نجاح مشروعه القضائى المقصود منه القضاء على قيد الامتيازات الأجنبية ، المتخذ على الأخص من تبعية مصر للدولة العلية ، مانحتها .

ومنها اغتنامه فرصة وجوده بالأستانة في أغسطس سنة ١٨٦٨ لطلب ونيل رتبة الوزارة الكبرى لولى عهده (الأمير محمد توفيق باشا) لاعتباره ذلك خطوة واسعة في سبيل رفع شأن العرش المصري؛ لأنه اذا كانت درجة ولى عهده ، درجة أكبر وزراء الدولة العثمانية ، فماذا يجب أن تكون درجة الجالس فعلا على الأريكة المصرية. ومنها يحبه جنوده من كريت النائرة على حكم الأتراك، بالرغم من إلحاح على باشا المصدر الأعظم عليه بإبقائها فيها، غير مبال بمقد ذلك الوزير عليه من جراء محبتها. على أن أهم تلك السبل والوسائل، إشرافه مصر، مستقلة عن تركيا، في معرض باريس العام سنة ١٨٦٧ واستقلاله ، دون السلطان العثماني ، بل وباهماله إياه بتاتا بالقيام بحفلات فتح ترصة السويس في سنة ١٨٦٩

اشترك مصر
في معرض باريس
العام سنة ١٨٦٧

١ - اشترك مصر في معرض باريس العام سنة ١٨٦٧^(١)

كان (اسماعيل)، منذ أن عزم على ذلك ، قد أصدر أوامره الى ماريت بك ، مدير المتحف المصري ، باتخاذ جميع الوسائل المؤدية الى جعل القسم المصري في ذلك المعرض في مقدمة أقسام الدول الشرقية قاطبة . فنفذ ماريت بك الأوامر بكل دقة ، وصرف عن سعة ، صرفا تمكن به من إعادة الحياة المصرية القديمة الى التجلي في الجزء المخصص لها هناك ؛ ومن إظهار الحياة المصرية المعاصرة بجانبها : فبينما موميات فراعنة القدم وتمثالهم تعرض في وسط يذهب بالزائر الى تخيل نفسه عائشا . ثلاثة وأربعة وخمسة آلاف سنة الى الوراء، كانت أشكال الوكائل والأسواق المصرية المعاصرة تبعثه الى الحياة بمصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بعد المسيح .

(١) أمم مراجع هذا الجزء من الفصل : "مصر القديمة والحديثة في معرض باريس العام سنة ١٨٦٧" لتييرس .

وكان المعرض العام كله ، بعد أن أوشك في مبادئه أن لا يكون شيئاً يذكر ، قد تجلى في مجالى بهجة تفوق كل وصف ؛ وأخذت الأقوام والطوائف تؤمه من كل حذب وصوب ، ومن كل فج عميق ؛ وتعاقبت في أقسامه وقاعاته أقدام اسكندر الثانى وفرنسيس يوسف ، إمبراطورى روسيا والنمسا ، وغيوم ملك بروسيا ، وألبرت أدورد ولى عهد المملكة البريطانية ، وفكتور عمانوئيل الثانى ملك إيطاليا الحلو الشمائل ، فقدا عبد العزيز سلطان تركيا ، خليفة الاسلام ، وأير المؤمنين .

قسم المرض
المصرى

وكل هذه الرؤوس المتوجة مرت على القسم المصرى ؛ ووقفت ، برهة ، أمام نعش رمسيس الثانى — الفرعون القدير ، المظنون حتى ذلك اليوم أنه سيزوستريس هيرودتس ، أكبر الفاتحين ، وأجد من تكلفت جبهته بأكاليل الفخار العسكرى — وشخصت ، مأخوذة ، صامتة ، الى جثة الراقد على صدرها نيفا وثلاثة آلاف عام والمنبعث عنها درس جليل فى بطلان كل مجد عالمى . ورأتهم الأقوام والطوائف يقفون تلك الوقفة ؛ فأقدم أكثر من واحد ، فى مجموعها المزدحم ، يحلل الأفكار والتأملات الدائرة فى خلد أولئك المتوجين ، وهم يمسون بذات أيديهم ، وينظرون بأم أعينهم أن العظمة البشرية الأكثر سطوعا ، لظل زائل ؛ وإن المجد البشرى الأكثر تألقا ، لشاع صائر الى ظلمة ناؤوس .

ثم مرت تلك الرؤوس المتوجة على بيت "شيخ البلد" المقام بجانب المعبد المصرى القديم ، والمجهزة فيه معامل التكايت : فإذا بها فى القدم ، منذ نيف وخمسة آلاف عام ، ماهى اليوم ؛ وإذا بالمصريين والمصريات ، العاملين فيها ، هم هم المرسومة أشكالهم على جدران ذلك المعبد العتيق : دليل ساطع على حيوية الأمة المصرية ، وعلى أن الملوك والعواهل يتغيرون على عرشها ، ويتعاقبون ويؤولون ؛ أما هى ، فباقية الى الأبد !

نعم، إنها أضاعت ، بفناء طائفة كهنتها القديم ، قوتها ورجوليتها وفلاحها ؛ وأصبحت طائشة الخطى ؛ قليلة الاهتمام بالأمور ؛ خائفة لكل نير ؛ قابلة لكل عبادة ؛ عديمة الوحدة ، والجلسية ، والهيئة الخصوصية ؛ غير ممانعة في التنازل عن نفس ذاتيتها ، وتغيير دينها ولغتها وعاداتها — كأنها ليس بالشئ الذى يؤبه به — راضية بأن يصوغها المجلس السامى فى قالب يكانه ، بالرغم من شدة نفورها منه ، فى السابق ، وكرهيتها له ؛ غير مستغربة صيرورتها يهودية وعربية ، وهى التى قالت مائة وخمسين عاما قتال الوطن ، لتتملص من النير الهكسوسى اليهودى العربى ؛ غير مستغربة أن يكون مبدأ أزمتها التاريخية مجزرة الشهداء فى عهد ديوكليسيانس ، من جهة ، والفتح الاسلامى ، من الأخرى ، وأن يصبح كل تاريخها القديم المحيد — الذى لا يضارع سنا العظيم من عصوره سنا أى تاريخ كان فى الوجود — شيئا منسيا ، لا علاقة لها به ، بل أجنيا عنها بالكلية .

نعم إن هذا كله صحيح . ولكنها ، بفضل اتحاد معظمها فى الاسلام ، عادت فاستردت جنسيتها وهيئتها الخصوصية ؛ ولولا الأقلية المسيحية ، التى بقيت فيها — وربما كانت تكون مصيبة عليها وعلى نفسها لولا مظهر من تضافر أبنائها فى العهد الأخير — لاستردت وحدتها ، أيضا ، فى العقلية ، والمصلحة ؛ لا سيما أنها حافظت ، بالرغم من صروف الأيام وحوادث الليالى ، على شكلها الأصلى ، وعاداتها ، ومظاهر حياتها القديمة بجانب مظاهر حياتها الجديدة .

ذلك ما رآه أولئك المتوجون ، زائرو القسم المصرى ، فى ذلك المعرض العام ، وقد انتقلت خطواتهم من قسمه القديم الى قسمه الحديث . فانه كان يشمل وكالة مربعة الشكل ، لها صحن فسيح تحيط به عمد من كل جهة ، وبين كل عمود وعمود ،

خلاية لوضع البضائع فيها ؛ وفي أحد أركانه ، حجرة متروية ، ينفذ إليها نور النهار من خلال باب خشبي ؛ وفيها فسقية مياه معدة لوضوء التجار ؛ ويعلو ذلك جميعه دور علوى ، منقسم الى حجر ، منفصلة الواحدة عن الأخرى ، معدة لسكنى الأجانب ، وفاتحة على طرقة دائرة .

وبجانب تلك الوكالة ، قهوة تصنع القهوة فيها على الطريقة المصرية ؛ فعدة دكاكين ، معروضة فيها المصنوعات المصرية ، يستوقف النظر منها ، على الأخص ، صناعة الجلود وديونها ، واتقان الأتسجة ، وجودة السروج ، والصوانى الخزفية ، والمصوغات ، والتطريز على الجلد والقماش — وكلها تشهد بمهارة أيدي صانعيها — والآلات الموسيقية : كالكنجة المصرية ، والعود ، والقانون ، والكبوتركى ، والناي ، والقيثارة ، والرابعة ، والزمار ، والنقارية ، والستير ، والدربكة ، والصنوج وغيرها .

على أن أهم ما كان فى ذلك المعرض المصرى قسم محصولات الزراعة وهى : عدة نماذج قطن من أجل الأنواع — والقطن كما هو معلوم ، انما أدخل (محمد على) زراعته الى القطر المصرى ، عملا بنصيحة فرنساوى ، يقال له المسيو جيميل ، كان قد رأى بعض شجيرات منه فى بستان باشا تركى اسمه (محو) بالقاهرة ، فألفت انتباهه وتقديره للفوائد الجمة التى تعود على البلاد من وراء تعميم زراعة ذلك النبات فيها — وجملة أصناف قمح ، وذرة ، وتيل ، وسمسم ، وبرسيم ، وفول ، وترمس ، وحناء ، ونيلة ، وتبغ ؛ وأصناف أرز وبلح وقصب سكر . الخ

وبينا زوّار المعرض المصرى فى باريس يعجبون بهذه المعروضات ، ويتنقلون من دكاكين سوقه الى قهوته ، الى صحن وكالته ؛ ويقول لهم ماريت بك إن فى مثلها ، بالتمام ، نزل الجنرال بوناپرت ، لما دخل الاسكندرية فاتحاً ؛ وبيناهم

يتراحون ، للتفرج على موميات الفراعنة ، لا سيما مومية « رعسيس الثاني » ، وتمثل مصر كلها أمامهم ، فتمتلئ بها مخيلاتهم ، من أوائل تاريخها الى أيامهم ، ويقص عليهم ما ربيت بك عجائب أيام (محمد علي) ، ومدهشات أعمال (اسماعيل) ، والتغيرات الأساسية التي أدخلها على الحياة المصرية ، بقصد حملها على التطور نحو المدنية الغربية — ليخدم بذلك مآرب مولاه ، ويعلى من قدره وقدر بلاده في أذهان سامعيه وقلوبهم — اذا بالجرائد الباريسية صدرت مبشرة بوصول "خديو" مصر الى عاصمة الامبراطورية الفرنسية ، وخصص معظمها عمودا أو عمودين لرواية ما يعلبه عن ذلك الزائر الجليل .

ولما كان اللقب الممنوح له حديثا جديدا على المسامع ، أقبل الناس يتساءلون : « خديو ؟ ماهو الخديو ؟ » واشترأت أعناق أفهامهم الى الوقوف على معنى الكلمة ، بالتعريف بحقيقة الأمير المطلقة عليه .

وكان (اسماعيل) قد قدم ، وجيوبه ملأى بالنقود ، ونزائن المصارف بباريس ولندن تحت أمره وتصرفه . ففتح يديه بسخاء وبذخ لم يعهدهما العالم الغربي في اهل من العواهل الذين زاروا ذلك المعرض . فبات أحدثة إعجاب الجميع ، ولقبته الدوائر الاجتماعية ، على اختلاف أنواعها ، "أسد اليوم" ؛ وانكسفت ، أمام بهجة أصفره الرنان ، المبذول بجود حاتمي ، شمس جلالة السلطان عبد العزيز ، على شدة سطوعها .

فوقع في خلد العامة أن « الخديو » انما هو أحد ملوك رواية ألف ليلة وليلة ، بعث الى الحياة ، ثانية ، ليؤكد للآ أن أقاصيص تلك الرواية انما هي حقائق ، لا أحاديث خرافة ؛ وأن «خليفة الفراعنة على عرش القطرين» أكبر ملك حلت

قدماء في ارض فرنسا ، كما أنه أغنى عواهل الأرض قاطبة . وعلت منزلته ومنزلة
بلاده في تقدير الكل واعتبارهم ، علوا كبيرا .

لطيفة (اسماعيل)
أثناء زيارته لباريس

ومن الأخبار التي تناقلتها الألسنة عنه ، حكايته مع أحد كبار نبلاء البلاد
الفرنساوية ، التي رواها الكنت دى لافيزون في مذكراته غير المطبوعة ؛ ومؤداه :
أن ذلك النبيل دعاه الى وليمة في قصره ، بضواحي باريس . فأجاب الخديو دعوته ؛
واذا به يرى قصرا بلغ من الجمال والجلال ، وفانر الرياش ، ما لم يكن أحد
يتوقع وجود مثله ، أبدا ، في حوزة غير الملوك . فأعجب (اسماعيل) به أيما إعجاب ؛
وبعد تناول طعام الغداء — وبينما المحادثة دائرة في قاعة التدخين — أبدى لمضيفه
استحسانه العظيم لقصره . فشكره النبيل على تلفظه . وكان قد قيل (اسماعيل) إن
الرجل في ضيق مالى شديد . فأحب مساعدته بشكل لا يجرح له إحساسه . فسأله
عما اذا كان يريد بيع قصره — وكان الرجل ، على شدة احتياجه الى نقود ، لا يرى
في استطاعته التجرد من ملكية ذلك البناء الفخم ؛ ولكنه استنكر مقابلة لطف
(اسماعيل) بنخشونة الرفض . فعن له أن يبالغ بالثمن ، ليحمله على العدول عن رغبته
في المشتري — فأجاب : « إني قد أبيعه ، يا مولاي ، مقابل خمسة ملايين من
الفرنكات ! » ؛ ولم يكن يساوى أكثر من مليون ونصف مليون .

فالتقط (اسماعيل) الكلمة من فيه ، وهي طائفة ، وقال : « إني اشتريته منك ،
بهذا المبلغ ! » وحررله في الحال حوالة بثمنه على أحد بنكريه بباريس . فلم ير الرجل
بدا من قبول البيع .

غير أن (اسماعيل) التفت ، حينذاك ، الى ابنة ذلك النبيل — وكانت هيفاء
لا تتجاوز الخامسة عشر ربيعا — وقال باقتسام جميل ، مخاطبا والدها : « على انى

لا إهلاك تمنع في أن تحرر عقد البيع للآنسة ابتك هذه اللطيفة، تخليداً لذكر استحسن "خديو مصر" ظرفها وآدابها ؛ وليكلا يقال انى زرتك لأجرك من ملكك! » .

فكان لهذه الهبة الجليلة ، وكيفية منحها ، رنة إعجاب في العاصمة الفرنسية ، جعلت (اسماعيل) موضع إشارات البنان والتفانيات الأعين ، حيثما توجه ، وأينما حل ؛ وسهلت عليه جدا تحقيق الرغائب السامية الدائرة في فؤاده ، ألا وهى القضاء على القيدن المقيدن استقلال بلاده ، وأغنى بهما : ما تبقى من ظل السيادة العثمانية عليها ، والامتيازات الأجنبية .

مقارنة بين اسماعيل
وعليوم الثاني
امبراطور ألمانيا

ولا غرابة . فان هذه الحادثة تذكرنا بما كان من غليوم الثاني ، امبراطور ألمانيا المخلوع ، أثناء زيارته لسوريا سنة ١٨٩٨ فانه ، بعد أن غمر ، هو وزوجه ، بهدايا (عبد الحميد) الثمينة ؛ وكلف الدولة العلية نيفا ومليونين من الجنيهات ؛ ونقل الى عاصمته ، من بعلبك ، معظم نفائس معبد الشمس الشهير فيها ، بتصريح من ذلك السلطان — وهى آثار لا تقدر بأموال ولا ثمن بكنوز — بعد أن اقتطع منه ، فى صميم بلاده ، الأراضى الشاسعة ، ليستعمرها الألمان ؛ ونال امتياز انشاء السكة الحديدية من أشقوداره ، تجاه الأستانة ، الى بغداد ، بالمزايا والضمانات المالية والعقارية العظيمة اللاحقة بها — فكان كأنه وضع يديه على رقبة الدولة البائسة ، وملك قلبها — ولم يعط ، عن ذلك جميعه ، بدلا ، سوى صداقته ، وهدايا لحاشية السلطان ورجال ما بينه ، بلغ ثمنها خمسة وثلاثين ألف فرنك ، فقط — اذا كانت ذا كرتى لا تخوننى —

(١) أنظر : "مذكرات الكونت دى لافيزون" المنشورة فى جريدة "البورص إيجسين" بمصر

واكليل بروتر مذهب أهدهاء الى ضريح (صلاح الدين) مرفقا بوعد صريح مقتضاه ارسال مثيله من الذهب الخالص ليقوم مقامه ، وهو وعد لم يحقق مطلقا ، حل أخيرا في دمشق ، حيث أبهج العالم الاسلامي المغرور به ، باعلانه صداقته ، أى صداقة "الإمبراطور الألماني" للثلاثمائة مليون مسلم المنتشرين على سطح البسيطة ، ووقوفه بجانبهم معضدا معززا — كأئمة الثلاثمائة مليون مسلم ، وهم لو اتحدوا قلبا وكلمة ، لوزنوا في كفة الأقدار وزنا راجحا ، في حاجة الى تعضيد فرد ، مهما كان مركزه رفيعا ! — ثم زار بيت آل العظم الرفيع الحسب والنسب ، وشرع يكثر من استحسان رياشه وأثاثه لما أنس من عميد ذلك البيت الكريم أنه كان يرجوه بالحاح احتراى ، أن يتفضل ويشرفه بأخذ كل ما كان يبدى به إعجابا . وما زال على ذلك المنوال : هو يستحسن ، والعظم يهب ، حتى أحس العاهل نفسه ، على كبر جشعه ، أنه تعدى كل حدود اللياقة ، وأنه أصبح يتحتم عليه ، من باب عدم الإغراق في القفحة ، الوقوف في مضمار ذلك السلب . فما وجد ما يعبر به عن شعوره خيرا من قوله ، باقتسام ، الى عميد ذلك البيت الرفيع العاد : «إني أثبت لأزورك ، لا لأسرقك !» وهى في الحقيقة جملة استجدائية في قالب ذوق ، كان من شأنها ، بداهة ، توريط النبيل الدمشقي في تيار كرمه المندفع — كما كان الواقع — فان العظم انحنى بوقار أمام جلالة زائره ، وقال : «إبتنا يا مولاي ، بأولادنا ، ونسائنا ، وأرواحنا ، ومتاعنا ، ملك أمير المؤمنين ؛ وبما أنك صديقه ، فنحن أيضا ملك جلاتك !» — ولست أدري أن انسانا يحترم نفسه ، ولو قليلا ، فاه ، في أيامنا هذه ، بجملة بعيدة عن الروح العربية والاسلام الصحيح ، بعد هذه الجملة عنهما ! — إلا أنها أطربت نفس القيصر الألماني المتألهة ، طربا بعيد الغور . فالتفت الى حاشيته المرافقة له ،

وصفق، وقال : «هكذا يكون الولاء لئالك، والعرش ! فتى أرى قلب شعبي مفعما بمثله ؟ » واستمر في سلب مضيفه من نفائس رياشه .

فأين عمل هذا الامبراطور الغشوم البارد، من عمل ذلك الخديو الكريم، الباهر؟ وبعد أن مهد (اسماعيل) السبيل لنجاح مسعيه بباريس؛ حتى أصبح تحقيقهما لديه أمرا غير مشكوك فيه، سافر الى إنجلترا على ظهر سفينة حربية فرنساوية، وضعها الامبراطور نابليون تحت تصرفه، مبالغة في إكرامه، وإظهارا لصداقته له. فحينه قلاع دوغر، ومدافع فرقاطتين إنجليزيتين أرسلتا خصيصا لإكرامه؛ وقوبل، على الميناء، بكل مظاهر الاحتفاء يجتمع ملك من الملوك. ولما نزل في محطة تشيرنج كروس بلندن، وجد حرسا قائما لتأدية التحية العسكرية له ومواكب ملكية موضوعة وهن اشارته. ولكن، فيما عدا ذلك، فإن الحكومة الإنجليزية أرادت جملة (عبدالعزیز) فاهملت جانب (اسماعيل)، ولم تخصه بقصر من قصور الأسرة المالكة. ولولا أن ضيافته الملكية بمصر ليجار رجال بريطانيا العظمى، الذين وردوا عليه زائرين، كانت قد أكسبته قلوبا عديدة في تلك البلاد، لاضطر الى التزول في فندق عام.

غير أن بعض كبار اللوردات هب ينتقد على الحكومة الإنجليزية إهمالها شأن "خديو مصر" الكريم. وأسرع اللورد ددلى، ووضع، تحت تصرفه، قصره الجميل — وكان يضارع أنغم القصور الملكية في أوروبا حسنا، ونفاسة رياش — وقامت الصحف اللندونية تطريه، وتثنى عليه، وتنتعه بأجمل النعوت، قائلة عنه «إنه أحذق حكام الشرق وأوسعهم نورا في عقليته» وترحب به ترحيبا جميلا.

فأتت الملكة فكتوريا أن تشارك شعبها في شعوره؛ وبعد مضي يومين على وصول (اسماعيل) الى بلادها استقبلته في «وندزركسل» بعمية ولى عهدا، استقبالا شائقا

مليكاً . ثم جمعت معا بين إكرامه وإكرام (عبد العزيز) . فاستعرضت الأساطيل البريطانية في برتسمث ، لإجلالها ؛ ودعتهما ، الواحد بعد الآخر ، الى ولائم فاخرة ، أولتها لها خصيصا . واقتدت بها بلدية لندن ؛ فأقامت ، لكل منهما ، حفلة استقبال حافلة في «الجيلد هل» الشهيرة !

فكان ذلك جميعه بمثابة اعتراف شبه رسمي من الحكومة والأمة البريطانيتين بمساواة (اسماعيل) بعبد العزيز ، مساواة تكاد تكون تامة . وهو أقصى ما كان «خديو مصر» يحنى نفسه به . فاتخذ ، والحالة هذه ، سابقة يرجع اليها ، يوم يحين الأوان لإعلانه استقلاله ، اعلانا صريحا ، ومطالبته الدول بالاعتراف به اعترافا رسميا .

لذلك ، ولوثوقه من فرنسا وامبراطورها ، وثوقا كليا ، عاد الى مصر من سفره الى المعرض منشرج الفؤاد انشراحا لا مزيد عليه — بعد أن عرج على الأستانة كما تقدم وأدب فيها وليمة فاخرة للسلطان ، مساء يوم السبت ٣١ أغسطس سنة ١٨٦٧ ، في قصره الجليل بميكون ، (السابق مشتره على ضفاف البسفور ، واعداده اعدادا فاقما ليكون جديرا بحلوله فيه ، مع حاشيته ، عند ذهابه الى دار الخلافة^(١)) واستصدر فرمان . سبتمبر سنة ١٨٦٧ الذي سبق ذكره — وبما عاد منشرجا ذلك الانشراح لأنه بلغ من اشراكه بلاده في ذلك المعرض وذهابه اليه مقصدين من المقاصد التي حملته على ذلك الاشراك ، وهما : (أولا) اظهار «مصر» متقدمة راقية ، جديرة بانعطاف كبريات الدول عليها ، والأخذ بناصرها ، وتوطيد الثقة التامة بمآلاتها ، والأعتقاد بلا نهائية ثروتها في نفوس الجميع ؛ و(ثانيا) حل العالم المتمدين على أن يحله ، من نفسه وصميمه ،

(١) ترى وصف تلك الوليمة البديعة في الجزء الخامس من «كنز الرغائب في منتخبات الجواب»

محل ملك حقيقى مستقل . وتمكن فى الوقت عينه من المحافظة على حب الأستانة له ، بالرغم من عمله على تقليص ظلها الثقيل عنه ، وهو تمكن كان لا بد منه لتجاح مقاصده الخفية . فلم يستكثر فى سبيل ذلك جميعه الأموال الجمة التى أنفقها ، وعدّها منفقة فى خير الوجوه ، ولو أنها بلغت بضعة الملايين من الفرنكات عدّا .

الاستقلال ، دون
السلطان العثماني
بالقيام بحفلات
ترعة السويس

٢ — الاستقلال دون السلطان العثماني بالقيام بحفلات ترعة السويس^(١)
عاد (اسماعيل) ، من السويس ، الى القاهرة — بعد قيام البرنس أو ف ويلز الى الاسكندرية ، ليحجر منها ، ووجهته الأستانة ، فى شهر مارس سنة ١٨٦٩ — وقد شغف بعمل دى لسبس شغفا يفوق حدود التصوّر ، ووطن نفسه على أن يقوم باحتفالات فتح التركة للتجارة العالمية ، قياما يزيل كل ما أشكل على الغير فى الماضى من نياته ، ويظهر ثروته وثروة بلاده فى مظهر تتضاعل أمامه كل ثروة أخرى ، مهما عظمت ، أو فخمتها الأحلام ؛ فيبهر العالم المتمددين ويسحره ويأخذه ؛ ويفتنمها فرصة فى الوقت عينه ليتحزّر مما بقى من القيود العثمانية الملقاة على طاق مصر ، فيعلن استقلاله بها ، بمساعدة العواهل الغربيين الذين يكون قد فاز باستمالتهم اليه ، لا سيما الامبراطور الفرنساوى ، والملك الايطالى ، صديقيه الحميمين .

(١) أهم مصادر هذا الجزء من الفصل : "رسائل ويومية ومستندات" لفردينان دى لسبس ، و"آل دى لسبس" لبريدييه ، و"ترعة السويس بعد فتحها" لفردريك دى كونك ، و"خطة سر المدعوين الى حفلات افتتاح ترعة السويس" ، و"تاريخ مصر الحديثة" لجورجى بك زيدان ، و"افتتاح ترعة السويس" لنيكول ، و"فردينان دى لسبس . حياته وأعماله" لبرتران ، و"مصر بحسب المعاهدات سنة ١٨٤٠ وسنة ١٨٤١" لبردتالو ، و"مصر وتركيا" بلجى لساك ، و"الحديث والسلطان" لجيومون ، و"الخلاف التركى المصرى من الوجهة القانونية" للورى ، و"بعض كلمات عن مصر الحديثة ونائب السلطنة" ، و"الفلاح" لبريج ، و"مصر وتركيا" لبريترانى ، و"كثير الرغائب فى منتخبات الجواشب" ج ه لأحد فارس الشدياق ، و"تاريخ مصر فى عهد اسماعيل" لماك كون .

وبينما هو يضع الخطة لسيره وعمله ، ويستمرىء ، مقدما ، لذة فوزه بمبتغياته ،
واحراز اعجاب العالم به ، وقع فى خلد مدير الأوبرا الخديوية ، المدعو منسى بك —
وكان أرمينيا تفرنس — أن يقلق سكينته ، ويشغل فكره ، ليفترس شكره ، ويشرى
من «محظوظيته» .

مكيدة

ففى ذات ليلة من ليالى أبريل الأولى ، إذ كان (اسماعيل) مزمعا على الذهاب
الى تلك الدار ، ليحضر تمثيل الجوقة الفرنساوية ، المستأجرة فى ذلك العام ، دخل
منسى بك ، مضطربا ، الشرفة المخصصة هناك لسموه ، وأخرج شيئا سمجا حاول
صانعه أن يجعله آلة جهنمية — من تحت الكرسي الذى كان (اسماعيل) يجلس عليه ،
وأوقع الصوت فى الدار . فاضطربت كلها ، وبطل التمثيل ، وحملت الأنباء الى
الخديو — وكان لا يزال بعابدين — فانزعج ، وعلا الغضب وجهه ، إذ ظنها مكيدة
جديدة دبرها له مريدو عمه المنفى . وارتجت أركان العاصمة ، ووجلت قلوب الجالية
الغربية فى القطر . وأكب رجال الشرطة ، ورؤساؤها على البحث والتنقيب ، للوصول
الى معرفة مدبرى تلك المكيدة .

فأسفر بمحتم وتدقيقهم : (أولا) عن أن تلك الآلة ، المزعومة جهنمية ، لم تكن
تخفى فى جوفها سوءا ، وإنما كانت مظهر خطر فقط ، وآلة نصب فى الحقيقة ؛
و(ثانيا) عن اعتراف منسى بك نفسه بأن المسألة كلها لعبة دبرها ، هو ، لتتخذ
شكل مكيدة ، فيكون له نغرا اكتشافها ومغرم المكافأة الثمينة التى كان لا بد من
إعطائها له .

غير أن (اسماعيل) لم ترق فى عينه تلك اللعبة ، ولولا تداخل قنصل فرنسا ، بتأثير
مثلة من ممثلات الجوقة كان مغرما بها ، لنسف بذلك الأرمي السمج الأرض ،

أو نفاه على الأقل إلى فازوغلو، ذلك البلد الذي لم يكن أحد يعود منه . ولكن تداخل
القنصل الفرنسي على عمله . فجرد منسى بك من رتبته ونياشينه ، فقط ، وطرد
من البلاد ، وأُنذر بالاعدام إذا تجاسر على العود إليها ^(١) .

وانما كان مثار غضب (اسماعيل) وتميزه من تلك اللعبة السمجة خوفاً من أن تكون
سبباً في نشوء فكر الاعتداء عليه ، حقيقة ، في بعض العقول المريضة ، أو بعض القلوب
الناقة ، لما جبل عليه الإنسان من حب الاقتداء ، لا سيما بما كان تترأسها . فأمر
بإغلاق دور التمثيل والملاعب ، وأبطل ملاهى القصور ، وقصفها . ولم يكن خوفه
في غير محله . فان الجند كان قد شرع يتذمر من قلة الطعام ، ورداءته ، وكثرة
التعب وبهاظته ، فيما كان يحمل عليه من العمل في إقامة القصور الخديوية ، وتحسين
العاصمة وتنظيمها ، وفي الشؤون المدنية المحضة الأخرى . وانما أراد (اسماعيل)
أن يحمل الجند على ذلك العمل ، وأن يكون طعامه بسيطاً وقليل ، بالرغم من ذلك ،
ليعوده احتمال المشاق ، وقناعة النفس ؛ فيكون منه جيشاً متصفاً بصفات الجيش
الذى انتصر به (ماريس) الرومانى على جموع السمبر والتوتون ، بعد أن شغله طويلاً
في أعمال شاقة كذلك العمل ؛ وبصفات الجيش السبرطانى ، الذى لم يكن يعطى له
طعام ، بالرغم من كثرة جهوده ، سوى حساء محروق ؛ أى جيشاً بطلياً قوياً ، لا يتمكن
مصر به من الاستقلال التام ، فقط ، بل من مد سلطانها إلى أبعد الأقطار الجنوبية ،
ورفع رايثها على خط الاستواء ذاته . ولكن روح ذلك الجند أثبت أن تكون من
طراز جيش ماريس ، وجيش اسبرطة . فكثرت فيه التملل والتضجر ، من العساكر ،
ومن الضباط أنفسهم ، وتحت نوافذ سراى عابدين عينا .

(١) أنظر : "مصر في عهد اسماعيل" لماك كون ص ٨٩ ، ٩٠ .

إيمان روح تمرد
في الجند المصري

فاضطر (اسماعيل)، لحق تلك الروح الشريرة في بدء نشأتها، أن يأمر بالقاء القبض على عدد من الضباط المشار إليهم بالبنان في مظهر ذلك التمرد — وقد جعل بعضهم ذلك العدد ثمانية، وجعله آخرون أحد عشر — ومحاكمتهم أمام مجلس عسكري فحوكوا، وحكم عليهم بالاعدام رميا بالرصاص. ونفذ فيهم ذلك الحكم، ثاني يوم صدوره، في قرية تجاور مصر. على أنه لم تمض أيام قلائل على ذلك التنفيذ إلا ووجد أربعة عساكر مسلحون ومتأبطون شرا يتجولون في بستان قصر الجزيرة، والسوء متلبس بجميع حركاتهم. وكان الخديو مقيا إذ ذاك في ذلك القصر. فقبض عليهم في الحال، وقتلوا رميا بالرصاص، وطرحت جثثهم في النيل. فغمدت روح الفتنة في الجيش، ولم تعد تبدى حراكا^(١).

ومن حسن حظ البلاد أن هذه الحوادث المزعجة، وإقدام مجلس النواب — قبل انفضاضه في الخامس والعشرين من شهر أبريل عينه — على ربط عوائد وضرائب جديدة (منها عوائد على رؤوس حيوانات النقل والفلاحة الزائد عمرها على ثلاث سنوات) مرا بدون أن تضطرب لها حياة البلاد؛ مع أن نفاذ تلك الضريبة الغريبة، فيما لو أريد اجتناب الحيف والإجحاف، كان من شأنه إيجاد سبجات خاصة لقيد مواليد تلك الحيوانات : وهو أمر كان فيه ما فيه من السخرية والهزء في ذلك العهد ! وإنما قل الاهتمام بذلك جميعه لأن الأفكار كانت كلها مشغولة بسفر الخديو القريب لزيارة ملوك أوروبا وعواهلها، ودعوتهم الى حضور حفلات افتتاح ترمة السويس ؛ وهو حضور كانت التجارة المصرية تتوقع منه أكبر الخيرات وأجزاها ؛ وكان المصريون يعلقون عليه آمالهم في بلوغ بلادهم الاستقلال المنشود !

(١) أنظر : "مصر في عهد اسماعيل" لماك كرون ص ٩٠ و ٩١

ولكى تكون رحلة الأمير الرسمية لهذا الغرض مميزة عن كل ما سواها من نوعها، قرّر الرأي على أن يعين الأمير (محمد توفيق باشا) قائما مقام سمو أبيه الفخيم، مدّة غيابه، تحت ارشاد شريف باشا، وزير الخارجية. ولكيلا توقظ هواجس في صدر تركيا، أشيع في بادئ الأمر أن السفر الى الخارج انما علته معاودة وجع الحنجرة الخديو، وإشارة طبيبه عليه بالذهاب الى (لمس) و(قيشى)، هذه المرة.

ووجع الحنجرة هذا كان اعترى (اسماعيل) في بحر شتاء سنة ١٨٦٨، ولم يشخصه الأطباء، في الأول، تشخيصا صحيحا. فأهمل الخديو شأنه، وتهاون في مداواته، فانقلب الى وجع خطير، ومرض شغل الأفكار وأقلقها. فما وسع دولة الوالدة الجليلة، والحرم المصون إلا الإلحاح على الملك باعادة طبيبه العادي الخاص الى خدمته — وكان قد أقاله وأبعده عن القطر بسبب حادثة بلاطية لم يدرك كنهها، وتضاربت الألسنة في روايتها وبيان تفاصيلها — فما عاد الى معالجته، إلا وبدأ التحسين في حالة المريض الجليل، واستمر مطردا، حتى أزال العلة تماما. على أنه لم يكن لينسب، في الحقيقة، الى مهارة الطبيب؛ بل الى فرح الخديو الجليل بمولود جديد رزق به، في السادس والعشرين من شهر مارس سنة ١٨٦٨، دعاه (أحمد فؤاد) قوت به عينه، وأعدّه الله لمستقبل باهر. ولكن الطبيب رأى، مع ذلك، وجوب سفر سموه الى الخارج ليعالج بمياه الجبهات الموصوفة، توصلا الى قطع دابر ذلك المرض بالكلية، ومنع عودته في المستقبل. فرأى (اسماعيل) أن يسافر الى بروصة في الأناضول: (أولا) لأنها بلد اسلاحي؛ و(ثانيا) لأن مياهها قلما يوجد لها مثل في البلاد الأخرى؛ و(ثالثا) لأنها قريبة من الأستانة، وكان هو في احتياج الى تعجيل موافقتها على المشروع القضائي، الذي كان قد خلف نوبار باشا، وزيره

في أوروبا ، ليجد في إدراك تحقيقه . فبعث ، أولا ، من حل تلك المياه تحليلا
 كيأويا ؛ ولم أظهر الفحص جودتها ، قرر السفر الى بروصة والاقامة بها زمنا ، ثم
 مغادرتها الى (إمس) أو (أوبن) ، فالى باريس للنسج خيوط مساعيه الاستقلالية
 وتشجيعها ، ولمساعدة نوبار على نفاذ الاصلاح المرغوب فيه ، والذي كانت المخبرات
 بشأنه قد تقدمت تقدما محسوسا جدا . فسافر اليها ، في الواقع في ٣٠ مايو سنة ١٨٦٨ ،
 وتعالج بمياه حماماتها المعدنية . فأفادته فائدة كلية ، عدل معها عن الذهاب الى (إمس)
 أو خلفها ؛ وقرر تمضية باقى فصل الصيف في عاصمة السلطنة العثمانية ، يقوم بمظاهر
 ولائه ما قد توقظه مساعيه وأعماله من ظنون في صحة ذلك الولاء وحقيقته ؛ ويسدل
 من تقوده المبدولة بسطاء ، حجابا كثيفا أمام عيون الراغبين في الوقوف على كنه
 نياته . ففعل ، ونال ما يطمح ؛ وصاد الى بلاده ، بعد غيبة ثلاثة أشهر عنها ، وهو يرى
 أنه يكاد يلمس نجاحه باليد .

ولما أشيع ، في المناسبة التي نحن بصدددها ، أن معاودة داء الحنجرة له هي الموجبة
 لسفره هذا العام ، قرنت الاشاعة بنبا مؤذاه أن الأطباء أشاروا عليه بالاستحمام بالمياه
 الأوروبية ، هذه المرة ، فحتموا عليه السفر الى أوروبا ؛ ثم شرع — والاشاعة تروج
 وتروج — في أخذ الاحتياطات اللازمة لتكون الرحلة محفوفة بمظهر ملكي حقيقى ،
 فيتم كل شئ بحيث يسبق السيف العذل !

فلما اكملت الاستعدادات جميعها ، أقلع الخديو من الاسكندرية في ١٧ مايو الى
 البندقية ، ومعه حاشية يفوق عدد رجالها مثله في الرحلات السابقة ؛ ويحيط به
 مظهر يكاد يكون امبراطوريا . فأطلقت الحصون مائة مدفع ومدفعا ، تكريما لوداعه ؛
 وسار يخته الفخم ”المحروسة“ لتقدمه ثلاث سفن حربية ، وتبعه ثلاث أخرى ؛

سفر الخديو
 الى أوروبا
 لاستدعاء عواهلها
 الى حفلات ترفة
 السويس

حتى اذا توسط عرض البحار بتلك العمارة المستوقفة الأنظار ، صرح على جزيرة كرفو ، حيث كان جورج ملك اليونان مقيما . وبالرغم من أن هذا العاهل كان قد أوشك منذ عهد قريب أن يشتبك في حرب مع تركيا ، وأن علاقاته بها كانت لاتزال بسبب كريت عدائية أكثر منها ودية . دعاه الى حضور حفلات فصيح ترعة السويس المقبلة ، بالحاح ، وقدم لزوجته الجميلة ، الملكة ألبا — ولا تزال حية — مائة ألف فرنك ، مساعدة للمهاجرين الكريتيين ، مظهرا لها عطفها كبيرا عليهم ، على زعم الجرائد اليونانية ، ورغبة أكيدة في تخفيف ويلاتهم — كأنما تركيا في واد ، ومصر في واد آخر .

وبعد أن أقام بضعة أيام بضيافة الملك جورج ، أقبل الى البندقية ، وسار منها الى فلورنسا ، حيث أسرع الملك فكتور عمانوئيل الثاني ، صديقه الحميم ، من مقره في تورينو ، الى مقابلته ، وأنزله في القصر الفخم المسمى ”قصر بيتي“ نزول ملك مالك . فأقام (اسماعيل) هناك أسبوعا ، وهو في روحته وغدواته محط عناية وإكرام فائقين ، ثم سار الى فيينا ، حيث قبل وعومل أيضا كملك مالك .

ثم سار الى برلين . فأنزل في ”الشلوس“ ، وأبدى له غليوم الأول ، الملك الشيخ ، من الاحتفاء والاعزاز والتعظيم ما لم يقل عما صادفه منها في فلورنسا وفيينا .

ثم سار الى باريس . فوجد مقابلة رجة ملكية من عاهلي الفرنسيين وشعبهما ، وتشجيعا سريريا لمساعدته ، فوق ما كان يتوقع .

ثم سار الى لندن . فأنزلته الملكة فكتوريا ، هذه المرة ، في قصر بوكينهام الامبراطوري . وتبارت هي في وندزر ، والبرنس أوف ويلز في مرلبور وهاموس ،

والدوكات في قصورهم ، والبلدية في ”المنش هوس“ و”قصر البلور“ ، في تكريمه وتعظيمه ، نيفا وعشرة أيام ، إكراما وتعظيما قلما يبذل مثلهما حتى للولك .
فأشرح صدر (اسماعيل) ، وأبتهج فؤاده .

ولكن تريكا — وقد حقد صدرها الأعظم ، على باشا ، عليه بسبب سجنه جنوده من كريت ، وما بدا منه نحو ملك اليونان من التودد والاكرام ، ونحو ثوار الجزيرة من الانعطاف والمساعدة — كانت واقفة له بالمرصاد . وما أدركت غرضه الحقيقي من رحلته ، إلا وأقبلت تعمر عليه حبوره ، وتغذ من مسلكه ، ومن تغير خاطر السلطان عبد العزيز عليه ، لعدم قصده إياه ، قبل الجميع ، بصفتة سيد مصر ، وعدم توجيه الدعوة اليه ليرأس الحفلة العتيدة ، حجة لتهديده وتوعده ، ووسيلة لابتذال تقوده ، في سبيل رضاه عنه .

النزاع مع تريكا

فبعثت في منتصف شهر يونيه ، وقبل حلول الركب الخديوى في أرض إنجلترا ، مشورا الى جميع السفراء العثمانيين لدى الدول الغربية ، تأمرهم فيه بالاحتجاج على عمل خديو مصر ، واعتباره خارجا عن حدود اللياقة ، جارحا لحقوق السيادة التي لتريكا عليه ، ومزريا بالواجب المطلوب من التابع لمتبوعه ، وذلك لأن الدعوة الى حضور حفلات فتح ترعة السويس انما كان يجب أن تكون باسم السلطان العثماني ، سيد البلاد الحقيقي ، وحده دون غيره ، لا باسم الخديو ، الذي ما هو إلا نائبه ؛ وأنها ، بالتالى ، بشكلها الذى تشكلت به ، باطله ملغاة .

ولم يكتف الباب العالى بذلك ، بل أوعز الى جرائده المأجورة بجريدة ”تريكا“ ، وجريدة ”الليقنت هرلد“ بشن الغارة على مامنع لمصر من امتيازات ، وحمل الحملات العنيفة على (اسماعيل) ، ورميه بتهم المروق والخيانة ، والسعى الخيث الى الإضرار

بتركيا؛ وتمادى في هذا التيار، تماديا ظهر بأجلى معانيه ورموزه في المقالات المتتابعة، التي دمجها يراع مسيو بردانوف، كبير كتابه المأجورين، ورئيس تحرير جريدة "تركيا"، فانه حصر في سبعة أوجه أنواع الخطأ التي زعم أن (اسماعيل) ارتكبها، وطلب بالحاح أن يكون عقابه عليها العزل من منصبه، وإعادة مصر ولاية عثمانية ببقى الولايات — عملا بالشرط الثاني عشر من شروط فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١

وأما تلك الأوجه السبعة فهي :

(أولا) ذهاب الخديو الى أوروبا لسرغور الدول فيما يتعلق بعزمه على اعلان استقلاله بمصر .

(ثانيا) إقدامه على الدخول مباشرة في مخبرات ، بقصد عقد معاهدات تجارية مع الدول الأجنبية، بدون استئذان تركيا أولا .

(ثالثا) تكليفه نوباز باشا بالسعى لدى الحكومات الغربية لملها على المصادقة على إنشاء محاكم مختلطة ، لا وجود لها في باقي ولايات الدولة العثمانية ، وتصريحه لذلك البابا بالتلقب بوزير خارجية مصر ، مع أن مصر لا خارجية لها سوى خارجية الدولة العلية .

(رابعا) تسليحه الجيش المصرى ببنادق من الطراز الحديث ، بدل إبقائه مسلحا بالبنادق القديمة ، أسوة بالجيش العثماني .

(خامسا) عقده قروضا باسمه ، بدون استشارة تركيا واستئذانها .

(سادسا) اضافته ثلاث فرقاطات مصفحة الى أسطوله الحربى لتعزيزه تعزيزا ينحشى منه على سلامة الدولة العلية .

(سابعاً) وأخيراً تجنبه ، عمداً ، مقابلة السفراء العثمانيين في العواصم الأجنبية التي زارها .

فدفع (إسماعيل) هذه الهجمات بجدة . وكلف ، هو أيضاً ، جرائد وكتّاباً من مريدیه ، الأخذ بتأصره ، وتفنيد مزاعم الباب العالي ودحضها ، وبيان سخافة اعتبار بعض تلك الأوجه ضارة بمصالح الدولة العلية ، في حين أن نفعها ظاهر للعيان : كوجهي تسليح الجيش المصري ببنادق من الطراز الحديث ، وبناء الفرقاطات المدرعة الثلاث . فان في مثل هذين الأمرين من أكساب تركيا قوة وبأساً ، فيما لو شنت حرب بينها وبين دولة أخرى ، ما يجدر بتركيا شكر مصر عليه ، لا تأنيبها وتقريعها . فكثر بين الناس تداول كتب ونشرات ونبذ : ككتاب ”مصر حسب معاهدات سنة ١٨٤٠ وسنة ١٨٤١“ إردثانو، وكتاب ”مصر وتركيا“ لحاي لساك ، وكتاب ”مسألة باشا مصر“ للوكوتش ، وكتاب ”الخلاص المصري التركي“ للورى ، وغيرها . وبعضها منتصر لتركيا ، والبعض لمصر ، حتى جاشت النفوس وهاجت الصدور ؛ واحتدم النزاع احتداماً بات يخشى معه من شوب حرب بين التابع والمتبوع ، يعيد بها التاريخ نفسه .

فأمرت الحكومة المصرية بترميم الحصون والقلاع والاستحكامات وتحصينها ، وتدريب الجيش وتعزيزه ؛ واتخذت كل الاحتياطات ، التي استدعتها تلك الحال الحرجة ؛ وشرع (إسماعيل) يسعى الى استمالة الدول الغربية اليه ، بصفته معتدى عليه ، بدون وجه حق ؛ ووضع ، في الوقت عينه ، في مصرف من مصارف باريس ، ٥ مليوناً من الفرنكات ، توكفا للطوارئ . ولكنه أكد ، أيضاً ، رغبته في الاستمرار على خطته ، وعدم احتفاله بإبراق تركيا وإرصادها ، بالخطبة التي وجهها الى اللورد مهر

في وليمة المنش هوس التي دعتة بلدية لندن إليها؛ وهي خطبة هيمنت تمام الهيمنة على سابقتها الملقاة منه في القاعة عينها، لدى أول زيارته للعاصمة البريطانية في صيف سنة ١٨٦٧ وتجد صورتها في الجزء الخامس من "كتزالرغائب" السابق ذكره ص ١٤٣ غير أنه، لدى عودته الى باريس، بعد أن زار بروكسل لدعوة ملك البلجيكي، أيضا، الى احتفالات السويس العتيدة، أشار الامبراطور عليه بأن يلين جانبه، مؤقتا، ويدع، جانبا، كل ما من شأنه زيادة توتر العلاقات بينه وبين تركيا، ريثما لتحسن الأمور. فان مسألة الاوكرمبيرج كانت قد أقيمت، في الهواء السياسي، كهرباء لا تزال تياراتها شديدة، وربما كفت شرارة واحدة لتنفجر منها طلقة تهتر لها الأكوان.

وشعر (اسماعيل) نفسه أن الفرصة غير سانحة لفتح باب ويلات على مصر والشرق؛ وأنه يجدر به أن لا يدع مكثرا، مهما كان نوعه، يحول بينه وبين بهجة الأعياد بفتح ترعة السويس للتجارة العالمية، والفخر الناجم له عنها؛ لا سيما أنه يدرى كيف تنال الأغراض في الأستانة، مهما عز منهاها.

فاهمل، مؤقتا، مسألة النزاع القائم بينه وبين متبوعه، واعتبر تهديدات تركيا كلاما فارغا، سوف يقضى عليه قضاء مبرما بهاء حفلات فتح الترعة؛ ورأى أن يغتنم فرصة وجوده في باريس للدخول مع بعض الماليين في محادثات غرضها إنشاء بنك أهلى، وبنك عقارى بمصر، يكون هو أكبر مساهميهما وأهم عملاهما؛ وذلك لعلمه أن لا استقلال سياسى لبلاد لا استقلال ماى لها.

فترّفه مالى، كان مخصصا لخدمته في تلك العاصمة، بالمسيو ليفى كريميه. فأدت تلك المعرفة الى ربط وثاق صداقة متبادلة بين سموه وذلك اليهودى، والى إنشاء البنك الفرنكو المصرى، بواسطته.

كذلك تعترف ، بواسطة نوبار باشا ، بالماليين ا . دى جيرارد دين وشركائه . وكانت نتيجة معرفته بهم إنشاء ” الشركة العمومية المصرية “ للتجارة والاستغلال ، قدم الخديو معظم رأس مالها ، وكل مصاريف تأسيسها . وكان الغرض منها حفر ترعة كبرى لرى جزء الوجه البحرى الشمالى الغربى ، وإعادته الى ما كان عليه فى أيام البطالسة والرومان ؛ وقد سبق لنا الكلام عن ذلك جميعه . وبعد أن كان قد عزم على تميم مجرى سياحته ، والذهاب الى بطرسبرج ، حيث كان قيصر الروس قد دعاه الى زيارته من القرم ، عدل عن ذلك وتوجه الى (أوبن) للتعالج بمياهها .

فوردت عليه ، وهو هناك ، دعوة من الباب العالى ، للور بالأسنانة لدى عودته الى مصر ، لى يقيم الايضاحات المطلوبة منه عن تصرفه المطعون فيه ؛ فرفض ، ولكنه ما لبث أن علم أن الباب العالى استندى أخاه الأمير مصطفى فاضل من أوروبا ، وعينه وزيرا للداخلية العثمانية . فقصر مدة إقامته فى (أوبن) واستحماه بمياهها ، وأسرع الى طولون ، وركب البحر منها الى الاسكندرية فى ٢٣ يولييه .

غير أن طالى باشا لم يدعه فى راحة ، وأبى إلا أن يخز به بخطابات مؤلمة . فلم يمس على رجوعه الى عاصمته أسبوع ، إلا وأرسل اليه مندوبا خاصا من الأسنانة ، يحمل خطابا شديد اللهجة ، يتضمن كل ما سبق للباب العالى الشكوى منه ؛ ويطلبه بايضاحات سريعة وإلا فان الدولة العلية تعتبر تعدياته خارقة لحزمة فرمان سنة ١٨٤١ وتتحذ الاجراءات التى يستدعيها ذلك .

وكان (اسماعيل) ، قبل استلامه هذا الكتاب الجارج ، أعد وفدا تحت رئاسة شريف باشا لى يرسله الى الأسنانة ، بقصد إزالة سوء التفاهم الواقع ؛ وزوده بما يجعل لكلامه وقعا حسنا لدى رجال الدولة العثمانية ؛ ولكن شريفا باشا لدى اطلاعه

على رسالة على باشا التهديدية ، أبى الذهاب إلا مشمولا بتذكرة مرور من لندن
القنصلية الفرنسية . فكلف (اسماعيل) اذ ذاك طلعت باشا بالمهمة ، وسلمه ردًا
على رسالة على باشا ، برّر نفسه فيه من التهم المعزوة اليه ، ومائة ألف جنيه ليعزز
بها ذلك التبرير .

فلم يرق الرد في أعين رجال تركيا ، ولا أقتنعهم المبلغ ، لا سيما بعد أن قارنوه بما ناله
غيرهم ، قبلهم ، من ندى الخديو المصري ، فأرسلوا الى (اسماعيل) بلاغًا نهائيًا ، طلبوا
فيه منه سبعة أمور : (أولًا) تسريح ما زاد في الجيش المصري على ثلاثين ألف رجل ،
وجعل لبس الجنود الباقية لبس رجال الجيش العثماني بالتمام ؛ (ثانيًا) بيع البنادق
ذات الإبر والمدفوعات التي اشترتها الحكومة المصرية الى الدولة العلية ، أو التنازل
لها عنها ، مقابل ثمنها الأصلي ؛ (ثالثًا) عرض الميزانية المصرية ، منذ ذلك التاريخ ،
على الباب العالي سنويًا ، لتصديق السلطان عليها ، واعتماده إياها ؛ (رابعًا) إبطال
المخابرات بين خديو مصر والدول الأجنبية ، إلا بواسطة سفراء الباب العالي ؛
(خامسًا) امتناع الخديو عن الاقتراض ، في المستقبل ، بدون تصريح خاص من
السلطان ؛ (سادسًا) إجراء منقول « التنظيمات » بمصر ، أسوة بباقي ولايات الدولة
العلية ، وترك أمر المخبرة في إنشاء المحاكم الجديدة المرغوب فيها ؛ (سابعًا) إنزال
الضرائب الى ما كانت عليه أيام ارتقاء الخديو عرش مصر .

فلما بلغت هذه المطالب الى (اسماعيل) ، كان بمعيته قنصل دولة أجنبية ؛ فقال
(اسماعيل) له : « إذا عامل الانسان الأتراك ، فيلزمه إما استمالتهم اليه بالرشوة ، وإما
الكشر لهم عن أنيابه . أما وقد رشوتهم في الماضي ، فاني ، الآن ، لكاشر لهم
عن ناب ! » .

ولعلمه أن سفراء إنجلترا وفرنسا والنمسا وإيطاليا لدى الباب العالي يعضدونه، أهمل الرد على تلك المطالب ما يزيد على شهرين . ولم يرسل جوابه إلا في أوائل شهر نوفمبر، محمّرا بقلم نوبار باشا، الذى كان قد عاد من أوروبا .

وكانت لهجة ذلك الجواب الاستخفافى تستر وراء حجاب رقيق من المجاملة . وبينما يتظاهر مبناه بالخضوع لمطلب أو مطلبين من مطالب الصدر الأعظم ، قابل برفض صريح الامتثال لأوامر الباب العالي القاضية بأن لا يقترض خديو مصر قروضا جديدة بدون تصريح من السلطان ، وأن يرسل ، سنويا ، ميزانية حكومته لينال التصديق عليها .

فلم يعد فى وسع الباب العالي سوى الاعتراف بالانحلال والانسحاب من المعمعة ، أو إشهار حرب على مصر ؛ وكلا الأمرين كانا كريهين لديه . أما الأول ، فلمناقاته لهيبة الدولة فى النفوس ، وأما الثانى ، فلعدم اتفاقه مع صفاء الأعياد الموشك إقامتها احتفالا بفتح ترعة السويس . ففضل ، لذا ، السكوت مؤقتا . وتمكن (اسماعيل) ، بذلك ، من التفوُّغ للقيام بتلك الأعياد ، قيما يبهز الجليل الحاضر ، ويدوى صدها فى آذان القرون المقبلة الى الأبد^(١) .

وكان المسيو دى لسبس قد أعلن فى ٢ أغسطس أن افتتاح التركة للراحة العالمية يكون يوم ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ ؛ ففى ١٥ أغسطس أزيل الحاجز القائم دون دخول مياه البحر الأحمر فى البحيرات الملحة؛ فتدققت فيها . وأقبل رجال الشركة يدأبون على تنجيم الأعمال الأخيرة : من قياس الأعماق ، ورفع العوائق التى قد تكون تخلفت عن الشغل فى سبيل السفن متى جرت ، وتطهير فرش التركة من كل رمال تطرقت إليها .

(١) أنظر : "مصر تحت حكم اسماعيل" لماككون من ص ٩٣ الى ١٠٣

فطرح (اسماعيل) ، في المزاد، أمر القيام بالشؤون التي تستدعيها الاحتفالات العتيدة، حافظا للخرينة المصرية حق عملته على من يرسو عليه مزادها . وأرسل يستحضر خمسمائة طاه ، وألف خادم من تريلسته، وجنواء، وليقرو، ومرسيليا، ليقوموا بخدمة ضيوفه، زيادة على طهاته، وخدمه المصريين . وبعث يرحو المسيو دى لسبس بأخذ الاستعدادات اللازمة لضيفة ستة آلاف مدعو .

ثم أكب على وضع الترتيبات، وإصدار الأوامر، وتحرير الدعوات التي صمم عليها . وكان قد أجاب دعوته من عواهل أوروبا كل من لم يحل دون مجيئه حائل . فوصده بالحضور : أوجيني امبراطورة فرنساوين ؛ وفرتريوسف امبراطور النمسا وملك المجر ؛ وفردريك فلهم ولي عهد التاج البروسيانى ، وقريته بنت الملكة فكتوريا ؛ وهنرى أمير هولندا ، والأميرة قريته ؛ ولويس أمير المهنس . ومن لم يتمكن من المجيء ، أمر سفيره بالأستانة أن يقوم مقامه ، أو انتدب أحد كبار رجال دولته لذلك .

أما السلطان فلم يدع مطلقا ، ولا حسن لديه أن يدعو نفسه ؛ ولا كلف أحدا من كبار رجال دولته بتمثيله ، بل اكتفى بالإيعاز الى سفير انجلترا لديه بذكر اسمه لدى فتح التربة .

على أن ذلك لم يكن كبيرا في عينى (اسماعيل) إلا من وجهه المستحسن . فراق لديه جدّا تغيب عبد العزيز ؛ لأن وجود السلطان على رأس ذلك الاحتفال كان من شأنه الهبوط بخديو مصر الى الورا ، وبمصر الى درجة ولاية عثمانية محضة ؛ بينما أن عدم وجوده كان برهانا محسوسا على جلوس الخديو في مصاف الملوك ، وعلى

استقلال مصر عن تركيا، حتى فيما لها من العلاقات بالدول الأجنبية، لا سيما إزاء بقاء احتجاجات الباب العالي السالف ذكرها، حبرا على ورق .

ولكى يكون العيد عيد العلم، كما هو عيد تلاقى العظمت البشرية، دما (اسماعيل) جمهورا غفيرا من رجال الأدب والعلم، والفنون، والتجارة الكبرى، والاستغلال الفنى، ومراسل الجرائد الغربية المهمة كلها، بل ذات مراسل الجرائد التى من الطبقة الثانية والطبقة الثالثة فى الأهمية — لما كان للأدب والعلم والصحافة وباقي ما ذكر من رفيع المنزلة لديه .

على أن كثيرين ممن لم يشتهروا فى شئ ولم تكن لهم، نسبيا، حيثية ما على الإطلاق، بل كانوا أى فلان من الناس، تمكنوا من حشر أنفسهم فى زمرة أولئك الرجال الأكارم: إما لمنزلة شخصية لهم فى أعين المدعوين من أرباب الخيالات؛ وإما لتمكنهم بوسائل متعددة، من الحصول على أوراق دعوة بأسمائهم . ويقال إن عدد هؤلاء المتطفلين زاد على ثلاثة آلاف .

أما الامبراطورة أوجيني، فانها سبقت موعد الاحتفال، وقدمت الى العاصمة المصرية فى الأسبوع الثالث من شهر أكتوبر . فأنزلها (اسماعيل) فى قصر الجزيرة، وقام بشؤون ضيافتها، قيما ما فاق كل ما اعتاده الملوك وأعظم عواهل العالم من نوعه. وكان قد ذكر بعضهم أمامه، قبل حضورها، أنه لا بد لها من زيارة الأهرام، وأن الطريق، الى ذلك الأثر الفرعونى العظيم، لا تزال على ما كانت عليه فى عهد زيارة عبد العزيز له . فسرطان ما أمر (اسماعيل) بتمهيدها، وجعلها مسلوكة للعربات وغرسها بأظل أنواع الشجر ! وسرطان ما نفذت أوامره، وسخر وزير الأشغال العمومية، ومدير الحيزة الأيدى، بلا انقطاع، فى العمل ! فأنشئت تلك الطريق

مجيء الامبراطورة
أوجيني الى القطر
المصرى

تمهيد الطريق الى
الأهرام

فى أقل من ستة أسابيع ، كأن ملوك الجن قد اشتغلوا فيها وتفننوا ، وبات العالم الشيق الى زيارة الأهرام مدينا بها للامبراطورة أوجينى ؛ كما أن السياح فى الأراضى المقدسة مدينون لزيارة غليوم امبراطور ألمانيا السابق لها بالطريق السلطانية الجميلة الممتدة ما بين حبرون (الخليل) وبيت المقدس — بفرعها الآتى الى بيت المقدس من عين كارم — ونابلس ، والناصره ، وطبرية ! لأن عبد الحميد انما أنشأها لراحته ! وبعد أن قضت أوجينى أسبوعا فى مصر ، لم تنفك الأعياد والابتهاجات تتوالى فيه تحت قدميها ، ساحرة ، آخذة بالألباب ، على أنواع وبكيفيات لا يزال الشيوخ فى عهدنا هذا يتحدثون بها ، ويعدونها ، فى مخيلاتهم الملتبته ، مزريه بذات ابتهاجات اللجنة ، المعهده للصالحين ، قامت للسياحة على النيل ، والتفرج فى الصعيد على آثار الفراعنة المصريين .

رحلة الامبراطورة
الى الصعيد

وسافر (اسماعيل) معها ، بشخصه ، متطوعا فى خدمة جلالها الجليل وجمالها الجليل . فقفها يصنوف من الأبهة والفخفة ، وثر تحت قدميها الملكيين من أنواع الترف والملاذ ، الملم يقع فى خلد ذات (كليوبترا) فى أبهى أحلامها الذهبية ، وليالى حياتها " العديمة المثل " .

ولا بد من أن الامبراطورة ، حينما وقفت فى الأقصر ، وعند خرائب طيبة القديمة ، على آثار (جاتاسو) العظمى ، أخت طوتمزس الثالث ، ناپليون مصر الفرعونية ، قارنت بين نفسها وبين تلك الامبراطورة المصرية القديمة ، مقارنة لا يدري كنهها إلهى ؛ ولا بد من أن ذكر (كليوبترا) ، أيضا ، أطل على مخيلتها من نافذة تذكارات أيام صباها ، فأخذت أفكارها تحوم ، تارة ، حول مخادع قصر التويلرى ، بباريس ، فترىها قرينها البعيد ، المرافق قلبه تنقل خطواتها فى رحلتها ، على بعد الشقة

بينهما، وتذكرها علاقته بعمه الامبراطور الأكبر، الذى ترك، هو أيضا، أثرا بعيد الغور فى ثرى مصر التاريخى الحبيب ؛ وطورا حول مضيفها النبيل ، المستنقد ، فى سبيل إرضائها ، جميع الوسائل التى يمكن لأكبر الخيلات تفتقا أن تجود بها . فتصوّره قيصر أو أنطونيس ، قد أعيدا الى الحياة ليقوما بخدمتها !

ولما انقضت تلك الرحلة التى لاتنسى ، وعاد المتزهان الجليلان الى مصر، ارتاحت أوجينى فى قصر الجزيرة يومين . وأما (اسماعيل) فانه اصطحب وزيره نوبار وشريف ، وكبار رجال بلاطه وحكومته ، وسافر بهم الى الاسكندرية ، واستقل منها ظهر ينجته المحروسة ، وسار الى بورسعيد ، ليستقبل أصحاب التيجان الملبين بدعوته ؛ فبلغها يوم ١٣ نوفمبر^(١) .

بدء الحفلات
بافتتاح
ترمة
السويس

واذا بسفن العالم المتمدين كله ، قد أمتها من جميع جهات الأفق ، وضيوفه العديدين وقد صرفت لهم من جيبه الخاص تذاكر المجيء من بلادهم والاياب اليها ، فى الدرجة الأولى ، قد أتوا من كل فج عميق ، تحف بهم أنواع الراحة والهناء كافة ؛ واذا بأساطيل الدول ، بما فيها الأسطول المصرى ، قد اصطفت فى المرفأ الفسيح ، الذى أنشأته شركة القناة أمام بورسعيد ؛ والفيالق المصرية قد خيمت على ضفاف التربة ، حتى مدينة الاسماعيلية ، لتحفظ نظام الحفلات ، وتزيد فى بهجتها^(٢) .

ومالبت (اسماعيل) سويحات إلا وأقبل أمير هولندا وأميرتها . فاستقبلهما استقبالا حسنا شائقا .

(١) أنظر : "مصر فى عهد اسماعيل" لما ذكره من ص ١٠٣ الى ١٠٥ .

(٢) لجميع ما يأتى لنهاية الحفلات ، أنظر : "رسائل ويومية ومستندات" لفردينان دى لسبس ج ٥

من ص ٣١٩ الى ٣٥١ ، و"آل دى لسبس" لبريديه من ص ٣٨٩ الى ٣٩٢ .

وفي اليوم التالي ١٤ نوفمبر، وصل السيودى لسبس مع أسرته : وفي يوم ١٥ نوفمبر، قدم فرتتر يوسف امبراطور النمسا والمجر؛ وكان قد تعرض لخطر جسيم لكيلا يؤخر ميعاد وصوله : فانه ، وهو قادم الى بورسعيد ، استحسن في تقواه المسيحية أن يعرج في طريقه ، على يافا ، ويزور القدس الشريف ؛ ففعل . ولكنه ، لما عاد الى يافا ، يوم ١٤ نوفمبر، وجد البحر عجاجا ، والنوء عاصفا ، والريح تسوق الأمواج الى الشاطئ ، جبالا ، جبالا — ويافا مرفأ ردى لا تدخله السفن مطلقا ، بل تقف في عرض البحار ، بعيدة ، لا تنتشر الصخور في الماء بالقرب من الشاطئ ، لا سيما صخرين قائمين عند مدخل الميناء كأنهما ”شلا“ و”كاردى“ ، لا بد للقوارب والفلاك الذاهبة بالمسافرين ، الى السفن الراسية خارجا ، من المرور بينهما ، والتعرض لخطر التحطم على أحدهما ، أو على كليهما ، حينما يكون البحر هائجا ، مائجا . فأتاه قنصل فرنسا بذلك الخبر ، ورجاه أن يؤجل سفره ، ريثما يهدأ النوء ، اجتنابا لمصيبة قد يهترقوقعها العالم بأسره . وانضم الى قنصل فرنسا في رجائه الأميرال تيجيتوف — المنصور في لسا — وكان قائد الاسيطل النمساوى المقل للامبراطور؛ وتمادى في إلحاحه على مولاه ، بعدم مبارحة الشاطئ ، مؤكدا له أن الاسيطل ، والبحر على ما هو عليه ، لا يستطيع مطلقا الاقلاع والمخر .

فأبى فرتتر يوسف إلا المخاطرة ، قائلا : «إني قد وعدت بأن أكون في بورسعيد يوم ١٥ نوفمبر؛ ولا أستطيع أن أخلف وعدا وعدت به !» ونزل في قارب ، ومعه خمسة نواتى وأمر بالانطلاق . فانطلق النواتى به يمدفون ، والأمواج تتقاذف قاربهم ، وتهاجم من فيه مهاجمة جرفت اثنين منهم ، لم يستطع الباقيون إنقاذهما إلا بكل صعوبة ، حتى دنوا ، بعد جهد جهيد ، من المدرعة التي كانت تنتظرهم .

واذا بخطر الصعود اليها ، أكبر الأخطار التي حاقت بهم ، لشدة هيجان الأمواج حولها ، واصطدامها فيها بقوة ، وعدم تيسر الاقتراب منها للقارب الضئيل المقل جلالة الامبراطور النمساوى ؛ أو تنزيل سلمها الى من فيه للصعود فيها . فاضطر رجالها الى تدلية حبال من حبالها في الفضاء ، تعلق الامبراطور بأحدها بكتلتا راحتيه المضمومتين ؛ فرفعه البحارة الى ظهر الدارعة ، والأمواج تتلاطم حوله وترطمه ، كأنها تريد ابتلاعه ، ويعز عليها نجاته منها .

ولما بلغ الباقون المأمن ، ولحق بهم الأميرال في قارب آخر ، أقلعت المدرعة ، ووجهتها بورسعيد ، غير مبالية بالرياح العاصفة حولها ، ولا بالأمواج الهائجة ، المترامية عليها ، لاقتراسها . فحققت وعد الامبراطور ، ووصلت الى بورسعيد ، في اليوم الخامس عشر ، وما استقرت في المرفأ ، ومالت الشمس الى المغيب ، إلا وهذأت الأمواج ، وصفت الطبيعة ، وتلون الأفق بألوان بهية كقوس قزح ؛ كأنه ابتسام السماء ، ووعد السلام المقبل عيده بعد يومين .

فأطلقت المدافع من كل السفن الحربية الراسية هناك ، احتفاءً بوصول جلالته ؛ واستقبله (اسماعيل) استقبالا حافلا .

وفي يوم الثلاثاء ١٦ نوفمبر ، دوت المدافع عيناها ثانية عند الساعة السابعة صباحا ، ودخلت المرفأ المدرعة الألمانية المقلعة البرنس فردريك فلهم ولي عهد مملكة بروسيا — وكان قد أصبح لهذه الدولة شأن عظيم في العالم الأوروى ، بعد انتصارها على النمسا في حرب سنة ١٨٦٦

وما كادت تلك المدافع تسكت لحظة ، إلا وعادت الى الدوى باستمرار . وتضاعف عدد طلقاتها تضاعفا ارتجت له السماء والأرض وأعماق البحار . وإذا بجمع من السفن

ظهر في البعد ، وتقدم بجلال نحو المرفأ ؛ وأمامه الباهرة "الاييل" (النسر) تقل
جلالة الامبراطورة أوجيني ، امبراطورة فرنساويين ، وربة الاحتفالات العتيدة —
وكانت واقفة على ظهر السفينة ، يحف بها كبار نبلاء الدولة البونبرتية ، وقريناتهم ،
وجمع وصيفاتها ، وهى فى وسطهم كآلة الجمال واللفظ . وكانت قد ذهبت من مصر
الى الاسكندرية ، وأتت منها الى بور سعيد .

فاكتظت ظهور عموم الحاريات بنواتها ، وضباطها ، وأركان حربها ، وموسيقاها ؛
وانشرت فوقها أعلامها تحفق وترفرف ؛ وغص الشاطئ بالطوبجية المصرية وجماهير
المتفرجين ، والمدعوين ، الممثلين المدنية الحديثة فى خير مظاهرها ، والقوى العقلية
البشرية فى أبهى معانيها . وعلت تهاليل الجميع ، وملات الفضاء ؛ وتجمعت فيه
ابتسامات القلوب المبتهجة ، بكافة عظيمة ، أخذت الامبراطورة تستنشق عبرها
الذكى ، طربة ، ثملة .

وكانت ، وهى قادمة الى القطر المصرى ، قد حضرت أعياد فتح القناة الأكبر ،
فى البندقية ، وأعياد البسفور التالية لها . وهى أعياد بذل فيها أقصى المجهود لتكون
السحر الحلال ، والشعر الآخذ بالألباب ؛ ولكنها ، مع ذلك ، حينما رأت نفسها محاطة
بهالة ذلك الابتهاج وذلك المجد ، وأحاطت عيناها بجميع جلال ذلك المنظر الفريد ،
لم يسمعها إلا الهتاف بأن قالت : « يا لله ! لم أر فى حياتى شيئا أجمل من هذا ! » .

فلما رست بها بانحرتها فى المرفأ ، قصدها (اسماعيل) أولا ؛ وهناها بسلامة الوصول ؛
وأكد لها أن وجودها خير ما يتفاعل به ؛ وأعرب لها عن شكره وارتياحه ، لتفضلها
بقبول دعوته ، وترأس تلك الحفلة الممجة ملكه الى الأبد ، والتي تمت بمجهودات
اشترك فيها الجميع .

ثم تلاه امبراطور النمسا والمجر، فولى عهد الدولة الروسية، وقدم لها تحياتها واحترامهما، فباق العواهل والأمراء .

فاستقبلت الكل بلطفها المعروف، ووجدت، لرد التحية الى كل واحد من أولئك العواهل، الكلمة التي تنزل على القواد كطيب سحر مطرب . ثم أخذ الجميع يستعدون لحفلة افتتاح التربة المباركة .

وكانوا قد أقاموا ثلاثة ارتفاعات خشبية مكسوة بالحريز والديباج : واحد في الوسط، للضيوف الأجلاء ، أصحاب التيجان ، والأمراء والعواهل ورجالهم . وواحد على اليمين، لعلماء الدين الاسلامى ، وفي مقدمتهم العلامة الشيخ مصطفى العروسى ، شيخ الجامع الأزهر والاسلام بمصر، وصاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ محمد المهدي العباسي ، مفتي الديار . وواحد على اليسار، لأخبار الدين المسيحي ، وعلى رأسهم المنسليور باور الرسول البابوي ، وخادم كنيسة القصر الامبراطوري بباريس ، وكان قد حضر خاصة لمباركة التربة ، ثم لعقد قران المسويدى لسبس على الكرتيولة الطليفة اتى أحبا وأحبته ، بالرغم من تكمل جبينه بلجين الشيب .

ونصبوا على الشاطئين، الأسوي والافريقى ، المظلات البديعة للجاهير المدعوين والمتفرجين ، وفي صدرها كلها، مظلة لمؤسسى التربة ومجلس إدارتها، وأخرى لرؤساء الشركات التجارية العظمى في العالم ومندوبيها ، وثالثة لرجال الصحافة العالمية والمكاتبين .

واصطفت الجنود المصرية بين رصيف النزول والارتفاعات الخشبية الثلاثة ، لتحفظ النظام حولها، وتمنع الازدحام عنها . وترتبت الطوبجية بين الرصيف الداخل في البحر، من جهة الغرب، ومحل الحفلة، وتجهزت وترصفت المراكب الحربية —

وكانت خمسين مركبا — والسفن التجارية — وكانت نيفا وثلاثين — داخل المرفأ على شكل قوس بديع المنظر .

أما الحربية ، فكانت ستا مصرية ، وستا فرنساوية ، واثنتي عشرة انجليزية ، وسبعاً نمساوية ، وخمسا ألمانية ، وواحدة روسية ، وواحدة دانمركية ، واثنتين هولنديتين ، واثنتين اسكندنافيتين ، واثنتين أسبانيتين ، وفروقاتين انجليزيتين آخرين هائلتين واقفتين في البعد كأنهما رمز الحرب ، المزمع اندلاع لحيها بعد ثمانية شهور ، يهتد مظهر ذلك السلم العظيم . ولم يكن هناك أسطول ايطالى ، لاضطراره الى مغادرة المياه المصرية ، بغاة ، تحت قيادة الدوك داؤستا ، بداعى اشتداد المرض على فكتور عمانوئيل الثانى ، الملك الحلو الشامل ، وصديق (اسماعيل) الحميم — وهو مرض كان السبب في تخلفه عن تلك الحفلة ، وحرمانه لذة تمتيع صديقه بحضوره اليها — على أن ايطاليا بقيت ممثلة هناك ، بمراكب تجارية عديدة .

فلما كانت الساعة الثالثة بعد الظهر ، وقد فرغ الجميع من تناول الطعام على نفقة الخديو واستراحوا ، أخذت الموسيقىات تصدح ، وشرع الموكب الفخم يتقدم ، ليجلس الكل في المكان الذى أعد لهم .

واذا بزكى بك ، رئيس التشريعات الخديوية ، قد برز أمام الجميع يفتح الطريق ، وتلاه الأمير (محمد توفيق) ، ولى عهد مصر ، وعلى ذراعه أميرة هولندا ، ولى عهد الدولة البروسية ، فأمر هولندا ، فالسير هنرى إليت سفير إنجلترا فى الأستانة والنائب ، حرافا ، عن السلطان عبد العزيز ، فالأميرال الاسبانى ، فالأميرال الفرنساوى باريس ، والمسيو دروى دى لوم ، فالكولونيل الانجليزى رسل ، فرضا بك محافظ بورسعيد ، فالبرنس جورج ولى عهد الهانوفر ، فالكولونيل دورنج .

وما استقر هؤلاء في مقاعدهم ، إلا وصدحت الموسيقىات كلها بالنشيد الفرنسي . ثم ظهرت ألوية النمسا والمجر تحيط بالراية الفرنسية . فاشترأت الأعناق ، وأحدثت الأبصار ؛ وإذا بالامبراطورة أوجيني ، يسير خديو مصر أمامها ، تتقدم متكئة على ذراع الامبراطور فرنتر يوسف ، ووراءها فردينان دى لسبس ، فالأرشيديوق فكتور النمساوى ، فمجلس إدارة الشركة ، فالأمير عبد القادر الجزائري — وكانت الحكومة الفرنسية قد دعتة الى تلك الحفلة ، خاصة ، اعترافا له بالفضل الذى أبداه في الدفاع عن المسيحيين ، وحميتهم أيام مذابح سوريا ، ووضعت تحت تصرفه الدارعة "فوربين" لتقله من بيروت الى بورسعيد . فما ظهر برنسه الأبيض في وسط ازدحام تلك الرؤوس المتوجة بتيجان الملك ، وتيجان العبقريّة أو العلم ، أو العصامية أو الفضل ، إلا واستوقف الأنظار شكله الجميل ، وقوامه المعتدل ، ووجهه المكسو مهابة وجلالا — فطوسن باشا بن الأمير (محمد سعيد) ، الوالى السابق ، صاحب الأيادى البيضاء على مشروع القناة وشركته — وانما أراد (اسماعيل) الذى كان يحب طوسن حبا أبويا ، وزوجه ، فيما بعد ، ابنته ؛ ولم يفتأ يواليه بعنايته ورعايته الى آخر لحظة من حياته ، كأنه يريد أن يخفف عليه وطأة التوكل المستديم ، المتتابع منذ صباه ، والمسبب له عن كون أحد خدام أبيه فتح ، ذات يوم ، بسرعة وشدة ، بابا في السراى كان الطفل طوسن واقفا وراءه ، فصدمه الباب في جبهته ، فوقع مغشيا عليه . فارتعد الخادم وخارت فرائصه ، وما كان منه ، في خوفه من غضب أبى الأمير الصغير ، إلا أنه أغلق عليه الباب ، وتركه طريقا على الأرض ، فاقد الحواس ، دون أن يخبر بالحادثة أحدا . فبقى طوسن على تلك الحالة ، عدّة ساعات ، حتى افتقدته مربيته ، وبحث عنه ، فوجدته في تلك الحجرة طريقا لا يعي . فلم تعد

حادثة لطوسن باشا
وهو طفل

تجديده الأدوية ، بعد ذلك ، نفعا لتأخرها . واستمر طول حياته ضعيفا ، هزىلا ، مرتجج الدماغ^(١) ، انما أراد (اسماعيل) أن يحضر طوسن ذلك الاحتفال ، ويكون له فيه مركز خاص ، لكي يكون فيه ، بهيئته المكسوة ، منذ ذلك الحين ، بمظهر ماوراء المادة ، خير ممثل لروح أبيه ، المتراحة في عالم النعيم ، والناظرة بابتهاج الى العمل التام ، الذي لولاه لتأخر بروزه الى الوجود أجيالا .

وتلا طوسن ، نوبار باشا ، فالبرنس ميلا حفيد الملك يواكيم صهر نابوليون العظيم ، فبرچير بك ، فالجنرال دوسه الفرنساوى ، فوزيرا الامبراطور فرتير يوسف ، وهما الكنت دى بيست ، والكنت اندراسى ، فسفيره لدى الباب العالى ، البارون بروكيش ، فالدوك دى هوسكار ، فالجنرال الروسى اجناتيف ، فالأميرال النمساوى تيجيتوف ، فسيدات عديدات من معية الامبراطورة ، فالنائبون عن المؤتمرين العلمى والتجارى ، وعن شركة المساجيرى الفرنساوية . وكانت الباهرة التى أقلت مديرها ، ثم اشتركت فى حفلة الاجتياز الى البحر الأحمر ، أكبر بواخر تلك الشركة ، فأركان حرب الأساطيل المتعددة ، فسفراء الدول وقناصلها ، فزمر المدعوين أفواجا أفواجا . فلما اكتمل عددهم ، وانتظم ذلك العقد الفخم ، دوت المدافع من كل جهة ، متتابعة الطلقات ، مؤذنة ، على ذينك الساحلين الاسلاميين ، وبالقرب من ربوع توالى عليها وقائع الحروب الصليبية ، بأن حادثة جلى ، فلما سجلت التواريخ البشرية لها مثيلا أو شبيها ، تمت فى تلك الساعة ، تحت أشعة تلك الشمس الذهبية الساطعة ، وأمام عين الاله رب البرية كلها على السواء : ألا وهى حادثة تصاعخ الشرق والغرب ، مصالحة أخوة وسلام ؛ وتعانق الصليب والهلال ، معانقة احترام ووثام !

(١) قصص على خبر هذه الحادثة ثقة من ألحق الناس بالمرحوم الأمير (طوسن) سعيد .

ثم قام علماء الاسلام، وشيوخهم في مقدمتهم، وأقاموا بالوقار والجلال، المخيمين أبدا على كل مظاهر العبادة الاسلامية، أدعية الشكر والحمد؛ وبعد الفراغ منها، ألقى شيخ الاسلام خطبة وجيزة، راتقة، شائقة، منع ضيق الوقت من ترجمتها لجمهور الحاضرين!

ثم تلا أبحار المسيحية علماء الاسلام. فأنشدوا نشيد الشكر اللاتيني المعروف باسم "التدويم"، المنسوب الى القديسين أمبرويس وأغسطينس؛ وشاركهم فيه كل من شاء من الجلم المسيحي الحافظ له، وفي مقدمتهم الامبراطور والامبراطورة.

ثم تقدم المنسليور باور، وألقى بصوته الجهوري، وعبارته الفرنساوية البليغة، خطابا بجملة الحماسية شعلات عواطف أو شهاب نار فؤادية، أو هتافات قلب طالع حبا للانسانية، شقت صدره، وانطلقت تدوى في الآفاق. ووجهه الى الخديو أولا؛ فإلى الامبراطورة؛ ثم الى الامبراطور؛ ثم لم يترك جدارة إلا ومدحها، ولا فضلا إلا وأثنى عليه.

نخص (اسماعيل) أولا بثنائه، بصفته رب الحفلة، ومنيع ذلك الجبور العام؛ وتغنى بماله من فضل على إنجاز المشروع، ونشر معالم المدنية في قطره، وحفه الأديان كلها برعاية واحدة، رعاية الملك الكريم الذي يراها كلها جديرة بالعطف لإبقائها متماسكة متآخية. ثم خاطب الامبراطورة أوجيني: فذكر ما وجده المشروع من قوة في لطفها، وتعاضيد في موالاتها، وتأيد في عواطفها؛ وما لاقاه في فرنسا، البلد الكريم، الذي هي عاهلته المبعجلة، من إقبال، وتشجيع، وشدة أزر. ثم خاطب الامبراطور فرنتز يوسف: فشكره على أنه ما انفك معتقدا في نجاح المشروع، عاملا على غرس حب الاقبال عليه في قلوب رعاياه؛ وذكره بزيارته لبيت المقدس، وقبر

المخلص ، ليستخلص من ذلك ، دعاء له بطول بقائه مجتدا في خير الرعية المعهود أمرها اليه . ثم انتقل الى الكلام عن دى لسبس ، الرجل الذي دخل في التاريخ ، حيا : فوفاه حقه من المدح والثناء بقدر ما يستطيع فم بشرى أن يفعل ذلك . وخص بالذكر من شاركوه في عمله ، أولئك الذين قضوا نحبهم شهداء انجباهم على تحقيق الأمنية الكبرى ، فوارتهم الرمال التي كانت بالأمس الصحراء المحرقة ، فأصبحت بفضل مجهوداتهم مزراع تذكر الرائي بما كانت عليه أرض غسان في مصر الفراعنة ، من اليناعة والخصب . وختم خطبته بنداء وجهه ، أولا ، للشرق ، ثم للغرب ، ذاكرا لكل فضائله ومميزاته ، وحاضا كلا منهما على عدم فصم عروة ، في المستقبل ، ربطهما الله بها في ذلك اليوم ، المثلث البركات !

فقبل خطابه بهتاف مستطيل ؛ وكان له من القلوب أجمل موقع ! ثم شرع في الافتتاح ، وانشر الأقوام يتفجرون على الأعمال العظيمة ، التي تمت على يد الشركة ، في هذه القناة المزرية بأعمال الفراعنة الغابرين .

ولما كان المساء ، وحانت ساعة الطعام ، مدت الموائد متتابعة لسته آلاف مدعو . فاكل الكل من أنواع المأكّل الفاخرة ، وشربوا من الخمر اللذيذة الثمينة ، مالم يحظر على فكر بشر ، ولا سمعت بمثله أو رأت نظيره الأجيال ؛ حتى اذا دقت الساعة الثامنة ، بدت الزينات تجلل شاطئى آسيا وأفريقيا ؛ وتجعل الليل ساطعا كنهار جميل . وتجلت ”المحروسة“ بأنوار ، خيل معها للرئين أنها أصبحت شمسا ثنائقا ؛ وأخذت ، بين كل دقيقة وأخرى ، تطلق قنبلة في الفضاء ، تستقبل الموسيقىات دويها بعزف شجي ؛ ثم ختمت ذلك جميعه بحراقة هائلة ، تفجرت في كبد السماء ، كأنها بركان ، ولكن بركان فرح وجندل وابتهاج ، لا بركان ويل وهول وثبور !

وبينما مظاهر كل هذا الهناء والسرور تتوغل في الليل البهيم ، فتحوله الى ليل نعيم لم تحلم بمثله الأحلام ، طفتت تنتشر بمصر والاسكندرية ، وتهمس في ذات باريس أنباء سوء مدهشة ؛ شرع الحساد والأوفاد يروجونها ، ليحولوا فرح العالم المتمدين الى حداد أليم .

إشاعات سوء

فسمع الملاء ، وهو مأخوذ ، أن الامبراطورة ، لما تحققت أن فتح التربة للملاحة وهم وخيال وجنين مخيلة مريضة لن يتحول الى مولود حتى أبدا ، عادت الى فرنسا ؛ وأن الامبراطور عاد الى ترينسته ؛ وأن صحرا هائلا ، لم يستطع ازالته ، قام سادا في وجه السفن ؛ وأن حريقا هائلا التهم ستين بيتا بالاسماعيلية فدمرها ؛ وأن جمهور المتفجرين — وقد أظهرت لهم الوقائع الراهنة أنهم أتوا من عموم أصقاع العالم ليروا في بساطة قلوبهم ، بلدا خلق صناعة لا أمل له في حياة مستقبلية ، ومزمعا أن يعود صحراء كما كان — رجع يضرب أسدرية بايكا على خيبة آماله ؛ وأن مهندسى الشركة هربوا ؛ وأن دى لسبس فقد رشده ، وجن ؛ وأن كبير المقاولين ، المسيولا قاليه ، صبقى ياسا ، فانتحر !

والسبب في رواج هذه الأنباء السيئة ، والإشاعات المشؤومة ، هو أن المسيودى لسبس رأى أن يجرى مقاييس عميقة ، في تلك الليلة عينها ، لكي يطمئن تمام الاطمئنان على خلو التربة من كل عائق يعوق الملاحة فيها ، من غد . فأمر أن تعمل تلك المقاييس بين كل عشرة أمتار وعشرة ؛ لا بين كل مائة متر ومائة ، كما كانوا يفعلون في السابق . فكشف نفاذ أوامره عن صحخر لم تكن المقاييس الأولى أظهرته . فالتخذ ، في الحال ، الاجراءات اللازمة لازالته . وما زال يعالجه حتى فرغ من أمره .

فاتفق حينئذ مع الخديو على تسير سفيتين تسبران غور المسير كطليعى الأسطول المزمع أن يجتاز التربة في الصباح؛ وسيرا مركبا فرنساوية وفرقاطة مصرية .
أما المركب فرنساوية - وكان ربانها حاذقا - فخرت بسلام وأمان، وأدت مأموريتها على أحسن ما يرام . وأما الفرقاطة المصرية ، فأصابها سوء في سيرها ، وجنحت في وسط القناة؛ فانغرس مقدمها في الضفاف ، وسد جسمها سطح التربة ، على بعد ثلاثين كيلومترا من بورسعيد .

فلما نما خبر ذلك الى الخديو والمسئودى لسبس ، أسرعا ليريا الواقع ويتدبرا أمره . وكان (اسماعيل) قد سافر الى الاسماعيلية ، ليجهز معدات استقبال المتوجين والعواهل الآخرين وبقى ضيوفه . ففعل راجعا ، الساعة الثالثة صباحا ، يوم ١٧ نوفمبر عينه ! واجتمع بدى لسبس أمام تلك السفينة الحربية الجانحة ، واجتهد كلاهما في رفعها وتعويمها ؛ فلم يفلحا - ولم يكن في الاستطاعة ولا في الرغبة تأجيل موعد الافتتاح ، اتقاء للأقاويل وشرها !

فذهب (اسماعيل) الى بورسعيد ، تحت جناح الليل ، وواد بألف بحار من الأسطول المصرى الراسى بها ، ودفع بهم الى العمل على تنظيف التربة من تلك الفرقاطة . فقال دى لسبس : « إن لدينا أسلوبيين للبلوغ الى المقصود : إما المجيء بالسفينة الجانحة الى وسط القناة ، أى تعويمها ، وهو الأفضل ؛ وإما المجيء بجزمها الشاغل الماء الى الضفاف ، بحيث يعمل طولها موازيا لطول القناة ، ويلصق بالساحل . فان لم يفلح كلاهما

فقطع (اسماعيل) عليه كلامه ، وقال : « إن لم يفلحا ، ننسف المركب نسفا ! »

فترامى دى لسبس عليه، ومانقه، وهويكاد يبيكى فرحا، وقال : « نعم ! نسفها !
وإني لم أجسر على إبداء هذا الرأي لسموك، لما في نسفها من الضرر المآدى على
البحرية المصرية ! » على أنهما لم يحتاجا الى نسفها، وتمكن العمال والجنود من جلب
جزئها الشاغل الماء الى الضفاف، والصاقيه به، بحيث خلا المجرى للسفن لتتخر فيه .
ولم ينبي الخديو أودى لسبس أحدا من المدعويين بالعقبات التي أزالاها في تلك الليلة
الخطيرة . فلم يخلق فكر أحد منهم، وبات الجميع في هناء وجور، وفي انتظار فجر
اليوم التالي، اليوم السابع عشر من شهر نوفمبر !
وكان يوما مشهودا !

فما برزت شمس، وتناول الأقوام طعام الفطور، إلا وسار "الإجل" (النسر)
بالامبراطورة، من بور سعيد، وولج القناة بجيلاء ملكية، وتقدم، فلما، يشق تلك
المياه المعجبة به، حتى اذا لم يعد بينه وبين المكان الذي جنحت فيه، بالأمس،
الفرقاطة المصرية، سوى مسير خمس دقائق، ورد نبأ على الخديو ودى لسبس من
الأميرال المصرى القائم بعمل رصف تلك السفينة الجالحة، أن العمل قد تم، وأن
القناة أصبحت مسلوكة لا عائق فيها .

فطرب (اسماعيل) جذلا، وتنهد دى لسبس تنهدا عميقا، ثم رفع عينيه ويديه نحو
السماء وشكر الله من صميم فؤاده . وقد قال، بعد ذلك، لأحد أخصائه : « لم أشعر
في حياتي، مطلقا، مثلمما شعرت في تلك الليلة، أن الحيلة تداني النجاح هكذا، وأن
السقوط على مثل ذلك القرب من الفوز ! » .

فلما مرت بانحة الامبراطورة، عند القنطرة، بتلك الفرقاطة، وأطلقت هذه—
وكان اسمها "اللطيف"—مدافعها، ترحيبا بها، ظنت أوجيني وظن كل من معها،

وكل من كان لاحقا بها، أن تلك السفينة الحربية انما وضعت، هنالك، خصيصا لتحياتها؛ فأعجبت بالفكرة الجميلة والاعتناء اللطيف وشكرت (لاسماعيل) بدفع ذوقه . كذلك كان الأمر مع باقى أصحاب التيجان والأمراء . وهكذا حوّلت العناية الالهية الساهرة على ما جريات الأمور العقبة الخيفة الى وسيلة من الوسائل العديدة التى جادت بها، ليكون نغار التربة العالمية وبهجتها تاقين !

وكان شاطئاً بحيرة التماسح غاصين بالأمم والجماهير والقبائل القادمة من تلقاء نفسها الى مشاهدة الحفلات والتفرج عليها ، أو المرسله هناك بأمر من (اسماعيل) ليزيد منظرها بهجة تلك الحفلات عينها . فانه أراد أن يرى ضيوفه نماذج من الأمم الخاضعة لصوبلحانه ، وصورة صغيرة من عاداتها . فأصدر أوامره الى جميع مشايخ العربان، ومشايخ البلدان من الاسكندرية الى أقاصى السودان ، بارسال وفود من قبائلهم وسكان نواحيهم الى الاسماعيلية ، فى مظاهر حياتهم اليومية : فازدحمت ضفاف البحيرة بنجم العربان و« عشش » الفلاحين وأكواخ الأمم السودانية ، التى كانت تأوى مئات الألوف من البشر، والأشخاص ، المختلفى اللون ، والشكل ، والملبس ، والنوم ، بأولادهم ونسائهم ؛ بعضهم على صهوات الخيول ، وآخرون على أسنمة الهجن ، وغيرهم على ظهور الحمير ، يعدون فى تلك القلوات ، وأحزمة الصوف تسابق الشعور المنفوشة ، وشعور البشارين المجدولة ؛ وعمائم العمد تسابق « طواقى » الصعايدة ، ولبد الفلاحين ؛ بينما دربكات النسوة ، المختلفة الأجناس والأقاليم ، وطبولهن أو مزامير بعض العبيد وربابهم تبحى فى كل صوب المراقص والألعاب ! وكانت تلك الأقوام كلها ، وهى محجوزة عن ضفاف التربة بصف ممتدة على طولها من الجنود المصرية ، تنتظر بفارغ الصبر ظهور البواخر المقلدة الامبراطورة والملوك

الذين معها، وهى لا تكاد تصدق أن انتظارها يحقق؛ وإذا بمراكب حربية مصرية
ولجت بحيرة التمساح آتية من جهة السويس !
فاستغرب الأقوام ذلك، وأخذوا يتقولون عما عساه يعنى؛ ولكنهم ما لبثوا،
وهم يتهامسون، إلا وسمعوا دوى المدافع يتناول عنان السماء، ورأوا الشاطئين
يلتهبان، بكليتهما، والبروق تصاعد من جوانب المراكب الحربية المصرية. فهاقنوا،
وإذا بالنسر "الاجل" يتقدم متبخترًا مدلا، وعلى مقدمته الامبراطورة كأنها، بالرغم
من سنى عمرها الثلاث والأربعين، إلهة الجمال والجلال؛ أو كأنها، وهى فى وسط
وصيفاتها، وعزف الموسيقى يحف بها، ويتماوج فى الهواء (كليوبترا) العهد القديم
صاعدة مياه نهر السدس، لتقابل أنطونيس، ولكن لا كتبهة تقصد تبرير نفسها،
بل كملكة قادمة لتعلو بها كلمة أنطونيس الحديد، ويسجل بوجودها: (أولا) استقلال
مصر المنشود؛ و(ثانيا) مصالحة روحى الشرق والغرب بعد طول التنافر والمعاداة .
فأدركوا أن قدوم تلك السفن الحربية المصرية إنما هو للسلام والتحية .
فرفعوا، هم أيضا، أصواتهم مهللة؛ وحيا ضيفة خديوهم العظيمة وجمهور من
معه، لاسيما دى لسبس الواقف بجانبها، والذي كانت هى نفسها تلفت أنظار الجميع
وتهايلهم إليه، اعترافا منها بفضله .
ومارست بانحرتها فى فرضة الاسماعيلية الفسيحة إلا وذهب (اسماعيل) للسلام
عليها — وكان يخته قد تلا يحتها — فحياها تحية الاجلال؛ ثم ترمى على عنق دى لسبس،
وعانقه طويلا، والبشر مرسم على وجهه، والعواطف تميل بجسمه . وتلت السفن
المقلة للامبراطور، وولى عهد التاج البروسيانى، وباقي الأمراء، والعطاء، والسفراء،
ورست كلها بجانب "الاجل" .

فقصده (اسماعيل) الفرقاطة الامبراطورية، فالمدرعة البروسانية، فباقى السفن، وقدم لكل من راكبها عبارات الاحتراف والتحية الواجبة. ثم نزل الى البر وقصده قصرا بناه فى آخر لحظة على ضفاف البحيرة خصيصا لاستقبال ضيوفه والاحتراف بهم فيه.

وكان قصرا نفما، نشأ فى وسط مظال من السندس الزاهر، وباقات من الأشجار المزدخية بالرياحين والأزهار، كأن احدى ساحرات الحكايات الخرافية ضربت الأرض بعصاها فأخرجته يتهاذى فى بهائه.

فانتظرت أوجينى برهة، ريثما أيقنت أن مضيفها استراح قليلا، ونزلت لترد له زيارته. فامتطت، أمازونة جديدة، صهوة جواد مطهم، وانطلقت تعدو به نحو ذلك القصر. فاستقبلها (اسماعيل) فيه، كأنه يستقبل إلهة، وبذل لها من الاكرام والاحلال وصنوف الارتياح والهناء ما لا يزال، بدون شك، يتردد أمام عيني مخيلتها، فى أيام شيخوختها هذه البائسة، كأنه منام رأته أو عاشته فى ساعة مثالثة السعادة^(١)!

وبعد أن مكثت ساعة فى زيارته، واستمرت، بلذة، حلاوة تلك الأوقات السريعة المرور، عادت الى الاسماعيلية على ظهر هجين، وعيون الأقوام شاخصة اليها، وقلوب فوارس العرب تشيعها. ومن يدرينى — وقد جعلها معروفة للجميع اقامتها السابقة بمصر، ورحلتها على النيل الى أقاص، الصعيد — من يدرينى أن المواجهس لم تحدث، حينذاك، هاتيك القلوب بأن تلك الامبراطورة الجيلة، الجلييلة، الراكبة جوادا، طورا، وتارة هجينا، الأندلسية المولد والنشأة، قد تكون سليلة بيت عربى، رفيع العمد، أوفرع دوحة ملكية أغلقتها سماء الجراء الشعرية

(١) كتب هذا فى سنة ١٩١٨ أى قبل وفاة الامبراطورة.

فى غرناطة ، المدينة العربية ، البديعة الذكر ، غرناطة ، مسقط رأس تلك
الامبراطورة الجميلة ، ومنبت صباها ؟ ومن يدرينى أنه لم يكن لهذه الهواجس نصيب
فى جعل مظاهر الاجلال البادية حول أوجينى من تلك الجماهير التى كان معظمها
عربيا ، حارة ، عميقة ، كأنها تريد أن تحيى مجدا زال ، ونفارا درس ؟

وما فتئت الامبراطورة سائرة بهيجتها ، حتى وصلت قصر دى لسهس . فاستراحت
فيه . ثم استقبلت سيدات الاسماعيلية . وكانت قد أنبأتهن ، مقدما ، برغبتهن فى مقابلتهن
هناك ، لشكرهن على عواطفهن نحوها . فوجدت أولئك السيدات تلك الساعة من
أحلى ساعات حياتهن ، وظنت كل منهن أن اسمها بات لذلك تاريخيا .

ولما كانت الساعة الثانية ، بعد الظهر ، نزل الامبراطور فرنتز يوسف ، وولى
عهد المملكة البروسية ، وباقى العواهل والأمراء الى الشاطئ ، وقصدوا قصر (اسماعيل)
ليردوا اليه تحيته . فقبلوا بما قبلت به الامبراطورة من التعظيم والاکرام ، ومظاهر
الابتهاج العام .

ثم انقضت بقية ساعات ذلك النهار الفريد فى أنس وحظ ، وتزاور وأعياد . حتى
إذا وافت الساعة السابعة ، مساء ، مد سمات العشاء . فاكتملت ، بالموائد ، رحبات
القصر السابق ذكره ، على سعتها . وكثرة عددها ، وكان ذلك منتظرا . ولذا فان
الخدويو كان قد أعد فى الفضاء ، حول قصره ، خيما ومظال مدت فيها أيضا موائد ،
وأولت ولائم لمن لم يسعه القصر من المدعوين .

فأكل جمعهم المحتشد من الطعام الفانحر المجهز بمعرفة أمهر الطهاة ، أكلا هنيئا ،
وشرب شرابا فانحرا . وتجاوز بعضهم فى ذلك الحد ، لاسيما من لم يكن يحلم بمثل

تلك المأكولات الملكية، مطلقاً؛ حتى إنه لقد يروى عن فرنساوى بطين، أنه نهض عن المائدة التي كان قد التهم ما عليها، التهام النهم، الذى لا يحسد شراسته حد، كأنه فيتلئس الامبراطور الرومانى، فأخذ يمز بیده على بطنه، مملسا صديريه الفسيح الأرجاء، وقال بتيسم لصديق له من جنسه، كان جليسه على المائدة: « انى قد أكلت ثروة ثلاثة فلاحين مصريين! » بدون أن يشعر بما في قوله من سماجة^(١)!

مرقص
الاسماعيلية

وبعد الفراغ من تناول طعام العشاء، أقام الخديو مرقصا لعموم مدعويه، تحت رياسة الامبراطورة أوجينى، بذل فيه ما لا يستطيع قلم وصفه من البذخ وصنوف اللذات ودواعى السرور. ورتب فيه مقصفا حوى ألد ما طاب من صنوف المأكلى والمشروبات.

فاشترك، فى الرقص، أصحاب التيجان أنفسهم؛ ولم يكونوا أقل المشتركين فيه جدًا ونشاطًا، بل كانوا قدوة لغيرهم فى استمراء لذة تلك الساعات السريعة المرور! فأوجب ذلك منهم، استغراب الأقوام الشرقيين المحيطين بالقصر والمظال؛ لأنهم، حتى تلك الليلة، كانوا يعتقدون أن الرقص والقصف شأن الراقصات، فقط، والسكارى من الرجال! فما كادوا يصتقون أعينهم، لما أبصروا أوجينى، الامبراطورة العظيمة؛ وفرنتز يوسف، الامبراطور الخطير؛ وفردريك غليوم، الأمير البروسيانى المكلل الجبين بانتصارات سنة ١٨٦٦؛ وباقي الأمراء والأميرات؛ وخديوهم نفسه، الرجل الوقور، يرقصون ويمرحون بكافى المدعوين وأكثر؛ وأبصروا أن السن ذاتها لم تمنع فردينان دى لاسبس، على اشتعال ناصيته شيئا، من أخذ نصيبه من الرقص والملاهى الأخرى، المجموعة حوله. ولا بد من أن هيبة أولئك الأعاضم تضاءلت

(١) أنظر: "خديويون وباشاوات" لمورلى بل ص ١٢ و ١٣

بعض التضائل في أعينهم ، لا سيما إزاء وقار الأمير عبد القادر ، البطل الجزائري المعروف ، الذي على امتزاجه بجمهور الراقصين والراقصات ، لم يرقص ولم يقصف ، وبقى متفربا فقط ، ملتحفا هيئته وجلاله .

فلم ينسوا ليلة الثامن عشر من شهر نوفمبر ؛ وما فتئوا ، بعد ذلك ، يذكرونها أمام أولادهم وحفدتهم ، كما ارتسمت على مخيلاتهم . ولم يخطئوا في أنها ليلة لن تنسى ، لأنها كانت ، في الواقع ، ليلة لم ترالقرون لها مثيلا ؛ ولن ترى شبيها الأجيال القادمة .

ومن حسن حظ الناس أن المستقبل سجل مكتوم ؛ وأن الغد صنو متلم لا يعرف وجهه ، ولا تقرأ سطور يده ، مهما كان الراغب في استجلاء محياه وفتح كفه قويا وكريما ، أوجيلا وجليلا ! فان ذلك يجعل استمراء حلاوة الساعة الحاضرة ممكنا ، ويحمل على الاتعاض بقول القائل : «ولك الساعة التي أنت فيها !» وإلا لو كان الأمر بعكس ذلك ، وأمكن رفع الحجاب عن هذا الشبح الذي هو ضيفنا ، كما يدعوه هيجو ، الشاعر الأوحده ، وظلنا المرافق لنا أبدا واسمه «الغد» ؛ لو أمكن حمله على التكلم وإباحة سره المكنون ، هل كانت أوجيني ، الامبراطورة الجميلة ، تقدم ذراعها ، في الرقص ، الى الأمير البروسيانى ، الذى كان مزمعا ، بعد أقل من عشرة شهور ، أن يثل عرش زوجها ، ويفتح في جنب فرنسا ، وطنها الاختيارى المحبوب ، ذاك الجرح العميق الأليم ، الذى استمر نيفا وسبعا وأربعين سنة داميا ؟ بل هل كانت تحضر تلك الحفلات والأعياد ، وترضى أن تكون إلهتها ، ومحط الأنظار فيها ؛ وهى المزمعة ، بعد أقل من عشرة أشهر ، أن تسقط من حائق ، وتفتر من قصرها الامبراطورى ، وجلة ، بينا الثورة تهدر وراءها ؛ وتأوى بذعر الى انجلترا ، فتتزل ،

معفرة الثياب والوجه ، في إحدى محطات لندن ، وترى نفسها تراجحها المناكب ،
 بلا احترام ، في سيرها لتبحث عن عربة بحصان واحد تقلها وتقل أثاثها القليل ،
 الذي تمكنت من تهريبه معها ؟ بل هل كانت تلك الحفلات عينا تبزغ لها شمس ،
 وهل كان يقع في خلد (اسماعيل) أن ينفق الملايين التي أنفقها عليها ، وعلى الضيوف
 الذين دحاهم إليها ، فلم يتكبدوا في ذهابهم وإقامتهم وإياهم درهما واحدا من جيوبهم
 حتى ولا على غسل ملابسهم واستحمامهم ، لو علم أن الامبراطور نابوليون الثالث ،
 معتمده في ملابته ، وفي تحقيق أمانيه ، ساقط عن عرشه بعد عشرة شهور ، وأن
 امبراطوريته المفيضة على الأكوان محوكة عن قريب ؟ وأن فرنسا ، صاحبة الكلمة
 العليا في مجتمع الدول ، والقدح الممل في ميدان السياسة ، ستبيت بضعة أعوام كسيرة
 الجناح قليلة النفوذ ؟

وهل كان الامبراطور فرترتير يوسف استمرا ، بلدة ، حلاوة تلك الليلة البهيجة ،
 لو علم أن أخاه الأرشيديوق مكسيمليان ، امبراطور المكسيك ، الذي كان لا يزال
 يكيه ، منذ أن قتله جوارز زعيم الجمهوريين المكسيكيين ، رميا بالرصاص ، في يونيه
 سنة ١٨٦٧ ، ليس وحده الأمير الذي كتبت له الأقدار القتل ، في بيته الهببرجي ؛
 وأن ابنه الوحيد وولي عهده رودلف ، واليصابات زوجته ، التي قادها إله الغرام
 الى سريرته وعرشه ؛ وفرترتير فردينند ابن أخيه ، وولي عهده ، بعد رودلف ، وزوجة
 فردينند هذا ، سيقضون كلهم قتل ، كأخيه ؛ وأنه هو نفسه ، وقد توغل في الشيخوخة
 وبات على حافة القبر ، سيرضى بأن يثار باسمه أكبر وأقطع حرب رآها العالم ، فتقتل
 حزنا ، حبر العالم المسيحي الأكبر بيوس العاشر ، فيموت وهو غير راض عن
 جلالته الرسولية ، بل ناغم عليها ، على ما كان لقداسته من المكانة في نفس جلالته ؛

وسيقضى هو عينه نجبه، في وسط نيران تلك الحرب المندلعة، العتيدة أن تدك دولته دكا، وتخرب بيته تخريبا تاما. فيمضى، ولا ترافقه الى قبره سوى لعنات الملايين من الأمهات والأرامل، والخطيبات الثواكل، ولا يذكر العالم المتمددين ساعات حياته الأخيرة إلا ليلعنه، بعد ما كان لا يذكر اسمه إلا متأسيا، خاشعا أمام جلال شبيهه المكلل بالحداد؟!

وهل كان البرنس فردريك غليوم البروسياني وقرينته، بنت الملكة فكتوريا الانجليزية، ذاقا بلذة بهجة تلك السويغات الهنيئة، لو قرءا في سجل المستقبل عقوق غليوم، ابنهما الأكبر، لهما في كبرهما، وسوء معاملته لهما، لما أضحج المرض العضال أباه على سرير موته، وحرّم الموت الامباطورة فردريك من زوجها، وتركها تحت رحمة تصرفات ذلك الابن الكاره فيها الدم الانجليزى؟

فلكون الغد سجلا مقفلا، أبدا، أمكن الذين عاشوا تلك الليلة الفريدة أن يتمتعوا بهنائها، بعين قرية، وقلب مطمئن!

وامتزجت بطرب المرقص، الموسيقىات والحزاقات والألعاب النارية والزينات المتألقة أنوارا، حتى لم يبق أحد لم يعتبر نفسه قد نقل الى عالم الخيالات الذى وصفته روايات ألف ليلة وليلة!

وهكذا انقضت في حبور وابتهاج تلك الليلة الفريدة في وسط مروح مائة ألف نفس! وقضى الغد الثامن عشر من شهر نوفمبر في تنزهات على البحيرة، وفي ضواحي الاسماعيلية، لم تعرف كللا ولا مللا، والبشر مرتسم على جميع الوجوه والجلد يملأ جميع القلوب!

ولما عاد المساء، عادت الولائم، وحفلات الرقص والقصف، وعاد (اسماعيل) الى سحر عقول ضيوفه بتفنته في أساليب جمع اللذات تحت أقدامهم، تفننا فاق حد الوصف، وأنست مسرات تلك الليلة مسرات الليلة التي سبقتها، وترك وراءها بمراحل ملاذ «الحياة التي لا تقلد» المشهورة عن كليوبترا وأنطونيس.

وفي صباح اليوم التالي، أقفلت البواخر والسفن الامبراطورية والملكية بمن عليها، وأمامها «الإجل» (النسر) ونزلت نحو الجنوب، قاصدة السويس. ولكن الضيوف الكرام رأوا أن يمضوا الليلة على ظهر البحيرات المتة، ليكون لهم نصيب من التفرج على السيراييم، وليكون لأهالي تلك الجهات قسط من أفراح التربة؛ ففعلوا. وبات الأسطول التاريخي، هناك، وآذان الصحراء المحيطة مصيخة لدوى المدافع، وعزف الموسيقىات.

فلما بزغ الصباح، تابعت تلك السفن سيرها، فوصلت الى السويس الساعة الحادية عشرة ونصفا من صباح يوم عشرين نوفمبر. فكتبت (أوجيني) في سجل «الإجل» هذه العبارة: «وصلنا الى السويس، على البحر الأحمر، اليوم ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٦٩» أوجيني. وتلا توقيعها توقيع كل من كان معها. ثم أرسلت إشارة برفقية الى باريس تنبئ قرينها «بأن الأمر انقضى، واجتياز القناة تم!».

وبعد أن تناول العواهل طعام الغداء، أرسل كل منهم، أيضا، الى عاصمته إشارة برفقية بمعنى إشارة الامبراطورة. ثم رأوا، جميعا، وجوب ذهابهم الى ظهر «النسر» ليحتفوا، في شخص أوجيني، بالعمل المجيد الذي تم على يد «الفرنساوى الكبير». وفي اليوم التالي، عادت الامبراطورة الى بور سعيد، في ظرف ست عشرة ساعة، وأقفلت منها الى طولون.

أما الخديو، وباقي ضيوفه الفخام، فعادوا من السويس إلى مصر بالسكة الحديدية .
وخير كل من شاء من المدعوين، بتمضية ماشاء من الأيام التالية، عشرة على الأقل،
في القصر المصري، على نفقة الخديو الشخصية .

أما الاحتفالات التي أقيمت بمصر لفترتي يوسف وفردريك فلهلم وبقية الأمراء
والأميرات فيكني القول، لإدراك أهميتها، أنها ضارعت في جلالها ونفقاتها ما عمل
من نوعها للسلطان عبد العزيز . وأما الاعتناء ببقية الضيوف فلا أدل عليه من بيان
الأطعمة التي كانت تقدم، ثلاث وأربع مرات في النهار، لذات الألواف من أوضاعهم
قدرا . وهالك ذاك البيان في بساطته التاريخية :

فطور الصباح : قهوة بلبن وزبدة أو شاي بلبن وروم ؛ بيض مُضَبَّب (برشت)
أو على الصحن ؛ شكولاته وبسكويت، حسب طلب المسافرين .

طعام الظهر : ماكاروني أو أرز مغفل أو ما شابه ذلك ؛ صحن لحم بارد ؛
صحن شواء ؛ صحن لحم مطبوخ ؛ بطاطس على الطريقة الانجليزية ؛ أربعة توابل ؛
أربعة أصناف فواكه ؛ جبن ؛ قهوة ؛ وأشربة مختلفة .

طعام العشاء ، الساعة السابعة مساء :- حساء متنوع ؛ صحن سمك ؛ صحن لحم ؛
صحن طعام سخن ؛ صحن طعام بارد ؛ شواء من الطير، سواء أكان ديكا روميا أم طيور
صيد ؛ سلطة خضراء ؛ صحن خضار مطبوخ ؛ صحن حلويات ؛ صحن قشدة متنوعة
التراكيب ؛ عدة أصناف فواكه مجموعة معا ؛ جبن ؛ قهوة ؛ وأشربة متخبة
فانحة .

طعام نصف الليل، لمن شاء واعتاده من المسافرين .

الخمور الواجب تقديمها مع طعام الظهر : نبيذ عادى ؛ نبيذ ميدوك ؛ نبيذ شاتومرجو — وهما من أنفخ أنواع البردو — ونبيذ سوترن .

الخمور الواجب تقديمها مع طعام العشاء : نبيذ عادى ؛ نبيذ ميدوك ؛ نبيذ مادير ؛ نبيذ برجونيا ؛ شاتولافت ؛ شمانيا على قدر الطلب !

هذا، علاوة على أن تذاكر مجيء هؤلاء الضيوف، جميعهم، وإليابهم الى بلادهم، في الدرجة الأولى، تحف بهم كل أنواع الراحة — كما سبق لنا القول — كانت على نفقة الجيب الحديدى الخاص . وأن إزالمهم الى البر، وفي الفنادق، وتقلهم من بلد الى بلد بالسكة الحديدية، وعلى البواخر النيلية، وما أرادوا إنفاقه على أنفسهم في ذات شؤونهم الخصوصية، كان جميعه على الجيب العامر عينه .

فلا غرابة، والحالة هذه، اذا تجاوزت نفقات الأسابيع الستة المتقضية ما بين وصول الامبراطورة أوجينى الى القاهرة واليوم الثلاثين من نوفمبر، أى اذ كان معظم المدعويين قد بارحوا الديار المصرية، مبلغا اختلفت في تقديره الأقوال، بين مليون وثلثمائة ألف جنيه انجليزى، وأربعة ملايين . فقد صرف نيف وعشرة آلاف في طبع ثلثمائة نسخة، فقط، من تاريخ رسمى للاحتفالات والأعياد، على جلد فيل ؛ وتربينه بالرقوش والصور الجميلة ؛ وأعطى ألف جنيه لواضعه وحده، ودفع الحديدو الى فنادق (أوتيلات) الاسكندرية ومصر خمسة وستين فرنكا، والى فنادق القناة مائة فرنك وخمسة فرنكات، يوميا، عن كل مدعو أقام فيها، خلاف أجرة غسيله . والمعلوم أن عدد المدعويين زاد على ستة آلاف !

فكما أن أرض مصر لم تر، في كل تاريخها، أعيادا كذلك الأعياد؛ ولا حلت فيها، في وقت ما، ركاب ضيوف أجلاء، كالذين حلوا فيها، بمناسبة تلك الأعياد، هكذا

اقتضت الحال أن تفوق النفقات كل حد في الاعتدال والاعتیاد ، وتدخل فيما لا يستطيع ، في غير التصور حصره ، لا سيما وأن استقلال مصر السياسى التام كان الغرض المنشود منها .

لذلك كان البيان الذى استوقف انتباهنا واعتبارنا ، أكثر مما سواه ، في ماجریات تلك الاحتفالات والأعياد العجيبة ، بيانا قرأناه في كتاب وضعه مؤلف يقال له المسيو « برتران » في حياة فردينان دى لسهس وأعماله ، مؤداه على ما ذكرنا أن السلطان عبد العزيز أناب عنه في حفلة فتح التركة العالمية السير إليوت سفير بريطانيا العظمى بالأستانة . وأن ذاك السفير قام فعلا بتلك المهمة ، فوق تمثيله دولته في تلك الأعياد عينا .

نيابة سفير
بريطانيا العظمى
عن سلطان تركيا

فهل كان ذلك فالأ أوجبته الأقدار على غير علم أو شعور من ذلك السلطان المنكود الحظ ، أم كان توقعا مضطربا مبلبلا جال في فؤاده بأن فتح تلك التركة من شأنه ، في يوم عتيده ، سلخ مصر نهائيا عن دولته العثمانية السلطانية لإدماجها في جسم الدولة الانجليزية الامبراطورية ؟

مهما يكن من الأمر ، فإن انفصال مصر عن تركيا نهائيا ، وإعلان بريطانيا العظمى حمايتها عليها منذ نيف وأربع سنوات^(١) ، يجعل قارئ التاريخ مأخوذ اللب ، لدى وقوفه على نيابة سفير إنجلترا عن سلطان تركيا في حفلة فتح ترعة السويس ، التركة التى كان من شأنها إما زيادة توثيق عرى الاتصال الشديد بين تركيا ومصر ، بعامل زيادة المصالح المتبادلة — وهو ما لم يحصل — وإما فصم تلك العرى بالمرّة بعامل

(١) كتب سنة ١٩١٨

اقتطاع الاتصال المأذى ، وقيام جمهور مصالح عالمية بجانب مصالح التابع والمتبوع — وهو الذى وقع ! —

ولا يبعد أن يكون بعض المفكرين من الذين حضروا تلك الحفلة ، قربوا بين نيابة السير إليوت الانجليزى عن سلطان تركيا فيها ، وبين قول اللورد بالمستن ، وزير بريطانيا العظمى الأكبر ، فى مقاومته لمشروع حفر ترعة السويس ، وهو : «إن نفاذ هذا المشروع يضطر إنجلترا الى امتلاك مصر ، وهو ما لا نريده» ، فتطيروا ، وتوقعوا منذ ذلك الحين ما وقع بعد مرور خمسة وأربعين عاما . والتاريخ كله عبرة لمن يعتبر!

عود الى النزاع بين
مصر وتركيا

على أن الباب العالى ، إشارا للعالم كله بأن عدم ترأس السلطان العثمانى أكبر حفلة تاريخية أقيمت على أرض عثمانية فى عصفه لم يكن ليزعزع حجرا واحدا فى قواعد سيادته على القطر المصرى ، ما كاد يعلم أن ضيوف (اسماعيل) الفخام قد فارقوا بلاده حتى أرسل اليه فى أواخر شهر نوفمبر ، على يد مندوب سام ، بلاغا نهائيا فى شكل فرمان ؛ أمره بمقتضاه بالخضوع حالا لأوامر تابعه ، وإلا اتخذت ضده الاجراءات المبينة فى التعليمات المزودة بها حامل فرمان . وأهم تلك الأوامر ما يختص بالامتناع عن عقد قروض إلا بتصريح سلطانى ؛ ووردت فى الوقت نفسه على (اسماعيل) افادات برقية من سفراء فرنسا وإنجلترا والنمسا بالأستانة تشير عليه باللين مؤقتا ، واظهار ولو شبه امتثال للأوامر المرسله اليه . فرأى نفسه مضطرا الى مواجهة الباب العالى وحيدا ، بدون معين أو عضد ، بعد إنفاقه مبلغا طائلا فى سبيل إكرام ضيوفه ، أضعف خزينه حكومته المصرية — ولكنه كان يعلم من جهة أخرى أن الأوامر المكتوبة لم تكن ، فى عرف الدولة العلية ، أكثر من حبر على ورق ، اذا عرف المرء كيف يتقى مفعولها .

فلما وصل الفرمان الى يده ، أمر بتلاوته بسرعة في ميدان القلعة ، بحضور المندوب العثماني ، ونحو ستة من الموظفين ، ليس بينهم من يفقه التركية إلا اثنان ، وبعد إطلاق بضعة مدافع ، إشعاراً بتلاوته . ثم أحاط الباب العالي علماً بما تم .

ولكنه أظهر له ، في الخطاب ذاته ، الذي أرسله اليه لهذا الغرض ، أنه لا يعلق على ذلك أهمية مطلقاً ، وأنه بالرغم من امتثاله ، حبا في المحافظة على السلم ، للأوامر الواردة اليه ، لا يرى أن حقوقه وامتيازاته الممنوحة اليه مست ، بل يعتقد أنها لا تزال كما كانت ، حيثما كانت .

فما كان من الباب العالي ، ردّاً على هذا الكتاب ، إلا أنه أبرق اليه بأن « أرسل حالاً المئتي ألف بندقية ذات الإبرة السابق مشتراها منك ، وكلف من يلزم بطولون بتسليم المدرّعات المصنوعة هناك ، لحسابك ، الى الضابط الذي يبعثه الباب العالي ، لأجل استلامها ! » .

فاهمل (اسماعيل) الجواب على ذلك التلغراف . فأيده الباب العالي بتلغراف آخر كان حظه حظ سابقه . ولكي يظهر الخديو مقدار اهتمامه بإشارات الصدارة البرقية ، فيكيد على باشا خصمه الشخصي ، أقدم — بالرغم من استدعاء أعياد الفطر القرية وجوده في العاصمة — على سياحة زهية على النيل ، صحبة عقيلة أمريكية من جميلات الغرب ، ورفقة ضيوف كان الحظ والتفنن في وسائل الملذات خير ما يعيشون لأجله في هذه الحياة الدنيا . ولم يعد من زهرته تلك إلا في الأسبوع الثاني من العام الجديد سنة ١٨٧٠^(١)

(١) أنظر : «مصر في عهد اسماعيل» لمالك تون من ص ١٠٨ الى ١١١

فأبرق، حينئذ، الى الصدر الأعظم قائلاً ، عما يختص بالبنادق، إنه لم يشتر منها سوى أربعين ألفاً فرقها على جنوده، وأنه لم يعد يبق منها إلا ما لا سبيل الى الاستغناء عنه للاحتياج اليه احتياطياً، وعما يختص بالمدفوعات، إن صانعيها لم يقدموا له حساب نفقاتها بعد، وإنه، متى قدموه، وستدله الباب العالي ما سبق إتقاؤه منه، وأخلى سبيله من كل مسئولية تالية، يسرع بتسليمها اليه .

وبعد مضي خمسة عشر يوماً ورد الحساب المقول عنه؛ فأرسله (اسماعيل) الى الأستانة متباطئاً . فلما اطلعت عليه وجدت أن الثمن المطلوب عن تلك المدفوعات ثمانمائة ألف جنيه انجليزي . فما وسعها ، بعد محاولة إدخال بعض التعديل عليه ، إلا قبوله على فقر خزينتها، ودفعته وهي ممتعة امتعاضاً كبيراً .

فاغتم (اسماعيل) حالتها النفسية، وأرسل نوبار باشا اليها بما يزيل امتعاضها — وكان (اسماعيل) يقول : «إن نوبار خير من تعهد اليه مهمة لدى رجال الأستانة ، لتفوقه في الصلف والتكتيك؛ كما أن "شريفاً" خير من يوفد الى بلاد الانجليز، لمهارته في الصيد والقنص» .

واففق أن عادت الى الأستانة من مصر، في ذلك الوقت ، غادة بديعة الجمال ، كان السلطان عبد العزيز قد أعجب بحسنها لدى زيارته (لاسماعيل) في مدة إقامة هذا الأخيرة على ضفاف البسفور .

فلما أزلت النقود، التي بذلها نوبار باشا ، كل أسباب الخلاف القائم بين تركيا ومصر، اتخذ همازو الأستانة ولما زوها ما اتفق من رجوع تلك الغادة اليها مع وجود نوبار باشا فيها ، وتردد أقدامها الحورية على سراي "ضامه بنجه" ذريعة للتأكيد

بأن تسوية الخلاف التركي المصري انما يجب نسبتها ، في الحقيقة ، الى عمل تلك السفيرة الجميلة ، وحسن وقع زيارتها للسراى السلطانية في قلب السلطان عبد العزيز ، لا الى نقود نوبار أو تنازل الخديو عن مدرعاته . ألا ، (ويل لكل همزة لمزة) !!!

غير أن تسوية الخلاف لم تجعل (اسماعيل) يقلع عن تغذية أمنية الاستقلال التام في صميم فؤاده ، والنظر ، بالتالى ، الى مستقبل علاقاته مع تركيا بعين الريب والحذر . لذلك ما انفك دأباً على إتمام استعداداته الحربية ، وجمع الجنود جمعا حثيثا ، وحشدتها على شواطئ البلاد ، وفي ثغورها ، لا سيما بالاسكندرية ، حيث اكتظ ميدان (محمد على) بها وبمعداتها ، وحيث أخذت المدافع تدوى ، بين حين وحين ، منذرة بالتجهز للدفاع ، بل ولل هجوم أيضا .

وقد كتب أحد مراسلى الصحف الى جريدته ، فى أوائل تلك السنة ، ما يأتى :
« قد نظرنا ، بالأمس ، عدة آلاف من الفعلة يؤمرون بالاشتغال فى إقامة المعازل والحصون ، وبتنا ، وكل مظهر من مظاهر الحياة حولنا يحملنا على الاعتقاد بأن الترك منتظر بجيهم هنا ، وأن سمو الخديو يعد لهم استقبالا حاميا . والناس بالاسكندرية يتهايمسون بانه سيجد مساعدة فى ذلك من اليونان والكريتيين ، ومن يوسف بك كرم زعيم الموارنة الثائرين على الدولة فى جبل لبنان والذي أصبحت علاقاته بسموه فى منتهى الود والاخلاص . ألم يجد (محمد على) العظيم عوننا لفعالا ، وحليفا صدوقا فى شخص الأمير بشير الشهابى الكبير ؟ فلم لا تتردد صورة هذا اللبائى الخطير على نخيلة (اسماعيل) كلما يطرق اسم يوسف بك كرم أذنيه ؟ ولم لا ينتظر ، فيما لو هاجم تركيا فى عقردارها ، أن يجد من هذا الزعيم نفس المساعدة والمعاونة اللتين وجدتهما (محمد على) من ذلك الأمير ؟ »

إن الناظر الى الاسكندرية الآن يحالها مدينة فى حال حصار، لا مركزا هادئا للتجارة والاتجار؛ ولا يمكنه إلا أن يتوقع شرا من الحرب، من أية جهة هبت. فمحطات البوليس ونقطه العادية قد عززت بمجند نظامى؛ وسلحت البطاريات بأثقل المدافع وأقواها؛ والجنود، بالبنادق ذات الإبرالجديدة. ولا ينفك العمل جاريا فى الترسانة ليلا ونهارا، لتجهيز المعدات والآلات والذخائر الحربية على أنواعها.

وقد غيرت كلمات النظام العسكرى والأوامر العسكرية، وجعلت عربية بدلا من التركية؛ وطردت التركية أيضا من جميع مصالح الحكومة، وأحلت العربية محلها؛ وأصبح كل شئ، فى الواقع، يدل على عزيم الخديو على قطع علاقاته بالباب العالى، وفصم عرى كل وثاق يربط مصر بالسلطنة العثمانية، وينذر بقرب حدوث ذلك! «ومما ساعد على رسوخ هذه التوقعات فى النفوس أن الكولونيل كورونئس، زعيم الثورة الكريتية التى أتمدت حديثا، أتى الى مصر وانتظم فى جنديتها. وكذلك (موط) الجنرال الامريكاني الاتحادى.

وما أقام هذا الأخير بمصر مدة، وأتم بعض أشغال مالية فيها، إلا وكلفه الخديو بالذهاب الى نيويورك، ليحمل أى عدد كان من المحارير، أمثاله، على التطوع فى الجندية المصرية. ففعل. ولكنه هو، والذين أحضرهم معه لم يكونوا ممن يفتخروا بأمثالهم. فما وسع (اسماعيل) إلا صرفهم، بجيوب مملوءة، واحضار ضباط أمريكيين غيرهم جديرين بثقته، وأكفاء للمهمة التى كان يريد أن ينوطها بهم؛ فحضروا تحت قيادة الجنرال (ستون)؛ وقاموا بأعباء ما عهد اليهم من الأعمال خير قيام: إما

(١) أنظر: "تاريخ مصر المالى" لمجهول.

بمئتين عسكريين، وإما كهندينين، ومراقبين ملحقين بعثة حملات جنوبية،
سيما الكلام عنها في حينه .

على أن (اسماعيل) — وإن يكن قد اتخذ عدته لمقاولة الطوارئ من الوجهة
العسكرية — لم يكن بالرجل الذي يميل الى التطوع في مجاهل الحروب، متى أمكنه
تحقيق أمان نفسه بطرق سلمية، وبواسطة ما يئذله من مال .

فلعله، من جهة، أن الأستانة مدينة تشتري أكثر مما كانت روما، لما خرج
«جوجرتا» ملك نوميديا منها هاتفا : «لا يعوزك، أيتها المدينة المبتاعة، إلا من
يستطيع شراءك» ؛ وأن السلطان عبد العزيز لا يرضن عليه بأجابة أى طلب يرفعه
اليه، حتى لو كان الاستقلال الكلى بمصر، اذا شفعه بما يوازى أهمية الايجاب من
الأصفر الرنان ؛ ولشعوره، من جهة أخرى، بأنه يستطيع شراء الأستانة، مهما
تغالت في المساومة عن نفسها، ويستطيع اعطاء سلطانها ما يجب من الذهب، مهما
كان كبيرا، رأى، ريثما تحسن الأيام الأحوال، أن يقصد عاصمة بنى عثمان، فيقدم
فيها مساعيه، ويهمل مركزه بنفسه، وبما يطمع فيه من تقوده .

سفر (اسماعيل)
الى الأستانة

لذلك، لما غمر خزينته القرض الذى عقده له، بالرغم من حظر فرمان الأخير،
محل يشوفشهم وجولد شمدت، أرسل يستدعى ابنه الأمير (محمد توفيق) من سياحته
التي كان قد قام اليها، منذ زمن قليل، في البلاد الأوروبية، وبلغ فيها مدينة
قينا — وهى سفرته الأولى والوحيدة الى خارج القطر — فأقامه مقامه على دفعة ادارة
البلاد ؛ ثم استقل «المحروسة»، يخته الخاص، وسار بأماله وأمواله الى الأستانة،
بالرغم من أن منسذرات الحرب المقبلة بين فرنسا وبروسيا كانت تدوى في الفضاء،
وأن بعض المقترين منه أشاروا عليه بتأجيل سفره، لذلك السبب، وريثما تزول،

من النفوس ، القرحة التي أوجدها خلفه الأخير مع دار الخلافة . ولكن (اسماعيل) أبى ، لأنه كان يعرف من هم رجال تلك الدار ؛ ولأنه ، ربما كان يتوقع تلك الحرب ؛ ويعتقد ، بجميع أهل الشرق ومعظم أهل الدنيا ، في تلك الأيام ، أن النصر مضمون لفرنسا فيها ؛ وأنه يحسن به ، إذا ، أن يتخذ أهبطه ، ويمهد طريقه في عقد دار خصمه ، ليتمكن من الاستفادة من النصر الفرنسي العتيق ، الاستفادة كلها ، وهو غير متعزّض إلا الى أقل ما يمكن التعرّض اليه من الأخطار .

غير أن الحرب باغتته ، كما باغتت الجميع : (أولا) بفجأة شوبها ؛ (ثانيا) بسرعة رجحان كفة روسيا على فرنسا فيها . فجعل عودته الى القطر ، في أوائل أغسطس ، وعواطفه تحي فيهِ ، رغم الواقع ، الأمل بنصر الفرنسيين عسى أن نصرهم يحقق أمانيه .

وليس من يشك في أنه ، لو انتصرت فرنسا في تلك الحرب ، ففازت بروسيا خصيمتها ، وخرجت من المعركة صاحبة الكلمة التي لا تقاوم في ميدان السياسة الأوروبية ، وبرز نابليون الثالث ، صديق الخديو الحميم وزوج أوجيني ضيفته الكريمة ، في شبه المنزلة التي كانت لعمه العظيم ، عقب عقده معاهدة تلست سنة ١٨٠٧ ، وأثناء مقابلته بالقيصر ، اسكندر الأول الروسي ، في إرفرت سنة ١٨٠٨ ، كان (اسماعيل) وضع يده في يده ، وطلب اليه أن يشدّ أزره في موقفه ، ونادى باستقلال بلاده التام عن سلطنة آل عثمان ، معتمدا على امبراطور الفرنسيين في تسوية مركزه الجديد إزاء الدول الأوروبية ، وحيال وجود ترعة السويس التسوية التي ترضيه وترضيها . ولكن انخساف شمس الامبراطورية النابوليونية ، وتدهور الدولة الفرنسية تدهورا ساحقا ، في تلك الحرب المشؤومة ، كانا ضربة مؤلفة جدّا انتهالت

على مطامع (اسماعيل) فصدعتها ، واضطرت صاحبها بأن يعود الى ما كان عليه من شراء أجزاء ذلك الاستقلال تباطا ، شراء صريحا ، من السلطان وبابه العالى بالمال ، و برفع مقدار الجزية السنوية ، حتى يقضى الله أمرا كان مفعولا .

ولكنه بقي ، مع ذلك ، متحينا للفرص ، عاملا على اغتنامها ، خير يأس من رحمة الله ، ومحاسن الأقدار . ولما رأى أن ارتكابه على فرنسا بات ، لهوانها بعد قهرها ، كما كان ارتكان ملوك يهوذا على فرعون مصر — أى مثل ارتكاه المرء على قصبة قد تنكسر فتجرحه ، كقول حزقيال النبي اليهودى — وجه وجهه شطر إنجلترا ، وشرع يقترب اليها أكثر من السابق . نفص محل جرينفيلد وشركائه الهندسى بلندن ببناء ميناء الاسكندرية — وقد سبق لنا ذكر ذلك فى حينه — ولولا حرب السبعين لعهد بعمله الى محل فرنساوى ، وبلغ من إعراضه عن فرنسا ، لا سيما منذ رأى تعنتها فى مقاومة الاصلاح القضائى ، ما حمل وزير ماليته — وكان قد شعر بأن نتيجة تلك الحرب هدمت النفوذ فرنساوى فى نفس مولاه وفى مصر ، شأنها فى كل صقع وقطر آخر — على الاعتقاد بأنه لم يعد ، ثمت ، من حاجة الى عمل حساب لها : فأبى تنفيذ عقد كان قد أبرم بين الحكومة المصرية وأحد فرنساويين ، قبل تلك الحرب ، وعامل المظالمين بنفاذه بجهاء وخيلاء لم يكن ليحسر على مجرد الافتكار فيهما قبل واقعة « صيدان » . ولكن القنصل فرنساوى أظهر ، من جهته ، وقاحة وتعسفا ، كأن نابليون الثالث لا يزال فى كل مظاهر عظمته ومجده ، جالسا على عرشه ، محط أنظار العالم المتمدين . ولم يكتف بمقابلة عتو الوزير المصرى وعجرفته بضغفيهما من العتو والعجرفة ، بل دخل ذات يوم ، عنوة ، فى بيت فرنساوى كان كاتب سر لشريف باشا ، واغتصب أوراقا من شأنها ايقاع عدة من كبار الموظفين المصرين

تحت طائلة مسؤولية مخيفة، على ما أشيع في ذلك الحين . ولما أصبحت في يده، جابه بها الوزير اسماعيل صديق باشا، وهدده بإفشاء سرها المكنون اذا هولم يجب طلبه في الحال . ولما كان وزير المالية هذا من أولئك الموظفين الجبار، بل في مقدمتهم، خاف الفضيحة، ونزل على شروط القنصل . فأصاب هذا، بمقتضاها، فائدة مادية، على ما همست به الألسنة، أكبر من الفائدة التي نالها محسوبه^(١) .

ثم ان (اسماعيل) عملا بالخطتين معا: خطة تحييد الفرص لاغتنامها، وخطة التمكن بما له من قلب الأستانة ولها، اشترك، من جهة، اشتراكا رسميا في المعرض الذي أقيم بقيتنا سنة ١٨٧٢؛ وأقبل على التوسع وراء حدود مصر الجنوبية، من أقصى غربها الى أقصى شرقها، توسعا سياقي بيانه؛ واستمر، من جهة أخرى، بتردده على الأستانة، كشمس تحي الموت، وتبث الحياة، يعمل على بت كل علاقة تبعية لها، وكسرقيد سيادتها عليه حلقة، حلقة^(٢) .

ففي الأسبوع الثالث من شهر يونيه سنة ١٨٧٢ سافر ومعه سيم الأيمرة والدته الى الأستانة، وقد عزم عزما أكيدا على أن لا يبقى، ماسوى الجزية، على أية رابطة كانت بينه وبين الدولة العثمانية . فلما مضت على وصوله اليها بضعة أيام إلا وأهدى عبد العزيز، بحجة الاعتراف له بما كان من وقع جميل في نفسه للحفاوة العظمى التي قابله بها، خمسين ألف بندقية من طراز مرتيني هنرى، كان قد أوصى معامل إنجلترا بصنعها . وبعد مضي أسبوع أو أسبوعين، اغتنم فرصة احتفال السلطنة العثمانية بنبوة مليكها عرش الخلافة الاسلامية، فأقام في قصره، بأمركون، معالم ابتهاج فاخر،

(١) أنظر: "مصر في عهد اسماعيل" لما ككون ص ١٤١ و ١٤٢

(٢) أنظر: "مصر في عهد اسماعيل" لما ككون من ص ١٤٣ الى ١٤٥ جميع ما يلى .

توالت فيه الولائم، النادرة المثال، لكبار رجال الدولة، ختمها بولية خاصة بجلالته، بذل فيها من صنوف اللذات، ومختلف المطاعم والمشارب، ما لا يقع في خلد رجل؛ وتوج ذلك جميعه بأن قدم لعبد العزيز «طقم» سفرة، بديعا، من صنع باريس، كل آتيته من الذهب المرصع بالججارة الكريمة؛ وقد استعمل في تزيينها، من الماس وحده، نيف ونمسة آلاف قيراط !

على أن هذا جميعه، رغم جسامته، لم يكن بالنسبة الى اللاحق إلا كسببة التوابل الى الطعام الحقيقي . فان (اسماعيل) لم يمض على اقامته في الأستانة شهران، حتى كان قد قدم الى السلطان مليوناً من الجنيهات العثمانية، ونمسة وعشرين ألف جنيهه انجليزي الى الصدر الأعظم، ونمسة عشر ألفاً الى وزير الحربية، وعشرين ألفاً ونيفاً الى عدة من كبار السراى السلطانية .

واشتركت الأميرة والدته الكريمة معه في استمالة القلوب اليه . فانها فوق الهدايا النفيسة التي قدمتها الى نساء الوزراء العثمانيين، وكبار موظفي السراى السلطانية، تقربت من السلطنة ذاتها، والدة عبدالعزيز، وأولت لها الولائم الفاخرة، وقدمت لها في احداها من التحف الثمينة ما لا يمكن وصفه، أو حصره . ومن أغرب الصدف، أنهما، بعد الاختلاط الكثير، وقص كل منهما أخبارها على الأخرى، تحققتا أنهما قريبتان يجتمعان في جد واحد . ففرحتا بذلك فرحا عظيما، وجعلتا تتزاوران كل قليل، ولا تقطع الواحدة عن الأخرى في كل يوم رسل التحية والتسليم ! فكان ذلك من أسعد توفيقات (اسماعيل)؛ لأنه أ كسب مصالحة في السراى السلطانية صوتا لم يرتفع للطلب، أبدا، سدى^(١) !

(١) أنظر : «الكافي» لميخائيل بك شاربيم ج ٤ ص ١٦١ و ١٦٢

فطلب بكياسة من متبوعه التفضل بتوسيع دائرة اختصاصاته ورفع الحجر الموضوع عليه في أمر الاستدانة .

فصدر له فرمانان في شهر سبتمبر من السنة عينها ، ثبت أولها — وتاريخه فرمانا سنة ١٨٧٢
١٠ سبتمبر سنة ١٨٧٢ و٧ رجب سنة ١٢٨٩ — جميع الامتيازات السابق منحها له ؛
والثاني — وكان مصحوبا "بخط شريف" ليوضح مغمضاته — منطوق فرمان
سنة ١٨٦٩ المحظر عليه اقتراض أى قرض جديد في المستقبل ، بدون تصريح خاص
من الباب العالي ، وخوّل له حق الاستقراض أنى شاء ومتى شاء وكيفما شاء . وتاريخ
هذا فرمان الثاني ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٧٢ و٢٢ رجب سنة ١٢٨٩

غير أن رجال الاستانة ، وإن لم يخجلوا من مدّ أيديهم الى الرشوة ، استحيوا من
تدوين عارها وتسجيله على نفوسهم . ولذا فانهم لم يقيدوا هذا فرمان الأخير ولا
"الخط الشريف" المرفق به في سجلات الباب العالي ، كما كانت قد جرت العادة .
فأراد مدحت باشا ، بعد سقوط الصدر الأعظم محمود باشا وخلع السلطان عبدالعزيز
المنكود الحظ وقلته ، أن يعلن بطلان ذينك التحريرين موضوعا ، لبطلانها شكلا .
ولكن السير هنرى إليوت ، سفير إنجلترا ، تداخل في الأمر ؛ وأقنعه بضرورة اعتمادهما
لوجود تأشير سلطان تركيا عليهما^(١) !

فلما استعاد الخديو حريته المالية ، ونال ما ناله من تكسير قيد السيادة العثمانية عليه ،
على الكيفية التي ذكرناها ، عاد الى الاسكندرية في شهر أغسطس ، فرحا ، مبتهجا .
فتزينت له ثلاثة أيام ؛ وكذلك تزينت القاهرة عند وصوله اليها ، ودقت فيها البشائر ؛
وزاره الأمراء والكبراء وكل ذى مقام ، مهئين . وما لبث فرمانان السابق ذكرهما

(١) أنظر : "مصر في عهد اسماعيل" لما يكون ص ١٤٥

أن لحقاه إليها . فقرئاً في حفلة حافلة ، وأعلن مضمونها ، بين قصف المدافع ، وعزف الموسيقى .

وفي عشرين مايو من العام التالي (١٨٧٣) غادر (اسماعيل) عاصمته مرة أخرى ، وبعد أن أقام بالاسكندرية أياماً ، ريثما جمع له وزير ماليته نحواً من مليون جنيه ، وأجرى له ويكله في الأستانة عملية مالية ، أنتجت ثلاثة ملايين جنيه أخرى ، أقطع الى الأستانة ، وجيوبه مفعمة ، وهو يرى أن أقصى أمانيه باتت حقائق راهنة !

وماذا كان ينتنى ، هذه الدفعة ، من رجال تركيا ، وفرمانا العام الماضى قد منحاه كل ما تاقته اليه نفسه من الاستقلال ، ومظاهر الملك الحقيقي ؟

كان ينتنى أن يتخذ ذلك المنح شكلاً قانونياً ، وأن يصدر فرمان ثالث يحتوى على كل ما ضمته له الفرمانات السابقة ، فيضمه من جديد ، وبعد أن يسجل في سجلات الباب العالى ، تحاط الدول الأوروبية علماً بمحتوياته ، وتعمل على التصديق عليه رسمياً ، كيلا يتمكن الباب العالى في المستقبل من العود الى تعليق سيف دامكليس على رأسه ، أو رأس أحد من ذريته ، مرة أخرى ، كما فعل في سنة ١٨٦٩ : فلا يعود القلق على الوراثة ، وعلى حقوق الحكومة المصرية الداخلية ، واستقلال البلاد الذاتى يؤلم الأفكار ، ويوجع القلوب ، ويلقى الاضطراب فى الأعمال كما فعل قبيل الاحتفالات بفتح ترعة السويس ! ولنيل هذا جميعه لم تكن الملايين التى ملأ جعبته بها كثيرة ، عند سفره الى عاصمة الدولة العثمانية .

فما بلغ شهيرونيه متصفه إلا ودوت ، فى العاصمتين المصريتين ، أنباء نجاحه فى مهمته نجاحاً تاماً ، وتحقيقه الأمانى التى سافر من أجلها . وشرع الناس يتحدثون

بمضمون فرمان الجديد — فرمان ٨ يونيه سنة ١٨٧٣ — الذى استصدره ، وأهميته فرمان سنة ١٨٧٣ وثمنه ، فلم يختلف اثنان في كبير قيمته وجليلها . فانه أتى مهيمنا مصادقا على جميع فرمانات والخطوط الشريفة الممنوحة (لمحمد على) وخلفائه ؛ ومدخلا عليها تحسينات وتوسيعات جمة ؛ وشارحا على الأخص ما كان منها متعلقا بالوراثة ، وشكل القوامه فيما لو كان الخديو ، في المستقبل ، قاصرا ، حينما تؤول الخديوية المصرية اليه . ومنح (اسماعيل) بموجبه ، من جديد : (أولا) حق سن القوانين واللوائح الداخلية ، على أنواعها ، وأية كانت مراميها ؛ (ثانيا) حق عقد اتفاقات جمركية ، ومعاهدات تجارية ؛ (ثالثا) حق اقتراض أى قروض شاء في مصلحة البلاد ؛ (رابعا) حق زيادة جيشه أو تنقيصه كما يشاء ؛ (خامسا) حق بناء سفن حربية ، ما عدا المدرع منها ؛ وبالاختصار حق تنظيم الادارة المدنية والعسكرية والمالية في البلاد طبقا لما توجبه مقتضيات الأهالى الملقاة رعايتهم الى عهده .

أى أن هذا فرمان توج سعى (اسماعيل) الى نيل الاستقلال التام لتويجا نهائيا ؛ وجعل قيد ارتباطه بتركا كأنه غير موجود . ويكلا يفوت أحدا استمراء لذته ؛ وللدلالة في الوقت عينه على الوسائل التى بذلت لاستصداره ، رأى محزروه أن يئتموه بالجملة الطبعية الآتية : «وعليك الانتباه والالتفات ، أشد الانتباه والالتفات ، الى توريد المائة والخمسين ألف كيس المقررة ، سنويا ، الى خزينتى السلطانية ، بدون تأجيل ، وبدقة تامة !» .

على أن (اسماعيل) ما فتى يبنى نفسه بظروف من دهره تمكنه من التلخص ، أيضا ، من ذينك الانتباه والالتفات ، وقطع تلك المائة والخمسين ألف كيس عن فم تركيا ، لإنفاقها في شؤون بلاده ؛ وطن ، قبيل نشوب الحرب بين روسيا وتركيا

في سنة ١٨٧٧ ، أنه قد يستطيع اغتنام فرصة الاضطراب السارى في جسم الدولة العثمانية على أثر خلع السلطان عبدالعزيز وقتله ؛ وخلق السلطان مراد الخامس وسيجنه ؛ وانعقاد مجلس المبعوثان وفضه ؛ وتفاقم الخطب بين دولة القيصر ودولة الخاقان ، تفافما أدى الى شوب نيران الحرب واستعارها ، ليعلن استقلاله وهو آمن طوارئ الحدثان .

فان الملاء قد لاحظ في شتاء سنة ٧٦-٧٧ أن إقامة الجنرال إجناتيف الروسى طالت في العاصمة ؛ وأن اجتماعاته بالخدو تعددت ؛ وأن الأوقات المخصصة لها امتدت مرة عن مرة ؛ ولاحظوا أيضا أن خطابات سرية تبودلت ، بواسطة ذلك الروسى الشهير ، بين بلاطى مصر وطهران ، دون أن يعلم أحد بمضمونها سوى كاتبها ؛ وأن نيفا وستة آلاف جنيه أنفقت ، هدايا ، في سبيل المحافظة على سر تلك المكتبة ؛ وأن رغبة (اسماعيل) في أن تنكسر الدولة العثمانية لم تكن أمرا خفيا ؛ وأنه لم يبعث المدد المصرى الذى تحتمه الفرمانات إلا وهو متمعض ، وبعد أن تمنع عن إرساله تمنعا كبيرا^(١) .

وربما شجعه على تنفيذ تصميمه ما كان من حرج موقفه المالى ، واشتداد وطأة الدائنين عليه ، لتيقنه من أنه لو تمكن من الدخول ببلاده في مصاف الأمم المستقلة تمام الاستقلال ، فقد يستطيع الاقتداء بتركيا عينا ، والجمهوريات الأمريكية الصغرى وإشهار إفلاس حكومته بدون خوف أو وجل ، وبدون أن يستطيع داثوه أن يرفعوا فوق رأسه ، بمعاوضة دولهم ، السلاح المستمته من سيادة السلطان عليه ليهتدوه به ، أو يستعملوه لعزلوه به عن عرشه !

(١) أنظر : "حياة البلاط بمصر" لبتلر ، ص ٢٠٨ و ٢٠٩

ولكنه — إما لأن الجسارة الكافية للإقدام على ذلك العمل أعوزته فى آنحر لحظة؛ وإما لأنه توقع أن يكون الشر الناجم عنه أكبر من الخير المأمول منه؛ إما لأن مقاومة تركيا البطولية، غير المنتظرة من دولة كان الاعتقاد فى وهى التام راسخا فى العقول، جعلته يوجس فى بادئ أمره خيفة؛ فلما أسفرت النتائج الختامية عن سحقها النهائى بفضل تولى عبد الحميد لإدارة رعى المعارك من أعماق قصره، كانت الفرصة المناسبة قد أفلتت؛ وإما لأنه، بعد التفكير والتقدير، لم يجد من نفسه القوة الكافية، لا سيما فيما لو تعقدت العواقب؛ أو لأسباب أخرى غير هذه كلها لا تزال مجهلها — فضل البقاء على حالته، وترك مناسبة تلك الحرب تمر بدون أن يغتنمها .

كل ما حصر رغبته فيه، بعد ذلك، إنما كان حل الدول المجتمعة فى مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ على إدخال مصر ضمنها، أو إدراج مسائلها، على الأقل، ضمن مواد برنامج المباحثات، والبت فى حالها السياسية، نهائيا، ليكون مركزها الحديد، منها ومن تركيا، مشمولاً بضمايتها جميعا . فأوعز الى عدة كتاب، أشهرهم برونسفيك، بتناول الموضوع وبجته، وحض رأى العام الأوروبى على الأخذ به^(١) .

وقد دلت الحوادث التالية على مقدار فطنة (اسماعيل) فى سعيه هذا، وبعد نظره الثاقب. فان تركيا، بعد أن طلبت إليها دولتا فرنسا وإنجلترا إقالاته عن عرشه، أرادت أن تغتنمها فرصة لتلغى، فى الوقت عينه، جميع الامتيازات والميزات الممنوحة منها للخيديوية المصرية، وتطوى كشفا عن المبالغ التى التهمت، مقابل منحها إياها، أو يرسل لها الخديو (محمد توفيق) عشرين ألف جنيه . فرفض . فأخرت فرمان

(١) انظر: كتاب "مصر والمؤتمر" لبرونسفيك .

توليته . ولولا وقوف الدولتين المذكورتين في وجهها وتشددهما في أن يخلف (توفيق) أباه في كل ما كان له من الحقوق لراوخت فهاطلت فأذت .

غير أن النجاح لم يكلل مساعي (اسماعيل)، هذه المرة، وأبى البرنس فون بزمرك، عميد ذلك المؤتمر، إلا اعتبار مصر ممثلة في أشخاص يمثل تركيا، ووافقت باقي الدول على رأيه، تجنباً لفتح باب قد ينفلت منه شر . فلما وسع الخديو إلا الاذعان للواقع . على أنه، في آخر ساعات ملكه، لما رأى نفسه مهاجماً في عقر داره، ورأى أن علاقته بتركيا، على ضآلتها وتفاهتها، هي السبب في البلاء والويل المحييين به، هب لقطعها بتاتاً، واستعدّ لإعلان خروجه على السلطان العثماني، ومقاومة إرادته . غير أنه، إزاء توقعه حلول المصائب على بلاده من جراء ذلك، عدل عن رأيه، وقبل بأن يضعه نفسه، وأن يورث ابنه بعده ملكه، كما هو؛ أي ملكاً لم تعد تربطه بالدولة المتبوعة سوى رابطة جزية مالية أوهى من خيط العنكبوت^(١) .

على أن المجهودات التي بذلها (اسماعيل) وأدت، في نهاية الأمر، إلى جعل مصر، فيما عدا الجزية السنوية، مستقلة عن تركيا تمام الاستقلال، كلفته نفياً واثنى عشر مليوناً من الجنيهات نقدها السلطان عبد العزيز، وحده، زيادة على بضعة ملايين أخرى صرفها في أسفار وإيفاد وفود وهدايا، وتقادم لوزراء ذلك السلطان، وكبار رجال دولته !

(١) أنظر : "المسألة المصرية" طبعة سنة ١٨٨١ ص ٣٦



الفصل الثالث^(١)

إزالة القيد الثالث

قيد الامتيازات الأجنبية القضائية

إذا أنت أكرمت الكريم ملكته * وإن أنت أكرمت اللئيم تمردا
«المتن»

نبذة في تاريخ
الامتيازات
الأجنبية

إن نظام الامتيازات الأجنبية ، المنوح من الدولة العثمانية الى الدول الغربية ، والمقرر في مصر بسبب تبعيتها للباب العالي ، ولأنها جزء من الممالك الشاهانية ، كان يقضى بأن يكون مرجع رعايا تلك الدول في شؤونهم التجارية ، والمدنية ، والشخصية ، الى قناصلهم ؛ وأن لا يفرض عليهم ولا يؤخذ منهم ضرائب ، إلا بعد مصادقة دولهم عليها ؛ وأن لا يحاكموا أمام محاكم السلطة المحلية ، فيما يهتمون به من جنايات وجنح ومخالفات ، وفي قضاياهم التجارية والمدنية مع رعايا الدولة ، إلا بحضور قناصلهم أو تراجمتهم ، لينالوا ، من ذلك الحضور ، حماية من كل ظلم ، ومساعدة في كل شأن .

(١) أهم مصادر هذا الفصل : "محاضر المندوبيات المختلفة التي التأمّت بمصر وباريس ، ولورنسا ، والأستانة العلية ما بين سنة ١٨٦٩ وسنة ١٨٧٣" ، و "تجارب خاصة بالاصلاح القضائي" ، و "الامتيازات والاصلاح القضائي بمصر : ضرورية . وجوب إبرائه حالا" ، و "الاصلاح القضائي بمصر" ، بلاتسكي ، و "الاصلاح القضائي بمصر والامتيازات" ، و "الامتيازات" ، لبيسيه دي روزاس ، و "الاصلاح القضائي بمصر : رسالة الى جاتسكي" ، لفنكل ، و "نوبار باشا" لهولنسكي .

فأما في تركيا، فإن نظام تلك الامتيازات لم يخرج، مطلقا، عن الدائرة التي وضع، أصلا، فيها؛ ولم يرو، أبدا، أن قنصلا تعدى حدودها، وافقت على ما حفظ للسلطة المحلية. من حقوق . وربما كان السبب، في ذلك، قلة عدد الأجانب في البلاد — بالنسبة لاتساعها — وقلة احتكاكهم بأهلها .

فع ما كان في نظام الامتيازات، والحالة كذلك، من نرق لمبدأ سيادة الحكومة المحلية المطلقة في دائرة أملاكها، فإن مضاره العملية لم تكن محسوسة، لفض الحكومة المحلية نظرها عن الاهتمام بشؤون الأجانب المحضة التي لا مساس لها بأنظمتها وأبجقوق رعاياها، ولا اعتبارها أولئك الأجانب هملا، لهم ما للهمل، الدائرين في الأسواق والشوارع والأزقة، من استقلال في الحياة، وعليهم ما على أولئك الهمل، فيما لو تعرضوا للأهالى بسوء أو تعلموا على أشياءهم .

وأما في مصر — لا سيما بعد أن أزال (محمد على) كل الحواجز التي كانت بين حياة الأجانب وحياة الهيئة الاجتماعية المصرية، وفتح أبواب المهاجرة الى وادى النيل، واسعة، أمام الغربيين؛ وعلى الأخص بعد وفاته، وتوارى قوة يده المتينة الثابتة؛ وبعد أن لفظت حوادث أوروبا السياسية في سنة ١٨٤٨ عددا كبيرا من المهاجرين الى القطر المصرى؛ وضاعفت، بل جعلت حرية التجارة وحرب القرم، وعلى الأخص، الأمن الخيم على البلاد، عدد الجاليات الغربية ثلاثة أضعاف ما كان — فإن نظام تلك الامتيازات نخرج عن حدود دائرته بالمرّة؛ وما فقى قناصل الدول، اعتمادا على ما لحكوماتهم من قوة، واغتناما لضعف خليفى (محمد على) و (إبراهيم) السيامى، يفتاتون على حقوق السلطة المحلية التشريعية والقضائية، حتى هدموا كل أركانها، وأصبحوا منها في مركز العزيم من الدليل، والحاكم من المحكوم .

فلم يعودوا يكتفون بالنظر في شؤون رعاياهم المدنية والتجارية المحضة ، المنفصلة عن الشؤون المحلية عينها ، ولا بحماية رعاياهم من جور الحكام المحليين الاحتمالي ، أو إبعاد الحيف والضميم عنهم ؛ بل تعدوا ذلك : (أولا) الى انتزاع كل سلطة جزائية على أولئك الأجانب من أيدي الحكومة ، وجعلها من اختصاصهم ، دونها ، وبدون تداخلها في النظر في المخالفات والجناح والجنايات المرتكبة من رعايا دولهم ، حتى في التي تحدث أضرارا بالرعايا الوطنيين ؛ (ثانيا) الى إلزام هؤلاء الأهالي ذاتهم بالمثل أمام محاكمهم القنصلية ، في دعاويهم المرفوعة على رعايا حكومات أولئك القناصل ، تطبيقا للمبدأ القانوني الروماني الناص " بأن " المدعى إتما يقاضى المدعى عليه أمام محكمة المدعى عليه عينه " ؛ ثم وصلوا ، في تعدياتهم الجائرة على حقوق الحكومة المحلية ، الى حد داسوا معه — فيما يختص برعاياهم ، متى كانوا مذهبين ، والوطنيون مدعى عليهم — على ذات المبدأ الروماني الذي تقررده ؛ زعما منهم أن حقوق الأجانب لا يؤمن عليها في الحاكم الأهلية ، وأنهم لا يحدون في أخلاق القضاة الوطنيين ما يقيمون عليه ثقتهم في قضائهم . فأجبروا نفس المقاضى من أهل البلاد على المثل أمام محكمة مقاضيه القنصلية ، وحاكموه ؛ ثم ألزمو الحكومة المصرية ، عن طريق المخابرات والتهديدات السياسية ، بتنفيذ أحكامهم على رعاياها ، رغم أنفها ، ولو كان حكمهم جائرا .

وانما توسلوا الى إلزام الأهالي بذلك بوسيلتين اتخذوهما من سوء استعمالهم ما منحهم الامتيازات من حق حضور التنفيذ بأنفسهم وحق حضور تراجعتهم محاكمة الأجانب أمام محاكم السلطة المحلية . فان أولئك التراجمة — ولم يكونوا يتقاضون من القنصليات سوى ثلاثين أو ستين فرنكا ، كمرتب شهري — كانوا ، لأسباب شخصية لا تغيب عن فطنة اللبيب ، يهملون الذهاب الى الحاكم المحلية في القضايا المرفوعة على

رأيا قنصلياتهم . فلا تستطيع هذه المحاكم إصدار أحكامها وهم غائبون ، أو في حال غياب المدعى عليهم — المتخلفين عن الحضور ، لذا كدهم من غياب الترجمة — فتأجل القضايا أياما وأشهرًا ، حتى يضجر المدعون من الأهالي ، ويلجأوا الى قناصل خصومهم في أمل نيل حمايتهم ؛ والقناصل ، بدلا من إرسال الجميع مصحوبين بتراجمتهم الى منصة القضاء الأهلى ، طفقوا يجلسون هم أنفسهم ، قضاة بين الفريقين . ولما كان معظمهم ، إلا قناصل الدول الكبرى ، تجارا ، فانهم ارتاحوا الى الأمر جدا ، لأنهم رأوا فيه إمكان قيامهم قضاة في دعاوى قد ترفع عليهم أو منهم بصفتهم تجارا . كذلك كان القناصل يتخلفون عن حضور تنفيذ الأحكام الصادرة ضد رأيا دولهم من المحاكم المحلية . فيعطل التنفيذ أياما وأشهرًا ، بالمثل ، حتى يضطر من حكم لمصلحتهم من الأهالي أن يخضعوا للقضاء القنصل ، وهم يؤملون — وكثيرا ما كانت آمالهم تذهب أدراج الرياح — أن يستطيعوا تنفيذ حكم يصدره القنصل نفسه في مصلحتهم .

وليت القناصل وقفوا عند هذا التجاوز الأخير ؛ ولكنهم تعدوه التعدى النهائى ، أيضا ؛ وبلغ من تطرفهم فى الغطرسة والخيلاء أنهم استدعوا ذات حكومة البلاد أمام منصة محاكمهم ، وحاكموها وحكموا فى أغلب الأحيان عليها ، لمصلحة رعاياهم ، بتعويضات باهظة ، كثيرا ما كانت تثقل كاهلها ، وبلغت فى أربع سنين فقط ، أى ما بين سنة ١٨٦٤ وسنة ١٨٦٨ ما يقرب من ثلاثة ملايين من الجنيهات وذلك بحجة إقدامها على فسخ عقود أبرمتها مع أولئك الأجانب أو على أعمال أوجبت فسخ تلك العقود !

على أن جميع تعدييات القناصل هذه لو كانت تجاوزات ونزعات غطوسة فقط ،
لهان الخطب وقلت فداحتها . ولكنها أوجبت اضطراب مجارى العدالة اضطرابا لم
يعد يمكن معه إقامة معالم للعدل مطلقا ، وأضاع الحقوق كلها ، وذلك لثلاثة أسباب
اساسية :

(الأول) أن تلك المحاكم القنصلية لم تكن متضامنة في تشريعها وأحكامها ، بل
ولا مرتبطة ولو مجرد ارتباط ذوقى بعضها ببعض : فكل منها كانت ، من جهة ،
تطبق قوانين دولتها ؛ ولا تعترف ، من جهة أخرى ، بالأحكام التى تصدرها زميلاتها .
ونتيجة ذلك أن المدعى كان يضطر ، متى تعدد المدعى عليهم ، الى رفع قضيته
الواحدة أمام كل محكمة من محاكم خصومه المتعددة القنصلية ، وإلى اتباع اجراءات
قانونية مختلفة ، ربما أدى جهله بأحدها الى بطلان دعواه شكلا ؛ فإذا صحت
إجراءاته كلها ، وأصدرت تلك المحاكم المتعددة أحكامها ، فانه كثيرا ما كان يحدث
أن بعضا من تلك الأحكام كان يناقض البعض الآخر مناقضة كلية : فيكسب
المدعى هنا ، وينحسر هناك — وأمر الوكالة ذات الزوايا السبع بالاسكندرية ،
وتضارب الأحكام فى كل من زواياها ، لا يزال حاضرا ذهن الشيوخ منا .

ولما كان من السهل على المدعى عليه الذى خسر أن يلبس رداءه القضائى لغيره
من جنسية المدعى عليه الذى كسب ، وذلك بواسطة تحويل بسيط ؛ فان المدعى
الذى كسب كان يضطر ، فى مثل هذه الحال ، إما الى إعادة دعواه ضد خصمه
الجلديد أمام المحكمة القنصلية التى حكمت لغير مصلحته ، والتى كان لابد لها ، إذا ، من
أن تحكم ضده مرة أخرى ؛ إما أن يكل أمر التعويض عليه الى الله ويحتمل خسارته
صابرا ؛ وإما أن يلجأ الى الاستئناف بعد الفراغ من كل تقاض ابتدائى .

على أن مجرد تصوّر الراغب في التقاضى مجموعة العقبات القائمة أمامه في مثل تلك الأحوال ، ومبلغ المصاريف والتنفقات التي سيضطر الى بذلها لكي يبلغ النهاية ؛ ثم تخيله أنه قد لا تكون هناك نهاية لتقاضيه ، حتى بعد الاستئناف ، إزاء سهولة تحويل الحقوق ، وعدم تقييد المحاكم بالأحكام التي تصدرها الواحدة منها ، كإنا كافرين لتثبيط عزيمته وصدوله عن كل مقاضاة ، والرضا بضياع حقوقه .

هكذا حدث لشركة قناة السويس . فانها أجرت بيتا لها في بور سعيد الى أجنبي هناك ؛ فتأخر عن دفع ما عليه ؛ فأعلته أمام محكمته القنصلية ؛ فتنازل عن الايجار لأجنبي آخر من غير جنسيته ؛ فأهملت الشركة القضية الأولى ، ورفعت قضية أخرى امام محكمة الأجنبي الجديد ؛ فتنازل هذا عن الايجار الى أجنبي آخر من جنسية خلاف جنسيته ؛ فاضطرت الشركة الى إهمال القضية الثانية ، ورفع قضية ثالثة ؛ ففعل الثالث ما فعل الثاني ؛ فيئست الشركة من إمكان حصولها على حقوقها ؛ فأهملتها ، ولم تعد الى المطالبة بها إلا بعد تأسيس المحاكم المختلطة .

(الثاني) أن تلك المحاكم القنصلية لم يكن يهمها الحق ، على العموم ، بقدر ما كانت تهتمها مصلحة رعايا دولتها : لأن كل قنصل ، إلا ما ندر ، كان يعتبر أن الغرض من وجوده في البلاد إنما هو الدفاع عن مواطنيه ، سواء أكانوا مظلومين أم ظالمين ؛ وأن ينصرهم ، أكان الحق في جانبهم أم عليهم . ونتيجة ذلك أن المحكمة القنصلية ، مهما كانت جنسية المدعى ، كانت ، تقريبا دائما ، في جانب المدعى عليه ، مبدئيا ؛ فتعزب له تعزبا بيّنا ، تمتعض منه كل نفس تشعر ، ولو قليلا ، بثقل الحيف ومضاضته .

أما إذا كان المدعى من الأهالي، فمقابلة محاكم البلاد عمل المحاكم القنصلية بالمثل كان متعذرا، لعدم تمكنها من محاكمة أجنبي على الإطلاق، بعد ما ثبت في العادات القضائية حق تنصل الأجانب من اختصاصها، سواء أكانوا مدعين أم مدعى عليهم .
وأما إذا كان المدعى أجنبيا ، فإن قنصليته كانت لتحين الفرص لتعامل مواطني المدعى عليه التي تميزت قنصليته له على قاعدة "العين بالعين والسن بالسن" .

مثال ذلك ما فعله الميسو تريكو ، أحد قناصل فرنسا بالاسكندرية ، يوناني من لطيفة للسيو تريكو هذه المدينة . وتفصيله : أن يونانيا رفع على فرنساوى ، أمام محكمة الميسو تريكو هذا القنصلية ، قضية طالب خصمه فيها بدفع مبلغ استحق عليه بموجب سند موقع منه . وكان لابد للحكمة من أن تحكم على فرنساوى بدفعه ، إلا إذا سجلت على نفسها الجور والظلم . فلما فتحت الجلسة ، ونودى على القضية ، وحضر اليوناني وخصمه أمام الميسو تريكو ، سأل هذا القنصل اليوناني قائلا : «أنت يوناني من رعايا الحكومة المحلية أم يوناني من رعايا دولة اليونان ؟ » فأجاب الرجل : « أنا يوناني من رعايا دولة اليونان » . فالتفت الميسو تريكو الى كاتب الجلسة وقال : « شطبت القضية » ثم وجه كلامه الى المدعى وقال : « لاشأن لك عندي ؛ اذهب وقل لقنصلك انه متى عامل فرنساويين الذين يتقاضون أمامه بالعدل ، أعامل أنا أيضا بالعدل اليونان المتقاضين أمامي » .

(الثالث) هو أن تلك المحاكم القنصلية إنما كانت ابتدائية فقط ، وأن استئناف الأحكام الصادرة منها كان يجب أن يرفع الى إحدى محاكم أول درجة في وطن المدعى عليه . فاذا كان هذا فرنساويا ، مثلا ، كان استئناف الأحكام الصادرة من قنصليته بالقطر المصري الى محكمة «إكس» ؛ واذا كان طليانيا ، فالى محكمة «انكونا» ؛ واذا

كان يونانيا، فالى محكمة « أثينا » ؛ واذا كان بريطانيا، فالى محكمة « لندن » ؛ واذا كان نمساويا، فالى محكمة « تريستي » ؛ واذا كان بروسيا أو ألمانيا، فالى محكمة « برلين » أو إحدى المحاكم الألمانية الأخرى ؛ واذا كان أمريكا، فالى محكمة « نيويورك » ؛ وهلم جرا .

وكان من شأن هذا النظام أن يتكبد المستأنف مصاريف جمة قد ترهقه إرهاقا، وأن يضيع من الوقت والمناسبات المصلحية ما قد يضر به أضعاف الإضرار الناتج له عن الحكم المستأنف الذى رآه مجحفاً بحقوقه، فيما لو امتثل له ورضى به .

ولكنه لو حمل نفسه على تكبد تلك المصاريف وتضييع ذلك الوقت وتلك المناسبات، وأمكنه، بعد التعب والعناء الشديد، البلوغ الى استصدار حكم يلغى الحكم المستأنف، هل كان فى استطاعته أن يعتقد أنه بلغ نهاية متاعبه ونال المبتغى ؟ كلا . فان خصمه قد يكون — أثناء المقاضاة فى أوروبا أو أمريكا — حوّل حقه الى شخص ثالث من غير جلسيته ؛ فلا يعود من المستطاع تنفيذ الحكم الاستثنائى ضده ؛ ويضطر المتقاضى المسكين الى إعادة دعواه ضد الشخص الثالث المحوّل الحق اليه، وهو لا يتوقع إلا أن يكرر هذا الشخص أيضا الملعوب عينه، وهكذا الى ما لا نهاية له فيفضل، إزاء ذلك، التنكب عن كل مطالبة .

وفى جميع هذه العراقل القضائية من الإضرار بالمعاملة وتوقيف حركة التجارة والأشغال، ما نحن فى غنى عن شرحه .

على أن الذى كان يثير الانفعالات فى النفوس، ويحمل القلوب على الامتناع الشديد أكثر من ضياع الحقوق المدنية، على ما كان فى ضياعها من المضاضة، كيفية القيام بالعدالة الجزائية .

فبينما السلطة المحلية ، في تركيا ، تقبض بنفسها على المجرم وتحاكمه أمام محاكمها الجنائية ، سواء أارتكب جريمته ضد أحد الأهالي أم ضد أجنبي مثله ، وتنفذ فيه الحكم الذي تصدره تلك المحاكم ، كأنه أحد رعاياها ، لا يميزه عنهم مميز ، كانت السلطة بمصر لا تكاد تنجاسر على إلقاء القبض على الجاني الأجنبي ، وتكاد تحتاج في ذلك الى استئذان قنصليته ، واحضار أحد قواصمها أو مترجميها ليكون شاهدا على أن القبض لم يتعد فيه الواجب ، ولا سبب اهانة لحضرة المجرم . فاذا قبضت عليه سلمته الى قنصليته لترى شأنها فيه ، سواء أكانت الجناية واقعة من الجاني على أحد الأهالي أم على أحد الأجانب .

ولما كانت نزعات القنصليات ما عرفنا ، وكانت محاكمة الجناة أمام أقرب محكمة من محاكم بلادهم الأصلية ، وكان ، من جهة أخرى ، يصعب ، بل يتعذر إقامة البينات على ارتكاب المتهم الجناية المعزوة اليه ، في بلاد تبعد آلاف الأميال عن محل وقوعها ، وفي محكمة يأبى شهود الواقعة السفر للثول أمامها ، وتأدية شهادتهم بين يديها ، كانت النتيجة مائة في المائة ، عادة ، تبرئة ذلك الجاني ، وعودته الى القطر ، وقد أصبح الخواج ديمتري نيوبولو ، مثلا ، بعد أن كان سبيرو قسطندي ، والخواجا مرتينو فيتش ، بعد أن كان الخواجايي ، وأنه أصبح ذا لحية كثة ، بعد أن كان حليقا ، أو حليق الشارب ، بعد أن كان يجذله كأنه عترة زمانه أو أبو زيد الهلالي سلامة ؛ كل هذا كان يجري في قطر عشرة في المائة ، على الأقل ، من التسعين ألف أجنبي أو يزيدون ، المقيمين فيه ، من أكبر الأشرار العائنين في الأرض فسادا .

فكانت الحال، إذا، لا تتحمل؛ وجديرة بأن لا يسكت عليها ذوو الاستقامة من الأجانب أنفسهم؛ فكيف بالحكومة المحلية، وقد بلغت الروح منها الترقوة في هذا الشأن، وعلا ضجيجها من الاقنيات على حقوقها والاضرار بها وبرماياها.

وكان (اسماعيل)، منذ جعلته كارثة كفر الزيات ولي عهد السدة المصرية، قد أقبل يتبحر في علم الحقوق عامة، وعلم الحقوق الدولية خاصة؛ واتخذ الأستاذ ببنى معلما في ذلك، ومرشدا ومعينا، حتى أصبح يدرى ماله وماعليه، يوم يقوم على منصة الأحكام، دراية تامة^(١)؛ فلم يكن والحالة هذه ليستطيع صبرا على تعدد السلطات القضائية والتنفيذية في بلاده. فأوعز الى نوبار باشا، وزيره الحكيم، وأكثر رجال دولته ميلا الى الأخذ بأسباب المدنية المصرية، وأعرفهم بأساليب السياسة الغربية؛ فوضع ذلك الوزير في سنة ١٨٦٧ مذكرة لمولاه فصل فيها، بافصاح وطهجة شديدة، عيوب ذلك النظام القضائي، وسوء تأثير مجاريه على نجاح البلاد وتقديمها المادى والأدبى معا؛ وبرهن على أنه عقبة في سبيل المصالح الأجنبية ذاتها، وفي سبيل استخدام أصحاب الكفاءة من الغربيين لتسليمهم زمام الأعمال والأشغال العمومية التى يحتاج فيها الى علم وفن متخصصين، لا وجود لهما في دائرة البلاد المصرية.

مذكرة نوبار
في سنة ١٨٦٧

فأما أنه عقبة في سبيل المصالح الأجنبية، فلأن الأخذ بمبدأ القانون الرومانى القائل « إن المدعى يقاضى أمام المحكمة التابع لها المدعى عليه »، ولأن استئناف الأحكام القنصلية أمام المحاكم الغربية في بلاد القنصليات الغربية، موجب لارتباك التقاضى، وضياح الحقوق، فيما يختص بالأجانب، كما أنهما موجبان ذلك فيما يختص بالأهالى سواء بسواء.

(١) أنظر: "مصر" للملوكى ص ٨٢ حاشية ٣٦٨

وأما أنه عقبة في سبيل استقدام ذوى الكفاءة من الغربيين ، فلأن الحكومة المحلية — إزاء تميز القنصليات لرعاياها ، وأخذها بنصرهم ، محقين كانوا أو على بطل ؛ ولا سيما إزاء التجاء تلك القنصليات الى الوسائل والمؤثرات السياسية في تنفيذ أحكام التضمينات الجائرة التي تصدرها ؛ وعلى الأخص بعد العبر التي ألقي الماضي دروسها المؤتة عليها ؛ وبعد أن لدغت من المحر عينه أكثر من مائة مرة ، مع أنه كان الأجدر بها أن تأخذ بقول النبي صلى الله عليه وسلم : « لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين » — أصبحت لا تستطيع مطلقا استقدام أجنبي متخصص في علم أو فن ، لتستخدمه في مصالحها ، خوفا من أن يسىء استعمال سلاح المطالبة بتعويض وهو السلاح الموضوع في يده من ذلك النظام الجائر .

وختم نوبار باشا مذكرته بأدلة ناصعة تفيد إفادة تامة ان المتفعين ، وحدهم ، من ذلك النظام إنما هم الآثمون المجرمون ، أولا ، فالمشاعبون المخاتلون بعدهم ؛ وقال : « إنه لا يليق ، إذا ، أن تبقى الحكومة المصرية والدول الأجنبية محافظة على نظام هذه ماهيته ، ابتغاء لتجاوزات ضج منها كل الرجال المستقيمة نواياهم ، الحققة مطالبهم » . وعلى ذلك ، اقترح إبدال النظام السيئ المختل ، بنظام آخر يحافظ على روح الامتيازات الممنوحة للأجانب ، وينشئ في الوقت عينه ضمانات لحقوقهم خيرا من التي يتمتعون بها تحت ظل حربية تلك الامتيازات .

وكان المنتظر أن يقع هذا الاقتراح من الجاليات الأجنبية في القطر موقعه من الحكومة المصرية والمصلحة العامة ؛ وأن يقوم أصحاب الحجا وذوو الأفهام ، على الأقل ، في تلك الجاليات الى تحييده ، وتقريب الفوائد الناجمة عن إنجراجه الى حيز الفعل من إفهام قصيرى النظر والإدراك من مواطنينهم .

ولكن الواقع خالف المنتظر مخالفة كلية، وجاء معاكسا له تمام المعاكسة .
فان أصحاب الامتيازات، على اختلاف جلسياتهم، ما عدا الانجليز منهم، هبوا
هبة واحدة لتقبيح اقتراح نوبار باشا، والتسك بالقديم المعمول به، وتحذير حكوماتهم
من الموافقة على تغييره أو تعديله، بدعوى أن التنبك عنه مفض الى ضياع حقوقهم
وتعريضهم الى هوى السلطة المصرية الاستبدادية .

لذلك لما عرضت مذكرة وزير (اسماعيل) واقتراحه على الحكومة الفرنسية -
لأنها كانت في ذلك الحين صاحبة أكبر نفوذ في مصر وعينت تلك الحكومة لجنة
خاصة مؤلفة من أفاضل رجال التشريع والقانون في باريس لفحص الأمر وتمحيصه،
فان هذه اللجنة بالرغم من الايضاحات الوافية التي قدمها اليها نوبار باشا في ٣ ديسمبر
سنة ١٨٦٧، إذ كان في تلك العاصمة، وبين بموجبها ماهية الضمانات الموجودة
لمصالح الأجانب في الاصلاح القضائي المقترح - قررت عدم صلاحية المشروع،
ووجوب بقاء القديم على ما هو عليه . فصادت الحكومة الفرنسية على قرارها،
عقب تقرير عزيز الوزير المسيودي مستثيه ذلك القرار به . فظن الملاء، لحظة، أن
المشروع المصري ولد ميتا .

المشروع لا يزال
خطوة لدى
الحكومة
الفرنسية

ولكنهم ما لبثوا أن رأوا نوبار باشا يهب ويفند، في رده على المسيودي مستثيه
المؤرخ ٢٨ يولييه سنة ١٨٦٨، مزاعم هذا الوزير ويدحضها دحضاً تاماً، وما لبثوا
إلا واصلوا أن حظ المشروع، لدى الحكومة الانجليزية، كان غير حظه لدى الحكومة
الفرنساوية؛ وأن اللورد ستانلي - وهو الذي أصبح، فيما بعد، اللورد دربي -
وزير الخارجية البريطانية قرر بصراحة أن التجاوزات التي تشكى الحكومة المصرية
منها ضارة حقيقة بمصالح كل أصحاب الشأن، وغير قائمة على وفاق دولي ما، أو مستندة

الى معاهدة أو تعهد البتة ؛ وأنه وعد نوبار باشا بتعضيد حكومة جلالة الملكة ،
القلبية ، له في كل مجهود يبذله لإزالة الحال المشكو منها ، وتقرير الاصلاح المقترح ،
فيما لو أمكنه الحصول على موافقة باقي الحكومات .

ولما كان هذا الوعد بمثابة تشجيع لنوبار باشا على مواصلة سعيه ، فان (اسماعيل)
أمر وزيره ببذل أقصى مجهوده لنيل تلك الموافقة ، وزوّده بتفويض مطلق ليجرى
كل ما يراه لازما ، وأن ينفق كل ما يرى إنفاقه من النقود في سبيل البلوغ الى
الغرض المقصود . وإنما فتح له اعتمادا لا حد له في الصرف لأن الحكومة العثمانية
رأت ، في تلك الأثناء ، أن تقوم لتعاكس المشروع ، وتقضى عليه ؛ فأرسلت الى
(اسماعيل) مذكرة تهديدية ورد فيها ، ضمن تعبيرات أخرى ، الجمل الآتية : «إن
سموكم أدرى الناس بأن مصر ، فيما عدا بعض الامتيازات المقررة لشخصكم ، لا تختلف
في شيء ما مطلقا عن باقي ولايات السلطنة ، ولا يجوز لادارتها الدخول مباشرة
في مخبرات مع الدول الغربية ، أو ربط علاقات معها رأسا . فالخبايا ، والحالة
هذه ، التي تحاول إجرائها لتتال ، في مصلحتها ، تغيير المعاهدات القائمة ، إنما هي ،
في الحقيقة ، تعدييات على حقوق الباب العالي ، وتجاوزات لا يصح السكوت عليها .»
وظاب عن فكر تركيا ما أثبتته ، فيما بعد ، القنصل الأمريكي إدون دي ليون ،
في كتابه المسمى «مصر الخديوى» السابق لنا الرجوع اليه مرارا أن فكرة المحاكم
المختلطة فكرة تركية أبديت في الخط الهمايوني المجيدى الصادر سنة ١٨٥٦ ، وأعلنت
الى الأمير (محمد سعيد) ليعمل بها . فهز (سعيد) كتفيه استخفافا ؛ ولكنه عرضها ،
مع ذلك ، على قناصل الدول العموميين ، ليرأوا رأيهم فيها ؛ فرفضوها ، لزعمهم أن
أناسا كسكان مصر في ذلك العهد — ولينتنا نستطيع أن لا نقول كسكان مصر في هذا

ولا لدى
الحكومة العثمانية

العهد، أيضا — يهيمهم أن يعيشوا حياتهم «منفصلين»، وأن يدفنوا منفصلين كذلك بعضهم عن بعض، كل في مقبرته، إذا جمعوا معا ليكونوا محكمة مؤلفة من عدة مسلمين، وأرمنين، ولاتينيين، ومسيحيين روميين أرثوذكسيين، ومسيحيين روميين كاثوليكين، وقبطيين أرثوذكسيين، وقبطيين كاثوليكين، وحاخاميين، قد يحتاجون، لكي يمنعوا من أن يخنق بعضهم بعضا، الى أن يستعمل معهم، بسطاء، الكرايج، أسمى أدوات القضاء الشرقي» .^١ وخاب عنها أيضا أن شريف باشا، في ٧ يولييه سنة ١٨٦٠، أعاد تلك الفكرة الى الأذهان، بدعوى أن الدول الموقعة على معاهدة سنة ١٨٤١ قبلت بإنشاء محكمة مختلطة دولية؛ وأنها لم تعارض حينذاك في إخراج اقتراحه الى حيز الوجود؛ مع أن البلاد لم تكن تستفيد منه مطلقا؛ (أولا) لأن المحكمة التي اقترح إنشاءها لم تكن لتكون من قضاة ثابتين بمرتبات شهرية معلومة مقررة؛ بل من أفراد يختارون للفصل في كل قضية على حدة مقابل إعطاء الواحد منهم خمسة جنيهاً عن كل جلسة تعقد للنظر فيها — وهو ما كان من شأنه حملهم على موالة عقد الجلسات، وتأجيلها الى ما شاء الله، ليصيبوا المغنم الجميل المخصص لهم، لا سيما اذا ساعدتهم على ذلك سعى متقاض سيئ النية، يهيمه أن لا يبت حكم في قضيتته؛ و(ثانيا) لأن التأمين الذي فرض دفعه على المتقاضين لرفع دعاويهم الى تلك المحكمة كان بالطبع جسيما جدا، للتمكن من دفع تلك الجنيهاً الخمسة الى كل قاض في كل جلسة من الجلسات التي يدعى الى الجلوس فيها مهما كان عددها!^(٢)

(١) أنظر: «مصر الخديوية» لادون دي ليون ص ٣٠٠

(٢) أنظر في الكتاب عينه الصحف التالية لناية ص ٣٠٥

ولعل الذى حمل الحكومة العثمانية على عدم المعارضة فى مشروع شريف باشا، ارتياح قلبها الى أنه جعل النظر فى استئناف الأحكام التى تصدرها، ابتدائيا، المحاكم المختلطة الملتزمة بمصر، على النمط المذكور، من اختصاص محكمة الأستانة الاستثنائية^(١) دون غيرها !

مساعى نوبار

فأقبل نوبار، إذا، يدأب ويسعى ليلا ونهارا، ويبدل التقود حيث يجب بذلها، وينفقها إنفاقا حكما، لحمل الصحافة على الانضمام اليه وشدة أزره ؛ ويزيل ما علق فى أذهان رجال بطرسبرج وأتينا من المخاوف، من أن يؤدى الإصلاح المطلوب لإجراؤه بمصر إلى زعزعة أركان الامتيازات فى باقى أنحاء السلطنة العثمانية ، لا سيما فيما كان منها تحت إدارة الباب العالى مباشرة ؛ ويعمل — عقب موت المسيودى مستيه، واستلام المركيزدى لا فاليت زمام وزارة الخارجية الفرنسية بعده وقبوله مبدئيا إجراء مخبرات بين فرنسا ومصر رأسا ، خارجا عن اشتراك باقى الدول ، بخصوص الإصلاح المطلوب — على تهدئة بال تلك الدول المترجج، وعلى جمع كلمتها كلها، لا سيما فيما يتعلق بعدم خروج الخديو عن دائرة اختصاصاته وحقوقه فى المساعى المبذولة، بعكس ما كان يزعم الباب العالى، حتى تمكن، بعد سنتين من جهود عنيفة وسفراء متوالية الى أهم العواصم الأوروبية، من حمل الحكومات الفرنسية والبريطانية والنمساوية والروسية والايطالية : (أولا) على تعيين لجنة مؤلفة من قناصلها بمصر وبعض مبعوثين خصوصيين للاجتماع فى القاهرة ، فى شهر أكتوبر سنة ١٨٦٩، والبحث فى مسألة الإصلاحات الواجب إدخالها على النظام القضائى بمصر؛ و(ثانيا) على تفهيم الباب العالى بأنه ليس فى اجتماع تلك اللجنة وبمحا

(١) أنظر : "مصر الخديوية" لادون دى ليون ص ٣٠٣

ما يمس ، بأى نوع من الأنواع ، بحقوق الدولة السيادية ، من جهة ؛ وأنه ليس ما ينحدر الباب العالى الحق فى مطالبة الدول بأن كل اتفاق يجرى بينها وبين تابعاته من الولايات ذات الاستقلال الداخلى ، التى تدفع له جزية ، يجب أن يسرى على جميع الولايات الشاهانية ، من جهة أخرى .

فلما تم ذلك ، أعلم الخديو مجلس النواب فى اجتماعه المنعقد فى شهر فبراير سنة ١٨٦٩ وبشرهم باجتياز حكومته العقبات القائمة فى سبيل إرضاء الحكومات الغربية ، مبدئياً ، بإجراء الإصلاحات القضائية المطلوبة .

وفى ٢٨ أكتوبر من ذات سنة ١٨٦٩ اجتمعت اللجنة الدولية بمصر فى دار نوبار باشا وتحت رئاسته ، فإذا بها مشكلة من كل من المحرفون شرايين معتمد دولة النمسا والمجر وقنصلها العام بالقطر المصرى ؛ والمحرفون تيريمين معتمد الاتحاد الألمانى الشمالى وقنصله العام لدى الحكومة المصرية ومعه الدكتور نيرزنائب قنصل ذلك الاتحاد بالقاهرة ؛ والكرنل ستاتن معتمد بريطانيا العظمى وقنصلها العام فى القطر المصرى ومعه السير فيليب فرنسيس القاضى بالمجلس الأعلى البريطانى فى الأستانة ؛ والمسيودى مرتينو معتمد دولة إيطاليا وقنصلها العام بالقطر المصرى ومعه السيودور جياكونى المستشار بمحكمة استئناف بريشيا ؛ والمسيودى لكس قنصل روسيا العام بمصر ؛ والمسيودى تريكو قنصل فرنسا بالقاهرة ومعه المسيودى بيتري القنصل القاضى ووكيل القنصلية الفرنسية بالاسكندرية .

اجتماع لجنة الدولية
بمصر

فقدّم نوبار باشا إليها المسيودى باترنسترويك ، والمسيودى كيسل المحامين ، بصفتهم مستشارى الحكومة المصرية فى المسائل القانونية ؛ واقترح عليها تعيين المسيودى مونورى

المحامي الفرنسي ساوى ، كاتباً لأسرار الجلسات ؛ فقبل اقتراحه ، واستلم الرجل مهام وظيفته ، وفتحت الجلسة في الحال .

فأفصح نوبار عن غرض الاجتماع ، وأنه ليس من السياسة على شيء ؛ وبين الضرورة الداعية الى اجراء الاصلاح القضائى المرغوب فيه ؛ وسأل اذا كان لا يحسن ، والحالة هذه ، إشراك قناصل الدول ، التى لا تمثل لها ، فى المباحثات المزمعة . فاقترح قنصل الاتحاد الألمانى الشمالى استدعاء قنصل اليونان العام ، على الأقل ، بسبب عدد اليونان الكبير ، المقيمين بالقطر ؛ ولكن المسيو تريكو قال : إن المندوبين غير مختصين باستدعاء أحد ، وإن مخاطبة قنصليات تلك الدول ، وإخطارها بانعقاد اللجنة ، وإلفات نظرها الى المناقشات الدائرة ، لشأن من شؤون الحكومة المصرية . فصودق على رأيه ، وبوشرت الأعمال .

فقرر المندوبون ، أولاً ، أن الآراء إنما تكون استشارية ، لا تقيّد دولهم فى شيء ؛ ثم سلم نوبار باشا كل واحد منهم نسخة من المشروع ليكون قاعدة للمناقشات التالية . فرغب مندوبو روسيا اليه بأن يعطى كلا من المندوبين نسخة ، أيضاً ، من التقرير الذى ردت به اللجنة الفرنسية بباريس على اقتراح الحكومة المصرية . فأجاب نوبار بالإيجاب . وتأجلت الجلسة الى يوم السبت ٦ نوفمبر ، للمناقشة فى صوابية إحلال قضاء واحد مشمول بالضمانات الكافية محل القضاة السبعة عشر الموجودة فى القطر .

وفى جلسة ٦ نوفمبر بحثت اللجنة ، أولاً ، فيما اذا كان يحسن أن يقدم بأعمالها تقرير عام ، أم يكتفى بتقرير فردى يقدمه كل مندوب عن رأيه الى دولته . فبعد ما دارت المناقشة فى ذلك بين الأعضاء ، قرر مندوبو النمسا والمجر وبريطانيا العظمى

وايطاليا والروسيا وجوب وضع تقرير عام يوقعه الجميع . ورأى مندوبا الاتحاد الألماني الشمالي أن لا يكون ، هناك ، شغل عام . وذهب مندوبا فرنسا الى أن اللجنة لجنة تحقيق ، وأن لا داعي ، بالتالي ، الى أخذ الأصوات في هذه المسألة ولا في غيرها .

ثم سأل نوبار باشا الأعضاء عما رآه كل منهم في المشروع الذي أعطيت إليه نسخة منه في الجلسة الماضية . فأجل مندوب النمسا والمجر رده ريثما يصل زميله الهنركوه من أوروبا . وقال مندوبا الاتحاد الألماني الشمالي انه يجب معرفة ما هي الأدواء المشتكى منها في النظام القضائي القنصلي ، قبل البحث عن الأدوية التي يجب أن تعالج بها . وانبرى المسيو جياكوني فأوضح أن النظام القضائي القنصلي لا يجرى في شئ على المعاهدات الامتيازية والعادات ، ولكنه يوجب عراقيل في سبيل العدالة وانتشار قوى المدنية في القطر المصري ، كما أن نظام المحاكم المصرية يوجب مثلها وأكبر شأنا . وأبان ، بالتالي ، أن الطريقة الوحيدة لإصلاح ذلك هي ما تقترحه الحكومة المصرية من انشاء محاكم في بلادها على النمط الأوروبي ، ومن سن تشريع يتناسب مع التشريع الغربي . ثم تكلم بما يفيد أنه درس المشروع درساً تاماً . واقترح تعديلات جملة معقولة عليه — أخذ فيما بعد بمعظمها — وتلا السنيور جياكوني الكرنل ستانتين ؛ فقرأ ، باسمه واسم زميله ، مذكرة ذهب فيها الى أن نوبار باشا اختار الطريق القويم لإصلاح الخلل الموجود في القضاء بمصر ، سواء أ كان قنصلياً أم أهلياً ؛ وأنهما — مع ابدائهما بضع ملحوظات خاصة بكيفية انتخاب القضاة الغربيين في المحاكم الإصلاحية المتوى انشاؤها ، وموضوع الرئاسة ، وعلنية الدفاع فيها ، والحماية أمامها — يريان من واجبهما تعضيده في أمر ايجاد الأدوية اللازمة ، حالما يتوسع في شرح مشروعه المجل . ثم قام المندوب الروسي ، ومع اعترافه بصوابية ابدال النظام القضائي القنصلي

المتعدد بنظام قضائي موحد، قال إنه يجب، قبل قبول اقتراحات الحكومة المصرية، البحث في مقدار الضمانات التي تقدمها، وصلاحياتها، فتقرر مدة معينة تستغل فيها المحاكم الجديدة، على سبيل التجربة. أما المندوبان الفرنسيان، فأصرا على وجوب بحث ماهية الأدواء، قبل الافتكار بما يكون الدواء.

وبما أن أغلبية المندوبين أجمعت على أن توحيد القضاء خير من بقائه موزعا، متضاربا، وطلبت من الحكومة المصرية تقديم مشروع مستوف، تام الايضاحات، ومبين الضمانات كلها، ارفضت الجلسة على أن يقدم نوبار باشا تلك الايضاحات في الاجتماع التالي.

وفي يوم السبت ١١ ديسمبر انعقدت الجلسة في دار نوبار وتحت رئاسته، وقد انضم الى اللجنة عضوان جديدان: هما الهرفون فسكوه أندپتلنجن المندوب النمساوي الثاني، وكان مستشارا في مجلس الامبراطورية الأوليكي الأعلى، والمسيو أوبرملر المندوب الروسي الثاني، وكان نائب قنصل روسيا بالاسكندرية. فأفاض نوبار باشا في بيان الأضرار الناجمة عن نظام القضاء القنصلي، والملازمة له ملازمة لا سهيل الى تجريده منها، مهما كانت شخصية القناصل، وشرح مشروع الحكومة شرحا وافيا، وأجاب على ما أبداه المندوبون الايطاليون والبريطانيون من التعديلات.

فأجمعت آراء الكل، ما عدا المندوبين الفرنسيين، على وجوب تقديم لأئحة ترتيب المحاكم المنوية، مفصلة بالتدقيق، لإمكان المناقشة فيها. وأما المندوبان الفرنسيان، فقالا إنه يجب على كل مندوب أن يقتدى بالايطاليين والبريطانيين، ويقدم ملحوظات شخصية على المشروع الأصلي، لتزداد الحكومة المصرية تنورا. فقال نوبار: ان الحكومة المصرية انما تقابل، بكل ارتياح وسرور، كل ما من شأنه

زيادة اطمئنان الغربيين الى المحاكم الجديدة؛ ووعد بتقديم لأئحة ترتيب لها، مفصلة تفصيلا تاما، في الجلسة التالية .

هذه الجلسة عقدت في يوم الأربعاء ١٥ ديسمبر سنة ١٨٦٩، مشكلة كسابقاتها وفي المكان عينه . فقدم المندوبان الفرنسيان تقريرهما فيها، وتلياه . فاذا به يجذ النظام القنصلى القضائى ، ويدفع كل عيب عنه ؛ ويرى أن الأهالى انما استفادوا من وجوده ؛ وأن من لحقهم ضرر منه ، في الحقيقة ، انما هم الأجانب ؛ ولكنه اعترف ، مع ذلك ، بأن توحيد القضاء خير من إبقائه موزعا ؛ وتناول مشروع الحكومة ، فحصره ، وجذ ما رأى تحييده فيه ، وانتقد ما رأى انتقاده ، وعلى الأخص في باب الضمانات المقدمة والمطلوبة . وأهم ماورد فيه وجوب حضور مندوبين خصوصيين ، تعيينهم الدول غير القضاة ، جلسات المحاكم ، لإبداء آرائهم في القضايا المعروضة عليها ؛ وإنشاء محكمة تميز ، فوق محكمة الاستئناف ، تكون تحت رئاسة وزير الحقانية — وبما أن هذه الوزارة لم تكن موجودة ، فان التقرير أشار بإنشائها — وتوحيد القانون في المواد التجارية والمدنية على السواء .

ثم قدم نوبار باشا لأئحة ترتيب المحاكم الجديدة ، التى وعد بها . فأجمعت الآراء على أن تجتثها اللجنة ، مجتمعة ، في الجلسة التالية ، بعد مناقشة دارت على اقتراح قدمه المسيو تريكو ، وعضده فيه زميله الفرنساوى ، مؤذاه تكوين لجنة خاصة لدروس تلك اللأئحة ، وتقديم تقرير عنها .

وفي جلسة ٢١ ديسمبر سنة ١٨٦٩ — وقد انضم الى أعضاء الجلسات السابقة المستر تشرلزهيل معتمد الولايات المتحدة الأمريكية وقنصلها العام بالقطر المصرى ، بناء على تعيينه من قبل دولته — انتقد مندوبا النمسا والمجر كيفية وضع اللأئحة الترتيبية

للمحاكم الإصلاحية ، المقدمة من نوبار باشا ، لأن فيها حشوا أو تقصيرا ، وعرضا
 لائحة من صنع المرفون فسكوه إجمالية ومفيدة . فبعد مناقشة لمعرفة أى اللائحتين
 تعرض للبحث ، وفيما اذا كان يحسن تعيين لجنة لتحضير لائحة ثالثة تجمع بين آراء
 المندوبين كافة ، تناول نوبار باشا بكل بساطة اللائحة التى جهزتها الحكومة المصرية ،
 وقرأ : « هيا ! لتناقش . فليس الأمر كما ترون صعبا ! » فدارت المناقشة ، إذا ،
 على مواد تلك اللائحة . فحذف منها اختصاص المحاكم بالنظر فى القضايا القائمة بين
 أجنبي وأجنبي من جنسيتين مختلفتين ، ولو أن جميع المندوبين أجمعوا على ترغيب
 حكوماتهم فى تقرير اختصاص تلك المحاكم بذلك ؛ وعدلت تسمية المدن التى تنشأ
 فيها ؛ وقرر بعد مناقشة حادة إنشاء محكمة تميز ؛ ولم اتضح أن السير فى المناقشات ،
 على ذلك النمط ، يطيل المباحث ، ويستغرق زمنا طويلا ، اتفقت الآراء على تعيين
 لجنة لترتيب مواد اللائحة ، طبقا لمنطقية تفرع الأفكار من نصوص كل مادة .
 فانتخب كل من حضرات المندوبين فرنسيس ، وفسكوه ، وجياكونى ، وبيتري
 أعضاء لتلك اللجنة ، تحت رئاسة نوبار باشا .

وفى جاسة ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٦٩ ، طرحت اللائحة ، كما عدلتها اللجنة ، على
 بساط البحث أمام اللجنة العامة . فناقش المندوبون موادها فى تلك الجلسة وفى جلسة
 ٢٨ ديسمبر التالية ؛ فاتضح أن كثيرين منهم ، على ما لديهم من المعلومات وبالرغم من
 حسن نياتهم ، كانوا متشبعين تشبعا تاما بمؤثرات مصالح الرعايا الغربيين الوهمية ،
 لا الحقيقة ، وعوامل الرغبة فى المحافظة على الامتيازات القنصلية ، بصفة أن معظمهم
 أعضاء فى الجسم القنصلى العام . فنتج عن ذلك أن المباحث جرت فى طريق وعمر ،
 شائك ، وأن مهمة نوبار باشا ظهرت مخوفة بمثبطات أكثر وأكبر مما كان يتوقع .

ولكنه تجلد وتقوى ؛ ونمت عزيمته على قدر ارتفاع العقبات والصعوبات أمامها ؛ وتدرج بحكمة ولطف وسعة صدر ، حيث كانت هذه الصفات واجبة ؛ وبروح منكثة انتقادية ، حيث كان يستحب دحض المزاعم بملحة أكثر منه ببرهان وحجة ؛ وأظهر من ثقتي الذهن وحضوره ما كان لا بد له معه من التغلب على كل مقاومة .
وأشد ما دارت المناقشة فيه كان :

(أولاً) على مسألة إنشاء محكمه تمييز، فوق المحكمتين الابتدائية والاستئنافية . فقرر إنشاءها مبدئياً ، على أن يعين قانون المرافعات ، فيما بعد ، دائرة اختصاصاتها .
(ثانياً) على مسألة الرئاسة في المحاكم العتيدة ، وهل تكون لمصرى أم لأجني . فقرر ، في النهاية ، رأى المسيو چياكونى : بأن تكون لمصرى ، على أن لا يرأس سوى الدوائر التى يقاضى أمامها الأهالى بعضهم بعضاً ، واجتماعات المحكمه العموميه ، وفى الرسميات ؛ وأن تكون لأجني ، فيما عدا ذلك ، على أن يدعى الرئيس الأجني وكيلًا ، لا رئيسًا . وحفظ نوبار باشا للصريين الحق فى الرئاسة ، مطلقاً ، حالما يوجد بينهم من يكون لما كفوا .

(ثالثاً) على مسألة كيفية اختيار القضاة الأجانب وتعيينهم : هل يكون ذلك من حقوق الحكومة المصرية ، أم من حقوق الحكومات الأجنبية ؛ وهل تضمن للقضاة المعينين مراكزهم فى بلادهم يعودون إليها اذا غادروا خدمة الحكومة المصرية ، أم لا . فقرر بأن الاختيار والتعيين يكونان للحكومة المصرية ، على أن لا تستدعى إلا من توافق حكومته على تعيينه ، بعد أن تطلب من وزارة الحقانية ، فى كل دولة ، بياناً بأسماء القضاة المشهورين باللباقة والكفاءة ؛ وأن الحكومة المصرية لا تدخل ، مطلقاً ، فى أمر ضمانه حفظ مراكز المعينين لهم فى بلادهم .

(رابعا) على مسألة تحويل الحق للأفراد في التماس محاكمة أى قاض من القضاة الأجانب ؛ وهل تكون محاكمته بمعرفة أعضاء أعلى محكمة مختلطة ، أم بواسطة محلفين ينتخبون من أفراد الجاليات ، حفظا لثقتها في القضاء الجديد . فقوض نوبار الرأى في ذلك للندويين ، لعدم وجود مصلحة للحكومة المصرية في الشأن مطلقا . ولكنه قال : إن السنيور چاكوفى ، صاحب الاقتراح ، يبالغ في الأهمية التى يعلقها على قلق الجاليات واضطرابها المحتملين ؛ لأن ذينك القلق والاضطراب ناجمان ، في الحقيقة ، عن جهل الجاليات ماهية المباحث الدائرة . وأثبت كلامه بأن ما قتررت به اللجنة ، منذ البداية ، من عدم اختلاطها بالخارج وجعل مداولاتها وأبحاثها أمرا سريا ، اتقاء لكل تشويش أذى ، بعكس المقصود ، الى اضطراب حبل الطمأنينة في صدور تلك الجاليات الغربية ، وإقدامها على ضروب من الحسد والتخمين جعلت كل من يقابله من ذوى الخوف على مصالحهم يبدى له اعتبارا من نوع ما يأتى : « اذا قد عزمت على جعلنا أتراكا ؟ » أو « هكنا قتررت أن تساموا زمام التحكم فينا للأتراك » ؛ وأدت الى اطلاق حقول بعض المندوبين أنفسهم ، كما هو المشاهد من إقبالهم على بث مخاوفهم في الجلسات . على أن ذينك القلق والاضطراب يزولان متى علمت حقيقة المباحث ومراميها ، والنتائج التى تؤدى اليها .

فقرر ، بعد ميل معظم المندوبين الى تحكيم أعضاء أعلى محكمة مختلطة في الطعون التى تقدم ضد القضاة ، أن يحفظ البت نهائيا في الأمر الى نصوص قانون المرافعات المزمع وضعه .

(خامسا) على مسألة تعيين نيابة عمومية ، على ما هى عليه في أوروبا ، لدى المحاكم الجديدة أم عدم تعيينها . فقرر تعيينها ؛ وأن يكون ، مبدئيا ، اختيار رئيسها ورجالها — ومعظمهم من الأوربيين — كاختيار رجال القضاء .

(سادسا) على مسألة اختصاص المحاكم الجديدة ؛ وهل تحكم في القضايا بين
أجانب من جنسيات مختلفة أم لا . فاشتد البحث في ذلك بين السنيور چياكوني ،
القائل باختصاصها ، والمسيو پيتري ، القائل بعدمه . فانضم المسيو تريكو الى زميله ،
وقال بأن القنصليات الفرنسية ترى نفسها مختصة بالنظر في ذات المنازعات القائمة
بين الرعايا التابعين لها على عقارات موجودة في بلاد الدولة العلية ، بما فيها القطر
المصري : فلا ترى أن تختل عن النظر في القضايا الشخصية المرفوعة من أجنبي على
فرنساوى . فسأله الكرنل ستاتن : « بموجب أى قانون ترى نفسها مختصة بذلك ؟ »
فأجاب : « بموجب الأمر العالى الصادر من ملك فرنسا سنة ١٧٧٨ » فقال
نوبار باشا : « لأنه لم يكن ، في ذلك العهد ، من ملك عقارى للأجانب في بلاد
السلطنة العثمانية ؛ بل لم يكن لهم حق اقتناء ملك عقارى فيها على الاطلاق ؛ وأن
(محمد على) الكبير كان أول من منحهم عقارا ، حتى الكائنس ، ليحب اليهم الزواج
الى القطر والاقامة فيه ، لهامه » . فقال السنيور چياكوني : « ما عدا كنيسة القديس
مرقص والقديسة كاترينا ، بالاسكندرية : فانها كانت ، منذ زمن مديد ، ملك
البندقيين ! » فقال نوبار : « إن هذا الاستثناء يؤيد القاعدة ! » ثم أثبت ، بأدلة
قاطعة ، أن تعرض القنصليات للحكم في القضايا العقارية ، تجاوز ، لا حق . فواقفه
على ذلك المندوبان الانجليزيان . وختم نوبار البحث في هذه المسألة برجاء قدمه
الى المندوبين بأن يعلموا دولهم بكيفية دخول ذلك التجاوز في نظام الامتيازات
القنصلية ، وصيرورته بغير حق جزءا منها .

(سابعا) وأخيرا ، على مسألة تنفيذ الأحكام التى تصدرها المحاكم الجديدة . هل
يكفى باخطار القناصل بها ، واحاطتهم علما بيوم التنفيذ وساعته ، بدون أن يكون

لهم حق في المعارضة في التنفيذ ، كما أشار السنيور چيا كوني ، أم يجب أن تشترك في التنفيذ السلطان المحلية والقنصلية ، كما أشار المسيو پيتري ؟ فاحتمد ، هنا ، الجدل بين الأعضاء احتداما عنيقا . وأبدى المندوبان الفرنسيان من الصحافة في الرأي ، والتعنّت ، العجب العجاب ، حتى لقد يخيل للطلع على المناقشة أن يتساءل : « كيف أمكن لعقل رجلين من ذوى النباهة كالمسيو تريكو والمسيو پيتري ، أن لا يفهما الايضاحات والبيانات الجلية المقدمة من نوبار باشا ؟ » وبعد أخذ وردّ طويلين ، أجمعت الآراء على أن رأى السنيور چيا كوني أخرى بالاتباع من رأى المسيو پيتري . وفي جلسة ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٦٩ طرح نوبار باشا على بساط البحث مسألة الاصلاح الجزائى ، وطلب الاهتمام بها ؛ وبين ماهية الضمانات التى ترى الحكومة المصرية أن تقدّمها ، لتسكن القلوب الى إجراء ذلك الاصلاح .

فأجمع رأى المندوبين على أن الحال القضائية بمصر أحوج الى الاصلاح الجزائى منها الى الاصلاح المدنى ، ماعدا المندوبين الفرنسيين ؛ فانهما زعما أن إجراء أى تعديل كان فى النظام القضائى الجزائى يعدّ تعديا على الامتيازات ؛ وأنهما لا يستطيعان ، والحالة هذه ، اقراره ولا المناقشة فيه ، ولو أنهما يحضران المناقشة ، لإبلاغ حكومتها ما يدور فيها .

فشرع فى بحث مواد المشروع الذى جهزه نوبار باشا . وما بدئ فيه إلا وانبرى السليور چيا كوني ، وأثبت بأفصح بيان ، وجوب إجراء الاصلاح الجزائى لنيل غرضين لا بدّ من توخيها فى وضع نظام أى عدالة جزائية كانت وهما : حماية الهيئة الاجتماعية من الآثمين ، بضرب سريع على يد المذنب يكون عبرة لمرتكبي الجرائم ؛ وتقديم الترضية الكافية للجنح عليهم . والنظام القضائى القنصلى خلو منهما ، لأن

التحقيق فيه يعمل كتابة، ويرسل الى المحاكم الجزائية في البلاد الغربية لتحكم فيه ؛ مع أن المجمع عليه في التقنين الأوروبي هو أن التحقيق كتابة أمر لا يجب أن يؤبه به . ولو قامت القنصليات بارسال شهود كل واقعة الى الخارج، لتكلفت نفقة فوق حد الطاقة، كما حدث له في سنة ١٨٦١ ، إذ كان قاضيا إيطاليا بمحكمة الاسكندرية القنصلية وأرسل شهود متهم تسكاني الى أوروبا ، عملا بالنظام التسكاني : فكلفه بمجود إرسالهم ، ماعدا المصاريف الأخرى ، عشرة آلاف فرنك ؛ وكما كان يحدث للقنصلية الانجليزية حينما كانت تحكم اللجنة بمصر أمام محكمة الجزاء بمالطة . فانها كانت تعطى الشاهد أحيانا ثمانين فرنكا في اليوم ، فوق مصاريف سفره في الدرجة الأولى ، ذهابا وإيابا ناهيك بما قد ربح في الأذهان من أن العدالة الخارجية لاضمانة فيها للترضية الكافية ، الواجب تقديمها لمصالح المجنى عليه ؛ وأن اللجنة ، المرسلين ليحاكموا أمامها ، كثيرا ما يعودون وقد برئت ساحتهم ، لعدم توفر أدلة الادانة أمام ذلك القضاء ، مع كثرة توفرها حيث ارتكبوا جنائياتهم . فلا دواء ، والحالة هذه ، لهذا الخلل إلا بإنشاء محاكم جزائية مختلطة منظمة ، كالتى تقترح الحكومة المصرية لإنشاءها ، وبتقرير هيئة محلفين ، يؤخذون من بين وجوه الجاليات الأجنبية وسراتها ، ليساعدوا القضاء في مهمته .

فقال المسيو بيترى : أن لا شئ يرجع الجالية الغربية أكثر مما لوقيل لها إنها ستحاكم أمام محاكم القطر الجزائية ، بدلا من أن تحاكم أمام قنصلياتها . وأعلن الهرفون شرايز أحد المندوبين النمساويين أن ما يخاف منه ، في الحقيقة ، هو أن لا تكون الحكومة المصرية مخلصه في تنفيذ ما قد يعقد من الاتفاقات بينها وبين الحكومات الغربية في هذا الموضوع .

فنهض نوبار باشا، وبدد ذلك الخوف بحجج قاطعة؛ وأظهر أن مصلحة الحكومة المصرية ومصلحة الدول الغربية متفقتان تمام الاتفاق في تنفيذ كل عقد يعقد بين الفريقين في موضوع الإصلاح المرغوب فيه من الفريقين على السواء؛ ودحض مزاعم المسيو بيترى قائلا: ان الحالية الغربية ستحاكم أمام محاكم منظمة على الطريقة الأوروبية، مشكلة معظمها من قضاة ينتخبون في أحضان الهيئة القضائية الغربية، في بلاد الغرب عنها، وأمام محلفين من وجوه رجال الحالية ذاتها، ولو أن الأحكام ستصدر متوجة باسم خديو مصر، لا أمام محاكم محلية محضة.

فأبى المسيو تريكو إلا الاستمرار على التمسك بحرفية الامتيازات، مؤكدا، مع ذلك، أن القناصل لا يرغبون في شئ أكثر من تخليهم عن السلطة القضائية، على شرط أن يعطوا الضمانات الكافية لتسكين ضمائرهم.

فمادت اللجنة، حينئذ، الى بحث مشروع الحكومة المصرية الجزائي ليتم وقوفها على مقدار الضمانات المقدمة فيه وماهيتها. وأهم ما دارت عليه المناقشة كيفية تكوين هيئة المحلفين؛ غير أن الآراء أجمعت، في نهاية الأمر، على ترك شأن تكوينها الى نصوص قانون المرافعات الجزائية، والاكتفاء بوجوب تقرير تلك الهيئة، مؤقنا، بصفة ضمانات للتهمين.

فأكد نوبار باشا أن الحكومة المصرية ستجهز قانون عقوبات وقانون تحقيق جنابات تامين، وستعرضهما على المندوبين: إما ليدرسوهما، وإما ليرسلوهما الى حكوماتهم. فتشبهت المسيو تريكو بأنه لا صفة للمندوبين الفرنسيين لفحص مثل هذين القانونين. فقال نوبار: « لا بأس، فالمندوبون الآخرون لا يرون هذا الرأي ».

وأجمعت الآراء هذه المرة ، بعد أخذها من جديد ، على وجوب وضع تقرير
إجمالى بنتيجة المباحث ، يوقعه المندوبون ، ويرسلونه الى حكوماتهم . ولكن
المندوبين الفرنسيين خالفا لاجماع ، واحتفظا دون غيرهما برأيهما الأصلى .

وفى جلسة ٥ يناير سنة ١٨٧٠ قرأ نوبار باشا مذكرة وضعها الكرنل ستانتن ،
مفادها تأجيل ترتيب المحاكم الجزائية سنة بعد ترتيب المحاكم المدنية ، ليتخذ من سير
هذه مشجعا على إنشاء تلك ، أو مثبطا له .

وكانت قد وقعت فى أيام يناير الأولى حركة ضوضائية بالاسكندرية اضطرب
لها الأمن العام — فقال نوبار بعد فراقه من تلاوة تلك المذكرة : « ان هناك خطرا
فى التأجيل ، وأن الأفضل لإجراء الاصلاحين المدنى والجزائى معا » .

فعارضه المسيو تريكو وقال : « بل الأفضل تأجيل إنشاء المحاكم الجزائية الى أن
تثبت المحاكم المدنية كفاءتها ، وتجعل القلوب ساكنة الى ما تقدمه لها من ضمانات ؛
وان الذنب فى الحوادث الأخيرة على رئيس البوليس » فردّ عليه نوبار باشا بأن البوليس
بوليس القنصليات ، فى الحقيقة ، لا بوليس الحكومة ؛ وأن الذين قاموا بالحركة
الإثمية الأخيرة إنما كانوا أوروبين ؛ أى أن رئيس البوليس لم يكن يستطيع أن
يقبض عليهم ويمجرى التحقيق معهم إلا بتصريح من قناصلهم ؛ وأن إلقاء اللوم ،
والحالة هذه ، على البوليس المصرى أمر لا يتفق مع الانصاف .

فأعاد المسيو جياكونى كرتيه ؛ وأعلن انضمام المندوبين الايطاليين الى رأى الكرنل
ستانتن . اذا لم يؤخذ برأيهما المؤيد لرأى نوبار باشا فى وجوب إجراء الاصلاح الجزائى
حالا . فلم يبق سوى المندوبين الفرنسيين أحد إلا ووافق على ذلك . وارفضت

الجلسة بعد أن نيط بلجنة مؤلفة من السير فرنسيس والسليور جيا كوفى والمسيو بينيتى، تحت رئاسة نوبار باشا، تجهيز مشروع التقرير الواجب وضعه بأعمال اللجنة حتى ذلك العهد .

وفى جلسة ١٧ يناير سنة ١٨٧٠ قرئ مشروع التقرير هذا؛ فوقعه الجميع، ما عدا الدكتور نيرز، وكان مريضاً؛ والمهر فسكوه، وكان قد سافر . ثم قال نوبار باشا : «ان الحكومة المصرية ستجهز قانوناً للرافعات ريثما تأتى تعليقات اللندوين الفرنسيين والنمساويين من لدن دولهم، تصرح لهم بالمناقشة فيه» .

وما لبثت اللجنة أن حررت التقرير، وبيلت فيه ما آل اليه مشروع الاصلاح تقريرها الموافق المقترح من الحكومة المصرية، فيما يتعلق بترتيب المحاكم الجديدة، والقضاء فى الأمور المدنية، والتجارية، بعد تعديله وتحويره، فاذا به ما يأتى :

(أولاً) استبدال الحالة القضائية الفوضوية ذات الجهات الاختصاصية المتعددة بسلطة واحدة تكون مختصة بالفصل فيما بين الأهالى والأجانب على السواء، تسلم مقاليدها الى ثلاث محاكم ابتدائية تنشأ بالاسكندرية ومصر والزقاريق (أو الاسماعيليه) ومحكمة استئنافية عليا تجلس بالاسكندرية، ومحكمة تميز فوقها، تشكل مثلها .

(ثانياً) جعل أغلبية القضاة فيها كلها من أرباب القضاء والقانون الغربيين، تدفع الحكومة المصرية لهم مرتباتهم، ولا تملك حق عزلهم أو تأديبهم، بل يفوض ذلك الى الهيئة التى سيخولها هذا الحق القانون النظامى الأساسى المزمع وضعه .

(ثالثاً) تخويل هذه المحاكم حق الاختصاص بالنظر فى جميع القضايا التجارية والمدنية، والقضايا العينية العقارية، والقضايا الشخصية عينا إلا ما كان منها قائماً

بين أجنيين من جلسية واحدة، وفي جميع المنازعات، الناجمة عن الرهون التي تسجل في مصلحة أجنبي على الأعيان الثابتة، أيا كان مالكوها وواضعو اليد عليها، حتى لو كانت وقفا .

(رابعاً) أن يكون أعضاء كل محكمة ابتدائية خمسة : ثلاثة أجنب ووطنيان؛ وأعضاء المحكمة الاستئنافية العليا سبعة : أربعة أجنب وثلاثة وطنيون .

(خامساً) أن يكون الحق للدول الموقعة على مشروع الإصلاح القضائي هذا، بعد مرور خمس سنوات على تحقيقه، أن تعدله بالاتفاق مع الحكومة المصرية، إذا رأت موجبا لتعديله، أو تلغيه، وتقرر العود الى الحال السابقة، اذا اتضح لها أصوية ذلك .

وقررت اللجنة، فيما يختص بالإصلاح الجزائي، ما يأتي :

(أولاً) أن تحكم المحاكم الجديدة في قضايا المخالفات البسيطة، أو تنتدب قاضيا منها للمحك فيها، على أن يكون هذا القاضي أجنبيا، اذا كان المخالف أجنبيا؛ وأن تستأنف الأحكام متى قضت بحبس .

(ثانياً) أن وحدة القضاء في باب الجنايات والجنح أمر ضروري لتأمين عموم المصالح، مهما اختلفت جنسيات أصحابها، على أن يسبقها بحث دقيق في الضمانات الناجمة عن تشريع تام يشمل القانون الجزائي وقانون تحقيق الجنايات .

(ثالثاً) أن يجرى الإصلاح القضائي في الأمور المدنية والإصلاح القضائي في الأمور الجزائية معا؛ وإلا فتنشأ المحاكم الجزائية بعد مرور سنة على تأسيس المحاكم المدنية التجارية وعملها، وظهور صلاحيتها للجميع، ظهورا لا ريب فيه .

ثم أسرع كل من المندوبين وأرسل نسخة من هذا التقرير الى دولته ؛ واستعد نوبار باشا للسفر الى الأستانة لينال المصادقة على المشروع من الباب العالي .

لجنة ياريس
لفحص المشروع

وما لبث أن ورد على الخديو تلغراف من باريس يفيد تشكيل لجنة هناك، تحت رئاسة وزير الخارجية - وأن المسيودي لسبس، المعروف بميله الكلي الى تعضيد الاصلاح المبتنى، عضو فيها - للنظر فيما اذا كان يصح التسليم بالمبادئ التي ارتكبت عليها لجنة القاهرة لاعتبار الاصلاح واجبا أم لا .

موافقة انجلترا

وورد بعد ذلك بأسبوع على الكرنل ستاتن نبأ من الحكومة البريطانية يفيد أن هذه الحكومة رأت، بعد الفحص، وجوب إجراء إصلاح لتوحيد القضاء بمصر، ولكنها لا تستطيع قبول ما قرره لجنة القاهرة، كليا أو جزئيا، إلا بعد الاطلاع على القوانين الموعود بوضعها، وقبولها .

تشكيل لجنة
إيطالية بفلورنسا

فبلغ ستاتن ذلك بكتاب الى نوبار باشا؛ وأعلم هذا الوزير الخديو؛ فقابل (اسماعيل) المعتمد الايطالى فى القطر؛ وأح عليه فى إبلاغ ذلك الى الحكومة الايطالية؛ وطلب استصدار قرار منها شبيه بقرار الحكومة البريطانية . فصعد دى مرتينو بالطلب؛ وأجابت الحكومة الايطالية طبق المرام؛ ثم شكلت، هى أيضا، لجنة لدرس المسائل المقدمة اليها من لجنة القاهرة .

وحوالى العشرين من شهر مارس سنة ١٨٧٠ وصل نوبار باشا الى الأستانة؛ وقابل على باشا مرتين متواليتين . فقال له الصدر الأعظم ان الباب العالى لا يرى اعتراضا على موضوع الاصلاح؛ وأنه مستعد لمساعدة جهوده، بحيث يضمن نجاحها؛ على أنه يرى، ضمانا لحقوق السلطان السيادية، أن تصدر ارادة «سلطانية»

أولا ، تمنح الحكومة المصرية اختصاصات ومزايا جديدة خاصة بالغرض الذي تسعى إليه ، تخولها حق مغالبة الدول في شأنه .

ولكنه عاد بعد ذلك ورفض المشروع برقته رفضا باتا ، وأعلن نوبار بعدم رضا
الباب العالي به مطلقا .

فوقع هذا الرفض موقع الاستغراب من عموم سفراء الدول بالأستانة . فاستفسروا ؛
ف قيل لهم إن البالى العالى يعترض : (أولا) على أن يكون القضاة الأجانب فى المحاكم
المبتغاة أكثر عددا من القضاة الوطنيين ؛ (ثانيا) على اختصاص تلك المحاكم بالنظر
فى القضايا التى قد يكون للإدارة المصرية فيها دخل ؛ (ثالثا) على اختصاصها ، أيضا ،
بالنظر فى القضايا المرفوعة بشأن أحيان ثابتة ؛ وأن الباب العالى انما ينظر الى المشروع
برمته ، من الوجهة السياسية ، فلا يرى أن يكون لمصر مركز استثنائى فيما يتعلق بالنظام
القضائى : فإما أن يتناول الإصلاح السلطنة كلها ، وإلا فإنه لن يتناول إقليما منها
دون غيره .

فأسف السفراء لذلك . ولكن نوبار باشا ، الخبير بأحوال الأستانة ، أظهر لهم
أنه لا ييأس مطلقا من نيل مبتغاه ، بالرغم من نزاهة على باشا الشاذة ، ومن معاداته
الشخصية للخديو .

فى الوقت نفسه ، وكأن الأقدار أرادت أن تهوّن على الحكومة المصرية وقع
الرفض العثمانى ، ورد عليها من حكومات روسيا وبروسيا والولايات المتحدة ما يفيد
قبول هذه الدول الإصلاح القضائى مبدئيا ؛ ولو أنها أبدت تحفظا فيما يختص
بالضمانات المقترحة وقبول باقى الدول ذات الشأن بها .

موافقة
روسيا وبروسيا
والولايات المتحدة
على الإصلاح
القضائى

وكانت حركة الأفكار في الجاليات الغربية بالقطر قد قامت على قدم وساق . فاجتمع لدى المسيو موشكور ، نائب الأمة الفرنسية بالاسكندرية ، وجوه الفرنسيين القاطنين الوادى الحبيب ، وتداولوا في الواجب عمله . فأجمع رأى أغليتهم على استحسان المشروع الاصلاحى ، عامة ، بعد إدخال بعض تعديلات عليه . ولكن فئة منهم ذهبت الى عكس ذلك ؛ وما علم أعضاؤها بتكوين اللجنة بباريس لمراجعة أعمال لجنة القاهرة وقراراتها ، وتمحيص غشها من سمينها ، إلا وأرسلوا الى رئيسها الرسالة التالية : « نحن الفرنسيين نرانا مضطرين الى التأكيد أن هذا الاصلاح المزعوم سوف يكون خرابا لنا ! » .

مدول الباب العالى
من الرضى

وكان نوبار فى تلك الأثناء قد سعى وهو عالم أن سعيه ليرتجى . فأوقفه على باشا على الشروط والتعديلات التى يرى الباب العالى وجوب إدخالها على المشروع ، ليحوز قبوله . فما زال الوزير المصرى رجال الديوان حتى حملهم على الاعتقاد بأن الاصلاح القضائى الراغبة الحكومة المصرية فى إدخاله إنما هو شأن من شؤون القطر المصرى الادارية المحض ؛ ومع أنه سلم ، مبدئيا ، بتعديل الأوجه الثلاثة المعترض من الباب العالى عليها التعديل المطلوب من رجال الأستانة ، وقبل أن يعتبر تعيين القضاة الأجانب شيئا مؤقتا ، فقط ، ريثما يتسنى وجود قضاة أهليين من ذوى الكفاءة المعترف بها ؛ وأن يعدل رأى رجال لجنة القاهرة ألا يختص غير المحاكم الجديدة بالنظر فى التجاوزات التى قد تقع من قضاتها وهم مباشرين شؤون وظائفهم ، عاد بكيفية حكيمة ، ونال مصادقة الديوان العثمانى على مشروع موفق بين مطالبه وما ذهبت اليه مطالب رجال الهيئة السياسية الغربية فى الأستانة عينها ، وحاول جميع الاشتراطات التى وضعتها لجنة القاهرة ؛ ثم تمكن بدهائه وحذقه من جعل الصدر

الأعظم عينه يسلم نسخة من ذلك المشروع الى كل فرد من أفراد تلك الهيئة ، لكي يرفعه الى دولته ؛ وسافر الى العواصم الأوروبية لينال مصادقتها أيضا عليه .

وكان قد سبقه اليها منشور أرسله على باشا الى سفراء الدولة العلية في تلك العواصم أوضح لهم فيه مصادقة الباب العالي على المشروع القضائي المصري ، بشرط أن لا تكون المحاكم الجديدة مختصة بنظر القضايا التي تنجم بين الأهالي وبعضهم ؛ ولا بالحكم على الموظفين فيما قد يصدر عنهم من تجاوزات لحدود وظائفهم . وطلب الى أولئك السفراء تعضيد نوبار باشا في مساعيه .

وحوالى منتصف شهر مايو سنة ١٨٧٠ كانت اللجنة الفرنسية — بعد سلسلة مفاوضات دارت بين نوبار باشا وبين المسيو دو فرجييه رئيسها ، والمسيو إميل أليفييه رئيس الوزارة الفرنسية ، القائم بشؤون وزارة الخارجية مقام وزيرها المتغيب — قد فرغت من أعمالها بباريس ، ووضعت مشروعا من عندياتها أبلغته الحكومة الفرنسية الحكومات الغربية الأخرى لتوقفها على آرائها في الموضوع .

نتيجة
أبحاث اللجنة
الفرنسية

وأهم ما جاء فيه : جعل عدد قضاة محاكم أول درجة سبعة ، منهم أربعة أجنب ؛ وعدد مستشارى محكمة الاستئناف أحد عشر ، منهم سبعة أجنب ؛ وضم محلفين وطنيين ، ومحلفين أجنيين من التجار الى القضاة المشكلة منهم الجلسات التجارية ، وأن يكون لهم صوت فى المداولات ؛ ووجوب مخابرة الحكومة المصرية الحكومات الغربية فى كل تعديل يراد إدخاله فيما بعد على القوانين التى سيتفق عليها ؛ وتأجيل العمل بالاصلاح الجزائى مؤقتا ؛ والموافقة فيما عدا ذلك على ما أقرته لجنة القاهرة . فوافقت عليه بأكثرية حكومتنا بطرسبرج وفيينا ؛ ورأت حكومة برلين ، بعد مقارنته بالمشروع المصرى الذى عدلته لجنة القاهرة الدولية ، أن محكمة التمييز أصبحت خير

مرغوب فيها ، مذ جعل عدد قضاة أول درجة خمسة وعدد قضاة الاستئناف ثمانية فى كل جلسة ، لوجود الضمانة الكافية للتقاضين فى عدد القضاة هذا الكبير؛ وقالت إنها تفضل أن يكون عدد مستشارى جلسات محكمة الاستئناف فرديا عنه زوجيا ، اجتنابا لكل عرقلة فى التصويت .

وأما حكومة إيطاليا فأحالت المشروع الفرنساوى إلى لجنتها المشكلة تحت رئاسة الكافالير ديزمبروا ، والتي كان أحد أعضائها السنيور چيا كوني .

فرأى (اسماعيل) أن الوقت بات مناسباً للاتفاق مع الدول على تعيين لجنة دولية يكون رأيها تنفيذياً ، تمحص المشروع الواجب تنفيذه ، مستخلصة إياه من المشاريع الثلاثة الموضوعة على بساط البحث ، وهى : "المصرى" الذى عدلته لجنة القاهرة و "العثمانى" ، و "الفرنساوى" — وكيفية جعله إلزامياً للجميع . ومنح نوبار باشا ، لتحقيق هذا الغرض ، سلطة مطلقة . ولكن الدول المختلفة رأت ، قبل موافقة الخديو على ما يروم ، وجوب اطلاعها على التشريع الذى ستحكم المحاكم الجديدة بمقتضاه ؛ وطلبت نشر القوانين التى وعد بها ، أى القانون المدنى ، والقانون التجارى ، وقانون المرافعات المدنية والتجارية ، قبل الإقدام على أى إجراء يكون ؛ وترك جانباً ، مؤقتاً ، قانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات ، لاتفاقها على تأجيل الاصلاح الجزائى الى حين .

ورأت الحكومة الايطالية فوق ذلك ، وأخذت بإشارة لجنتها ، وجوب اتفاق الحكومة الخديوية مبدئياً مع الدول على تحديد عدد القضاة ، ودرجاتهم ، وعدد الموظفين الذين سوف تطلبهم من كل واحدة منها ، وذلك حسماً لمنافسات قد نلجم عن اتخاذ

قواعد أساسا لذلك التحديد ، غير الثلاث الآتية ، وهى : أهمية الدول سياسيا ؛ عدد أعضاء جالية كل منها ؛ عدد قضايا كل جالية .

غير أن الخديو ، لما عرض عليه السيوردى مرتينو ، قنصل إيطاليا العام بالقطر المصرى ، رغائب دولته ، رأى تعديل القاعدة الأولى ، واتخاذ قلة أهمية الدول السياسية بدلا من أهميتها المطلقة أساسا لتحديد عدد القضاة ، وذلك توصلا الى ملائمة كل نزاع على النفوذ قد يقع فى خلد الدول الكبرى الإقدام عليه ، بواسطة تفوق عدد قضاة إحداها على عدد قضاة غيرها . ورأى ترك أمر تحديد عدد الموظفين من كل دولة وتعيينهم الى هيئات المحاكم عينها ، بدون تدخل أية دولة فيه .

وفى أوائل شهر يولييه سنة ١٨٧٠ تم طبع القوانين المصرية المختلطة . فوزعها نوبار باشا على الدول المختلفة ، حالا ، لإجابة لرغبتها . فقرر اللورد جرانفل ، وزير الخارجية الإنجليزية ، الى المريكزدي لاقاليت ، سفير فرنسا فى لندن ، فى ٢٢ يولييه سنة ١٨٧٠ ، أنه : بعد اطلاعه عليها ، يوافق تمام الموافقة على إنشاء الهيئة القضائية الجديدة المرغوب فيها بمصر ، وعلى شكلها المبين فى المشروع الفرنساوى ، ودائرة الاختصاص المعينة لها ؛ وأنه كلف سفراء بريطانيا العظمى لدى الدول المختلفة ، وبالأستانة ومصر ، بتسليم تلك الحكومات نسخة من كتابه اليه ، لإعلامها باتفاق إنجلترا وفرنسا على الأمر ، لكن يسعى الخديو ، حالا ، الى إحراز قبول السلطان بالإصلاح القضائى كما قرر بالمشروع الباريسى ؛ ويعلم السلطان قبوله الى الدول . فتقدم الحكومة المصرية على اتخاذ التدابير والاجراءات اللازمة لتكوين تلك المحاكم وإنشائها .

طبع القوانين
المختلطة وتوزعها

الحرب السبعية
توقف المخاطر

ولكن الحرب كانت قد نشبت بين فرنسا وألمانيا، وأصبح الزمن غير مناسب للمفاوضات. فعدل الخديو عنها، مؤقتاً، وأخذ يفكر في اصلاح آخر يقوم مقام الاصلاح القضائي ولو جزئياً .

فوقع في خلده انشاء بلدية بالاسكندرية، ينحّول لها حق النظر المطلق، قضائياً، في جميع أمور التنظيم والايجارات في الثغر، مع توسيع دائرة محاكم التجارة، وجعلها مختصة بالنظر في أمور لا تكون تجارية بكل معنى الكلمة. وأقدم يحس نبض القناصل في ذلك . فوافقهم بعضهم؛ وأبى البعض الآخر، ومن ضمنهم معتمد إيطاليا، إلا أن يكون كل اصلاح قضائي يجري في البلاد شاملاً عاماً، لا جزئياً خاصاً .

فحوالى أواخر شهر ديسمبر سنة ١٨٧٠ — وكان فوز ألمانيا على فرنسا بكيفية نهائية ساحقة بات أمراً مؤكداً، وزول فرنسا على الشروط الألمانية أمراً لا يحتمل ريباً مطلقاً — رأى نوبار أن الوقت قد حان مرة ثانية لاعادة المفاوضات في الاصلاح القضائي الى مجاريها السابقة، لاسيما ازاء كثرة تردد الاشاعات عن قرب اجتماع أوروبا في مؤتمر عام قد يتناول بحث مسائل شرقية أخرى .

فأرسل في ٢ يناير سنة ١٨٧١ كتاباً في شكل مذكرة، الى عموم معتمدى الدول في القطر، يطلب فيه مصادقة حكوماتهم على القوانين المصرية المختلطة التى عرضت نسختها على كل واحدة منها؛ وأن تكون تلك المصادقة إما مباشرة، وإما بواسطة معتمدى الدول مجتمعين بهيئة لجنة خاصة، أو بواسطة مندوبين تتدبهم الدول لذلك الغرض . وأرسل نسخاً من ذلك الكتاب الى وزارات الخارجية كلها .

فأسرعت بروسيا، وأجابت أنها تصادق على القوانين المذكورة، وتصرح لمعتمدها في القطر المصرى بالعود الى تناول مباحث لجنة القاهرة الأولى؛ ولكن إيطاليا ابت

عود الى المخاطر

أن تبدى رأيها النهائى ، قبل أن تفرغ لبحثها من فحص المشروع والتشريع المسنون له ؛ وأبت إلا الوقوف ، مقدما ، على الشكل الذى سوف يتخذه تنفيذ التعهدات المتبادلة ، أى على كيفية تشكيل المحاكم العتيدة .

فرأى نوبار باشا أن يرد على هذا الإباء ردا طويلا ، أثبت فيه أنه لم يكن فى وسع الحكومة المصرية أن تعبر عن فكرها فى هذا الشأن بأحسن مما عبرت عنه إذ قالت انها ستختار قضاة أوروبين ، وتستشير فى تعيينهم بكيفية شبه رسمية حكوماتهم المختلفة لتحيط اختياراتها بأكثر مما يمكن من الضمانات ؛ وإن القواعد التى تريد الحكومة الايطالية أن تتخذ أساسا لتحديد عدد القضاة ودرجاتهم لقواعد لا يصح العمل بمقتضاها : (أولا) لأنه من شأنها جعل المحاكم العتيدة دولية أكثر منها مصرية ؛ و(ثانيا) لأنها ستثير ، حتما ، منافسات دولية ، ترى مصر أنها فى غنى عنها ؛ وأن الحكومة المصرية فكرت ، لاجتناب تلك المنافسات ، فى تشكيل محاكم أول درجة من قضاة يؤخذون من سويسرا والبلجيك وهولندا ، وتشكيل محكمة الاستئناف من مستشارين يؤخذون من الدول العظمى ؛ لأن معاملة هذه الدول على قاعدة المساواة أمر ممكن ، فى هذه المحكمة العليا ، بسبب كثرة عدد أعضائها .

فأقرت ايطاليا هذا المبدأ ، ولو أنها لم توافق على أن يكون عدد مستشارى الاستئناف الغربيين سبعة فقط ؛ وأطلعت الحكومة المصرية على التقرير الذى وضعت له لبحثها فى فلورنسا . فاذا به تقرير ضاف واف ، تناول كل دقائق المشروع وتعديلاته ، وما اقترح له ، والمشروعين العثمانى والفرنساوى ؛ وعحص ذلك جميعه تمحيصا مستوفيا ؛ واستنتج نتائج ، واستنبط آراء أقر معظمها فيما بعد ، لوجودها قرينة الصواب ، وبنيت

الحكمة والتبصر . فأمرت الحكومة المصرية بترجمته الى الفرنسية ، لتستفيد ويستفاد مما جاء فيه .

مراوثة
الباب العالى

غير أن الباب العالى كان قد أظهر استياء لا مزيد عليه من عرض القوانين المصرية على الدول لنيل تصديقها عليها ، لاعتباره ذلك افتياتا على حقوق الدولة : (أولا) لأن العرض يقتضى أن القوانين جديدة ، وغير قوانين باقى السلطنة ، ولا حق فى وضع قوانين جديدة إلا للسلطة صاحبة السيادة العليا ؛ و(ثانيا) لأن العرض يقتضى ان موافقة الدول الأجنبية عليها تكفى لى تجرى تلك القوانين فى القطر المصرى ، مع أنه لا حق لمصر فى اجراء قوانين تكون غريبة عن قوانين الدولة العلية ؛ فأرسل بهذا المعنى كتابا كله خيلاء الى الحكومة المصرية ، أنذرها فيه بأن أمر " الاصلاح " إنما هو من الشؤون السلطانية لا من الشؤون الداخلية المصرية ؛ وأنه يرى بناء على ذلك أن لتنكب الحكومة الخديوية عنه ، وتتركه لحكمة الباب العالى ، ليجرى ما يراه فيه .

ولكى تكون معاكسته للشروع مكسوة الظواهر برداء يخضع له الصواب ، أعلن الدول أنه مشتغل ، هو نفسه ، فى وضع قانون قضائى لعموم السلطنة ، وأنه سيفرغ من وضعه فى ظرف ستة شهور ، فما على مصر ، والحالة هذه ، إلا انتظار صدور العمل به أسوة بباقي الممالك الشاهانية .

فأرسل الخديو فى بادئ الأمر مصطفى رياض باشا وزير حقانيته الى الأستانة لازالة سوء الفهم الواقع ؛ وأعلم الحكومة الايطالية بالمعارضة المبداء من قبل الديوان العثمانى ، لتعمل على رفعها .

ولكنه اتفق أن على باشا، الصدر الأعظم، مرض في الأثناء، المرض الذي قضى فيه نحيبه. فلم تمش المخابرات إلا بطيئة. وبدأ من إنجلترا عينها ما جعل الملا المصري يوجس خيفة على مشروعه القضائي.

فتوالت الأشهر بدون جدوى؛ واجتهد الباب العالي، لا سيما بعد موت على باشا، في حمل الحكومة المصرية على طرح مشروعاتها في زاوية الإهمال؛ محتجا، من جهة، على ما ألزم الخديو به نفسه للدول من عدم إدخال أى تغيير على القوانين المختلطة مدة خمس سنوات؛ وخوف (اسماعيل)، من جهة أخرى، بما قد ينجم — على زعمه — عن المشروع من نتائج وخيمة على الأهالي والحكومة وعلى حقوق مصر واستقلالها. وتمسك — تبريرا لسلوكه — بما آلت اليه الحكومات الأجنبية، إلا الإيطالية، من الجلود إزاء المشروع، حتى أن فرنسا عينها، لا تشغلها بمداواة جروحها ورتق نحروقها عن الاهتمام اهتماما زائدا بالشؤون الخارجية، امتنعت من إرسال تعليمات بخصوصه الى سفيرها في الأستانة.

ولكن همة (اسماعيل) لم يثبطها قيام تلك العراقيل في سبيل إصلاحه المرغوب؛ ولو أن المقربين اليه، حتى الحكومة الإيطالية صديقتة الحميمة، أوشكوا أن يخافوا على عزيمته الملل والتعب، ويحشوا لإقلاعه عن رأيه. وإنما كان السبب في تجلده وعدم خور همته ما كان قد وطن النفس عليه توطينا صادقا من القضاء على قيد الامتيازات الأجنبية التي كانت — في عرفه — أشد ما يثقل عاتق الحكومة المصرية وأشد ما يقعد بمصر عن بلوغها استقلالها.

فرد في ١٣ يونيو سنة ١٨٧٢ على الصدر الأعظم ردا بليغا ذكر فيه: «ان الباب العالي عينه كان قد وافق على جعل حد سير المحاكم الجديدة خمس سنوات؛ وقال

لأنه لم يفتأ معترفاً بأن سن القوانين حق مقدس من حقوق السلطنة المطلقة، الخاصة بها دون سواها، وأنه لذلك لم يقع في خلده أبداً أن يسن قوانين، وأن القوانين المختلطة التي ستطبقها المحاكم الجديدة إنما هي، في الحقيقة، القوانين السارية بالقطر المصري في كل آن؛ أي أنها، إذا، قوانين السلطنة عينها. ثم ذكر الباب العالى بأن المشروع تحت التداول والأخذ والرد منذ أكثر من خمس سنوات باطلاع الديوان السلطاني وموافقته؛ وذكره بكل ما حصل في الشأن؛ وأن الآراء كلها أجمعت على أن القضاء، كما هو بالقطر المصري، ليس بقضاء؛ وأنه مادام لا يوجد في قطر من الأقطار قضاء منظم، تصدر الأحكام عنه للجميع، بكيفية واحدة على السواء، فالتقدم والرقى والاتجار والمدنية تبيت كلها أمورا متعذرة، ان لم تصبح في دائرة الحال؛ وأنه لا يرى، إذا، كيف يمكن أن تنجم عن تنظيم القضاء في بلاده النتائج الوخيمة التي يخوفه منها الباب العالى؛ وأن ثواب الدول الذين تباحثوا في المشروع، في كل لجنة شكلت لذلك الغرض، أبدوا من شعائر الاحترام لاستقلال القطر، والحقوق التي يعتبرها الجميع مقدسة، ما حمل الباب العالى عينه على إقرار المشروع، بعد إدخال بعض تعديلات طيه؛ وأنه لم يعد يبقى لنفاذه إلا رغبة الدول في الاطلاع على القوانين التي سوف تطبقها المحاكم العتيقة؛ وأنه لو كان في إبداء هذه الرغبة ما يجور على استقلال الحكومة وحقوقها، أو ما يفيد تداخلها في شؤون تشريع القطر، لما أبدت ولما قبلت؛ وأن نتيجة كل ما تقدم أن تنفيذ المشروع إنما يقصده به في الحقيقة حصول الأهالي والكل، سواء بسواء، على حقوقهم الضائعة؛ وحصول الحكومة المصرية على الطمأنينة والحماية اللازمين لها.»

سفر (إسماعيل)
الى الأستانة

ولعلمه أن وجوده بشخصه ، في الأستانة ، يفعل ما لا يفعل خير الأدلة والبراهين في قضاء لبانتة ، أكثر من كل مكاتبة مهما كانت فصيحة ، عزم على السفر الى الأستانة ؛ وسافر اليها في أواخر شهر يونيه عينه ، مصطحبا وزيره الحكيم نوبار باشا . فاستغتمت إيطاليا فرصة وجوده في تلك العاصمة ، وفاتحت خارجيات الدول الكبرى في أمر تعضيد مساعيه لدى الباب العالي ، بواسطة سفرائها بالأستانة ؛ والعمل ، في الوقت ذاته ، على منع كل تأثير على الخديو من شأنه دفعه الى المطالبة بتطبيق النظام القضائي الذي تطبقه الدولة العلية في ممالكها ، ببلاده .

فأجابت النمسا وفرنسا وألمانيا إيطاليا الى طلبها ؛ وكلفت كل منها سفيرها لدى الحكومة العثمانية بالعمل على اقناع الباب العالي بوجوب المصادقة على مشروع الاصلاح القضائي بمصر . أما الحكومة الروسية فامتنعت ، في بادئ الأمر ، لقلة مصالحها في القطر . وأما إنجلترا فقالت : « ان الظروف في تركيا ، لا سيما بعد حرب القرم ، لم تعد ، كما كانت في الماضي ، موجبة لتدخل الدول كثيرا في شؤونها الداخلية ؛ وأنه يحسن ، والحالة هذه ، بالدول الانتظار ريثما تفرغ الأستانة من وضع القوانين التي وعدت بانجازها في ستة أشهر ، والاتفات فقط الى أن لا تدخل فيها ما يكون مغيرا أو مبطلا للمصالح الأجنبية المعمول بها » .

نزول تركيا
عن إصرارها

فأدى سعى الخديو ، من جهة ، السعى السابق لنا ذكره في غير هذا الفصل ، ومساعي سفراء الدول الأربع المشتركة ، من جهة أخرى ، الى نزول تركيا عن إصرارها ؛ وقبولها تطبيق القوانين المطروحة أمام الدول لتتصدق عليها ، تطبيقا مؤقتا ، في القطر ؛ ورضاهها التام عن النظام القضائي العتيقة إقامته ^(١) .

(١) أنظر : الكتاب المرسل من الصدارة العظمى الى الخديو في ١٣ جمادى الأولى سنة ١٢٨٩

فرأى (اسماعيل) أن يطرق الحديد وهو يخين . فشرع يفاوض الدول برغبته في أن يبت — وهو مقيم بالأستانة — في المسائل المختصة بالمشروع ، والتي لا تزال على بساط المناقشة . فتروّد الدول سفراءها هناك بالتعليقات والسلطة اللازمة لذلك . لأنه وإن يكن اهتمام الباب العالي بتلك المسائل بات سطحيا ، إلا أن المناقشة فيها بالأستانة عينا ، وهو فيها ، ذات فائدة كبرى ، لتمكين المتخابرين من الحصول بسهولة على موافقة الديوان ، فيما لو نجحت مسألة يحتاج فيها إلى إحراز تلك الموافقة ؛ وأنه إذا رأت الدول أن الأمر يقتضى اشتراك متخصصين فيه فلتسرع بإرسالهم إلى الأستانة ، لأنه لم يعد في استطاعته المكث فيها إلا قليلا ؛ ولفت نظرها ، في الوقت ذاته ، بمذكرة أرسلها لكل منها وزيره الحكيم نوبار ، إلى أن أهم ما يجب اتفاقها عليه إنما هو الإصلاح القضائي الجزائي ، الذي قد يترأى لبعضها تأجيله إلى أجل غير مسمى ، وإلى أهم ما تراه الحكومة المصرية في ذلك الإصلاح ، أى اتفاق الدول على جعل المحاكم الجديدة مختصة بالحكم جزائيا في كل ما كان مخلا بنظامها وتنفيذ أحكامها ، أو حاطا من كرامتها ؛ وفي كل ما يقع مغايرا للقانون من قضائيات وموظفيا .

فما كان من الجنرال أجنا تينف ، السفير الروسي في الأستانة ، إلا أنه استدعى السفراء لديه ، بصفته أقدمهم عهدا ، لمطالبة أفكارهم في المشروع المرغوب فيه . فاجتمعوا في ٦ أغسطس سنة ١٨٧٢ ؛ وشرح لهم نوبار باشا — وكان قد استدعى إلى ذلك الاجتماع أيضا — كل سوابق المسألة . وبعد مفاوضة تناولت أمر ردّ القضاة والمترجمين والترجمات ؛ وأمر حلول ترجمة القنصليات محل مترجمي المحاكم في القضايا التي يطلب ذوو الشأن فيها ذلك ؛ وأمر ترك تعيين رؤساء الجلسات لجمعية القضاة العمومية ؛ وأمر حضور مندوبين خصوصيين من لدن الدول سير

المحاكمات الجزائية — وقد عارض (اسماعيل) فيما بعد فيه معارضة شديدة وأبى قبوله إباء كلياً ، لئلا يقود الى تجاوزات من نوع المشتكى منها في نظام القضاء القنصل — وأمر تخلى السلطة المصرية عن المحكوم عليهم من المحاكم الجديدة الى قنصلياتهم لتنفيذ العقاب فيهم بمعرفة — ورفض بتاتا — وأمر جعل المحاكم عينها ، بعد مضي سنة على تأسيسها ، مختصة بالنظر في الجزاءات على أنواعها ؛ وأمر تكوين لجنة المحلفين في القضايا المختلطة بواقع النصف من الأهالي والنصف من الأجانب ، بدلا منها من جنسيات المتهمين ، ارفض الاجتماع على أن يبلغ السفراء مضمونه الى دولهم .

ثم حرد نوبار باشا مشروعا للاصلاحين المدني والجزائي ، على قاعدة ما اتفق عليه في تلك الندوة ، أهمل فيه ، سهوا ، ذكر اللغات القضائية ، وجوب تسجيل العقود الناقلة للكية والرهون لدى المحاكم الجديدة مع إخطار المحاكم الشرعية بها ، وأمورا أخرى أقل منها أهمية ؛ وأهمل ، عمدا ، إنشاء محكمة التمييز ؛ وقبل الخديو ، إرضاء لبعض الدول ، أن لا يعهد بالنظر في الأمور الجزائية الى المحاكم الجديدة إلا بعد مضي خمس سنوات على تأسيسها .

فأبدت فرنسا وإنجلترا والنمسا وإيطاليا بعض اعتراضات على ذلك المشروع ؛ وأهمها الاعتراضات الإيطالية على ما أهمل نوبار باشا ذكره سهوا ؛ واعتراض فرنسا على تحويل المحاكم المختلطة للنظر في الأمور الجزائية ، حتى فيما يتعلق بما كان مخلا بنظامها وتنفيذ أحكامها ، أو حاطا من كرامتها ، أو مرتجبا من قضائتها وموظفيها — وهم يؤدون وظائفهم — من مغاير لقوانينها .

فأجاب نوبار بإيطاليا أن السهو سيتدارك ؛ ولكنه أجاب فرنسا أنه لا سبيل الى إنشاء المحاكم المختلطة اذا لم تمنح حق النظر في النوع الأخير من التجاوزات المستوجبة

الجزء : لأنه لن يوجد في العالم قضاة يريدون أن يكون النظر فيما قد يمس كرامتهم — وهم يؤدون وظائفهم — موكولا الى غيرهم ، وأثبت رأيه بأدلة قاطعة .

فتصلبت فرنسا في رأيها ؛ فألح نوبار على الجنرال اجنا تينف بجمع السفراء ليروا رأيهم في الأمر . فاجتمعوا في ١٦ نوفمبر سنة ١٨٧٢ وقرروا تعيين لجنة لفحص ماهية الضمانات التي تقدمها الحكومة المصرية ، لتطمئن الحكومات الأجنبية اليها ، وتعتقد أنه لن يقع تجاوزات على حقوق الأجانب ، فيما اذا منحت المحاكم المختلطة حق النظر في نوع الجزاءات المطالب نوبار بها ، والتي أكد أنه لا سبيل الى إنشاء المحاكم بدونها .

ففي اليوم الحادى عشر من شهر يناير سنة ١٨٧٣ التأمت اللجنة المرغوب فيها بالأسنانة ، مشكلة من السير فيليب فرنسيس القنصل البريطانى ، والمسيو تريكو القنصل الفرنساوى ، والكافالير جاكوتى المستشار بالمحاكم الاستئنافية الايطالية ، وفون جلالت القنصل الألمانى ، وفون ريجر سكرتير الوكالة النمساوية ، والمسيو جنسن سكرتير الوكالة البلجيكية ، والمسترجودناو معتمد الولايات المتحدة ، والمسيو كون مستشار وكالة هولندا ومدير ادارتها القنصلية ، والمسيو هتروفو القنصل الروسى العام وأحد أمناء المجرة الامبراطورية الروسية ، والكونت برنيكوف القائم مقام مستشار الوكالة السويدية النرويجية ، ونوبار باشا ، ومعه المسيو مونورى مستشاره القضائى . وانضم اليها في ثالث جلساتها الدون درتارفت فريرى كاتب البروتوكول في الوكالة الاسبانية ؛ وانعقدت تحت رئاسة السير فيليب فرنسيس ، بصفته أقدم القناصل عهدا ، ست مرات ، أى في ١١ و ١٥ و ١٨ يناير ، وأول و سادس . وثامن فبراير سنة ١٨٧٣

فطرح عليها نوبار باشا، في أول جلساتها، المشروع الذي وضعتة الحكومة المصرية وشرحه شرحا وافيا في مذكرة قدمها لكل من المندوبين ومعها قائمة ببيان أنواع التجاوزات المطلوب ترك الحكم الجزائي فيها للحاكم الجديدة .

فدار الكلام على كيفية وجوب السير في فحصها، وهل يقتضى تعيينها، تجاوزا تجاوزا، أم يفضل تعيينها، فئة فئة؛ وأية سلطة تكون مختصة بالنظر فيها قد لا يذكر منها : المحاكم الجديدة، أم القنصليات؛ فأظهر المسيو تريكو، منذ ذلك الحين، من الخشونة في المباحث، عملا بالتعليمات الواردة الى سفارة فرنسا بالاستانة من وزير الخارجية الفرنسية، ما تمتعض له النفوس لدى اطلاعها عليه؛ تلك الخشونة بلغت درجة الوقاحة في الجلسة التالية، وزاد في سماجتها مابدا من شكل تعنت صاحبها فيها. على أن الرئيس طلب الى كل من المندوبين إبداء رأيه في المذكرة ذات قائمة التجاوزات التي سابت اليهم . فكان السليور جاكوني أقولهم تكلما . وأهم ما يستوقف اليوم الانتباه في أقواله ما ورد فيها من أن الغرض الذي يرمى اليه نوبار باشا من الاصلاح القضائي إنما هو توحيد المنصرين الأجني والأهلى بمصر؛ وأنه هو، جاكوني، على أمله في أن هذا التوحيد سيتم يوما ما، لا يرى أن الوقت المناسب لذلك قد حان؛ بل يرى أفضلية بقاء المنصرين منفصلين الواحد عن الآخر، لأسباب أبداها؛ أوجهها قلة تقتهما المتبادلة .

وتلاه المسيو هتروغو؛ فطلب وضع قائمة أعمال لكل جلسة حتى تسهل المناقشة؛ وأيده المسيو تريكو في طلبه .

فوضعت في الحال؛ ودارت المناقشة طويلا : (أقولا) في ما هي الجرائم والجنح التي ترتكب ضد رجال القضاء، وهم في حال تأديبة وظائفهم في الجلسات وخارجا عنها؛

وما هي التي ترتكب ضدّ عمال القضاء في غضون تأديتهم وظائفهم ؛ (ثانيا) في ما هي الجرائم والجنح التي ترتكب ضدّ نفاذ الأحكام ، وعمال الضبط والربط الذين يحضرون تنفيذها ؛ (ثالثا) في ما هي الجرائم والجنح التي ترتكب من رجال القضاء وعماله — وهم يؤدّون وظائفهم — أو ترتكب منهم كنتيجة تجاوزهم في تأدية وظائفهم . فوفى البحث في البابين الأولين ؛ وأجلت بقية البحث في الباب الثالث الى الجلسة التالية . وفي الجلسة التالية ، بعد أن دحض نوبار باشا زعماء زعمه المرحلت ، وأيده فيه المسيو هتروثو بوجوب حفظ النظر في جزاء من يقتل أحد رجال القضاء العتيد ، للقنصليات ، استؤنف البحث في الباب الثالث السابق ذكره ، ووفى ؛ ثم انتقلت اللجنة الى فحص ماهية الضمانات التي تقترح الحكومة المصرية تقديمها ، ليطمئن الغربيون ويسكنوا اليها . فتناقشت طويلا في الموضوع . وأهم ما يستلفت اليوم النظر في تلك المناقشة أمران :

(الأول) تشدّد نوبار باشا في أن يكون للأهالي نصيب في العضوية ، سواء أكان في بلان المحلفين ، أم في محكّتي الجنح والجنايات ؛ وتشدّد المسيو تريكو في أن لا يكون لهم ذلك النصيب مطلقا ، واغراقه في هذا التشدّد الى حدّ اعلان أن عدم وجود العنصر الأهلي في جميع الهيئات القضائية الجزائرية شرط لا يمكن لدولته أن توافق بدونه على جعل المحاكم الجديدة مختصة بالنظر في ذات التجاوزات الجزائية الجزئية المطلوب اختصاصها فيها ؛ كما أنها ترى هذا الرأي أيضا فيما لو رفضت الحكومة المصرية إعطاء الضمانات المطلوبة منها كافة .

و(الثاني) حيرة المندوبين في الذي يجب عمله اذا رأت قنصلية ما أن التهمة الموجهة الى متهم غير داخلية ضمن الجرائم أو الجنح المفوض الحكم فيها الى المحاكم

الجديدة؛ وانغلاق عقول أولئك الرجال الأفاضل دون الايضاح الجلى البين المقدم من الموسيومانورى فى الموضوع . ولولا أنه يجب على المؤرخ أن يراعى عقلية كل جيل لإبداء حكمه عليه ، وأن العقلية الغربية فى تلك الأيام كانت متأثرة بقلّة الثقة فى عدالة الشرق والشرقيين ، تأثرا بليغا ، ومشغولة بخاوف كبيرة من تداخل الادارة المصرية فى شؤون القضاء المختلط — مع أنه لم يكن من مسوغ لانشغالها — لحكنا على أولئك المندوبين بالغباء المطبقة ، وعلى مداولاتهم بالهتر الكلى . وانقضت هذه الجلسة الثالثة ، بعد تعيين لجنة لتحرير الاقتراحات التى تقرها الحكومة المصرية ، والاقتراحات التى ترفضها .

وفى الجلسة الرابعة أعلن الموسيومانورى أن الحكومة المصرية أقرت ذات الاقتراحات التى كانت رفضتها سابقا بعد إدخال بضعة تعديلات عليها بموافقه أعضاء اللجنة . فتمكنت اللجنة ، بذلك ، من وضع بيان بالضمانات المطلوبة والمعطاة كلها . ثم قرأ ماحررته اللجنة ، وهو الذى نراه اليوم فى القانون المختلط ، فى باب اختصاص المحاكم ، وباب التحقيقات الجزائية والتنفيذ .

فوافق المندوبون عليه ، وقدر توزيع نسخة منه على كل مندوب ليبدى ، بعد فحصه ، الملاحظات التى يرى إبداءها بشأنه ، وكلف الرئيس حضرات المندوبين تريكو وچانسن ومونورى بتجهيز مشروع تقرير عام ، يكون عمل اللجنة قاعدته .

وفى الجلسة الخامسة أراد المسيوهيترو فو الرجوع عما تم . فعُدّل السير فيليب فرنسيس ونوبار باشا رأيه ؛ وبعد ملاحظة أبدأها المسيوكين على ذكر اختصاص المحاكم بالنظر فى المخالفات البسيطة ، وصحبها حالا ، عقب شرح أبدأه المسيو تريكو والمسيو مونورى والسيور چياكونى ، وتأكيد صدر من نوبار باشا بأنه مادامت الدول قد صدّقت

على ذلك الاختصاص ، لما صدقت على الاصلاح القضائى المدنى ، فلا يهمة أتذكر المخالفات أم لا تذكر في الموضوع الذين هم في صدره ، أقبل المندوبون يفحصون تقرير اللجنة ، بندا بندا . فأدى فخصهم الى مناقشة هامة فيمن يصح ومن لا يصح قبول شهادته من الشهود ؛ و انتهى بهم الأمر الى تقرير المادة الموجودة الآن في القانون الخاصة بمن يجوز رده من الشهود ؛ وذلك بالرغم من اعتبارات في منتهى الوجاهة ، أبداه السير فيليب فرنسيس تأييدا لمبدأه القائل بجواز سماع شهادة الأهل والأقارب . وعلى ذلك ارفض الاجتماع .

وفي الجلسة السادسة استؤنف فحص تقرير اللجنة . فأعاد المسيو هيتروغو البحث في احتمال تعدى المحاكم الجديدة ، في تحقيقاتها الجنائية ، على حقوق القنصليات . فأدى ذلك الى مناقشة ، نجم عنها النص الخاص الموجود في القانون المختلط ، المحظر على قاضى التحقيق بالمحاكم المختلطة التداخل في تحقيق الجنائيات والجنح العادية ؛ وصدق ، فيما عدا هذا ، على تقرير اللجنة . ثم تلى مشروع التقرير العام الذى كلف بوضعه المندوبان تريكو وجانسن بمساعدة المسيو مونورى ؛ وارضى الاجتماع .

وعقد المندوبون ، بعده ، اجتماعا أخيرا في ١٥ فبراير سنة ١٨٧٣ صادقوا فيه على محاضر الجلسات الست ، وعلى التقرير العام ، ووقعوه . ثم شكروا الرئيس ، السير فيليب فرنسيس ، عملا باقتراح المسيو تريكو ؛ ورفعوا تقريرهم العام الى سفراء دولهم لدى الباب العالى . فأرسله السفراء الى حكوماتهم ، وأرفقوا به اللائحة النهائية التامة التى وضعها نوبار باشا عقب تلك المداولات لترتيب القضاء المختلط .

تصديق بريطانيا
العظمى وإيطاليا
على الاصلاح نهائيا

فصادقت على الاصلاح نهائيا : بريطانيا العظمى في ٢٦ مايو ، وإيطاليا في ١٩ يونيه سنة ١٨٧٣ ؛ ومع أن مدير شركة ترعة السويس بعث الى وزير الخارجية الفرنسية كتابا

بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٨٧٣ يرحوه فيه ، باسم الشركة ومصالحها ، واسم المائتي ألف أجنبي الموجودين في القطر ، بالمساعدة على إنهاء المخبرات ، وتأسيس القضاء المختلط بالقطر ، رحمة بمصالح الجميع ، أبت فرنسا لإخلاق عراقل جديدة ، بشأن اختصاص المحاكم العتيقة في النظر في التفليسات — لزعمها أن التفليسات داخلية في نظام الأحوال الشخصية ، المحظر على تلك المحاكم النظر فيه — وبسبب كيفية تعيين رجال القضاء .

فاضطر نوبار الى دحض زعمها الخاص بالافلاس بكتاب فصيح تاريخه أول أبريل سنة ١٨٧٣ ؛ ولكنها أصرت عليه ؛ وفاتحت في الشأن الحكومات الأخرى . فالت النمسا والروسيا الى سحب بعض ما سلم به مندوباها في الأستانة ؛ ونجم عن ذلك صعوبات وعراقل جديدة ، رأى الخديو معها أن يبعث الى نوبار باشا بالامتناع عن إجراء أى عمل في شأنها ، حتى يقدم سموه الى الأستانة بنفسه .

ثم سافر اليها سفرته الشهيرة في يونيه سنة ١٨٧٣ ؛ وأقام هناك الإقامة التي رأيناها ينال في خلالها كل ما أراد نيله من مراميه ؛ وأهمها التصريح له بسن جميع القوانين واللوائح الداخلية ، التي يراها صالحة للبلاد ولازمة لها . فكان ذلك بمثابة مصادقة رسمية صريحة من لدن السلطنة العثمانية على القوانين المختلطة التي وضعتها الحكومة المصرية وكانت لا تزال شبهة ، في موافقة الحكومة العثمانية عليها ، معلقة في أذهان الدوائر السياسية الغربية ، في الأستانة وأوروبا ، بسبب الإبهام والغموض الواردين في ترجمة الكتاب المرسل من الصدر الأعظم الى الخديو بتاريخ ١٣ جمادى الأولى سنة ١٢٨٩ — ١٩ يوليه سنة ١٨٧٢ من التركة الى الفرنسية .

تصديق الدولة
العلية

ولكن الصعوبات التي أنشأتها الحكومة الفرنسية بشأن دعاوى الافلاس ما فتئت ، بالرغم من ذلك ، قائمة ؛ والمفاوضات التي أوجبتها بين الدول سائرة .

استمرار فرنسا على
المعارضة

وبلغ النزاع أشده بين الحكومتين المصرية والفرنساوية في شهر نوفمبر سنة ١٨٧٣،
إذ جاهر نوبار باشا للقنصل الفرنسي العام بالقطر المصري بعدم تمكن حكومة
الخليو من تغيير شيء مطلقا فيما أقره مندوبو الدول، وصدّق معظمها عليه في شأن
قضايا الافلاس .

وربما كان السبب الذي حمل نوبار باشا على المجاهرة بذلك القول أخبار السوء
المبالغ فيها، الواردة عن فرنسا في الجرائد الأجنبية، والتي جعلت القوم بمصر يعتقدون
ذلك البلد ممزقا تمزيقا على أيدي الأحزاب القائمة فيه عقب انخزال فرنسا في الحرب
السبعينية .

فما كان من القنصل الفرنسي إلا أنه أجاب على قول نوبار باشا « بأن مصر
هي الراغبة في إجراء الإصلاح القضائي، لا فرنسا؛ وأن هذه الدولة إمضاء ذلك الرض
لا ترى سوى الامتناع عن المخبرات، حتى تأنيها خارجية مصر باقتراحات يمكنها
قبولها » .

فلما علمت نتيجة تصويت ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٧٣، وتأكد الملأ من قيام حكومة
منظمة بفرنسا، عاد نوبار إلى مخبراته؛ وحاول الاتفاق مع المعتمد الفرنسي على
تعديل يوفق بين طلبات الفريقين . ومع تمسك المعتمد الفرنسي بالتعليمات الواردة
إليه من الخارجية الفرنسية، رأى من الواجب عليه تفهيم تلك الوزارة بأن البقاء
على الحال القضائية المعمول بها في ذلك الحين أمر محال وضار، الضرر كله، بالمصالح
الفرنساوية ذاتها، لأنها حال فوضى حقيقية .

تصديق
والولايات،
التهان

وكانت حكومتنا النمسا والولايات المتحدة قد اقتدتا، في الأثناء، بحكومتى إنجلترا
وايطاليا؛ وصادقتا على آخر لائحة وضعت لتنظيم المحاكم الجديدة، مشرطين موافقة

مجلسي تواجها عليها ؛ واتبعتهما ، بعد قليل ، الحكومة الألمانية أيضا في أبريل سنة ١٨٧٤ ؛ كذلك كانت عقول الجالية التجارية الفرنسية بدأت لتفتق الى فهم المضار الناجمة لصالح الفرنسية عن استمرار حكومة فرساي معارضة في الاصلاح ، ومنفردة في عنادها عن باقي الدول ؛ فلم يحجم المعتمد الفرنسي عن اعلام رئيسه ، وزير الخارجية ، بذلك ، بل إنه أرسل اليه في ٢٥ يناير سنة ١٨٧٤ عريضة مؤرخة ١٥ يناير عينه قدمها اليه نائبا الأمة الفرنسية بمصر ، المسيو موسو ، والبارون ديور دى جلثون ، موقعة منهما ومن عدة فرنساويين مشغولين في مشروعات أشغال عمومية هامة ، يلتمسون فيها بالحاح موافقة الحكومة الفرنسية ، السريعة ، على الاصلاح ، لئلا تتعطل مصالحهم ومصالح باقي أفراد الجالية .

فإزاء ذلك جميعه ، رأى وزير الخارجية الفرنسية ، قبل الاقلاع عن خطته والانضمام الى الدول المصادقة ، أن يعين بالاتفاق مع زميله ، وزير العدلية ، لجنة خصوصية لفحص الموضوع تحت رئاسة المسيو فنت ، ويكل وزارة العدلية هذه . فعينت ؛ وبعد أن باشرت عملها ، وقامت بمهمتها قيما دقيقا ، رفعت في يونيو سنة ١٨٧٤ الى وزير الخارجية الفرنسية تقريرا بليغا يعبر عن رأى ثمانية من أعضائها التسعة ، ويشير على الحكومة الفرنسية بقبول الاصلاح القضائى ، في الحال التى وصل اليها ، أسوة بباقي الدول ، واجتنابا لبقاء فرنسا وحيدة في مضمار ، المضار فيه كثيرة وكبيرة ، والفائدة معدومة .

ولكن بالرغم من ذلك ، وبالرغم من أن الخديو — لاعتقاده أن الطريق مهدت نهائيا ، وأن تشغيل المحاكم الاصلاحية بات مستطاعا — أقبل يخاطب بعض الدول في شأن القضية اللازمين لها ، وطلب الى حكومة ايطاليا ارسال الكافاليريچيا كونى

مقارنة فرنسا
المقاومة الأخيرة

ليكون المستشار الايطالى فى محكمة الاستئناف العتيدة، استمرت الحكومة الفرنسية على مخاوفها، وعلى معارضتها فى أمر التفليسات . وأضافت الى ذلك تشددا فى تعيين قاضيين من جنسيات الدول السبع، الممثلة فى لجنة القاهرة سنة ١٨٦٩ لدى محاكم أول درجة، هذا المستشار المرغوب فى تعيينه، من جنسية كل منها، فى محكمة الاستئناف، وان لم يمكن، فتعين فرنساويين عضوين فى النيابة العمومية .

فرأى الخديو، عملا بنصيحة السنيور جياكونى الذى كان قد قدم القطر فى شهر يوليه من السنة عينها، أن يلغى النص الخاص بالتفليسات من لائحة ترتيب المحاكم وقائمة اختصاصاتها، لى يجرّد المعارضة الفرنسية من سلاحها، وأن يوجب الحكومة الفرنسية الى مطالبتها المشتركة مع مطالب الحكومة النمساوية، وأغنى بها : بقاء القناصل وأتباعهم خارجين عن دائرة اختصاص المحاكم الجديدة، وكذلك معاهد العبادة والعلم، والفصل فى القضايا القائمة، قبل استناب تلك المحاكم، بطريقة استثنائية يتفق عليها فيما بعد، وجلس قاض أو مستشار من جنسية المدعى عليه دائما فى الجلسات التى تنظر قضيته أمامها، ولكنه، مع وده بزيادة عدد القضاة فرنساويين، فيما لو أنشئت دوائر جديدة فى المحاكم العتيدة، خلاف المنشأة بموجب لائحة الترتيب، رأى نفسه مضطرا الى عدم إجابة الحكومة الفرنسية الى طلبها، المقصود منه تعيين قاضيين تابعين للدول السبع المذكورة فى محاكم أول درجة .

فرفع المعتمد الفرنسية الى وزارة الخارجية، برسائل، المذكرة المرسلة اليه من شريف باشا، والمبين فيها كل ما قبل الخديو به حسما للتزاع، ونصحه مرة أخرى بالاقلاع عن المعارضة، وقبول الاصلاح . فأجاب الوزير بالصادقة على ماورد

في مذكرة شريف باشا، ووعد بعرض ما جاء فيها ولائحة ترتيب المحاكم الاصلاحية على الجمعية الأهلية العمومية حالما تجتمع لتصلق عليهما معا . فامضى المعتمد الفرنسي ساوى مع شريف باشا في ١٠ نوفمبر سنة ١٨٧٤ محضرا ذكرت فيه التعديلات المتفق والمصادق عليها ، وأرسله ، ممهورا بامضائه وامضاء الوزير المصرى ، الى الخارجية الفرنسية . فأعلنت هذه الوزارة ، بما جاء فيه ، عموم المعتمدين الفرنسيين ، بمنشور أرسلته اليهم ، وأبلغت الحكومة الفرنسية الحكومة المصرية في ديسمبر سنة ١٨٧٤ مصادقتها على مشروع الاصلاح القضائى ، مؤقنا ، حتى ترى الجمعية العمومية الأهلية رأيها فيه .

ولكنها عادت ، بعد ذلك بقليل ، وفتحت باب مشكلة جديدة بخصوص مقاصد الحكومة المصرية الاحتمالية فى أن ترفع الى المحاكم العتيدة ما قد يشجر من منازعات بينها وبين أعضاء الجاليات الأجنبية بشأن الرسوم والأموال والضرائب ، وكلفت معتمدها بالاسكندرية بالحصول على ضمانات أكيدة تقي اتخاذ الخديوي تلك المحاكم وسيلة لعسف يوقعه على الغربيين فى باب المطالبة بالأموال الأميرية ، فلم تلتفت الحكومة المصرية الى هذا التمحك الحديدى ، وأعلن شريف باشا المركيزدى كازو ، المعتمد الفرنسي ساوى بالقطر ، بأن الخديو ، بعد مصادقة برلمانات معظم الدول على الاصلاح القضائى ، وحضور معظم القضاة المعينين للمحاكم الجديدة ، لم يعد يرى بدا من إقامة هذه المحاكم ، وأنه عين يوم ٢٨ يونيه سنة ١٨٧٥ لإجراء تلك الحفلة الرسمية ، ويوم ١٨ أكتوبر التالى لبدء التقاضى أمام الهيئة الاصلاحية الجديدة ، وأنه يرجو أن الجمعية الأهلية العمومية الفرنسية تكون قد تمكنت ، هى أيضا ، قبل تاريخ ٢٨ يونيه

المذكور، من اعتماد الاصلاح حتى لا تحرم مصر مساعدة أنوار معارف رجال القضاء الفرنسيين، قبل شروع تلك المحاكم بمباشرة أعمالها .

فأعاد وزير الخارجية الفرنسية الكرة ، وطلب من معتمد فرنسا بمصر الضمانة السابق طلبها منه بشأن الأموال والضرائب والرسوم الجمركية . فعادت المفاوضات بشأنها بين هذا المعتمد وشريف باشا . فأكد فيها الوزير المصري بناء على أمر صريح من (اسماعيل) اختصاص المحاكم الجديدة بالنظر في المنازعات التي قد تقيم بين المصالح الأميرية المصرية والأجانب بخصوص الرسوم الجمركية والأموال والضرائب المقررة والتي ستقرر ، وعزم الحكومة المصرية الأ كيد على عدم قبول تداخل القنصليات في ذلك جميعه .

فلما رفع المركيزدى كازو هذا التأكيد الى الدوك ديكاكز، وأعلمه أيضا بتحديد يوم ٢٨ يونيه سنة ١٨٧٥ لترتيب المحاكم، سقط الدوك في يده، وامتنع قلبه ، وعادته مخاوفه السابقة . فرأى أن يوقف مصادقة الحكومة الفرنسية على مشروع الاصلاح القضائى حتى يعيد فحص الاحتياطات التي يتحتم عليه أخذها مبدئيا لتلا تضام المصالح الفرنسية .

ولكى يصل الى هذا الغرض بكيفية أكيدة صحيحة رأى أن يستشير فى الأمر محكمة إكس الاستئنافية لاعتقاده أنها ، بصفتها المحكمة التي تستأنف أمامها أحكام عاكم مصر القنصلية ، أدرى الهيئات النظامية كلها بالمصلحة الفرنسية الحقيقية بالقطر المصرى . فانتدبت محكمة إكس لجنة من مستشاريها لفحص الموضوع وتمحيصه وتقديم تقرير ضافى الذبول اليها تبنى عليه إجابتها على الوزارة .

تقرير لجنة محكمة
المكس

فاجتمعت تلك اللجنة وتباحثت ؛ ثم كلفت الميسور رولان ، أحد أعضائها ، بوضع التقرير الذى أدت مباحثها الى الاتفاق عليه . فوضعه وقدمه الى المحكمة ؛ واذا به يطعن على المشروع طعنا مرثا ؛ ويشير بطرحه جانبا ، كلية ، وعدم العدول عن النظام القضائى القنصلى (١٧ يونيه سنة ١٨٧٥) ؛ وبني رأيه هذا على السببين الآتيين :

(أولا) أن العداء والخصام القائمين منذ الأزل بين الأجناس الإسلامية والأجناس المسيحية لا يزالان مستمرين على شدتهما الأصلية .

(ثانيا) أن الوحدة بين تلك الأجناس فى المدنية والعادات والعقلىة الدينية غير موجودة بتاتا . فلا يحسن ، والحالة هذه ، تقرير محاكم واحدة لها جميعا ؛ لا سيما أن الأسباب التى قضت بايجاد نظام الامتيازات لا تزال موجودة كما كانت^(١) .

ولما كان هذان السببان لا يخرجان فى الحقيقة عن أنهما مجرد تأكيدين ، لا حجة تؤيدهما ، انبرى رجال فرنساويون عديدون من أرباب التقنين والقانون الى دحضهما وإبطالهما .

على أن الأمور كانت ، أثناء كل هذه المباحث والمفاوضات العقيمة ، تجري مجراها حثيثا : فان القضاة والمستشارين الواقع اختيار الحكومة المصرية عليهم ، كانوا ، بموافقة دولهم ، قد أتموا القطر المصرى مقر وظائفهم الجديدة ؛ واجتمعوا كلهم ، ماعدا الفرنسيين ، بالاسكندرية فى الثالث الأخير من شهر يونيه سنة ١٨٧٥

(١) أنظر هذا التقرير فى مجموعة المخبرات والوثائق الخاصة بالاصلاح القضائى ، مكتبة محكمة الاستئناف المختلطة بالاسكندرية .

حفلة استقبال
القضاة الأول

فاستدعاهم الخديو الى الحفلة الحافلة التى عين لها يوم ٢٨ منه ؛ واستدعى اليها أيضا جميع قناصل الدول ومعتمديها ما عدا المعتمد الفرنساوى . فأسرع جمعهم وأتم سرائى رأس التين رسميا .

فاستقبل شريف باشا وزير الحفانية والتجارة وفودهم ، وأكرم وفادتهم ؛ ثم سار بهم الى قاعة الاستقبال الكبرى حيث كان قد سبقهم الأمير (محمد توفيق باشا) ولحق العهد ووزير الداخلية ، ومنصور باشا صهر الخديو ، واسماعيل صديق باشا وزير المالية ، ونخبة من كبار أرباب المناصب العليا . وما انتظم عقدهم فيها إلا ودخل طليم (اسماعيل) مصحوبا برجال معيته السنية ؛ فحياهم ببشاشته المعهودة ، ثم خاطبهم قائلا :

« يا حضرات السادة ، إن تعضيد صاحب الجلالة السلطان الأعظم ، ملكي الأكرم ، ومضافرة الدول المريدة الخير ، يكتفى من إقامة معاهد الإصلاح القضائى ، وإجلاس المحاكم الجديدة على مناصباتها . وإنى لسعيد برؤيتى رجال القضاء المتفوقين الأكارم الذين أكل اليهم بوثوق تام عهدة إحقاق الحق مجتمعين حولي ؛ فإن المصالح كافة ستجد فى أنوار معارفكم طمأنينة كاملة : فتقابل قراراتكم من الجميع بالاحترام والطاعة . إن هذا اليوم أيها السادة سيكون من أيام التاريخ المصرى المعدودة ؛ ولسوف يعدّ فاتحة عصر مدنية جديد . وإنى لمقتنع أن مستقبل العمل العظيم الذى أنشأناه معا قد أصبح بعون الله تعالى أمرا مضمونا ! » .

فردّ شريف باشا على سموه باسم القضاء الجديد وكأنه لسان حاله . فرجا منه أن يقبل تهانته على عمل الرقى العظيم الذى تم على يديه ، وشعور شكر القضاة الجزيل على الثقة التى تفضل وعهد بمقتضاها الى إخلاصهم مصالح البلد الكبرى ومستقبله . وأكد

له أن الهيئة القضائية المصرية الجديدة تقدر مهمة إحقاق الحق التي عهد سموه بها إلى حكمتها وإخلاصها وشرفها حق قدرها، لاعتبارها إياها ميزة من أهم ميزات سلطته السامية، تفضل وخصها بها؛ وأنها تعدّ نفسها سعيدة أن مثل هذه الثقة الكريمة النبيلة قد وضعت فيها؛ فلتستمد من أفكار سموه الصاعدة المدّنة ما تستعين به على القيام بمأموريتها الرفيعة، القيام الأمثل، مع تقديم عملها الفعال لإنجاح جهوده المثابرة؛ لأنها ستتطلع حتماً إلى مجد نقش اسمها على صفحات قلوب الأجيال التالية، بأنها كانت ممن تم على أيديهم العمل العظيم المرتبطة سعادة مصر به، والذي يعتبر بلا ريب من أسنى مفانير ملك سموه.

استقرار فرنسا على
ممانعتها

ورغم ذلك جميعه استمرت فرنسا على ممانعتها وترددها وامتناعها. وكتب وزير خارجيتها في أول يولييه سنة ١٨٧٥ إلى سفراء فرنسا لدى حكومات ألمانيا وإنجلترا وفرنسا وإيطاليا وروسيا يبلغهم الخلاف ذا الشأن الخطير، على زعمه، القائم حديثاً بين الحكومة الفرنسية والحكومة المصرية؛ ويكلفهم باستطلاع آراء تلك الدول في موضوعه. فرأت الحكومات التي أخبرها أن يؤجل فتح المحاكم إلى أول يناير سنة ١٨٧٦؛ وأجاب (اسماعيل) أنه لا يأتي ذلك. فأخطر نوبار باشا المعتمدين الأجانب في ١٤ أكتوبر سنة ١٨٧٥ بذلك التأجيل المطلوب؛ ورجا أن تتمكن الجمعية الأهلية العمومية الفرنسية من المصادقة على الإصلاح في غضون المهلة الجديدة.

وفي ١٣ نوفمبر سنة ١٨٧٥ رفعت الغرفة التجارية بمرسيليا إلى وزارة الخارجية الفرنسية عرضاً التمت فيهِ باسم أشهر المحلات التجارية في ذلك الثغر مبادرة الحكومة الفرنسية إلى المصادقة على مشروع الإصلاح القضائي بمصر؛ وأرفقت

بعرضها كتابا طلب تجار مرسيليا اليها رفعه الى الخارجية وتقريرا ضافيا صادرا من الغرفة التجارية عينها تأييدا لالتماسها . ولكن فرنسا استمرت مع ذلك مقيمة على تردددها .

تهديد
الحكومة المصرية
بالغاء محكمتى
التجارة بمصر
والاسكندرية

فلما رأت الحكومة المصرية منها ذلك ، ووجدت أن استمرارها على تلك الخطوة قد يؤدى الى تأجيلات ومماطلات جديدة ، أندرته بأنها ستقرر إقفال محكمتى التجارة الموجودتين بمصر والاسكندرية ؛ فلا يعود للفرنساويين سبيل الى مقاضاة الأهالى أو الأجانب على السواء فى المواد التجارية مطلقا .

ومحكمتا التجارة بمصر والاسكندرية كانتا محكمتين مختصتين بالنظر فى القضايا التجارية المرفوعة من الأجانب على الأهالى ، وبالعكس ، والمرفوعة من أجانب على أجانب غيرهم . وكانت كل منهما مشكلة من رئيس وطنى قلما كان يدرى شيئا من شؤون التجارة أو قوانينها ، ومن محلفين وطنيين ، ومحلفين أجنيين لا يدرون شيئا بالمرءة من القوانين ، ويحكون فى الغالب إما طبقا للبداهة والعادات ، اذا كانوا نزهاء ، وإما طبقا للأهواء ، اذا كانوا ممن تلعب الرشوة بضائهم .

وكانت الأحكام الصادرة من إحدى المحكمتين تستأنف أمام الأخرى ؛ فتتشكل هذه حينذاك من الرئيس عينه وأربعة محلفين وطنيين ، وأربعة محلفين أجانب .

وكان لدى كل محكمة : مترجم وباشكاتب وكاتب ومحضرون معينون كلهم من لدن الحكومة المصرية ، ويتقاضون رواتبهم منها متى تقاضوها . كذلك كانت وزارة الحفائية تعين أيضا رئيس كل محكمة من المحكمتين بالراتب الذى تراه .

ولا أدل على قلة مبالاة أولئك الرؤساء بالمهمة الموهودة اليهم مما رويناه عن على شريف باشا وحصانه فيما سبق ؛ كما أنه لا أدل على قلة درايتهم فى الغالب من

معرفة أن رئيس المحكمة التجارية بالاسكندرية ، وقت ترتيب المحاكم المختلطة ، كان ديمترى بك بشاره ؛ في حين أن مترجمها ، في بعض عهده ، كان بطرس غالى باشا ، الوزير المصرى الشهير ، الذى قتله الوردانى في ٢٠ يناير سنة ١٩١٠ ، والفرق بين مدارك الرجلين ومعارفهما وتفتق ذهنيهما كالفرق بين الليل والنهار ! وأن سلف ديمترى بك المذكور كان رجلا تركيا يقال له الألفى بك ، يكاد لا يعرف القراءة .

وكان المحلفون في تينك المحكمتين ينتخبون من بين أربعة وعشرين تاجرا بمصر ، ومن عدد أكبر من هذا بالاسكندرية ، تكتب أسمائهم في كشف تقدمه المحافظة الى وزارة الحفانية ؛ فتعين هذه اثني عشر منهم محلفين أصليين واثني عشر آخرين نوابا عنهم في حال غيابهم أو اعتذارهم . أما المحلفون الأجانب فكانت الحكومة تلتخبهم من بين عدّة من وجهاء تجار الجاليات الغربية ، تقدّم القنصليات كشوفا بأسمائهم الى الوزارة عينها .

وهذه هي القاعدة المتبعة الآن في المحاكم المختلطة في انتخاب المحلفين ، سواء أكانوا من الأهالى أم من الأجانب ؛ ولا شك في أنها من بقايا النظام القديم . والتعديل الوحيد الذى أدخل عليه هو أن التجار الواردة أسمائهم في الكشف هم الذين ينتخبون الآن المحلفين ، والمحكمة التجارية المختلطة هي التي تصادق بعد ذلك على انتخابهم ، لا الحكومة المصرية كما كان سابقا .

فلما وصل انذار الحكومة المصرية الى الخارجية الفرنسية ، وطلمت هذه من جهة أخرى أن امتناع فرنسا عن الموافقة ، بعد موافقة باقى الدول ، إنما يضر في الحقيقة بفرنسا والمصالح الفرنسية وحدها دون غيرها ، عرضت المسألة على الجمعية العمومية — وكانت لا تزال منعقدة — وطلبت إليها بت الرأى فيها .

موافقة فرنسا بعد
التي والتيا

فبالرغم من أن بعض الخطباء ، من محبي الكلام لهجته ، وجدوا الفرصة سانحة ليغرقوا في إعجابهم بمفاخر فرنسا الماضية ، وبما كان لها من الأهمية في المسائل الشرقية على الأخص في أيام فرنسيس الأول ولويس الرابع عشر ، ولينذروا بذلك الإعجاب الى الإصرار على رفض المشروع ، بالرغم من أن فئة عديدة من نواب الأمة انضمت الى أولئك الخطباء وقاومت المشروع مقاومة عنيفة ، فان أغلبية الجمعية العمومية رأت في نهاية الأمر وبعد جدال شديد أن تقرر الواقع وتصادق عليه ، في أواخر ديسمبر سنة ١٨٧٥

فيتضح من تفصيلات ما ذكرنا أن أمر توحيد الشرائع والقوانين والمحاكم ليس من مبتكرات اليوم ؛ وأن الحكومة المصرية قد رمت اليه منذ نيف وخمسين عاما ، وكادت تبلغ بغيتها منه ، بفضل اجتهاد الخديو (اسماعيل) ونوبار باشا وزيره الحكيم لولا معارضة الحكومتين التركية والفرنساوية ، وحيلولتهما بينها وبين أمنياتها ، وتمكنهما في نهاية الأمر من عدم ادخال الإصلاح إلا مبتورا : الشيء الذي قيد المستقبل في نصف دائرة الفوضى القضائية القديمة ؛ وجعل مصر تزح حتى يومنا هذا تحت ثقل التجاوزات الامتيازية الموجهة حتما ثقل تجاوزات قوانين الأحوال الشخصية .

فلما وافى أول يناير سنة ١٨٧٦ افتتح رياض باشا — وكانت وزارة الحقانية المصرية قد عهدت اليه — عهد العدالة الجديد في القطر المصري ، افتتاحا رسميا حقيقيا ، بتقليده قضاء محكمة الاسكندرية الابتدائية المختلطة وظائفهم ، تقليدا علنيا ، على أن يكون بدء أعمالهم في أول فبراير التالي ، لكي يتمكن الحكومة الفرنسية في هذه المهلة من الموافقة على القضاة الفرنسيين الذين يختارهم الخديو ، ويتمكن هؤلاء من الوصول الى مقر وظائفهم .

وما وافى الخامس عشر من شهر فبراير سنة ١٨٧٦ إلا وكان كل القضاة في أمانهم؛ وأخذت المحاكم الإصلاحية تقيم معالم العدالة على قاعدة القوانين الجديدة . غير أن القضاة الفرنسيين لم يحضروا إلا بعد ذلك بيرة .

هكذا زالت آخر عقبة من السبيل المؤدى الى الاستقلال ، بزوال سلطة القنصليات الأجنبية المدنية من جانب السلطة المصرية المحلية ؛ ولولا تمت فرنسا وتصلبها ، الذى لا مبرر له غير مخاوف سخيفة لا يابى التاريخ لها ، لزال سلطة القنصليات عينها الجنائية أيضا ولبات دولها القائمة في جسم دولتنا المصرية في خبر كان منذ نيف وخمسين سنة .

على أننا نستطيع أن نقول بحق إن (اسماعيل) بعد أن أزال سلطة شركة السويس التجاوزية على ضفاف القناة ؛ وأبطل حقوقها المثقلة عواهن الحكومة المصرية بمقتضى الامتياز الممنوح من سلفه لتلك الشركة ؛ بعد أن غير مجارى الوراثة ، من الأرشد فالأرشد في أسرة (محمد على) الى الابن البكر فالابن البكر من ذريته ؛ بعد أن أبطل صفة "الوالى" الحقيقى ، التى كان يشترك فيها مع باقى ولاية الدولة العثمانية بلقب "مخدوم" الفخيم ؛ بعد أن نال جميع الحقوق الملكية المناسبة لذلك اللقب الجديد ، والذى أصبح بموجبها مستقلا تمام الاستقلال فى بلاده ، وحمل الحكومات الأجنبية على اعتماد تلك الحقوق اعتمادا دوليا ؛ بعد أن أزال جزءا كبيرا من السلطة التجاوزية التشريعية والتنفيذية التى أوجبها فى بلاده نظام الامتيازات الجائر ؛ بعد أن نقل الحدود المصرية نحو الجنوب الى ما يقرب من خمس عشرة درجة ، ونحو الغرب والشرق الى ما يقرب من درجة ونصف — وهو ما سنفصله فى الباب الثالث التالى — أصبح محقا فى أن يدعى أن الخطوة التى وضعها لنفسه لما ارتقى عرش أبيه وجده قد تحققت ؛ وأنه بلغ فى أول يوم من سنة ١٨٧٦ أوج عزه وذروة مجده !

بلغ الأوج

تقرير العمل
بالتاريخ
الغريغورى

ولكى يكون آخر عمل يعمل به فى ذلك السبيل الذى وضعه لنفسه مشعرا بحقيقة
مراميه ، فانه ، فى هذا اليوم عينه ، أى أول يناير سنة ١٨٧٦ ، أمر باستبدال التاريخ
القبلى المعمول به فى دوائر الحكومة الرسمية بالتاريخ الغريغورى المعمول به فى عموم
الدول الغربية المتمدينة ؛ كأنه يريد أن يفهم أوروبا وأمريكا معا أن مصر — منذ أن
توج الإصلاح القضائى ، على الطريقة الغربية ، مساعى ملكها الخبيث غير المنقطعة
نحو اقامتها مستقلة فى المركز اللائق بها فى مصاف الدول — قد أصبحت فى الواقع ،
لا فى التعبير المجازى فقط ، « قطعة من أوروبا » كما أكد هو نفسه .

— — — — —

تم المجلد الأول

ويليه المجلد الثاني ؛ وأوله : (الباب الثالث من الجزء الثالث

المعنون "رابعة النهار")

هذه السلسلة تضم :

- ١ - فتح العرب لمصر
- ٢ - تاريخ مصر إلى الفتح العثماني
- ٣ - الجيش المصري البري والبحري في عهد محمد علي
- ٤ - تاريخ مصر من أقدم العصور إلى الفتح الفارسي
- ٥ - تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل
- ٦ - تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر
- ٧ - ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا
- ٨ - تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل باشا (مجلد أول)
- ٩ - تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل باشا (مجلد ثاني)

- ١٠ - فتوح مصر وأخبارها
- ١١ - تاريخ مصر الحديث مع فزلكة في تاريخ مصر القديم
- ١٢ - قوانين الدواوين
- ١٣ - تاريخ مصر من محمد علي إلى العصر الحديث
- ١٤ - الحكم المصري في الشام
- ١٥ - تاريخ الخديوي محمد باشا توفيق
- ١٦ - آثار الزعيم سعد زغلول
- ١٧ - مذكراتي
- ١٨ - الجيش المصري في الحرب الروسية المعروفة بحرب القرم
- ١٩ - وادي النظرون وربهانه وأديرته ومختصر البطاقة
- ٢٠ - الجمعية الأثرية المصرية في صحراء العرب والأديرة الشرقية

- ٢١ - الرحلة الأولى للبحث عن ينابيع البحر الأبيض (النيل الأبيض)
- ٢٢ - السلطان قلاوون (تاريخه - أحوال مصر في عهده - منشآت المعمارية
- ٢٣ - صفوة العصر
- ٢٤ - المماليك في مصر
- ٢٥ - تاريخ دولة المماليك في مصر
- ٢٦ - سلاطين بني عثمان

Bibliotheca Alexandrina



0354356



MADBOULI BOOKSHOP

مكتبة مدبولي

6 Talat Harb SQ. Tel: 5756421

٦ ميدان طلعت حرب القاهرة ٥٧٥٦٤٢١